

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي

نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية

الكتاب مرجع رئيسي في بابه، وموسوعة علمية حوت الكثير من آراء السابقين، اهتم فيه مصنفه بالجانب اللغوي بشكل كبير أو غالب، فذكر الآراء المختلفة في الإعراب، إضافة إلى شرح المفردات اللغوية، كذلك أوجه القراءات القرآنية، كما أنه ألمح إلى الكثير من الإشارات البلاغية، وذكر الكثير من الشواهد العربية فقلما نجد صفحة إلا وفيها. شاهد أو أكثر

سورة الفاتحة

* {بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ}

مصدر بَسَمَلٍ، أي قال: بسم الله، نحو: حَوْقَلٌ وَهَيْكَلٌ وَحَمْدَلٌ، أي: قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله. وهذا شبيه باب النحت في النسب، أي أنهم يأخذون اسمين فَيَنْحِتُونَ منهما لفظاً واحداً، فينسبون إليه كقولهم: حَصْرَمِيٌّ وَعَبْقَسِيٌّ وَعَبْشَمِيٌّ نسبةً إلى حَصْرَمَوْتٍ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمِيسٍ. قال: وتضحك مني شَيْحَةُ عَبْشَمِيَّةٍ * كَأَنَّ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا وهو غير مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بَسَمَلٌ وَهَيْلَلٌ إِنَّهَا لَغَةٌ مُؤَلَّدَةٌ [قال الماوردي: يقال لَمَنْ قَالَ: بسم الله: مُبَسْمِلٌ وهي] لَغَةٌ مُؤَلَّدَةٌ وقد جَاءَتْ في الشعر، قال عمر بن أبي ربيعة:

7- لقد بَسَمَلْتِ لَيْلَى غَدَاةً لَقِيْتُهَا * إِلَّا حَبْدًا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمِلُ
وغيره من أهل اللغة تَقَلُّهَا وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا مُؤَلَّدَةٌ كَثَلْبِ وَالْمَطْرَزِ.

(1/1)

وَبِسْمٍ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، والباء هنا للاستعانة كَعَمِلْتُ وَبِالْقُدُومِ، لَأَنَّ الْمَعْنَى: أَقْرَأُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ، وَلَهَا مَعَانٍ، أَخْرَجْتُ تَقَدَّمَ الْوَعْدُ بِذِكْرِهَا، وَهِيَ: الْإِلْصَاقُ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، نَحْوُ: مَسَخَتْ بِرَأْسِي، مَرَزْتُ بَزِيدٍ، وَالسَّبَبِيَّةُ: [نَحْوُ] {قَبِظْلَمُ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ} أَي بِسَبَبِ ظَلْمِهِمْ، وَالمَصَاحِبَةُ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ، أَي مَصَاحِبًا لَهَا، وَالبَدَلُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ" أَي بِدَلِّهَا، وَكَقَوْلِ الْآخَرِ:
8- فليت لي بهم قوما إذا ركبوا * سَبُّوا الإِغَارَةَ فَرَسَانًا وَرُكْبَانًا
أَي: بَدَلَهُمْ، وَالْقِسْمُ: أَحْلَفُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، وَالظَّرْفِيَّةُ نَحْوُ: زَيْدٌ بِمَكَّةَ أَي فِيهَا، وَالتَّعْدِيَّةُ نَحْوُ: {دَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} التَّبْعِيضُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
9- سَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ * مَتَى لَجَّ حُصْرٌ لَهَنَّ تَبِيحُ
أَي مِنْ مَائَةٍ، وَالمَقَابِلَةُ: "اشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ" أَي: قَابَلْتُهُ بِهَذَا الثَّمَنِ، وَالمَجَاوِزَةُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَيَوْمَ تَسْقُطُ السَّمَاوَاتُ بِالْغَمَامِ} أَي عَنِ الْغَمَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ السُّؤَالِ خَاصَّةً نَحْوُ: {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} أَي عَنْهُ، وَقَوْلُ عُلُقَمَةَ:
10- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي * خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ * فليس له في رُدِّهِنَّ تَصِيبُ
وَالمُتَعَدِّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ} وَالمُجْمُورُ يَأْتُونَ جَعْلَهَا إِلَّا لِلْإِصَاقِ أَوْ التَّعْدِيَّةِ، وَيُرَدُّونَ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَيْهِمَا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ اسْتِدْلَالٍ وَانْفِصَالٍ.

وقد تُراد مطرّدةً وغيرَ مطرّدة، فالمطرّدةُ في فاعل "كفى" نحو: "كفى بالله": أي: كفى الله، بدليل سقوطها في قول الشاعر:
11- * كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

(1/2)

- وفي خبر ليس و"ما" أختها غيرَ موجِبٍ بـ إلا، كقوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}، {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ} وفي: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ. وغيرَ مطرّدةٍ في مفعولٍ "كفى"، كقوله:
- 12- فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا * حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا
أي: كَفَانَا، وفي البيت كلامٌ آخرٌ، وفي المبتدأ غيرَ "حَسْبُ" ومنه في أحدِ القولين:
"بأيِّكم المفتونُ" وقيل: المفتون مصدر كالمعقول والميسور، فعلى هذا ليست زائدةً، وفي خبر "لا" أخت ليس، كقوله:
- 13- فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ * بمُعْنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ
أي: مُعْنِيَا، وفي خبرٍ كان مَنفِيَةً نحو:
- 14- وَإِنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ * يَأعجلهم، إِذْ أَجشَعُ القومُ أَعجَلُ
أي: لم أكنُ أَعجلهم، وفي الحالِ وثاني مفعولِي ظنَّ منفِيين أيضاً كقوله:
- 15- فما رَجَعْتُ بِحَائِيَةِ رِكابٍ * حَكِيمُ بنِ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاها
وقول الآخر:
- 16- دهاني أخي والخيلُ بيني وبينه * فلَمَّا دَعاني لم يَجِدني بِفَعْدِدِ
أي: ما رَجَعْتُ رِكابٍ خائِبَةً، ولم يَجِدني فَعْدِدًا، وفي خبر "إِنَّ" كقول امرئ القيس:
- 17- فَإِنْ تَنَّا عنها جِفَبَةً لا تُلاقِها * فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَتْ بِالْمُجَرَّبِ
أي: فَإِنَّكَ المَجَرَّبِ، وفي: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ} وشبهه.
- والاسمُ لغةً: ما أبانَ عن مُسَمِّي، واصطلاحاً: ما دلَّ على معنى في نفسه فقط غيرَ متعرِّضٍ بِبُنيتهِ لزمانٍ و دالٍّ جزءٌ من أجزاءه على جزءٍ من أجزاء معناه، وبهذا القيد الأخير حَرَجَتِ الجملةُ الاسميَّةُ، والتسميَّةُ: جَعَلُ ذلك اللفظِ دالاً على ذلك المعنى.

(1/3)

واختلف الناسُ: هل الاسمُ عينُ المُسَمِّي أو غيرُه؟ وهي مسألةٌ طويلةٌ، تكَلَّفَ الناسُ فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المُسَمِّي إضاقته إليه، فإنه يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة، أجودها: أن الاسمَ هنا بمعنى التسمية، والتسمية غيرُ الاسم، لأنَّ التسمية هي اللفظُ بالاسم، والاسمُ هو اللزوم للمُسَمِّي فتغيراً. الثاني: أن في الكلام حَذَفَ مضافٍ تقديرُه: باسمِ مُسَمِّي الله. الثالث: أن لفظ "اسم" زائدٌ كقوله:

18- إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عليكما * وَمَنْ يَبْكُ حَولاً كاملاً فقد اعتَدَرَ
أي: السلامِ عليكما، وقول ذي الرمة:

19- لا يَرَقُّ الطرفَ إلا ما تَحَوَّتهُ * داعٍ يُناديه باسمِ الماءِ مَبَعُومٌ
وإليه ذهب أبو عبيدة والأخفش وقطرب.

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

واختلفوا في معنى الزيادة فقال الأخفش: ليخرج من حُكْم القسم إلى قَصْدِ التبرُّك".
وقال قطرب: "زيد للإجلال والتعظيم"، وهذان الجوابان ضعيفان لأن الزيادة والحذف لا
يُصار إليهما إلا إذا اضطرَّ إليهما.

ومن هذا القبيل - أعني ما يُوهَّم إضافة الشيء إلى نفسه - إضافة الاسم إلى اللقب
والموصوف إلى صفته، نحو: سعيدٌ كُرزٌ وزيدٌ قُفَّةٌ ومسجدُ الجامعِ وبَقْلَةٌ الحمقاء، ولكن
النحويين أولوا النوع الأول بأن جعلوا الاسم بمعنى المُسَمَّى واللقب بمعنى اللفظ،
فتقديره: جاءني مسمَّى هذا اللفظ، وفي الثاني جعلوه على حذفٍ مضافٍ، فتقديرٌ بقلة
الحمقاء: بقلة الحبة والحمقاء، ومسجدُ الجامع: مسجدُ المكان الجامع.

واختلف النحويون في اشتقاقه: فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتقٌ من السُّمُو وهو
الارتفاع، لأنه يَدُلُّ على مُسَمَّاه فيرفعه ويظهره، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من
الوَسْم وهو العلامة لأنه علامة على مُسَمَّاه، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى
لكنه فاسدٌ من حيث التصريف.

(1/4)

استدلَّ البصريون على مذهبهم بتكسيرهم له على "أَسْمَاء" وتصغيرهم له على سُمَيِّ،
لأن التكسير والتصغير يَرُدُّان الأشياء إلى أصولها، وتقولُ العربُ: فلانٌ سَمِيكٌ، وَسَمِيَّتٌ
فلاناً بكذا، وَأَسَمِيَّتَهُ بكذا، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السمو، ولو كان من الوَسْم لقل
في التكسير: أوسام، وفي التصغير: وَسِيمٌ، ولقالوا: وَسِمُكٌ فلانٌ وَوَسَمْتُ وَأوسَمْتُ
فلاناً بكذا، فدلَّ عدم قولهم ذلك أنه ليس كذلك. وأيضاً فجعله من السمو مُدْخِلٌ له في
الباب الأكثر، وجعله من الوَسْم مُدْخِلٌ له في الباب الأقل؛ وذلك أن حذف اللام كثيرٌ
وحذف الفاء قليلٌ، وأيضاً فإنَّ عَهْدَنَاهم غالباً يُعَوِّضون في غير محلِّ الحذفِ فجعلوا
همزة الوصل عوضاً من اللام موافقاً لهذا الأصل بخلاف ادِّعاء كونه عوضاً من الفاء.
فإن قيل: قولهم "أَسْمَاء" في التكسير و "سُمَيِّ" في التصغير لا دلالة فيه لجواز أن
يكون الأصل: أوساماً ووسيماً، ثم قُلبت الكلمة بأن أحرَّتْ فأوها بعد لامها فصار لفظ
أوسام: أسماوا، ثم أعلَّ إعلال كساء، وصار وَسِيمٌ سُمَيِّوًا، ثم قُلبت الكلمة بأن أحرَّتْ
فأوها بعد لامها فصار لفظ أوسام: أسماوا، ثم أعلَّ إعلال كساء، وصار وَسِيمٌ سُمَيِّوًا،
ثم أعلَّ إعلال جريِّ تصغير جَرَو. فالجواب أن ادِّعاء ذلك لا يفيد، لأن القلب على خلاف
القياس فلا يُصار إليه ما لم تدع إليه ضرورة. وهل لهذا الخلاف فائدة أم لا؟ والجوابُ
أن له فائدة، وهي أن مَنْ قال باشتقاقه من العلو يقول: إنه لم يَرَلْ موصوفاً قبل وجود
الخلق وبعدهم وعند قنائهم، لا تأثير في أسمائه ولا صفاته وهو قول أهل السنة. ومن
قال بأنه مشتق من الوَسْم يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق
جعلوا له أسماءً وصفاتٍ وهو قول المعتزلة، وهذا أشدُّ

(1/5)

خطأً من قولهم بخلق القرآن وعلى هذا الخلاف وقَع الخلاف أيضاً في الاسم
والمُسَمَّى.

وفي الاسم حمس لغات: "اسم" بضم الهمزة وكسرها، و "سُم" بكسر السين وضمها.
وقال أحمد بن يحيى: "سُم بضم السين أخذَه من سَمَوْتُ أسْمُو، ومن قاله بالكسر

- أخذه من سَمَيْتُ أُسْمِي، وعلى اللغتين قوله:
20- وَعَامُنَا أَعْجِبْنَا مُقَدَّمُهُ * يُدْعَى أبا السَّمْحِ وَقِرْضَابُ سِمْهُ
مُبْتَرِكًا لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهُ
يُنْتَشَدُ بِالْوَجْهِينِ، وَأَنْشَدُوا عَلَى الْكَسْرِ:
21- بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمْهُ
[فعلی هذا یكون فی لام "اسم" وجهان، أحدهما: أنها واو، والثاني: أنها ياء وهو غريب،
ولكن] أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل. و "سُمَيَّ" مثل هُدَيَّ. واستدلوا على
ذلك بقول الشاعر:
22- وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَيَّ مُبَارَكًا * أَتْرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثَارَكَ
ولا دليل في ذلك لجواز أن يكون من لغة مَنْ يجعله منقوصاً مضموم السين وجاء به
منصوباً، وإنما كان ينتهض دليلاً لو قيل: سُمَيَّ حَالَةً رَفَعُ أَوْ جَرَّ.
وهمزته همزة وصل أي تُنْبِتُ ابْتِدَاءً وَتُحْدَفُ دَرْجًا، وقد تُنْبِتُ ضَرْبًا كَقَوْلِهِ:
23- وَمَا أَنَا بِالْمَحْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ * وَلَا مَنْ تَسْمَى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الْإِسْمَا

(1/6)

وهو أحد الأسماء العشرة التي ابْتُدِئَ في أوائلها بهمزة الوصل/ وهي: اسم واست وابن
وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنان وايمُن في القسم. والأصل في هذه الهمزة أن
تُنْبِتُ حَطًّا كغيرها من همزات الوصل، وإنما حُدِّفَتْ حِينَ يُضَافُ الْإِسْمُ إِلَى الْجَلَالَةِ
خاصة لكثرة الاستعمال. وقيل: ليوافق الخط اللفظ. وقيل لا حذف أصلاً، وذلك لأن
الأصل: "سِمُّ" أو "سُم" بكسر السين أو ضمها فلما دخلت الباء سَكَتَتِ الْعَيْنُ تَخْفِيفًا،
لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة، [وهذا حكاه النحاس وهو حسن]، فلو أضيف إلى
غير الجلالة تَبَّتْ، نحو: باسم الرحمن، هذا هو المشهور، وحُكِيَ عَنِ الْكَسَائِي وَالْأَخْفَشِ
جَوَازُ حُدْفِهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ الْجَلَالَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْبَارِي تَعَالَى نَحْوُ: بِسْمِ رَبِّكَ، بِسْمِ
الْخَالِقِ.
واعلم أن كلَّ جارٍ ومجرور لا بُدَّ له من شيءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في
ثلاث صور: حرف الجر الزائد ولعلَّ ولولا عند مَنْ يجر بهما، وزاد الاستاذ ابن عصفور
كاف التشبيه، وليس بشيء فإنها تتعلق. إذا تقرر ذلك فـ "بسم الله" لا بدَّ من شيء
يتعلق به ولكنه حُدِّفَ.

(1/7)

واختلف النحويون في ذلك، فذهب أهل البصرة إلى أنَّ الْمُتَعَلَّقَ بِهِ اسْمٌ، وذهب أهل
الكوفة إلى أنه فِعْلٌ، ثم اختلف كلُّ من الفريقين: فذهب بعض البصريين إلى أنَّ
المحذوف مبتدأ حُدِّفَ هو وخبره وبقي معموله، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو
مستقرٌّ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزم حُدْفُ
المصدرِ وإبقاء معموله وهو ممنوعٌ، وقد نص مكِّي على مَنعِ هذا الوجه. وذهب بعضهم
إلى أنه خبرٌ ممنوعٌ، وقد نص مكِّي على مَنعِ هذا الوجه. وذهب بعضهم إلى أنه خبرٌ
حُدِّفَ هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معموله قائماً مقامه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسم الله،
أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكة، فهو على الأول منصوبٌ المحلُّ وعلى الثاني
مرفوعه لقيامه مقام الخبر. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ ذلك الفعل المحذوف مقدرٌ

قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمَ، والتقدير: أقرأ باسم الله أو أبتدئُ باسم الله. ومنهم مَنْ قَدَّرَ بعده: والتقدير: باسم الله أقرأ أو أبتدئُ أو أتلو، وإلى هذا نجا الزمخشري قال: "ليفيدَ التقديمَ الاختصاصَ لأنه وقعَ ردًّا على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماءِ آلهتهم كقولهم: باسم اللات، باسم العزى، وهذا حسنٌ جداً، ثم اعترض على نفسه لقوله تعالى: {أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} حيث صرَّح بهذا العامل مُقَدِّمًا على معموله، ثم أجاب بأنَّ تقديمَ الفعل في سورة العلق أوقعَ لأنها أولُ سورةٍ نزلت فكان الأمرُ بالقراءة أهمُّ". وأجاب بأنَّ بـ "اسم ربك" ليس متعلقاً بـ "أقرأ" الذي قبله، بل بـ "أقرأ" الذي بعده، فجاء على القاعدة المتقدمة. وفي هذا نظرٌ لأن الظاهرَ على هذا القول أن يكون "أقرأ" الثاني توكيداً للأول فيكون قد فصلَ بمعمول المؤكِّد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلامٍ طويل.

(1/8)

واختلفوا أيضاً: هل ذلك الفعلُ أو أو خبرٌ. فذهب الفراء أنه أمرٌ تقديره: اقرأ أنت باسم الله، وذهب الزجاج أنه خبرٌ تقديره: اقرأ أنا أو أبتدئُ ونحوه. و"الله" في "بسم الله" مضافٌ إليه، وهل العاملُ في المضاف إليه المضافُ أو حرفُ الجرِّ المقدرُّ أو معنى الإضافة ثلاثة أقوالٍ خيِّرها أوسطها. وهو علَّم على المعبودِ بحق، لا يُطلق على غيره، ولم يجسُرْ أحدٌ من المخلوقين أن يتَّسمى به، وكذلك الإله قبل النقل والإدغام لا يُطلق إلا على المعبودِ بحق. قال الزمخشري: "كانه صار علماً بالغلبة"، وأما "إله" المجردُ من الألفِ واللام فيُطلق على المعبودِ بحقٍ وعلى غيره، قال تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ}، {[أَرَأَيْتَ] مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ} واختلف الناس هل هو مُرْتَجَلٌ أو مشتقٌّ؟ والصوابُ الأولُ، وهو أعرفُ المعارف. يُحكى أن سيبويه رُئي في المنام ف قيل [له] ما فعلَ الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً، لجعلني اسمه أعرفَ المعارف. ثم القائلونَ باشتقاقه اختلفوا اختلافاً كثيراً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لاءٍ يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلهة بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذهم إياها معبوداً، وعلى هذا قيل: "لهي أبوك" يريدون: لله أبوك، فقلَّب العيونَ إلى موضع اللام. وَحَفَّعَ فَحَدَّفَ الألفَ واللامَ وَحَدَّفَ حرفَ الجرِّ. وأبعد بعضهم فَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قولَ الشاعر:

24- ألا ياسنا بَرِّقِ على قُلِّبِ الجِمي * لَهْنِكَ من بَرِّقِ عليَّ كَرِيمُ

(1/9)

قال: الأصل: لله إنك كريمٌ عليَّ، فَحَدَّفَ حرفَ الجرِّ وحرفَ التعريفِ والألفَ التي قبل الهاء من الجلالة، وسكَّن الهاءَ إجراءً للوصولِ مُجرى الوقف، فصار اللفظ: له، ثم ألقى همزة "إنَّ" على الهاءِ فبقي: لهْنِكَ كما ترى، وهذا سماجةٌ من قائله. وفي البيت قولان أيسرُ من هذا. ومنهم مَنْ قال: "هو مشتقٌّ من لآخه يُلوه لياهاً. أي احتجَب، فالألف على هذين القولين أصلية، فحينئذ أصلُ الكلمة لآه، ثم دخل عليه حرفُ التعريفِ فصار اللآه، ثم أُدْغِمَت لامُ التعريفِ في اللامِ بعدها لاجتماعِ شروطِ الإدغام، وَفُحِّمَت لآه. ووزنه على القولين المتقدمين إمَّا: فَعَلَ أو فَعِلَ بفتح العين أو كسرهما، وعلى كل تقدير: فتحرك حرفُ العلة

وانفتح ما قبله فقلب ألفاً، وكان الأصل: لَيْهًا أو لَيْهًا أو لَوْهًا أو لَوْهًا.

ومنهم مَنْ جَعَلَهُ مشتقاً من آلِهِ، وآلِهِ لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ وهي: العبادةُ والسكون والتحيُّرُ والفرعُ، فمعنى "غله" أَنْ حَلَقَهُ يعبدونه ويسكنون إِيَّله ويتحيُّرون فيه ويفزعون إليه. ومنه قولُ رؤبة

25- لِلَّهِ دَرُّ الْغَايَاتِ الْمُدَّةِ * سَبَّحْنَ وَاسْتَبْرَجْنَ مِنْ تَأْلِهِ

أي: من عبادته، ومنه "ويذرك وإلهتك" أي عبادتك. وإلى معنى التحيُّر أشار أمير المؤمنين بقوله: "كَلَّ دون صفاته تحيُّر الصفات وصلَّ هناك تصاريهُ اللغات" وذلك أن العبد إذا تفكَّر في صفاته تحيُّر، ولهذا/ روي: "تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله" وعلى هذا فالهمزة أصلية والألف قبل الهاء زائدة، فأصل الجلالة الكريمة: الإله، كقول الشاعر:

26- معاذَ الإله أن تكونَ كظبيةٍ * ولا دُميَّةٍ ولا عَقِيْلَةٍ رَبَّرَبٍ

ثم حُذِفَت الهمزةُ لكثرة الاستعمال كما حُذِفَت في ناسٍ، والأصل أناسٍ كقوله:

27- إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ * نَ عَلَى الْآنَاسِ الْآمِنَا

(1/10)

فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللام فأدغم فيها وفُحِّم. أو نقول: إن الهمزة من الإله حُذِفَت للنقل، بمعنى أَنَّا تَقَلْنَا حَرَكَتَهَا إِلَى لامِ التعريفِ وحَدَفْنَاها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل، ثم أدغم لَمْ التعريف كما تقدَّم، إلا أَنَّ النقلَ هنا لازِمٌ لكثرة الاستعمال.

ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌ من وَلَةٍ لكون كلِّ مخلوقٍ وإِلَهًا نحوه، وعلى ذلك قال بعض الحكماء: "الله محبوبٌ للأشياءِ كُلِّها، وعلى ذلك دلَّ قوله تعالى: {وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ} فأصله: وِلاه ثم أبدلت الواو همزةً كما أبدلت في إشاح وإعاء، والأصل: وشاح ووعاء، فصار اللفظ به: إلهًا، ثم فُعِلَ به ما تقدَّم مِنْ حَدَفِ همزته والإدغام، ويُعْرَى هذا القول للخليل، فعلى هذين القولين وزنُ إله: فعَال، وهو بمعنى مَفْعول أي: مَعْبود أو متحيُّرٌ فيه كالكتاب بمعنى مكتوب.

وَرَدَّ قولُ الخليل بوجهين، أحدهما: أنه لو كانت الهمزة بدلاً من واو لجاز النطق بالأصل، ولم يَقُلْ أحدٌ، ويقولون: إشاح ووشاح وإعاء ووعاء. والثاني: أنه لو كان كذلك لجمع على أوله كَأُولِهِ وأوشحة فتردُّ الهمزة إلى أصلها، ولم يُجمع "إله" إلا على آلهة. وللخليل أن ينفصل عن هذين الاعتراضين بأنَّ البدلَ لزم في هذا الاسم لأنه اختصَّ بأحكامٍ لم يَشْرِكْ فيها غيرُه، كما ستقف عليه، ثم جاء الجمع على التزامِ البدل.

(1/11)

وأما الألفُ واللامُ فيترتب الكلامُ فيها على كونه مشتقاً أو غيرَ مشتقٍ، فإن قيل بالأول كاتتُ في الأصل مُعَرَّفَةٌ، وإن قيل بالثاني كانت زائدةً. وقد سُدَّ حذْفُ الألفِ واللامِ من الجلالة في قولهم "لاه أبوك"، والأصل: لله أبوك كما تقدم، قالوا: وحُذِفَت الألفُ التي قبل الهاء خطأً لئلا يُشَبَّهَ بخط "اللات" اسم الصنم، لأن بعضهم يقلبُ هذه التاء في الوقف هاءً فيكتبها هاءً تبعاً للوقف فمِنْ ثم جاء الاشتباه. وقيل: لئلا يُشَبَّهَ بخط "اللاه" اسم فاعلٍ من لها يلهو، وهذا إنما يَتِمُّ على لغة مَنْ يحذف ياءَ المنقوص المعرف وقفاً

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

لأن الخطَّ يتبعه، وأما مَنْ يُثْبِتُها وقفاً فيثبتها خطأً فلا لبس حينئذ. وقيل: حَذَفُ الألف لغَةٌ قليلةٌ جاء الخط عليها، والتُّزِمَ ذلك لكثرة استعماله، قال الشاعر:
28- أَقْبَلَ سَيْلُ كَانٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ * يَخْرُدُ حَزْدَ الْجَنَّةِ الْمُغْلَةِ
وحكمُ لامه التفخيمُ تعظيماً ما لم يتقدّمه كسرٌ فترقُّقٌ، وإن كان أبو القاسم الزمخشري قد أطلق التفخيمَ، ولكنه يريد ما قلته. ونقل أبو البقاء أنّ منهم مَنْ يُرَقِّقُها على كل حال. وهذا ليس بشيءٍ لأن العربَ على خلافه كابرٌ كما ذكره الزمخشري. ونقل أهلُ القراءة خلافاً فيما إذا تقدّمه فتحٌ ممالهٌ أي قريبة من الكسرة: فمنهم مَنْ يُرَقِّقُها على كل حال. وهذا ليس بشيءٍ لأن العربَ على خلافه كابرٌ كما ذكره الزمخشري. ونقل أهلُ القراءة خلافاً فيما إذا تقدّمه فتحٌ ممالهٌ أي قريبة من الكسرة: فمنهم مَنْ يُرَقِّقُها، ومنهم مَنْ يُعَقِّمُها، وذلك كقراءة السوسي في أحدِ وجْهَيْه: "حتى تَرَى اللهَ جَهْرَةً".

(1/12)

ونقل السهيلي وابن العربي فيه قولاً غريباً وهو أنّ الألف واللام فيه أصليةٌ غيرُ زائدةٍ، واعتذرا عن وصلِ الهمزة بكثرة الاستعمال، كما يقول الخليل في همزة التعريفِ وقد رُدَّ قولُهُما بأنه كان ينبغي أن يُتَوَّنَ لفظُ الجلالةِ لأنَّ وزنه حينئذٍ فَعَالٌ نحو: لآلٍ وسآلٍ، وليس فيه ما يمنع من التنوينِ فدلَّ على أنّ أَلٍ فيه زائدةٌ على ماهية الكلمة. ومن غريبٍ ما نُقِلَ فيه أيضاً أنه ليس بعربي بل هو مُعَرَّبٌ، وهو سُريانيُّ الوَضْعِ وأصله: "لاها" فَعَرَّبْتَهُ العربُ فقالوا: الله، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
29- كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ * يَسْمَعُهَا لِأَهْلِ الْكِبَاؤِ
فجاء به على الأصلِ قبلَ التعريبِ، ونق ذلك أبو زيد البلخي.

[ومن غريبٍ ما نُقِلَ فيه أيضاً أنّ الأصلَ فيه الهاءُ التي هي كنايةٌ عن الغائب] قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زيدت فيه لامُ الملك، إذ قد علموا أنه خالقُ الأشياءِ ومالكها فصار اللفظ: "له" ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يُشبه كلامَ أهل اللغة ولا النَّحْوِيِّين، وإنما يشبه كلامَ بعض المتصوفة.

(1/13)

ومن غريبٍ ما نُقِلَ فيه أيضاً أنه صفةٌ وليس باسم، واعتلَّ هذا الذهابُ إلى ذلك أنّ الاسمَ يُعَرِّفُ المُسَمَّى والله تعالى لا يُدْرِكُ حِسّاً ولا بديهَةً فلا يُعَرِّفُه اسمه، إنما تُعَرِّفُه صفائهُ، ولأنَّ العَلَمَ قائمٌ مقامَ الإشارةِ، واللهُ تعالى ممتنعٌ ذلك في حقه. وقد رَدَّ الزمخشري هذا القولَ بما معناه أنك تصفه ولا تصيفُ به، فتقول: إله عظيم واحد، كما تقول: شيءٌ عظيم ورجلٌ كريم، ولا تقول: شيءٌ إله، كما لا تقول: شيءٌ رجل، ولو كان صفةً لوقع صفةٌ لغيره لا موصوفاً، وأيضاً فإنَّ صفاتِه الحسنَى لا بُدَّ لها من موصوفٍ تُجْرِي عليه، فلو جَعَلْتَهَا صفاتٍ، بقيت غيرَ جاريةٍ على اسمِ موصوفٍ بها، وليس فيما عدا الجلالةِ خلافٌ في كونه صفةً فَتَعَيَّنَ أن تكونَ الجلالةُ اسماً لا صفةً. والقولُ في هذا الاسمِ الكريمِ يحتملُ الإطالةَ أكثرَ ممَّا ذكُرْتُ لك، إنما اختصرتُ ذلك خوفاً السامةَ للناظر في هذا الكتاب.

الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وقيل: الرحمن ليس مشتقاً لأن العرب لم تعرفه في قولهم: {وَمَا الرَّحْمَانُ} وأجاب ابن العربي عنه بأنهم جهلوا الصفة دون الموصوف، ولذلك لم يقولوا: وَمَنْ الرحمن؟ وقد تبعوا موصوفهما في/ الأربعة من العشرة المذكورة.

(1/14)

وذهب الأعلّم الشنتمريُّ إلى أن "الرحمن" بدلٌ من اسم الله لا نعتٌ له، وذلك مبنيٌّ على مذهبه من أن الرحمن عنده عِلْمٌ بِالْعَلِيَّةِ. واستدلَّ على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لموصوف، كقوله تعالى: {الرَّحْمَانُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ} {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} وقد ردَّ عليه السُّهيلي إلى تبيين لأنها اعرفُ الأعلام، ألا تراهم قالوا: {وَمَا الرَّحْمَانُ} ولم يقولوا: وما الله. انتهى. أمّا قوله: "جاء غير تابع" فذلك لا يمنع كونه صفةً، لأنه إذا عُلِمَ الموصوفُ جازَ حَدْفُهُ وبقاءُ صفتِهِ، كقوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} أي نوع مختلف، وكقول الشاعر:

30- كناطق صخرة يوماً لِيُوهِتَهَا * فلم يَصِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ
أي: كوعلٍ ناطح، وهو كثير.

والرحمة لغة: الرقة والانعطاف، ومنه اشتقاق الرَّحِيمِ، وهي الابتنان لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامه على عباده كالمَلِكِ إذا عَطَفَ على رعيته أصابهم خيرُه. هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري. ويكون على هذا التقدير صفة فعل لا صفة ذات، وقيل: الرحمة إرادة الخير لمن أراد الله به ذلك، ووصفه بها على هذا القول حقيقة، وهي حينئذ صفة ذات، وهذا القول هو الظاهر. وقيل: الرحمة رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارة في الرقة المجردة وتارة في الإحسان المجرد، وإذا وُصِفَ به الباري تعالى فليس يُراد به إلا الإحسان المجرد دون الرقة، وعلى هذا روي: "الرحمة من الله إنعام وإفضال، ومن الأدميين رقة وتعطف".

(1/15)

[وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "وهما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر أي: أكثر رحمة". قال الخطابي: وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الرقة] لا مدخل لها في صفاته. وقال الحسين بن الفضل: "هذا وهم من الراوي، وإنما هما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر والرفق من صفاته" وقال عليه الصلاة والسلام: "إن الله رقيقٌ يحب الرفق، ويُعطي عليه ما لا يُعطي على العنف"، ويؤيده الحديث، وأمّا الرحيم فالرفيق بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهل العلم في "الرحمن الرحيم" بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحدٍ أو مختلفين. فذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد كندمان وتديم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم من قال: جُمع بينهما تأكيداً، ومنهم من قال: لَمَّا تَسَمَّى مُسَيَّلِمَةً - لعنه الله - بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمن الرحيم، فالجمع بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط. وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ تسميته بذلك غير مُعْتَدٍّ بها البتة، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبلَ ظهورِ أمرِ مُسَيَّلِمَةَ.

ومنهم مَنْ قال: لكلِّ واحد فائدة غيرُ فائدة الآخر، وجَعَلَ ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلقهما إذ يقال: "رَحِمَن الدنيا ورحيمُ الآخرة"، يُروى ذلك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك لأنَّ رحمته في الدنيا تُعَمُّ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة تُخَصُّ المؤمنين فقط، ويُروى: رحيمُ الدنيا ورحمنُ الآخرة، وفي المغايرة بينهما بهذا القَدْر وحده نظرٌ لا يَخْفَى.

(1/16)

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً؛ فمنهم مَنْ قال: الرحمن أبلغُ، ولذلك لا يُطلق على غيرِ الباري تعالى، واختاره الزمخشري، وجعله من باب عَضْبَانٍ وسُكْرَانٍ للممتلئ غَضَباً وسُكْرًا، ولذلك يقال: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة فقط، قال الزمخشري: "فكان القياسُ الترقِي من الأدنى، إلى الأعلى، كما يُقال: سُجَاعٌ باسِلٌ ولا يُقال: باسِلٌ سُجَاعٌ. ثم أجاب بأنه أُرْدَفَ الرحمنُ الذي يتناول جلائلَ التَّعَمِّ وأصولها بالرحيم ليكونَ كالتَّمَمَةِ والرديف ليتناولَ كما دَقَّ منها ولَطَفَ. ومنهم مَنْ عَكَسَ فجعلَ الرحيمَ أبلغَ، ويؤيده روايةٌ مَنْ قال: "رحيم الدنيا والآخرة" لأنه في الدنيا يَرَحِمُ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة لا يَرَحِمُ إلا المؤمنَ. لكن الصحيح أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وأمَّا هذه الروايةُ فليس فيها دليلٌ، بل هي دالَّةٌ على أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وذلك لأنَّ القيامةَ فيها الرحمةُ أكثرُ باضعافٍ، وأثرها فيها أظهرُ، على ما يُروى أنه حَبَّأَ لعباده تسعاً وتسعينَ رحمةً ليومَ القيامة. والظاهر أن جهةَ المبالغةِ فيهما مختلفةٌ، فمبالغةُ "فَعْلَانٍ" من حيث الامتلاءُ والعَلْبَةُ ومبالغةُ "فَعِيلٍ" من حيث التكرارُ والوقوعُ بِمَحَالِّ الرحمة. وقال أبو عبيدة: "وبناء فَعْلَانٍ ليس كبناءِ فَعِيلٍ، فإنَّ بناءَ فَعْلَانٍ لا يقع إلى على مبالغةِ الفِعْلِ، نحو: رجلٌ عَضْبَانٌ للمتلئ غضباً، وفَعِيلٌ يكون بمعنى الفاعلِ والمفعول، قال:

31- فَأَمَّا إِذَا عَصَّتْ بِكَ الْجَرْبُ عَصَّةً * فَإِنَّكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْكَ رَحِيمٌ
فَالرَّحْمَنُ خَاصُّ الْأَسْمِ عَامُّ الْفِعْلِ. وَالرَّحِيمُ عَامُّ الْأَسْمِ خَاصُّ الْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ لَا يَتَعَدَّى
فَعْلَانٌ وَيَتَعَدَّى فَعِيلٌ. حَكَى ابْنُ ابْنِ سَيِّدِهِ: "زَيْدٌ حَفِيظٌ عَلِمَكَ وَعَلِمَ غَيْرَكَ".

(1/17)

والألفُ واللامُ في "الرحمن" للغلبةِ كهي في "الصَّعِيقِ"، ولا يُطلق على غيرِ الباري تعالى عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَانَ} فعادَل به ما لا شِرْكَةَ فيه، بخلاف "رحيم" فإنه يُطلق على غيره تعالى، قال [تعالى] في حَقِّهِ عليه السلام: "بالمؤمنين رؤوف رحيم"، وأمَّا قول الشاعر في مُسَيِّلَمَةَ الكذاب -لعنه الله تعالى:-

32- * وَأَنْتَ عَيْتُ الْيُورَى لِأَزَلْتِ رَحْمَانَا
فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ لَفَرَطًا تَعَنَّتْهُمْ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مُضَافًا، وَلَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِهِ: "لَا زَلْتِ رَحْمَانًا" لشدوده.

ومن غريب ما نُقِلَ فيه أنه مُعَرَّبٌ، ليس بعربيِّ الأصل، وأنه بالخاء المعجمة قاله ثعلب [والمبرد وأنشد]:

33- لن تُذَرِكُوا الْمَجْدَ أَوْ تَشْتُرُوا عَبَاءَكُمْ * بِالْحَزِّ أَوْ تَجْعَلُوا الْيَبُوتَ صَمْرَانَا
أَوْ تَتْرُكُونَ إِلَى الْقَسِيِّنَ هَجْرَتَكُمْ * وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا

(1/18)

وفي وصف الرحيم بالحمد ثلاثة أوجه، الذي عليه الجمهور: الرحيم بكسر الميم
موصولة بالحمد. وفي هذه الكسرة احتمالان: أحدهما - وهو الأصح - أنها حركة إعراب،
وقيل: يُحتمل أن الميم سَكَتت على نية الوقف، فلمَّا وقع بعدها ساكن حُرِّكت بالكسر،
والثاني من وَجْهِي الوصل: سكون الميم والوقف عليها، والابتداء بقطع ألف "الحمد"،
رَوَتْ ذلك أم سلمة عنه السلام. الثالث: حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ:
الرحيمَ الحمدُ" بفتح الميم ووصل ألف الحمد، كأنها سَكَتت وقطعت الألف، ثم أُجرت
الوقف مُجرى الوصل، فألقت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة. قال ابن عطية:
"ولم تُرَوَّ هذه قراءةً عن أحد [فيما علمت، وهذا فيه نظرٌ جيئ في: {الإمام الله}]"
قلت: يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن
تكون الحركة للنصب بفعل محذوفٍ على القطع، وهو أولى من هذا التكلف.

* { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

الحمْدُ: الثناء على الجميل سواءً كان نعمةً مُسَدَّاةً إلى أحدٍ أم لا، يقال: حَمِدْتُ الرجلَ
على ما أنعم به عليَّ وحَمِدْتَهُ على شجاعته، ويكون باللسان وحده دون عمل الجوارح،
إذ لا يقال: حَمِدْتُ زيدا أي عَمِلْتُ له بيديَّ عملاً حسناً، بخلاف السكر فإنه لا يكون إلا
نعمةً مُسَدَّاةً إلى الغير، يقال: شكرته علفى ما أعطاني، ولا يقال: شكرته على
شجاعته، ويكون بالقلب واللسان والجوارح، قال تعالى: {اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا}
وقال الشاعر:

34- أفادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المُحَجَّبَا

(1/19)

فيكون بين الحمد والشكر عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقيل: الحمدُ هو الشكرُ بديل
قولهم: "الحمدُ لله شكرًا". وقيل: بينهما عمومٌ/ وخصوصٌ مطلقٌ والحمدُ أعمُّ من
الشكر، وقيل: الحمدُ الثناء عليه تعالى بأوصافه، والشكرُ الثناء عليه بأفعاله، فالحامدُ
قسمان: شاكِرٌ ومُتَنِّ بالصفات الجميلة. وقيل: الحمدُ مقلوبٌ من المدح، وليس بسديد
وإن كان منقولاً عن ثعلب، لأن المقلوبَ أقلُّ استعمالاً من المقلوب منه، وهذان
مستويان في الاستعمال، فليس ادِّعاءُ قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس، فكانا
مادتين مستقلتين، وأيضاً فإنه يمتنع إطلاقُ المدح حيث يجوزُ إطلاقُ الحمد، فإنه يقال:
"حَمِدْتُ الله" ولا يقال مَدَحْتَهُ، ولو كان مقلوباً لما امتنع ذلك. ولقائل أن يقول: مَنَعَ من
ذلك مانعٌ، وهو عَدَمُ الإِن في ذلك.

وقال الراغب: "الحمد لله الثناء [عليه] بالفضيلة، وهو أخصُّ من المدح وأعمُّ من
الشكر، يقال فيما يكون من الإنسان باختياره وبما يكون منه وفيه بالتسخير، فقد يُمدحُ
الإنسان بطول قامته وصباحه وجهه كما يُمدحُ ببذل ماله وشجاعته وعلمه، والحمدُ

يكون في الثاني دون الأول، والشكر لا يُقال إلا في مقابلة نعمة، فكلُّ شكرٍ حمْدٌ وليس كلُّ حمْدٍ شكرًا، وكلُّ حمْدٍ مَدْحٌ وليس كلُّ مَدْحٍ حمداً، ويقال: فلان محمود إذا حمِد، ومُحمَّد [وُجد محموداً] ومُحمَّد كَثُرَت خصاله المحمودة، وأحمَّد أي: إنه يفوق غيره في الحمد".

والألف واللام في "الحمْد" قيل: للاستغراق وقيل: لتعريف الجنس، واختاره الزمخشري، قال الشاعر:

35- * إلى الماجِدِ القَرَمِ الجَوادِ المُحمَّدِ

(1/20)

وقيل: للعهد. ومنع الزمخشري كونهما للاستغراق، ولم يبيِّن وجه ذلك، ويُشبهه أن يقال: إنَّ المطلوبَ من العبد إنشاء الحمد لا الإخبارُ به وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق، إذ لا يُمكن العبد أن يُنشئَ جميعَ المحامدِ منه ومن غيره بخلافش كونها للجنس. والأصل في المصدرية فلذلك لا يُنسى ولا يُجمع، وحكى ابن الأعرابي جمعه على أفعل وأنشد:

36- وأبلج محمود الثناء خصصته * بأفضل أقوالي وأفضل أحمدي
وقرأ الجمهور: "الحمْدُ لله" برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعُه على الابتداء، والخبرُ الجار والمجرور بعده فيتعلقُ المحذوفُ هو الخبرُ في الحقيقة. ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قدَّرته اسماً وهو المختار، وإن شئتَ قدَّرته فعلاً، أي: الحمدُ مستقرٌّ لله أو استقرَّ لله. والدليلُ على اختيار القول الأول أن ذلك يتعيَّن في بعض الصور فلا أدلَّ من ترجيحها في غيرها، وذلك أنك إذا قلت: "خرجت فإذا في الدار زيداً"، و"أمَّا في الدار فزيداً"، يتعيَّن في هاتين الصورتين تقديرُ الاسم، لأن إذا الفجائية وأمَّا التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ. وقد عورض هذا اللفظ بأنه يتعيَّن تقديرُ الفعل في بعض الصور، وهو إذا ما وقع الجارُّ والمجرورُ صلةً لموصول، نحو: "الذي في الدار" فليكن راجحاً في غيره. والجوابُ أن ما رجَّحنا به هو من باب المبتدأ والخبر وليس أجنياً فكان اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلةً، والأول غيرُ أجنبي.
ولا بُد من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدتها، وهي أنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ إذا وقعا صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً تعلقاً بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ لا يجوز ظهوره إذا كان كونه مطلقاً، فأما قول الشاعر:

37- لك العرُّ إن مولاك عرَّ وإن يهن * فأنت لدى بخرجة الهون كائن

(1/21)

فشأ لا يُلتفت إليه. وأمَّا قولمُ تعالى: { فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ } فلك يقصد جعل الظرف ثابتاً فلذلك ذكر المتعلق به. ثم ذلك المحذوفُ يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعيَّن أن يكون اسماً. واختلفوا: أيُّ التقديرين أولى فيما عدا الصور المستثناة؟ فقوم رجَّحوا تقدير الاسم، وقوم رجَّحوا تقدير الفعل، وقد تقدَّم دليلُ الفريقين.

وقرئ شاذاً بنصب الدال من "الحمْد"، وفيه وجهان: أظهرهما أنه منصوب على المصدرية، ثم حذِف العاملُ، وناب المصدرُ متابته، كقولهم في الإخبار: "حمداً وشكراً لا

كُفْرًا"، والتقدير: أَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا فهو مصدرٌ نَابَ عن جملة خبرية. وقال الطبري: إن في ضمنه أمرٌ عباده أن يُسَبِّحُوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمد لله، وعلى هذا يجيء "قولوا إياك" فعلى هذه العبارة يكون من المصادر النائية عن الطلب لا الخبر، وهو محتملٌ للوجهين، ولكن كونه خبرياً أَوْلَى من كونه طلبياً؛ ولا يجوز إظهار هذا الناصب لئلاً يُجْمَع بين البَدَلِ والمُبْدَلِ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به أي اقرؤوا الحمد، أو اتلوا الحمد، كقولهم: "اللهم صَبِّعاً وَذُبَّاباً"، أي اجمَعْ صَبُّعاً، والأول أحسن للدلالة اللفظية.

وقراءةُ الرفعِ أَمْكَنُ وَأَبْلَغُ من قراءةِ النصب، لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادرِ التي أصلها النيابة عن أفعالها يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصبِ فإنه يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصبِ فإنه يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليلِ النصبِ فإنه يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليلِ الرحمنِ عليه السلامِ في قوله تعالى حكايةً عنه: {قَالَ سَلَامٌ} أحسنُ من قولِ الملائكةِ "قالوا سلاماً"، امثالاً لقوله تعالى: {فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا}

(1/22)

{. و "الله" على قراءة النصب يتعلَّق بمحذوفٍ لا بالمصدر لأنها للبيان تقديره: أَعْنِي لله، كقولهم: سُقِيَا له وَرَعِيَا لك، تقديره: أعني له ولك، أعني ولك، ويدلُّ على أن اللام تتعلَّق في هذا النوع بمحذوفٍ لا بنفسِ المصدرِ أنهم لم يُعْمَلُوا المصدرَ المتعدي في المجرور باللام فينصبوه فيقولوا: /سُقِيَا زَيْدًا وَلَا رَعِيَا عَمْرًا، فدلَّ على أنه ليس معمولاً للمصدر، ولذلك عِلِظَ مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ} من باب الاشتغال لأنَّ "لهم" لم يتعلَّق بِتَعَسَا مَرَّةً. ويحتمل أن يقال: إن اللام في "سُقِيَا لك" ونحوه مقويةٌ لتعديَّة العاملِ لكونه قَرَعًا فيكونُ عاملاً فيما بعده.

وقُرئ أيضاً بكسر الدال، ووجهه أنها حركةٌ إتياعٍ لكسرةِ لامِ الجرِ بعده، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتَّبَعُونَ الأولُ للثاني للتجانس، ومنه: "اضربِ الساقينِ أُمَّكَ هَائِلٌ"، بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة. ومثله:

38- وَيَلْمُّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً * ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبٌ الأصل: ويلِّمُّها في هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً * واستثقل ضمُّ الهمزة بعد الكسرة، فَتَقَلَّهَا إِلَى اللام بعد سلبِ حركتها، وَحَدَفَ الهمزة، ثم أتبع اللام الميم، فصار اللفظ: وَيَلْمُّهَا، ومنهم مَنْ لَا يُتَّبِعُ، فيقول: وَيَلْمُّهَا بضم اللام، قال:

39- وَيَلْمُّهَا حُلَّةً قَدْ سَيْطَ مِنْ دِمِهَا * فَجَعُ وَوَلَعُ [وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ] ويحتمل أن تكونَ هذه القراءة من رفعٍ وأن تكونَ مِنْ نَصْبٍ، لأنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ مَنَعَ من ظهوره حركةُ الإتياع.

(1/23)

وقُرئ أيضاً: "لله" بضمِّ لامِ الجرِّ، قالوا: وهي إتياعٌ لحركة الدال، وفصلها الزمخشري على قراءة كسر الدال معتلاً لذلك بأنَّ إتياع حركة البناء لحركة الإعراب أحسنُ من العكس وهي لغة بعض قيس، يُتَّبَعُونَ الثاني للأول نحو: مُنَحَّدٌ وَمُقْبِلِينَ، بضمِّ الدال والقاف لأجل الميم، وعليه قرئ: "مُزْدِفِينَ" بضمِّ الراءِ إتياعاً للميم، فهذه أربعُ قراءاتٍ

في "الحمْدُ لله" وقد تقدّم توجيهه كلّ منها.
ومعنى لام الجر هنا الاستحقاق، أي الحمْدُ مستحقٌّ لله، ولها معانٍ أُخرى، نذكرها الآن، وهي الملك والاستحقاق [نحو:] المالُ لزيد، الجُلُّ للفرس، والتمليكُ نحو: وهَبْتُ لك وشبهه، نحو: {جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا} والنسبُ نحو: لزيد عمٌّ والتعليلُ نحو: {لِتَحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ} والتبليغُ نحو: قلتُ لك، والتعجبُ في القسم خاصة، كقوله:
40- لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ * بِمُسْمَخَرٍّ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَسُّ
والتبيينُ نحو: قوله تعالى: {هَيْتَ لَكَ} والصورَةُ نحو قوله تعالى: {لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَانًا} والظرفية: إمّا بمعنى في، كقوله تعالى: {وَتَصَعُّ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} أو بمعنى عند، كقولهم: "كتبته لخمس" أي عند خمس، أو بمعنى بعد، كقوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} أي: بعد ذلوكها، والانتهاء، كقوله تعالى: {كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ} والاستعلاء نحو قوله تعالى: {وَيَخْرُجُونَ لِلأَذْقَانِ} أي على الأذقان، وقد تُراد باطراد في معمول الفعل مقدّمًا عليه كقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} أو كان العاملُ قرعًا، نحو قوله تعالى: {فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ} وبغير اطراد نحو قوله:

41- وَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلًا * أَنْحْنَا لِلْكَلاِكِ فَاَرَمَيْنَا

(1/24)

وأما قوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ} فقيل: على التضمين. وقيل هي زائدة.
قوله {رَبِّ الْعَالَمِينَ}: الربُّ لغة: السيّدُ والمالكُ والثابتُ والمعبود، ومنه:
42- أَرَبٌ يَبُولُ التُّغْلَبَانِ بِرَأْسِهِ * لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ التُّعَالِبُ
والمُضِلِح. وزاد بعضهم أنه بمعنى الصاحب وأنشد:
43- قَدْ نَالَ رَبُّ الْكَلَابِ بِكَفِّهِ * بِيضٌ رِهَافٌ رِيْشُهُنَّ مُقَرَّرٌ
والظاهرُ أنه هنا بمعنى المالك، فليس هو معنى زائدًا، وقيل: يكون بمعنى الخالق. واختلف فيه: هل هو في الأصل أو مصدرٌ؟ فمنهم من قال: هو وصفٌ ثم اختلف هؤلاء في وزنه، فقيل: هو على وزن فَعَلَ كقولك: تَمَّ يَتَمُّ فهو تَمٌّ، وقيل: وزنه فاعِل، وأصله رَابٌّ، ثم حُذفت الألفُ لكثرة الاستعمال، كقولهم: رجلٌ بَارٌّ وَبَرٌّ. ولِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنْ بَرًّا مَأْخُودٌ مِنْ بَارٍّ بِلِ هَمَا صِيغَتَانِ مُسْتَقْلَتَانِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى أَنْ رَبًّا أَصْلَهُ رَابٌّ. ومنهم من قال: هو مصدرٌ رَبَّهَ يَرْبُهَ رَبًّا أَي مَلَكَه، قال: "لأنَّ يَرْبِي رَجُلٌ مِنْ قَرِيْبٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَرْبِي رَجُلٌ مِنْ هَوَازِنٍ"، فهو مصدرٌ في معنى الفاعل، نحو: رَجُلٌ عَدُوٌّ وَصَوْمٌ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ الْبَارِي تَعَالَى إِلَّا بِقَيْدِ إِضَافَةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ} ويقولون: "هو ربُّ الدارِ وَرَبُّ الْبَعِيرِ" وقد قالته الجاهلية للملك من الماس من غير قَيْدٍ، قال الحارث بن حلزة:
44- وَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهيدُ عَلَى يَوْ * مِ الْحِيَارَيْنِ وَالْبَلَاءُ بِلَاءٌ
وهذا من كفرهم.

وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرئ منصوباً، وفيه ثلاثة أوجه:
إمّا [منصوبٌ] بما دلَّ عليه الحمْدُ، تقديره: أَحْمَدُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أو على القطع من التبعيَّة أو على النداء وهذا أضعفها؛ لأنه يؤدِّي إلى الفصل بين الصفة والموصوف.
وقرئ مرفوعاً على القطع من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي هو ربُّ.

(1/25)

وإذا قصد عُرضَ ذِكْرِ القَطْعِ في التبعية فلنستطرِدْ ذكره لعموم الفائدة في ذلك: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته وكان الوصف مدحاً، أو دَمّاً أو تَرْحُماً جاز في الوصف [التابع] الإتيانُ والقَطْعُ، والقَطْعُ إمَّا على النصب بإضمار فعل لائق، وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف، ولا يَجُوزُ إظهارُ هذا الناصب ولا هذا المبتدأ، نحو قولهم: "الحمدُ لله أهلُ الحمدِ" روي بنصب "أهل" ورفعه، أي: أعني أهلَ أو هو أهلُ الحمد. وإذا تَكَرَّرتِ النعوتُ والحالُ هذه كنتَ مخيراً بين ثلاثة أوجهٍ: إمَّا إتيانُ البعضِ وقَطْعُ البعضِ وجب أن تبدأ بالإتيان، ثم تأتي بالقَطْعِ من غير عكس، نحو: مَرَرْتُ بزيدِ الفاضلِ الكريمِ، لئلا يلزم الفصلُ بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.

(1/26)

والعالمين: خفضٌ بالإضافة، علامةٌ خفضه الياءُ لجريانه مَجْرِي جمعِ المذكرِ السالمِ، وهو اسمٌ جمع لأن واحده من غير لفظه، ولا يجوز أن يكون جمعاً لعالم، لأنَّ الصحيح في "عالم" أنه يُطلقُ على كلِّ موجودٍ سوى الباري تعالى، لاشتقاقه من العلامة بمعنى أنه دالٌّ على صانعه، وعالمون بصيغة الجمع لا يُطلق إلا على العقلاء دون غيرهم، فاستحال أن يكونَ عالمون جمعَ عالم؛ لأن الجمع لا يكونَ أخصَّ من المفرد، وهذا نظيرُ ما فعله سيبويه في أن "أعراباً" ليس جمعاً لـ "عَرَب" لأنَّ عَرَباً يُطلق على البدويِّ والقرويِّ، وأعراباً لا يُطلق إلا على البدويِّ دون القرويِّ. فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون "عالمون" جمعاً لـ "عالم" مُراداً به العاقلُ دون غيره فيزولُ المجدورُ المذكورُ؟ أجيب عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: شَيْئُونَ جمعُ شَيْءٍ مراداً به العاقلُ دون غيره، فدلَّ عدمُ جوازِهِ على عَدَمِ ادِّعاء ذلك. وفي الجوابِ نظراً، إذ لقائل أن يقول: شَيْئُونَ مصنَعٌ منه مانعٌ آخرٌ وهو كونه ليس صفةً ولا علماً، فلا يلزم مِنْ مَنَعِ ذلك منعُ "عالمين" مراداً به العاقلُ، ويؤيده هذا ما نقل الراغب عن ابن عباس أن "عالمين" إنما جُمع هذا الجمعُ لأنَّ المرادَ به الملائكةُ والجنُّ والإنسُ، وقال الراغبُ أيضاً: "إن العالم في الأصل اسمٌ لما يُعَلَّم به كالطَّابعِ اسمٌ لما يُطَبَّعُ به، وجُعِلَ بناؤه على الصيغة لكونه كالألة، فالعالمُ آلةٌ في الدلالة على صانعه"، وقال الراغبُ أيضاً: "وأما جَمْعُهُ جَمْعُ السلامةِ فلكون الناسِ في جملتهم، والإنسانُ إذا شارك غيره في اللفظِ عَلَبَ حكمه"، وظاهرُ هذا أن "عالمين" يُطلق على العقلاء وغيرهم، وهو مخالفٌ لما تقدّم من اختصاصه بالعقلاء، كما زعم بعضهم، وكلامُ الراغبِ هو الأصحُّ الظاهرُ.

* { الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ }

(1/27)

نعت أو بدل، وقرئنا منصوبين موفرعين، وتوجيه ذلك إلى ما ذكر في { رَبِّ الْعَالَمِينَ }، وتقدّم الكلام في اشتقاقهما في البسملة/ فأغنى عن إعادته.

* { مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ }

يجوز أن يكونَ صفةً أيضاً أو بَدَلاً، وإن كان البدلُ بالمشقوقِ قليلاً، وهو مشتقُّ من المَلِكِ بفتح الميم، وهو الشدُّ والربط، قال الشاعر:
45- مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا * يَرَى قَائِمٌ مِنْ دَرْنِهَا مَا وَرَاءَهَا
ومنه: "إملاكُ العَرُوسِ"، لأنه عَقْدُ وربطُ للنكاح.

وقُرئ "مَالِكٌ" بالألف، قال الأخفش: "يقال: مَلِكٌ بَيْنَ المُلُكِ بضم الميم، ومَالِكٌ بَيْنَ المَلِكِ بفتح الميم وكسرها"، وروى صَمُّها أيضاً بهذا المعنى. وروى عن العرب: "لي في هذا الوادي مَلِكٌ ومُلِكٌ ومَلِكٌ" مثلثة الفاء، ولكنَّ المعروف الفرقُ بين الألفاظ الثلاثة، فالمفتوحُ الشدُّ والربط، والمضمومُ هو القهْرُ والتسلطُ على مَنْ يتأبى منه الطاعةُ، ويكونُ باستحقاقٍ وغيره، والمكسورُ هو التسلطُ على مَنْ يتأبى منه الطاعةُ وَمَنْ لا يتأبى منه، ولا يكونُ إلا باستحقاقٍ فيكونُ بين المكسورِ والمضمومِ عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقال الراغب: "والمَلِكُ -أي بالكسر- كالجنسِ للمُلُكِ -أي بالضم- فكلُّ مَلِكٍ -بالكسر- مُلِكٌ، وليس كلُّ مُلِكٍ مَلِكاً"، فعلى هذا يكونُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرف الفرقُ بين مَلِكٍ ومَالِكٍ، فإن مَلِكاً مأخوذٌ من المُلُكِ، بالضم، ومَالِكاً مأخوذٌ من المَلِكِ بالكسر. وقيل: الفرقُ بينهما أن المَلِكِ اسمٌ لكلِّ مَنْ يَمْلِكُ السياسةَ: إمَّا في نفسيه بالتمكُّن من زمامِ قُواه وصرفِها عن هواها، وإمَّا في نفسه وفي غيره، سواءً تولى ذلك أم لم يتول.

(1/28)

وقد رَجَّحَ كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقطُ القراءةَ الأخرى، وهذا غيرَ مَرَضِيٍّ، لأنَّ كليهما متواترٌ، وبَدَلٌ على ذلك ما رُوِيَ عن ثعلب أنه قال: ["إذا اختلف الإعرابُ في القرآن] عن السبعة لم أفصلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا حَرَجْتُ إلى الكلامِ كرمِ الناسِ فصلتُ الأقوى" نقله أبو عمر الزاهد في "اليواقيت". وقال الشيخ شهابُ الدين أبو شامة: "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنَّ بعضَهم يُبالغُ في ذلك إلى حدِّ يكاد يُسقطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوتِ القراءتين وصحةِ اتصافِ الربِّ تعالى بهما، ثم قال: "حتى إنني أصلي بهذه في ركعةٍ وبهذه في ركعةٍ" ذكر ذلك عند قوله: "مَلِكٌ يوم الدين ومَالِكٌ".

ولنذكرُ بعضَ الوجوه المرَّجحةَ تنبيهاً على معنى اللفظ لا على الوجه الذي قَصَدوه. فمِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ "مَالِكٌ" أنها أمدحٌ لعمومِ إضافته، إذ يقال: "مَالِكٌ الجَمِّ والإنسِ والطير"، وأنشدوا على ذلك:

46- سُبْحَانَ مَنْ عَتَبَ الوجوهُ لوجهه * مَلِكِ الملوِكِ ومَالِكِ العَفُوِّ
وقالوا: "فلانٌ مَالِكٌ كذا" لَمَنْ يملكه، بخلاف "مَلِكٌ" فإنه يُضافُ إلى غيرِ الملوِكِ نحو:
"مَلِكُ العربِ والعجمِ"، ولأنَّ الزيادةَ في البناءِ تدلُّ على الزيادةِ في المعنى كما تقدَّم في "الرحمن"، ولأنَّ ثوابَ تاليها أكثرُ من ثوابِ تالي "مَلِكٌ".

(1/29)

ومِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ "مَلِكٌ" ما حكاه الفارسي عن ابن السراج عن بعضهم أنه وصَفَ نفسه بأنه مَالِكٌ كلِّ شيءٍ بقوله: {رَبِّ العَالَمِينَ} فلا فائدةَ في قراءةٍ مَنْ قَرَأ: "مَالِكٌ"

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

لأنها تكرارٌ، قال أبو عليٍّ: "ولا حُجَّةَ فيه لأنَّ في التنزيلِ مثله كثيراً، يُدَكِّرُ العامُّ ثم الخاصُّ، نحو: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ} وقال أبو حاتم: "مالك" أبلغ في مدح الخالق، و"ملك" أبلغ في مدح المخلوق، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك، وإذا كان الله تعالى ملكاً كان مالكا. واختاره ابن العربي. ومنها: أنها أعم إذ تضاف للمملوك وغير المملوك، بخلاف "مالك" فإنه لا يُضاف إلا للمملوك كما تقدّم، وإشعاره بالكثرة، ولأنه تمدّح تعالى بمالك الملك، بقوله تعالى: "قل اللهم مالك الملك" ومالك مأخوذ منه كما تقدم، ولم يتمدّح بمالك الملك -بكسر الميم- الذي مالك مأخوذ منه.

وقرئ مَلِكٌ بسكون اللام، ومنه:

47- وأيام لنا عُرَّ طِوَالٍ * عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ تَدِينَا

ومليك. ومنه:

48- فاقْتَبِعْ بِمَا قَسَمَ الْمَلِكُ فَإِنَّمَا * قَسَمَ الْخَلَائِقَ بَيْنَنَا عَلامُهَا

ومليكي، وتُرْوَى عن نافع.

(1/30)

إذا عُرف هذا فكون "ملك" نعتاً لله تعالى ظاهر، فإنه معرفةٌ بالإضافة، وأمّا "مالك" فإن أريد به معنى المصنّي فجعله نعتاً واضحاً أيضاً، لأن إضافته محضة فيتعرّف بها، ويؤيد كونه ماضي المعنى قراءةً من قرأ: "ملك يوم الدين"، فجعل "ملك" فعلاً ماضياً، وإن أريد به الحال أو الاستقبال فيشكل، لأنه: إمّا أن يجعل نعتاً لله ولا يجوز لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير مَحْضَةٌ فلا يُعرّف، وإذا لك يتعرّف فلا يكون نعتاً لمعرفة، لِمَا عَرَفْتَ فيما تقدّم من اشتراط الموافقة تعريفاً وتنكيراً، وإمّا أن يجعل بدلاً وهو ضعيف لأنّ البدل بالمشثقات نادرٌ كما تقدّم. والذي ينبغي إذا عُرف بوصف كان تقييده بزمان غير معتبر، فكان المعنى -والله أعلم- أنه متصف بمالك يوم الدين مطلقاً، من غير نظرٍ إلى مضي ولا حال ولا استقبال، وهذا ما مال إليه أبو القاسم الزمخشري.

وإضافة مالك ومليك إلى "يوم الدين" من باب الاتّساع، إذ متعلّقهما غير اليوم، والتقدير: مالك الأمر كله يوم الدين. ونظير إضافة "مالك" إلى الطرف هنا نظير إضافة "طبّاخ" إلى "ساعات" من قول الشاعر:

49- رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لَسَلِيمِي مُسْمَعِلٍ * طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسيل
إلا أنّ المفعول في البيت مذکور وهو "زاد الكسيل"، وفي الآية الكريمة غير مذکور للدلالة عليه. ويجوز أني كون الكلام على ظاهره من غير تقدير حذف.

(1/31)

ونسبة الملك والمُلك إلى الزمان في حقّ الله تعالى غير مُشْكِلَةٌ، ويؤيدّه ظاهر قراءة مَنْ قرأ: "ملك يوم الدين" فعلاً ماضياً فإن ظاهرها كون "يوم" مفعولاً به. والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل، ومنهم مَنْ جعلها في هذا النحو على معنى "في" مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى: {بَلْ مَكْرٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} قال: "المعنى مكر في الليل، إذ الليل لا يُوصف بالمكر، إنما يُوصف به العقلاء، فالمكر واقع فيه". والمشهور أن الإضافة: إمّا

- على معنى اللام وإمّا على معنى "مَنْ"، وكونها بمعنى "في" غير صحيح. وأمّا قوله تعالى: {مَكَرُ اللَّيْلِ} فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّز في أن جعلَ ليْلهم ونهارهم ما كَرَيْنَ مبالغةً في كثرة وقوعه منهم فيهما، فهو نظير قولهم: نهاره صائمٌ وليله قائم، وقول الشعراء:
- 50- أمّا النهارُ ففي قَبْدٍ وسِلْسِلَةٍ * والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من السَّاج
لَمَّا كانت هذه الأشياءُ يكثرُ وقوعُها في هذه الظروفِ وَصَفُوها بها مبالغةً في ذلك، وهو مذهبُ حَسَنٍ مشهورٌ في كلامهم.
- واليومُ لغةً: القطعةُ من الزمانِ أَيَّ زمنٍ كانَ من ليلٍ أو نهارٍ، قال تعالى: {وَأَلْتَفَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ} وذلك كنايةٌ عن احتضار الموتى، وهو لا يختصُّ بليلٍ ولا نهارٍ، وأمّا/ في العُرْفِ فهو من طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ. وقال الراغب: "اليومُ نَعْبَرُ به عن وقتِ طلوعِ الشمسِ إلى غروبها"، قلت: وهذا إنما ذكره في النهارِ لا في اليومِ، وجعلوا الفرقَ بينهما ما ذكرت لك.
- والدَّيْنُ: مضافٌ إليه أيضاً، والمرادُ به هنا: الجزاءُ، ومنه قول الشاعر:
- 51- ولم يَبْقَ سوى العُدْوَا * نِ دِيَّاهُمْ كما دَانُوا
أَي جَارِيَّاهُمْ كما جاوزنا، وقال آخر:
- 52- واعلَمْ يقيناً أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ * واعلَمْ بأنَّ كما تَدِينُ تُدَانُ
ومثله:

(1/32)

- 53- إذا ملَ رَمُونَا رَمِينَاهُمْ * ودِيَّاهُمْ مثلَ ما يَفْرُصُونَا
ومثله:
- 54- حَصَادُكَ يوماً ما زَرَعْتَ وإنما * يُدَانُ الفتى يوماً كما هو دائِرٌ
وله معانٍ أُخَرُ: العادةُ، كقوله:
- 55- كَدَيْتُكَ من أُمَّ الحَوْبِرِثِ قَبْلَهَا * وجارتها أُمُّ الرَّبَابِ بِمَا سَلِ
أَي: كعادتك: ومثله:
- 56- تقول إذا دَرَأَتْ لها وَصِينِي * أهدأ دِينُهُ أبدأً وِدِينِي
وِدَانٌ عصى وأطاع، ودَلٌّ وَعَدٌّ، فهو من الأضداد. والقضاءُ، ومنه قوله تعالى: {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ} أي في قضائه وحكمه، والحالُ، سُئِلَ بعضُ الأعرابِ فقال: "لو كنتُ على دِينٍ غيرِ هذه لأَجَبْتُكَ" أي: على حالة. والداءُ: ومنه قول الشاعر:
- 57- يا دِينَ قَلِيكَ مِن سَلْمِي وَقَدِ دِينَا *
ويقال: دِنْتُهُ بفعلة أَدِينُهُ دِينًا وِدِينًا -بفتح الدال وكسرهما في المصدر- أَي جَارِيَّتُهُ. والدَّيْنُ أيضاً: الطاعةُ، ومنه: {وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا} أي: طاعةً، ويستعار للمِلة والشريعة أيضاً، قال تعالى: {أَفَعَيَّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ} يعني الإسلام، بدليل قوله تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا قَلَنْ يُقْبَلْ مِنْهُ} والدَّيْنُ: سيرة المَلِكِ، قال زهير:
- 58- لَيْنٌ حَلَلَتْ بِجَوْ فِي بَنِي أُسْدٍ * فِي دِينِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بِيَتْنَا قَدَكُ
يقال: دِينَ فلان يُدَانُ إذا حَمِلَ على مكروهٍ، ومنه قيل للعبدِ، مَدِينٌ ولِلأَمَةِ مَدِينَةٌ. وقيل: هو من دِمْتُهُ إذا جازيته بطاعته، وجَعَلَ بعضُهم المدينةَ من هذا الباب، قاله الراغب. وسيأتي تحقيقُ هذه اللفظة عند ذِكْرِها.

* {إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ}

"إياك" مفعولٌ مُقَدَّمٌ على "تَعَبُدُ" للاختصاص، وهو واجبُ الانفصال. واختلفوا فيه: هل هو من قبيل الأسماء الظاهرة أو المضمرة؟ فالجمهور على أنه مضمَّر، وقال الزجاج: "هو اسم ظاهر"، وترجيحُ القولين مذکورٌ في كتب النحو. والقائلون بأنه ضميرٌ اختلفوا فيه على أربعة أقوال، أحدها: أنه كَلَّمَهُ ضميرٌ. والثاني: أن: "إِيَّا" وحده ضميرٌ وما بعده اسمٌ مضافٌ إليه يُبَيِّنُ ما يُراد به من تكلم وعَيَّبَهُ وخطاب، وثالثها: أن "إِيَّا" وحده ضميرٌ وما بعده حروفٌ تُبَيِّنُ ما يُراد به. ورابعها: أن "إِيَّا" عمادٌ وما بعده هو الضمير، وشَدَّتْ إضافته إلى الظاهر في قولهم: "إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيَّا الشَّوابِّ" بإضافة "إيا" إلى الشَّوابِّ، وهذا يؤبِّد قولَ مَنْ جَعَلَ الكافَ والهَاءَ والياءَ في محلِّ جرٍّ إذا قلت: إياك إياه إياي. وقد أَبَعَدَ بعضُ النحويين فَجَعَلَ له اشتقاقاً، ثم قال: هل هو مشتقٌّ كم "أَوْ" كقول الشاعر:

59- فَأَوْ لِدَكَرَاهَا إِذَا مَا دَكَرْتُهَا *
أو من "آية" كقوله:

60- لم يُبْقِ هذا الدهرُ من آيائه *
وهل وزنه إِفْعَلٌ أو فَعِيلٌ أو فَعُولٌ ثم صَيَّرَهُ التصريفُ إلى صيغةِ إِيَّا؟ وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يُجِدِي فائدةً، مع أن التصريفَ والاشتقاقَ لا يَدْخُلَانِ في المِتَوَعَّلِ في البناء. وفيه لغاتٌ: أشهرها كسرُ الهمزة وتشديدُ الياءِ، ومنها فتحُ الهمزة وإبدالها هاءً مع تشديدِ الياءِ وتخفيفها. قال الشاعر:

61- فَهِيَّاكَ وَالْأَمَرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ * مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ
[وقال بعضهم: إياك بالتخفيف مرغوبٌ عنه]، لأنه يصير "شمسك نعبد، فإنَّ إِيَاءَةَ الشمسِ صَوُّؤُهَا بكسر الهمزة، وقد تُفْتَحُ، وقيل: هي لها بمنزلة الهالة للقمر، فإذا حَدَفَتِ النَّاءُ مَدَدَتْ، قال:

62- سَقَّتْهُ إِيَاءَةُ الشَّمْسِ إِلَّا لِيَاثِهِ * أَسِيفٌ فَلَمْ تَكْدِمْ عَلَيْهِ بِإِثْمِدٍ
وقد فُرِشَ ببعضها شاذاً، وللضماير بابٌ طويلٌ وتقسيمٌ متسع لا يحتمله هذا الكتابُ، وإنما يأتي في غضونِه ما يليقُ به. ونَعَبُدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعه موقعَ الاسم، وهذا رأيُ البصريين، ومعنى المضارع المشابهة، يعني أنه أشبه الاسم في حركاتِهِ وسكَّاتِهِ وعددِ حروفِهِ، ألا ترى أنَّ ضَارِباً بزنة يَصْرُبُ فيما دَكَرْتُ لَكَ وأنه يَشْبَعُ ويختصُّ في الأزمان، كما يشبَعُ الاسمُ ويختصُّ في الأشخاصِ، وفاعله مستترٌ وجوباً لما مرَّ في الاستعادة.

والعبادة غاية التذلل، ولا يستحقُّها إلا مَنْ له غايةُ الإفضال وهو الباري تعالى، فهي أبلغ من العبودية، لأنَّ العبوديةَ إظهارُ التذلل، ويقال: طريقُ مُعَبَّدٍ، أي مذل بالوطء، قال طرفه:

63- تباري عِتاقاً نَاجِياتٍ وَأَتَبَعْتُ * وَظِيْفاً وَظِيْفاً فَوْقَ مَوْرِ مُعَبَّدٍ

ومنه: العبدُ لذته، وبعيرٌ مُعَبَّدٌ: أي مُدَلَّلٌ بالقَطِرانِ. وقيل: العبادةُ التجرُّدُ، ويُقال: عَبَّدْتُ اللهَ بالتخفيفِ فقط، وَعَبَّدْتُ الرجلَ بالتشديدِ فقط: أي دَلَلْتَهُ أو اتخَذْتَهُ عبداً. وفي قوله تعالى: {إِيَّاكَ تَعْبُدُ} التفاتٌ من العبيَّةِ إلى الخطاب، إذ لو جَرَى الكلامُ على أصلِهِ لَقِيلَ: الحمدُ لله، ثم قيل: إياه نعبُدُ، والالتفاتُ: نوعٌ من البلاغة. ومن الالتفاتِ -إلا أنه عَكْسٌ هذا- قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَينَ بِهِمْ} ولم يقل: بكم. وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في قوله:

64- تطاولَ ليلُكَ بالإثمدِ * وباتِ الحَلِيَّ ولم تَرُقِدِ
وباتِ وباتتُ له ليلَةٌ * كليلَةٌ ذي العائِرِ الأَرَمِدِ
وذلم من نيا جاني * وحُبْرُهُ عن أبي الأسود

(1/35)

وقد حَاطَ بعضهم الزمخشري في جَعَلِهِ هذا ثلاثة التفاتات، وقال: بل هما التفاتان، أحدهما خروجٌ من الخطابِ المفتوح به في قوله: "ليلك" إلى الغيبة في قوله: "وباتتُ له ليلَةٌ"، والثاني: الخروجُ من هذه الغيبةِ إلى التكلمِ في قوله: "من نيا جاني وحُبْرُهُ". والجواب أن قوله أولاً: "تطاول ليلك" فيه التفاتٌ، لأنه كان أصلُ الكلامِ أن يقول: تطاول ليلي، لأنه هو المقصودُ، فالتفت من مقامِ التكلمِ إلى مقامِ الخطابِ، ثم من الخطابِ إلى العبيَّةِ، ثم من العبيَّةِ إلى التكلمِ الذي هُوَ الأصلُ. وقُرئ شاذاً: "إِيَّاكَ يُعْبُدُ" على بناءٍ للمفعولِ الغائبِ، ووجهها على إشكالها: أنَّ فيها استعارةٌ والتفاتاً، أمَّا الاستعارةُ فإنه استُعيرَ فيها ضميرُ النصبِ لضميرِ الرفعِ، والأصل: أنت تُعْبُدُ، وهو شائعٌ كقولهم: عساک وعشاه وعساني في أحدِ الأقوال، وقول الآخر:

65- يابنَ الرِّبْرِ طالما عَصَيْكَ * وطالما عَتَيْتَنَا إِلَيْكَ
فالكاف في "عَصَيْكَ" نائيةٌ عن التاء، والأصل: عَصَيْتَ. وأمَّا الالتفاتُ فكان من حقِّ هذا القارئ أن يقرأ: إيام تُعْبَدُ بالخطابِ، ولكنه التفت من الخطابِ في "إِيَّاكَ" إلى الغيبة في "يُعْبَدُ"، إلا أن هذا التفاتٌ غريبٌ، لكونه في جملة واحدةٍ/ بخلاف الالتفاتِ المتقدم. ونظيرُ هذا الالتفاتِ قوله:

66- أنت الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً * سَمِعْنَا به والأَرْحَبِيُّ المُعَلَّبُ
فقال: "به" بعد قوله: "أنت وكنت".

و "إِيَّاكَ" واجبُ التقديمِ على عاملِهِ، لأنَّ القاعدةَ أن المفعولَ به إذا كان ضميراً -لو تأخَّرَ عن عاملِهِ وَجَبَ اتِّصَالُهُ - وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، وتَحَرَّرُوا بقولهم: "لو تأخَّرَ عنه وَجَبَ اتِّصَالُهُ" من نحو: "الدرهمُ إياه أعطيتُك". لأنك لو أَخَّرْتَ الضميرَ هنا فقلت: "الدرهمُ أعطيتُك إياه" لم يلزمِ الاتصالُ لما سيأتي، بل يجوز: أعطيتُكهِ.

(1/36)

والكلام في "إِيَّاكَ تَسْتَعِينُ" كالكلام في "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" والواو عاطفةٌ، وهي من المُشْرَكَّةِ في الإعرابِ والمعنى، ولا تفتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفةٍ من الكوفيين. ولها أحكامٌ تختصُّ بها تأتي إن شاء الله تعالى. وأصلُ تَسْتَعِينُ: تَسْتَعِينُ مَثَلُ تَسْتَخْرِجُ في الصحيح، لأنه من العَوْنِ، فاستُثْقِلتِ الكسرةُ على الواو، فثِقِلتْ إلى الساكنِ قبلها، فسَكَنتِ الواوُ بعد النقلِ وانكسر ما قبلها فَثِقِلتْ

ياءً. وهذه قاعدة مطردة، نحو: كيزان وميقات وهما من الوزن والوقت.

والسين في معناها الطلب، أي: نطلب منك العون على العبادة، وهو أحد المعاني التي لا استفعل، وله معانٍ آخر: الاتخاذ نحو: استعبده أي: اتخذه عبداً، والتحول نحو: استحجر الطين أي: صار حجراً، ومنه قوله: "إن الأبحاث بأرضنا تستسير"، أي: تتحول إلى صفة النسور، ووجود الشيء بمعنى ما صيغ منه، نحو: استعظمه أي وجدّه عظيماً، وعدّ الشيء كذلك وإن لم يكن، نحو: استحسنته، ومطاوعة أفعل نحو: أسلاه فاستشلى، وموافقته له أيضاً نحو: أبل المريض واستبل، وموافقته تفعل، نحو: استكبر بمعنى تكبر، وموافقته افتعل نحو: استعصم بمعنى اعتصم، والإغناء عن المجرد نحو: استكف واستحي، لم يلقظ لهما بمجرد استغناء بهما عنه، وللإغناء به عن فعل أي المجرد الملفوظ به نحو: استرجع واستعان، أي: رجع وخلق عاتته.

(1/37)

وقرئ "يستعين" بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في حروف المضارعة، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء، لثقل ذلك. على أن بعضهم قال: يبجل مضارع وجل، وكأنه قصد إلى تخفيف الواو إلى الياء فكسر ما قبلها لتقلب، وقد قرئ: "فإنهم ييلمون" وهي هادمة لهذا الاستثناء، وسيأتي تحقيق ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، وأن يكون المضارع من ماضٍ مكسور العين نحو: تعلم من علم، أو في أوله همزة وصل نحو: نستعين من استعان أو تاء مطاوعة نحو: يتعلم من تعلم، فلا يجوز في يضرّب ويقتل كسر حرف المضارعة لعدم الشروط المذكورة. ومن طريف ما يُحكى أن ليلي الأخيلية من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يوم على الحجاج وعنده النابغة الجعدي فذكرت شدة البرد في بلادها، فقال لها النابغة الجعدي وعرف أنها تقع فيما أراد: فكيف تصنعون؟ ألا تكثتون في شدة البرد، فقالت: بلى، يكتني، وكسرت النون، فقال: لو فعلت ذلك لاغتسلت، فضحك الحجاج وخرجت ليلي. والاستعانة: طلب العون، وهو المظاهرة والنصرة، وقدم العبادة على الاستعانة لأنها وصلة لطلب الحاجة، وأطلق كلا من فعلي العبادة والاستعانة فلم يذكر لهما مفعولاً ليتنابها كل معبود وكل مستعان، عليه، أو يكون المراد وقوع الفعل من غير نظير إلى مفعول نحو: "كلوا واشربوا"، أي أوقعوا هذين الفعلين.

* {أهدت الصراط المستقيم}

(1/38)

قوله تعالى: {أهدت الصراط} إلى آخرها: أهد: صيغته أمر ومعناه الدعاء. وهذه الصيغة ترد لمعان كثيرة ذكرها الأصوليون. وقال بعضهم: إن وردت صيغة إفعال من الأعلى للأدنى قيل فيها أمر، وبالعكس دعاء، ومن المساوي التماس. وفاعله مستترٌ وجوباً لها مَرٌّ، أي: أهد أنت، ونا مفعول أول، وهو مضرب متصل يكون للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه، ويستعمل في موضع الرفع والنصب والجر بلفظ واحد: نحو: فمنا وضربنا زيد ومربنا، ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيره من الضمائر. وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك. تقول: أكرمتي ومربي، وأنت تقومين يا هند، فالياء في المثال الأول

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

منصوبةً المحلِّ، وفي الثاني مجرورُهُ، وفي الثالث مرفوعُهُ. وهذا ليس بشيء، لأن الياء في حالة الرفع ليست تلك الياء التي في حالة النصب والجر، لأن الأولى للمتكلم، وهذه للمخاطبة المؤنثة. وقيل: بل يشاركه لفظ "هُم"، تقول: هم نائمون وضربهم ومررت بهم، ف "هم" مرفوعُ المحلِّ ومنصوبُهُ ومجرورُهُ بلفظٍ واحدٍ، وهو للغائبين في كل حال، وهذا وإن كان أقرب من الأول، إلا أنه في حالة الرفع ضميرٌ منفصل، وفي حالة النصب والجر ضميرٌ متصل، فافترقا، بخلاف "نا" فإن معناها لا يختلف، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة.

والصراط: مفعول ثانٍ، والمستقيم: صفته، وقد تبعه في الأربعة من العشرة المذكورة. وأصل "هَدَى" أن يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر وهو إِمَّا: إلى أو اللام، كقوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} {يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ} ثم يُسَّغُ فيه، فيحذفُ الحرفُ الحرفُ فيتعدى بنفسه، فأصلُ هَدَيْنَا الصراط: اهدنا للصراط أو إلى الصراط، ثم حُذِفَ.

(1/39)

والأمرُ عند البصريين مبنياً وعند الكوفيين معرب، وَيَدْعُونَ فِي نَحْوِ: "اضرب" أن أصله: لِتَضْرِبْ بلام الأمر، ثم حُذِفَ الجازم وتبعه حرفُ المضارعة وَآتَى بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن، وهذا ما لا حاجة إليه، وللردِّ عليهم موضع اليقُّ به. ووزن اهْدِ: أفع، حُذِفَت لامُه وهي الياء حملاً للأمر على المجزوم والمجزوم تُحذف منه لامُه إِذَا كَانَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ.

والهداية: الإرشادُ أو الدلالةُ أو التقدمُ، ومنه هَوَادِي الخيل لتقدمها قال امرؤ القيس:

67- فَالْحَقَّه بِالْهَادِيَاتِ وَدَوْنَهُ * جَوَاجِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزِيلِ
أَوْ التَّبْيِينُ نَحْوِ: {وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْتَاهُمْ} أَي بَيَّنَّا لَهُمْ، أَوْ الْإِلْهَامُ، نَحْوِ: {أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى} أَي أَلْهَمَهُ لِمَصَالِحِهِ، أَوْ الدَّعَاءُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} أَي دَاعٍ. وَقِيلَ هُوَ الْمَيْلُ، وَمِنْهُ {إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ} وَالْمَعْنَى: مِلَّ بِقُلُوبِنَا إِلَيْكَ، وَهَذَا عُلْطٌ، فَإِنَّ تَيْكَ مَادَةٌ أُخْرَى مِنْ هَادٍ يَهُودٍ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الهدايةُ دلالةٌ بلطفٍ ومنه الهديةُ وهوادي/الوحيش أي المتقدمات الهداية لغيرها، وحُصِّ ما كان دلالةً بهديت، وما كان إعطاءً بأهديت.

والصراط: الطريقُ المُسْتَسْهَلُ، وبعضهم لا يقيده بالمستسهل، قال:

68- فَصَلَّ عَنْ تَهْجِ الصَّرَاطِ الْوَاصِحِ

ومثله:

69- أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ * إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ

وقال آخر:

70- شَحَنًا أَرْضَهُم بِالْخَيْلِ حَتَّى * تَرَكَنَاهُمْ أَدَلَّ مِنَ الصَّرَاطِ

أي الطريق، وهو مشتق من السَّرَطِ، وهو الابتلاعُ: إِمَّا لِأَنَّ سَالِكَهُ يَسْتَرِطُهُ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْتَرِطُ سَالِكَهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: "قَتَلَ أَرْضًا عَالِمُهَا وَقَتَلَتْ أَرْضٌ جَاهِلُهَا"، وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام:

71- رَعْنَةُ الْفِيَا فِي بَعْدَمَا كَانَ حِقْبَةً * رَعَاهَا وَمَاءُ الْمُرْنِ يَنْهَلُ سَاكِبُهُ

(1/40)

وعلى هذا سُمِّي الطريق لَقَمًا ومُلْتَقَمًا لأنه يلتقِمُ سالكه أو يلتقمه سَالِكُهُ.

وأصلُه السِينُ، وقد قَرَأ به قنبل حيث وَرَدَ وإنما أُبْدِلَتْ صادًا لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صادًا مطرُدٌ عنده نو: صَقَر في سَقَر، وِضْلَح في سُلْح، وإِصْبَع في اسْبَع، ومُصَيِّطِر في مُسَيِّطِر، لما بينهما من التقارب.
وقد تُنَمِّمُ الصَادُ في الصراطِ ونحوه زايًا، وقرأ به خلف حيث وَرَدَ، وخالِدَ الأول فقط، وقد تُقَرَأ زايًا مَخَصَّةً، ولم تُرسم في المصحف إلا بالصادِ مع اختلافِ قراءاتهم فيها كما تقدم.

والصِّراطُ يُدَكَّرُ ويؤنَّثُ، فالتذكيرُ لغة تميم، وبالتأنيث لغة الحجاز، فإن استعمل مذكَّرًا جُمِعَ في القلةِ على أَفْعَلَةٍ، وفي الكثرةِ على فُعُلٍ، نحو: جِمارٍ وأخْميرةٍ وحُمْرٍ، وإن استعمل مؤنَّثًا قياسه أن يُجْمَع على أَفْعَلٍ نحو: ذِرَاعٍ وأذْرَعٍ. والمستقيم: اسم فاعِلٍ من استقام بمعنى المجرد، ومعناه السويُّ من غير اعوجاج وأصله: مُسْتَقِيمٌ، ثم أُعِلَّ كإِعْلَالِ تَسْتَعِينِ، وسبأتي الكلامُ مستوفى على مادته عند قوله تعالى: {يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ}.

* { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }

قوله تعالى: {صِرَاطَ الَّذِينَ}؛ بدلٌ منه بدلٌ كلٍ من كلٍ، وهو بدلٌ معرفةٍ من معرفةٍ، والبدلُ سبعة أقسام، على خلافٍ في بعضها، بدلٌ كلٍ من كلٍ، بدلٌ بعضٍ من كلٍ، بدلٌ اشتمالٍ، بدلٌ غلطٍ، بدلٌ نسيانٍ، بدلٌ بَدَاءٍ، بدلٌ من بعضٍ. أمَّا الأقسامُ الثلاثة الأولى فلا خلافَ فيها، وأمَّا بَدَلُ البَدَاءِ فأثبتته بعضهم مستدلًّا بقوله عليه السلام: "إنَّ الرجلَ ليصلِّي الصلاةَ، وما كتبَ له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العُشْرِ"، ولا يَرُدُّ هذا في القرآن، وأمَّا العَلَطُ والنَّسيانُ فأثبتهما بعضُهم مستدلًّا بقول ذي الرمة:
72- لَمِيَاءٌ فِي شَفِيِّهَا حُوَّةٌ لَعَسُ * وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا سَنَبُ

(1/41)

قال: لأنَّ الحُوَّةَ السَّوَادُ الخالص، واللَّعَسُ سَوَادٌ يَشْتُوبُهُ حمرة. ولا يَرُدُّ هذام البدلان في كلام فصيح، وأمَّا بَدَلُ الكلِّ من البعض فأثبتته بعضهم مستدلًّا بظاهر قوله:
73- رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا * بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ
وفي روايةٍ مِنْ تَصَبَّ "طلحة" قال: لأنَّ الأعْظَمَ بعضُ طلحة، وطلحة كلُّ، وقد أُبْدِلَ منها، واستدلَّ على ذلك أيضًا بقول امرئ القيس:
74- كَانِي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا * لَدَى سَمْرَانَ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ
فغداةٌ بعضُ اليوم، وقد أُبْدِلَ "اليوم" منها. ولا حُجَّةٌ في البيتين، أمَّا الأولُ: فإنَّ الأصلُ: أعْظَمًا دَفَنُوهَا أعْظَمَ طَلْحَةَ، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامه، ويَدُلُّ على هذه الرواية المشهورة وهي جر "طلحة"، على أن الأصلُ: أعْظَمَ طَلْحَةَ، ولم يُقَمِ المضافَ إليه مُقامَ المضاف، وأمَّا الثاني فإنَّ اليومَ يُطلق على القطعة من الزمان كما تقدَّم. ولكلُّ مذهبٍ من هذه المذاهب دلائلٌ وإيراداتٌ وأجوبةٌ، موضوعها كتب النحو.

وقيل: إن الصراطَ الثاني غيرُ الأول والمرادُ به العِلْمُ بالله تعالى، قاله جعفر بن محمد،

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

وعلى هذا فتخريجه أن يكون معطوفاً حُذِفَ منه حرفُ العطفِ وبالجملةِ فهو مُشْكِلٌ. والبدلُ ينقسمُ أيضاً إلى بدلٍ معرفيةٍ من معرفةٍ ونكرةٍ من نكرةٍ ومعرفةٍ من نكرةٍ ونكرةٍ من معرفةٍ، وينقسمُ أيضاً إلى بدلٍ ظاهرٍ من ظاهرٍ ومضمِرٍ من مضمِرٍ وظاهرٍ من مضمِرٍ ومضمِرٍ من ظاهرٍ. وفائدةُ البدلِ: الإيضاحُ بعدَ الإبهامِ، ولأنه يُفيدُ تأكيداً من حيث المعنى إذ هو على نيّةٍ تكرارِ العاملِ. و "الذين" في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وهو اسمٌ موصولٌ لافتقاره إلى صلةٍ وعائِدٍ وهو جمع "الذي" في المعنى، والمشهورُ فيه أن يكون بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً، وبعضهم يرفعه بالواو جرّاً له مَجْرِي جمع المذكر السالمِ ومنه:

75- نحن اللذون صَبَحُوا الصُّبْحَا * يَوْمَ النَّحْيِ عَارَةً مِلْحَاخَا

(1/42)

وقد تُحذف نونه استطلاً بصليته، كقوله:

76- وَإِنَّ الَّذِي حَانَضْتُ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ * هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
ولا يقع إلا على أولي العلم جرّاً به مَجْرِي جمع المذكر السالمِ، بخلاف مفدره، فإنه يقع على أولي العلم وغيرهم.

وَأَنْعَمْتَ: فعلٌ صلة الموصول، والتناءءُ في "أنعمت" ضميرُ المخاطبِ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ. و "عليهم" جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بأنعمت، والضميرُ هو العائد وهو ضميرٌ جمع المذكرين العقلاء، ويستوي لفظٌ مثله ومنفصله.

(1/43)

والهمزة في "أنعمت" لجعل الشيء صاحباً ما صيغ منه فحقه أن يتعدى بنفسه ولكنه ضَمَّنَ معنى تفضل فتعدت تعديته. ولأفعل أربعة وعشرون معنى، تقدّم واحدٌ، والباقي: التعدية نحو: أخرجته، والكثرة نحو: أظنّ المكان أي كثر ظباؤه، والضرورة نحو: أعدّ البعير صار ذا عُدَّة، والإعانة نحو: أخلبْتُ فلاناً أي أعنته على الحلب، والسلب نحو: أسكيتُه أي: أزلتُ شكايته، والتعريض نحو: أبعتُ المتاعَ أي: عَرَضْتُهُ للبيع، وإصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: أخدمته أي وجدته محموداً، وبلوغ عددٍ نحو: أعشرتُ الدراهم، أي: بلغتُ عشرةً، أو بلوغُ زمانٍ نحو أصبح، أو مكانٍ نحو: أسأم، وموتفقه الثلاثي نحو: أحرّثُ المكانَ بمعنى حرّته، أو أغنى عن الثلاثي نحو: أرقَلُ البعير، ومطاوعة فَعَلْ نحو: قَسَعُ الرِيحُ قَأْفَشِعَ السَّحَابُ، ومطاوعة فَعَلْ نحو: قَطَرَتْه قَأْفَطَرَتْ، ونفي الغزيرة نحو: أسرع، والتسمية نحو: أخطأته أي سَمَّيْتُهُ مخطئاً، والدعاء نحو: أسقيته أي قلتُ له: سَقَاكَ اللهُ، والاستحقاق نحو: أخصدَ الورعُ أي استحق الحصاد، والوصولُ نحو: أعقلتُه، أي: وَصَلْتُ عَقْلِي إليه، والاستقبال نحو: أفتته أي استقبلته بقولي أف، والمجي بالشيء نحو: أكثرْتُ أي جنْتُ بالكثير، والفرقُ بين أفعَلْ وفَعَلْ نحو: أشرقت الشمسُ أضاءت، وشرقتُ: طلعت، والهجومُ نحو: أطلعتُ على القومِ أي: أطلعتُ عليهم.

و "على" حرف استعلاء حقيقةً أو مجازاً، نحو: عليه دَيْنٌ، ولها معانٍ أُخرٌ، منها:

77- إِذَا رَضِيْتُ عَلِيَّ بِنُو فُشَيْرٍ * لَعَكُرُ اللهُ أَعَجِبَنِي رِضَاهَا

أي: عني، وبمعنى الباء: "حقيقٌ على ألا أقولَ" أي بآن، وبمعنى في: {حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ} أي: في ملك، والمصاحبة نحو: {مَا تَلَّوْا الشَّيَاطِينَ عَلَيَّ مُلْكٌ سَلِيمًا} نحو: {وَأَتَى الْقَالَ عَلَيَّ حُبِّهِ دَوِي الْقُرْبَى} والتعليل نحو: {وَلْيَكْتَبُوا اللَّهَ عَلَيَّ مَا هَذَاكُمْ} أي: لأجل هدايته إياكم، وبمعنى من: {حَافِظُونَ إِلَّا عَلَيَّ أَرْوَاجِهِمْ} أي: إلا من أرواجهم، والزيادة كقوله:

78- أبى الله إلا أن سَرَخَ مالك * على كلِّ أفنان العِضَاهِ تَرُوقُ
لأن "تروق" يتعدى بنفسه، ولكلِّ موضع من هذه المواضع مجالٌ للنظر.
وهي مترددةٌ بين الحرفية والاسمية، فتكونُ اسماً في موضعين، أحدهما: أن يدخلَ عليها حرفُ الجر كقوله:

79- عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا * تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرِّزَاءَ مَجْهَلٍ
ومعناها من فوق، أي من فوقه، والثاني: أن يُؤَدِّيَ جَعْلَهَا حرفاً إلى تعدي فعلِ المضمير المنفصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها ذلك كقوله:

80- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ * بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
ومثلها في هذين الحكيمين: عَن، وستأتي إن شاء الله تعالى.
وزعم بعضهم أن "على" مترددة بين الاسم والفعل والحرف: أمَّا الاسمُ والحرفُ فقد تقدَّما، وأمَّا الفعلُ قال: فإنك تقول: "علا زيدٌ" أي ارتفع وفي هذا نظراً، لأن "على" إذا كان مشتقاً من العلو، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاق له فليس هو ذاك، إلا أن هذا القائل بَرَّدَ هذا النظرَ بقولهم: إن خلا وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.

والصل في هاء الكناية الضمُّ، فإن تقدَّمتها ياءٌ ساكنة أو كسرة كسرهما غيرُ الحجازيين، نحو: عَلَيْهِمْ وفيهم وبهم، والمشهورُ في ميمها السكونُ قبل متحركٍ والكسرُ قبل ساكن، هذا إذا كسرتُ الهاء، أمَّا إذا صممتُ فالكسرُ ممتنعٌ إلى في ضرورة كقوله:
"وفيهمُ الحكلم" بكسر الميم.

وفي "عليهم" عشر لغات فُرئ ببعضها: عليهمُ الهاءُ وضمُّها مع سكون الميم، عليهمِ، عَلَيْهِمْ، عَلَيْهِمْ: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهمِ بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو باكسر فقط، عليهمُ بكسر الهاء وضم الميم، ذكر أبو بكر ابن الأنباري.

و "غير" بدلٌ من "الذين" بدلُ نكرة من معرفة، وقيل: نعتٌ للذين وهو مشكلٌ لأن "غير" نكرةٌ و "الذين" معرفةٌ، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن "غير" إنما يكون نكرةً إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت العَيْرِيَّةُ فيتعرَّفُ "غير"
حينئذٍ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير "السكون" والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصولَ أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات، وقيل: إن "غير" بدلٌ من الضمير المجرور في "عليهم"، وهذا يُشكِّلُ علي قول مَنْ يرى أن البدلَ يحلُّ محلَّ المبدل منه، ويُبنى بالأول الطرخ، إذ يلزم منه حَلُّ الصلة من العائد، ألا ترى أن التقديرَ يصير: صراطُ الذين

أنعمت على غير المغضوب عليهم.
و "المغضوب": خفضٌ بالإضافة، وهو اسمٌ مفعول، والقائم مقام الفاعل الجارُّ
والمجرور، ف "عليهم" الأولى منصوبة المحلِّ والثانية مرفوعة، وأل في موصولة
والتقدير: غير الذين غضب عليهم. والصحيح في أل الموصولة أنها اسمٌ لا حرفٌ.

(1/46)

واعلم أن لفظ "غير" مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إن أريد به مؤنثٌ جاز تأنيث فعله المسند
إليه، تقول: قامت غيرك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسم الفاعل
وهو مغايرٌ، ولذلك لا يتعرّف بالإضافة، وكذلك أخواتها، أعني نحو: مثل وشبهه وشبيهه
وخذن وتزب، وقد يُستثنى بها حملاً على "إلا"، كما يوصف بالآ حملاً عليها، وقد يُراد بها
النفى ك لا، فيجوز تقديم مهمول معمولها كما يجوز في "لا" تقول: أنا زيدا غير ضاربٍ،
أي غير ضاربٍ زيدا، ومنه قول الشاعر:

81- إنَّ امرأَ حَصَنِي عَمَدًا مودَّته * على التناهي لَعْنَدِي غيرُ مَكْفُورِ
تقديره: لغير مكفور عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كانت لغير النفي، لو قلت: جاء القوم
زيداً غير ضاربٍ، تريد: غير ضاربٍ زيدا لم يجز، لأنها ليست بمعنى "لا" التي يجوز فيها
ذلك على الصحيح من الأقال في "لا". وفيها قول ثانٍ يمنع ذلك مطلقاً، وقول ثالث:
مفصلٌ بين أن تكونَ جوابَ قَسَمٍ فيمتنع فيها ذلك وبين أن لا تكونَ فيجوزُ.
وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإدخال الألف واللام عليها خطأ.
وقرئ "غير" نصباً، فقل: حالٌ من "الذين" وهو ضعيفٌ لمجيئه من المضاف إليع في
غير المواضع الجائز فيها ذلك، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى، وقيل: من الضمير في
"عليهم" وقيل: على الاستثناء المنقطع، ومنعه الفراء قال: لأن "لا" لا تُزاد إلا إذا
تقدّمها نفيٌ، كقوله:

82- ما كان يَرْصَى رسولُ الله فِعْلَهُما * والطيبان أبو بكرٍ ولا عُيْمَرُ
وأجابوا بأن "لا" صلةٌ زائدة، مثلها في قوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ آلًا تَسْجُدُ} وقول
الشاعر:

83- وما ألومُ البيضَ إلا تَسْحَرَا *
وقول الآخر:

84- ويلحيتني في اللهو ألا أُجِبهُ * وللهو داعٍ دابٌ غيرُ غافلٍ
وقول الآخر:

(1/47)

85- أبى جوذه لا البخل واستعجلت نَعَم * به من فتى لا يمنع الجود نائله
ف "لا" في هذه المواضع صلةٌ. وفي هذا الجواب نظرٌ، لأن الفراء لم يقل إنها غير
زائدة، فقولهم: إن "لا" زائدة في هذه الآية وتنظيرهم لها بالمواضع المقدمة لا يفيد،
وإنما تحريراً الجواب أن يقولوا: وُجِدَتْ "لا" زائدة من غير تقدّم نفي كهذه المواضع
المقدمة لا يفيد، وإنما تحريراً الجواب أن يقولوا: وُجِدَتْ "لا" زائدة من غير تقدّم نفي
كهذه المواضع المقدمة. وتحتل أن تكون "لا" في قوله: "لا البخل" مفعولاً به ل
"أبى"، ويكون نصب "البخل" على أنه بدلٌ من "لا"، أي أبى جوذه قول لا، وقول لا هو

البخل، ويؤيد هذا قوله: "واستعجلت به نَعَمْ" فَجَعَلَ "نَعَمْ" فاعل "استعجلت"، فهو من الإسناد اللفظي، أي أبى جوده هذا اللفظ، واستعجل به هذا اللفظ.
وقيل: إِنَّ تَصَبَّ "غَيْرَ" بإضمار أعني، ويحكى عن الخليل. وقدر بعضهم بعد "غير" محذوفاً، قال: التقدير: غير صراط المغضوب، وأطلق هذا التقدير، فلم يقيد به بجر "غير" ولا نصبه، ولا يتأتى إلا مع نصبها، وتكون صفة لقوله: {الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}، وهذا ضعيف، لأنه متى اجتمع البدل والوصف قُدِّمَ الوصف، فالأولى أن يكون صفة لـ "صراط الذين" ويجوز أن تكون بدلاً من {الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} أو من {صِرَاطَ الَّذِينَ} إلا أنه يلزم منه تكرار البدل، وفي جوازه نظر، وليس في المسألة نقل، إلا أنهم قد ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة، أو حالاً من "الصراط" الأول أو الثاني... واعلم أنه حيث جعلنا "غير" صفة فلا بد من القول بتعريق "غير" أو بإبهام الموصوف وجريانه مجرى النكرة، كما تقدم تقرير ذلك في القراءة بجر "غير".

(1/48)

و "لا" في قوله: {وَلَا الضَّالِّينَ} زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من "غير" لئلا يتوهم عطف "الضالين" على {الَّذِينَ أُعْجِبُوا} وقال الكوفيون: هي بمعنى "غير"، وهذا قريب من كونها زائدة، فإنه لو صرح بـ "غير" كاتت للتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب.

و "الضالين" مجرور عطفاً على "المغضوب"، وقُرئ شاذاً: الضالين بهمز الألف، وأنشدوا:

86- وللأرض أمّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ * بِيَاضاً وَأَمَّا بِيضُهَا فَادَّهَمَّتْ
قال أبو القاسم الزمخشري: "فعلوا ذلك للجد في الهرب من التقاء الساكنين" انتهى وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر:

87- فَخَنِدِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ *
بهمز "الْعَالَمِ" وقال آخر:

88- وَلِي تَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ رَوْزَاةً *
بهمز ألف "رَوْزَاةً"، والظاهر أنها لغة مُطَّرَدَةٌ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان: "مِنْسَاتَه" بهمز ساكنة: إن أصلها أَلْفٌ فُقِلَتْ هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ.
فإن قيل: لِمَ أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً؟ قيل: لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِ إِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَتَحْقِيقِهِ لَهُمْ، وَأَتَى بِصَلَةِ أَلِ اسْمًا لِيَشْمَلَ سَائِرَ الْأَزْمَانِ، وَجَاءَ بِهِ كِنْيَةً لِلْمَفْعُولِ تَحْسِينًا لِلْفِظِّ؛ لِأَنَّ مَنْ طَلِبَتْ مِنْهُ الْهَدَايَةُ وَنُسِبَ الْإِنْعَامُ إِلَيْهِ لَا يَنَاسِبُهُ نَسْبَةُ الْغَضَبِ إِلَيْهِ، وَتَرَفَّقَ لَطَلِبِ الْإِحْسَانِ، فَلَا يُحْسِنُ مُوَاجَهَتَهُ بِصِفَةِ الْإِنْتِقَامِ.
والإنعام: إيصال الإحسان إلى الغير، ولا يُقال إلا إذا كان الموصّل إليه الإحسان من العقلاء، فلا يقال: أنعم فلان على فريسه ولا حماره.

(1/49)

والغضب: تَوَرَّانُ دَمِ الْقَلْبِ إِرَادَةَ الْإِنْتِقَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اتَّقُوا الْغَضَبَ فَإِنَّه جَمْرَةٌ تُوقَدُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، أَلَمْ تَرَوْا إِلَى انْتِفَاحِ أَوْدَاجِهِ وَحُمْرَةِ عَيْنَيْهِ"، وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى فَالْمَرَادُ بِهِ الْإِنْتِقَامُ لِغَيْرِهِ، وَيُقَالُ: فَلَانَ غَضَبَةً إِذَا كَانَ سَرِيعَ الْغَضَبِ.

ويقال: غَضِبْتُ لفلان [إذا كان حَيًّا]، و غَضِبْتُ بِهِ إذا كان ميتاً، وقيل: الغضبُ تَغْيِيرُ القلبِ لمكروهٍ، وقيل: إن أريدَ بالغضبِ العقوبةُ كان صفةً فِعْلٍ، وإن أريدَ به إراجةُ العقوبةِ كان صفةً ذاتٍ.
والصَّلَالُ: الحَفَاءُ والعَيْبُوبَةُ، وقيل: الهَلَاكُ، فَمِنَ الأَوَّلِ قولُهُم: صَلَّ الماءُ فِي اللبَنِ، وقوله:

89- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخَيِّرَكَ الدِّيَارُ * عَنِ الحَيِّ المُصَلَّلِ أَيْنَ سَارُوا
وَالصَّلْصَلَةُ: حَجْرٌ أَمْلَسُ السَّيْلُ فِي الوَادِي. وَمِنَ الثَّانِي: {أَإِذَا صَلَّلْنَا فِي الأَرْضِ} وَقِيلَ:
الضَّلَالُ: العُدُولُ عَنِ الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ، وَقَدْ يُعْبَّرُ بِهِ عَنِ النِّسْيَانِ كقولِهِ تَعَالَى: {أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا} بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: {فَتَذَكَّرَ
{.} القَوْلُ فِي "أَمِينٍ": لَيْسَتْ مِنَ القُرْآنِ إِجْمَاعاً، وَمَعْنَاهُمَا: اسْتَجَبَ، فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِاسْمِ فِعْلٍ، بَلْ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ البَارِي تَعَالَى وَالتَّقْدِيرُ: يَا أَمِينُ، وَصَعَّفَ أَبُو البَقَاءِ هَذَا بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ مَنَادَى مَفْرُودٌ مَعْرُوفٌ، وَالثَّانِي: أَنَّ أَسْمَاءَ اللّهِ تَعَالَى تَوْفِيقِيَّةٌ. وَوَجَّهَ الفَارِسِيُّ قَوْلَ مَنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِلّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى اللّهِ تَعَالَى: لِأَنَّهُ اسْمٌ فِعْلٌ، وَهُوَ تَوْجِيهٌ حَسَنٌ، نَقَلَهُ صَاحِبُ "المُعْرَبِ".

وفي أمين لغتان: المَدُّ والقَصْرُ، فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُ:
90- آمِينَ آمِينَ لَا أَرْضِي بِوَاحِدَةٍ * حَتَّى أَبْلَغَهَا أَلْفِينَ آمِينًا
وَقَالَ الأَخْرَسِيُّ:
91- يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا * وَيَرْحَمُ اللّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا
وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ:

(1/50)

92- تَبَاعَدَ عَنِّي فَطُحِلْتُ إِذْ دَعَوْتُهُ * آمِينَ فزاد الله ما بيننا بُعْدًا
وقيل: الممدودُ اسْمٌ أعجمي، لِأَنَّهُ بَزْنَةٌ قَابِيلٌ وَهَابِيلٌ. وَهَلْ يَجُوزُ تَشْدِيدُ المِيمِ؟
المشهورُ أَنَّهُ خَطَأً نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، وَلَكِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الحَسَنِ وَجَعَفَرِ الصَّادِقِ التَّشْدِيدُ، وَهُوَ قَوْلُ الحَسَنِ بنِ الفَضْلِ مِنْ أُمَّ إِذَا قَصِدَ، أَي نَحْنُ قَاصِدُونَ نَحْوَكُ، وَمِنْهُ {وَلَا آمِينَ
الْبَيْتِ الحَرَامِ}.

سورة البقرة

* { الم }

* { دَلِكِ الكِتَابُ لَا رَبِّبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ }

إِنْ قِيلَ: إِنَّ الحُرُوفَ المُقَطَّعَةَ فِي أوائلِ السُّورِ أَسْمَاءُ حُرُوفِ النِّهَجِيِّ، بِمَعْنَى أَنَّ المِيمَ اسْمٌ لَمَّةٌ، وَالعَيْنَ اسْمٌ لَعَّةٌ، وَإِنْ فائِدَتُهَا إِعْلَامُهُمْ أَنَّ هَذَا القُرْآنَ مُنْتَظَمٌ مِنْ جِنْسٍ مَا تَنْظِمُونَ مِنْهُ كَلِمَتُهُمْ وَلَكِنْ عَجَزْتُمْ عَنْهُ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا حِينَئِذٍ مِنَ الإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِهَذِهِ الفَائِدَةِ فَأَلْفِيَتْ كَأَسْمَاءِ الأَعْدَادِ نَحْوُ: وَاحِدٍ اثْنَانِ، وَهَذَا أَصْحُ الأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ، أَعْنِي أَنَّ فِي الأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ يُفَصِّدِ الإِخْبَارُ عَنْهَا وَلَا بِهَا ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: مَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهَا صَالِحَةٌ للإِعْرَابِ وَإِنَّمَا فَاتَ شَرْطُ وَهُوَ التَّرْكِيبُ، وَإِلَيْهِ مَالٌ

الزمخشري. والثالث: أنها موقوفة لا معربة ولا مبنية. أو إن قيل: إنها أسماء السور المفتحة بها، أو إنها بعض أسماء الله تعالى حذفت بعضها، وبقي منها هذه الحروف دالة عليها وهو رأي ابن عباس، كقوله: الميم من عليهم والصاد من صادق فلها حينئذ محل إعراب، ويحتمل الرفع والجر، فالرفع على أحد وجهين: إما يكونها مبتدأ، وإما يكونها خبراً كما سيأتي بيانه مفصلاً. والنصب على أحد وجهين أيضاً: إما بإضمار فعلٍ لائقٍ تقديره: اقرؤوا: ألم، وإما بإسقاط حرف القسم كقول الشاعر:

93- إذا ما الخبر تأدّمه بلحمٍ * فذاك أمانة الله الثريد

(1/51)

يريد: وأمانة الله، وكذلك هذه الحروف، أقسم الله تعالى بها، وقد ردّ الزمخشري هذا الوجه بما معناه: أن "القرآن" في {صا وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ} و "القلم" في: {نا وَالْقَلَمِ} مخلوفٌ بهما لظهور الجرّ فيهما، وحينئذ لا يخلو أن تُجعل الواو الداخلة عليهما للقسم أو للعطف، والأول يلزم منه محذور، وهو الجمع بين قسمين على مُقسّم، قال: "وهم يستكروهون ذلك"، والثاني ممنوعٌ لظهور الجرّ فيما بعده، والفرض أنك قدّرت المعطوف عليه في محلّ نصب. وهو ردٌّ واضح، إلا أن يقال: هي في محلّ نصب إلا فيما ظهر فيه الجرّ بعده كالموضوعين المتقدمين و {حما وَالْكِتَابِ} و {فا وَالْقُرْآنِ} ولكن القائل بذلك لم يفرّق بين موضعٍ وموضعٍ فالردُّ لازمٌ له.

والجرّ من وجه واحدٍ وهو أنّها مُقسّمٌ بها، حذفت حرف القسم، وبقي عمله كقولهم: "والله لأفعلن"، أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري وأبو البقاء. وهذا ضعيفٌ لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظمة لا يشركها فيه غيرها. فتلخص ههنا تقدم: أن في "الم" ونجوها ستة أوجه وهي: أنها لا محلّ لها من الإعراب، أو لا محلّ، وهو الرفع بالابتداء أو الخبر، والنصب بإضمار فعلٍ أو حذف حرف القسم، والجرّ بإضمار حرف القسم.

(1/52)

وأما "ذلك الكتاب" فيجوز في "ذلك" أن يكون مبتدأً ثانياً والكتاب خبره، والجملة خبر "الم"، وأغنى الربط باسم الإشارة، ويجوز أن يكون "الم" مبتدأً و "ذلك" خبره و "الكتاب" صفةً لـ "ذلك" أو بدلٌ منه أو عطْفٌ بيان، وأن يكون "الم" مبتدأً و "ذلك" مبتدأً ثانٍ، و "الكتاب": إما صفةً له أو بدلٌ منه أو عطْفٌ بيان له. {لَا رَيْبَ فِيهِ} خبرٌ عن المبتدأ الثاني، وهو خبره خبرٌ عن الأول، ويجوز أن يكون "الم" خبرٌ مبتدأً مضمراً، تقديره: هذه ألم، فتكون جملةً مستقلةً بنفسها، ويكون "ذلك" مبتدأً ثانياً، و "الكتاب" خبره، ويجوز أن يكون صفةً له أو بدلاً أو بياناً و {لَا رَيْبَ فِيهِ} هو الخبر عن "ذلك"، أو يكون "الكتاب" خبراً لـ "ذلك" و {لَا رَيْبَ فِيهِ} خبرٌ ثانٍ، وفيه نظرٌ من حيث إنه تعدّد الخبر وأحدهما جملةً، لكن الظاهر جوازُه كقوله تعالى: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى} إذا قيل إن "تسعى" خبرٌ، وأما إن جعل صفةً فلا.

وقوله: {لَا رَيْبَ فِيهِ} يجوز أن يكون خبراً كما تقدّم بيانه، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محلّ نصبٍ على الحال، والعامل في معنى الإشارة، و "لا" نافيةٌ للجنسٍ محمولةٌ في العمل على نقيضتها "إن"، واسمها معربٌ ومبنيٌّ، فيبني إذا كان مفرداً نكرةً على

ما كان يُنصَبُ به، وسببُ بنائه تضمُّنُهُ معنى الحرفِ، وهو "مِنْ" الاستغراقية يدلُّ على ذلك ظهورها في قول الشاعر:

- 94- فقام يَدُوُّ النَّاسَ عنها بسيفه * فقال: ألا لا من سبيل إلى هند
وقيل: بُني لتركيه معها تركيبَ خمسة عشر وهو فاسدٌ، وبيَّأته في غير هذا الكتابِ.
وزعم الزجاج أنَّ حركةَ "لا رجل" ونحوه حركةُ إعرابٍ، وإنما حُذِفَ التنوين تخفيفاً،
ويدل على ذلك الرجوعُ إلى هذا الأصل في الضرورة، كقوله:
95- ألا رجلاً جزاه الله خيراً * يدلُّ على مُحصَّلة تبيُّت

(1/53)

ولا دليل له لأنَّ التقدير: ألا ترؤني رجلاً؟.

- فإن لم يكن مفرداً -وأعنى به المضاف والشبيه به- أعرب نصباً نحو: "لا خيراً من زيد"
ولا عملٍ لها في المعرفة البتة، وأمَّا نحو:
96- تُبَكِّي على زيدٍ ولا زيدٌ مثله * بريءٌ من الحمى سليمُ الجوانحِ
وقول الآخر:
97- أرى الحاجاتِ عند أبي حُبَيْبٍ * تَكِدْنَ ولا أميةً في البلادِ
وقول الآخر:
98- لا هيثمُ الليلة للمطى

وقوله عليه السلام: "لا قريشَ بعد اليوم، إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده" فمؤولٌ.
و"ريب" اسمها، وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو "فيه"، إلا أن بني تميم لا
تكاد تُذكر خبرها، فالأولى أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريبَ كائنٍ، ويكون الوقف على
"ريب" حينئذ تاماً، وقد يُحذف اسمها ويبقى خبرها، قالوا: لا عليك، أي لا بأسَ عليك،
ومذهبُ سيبويه أنها واسمها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر، ومذهبُ
الأخفش أن اسمها في محلِّ رفع وهي عاملة في الخبر. ولها أحكامٌ كثيرةٌ وتقسيماتٌ
منتشرةٌ مذكورةٌ في النحو.
واعلم أن "لا" لفظٌ مشتركٌ بين النفي، وهي فيه على قسمين: قسمٌ تنفي فيه الجنسَ
فتعملُ عملَ "إن" كما تقدم، وقسمٌ تنفي فيه الوحدة وتعملُ حينئذ عملَ لَيْسَ، وبين
النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً، وقد تجيء زيادةً كما تقدّم في {وَلَا الصَّالِينَ
.} و"ذلك" اسمٌ إشارة: الاسمُ منه "ذا"، واللامُ للبعد والكافُ للخطاب وله ثلاثُ رتبٍ:
دنيا ولها المجرّد من اللام والكاف نحو: ذا وذو وهذا وهذي، ووسطى ولها المتصلُ
بحرفِ الخطاب نحو: ذاك ودَيْكَ وتَيْكَ، وقصوى ولها/ المتصلُ باللام والكاف نحو: ذلك
وتلك، لا يجوز أن يُؤتى باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيه على سائر أسماء
الإشارة إلا مع اللام فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يذكُرْ له إلا ربتين: دنيا وغيرها.

(1/54)

واختلف النحويون في ذا: هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصله حرفٌ واحدٌ؟ الأول قولُ
البصريين. ثم اختلفوا: هل عينه ولامه ياء فيكونُ من باب حِيٍّ أو عينه واؤ ولامه ياءُ
فيكونُ من بابِ طَوَيْتٍ، ثم حُذِفَتْ لامُه تخفيفاً، وقُلبت العينُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما
قبلها، وهذا كله على سبيل التمرين وإلا فهذا مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف.

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه، ومنه:
99- أقولُ له والرمحُ يَطرُ مَنته * تاملُ خِفاً إني أنا ذلكا
أو لأنه لَمَّا تَرَل من السماء إلى الأرض أشير بإشارة البعيد [أو لأنه كان موعوداً به نبيُّه
عليه السلام، أو أنه أشير به إلى ما قضاة وقدره في اللوح المحفوظ، وفي عبارة
المفسرين أشير بذلك للغائب يَعْتُون البعيد، وإلا فالمشار إليه لا يكون حاضراً ذهنياً أو
حساً، فعبروا عن الحاضر ذهنياً بالغائب أي حساً، وتحريرُ القول ما ذكرته لك].

والكتابُ في الأصل مصدرٌ، قال تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْنَا} وقد يُراد به المكتوبُ، قال:
100- بَشَّرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً * أتتكَ من الحجاجِ يُتلى كتابها
ومثله:

101- تَتَوَمَّلُ رَجَعَةً مني وفيها * كتابٌ مثل ما لَصِقَ الغراءُ
وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الجمع، ومنه كتيبةُ الجيش، وكَتَبْتُ القِرْبَةَ: حَرَزْتُهَا،
والكُتْبَةُ -بضم الكاف- الحُرَزَةُ، والجمع كُتْبٌ، قال:

102- وَفَرَاءَ عَرَفِيَّةٍ أَنَّى خَوَارِزُهَا * مُسَلِّسِلُ صَبَّعْتُهُ بَيْنَهَا الكُتْبُ
وَكَتَبْتُ الدَّابَّةَ: [إذا جمعتَ بين شَفَرَي رَجْمَا بحلقةٍ أو سَبْرٍ]، قال:
103- لَا تَأْمَنَنَّ فزاريًا حَلَلتَ به * على قُلوصِكَ وَاكْتَبَهَا بِاسْيَارِ
والكتابةُ عُرْفَانُ صَمَّ بعض حروفِ الهجاءِ إلى بعضٍ.

والرَيْبُ: الشكُّ مع تهمةٍ، قال:
104- ليس في الحقِّ يا أميمةُ رَيْبٌ * إنما الرَيْبُ ما يقول الكَذوبُ

(1/55)

وحقيقته على ما قال الزمخشري: قَلِقُ النفس واضطرابها، ومنه الحديث: "دَعُ ما
يَرِيكَ إلى ما لا يَرِيكَ"، وأنه مَرَّ بظبي خائف فقال: "لا يَرِيهُ أحدٌ" فليس قول من قال:
"الرَيْبُ الشكُّ مطلقاً" بجيدٍ، بل هو أَحْصُ من الشكِّ، كما تقدَّم.

وقال بعضهم: في الريب ثلاثة معانٍ، أحدها: الشكُّ. قال ابن الزبيري:

105- ليس في الحقِّ يا أميمةُ رَيْبٌ

وثانيها التهمةُ: قال جميل بثينة:

106- بُنِيَتْ قَالَت: يا جميلُ أَرَبْتَنِي * فقلت: كلانا يابُتِينُ مُرِيْبُ

وثالثها الحاجةُ، قال:

107- قَصِينَا مِنْ تِهَامَةٍ كلَّ ريبٍ * وَخَيْبَرٍ ثم أَجْمَعْنَا السيوفا

وقوله: {هُدَى لِلْمُتَّقِينَ} يجوز فيه عدوُّ أوجهٍ، أن يكون مبتدأ وخبره "فيه" متقدماً عليه
إذا قلنا: إنَّ خبرَ "لا" محذوف، وإن قلنا "فيه" خبرها كان خبره محذوفاً مدلولاً عليه
بخبر "لا" تقديره: لا ريبَ فيه، فيه هدى، وأن يكون خبر مبتدأ مضمرة تقديره هو هدى،
وأن يكون خبراً ثانياً لـ "ذلك"، على أن "الكتاب" صفة أو بدلٌ أو بيان، و"لا ريب" خبرٌ
أولٍ، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ "ذلك"، على أن يكون الكتاب "خبراً أولٍ و"لا ريب" خبراً
ثانياً، وأن يكون منصوباً على الحال من "ذلك" أو من "الكتاب" والعامل "فيه"، على كلا
التقديرين اسمُ الإشارةِ، وأن يكون حالاً ومن الضمير في "فيه"، والعامل ما في الجار
والمجرور من معنى الفعل، وجعله حالاً ممَّا تقدَّم: إمَّا على المبالغة، كأنه نفس الهدى،
أو على حذف كلِّ مصدر وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوال الثلاثة أرجحها الأولُ.
وأجازوا أن يكون "فيه" صفةً لريب فيتعلق بمحذوفٍ، وأن يكون متعلقاً بريب، وفيه

إشكالاً، لأنه يصير مُطَوَّلًا، واسمُ "لا" إذا كان مطولاً أعرب، إلا أن يكون مرادهم أنه معمولٌ لما دلَّ عليه "رب" لا لنفس "رب".

(1/56)

وقد تقدّم معنى "الهدى" عند قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} و "هُدَى" مصدرٌ على فُعْلٍ، قالوا: ولم يَجِيءْ من هذا الوزن في المصادر إلا: سُرى وبُكى وهُدَى، وقد جاء غيرُها، وهو: لَقِيْتُهُ لَقَى، قال:
108- وقد زعموا جِلْمًا لَفَقَاكْ ولم أَرِدْ * بحمدِ الذي أَعْطَاكَ حَلْمًا ولا عَقْلًا
والهُدَى فيه لغتان: التذكير، ولم يَدُكِرِ اللَّحْيَانِي غَيْرَهُ، وقال الفراء: "بعضُ بني أسد يؤنِّثه فيقولون: هذه هدى".
و "في" معناها الظرفية حقيقةً أو مجازاً، نحو: زبْدٌ فِي الدَّارِ، {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} ولها معانٍ أُخَرُ: المصاحبةُ نحو: {إِذْ جُلُوا فِي أُمَمٍ} والتعليلُ: "إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ"، وموافقهُ "على": {وَلَا صَلَّيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّجْلِ} والباءُ: {يَدْرُوكُمْ فِيهِ} أي بسببه، والمقايسةُ: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}.
{.} والهاءُ في "فيه" أصلها الضمُّ كما تقدّم من أن هاءَ الكناية أصلها الضمُّ، فإنَّ تَقَدَّمَها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ كَسَرَهَا غيرُ الحجازيين، وقد قرأ حمزة: "لأهلها امكتوا" وحفص في "عاهد عليه الله"، "وما أنسانيه إلا" بلغة الحجاز، والمشهورُ فيها -إذا لم يَلِها ساكنٌ وسكَنَ ما قبلها نحو: فيه ومنه -الاختلاسُ، ويجوز الإشباعُ، وبه قرأ ابن كثير، فإنَّ تحرَّك ما قبلها أَشْبَعَتْ، وقد تُخْتَلَسُ وتُسَكَّنُ، وقرئ ببعض ذلك كما سيأتي مفصلاً.

(1/57)

و "للمتقين" جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ "هُدَى". وقيل: صفةٌ لهدى، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ومحلّه حينئذٍ: إمَّا الرَفْعُ أو النَصْبُ بحسبِ ما تقدّم في موصوفه، أي: هدىً كائنٌ أو كائناً للمتقين. والأحسنُ من هذه الوجوه المتقدمة كلها أن تكونَ كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، فأ "الم" جملةٌ إنَّ قيلَ إنها خبرٌ مبتدأ مضمرة، و "ذلك الكتاب" جملةٌ، و "لا ريب" جملةٌ، و "فيه هدى" جملةٌ، وإنما تُرِكَ العاطفُ لِشِدَّةِ الوَصْلِ، لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلِّقةٌ بما قبلها أخذةً بعُنُقِها تعلقاً لا يجوزُ معه الفصلُ لِشِدَّةِ الوَصْلِ، لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلِّقةٌ بما قبلها I?
E? E????????C E?????C? ?C ?????? ??? C????? EC?????. ?C? C????IO?? ?C ???
C?: ??? ?E: ???? ???? ?E?I???? C?U??? ??? C???E ??C ??I??? ???
U?????"? ???? E?C?? {?C? ??????C U??????} ???E: ????? E?I??? C?U??? E???? ??
O????? E???? U?????C ?C ?????? ???C? ?C?????: ??? ????C U????? ?C ?? I???? C?
I??C? ???? ?I??? C?U??? ?C ???????? ?C C?????? ???? ???? U???? ?C??EE?
C???C??E? ??? ?E??? ???? ???? ????IC?? ?????? ?C C?C?? ???? ?E? C??C?? ????
I??E C?AI?E CIE????E? E??? C?U????? ????C EI?C?? U?????C? ??????C????E? ??? ??
.??C

وقد رامَ بعضُهم الرَدَّ عليه بطريقٍ آخر، وهو أنَّ العربَ قد وَصَفَتْ/ أيضاً حَمَرَ الدنيا بأنها لا تَعْتَالُ العقولَ، قال علقمة:

109- تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا * وَلَا يَخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمٌ
وما أبعد هذا من الردِّ عليه، إذ لا اعتبار بوصف هذا القائل.

(1/58)

فإن قيل: قد وُجِدَ الريبُ من كثيرٍ من الناس في القرآن، وقوله تعالى: {لَا رَيْبَ فِيهِ} ينفي ذلك. فالجوابُ من ثلاثة أوجه، أحدهما: أنَّ المنفيَّ كونه متعلقاً للريب، بمعنى أنَّ معه من الأدلة ما إن تأمله المنصيفُ المُحقِّقُ لم يَرْتَبْ فيه، ولا اعتبارَ ريبٍ مَنْ وُجِدَ منه الريبُ، لأنه لم ينظرْ حقَّ النظر، فَرَبَّيْهِ عَيْرٌ مُعْتَدِّ به. والثاني: أنه مخصوصٌ، والمعنى: لا ريبَ فيه عند المؤمنين، والثالث: أنه خبرٌ معناه النهي، أي لا تَرْتَابُوا فيه. والأول أحسن. و"المتقين" جمعٌ مُتَّقٍ، وأصله مُتَّقِيْنَ بِيَاءِ، الأولى لامُ الكلمة والثانية علامة الجمع، فاستثقلت الكسرة على لام الكلمة وهي الياءُ الأولى فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذف إحداهما، وهي الأولى، ومُتَّقٍ من اتَّقَى يَتَّقِي وهو مُفْتَعِلٌ من الوقاية، إلا أنه يَطْرُدُ في الواو والياء إذا كانا فاءَيْنِ ووقعت بعدهما ياءُ الافتعال أن يُبَدِّلَا تَارَ نحو: اتَّعَدَ من الوَعْدِ، واتَّسَرَ من اليُسْرِ، وفَعَّلَ ذلك بالهمزة شَادٌ، قالوا: اتَّرَوْا واتَّكَلُوا من الإزار والأكل. ولافْتَعَلَ اثنا عشر معنى: الاتخاذ نحو: اتَّقَى، والتَّسَبَّبَ نحو: اعْتَمَلَ، وفعلُ الفاعل بنفسه نحو: اضطرب، والتخير نحو: انتخب، والخطف نحو: استلب، ومطاوعةُ أفعل نحو: انتصف مطاوعٌ أفصف، ومطاوعةُ فَعَّلَ نحو: استلب، ومطاوعةُ أفعل نحو: انتصف مطاوعٌ أفصف، ومطاوعةُ فَعَلَ نحو: عممته فاعتم، وموافقةُ تفاعلٍ وتفعلٍ واستفعل نحو: اجتور واقتسم واعتصر، بمعنى تجاوز وتقسَّم واستعصم، وموافقةُ المجرد نحو: اقتدر بمعنى قدر، والإغناء عنه نحو: استلم الحجر، ل يلفظ له بمجرد.

(1/59)

والوقاية: قَرِطُ الصيانة وشِدَّةُ الاحتراس من المكروه، ومنه: فرسٌ واقٍ إذا كان يقي حافرَه أدنى شيءٍ يُصِبه. وقيل: هي في أصل اللغة قلةُ الكلام، وفي الحديث: "التقيُّ مُلجَمٌ". ومن الصيانة قوله: 110- سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ * فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَنْتَ بِالْيَدِ

وقال آخر:

111- قَالَتْ قِنَاعًا دَوَّهَ الشَّمْسُ وَاتَّقَتْ * بِأَحْسَنِ مَوْصُولِينَ كَفٌّ وَمَعْصَمِ

* { الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْعَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

* { الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ }

: "الذين" يحتمل الرفع والنصب والجر، والظاهرُ الجرُّ، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه نعتٌ للمتقين، والثاني: بدلٌ، والثالث: عطفٌ بيان، وأما الرفعُ فمن وجهين، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٌ على معنى القطع، وقد تقدَّم. والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان: أحدهما: أولئك الأولى، والثاني: أولئك الثانية والواوُ زائدة. وهذان القولان رديان مُنْكَرَانِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ" يمنعُ كَوْنِ "أُولَئِكَ" الأولى خبراً، ووجودُ الواوِ يمنعُ كَوْنِ "أُولَئِكَ" الثانية خبراً أيضاً، وقولهم الواوُ زائدةٌ لا يُلتَقَتُ إليه. والنصبُ على القطع،

و "يؤمنون" صلةٌ وعائِدٌ، وهو مضارعٌ، علامةُ رفعه النونُ، لأنه أحدُ الأمثلةِ الخمسيةِ. والأمثلةُ الخمسةُ عبارةٌ عن كلفعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفُ اثنين أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو: يؤمنان يؤمنان يؤمنون يؤمنون تؤمنين. والمضارعُ معرّبٌ أبداً، إلا أن يباشِرَ نونَ توكيدٍ أو إناءٍ، على تفصيلٍ يأتي إن شاء الله تعالى في غضونِ هذا الكتاب.

(1/60)

وهو مضارعٌ آمنَ بمعنى صدَّقَ، وآمنَ مأخوذاً من آمنَ الثلاثي، فالهمزة في "آمنَ" للصيرورة نحو: أَعَشَبَ المكانُ أي: صار ذا عشبٍ، أو لمطاوعةِ فَعَّلَ نحو: كَبَّ فَأَكَبَّ، وإنما تعيَّدى بالباءِ لأنه ضُمَّنَ معنى اعترف، وقد يتعدَّه باللام كقوله تعالى: {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا} {فَمَا آمَنَ لِمُوسَى} إلا أن في ضمنِ التعدية باللام التعدية بالباء، فهذا قرئ ما بين التعديتين.

وأصل "يؤمنون": يُؤَامِنُونَ بهمزتين، الأولى: همزةُ أَفَعَلَ، والثانية: فاء الكلمة، حُذِفَتْ الأولى لقاعدةِ تَصْرِيفِيَّةٍ، وهو أن همزةُ أَفَعَلَ تُحَذَفُ بعد حرفِ المضارعةِ واسمِ فاعله ومفعوله نحو: أَكْرَمُ وتُكْرَمُ وتُكْرَمُ وأنت مُكْرَمٌ ومُكْرَمٌ، وإنما حُذِفَتْ لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان، وذلك إذا كان حرفُ المضارعةِ همزةً نحو: أنا أَكْرَمُ. الأصل: أَكْرَمٌ بهمزتين، الأولى: للمضارعةِ، والثانية: همزةُ أَفَعَلَ، فحُذِفَتْ الثانيةُ لأنَّ بها حَصَلَ التَّغْلُظُ، ولأن حرفَ المضارعةِ أَوْلَى بالمحافظةِ عليه، ثم حُمِلَ باقي البابِ على ذلك طَرْدًا لِلْبَابِ، ولا يجوز ثبوتُ همزةِ أَفَعَلَ في شيءٍ من ذلك، إلا في ضرورةِ كقوله:

112- فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِإِنْ يُؤَكِّرَمَا *

(1/61)

و "بالغيب" متعلقٌ بيؤمنون، ويكون مصدرًا واقعًا موقعَ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعول. وفي هذا الثاني نظرٌ لأنه مِنْ غَابٍ وهو لازمٌ فكيف يَبْتَنَى منه اسمٌ مفعولٌ حتى يَقَعَ المصدرُ موقعه؟ إلا أن يقال إنه واقعٌ موقعَ اسمِ المفعولِ مِنْ فَعَلَ مضعفًا متعدياً أي المغيبُ وفيه بُعْدٌ. وقال الزمخشري: "يجوز أن يكون مخففًا من قَبَّلَ نحو: هَيِّنْ من هَيَّنَ، ومَيِّتْ من مَيِّتْ"، فإنها سُمِعَتْ مخففةً ومثقلَةً، ويَبْعَدُ أن يقال: التُّزِمَ التخفيفُ في هذا خاصةً. ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال فيتعلقَ بمحذوفٍ أي: يُؤْمِنُونَ ملتبسِينَ بِالْغَيْبِ عن الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، والغيبُ حينئذٍ مصدرٌ على بابه.

وهمزةُ يُؤْمِنُونَ -وكذا كلُّ همزةٍ ساكنةٍ- يجوز أن تُدَيَّرَ بحركةٍ ما قبلها فَيُبَدَّلَ حرفاً/ مجانساً نحو: راسٍ وبيرٍ ويؤمن، فإن اتَّفَقَ أن يكونَ قبلها همزةٌ أخرى وَجَبَ البَدَلُ نحو إيمانٍ وآمن.

و "يقيمون" عطفٌ على "يؤمنون" فهو صلةٌ وعائِدٌ. وأصله يُوقِومُونَ حُذِفَتْ همزةُ أَفَعَلَ لوقوعها بعد حرفِ المضارعةِ كما تقدَّم فصار يُقِيمُونَ، فاستثقلت الكسرةُ على الواوِ ففَعَلَ فيهِ ما فُعِلَ في "مستقيم"، وقد تقدَّم في الفاتحة. ومعنى يُقيمون: يُدِيمون أو يُظهِرون، قال الشاعر:

113- أَقَمْنَا لِأَهْلِ الْعِرَاقَيْنِ سَوْقَ الـ * طِعَانٍ فَخَامُوا وولَّوْا جَمِيعاً

وقال آخر:

114- وَإِذَا يُقَالُ أَتَيْتُمْ لَمْ يَبْرَحُوا * حَتَّى تَقِيمَ الْخَيْلُ سَوْقَ طِعَانٍ

و "الصلاة" مفعول به ووزئها: فَعَلَةٌ، ولامها واو لقولهم: صَلَّوات، وإنما تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، واشتقاقها من الصَّلَوَيْنِ وهما: عِرْقانِ في الوَرَكَيْنِ مفترقانِ من الصَّلَا وهو عِرْقٌ مستبطنٌ في الظهر منه يتفَرَّقُ الصَّلَوَانِ عِنْدَ عَجَبِ الدُّنْبِ، وذلك أن المصلي يحرك صَلَوَيْهِ، ومنه الْمُصَلِّي في حَلْبَةِ السِّبَاقِ لمجيئه ثانياً عند صَلَوِي السابق. والصلاةُ لَعَةٌ: الدعاءُ، قال:

115- تقول بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلاً * يَا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِي * يَوْمًا فَإِنَّ لَجَنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا أَي: مِثْلُ الَّذِي دَعَوْتِ، ومثله:

116- لها حَارِسٌ لَا يَبْرُحُ الدَّهْرَ بَيْتَهَا * وَإِنْ دُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَرَمَرَمًا وفي الشرع: هذه العبادةُ المعروفة، وقيل: هي مأخوذةٌ من اللزوم، ومنه: "صَلِّي بالنار" أي لزمها، [قال]:

117- لم أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللد * هُ وَإِنِّي بَحَرُّهَا اليَوْمَ صَالِي وَقِيلَ: من صَلَّيْتُ العودَ بِالنِّمَارِ أَي قَوْمُهُ بِالصَّلَاءِ وهو حَرُّ النَّارِ، إِذَا فَتَحَتْ قَصْرَتْ وَإِنْ كَسَّرَتْ مَدَدَتْ، كَأَنَّ الْمُصَلِّي يُقَوِّمُ نَفْسَهُ، قَالَ:

118- فَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ * فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ أَجَلَةٌ وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَهَذَا مِنَ الْبَاءِ.

و {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} جَارٌّ وَمَجْرورٌ متعلِّقٌ بـ "يُنْفِقُونَ"، و "ينفقون" معطوفٌ على الصلوة قبله، و "ما" المجرورةٌ تجتمل ثلاثة أوجه، أحدهما: أَنْ تَكُونَ اسماً بمعنى الذي، ورزقناهم صلئها، والعائدُ محذوفٌ، قال أبو البقاء: "تقديره: رزقناهموه أو رزقناهم إياه"، وعلى كل واحد من هذين التقديرين إشكالٌ، لأنَّ تقديرَه متصلٌ يلزم منه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة، وهو واجبُ الانفصالِ، وتقديرُه منفصلاً يمنع حذفه؛ لأنَّ العائدَ متى كان منفصلاً امتنع حذفه، نصُّوا عليه، وعلوه بأنه لم يُفصلْ إلا لِعَرَضٍ، وَإِذَا حُذِفَ فَاتَتْ الدلالةُ على ذلك الغرض. ويمكن أن يُجاب عن الأولِ بأنه لَمَّا اختلفَ الضميرانِ جَمَعًا وَإِفْرَادًا وَإِنْ اتَّحَدَا رتبةً جاز اتصاله، ويكون كقوله:

119- وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِيَصْغَمَةَ * لِيَصْغَمَهَا بِقَرَعِ الْعِظَمِ تَأْبُهَا وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَلِزُ مِنْ مَنَعِ ذَلِكَ مَلْفُوظًا بِهِ مَنَعُهُ مَقْدَرًا لِرِوَالِ الْقُبْحِ اللَّفْظِيِّ. وعن الثاني بأنه غنما يُمنع لأجل اللبسِ الحاصلِ ولا لئسَ هنا. الثاني: يجوز أن يكونَ نكرةً موصوفةً، والكلامُ في عَائِدِهَا كالكلامِ في عَائِدِهَا موصولةً تقديرًا واعتراضًا وجوابًا. الثالث: أن تكونَ مصدريةً، ويكونُ المصدِرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: مرزوقاً، وقد منع أبو البقاء هذا الوجهَ قال: "لأنَّ الفِعْلَ لَا يُنْفِقُ" من أنَّ المصدِرَ مرادٌ به المفعولُ. والرزقُ لَعَةٌ: العطاءُ، وهو مصدرٌ، قال تعالى: {وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا} وقال الشاعر:

120- رُزِقْتُ مَالًا وَلَمْ تُرَزِّقْ مَنَافِعَهُ * إِنَّ الشَّقِيَّ هُوَ الْمَحْرُومُ مَا رُزِقَا

وقيل: يجوز أن يكون "فِعلاً" بمعنى مَفْعُول نحو: ذَبَع ورَعِي، بمعنى مذبوح ومَرَعِي.
وقيل: الرزق بالفتح مصدرٌ، وبالكسر اسم، وهو في لغة أزد شنوءة الشكر ومنو:
{ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ } وسيأتي في موضعه، ونفق الشيء تَفِد، وكل ما جاء
مما فاءه نونٌ وعينه فاءٌ فدالٌ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت، قال
الزمخشري، وهو كما قال نحو: تَفِد تَفَق تَقَر تَقَس تَقَس تَقَش تَقَت نَفح نَفَح تَقَص تَقَل،
وتَفَق الشيء بالبيع تَفَاقاً وتَفَقَت الدابةُ: ماتتُ فوقاً؛ والنفقةُ: اسمُ المُنفِق.

و "من" هنا لايتداء الغاية، وقيل: للتبعيض، ولها معانٍ أُخر: بيانُ الجنس: { فَاجْتَبُوا
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ } والتعليل: { يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِيا أَدَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ } والبدلُ:
{ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ } والمجازةُ: { وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ } وانتهاءُ الغاية قريبٌ
منه، والاستعلاءُ: { وَنَصَرْتَاهُ مِنَ الْقَوْمِ } والفصلُ: { يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ }
وموافقةُ الباءِ وفي: { يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ } { مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ } والزيادةُ
باطراد، وذلك بشرطين: كون المجرور نكرةً والكلام غيرض موجبٍ، واشترط
الكوفيون التنكير فقط، ولم يشترط الخفش شيئاً.
والهمزةُ في "أَفَقَ" للتعدية، وحُذِقَتْ من "ينفقون" لما تقدّم في "يؤمنون".

* { وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْآخِرَةَ هُمْ يُوقِنُونَ }

قوله تعالى: { وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ } الذين عطفتُ على "الذين" قبلها، ثم لك اعتباران: أن
يكونَ من باب عَطَفِ بعض الصفاتِ على بعض كقوله:
121- إلى المَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ * وليثِ الكتيبةِ في المُرْدَحَمِ
وقوله:

(1/65)

122- يا وَيْحَ زِيَّابَةَ لِلْحَارِثِ أَلْ * صابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ
يعني: أنهم جامعون بين هذه الأوصافِ إن قيل إن المرادَ بهما واحداً.
والثاني: أن يكونوا غيرهم. وعلى كلا القولين فيُحكَم على موضعه بما حُكِم على موضع
"الذين" المتقدمة من الإعرابِ رفعاً ونصباً وجرّاً قطعاً واتباعاً، كما مرَّ تفصيله، ويجوز
أن يكونَ عطفاً على "المتقين"، وأن يكونَ مبتدأً خبره "أولئك" وما بعدها إن قيل إنهم
غيرُ "الذين" الأولى، و "يؤمنون" صلةٌ وعائدٌ.
و "بما أنزلَ" متعلقٌ به و "ما" موصولةٌ اسميةٌ، و "أنزلَ" ثلثها وهو فِعْلٌ مبني للمفعول،
والعائدُ هو الضميرُ القائمُ مقامَ الفاعلِ، ويضعف أن يكونَ نكرةً موصوفةً، وقد منع أبو
البقاء من ذلك، قال: "لأنَّ النكرةَ الموصوفةَ لا عمومَ فيها، ولا يكملُ الإيمانُ إلا بـ"
بجميع ما أنزلَ".

و "إليك" متعلقٌ بـ "أنزلَ"، ومعنى "إلى" انتهاءُ الغاية، ولها معانٍ أُخر: المصاحبةُ: { وَلَا
تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ } والتبيينُ: { رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ } وموافقة اللام وفي
وَمِنْ: { وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ } أي لك: وقال النابغة:

123- فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي * إلى الناسِ مَطْلِبِي بِهِ الْقَارِ أَجْرَبُ

أي في الناس، وقال الآخر:

124- * أَيَسْقَى فَلَا يُرَوِي إِلَيَّ ابْنَ أَحْمَرَ
أي: لَا يُرَوِي مِنِّي، وَقَدْ تُرَادُ، قُرئ: "تَهَوَّى إِلَيْهِمْ" بفتح الواو.
والكافُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَيَتَّصَلُ بِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ
تَذْكَيراً وَتَأْنِيثاً كِتَاباً لِمُخَاطَبِ. وَالنَّزُولُ: الْوَصُولُ وَالْخُلُوعُ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ عَلَوٍّ، قَالَ
تَعَالَى: {قَادَا تَرَلَّ بِسَاحَتِهِمْ} أَي حَلَّ وَوَصَلَ، وَ"مَا" التَّائِيَةُ وَصَلَّتْهَا عَطْفٌ عَلَى "مَا"
الْأُولَى قَبْلَهَا، فَالْكَلامُ عَلَيْهَا وَعَلَى صَلَاتِهَا كَالْكَلامِ عَلَى "مَا" الَّتِي قَبْلَهَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(1/66)

و "مِنْ قَبْلِكَ" مَتَعَلِّقٌ بِ"أُنزِلَ"، وَ"مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَ"قِيلَ" ظَرْفُ زَمَانٍ يَفْتَضِي
التَّقَدَّمَ، وَهُوَ نَقِيضُ "بَعْدَ"، وَكِلَاهُمَا مَتَى تُكْرَأُ أَوْ أُضِيفُ أُعْرِبَ، وَمَتَى قُطِعَ مِنَ الْإِضَافَةِ
لِفِظًا/ وَأُرِيدَتِ مَعْنَى بُنِي عَلَى الضَّمِّ، فَمِنْ الْإِعْرَابِ قَوْلُهُ:
125- فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * أَكَادَ أَعْصَى بِالْمَاءِ الْقِرَاحِ
وَقَالَ آخَرُ:

126- وَنَحْنُ قَبْلَتَا الْأُسْدِ أُسْدًا حَفِيَّةً * فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ حَمْرًا
وَمِنَ الْبِنَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ "قَبْلَ" فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ
نَابَ عَنِ مَوْصُوفِهِ لِرُومَلٍ، فَإِذَا قُلْتَ: "قَمْتُ قَبْلَ زَيْدٍ" فَالتَّقْدِيرُ: قَمْتُ زَمَانًا قَبْلَ زَمَانِ
قِيَامِ زَيْدٍ، فَحُذِفَ هَذَا كَلِمَةً، وَنَابَ عَنْهُ "قَبْلَ زَيْدٍ" وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلِهِ.
وَاعْلَمْ أَنَّ حَكْمَ فَوْقٍ وَتَحْتَ وَعَلَى وَأَوَّلَ حَكْمٌ قَبْلَ وَبَعْدَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَقُرئ: "بِمَا أُنزِلَ
إِلَيْكَ

مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ جَبْرِيلُ، وَقُرئ أَيْضًا: أُنزِلَ لَيْكَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَتَوْجِيهِهِ أَنَّ
يَكُونُ سَكَنَ آخِرِ الْفِعْلِ كَمَا سَكَنَهُ الْآخِرُ فِي قَوْلِهِ:

127- إِنَّمَا يَشْعُرِي مَلْحٌ * قَدْ خُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ
بِتَسْكِينِ "خُلِطَ" ثُمَّ حَذَفَ هَمْزَةَ "إِلَيْكَ"، فَالتَّقْيُ مِثْلَانِ قَادَعَمَ.
وَ"بِالْآخِرَةِ" مَتَعَلِّقٌ بِبُوقُنُونَ، وَ"يُوقِنُونَ" خَيْرٌ عَنِ "هُمْ" وَقُدِّمَ الْمَجْرُورُ لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ كَمَا
قُدِّمَ الْمُتَّفِقُ فِي قَوْلِهِ: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} لِذَلِكَ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ عَطِيفَةٌ عَلَى
الْجَمَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَهَا فَهِيَ صَلَةٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِالْجَمَلَةِ هُنَا مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ بِخِلَافِ:
{وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} لِأَنَّ وَصْفَهُم بِالْإِيْقَانِ بِالْآخِرَةِ أَوْقَعُ مِنْ وَصْفِهِم بِالْإِنْفَاقِ مِنَ
الرِّزْقِ فَنَاسَبَ التَّأَكِيدَ بِمَجِيءِ الْجَمَلَةِ الْاسْمِيَّةِ، أَوْ لِنَلَا يَتَكَرَّرَ اللَّفْظُ لَوْ قِيلَ: وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ هُمْ يَنْفِقُونَ.

(1/67)

وَالْإِيْقَانُ: تَحْقِيقُ الشَّيْءِ لَوْضُوحِهِ وَسُكُونِهِ يُقَالُ: يَقِينُ الْمَاءُ إِذَا سَكَنَ فَظَهَرَ مَا تَحْتَهُ،
وَيَقِينُ الْأَمْرَ بِكَسْرِ الْقَافِ، وَبُوقُنُونَ مِنْ أَيْقَنَ بِمَعْنَى اسْتَيْقَنَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْعَلَ تَأْتِي
بِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ.

وَالْآخِرَةُ: تَأْنِيثُ آخِرِ الْمَقَابِلِ لِأَوَّلِ، وَهِيَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ جَرَتْ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ وَالتَّقْدِيرُ:
الِدَارُ الْآخِرَةُ أَوْ النُّشِيَّةُ الْآخِرَةُ، وَقَدْ صُرِّحَ بِهَذَيْنِ الْمَوْصُوفَيْنِ قَالَ تَعَالَى: {وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ
حَيْرٌ} وَقَالَ: {ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ} وَقُرئ يُوقِنُونَ بِهَمْزِ الْوَاوِ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا
ضَمَّةَ الْيَاءِ عَلَى الْوَاوِ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْحَرْفِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ يَطْرُدُ قَلْبُهَا هَمْزَةً

بشروط: منها ألا تكون الحركة عَارِضَةً، وألا يمكن تخفيفها، وألا يكون مُدْغَمًا فيها، وألا تكون زائدة، على خلاف في هذا الأخير، وسيأتي أمثلة ذلك في سورة آل عمران على قوله: {وَلَا تُلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ} فَأَجْرُوا الْوَاوَ السَّاكِنَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا مُجْرَى الْمَضْمُومَةِ نَفْسِهَا لَمَا ذَكَرْتَ ذَلِكَ، ومثل هذه القراءة قراءَةٌ قُبُلٌ "بِالسُّوْقِ"، و"على سُوقِهِ"، وقال الشاعر:

128- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى * وَجَعَدَهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ
بهمز "المُؤَقِدِينَ". وجاء بالأفعال الخمسة بصيغة المضارع دلالة على التجدد والخدوثة وأنهم كل وقت يفعلون ذلك. وجاء بأنزل ماضياً وإن كان إيمانهم قبل تمام نزوله تغليبا للحاضر المُتَّزِلِ على ما لم يُتَزَلْ، لأنه لا بد من وقوعه فكانه نَزَلَ، فهو من باب قوله: {أَتَى أَمْرَ اللَّهِ} بل أقرب منه لنزول بعضه.

* {أَوْلَانِكَ عَلَى هُدَى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْلَانِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}

(1/68)

قوله تعالى: {أَوْلَانِكَ}: مبتدأ، خبره الجار والمجرور بعده أي كائون على هدى، وهذه الجملة: إمَّا مستأنفة وإمَّا خبرٌ عن قوله: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ} إمَّا الأولى وإمَّا الثانية، ويجوز أن يكون "أولئك" وحده خبراً عن {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ} أيضاً إمَّا الأولى أو الثانية، ويكون "على هدى" في هذا الوجه في محل نصب على الحال، هذا كله إذا أعربنا {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ} مبتدأ، إمَّا إذا جعلناه غير مبتدأ فلا يحق حكمه ممَّا تقدم. ويجوز أن يكون {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ} مبتدأ، و"أولئك" بدل أو بيان، و"على هدى" الخبر، و"من ربهم" في محل جر صفة لهدى، ومن لابتداء الغاية. وتكر "هدى" ليفيد إبهامه التعظيم كقوله:

129- فلا وأبي الطير المُرَبَّةُ بِالصُّحَى * على خالدٍ لقد وقعت على لحمٍ
وروي "من ربهم" بغير عنة وهو المشهور، وبغنة ويروي عن أبي عمرو.

و"أولئك": اسم إشارة يشترك فيه جماعة الذكور والإناث، وهو مبنى على الكسر لشبهه بالحرف في الافتقار، وفيه لغتان: المد والقصر، ولكن الممدود للبعيد، وقد يقال: أولاً لك، قال:

130- أولاً لك قومي لم يكونوا أشابَةً * وهل يعط الضليل إلا أولاً لكا
وعند بعضهم: المقصود للقريب والممدود للمتوسط وأولاً لك للبعيد، وفيه لغات كثيرة. "أولئك" بزيادة واو قبل اللام، قيل للفرق بينها وبين "إليك".

(1/69)

{وَأَوْلَانِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}: "أولئك" مبتدأ و"هم" مبتدأ ثان، و"المفلحون" خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون "هم" فصلاً أو بدلاً، والمفلحون: الخبر. ويفيد أيضاً التوكيد، وقد تقدم أنه يجوز أن يكون "أولئك" الأولى أو الثانية خبراً عن "الذين يؤمنون"، وقد تقدم تضعيف هذين القولين، وكثر "أولئك" تنبيهاً أنهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدى ثبتت لهم بالفلاح، فجعلت كل واحدة من الأثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بمثابة لو انفردت لكفت مُمَيِّزة على جدتها.

وجاء هنا بالواو بين جملة قوله: {أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} بخلاف قوله تعالى في الآية الأخرى: {أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ هُمْ أَصْلًا أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ} لأن الخبرين هنا متغايران فاقتضى ذلك العطف، وأما تلك الآية الكريمة فإن الخبرين فيها شيء واحد، لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيهم بالأنعام معنى واحد وكاتب عن العطف بمَعْرَل، قال الزمخشري: "وفي اسم الإشارة الذي هو "أولئك" إيذاناً بأن ما يرد عقيبه والمذكورين قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عُدَّت لهم، كقول حاتم: "ولله صلوك"، ثم عُدَّ له خصالاً فاضلة، ثم عَقَّبَ تعديدها بقوله: 131- فذلك إن يَهْلِكَ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ * وإن عاش لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُدَمِّمًا والفلاح أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: "إن الحديد بالحديد يفلح" ومنه قول بكر بن النطاح: 132- لَا تَبْعَنَّ إِلَى رِبْعَةٍ غَيْرِهَا * إن الحديد بغيره لا يُفْلِح وَيُعَبَّرُ به عن الفوز والظفر بالْبُعْيِ وهو مقصود الآية، ويُراد به البقاء، قال:

133- لو أن حَيًّا مُدْرِكُ الْقَلَاحِ * أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقال آخر: 134- تَحُلُّ بِلَادًا كُلُّهَا حَلَّ قَبْلَنَا * ونرجو القلاح بعد عادٍ وجميرٍ

(1/70)

وقال:

135- لكلِّ هَمٍّ من الهُموم سَعَةٌ * والمُسَيِّ وَالصُّيْحُ لا قَلَاحَ مَعَهُ

وقال آخر:

136- أَفْلِحَ بِمَا شِئْتَ فَقَدْ يُبْلَغُ بِالِ * صَعْفٍ وَقَدْ يُحْدَعُ الْأَرِيبُ

* { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ } الآية، "إِنَّ" حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسمَ ويرفعُ خلافاً للكوفيين بأنَّ رفعه بما كان قبلَ دخولها وتُحَقِّفُ فتعملُ وتُهْمَلُ، ويجوز فيها أن تباشِرَ الأفعالَ، لكن النواسخ غالباً، وتختصُّ بدخول لامِ الابتداءِ في خبرها أو معموله أيضاً بالعطفِ على محلِّ اسمِها. ولها ولأخواتها أحكامٌ كثيرة لا يليقُ ذكرُها بهذا الكتاب.

و {الَّذِينَ كَفَرُوا} اسمُها، و "كفروا" صلَةٌ وعائِدٌ و "لا يؤمنون" خبرُها، وما بينهما اعتراضٌ، و "سواءٌ" مبتدأ، و "أنذرتهم" وما بعده في قوة التأويل بمفرد/ هو الخبرُ، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه، ولم يُحْتَجَّ هنا إلى رابِدٍ لأن الجملةَ نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون سواءٌ خبراً مقدماً، و "أنذرتهم" بالتأويل المذكور مبتدأ مؤخرٌ تقديره: الإنذارُ وعدمه سواءٌ. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسمِ إنَّ وخبرها وهو "لا يؤمنون" في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ أو مستأنفةً، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمان وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبراً بعد خبرٍ على رَأْيٍ مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، ويجوز أن يكونَ "سواءٌ" وحده خبرٌ إنَّ، و "أنذرتهم" وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفعٍ بأنه فاعلٌ له: والتقدير: استوى عندهم الإنذارُ وعدمه، و "لا يؤمنون" على ما تقدَّم من الأوجه، أعني الحالِ والاستئناف، والدعاء والخبرية. والهمزة في "أنذرتهم" الأصلُ فيها الاستفهامُ وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسوية، و "أنذرتهم" فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ.

و "أم" هنا عاطفةٌ وتُسَمَّى متصلةً، ولكونها متصلةً شرطان، أحدهما: أن يتقدّمها همزةٌ استفهام أو تسويةً لفظاً أو تقديرًا، والثاني: أن يكون ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية، فإنّ الجملة فيه بتأويلٍ مفردٍ كما تقدّم وجوابها أحدُ الشئيين أو الأشياء، ولا تجاب بتعم ولا ب "لا". فإنّ فُقدَ شرطٌ سُمِّيَتْ منقطعةً ومنفصلةً. وتُقدَّر بـ بل والهمزة، وجوابها نعم أو لا، ولها أحكامٌ أخرى.

و "لم" حرفٌ جزمٍ معناه تفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن حَصَّها بالماضي المنقطع، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: {وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيحًا} {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} وهذا لا يُتصوَّر فيه الانقطاع، وهي من خواصِّ صيغ المضارع إلا أنها تجعله ماضياً في المعنى كما تقدّم، وهل قلبت اللفظ دون المعنى، أم المعنى دون اللفظ؟ قولان أظهرهما الثاني، وقد يُحذف مجزئاً.

والكفر: السُّنْر، ومنه سُمِّيَ الليل كافرًا، قال:
137- قَوَّرَدَتْ قَبْلَ انبِلَاجِ الْفَجْرِ * وَابْنُ دُكَايَ كَامِنٌ فِي كَفْرِ
وقال آخر:

138- * أَلَقْتُ دُكَايَ يَمِينَهَا فِي كَافِرٍ
وقال آخر:

139- * فِي لَيْلَةِ كَفْرِ النُّجُومِ عَمَامُهَا
و "سواء" اسمٌ بمعنى الاستواء فهو اسمٌ مصدرٌ ويوصف على أنه بمعنى مُستوي، فيتحمّل حينئذ ضميراً، ويَرْفَع الظاهر، ومنه قولهم: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ برفع "العدم" على أنه معطوفٌ على الضمير المستكن في "سواء"، وشدَّ عدمُ الفصل، ولا يُبنى ولا يُجمع: إمّا بكونه في الأصل مصدرًا، وإمّا للاستغناء عن تثنيته بتثنية نظيره وهو "سي" بمعنى منل، تقول: "هما سيان" أي مثلان، قال:

140- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيَانٍ
على أنه قد حُكي "سواءان" وقال الشاعر:

141- وليل تقول الناس في ظلماته * سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُودُها
فسواءٌ خبرٌ عن جمع وهو "صحيحات". وأصله العَدْل. قال زهير:

142- أَرُونَا سُبَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا * يُسْتَوِي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ
أي: يَعْدِل بَيْنَنَا الْعَدْلُ، وليس هو الظرف الذي يُستثنى به في قولك: قاموا سَوَاءَ زيد، وإن شاركه لفظاً. ونقل ابن عطية عن الفارسي فيه اللغات الأربع المشهورة في "سواء" المستثنى به، وهذا عجيبٌ فإن هذه اللغات في الظرف لا في "سواء" الذي بمعنى الاستواء. وأكثر ما تحيء بعده الجملة المصدرية بالهمزة المعادلة بأم كهذه الآية، وقد تُحذف للدلالة كقوله تعالى: {قَاصِرُونَ أَوْ لَا تَصِيرُوا سَوَاءَ عَلَيْكُمْ} أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد يليه اسمُ الاستفهام معمولاً لما بعد كقول علقمة:

143- سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيُّ حِينٍ أَتَيْتَهُ * أَسَاعَةٌ تَحْسُ ثِقَّةٌ أَمْ بِأَسْعَدٍ
فأَيُّ حينٍ منصوبٌ بآتيته، وقد يُعزى عن الاستفهام وهو الأصل نحو:

- 144- * سواءً صحياثُ العيون وِعُورُها
والإنذار: التخويفُ. وقال بعضهم: هو الإبلاغ، ولا يكاد يكونُ إلا في تخويفِ يَسَعُ زمانه
الاحترارَ، فإنْ لم يَسَعِ زمانه الاحترارَ فهو إشعارٌ لا إنذارٌ قال:
145- أَنْذَرْتُ عَمْرًا وهو في مَهَلٍ * قَبْلَ الصِّباحِ فَقَدِ عَصَى عَمْرُو
ويتعدَّى لاثنين، قال تعالى: {إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا} {أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً} فيكون الثاني في
هذه الآية محذوفاً تقديره: أَنْذَرْتَهُمُ الْعَذَابَ أم لم تُنذِرْهم إياه، والأحسنُ ألا يُقَدَّرَ له
مفعولٌ كما تقدَّم في نظائره.

(1/73)

والهمزةُ في "أَنْذَرْتُ" للتعدية، وقد تقدَّم أنَّ معنى الاستفهام هنا غيرُ مرادٍ، فقال ابن
عطية: "لفظةُ لفظُ الاستفهام ومعناه الخبرُ، وإنما جَرى عليه لفظُ الاستفهام لأنَّ فيه
التسوية التي هي في الاستفهام، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ مُخْبِرًا: "سواءً عليَّ أقيمت أم
قَعَدتْ"، وإذا قلتَ مستفهما: "أَخْرَجَ زيدٌ أم قامَ"؟ فقد استوى الأمران عندك، هذان
في الخبر وهذان في الاستفهام، وَعَدَمٌ عِلْمٌ أحدهما بعينه، قَلَمًا عَمَّنُهُما التسويةُ جرى
على الخبر لفظُ الاستفهام لمشاركته إياه في الإيهام، فكلُّ استفهامٍ تسويةٌ وإنْ لم
تكن كلُّ تسويةٍ استفهامًا" وهو كلامٌ حسنٌ. إلا أنَّ الشيخَ ناقشه في قوله: "أَنْذَرْتَهُمْ أم
لم تُنذِرْهم لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر" بما معناه: أنَّ هذا الذي صورته صورته
استفهامٌ ليس معناه الخبرُ لأنه مقدَّرٌ بالمفردِ كما تقدَّم، وعلى هذا فليس هو وحده في
معنى الخَبِرِ/ لأنَّ الخَبِرَ جملةٌ وهذا في تأويل مفردٍ، وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.
وَرُوِيَ الوَقْفُ على قوله "أم لم تُنذِرْهم" والابتداء بقوله: "لا يؤمنون" على أنها جملةٌ
من مبتدأ وخبرٍ، وهذا ينبغي أن يُرَدَّ ولا يُلْتَفَتُ إليه، وإنْ كان قد نقله الهذلي في "الوقف
والابتداء" له.
وقرئ "أَنْذَرْتَهُمْ" بتحقيق الهمزتين وهي لغةٌ بني تميمٍ، وتخفيف الثانية بينَ بينٍ وهي
لغةُ الحجاز، وبإدخال ألفٍ بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً، ومنه:
146- أيا طَيبَةَ الوَعَساءِ بين جُلَاجِلٍ * وبين النقا أنتِ أم أمِّ سالمٍ
وقال آخر:
147- تَطالَلْتُ فاستشرفته فَعَرَفْتُهُ * فقلت له أنتَ زيدُ الأرانِبِ

(1/74)

وروي عن ورش إبدالُ الثانية أَلِفًا مَحْضَةً، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن، قال:
"لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيفَ مثل هذه الهمزة إنما
هو بينَ بينٍ" وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة توتراً، وللقرءاء في نحو هذه الآية
عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر.

* { حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }

قوله تعالى: { حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ } .. الآية { عَلَى قُلُوبِهِمْ } : متعلق بحَتَمَ، و "على
سمعهم" يَحْتَمِلُ عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبة الختم إلى

السمع في قوله تعالى: { وَخَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ } وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا مُقَدَّمًا وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَ"غِشَاوَةٌ" مُبْتَدَأٌ، وَجَازٌ بِالْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِأَنَّ النِّكْرَةَ مَتَى كَانَ خَبْرُهَا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍ تَامًا وَقَدَّمَ عَلَيْهَا جَازَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا، وَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ حِينَئِذٍ وَاجِبًا لِتَصْحِيحِهِ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكْرَةِ، وَالآيَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ } لِأَنَّ فِي تِلْكَ الْآيَةِ مُسَوِّغًا آخَرَ وَهُوَ الْوَصْفُ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُوقِفُ عِنْدَهُ " لِأَنَّ فِي تِلْكَ الْآيَةِ مُسَوِّغًا آخَرَ وَهُوَ الْوَصْفُ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُوقِفُ عَلَى "سَمْعِهِمْ" وَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ " وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ" فَعَلَى أَبْصَارِهِمْ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَغِشَاوَةٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي يُوقِفُ عَلَى "قُلُوبِهِمْ"، وَإِنَّمَا كَثُرَ حَرْفُ الْجَرِّ وَهُوَ "عَلَى" لِيَفِيدَ التَّأَكُّدَ أَوْ لِيُشْعِرَ ذَلِكَ بِتَغْيِيرِ الْخَتْمِينَ، وَهُوَ أَنَّ خَتْمَ الْقُلُوبِ غَيْرُ خَتْمِ الْأَسْمَاعِ. وَقَدْ فَرَّقَ النَّحْوِيُّونَ بَيْنَ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرُو" وَبَيْنَ: "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَيَعْمُرُو" فَقَالُوا: فِي الْأَوَّلِ هُوَ مَرُورٌ وَاحِدٌ وَفِي الثَّانِي هُمَا مَرُورَانِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا قُلْتَهُ، إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالتَّأَكُّدِ يَشْمَلُ الْإِعْرَابِينَ، أَعْنِي جَعَلَ " وَعَلَى سَمْعِهِمْ" مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ "عَلَى قُلُوبِهِمْ" وَجَضَعْلَهُ خَبْرًا

(1/75)

مُقَدَّمًا، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِتَغْيِيرِ الْخَتْمِينَ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي إِنَّ تَكَرُّرَ الْحَرْفِ يُشْعِرُ بِتَغْيِيرِ الْغِشَاوَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ الْغِشَاوَةَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرُ الْغِشَاوَةِ عَلَى الْبَصَرِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْخَتْمِينَ. وَقُرئ: "غِشَاوَةٌ" نَصْبًا، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، الْأَوَّلُ: عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لَائِقٍ، أَيْ: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، وَقَدْ صُرِّحَ بِهَذَا الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً } وَالثَّانِي: الْإِنْتِصَابُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَيَكُونُ "عَلَى أَبْصَارِهِمْ" مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ بِغِشَاوَةٍ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ فَانْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ: 148- تَمْزُونُ الدِّبَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا * كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ أَيْ تَمْرُونَ بِالْذِيَارِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْيَسٍ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ "غِشَاوَةٌ" اسْمًا وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمَلَاقِي لِحْتَمِ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْخَتْمَ وَالتَّغْيِثِيَّةَ يَشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى السِّتْرِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: "وَخَتَّمَ تَغْيِثِيَّةً" عَلَى سَبِيلِ التَّأَكُّدِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ "فَعَدَّتْ جُلُوسًا" وَتَكُونُ قُلُوبُهُمْ وَسَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ مَخْتُومًا عَلَيْهَا مُعَشَّاءً.

وَقَالَ الْفَارْسِيُّ: "قِرَاءَةُ الرِّفْعِ أَوْلَى لِأَنَّ النِّصْبَ: إِمَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى خَتْمِ الظَّاهِرِ فَيَعْرِضُ فِي ذَلِكَ أَتَى حُلَّتْ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِهِ، وَهَذَا عِنْدَنَا إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ، وَإِمَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى فِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ "خَتَّمَ" تَقْدِيرُهُ: وَجَضَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، فَيَجِيءُ الْكَلَامُ مِنْ بَابِ:

149- يَا لَيْتَ رَوْجِكَ قَدْ عَدَا * مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

وقوله:

150- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * حَتَّى سَنَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا

(1/76)

ولا تكاد تجدُ هذا الاستعمالَ في حالِ سَعَةٍ ولا اختيارٍ. واستشكل بعضهم هذه العبارة، وقال: "لا أدري ما معنى قوله: "لأنَّ النَّصَبَ إِمَّا أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى حَتَمِ الظَّاهِرِ"، وكيف تَحْمِلُ "غشاوة" المنصوبَ على "ختم" الذي هو فعلٌ وهذا ما لا حَمَلَ فيه؟". ثم قال: "اللهم إلا أن يكونَ أرادَ أن قوله تعالى {حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} دعاءٌ عليهم لا خيرٌ، ويكون غشاوةً في معنى المصدرِ المَدْعُوِّ به عليهم القائم مقامَ الفعلِ لا خيرٌ، فكانه قيل: وَعَشَى اللَّهُ عَلَى أَبْصَارِهِمْ، فيكونُ إذ ذاك معطوفاً على "حَتَمَ" عَطَفَ المصدرِ النَّائِبِ مَنْابَ فَعَلِهِ فِي الدَّعَاءِ، نحو: "رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا وَسَقِيًّا لَهُ"، فتكونُ إذ ذاك قد حُلَّتْ بَيْنَ "غشاوة" المعطوفِ وبين "ختم" المعطوفِ عليه بالجارِ والمجرورِ "انتهى، وهو تأويلٌ حسنٌ، إلا أن فيه مناقشةً لفظيةً، لأنَّ الفارسي ما ادَّعى الفصلَ بين المعطوف والمعطوفِ عليه إنما ادَّعى الفصلَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ به أي بالحرفِ، فتحريفِ التَّأْوِيلِ أَنْ يُقَالَ: فيكونُ قد حُلَّتْ بَيْنَ غشاوةٍ وبين حرفِ العطفِ بالجارِ والمجرورِ.

وَقُرئ "غشاوة" بفتح العينِ وَصَيَّهَا، و "غشاوة" بالمهملة. وأصوبُ القراءاتِ المشهورةُ، لأنَّ الأشياءَ التي تَدُلُّ عَلَى الاِشْتِمَالِ تَجِيءُ أَبَدًا عَلَى هَذِهِ الزَّيْنَةِ كَالْعِمَامَةِ/ وَالضَّمَامَةِ وَالْعِصَابَةِ.

وَالْحَتْمُ لُغَةٌ: الْوَسْمُ بِطَايِعٍ وَغَيْرِهِ وَ "الْقَلْبُ" أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ فَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْعَضْوُ، وَهُوَ اللَّحْمَةُ الصَّنَوْبَرِيَّةُ لِسُرْعَةِ الْخَوَابِرِ إِلَيْهِ وَتَرُدُّدِهَا، وَلِهَذَا قَالَ:

151- مَا سُمِّيَ الْقَلْبُ إِلَّا مِنْ تَقْلِيهِ * فَاحْدَرَّ عَلَى الْقَلْبِ مِنْ قَلْبٍ وَتَحْوِيلٍ وَلَمَّا سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْعَضْوُ التَّزَمُوا تَفْخِيمَهُ قَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَرَادُ بِهِ الْعَقْلُ، وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى لُبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِصِهِ.

وَالسَّمْعُ وَالسَّمَاعُ مَصْدَرَانِ لِسَمِيهِ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْاسْتِمَاعِ، قَالَ:

(1/77)

152- وَقَدْ تَوَجَّسَ رِكْزًا مُفْفِرٌ نَدَسُ * يَنْبَأُ الصَوْتِ مَا فِي سَمْعِهِ كَذِبُ

أَي فِي اسْتِمَاعِهِ، وَالسَّمْعُ -بِالْكَسْرِ- الذِّكْرُ الْجَمِيلُ، وَهُوَ أَيْضًا وَلَدُ الذَّنْبِ مِنَ الضَّيْعِ، وَوَحْدٌ وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِهِ الْجَمْعُ كَالَّذِينَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ حَقِيقَةٌ، وَلِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي مَوَاضِعِ سَمْعِهِمْ، أَوْ يَكُونُ كَتَى بِهِ عَنِ الْأَذْنِ، وَإِنَّمَا وَحَدَّهُ لِقَهْمِ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ:

153- كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا * فَإِنَّ زَمَانَكُمْ رَمَنْ حَمِيصُ
أَي: بَطُونِكُمْ، وَمِثْلُهُ:

154- لَهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا * فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
أَي: جُلُودُهَا، وَمِثْلُهُ:

155- لَا تُنْكِرُونَ الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا * فِي حَلْفِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ سُجِينَا
وَقُرئ شَادًا "عَلَى أَسْمَاعِهِمْ" وَهِيَ تَوَيْدٌ هَذَا.

وَالْأَبْصَارُ: جَمْعُ بَصَرٍ وَهُوَ نُورُ الْعَيْنِ الَّتِي تُدْرِكُ بِهِ الْمَرْتَبَاتِ، قَالُوا: وَليْسَ بِمَصْدَرٍ لَجَمْعِهِ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: جَمَعُهُ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا سَهَّلَ جَمْعَهُ كَوْنُهُ سُمِّيَ بِهِ نُورُ الْعَيْنِ فَهَجَرَتْ فِيهِ مَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قُلُوبِ جَمْعِ قَلْبٍ، وَقَدْ قَلْتُمْ إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْعَيْنِ كَمَا كُنِيَ بِالسَّمْعِ عَنِ الْأَذْنِ وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْغِشَاوَى الْغِطَاءُ، قَالَ:

156- تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ * فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتُ نَفْسِي أَلْوْمَهَا

وقال:

157- هَلَّا سَأَلْتِ بَنِي دُبْيَانَ مَا حَسْبِي * إِذَا الدُّخَانُ تَغَشَّى الْأَشْمَطَ الْبَرِمَا

(1/78)

وَجَمَعَهَا غِشَاءً، لَمَّا حُذِقَتِ الْعَاءُ فُلِيَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، وَقِيلَ: عَشَاوَى مِثْلَ أَدَاوَى، قَالَ الْفَارَسِيُّ: "وَلَمْ أَسْمَعْ مِنَ الْغِشَاوَةِ مُتَصَرِّفًا بِالْوَاوِ، وَإِذَا لَمْ يُوَجَدْ ذَلِكَ وَكَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا اللَّامُ مِنْهُ الْيَاءُ وَهُوَ عَشِيٌّ يَعْشَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: الْعَشْيَانِ، وَالْغِشَاوَةُ مِنْ عَشِيٍّ كَالْجِبَاوَةِ مِنْ جَبِيَّتٍ فِي أَنَّ الْوَاوِ كَانَهَا بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، إِذْ لَمْ يُصَرِّفْ مِنْهُ فِعْلٌ كَمَا لَمْ يُصَرِّفْ مِنَ الْجِبَاوَةِ" أَنْتَهَى. وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْوَاوِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، فَالْيَاءُ أَصْلُ بَدَلِيلِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ مِنْهَا دُونَ مَادَةِ الْوَاوِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لِهَذَا الْمَعْنَى مَادَتَيْنِ: غ ش و، وَغ ش ي، ثُمَّ تَصَرَّفُوا فِي إِحْدَى الْمَادَتَيْنِ وَاسْتَعْتَوْا بِذَلِكَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَادَةِ الْأُخْرَى، وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ ادِّعَاءِ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ، وَأَيْضًا فَالْيَاءُ أَحْفُ مِنَ الْوَاوِ فَكَيْفَ يَقْلِبُونَ الْأَحْفَ لِلْأَثْقَلِ؟
{وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}: "لَهُمْ" خَيْرٌ مَقْدَّمٌ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَ"عَذَابٌ" مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ"عَظِيمٌ" صِفَتُهُ، وَالْخَيْرُ هُنَا جَائِزُ التَّقْدِيمِ، لِأَنَّ لِلْمُبْتَدَأِ مُسَوِّغًا وَهُوَ وَصْفُهُ، فَهُوَ نَظِيرٌ: {وَأَجَلَ مُسَمًّى عِنْدَهُ} مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ.

وَالْعَذَابُ فِي الْأَصْلِ: الْاسْتِمْرَارُ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ كُلُّ اسْتِمْرَارٍ أَلَمٍ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ الْمَنْعُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمَاءِ: عَذَبٌ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَطَشَ، وَالْعَذَابُ يَمْنَعُ مِنَ الْجَرِيمَةِ. وَ"عَظِيمٌ" اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ عَظُمَ، نَجْوَى: كَرِيمٌ مِنْ كَرُمٍ غَيْرِ مَذْهُوبٍ بِهِ مَذْهَبُ الزَّمَانِ، وَأَصْلُهُ أَنْ تُوصَفَ بِهِ الْأَجْرَامُ، ثُمَّ قَدْ تُوَصَّفَ بِهِ الْمَعَانِي، وَهَلْ هُوَ وَالْكَبِيرُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ هُوَ قَوْقُ الْكَبِيرِ، لِأَنَّ الْعَظِيمَ يَقَابِلُ الْحَقِيرَ، وَالْكَبِيرَ يَقَابِلُ الصَّغِيرَ، وَالْحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ؟
قولان.

(1/79)

وَفِعْلٌ لَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً، وَالاسْمُ مَفْرُودٌ وَجَمْعٌ، وَالْمَفْرُودُ اسْمٌ مَعْنَى وَاسْمٌ عَيْنٍ، نَحْوُ قَمِيصٍ وَظَرِيفٍ وَصَهِيلٍ وَكَلِيبٍ جَمْعُ كَلْبٍ، وَالصَّفَةُ مَفْرُودٌ فُعْلَةٌ كَعَرِيٍّ يَجْمَعُ عَلَى عَرَاةٍ، وَمَفْرُودٌ فُعْلَةٌ كَسِيٍّ يُجْمَعُ عَلَى سَرَاةٍ، وَيَكُونُ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلَ نَحْوُ: عَظِيمٌ مِنْ عَظُمَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِبَالِغَةٌ فِي فَاعِلٍ نَحْوُ: عَلِيمٌ مِنْ عَلِمَ، وَبِمَعْنَى أَفْعَلَ كَشَمِيطَ بِمَعْنَى أَشْمَطَ وَمَفْعُولٍ كَجَرِيحٍ بِمَعْنَى مَجْرُوحٍ، وَمُفْعَلٌ كَسَمِيعَ بِمَعْنَى مُسْمِعٍ، وَمُفْعَلٌ كَوَلِيدَ بِمَعْنَى مَوْلَدٍ، وَمُفَاعِلٌ كَجَلِيسَ بِمَعْنَى مُجَالِسٍ، وَمُفْعَلٌ كَبَدِيعَ بِمَعْنَى مُبْتَدِعٍ، وَمُتَفَعَّلٌ كَسَعِيرَ بِمَعْنَى مُتَسَعِّرٍ، وَمُسْتَفْعَلٌ كَمَكِينَ بِمَعْنَى مُسْتَمْكِنٍ، وَقَعْلٌ كَرَطِيبَ بِمَعْنَى رَطِيبٍ، وَقَعْلٌ كَعَجِيبَ بِمَعْنَى عَجَبٍ، وَفِعَالٌ كَصَحِيحَ بِمَعْنَى صِحَاحٍ، وَبِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَصَرِيخَ بِمَعْنَى صَارِخٍ أَوْ مَصْرُوحٍ، وَبِمَعْنَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ خَلِيطٍ، وَجَمْعُ فَاعِلٍ كَغَرِيبَ جَمْعُ غَارِبٍ.

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ } .. الآية { مِنَ النَّاسِ } خبر مقدم و "من يقول" مبتدأ مؤخر، و "مَنْ" تحتل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة أي: الذي يقول أو فريق يقول: فالجملة على الأول لا محل لها لكونها صلة، وعلى الثاني محلها الرفع لكونها صفة للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة، قال: لأن "الذي" يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام "إنتهى. وهذا منه غير مُسَلَّم لأن المنقول أن الآية تزلت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أبي رَهْطِه. وقال الأستاذ الزمخشري: "إن كاتت أل للجنس كانت "مَنْ" نكرة موصوفة كقوله: { مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا } وإن كاتت للعهد كانت موصولة"، وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، إلا أن هذا الذي قاله غير لازم، بل يجوز أن تكون أل للجنس وتكون "مَنْ" موصولة، وللعهد وَمَنْ نكرة موصوفة/. وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضع تختص به النكرة، كقوله:

158- رُبَّ مَنٍ أَنْصَجْتُ غِيظًا قَلْبَهُ * قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ
وهذا الذي قاله هو الأكثر: إلا أنها قد جاءت في موضع لا تختص به النكرة، قال:

159- فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرُنَا *
و "مَنْ" تكون موصولة ونكرة موصوفة كما تقدم وشرطية واستفهامية، وهل تقع نكرة غير موصوفة أو زائدة؟ خلاف، واستدل الكسائي على زيادتها بقول عنتره:
160- يا شاةً مَنْ قَتَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ * حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمْ
ولا دليل فيه لجواز أن تكون موصوفة بقنص: إمَّا على المبالغة أو على حذف مضاف.

و "مِنْ" في "مِنَ النَّاسِ" للتبعيض، وقد قوم أنها للبيان وهو عَظْمٌ لعدم تقدم ما يتبين بها. و "الناس" اسم جمع لا واحد له مِنْ لفظه، ويرادفه "أناسي" جمع إنسان أو إنسي، وهو حقيقة في الآدميين، ويُطلق على الجن مجازاً. واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهب سيبويه والفرء أن أصله همزة ونون وسين والأصل: أناس اشتقاقاً من الأنس، قال:

161- وما سُمِّي الإنسانُ إلا لِأَنسِهِ * ولا القلبُ إلا أنه يَتَقَلَّبُ
لأنه أنس بحواء، وقيل: بل أنس بربه، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً، يدلُّ على ذلك قوله:
162- إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ * مَنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمْنِيَا

وقال آخر: وقال آخر: وكل أناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ * ونحنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فهو سارِبٌ

164- وكل أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم * دُؤَيْبِيَّةٌ تَصَفَّرُ منها الأنايِلُ
وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين، والأصل: نُونٌ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والنُّونُ والحركة. وذهب بعضهم إلى أنه من نون وسين وسين وياء، والأصل: نَيْسِي، ثم قُلِبَتْ اللامُ إلى موضع العين فصار نَيْسَا، ثم قُلِبَتْ الياء ألفاً في نوس، قال: سُمُّوا بذلك لِنَيْسِيَانِهِمْ ومنه الإنسان لنسيانه، قال:

165- فَإِنْ تَسَيَّتْ عُهوداً مِنْكَ سالفَةً * فاغفِرِ فأولُ ناسٍ أولُ الناسِ ومثله:

166- لا تَسَيَّيْنِ تلكَ العهودَ فإنما * سُمِّيتَ إنساناً لأنك ناسي فوزُّهُ على القولِ الأولِ: عال، وعلى الثاني، فَعَل، وعلى الثالث: فَعَلَ بالقلب.

(1/82)

و "يقول": فعل مضارع وفاعله ضميرٌ عائِدٌ على "مَنْ"، والقولُ حقيقةً: اللفظُ الموضوعُ لمعنى، ويُطلقُ على اللفظِ الدالِّ على النسبةِ الإسناديةِ وعلى الكلامِ النفساني أيضاً، قال تعالى: {وَيَقُولُونَ فِيهَا أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ} وتراكيبه الستة وهي: القول واللوق والوقل والقلو واللقو والولوق تَدُلُّ على الخفةِ والسرعةِ، وإنْ اختصَّتْ بعضُ هذه الموادِّ بمعانٍ أُخَرَ. والقولُ أصلٌ تعديته لواجِدٍ نحو: "قُلْتُ خطبةً"، وتُحكى بعده الجملُ، وتكونُ في حلِّ نصبٍ مفعولاً بها إلا أنْ يُصمَّنَ معنى الظنِ فيعملَ عمَلَهُ بشروطٍ عند غير بني سُلَيْمٍ مذكورةٍ في كتب النحو، كقوله:

167- متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما * يُدَيِّنُ أمَّ قاسمٍ وقاسما
وبغير شرط عندهم كقوله:

168- قالتُ وكنْتُ رجلاً فطيناً * هذا لَعَمْرُ اللَّهِ إسرائينا
و "أَمَّناً": فعلٌ وفاعلٌ، و "بالله" متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وكُرِّرَتْ الباءُ في قوله "وباليوم" للمعنى المتقدم في قوله: {وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ} وقد سأل سائل فقال: الخبرُ لا بد وأن يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ، ومعلومٌ أن الذي يقولُ كذا هو من الناسِ لا من غيرهم. وأجيب عن ذلك: بأن هذا تفصيلٌ معنويٌّ لأنه تقدَّم ذكرُ المؤمنين، ثم ذكرُ الكافرين، ثم عَقَّبَ بذكرِ المنافقين، فصارَ تَظييراً للتفصيلِ اللفظي، نحو قوله: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ} {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي} فهو في قِوَّةِ تفصيلِ الناسِ إلى مؤمنٍ وكافرٍ ومنافقٍ، وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقالَ: إن الخبرَ أفادَ التبعيةَ المقصودَ لأنَّ الناسَ كلَّهم لم يقولوا ذلك. وهم غيرُ مؤمنين فصارَ التقديرُ: وبعضُ الناسِ كَيْتٌ وكَيْتٌ.

(1/83)

واعلم أن "مَنْ" وأخواتها لها لفظٌ ومعنى، فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريدَ بها غيرُ ذلك فلكَ أن تراعيَ لفظُها مرةً ومعناها أُخْرَى، فتقول: "جاءَ مِنْ قامٍ وقعدوا" والآيةُ الكريمةُ كذلك، روعيَ اللفظَ أولاً فقول: "مَنْ يقول"، والمعنى ثانياً في "أَمَّناً"، وقال ابن عطية: "حَسُنَ ذلكَ لأنَّ الواحدَ قبلَ الجمعِ في الرتبة، ولا يجوزُ أن يرجعَ متكلِّمٌ من لفظِ جَمْعٍ إلى توحيدٍ، لو قلت: ومن الناسِ مَنْ يقومون ويتكلمون لم يجز". وفي عبارة القاضي ابن عطية نظراً، وذلك لأنه منع مراعاة [اللفظ بعد مراعاة] المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أنَّ مراعاةَ اللفظِ أولاً أَوْلَى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر:

169- لسْتُ مِمَّنْ يَكعُّ أو يَسَيِّكِينو * ن إذا كاقَحْتَهُ خيلُ الأعادي

وقال تعالى: {وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ} إلى أن قال: "خالدين" فراعى المعنى، ثم قال: {قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً} فراعى اللفظَ بعد مراعاةِ المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: "أو يستكِينون" ثم راعى اللفظَ في إذا كافحته". وهذا الحملُ جارٍ فيها في

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

جميع أحوالها، أعني مِنْ كونه موصولاً وشرطيةً واستفهاميةً/ أمّا إذا كانت موصوفةً فقال الشيخ: "ليس في مَحْفُوظِي من كلام العرب مراعاةُ المعنى" يعني تقول: مررت بمنّ محسنون لك. و"الآخر" صفةٌ لليوم، وهو مقابلُ الأول، ومعنى اليوم الآخر أي عن الأوقات المحدودة.

و {مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} ما نافية، ويحتمل أن تكون هي الحجازية فترفع الاسم وتنصب الخبر فيكون "هم" اسمها، وبمؤمنين خبرها، والباء زائدة تأكيداً وأن تكون التميمية، فلا تعمل شيئاً، فيكون "هم" مبتدأ و "بمؤمنين" الخبر والباء زائدة أيضاً، وزعم أبو علي الفارسي وتبعه الزمخشري أن الباء لا تُزاد في خبر "ما" إلا إذا كانت عاملة، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق، وهو تميمي:

(1/84)

170- لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ * وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَبَسِّرٍ
إِلَّا أَنَّ الْمُخْتَارَ فِي "مَا" أَنْ تَكُونَ حِجَازِيَّةً، لِأَنَّهُ لَمَّا سَقَطَتِ الْبَاءُ صَرَّحَ بِالنَّصْبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} {مَا هَذَا بَشَرًا} وَأَكْثَرُ لُغَةِ الْحِجَازِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا، حَتَّى زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
171- وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ * تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مَتَكَنِّقُونَ أَبَاهُمْ * حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا
وَأَتَى بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: {وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} جَمْعًا اعْتِبَارًا بِمَعْنَى "مَنْ" كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ "أَمَّا" فَإِنْ قِيلَ: لِمَ أَتَى بِخَبَرِ "مَا" اسْمًا فَاعِلٍ غَيْرِ مَقِيدٍ بِزَمَانٍ وَلَمْ يُؤْتِ بَعْدَهَا بِجُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ حَتَّى يَطَابِقَ قَوْلُهُمْ "أَمَّا" فَيُقَالُ: وَمَا أَمِنُوا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ لِیَفِيدَ أَنَّ الْإِيمَانَ مَنْتَفِعٍ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ فَلَوْ أَتَى بِهِ مُطَابِقًا لِقَوْلِهِمْ "أَمَّا" فَقَالَ: وَمَا أَمِنُوا لَكَانَ يَكُونُ نَفِيًّا لِلْإِيمَانِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي فَقَطْ، وَالْمَرَادُ النَّفْيُ مُطْلَقًا، أَي: إِنَّهُمْ لَيْسُوا مَتَلَبَسْتِ بِشَيْءٍ مِنَ الْإِيمَانِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ.

* {يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ}

قوله تعالى: {يُخَادِعُونَ اللَّهَ} هذه الجملة الفعلية يُحتمل أن تكون مستأنفة جواباً لسؤال مقدر، وهو: ما بالهم قالوا أمنا وما هم بمؤمنين؟ فقول: يُخَادِعُونَ اللَّهَ، ويحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ "مَنْ" وهي "يقول"، ويكون هذا من بدل الاشتمال، لأن قولهم كذا مشتمل على الخداع فهو نظير قوله:
172- إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا * تُؤَخِّدَ كَرَّهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا
وقول الآخر:
173- مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

(1/85)

فـ "تُؤَخِّدَ" بدلُ اشتمالٍ من "تُبَايَعُ" وكذا "تُلْمِمُ" بدلُ من "تَأْتِنَا"، وعلى هذين القولين فلا محل لهذه الجملة من الأعراب. والجملة التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك - وإن تَوَهَّم بَعْضُهُمْ ذَلِكَ - وهي: المبتدأ والصلة المعترضة والمفسرة، وإن

تَوَهَّم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعتزلة والمفسرة وسيأتي تفصيلها في مواضعها. ويَحْتَمَلُ أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير المستكن في "يقول" تقديره: ومن الناس مَنْ يقول حال كونهم مخادعين. وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من الضمير المستكن في "بمؤمنين" والعامل فيها اسمُ الفاعل. وقد رَدَّ عليه بعضهم بما معناه: أن هذه الآية الكريمة نظير: ما زيدٌ أقبل ضاحكاً، قال: "وللعرب في مثل هذا التركيب طريقان، أحدهما: نفي القيد وإثبات أصل الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أن الإقبال ثابتٌ والضحك منتفٍ، وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ إرادته في الآية، أعني نفي الخداع، وثبوت الإيمان. الطريق الثاني: أن ينتفي القيد فينتفي العامل فيه فكأنه قيل في المثال السابق: لم يُقِيل ولم يَضْحَك، وهذا المعنى أيضاً غير مرادٍ بالآية الكريمة قطعاً، أعني نفي الإيمان والخداع معاً، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوت الخداع، ففسد جعلها حالاً من الضمير في "بمؤمنين". والعجب من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكال فمنع من جعل هذه الجملة في محل الجر صفة لمؤمنين؟ قال: "لأن ذلك يوجب نفي خداعهم، والمعنى على إثبات الخداع"، ثم جعلها حالاً من ضمير "بمؤمنين" ولا فرق بين الحال والصفة في هذا.

والخداع أصله الإخفاء، ومنه الأخدعان: عزقان مستنبطان في العنق ومنه مَخَدَع البيت، فمعنى خادع أي: مُوهَمٌ صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه، وقيل: هو الفساد، قال الشاعر:

(1/86)

174- أبيض اللون لزيد طعمه * طيب الريق إذا الريق خدع
أي: فسد. والمصدر الخدع بكسر الخاء، ومثله: الخديعة. ومعنى يخادعون الله أي من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانهم بالله تعالى وصفاته ظنوه ممن يخادع. وقال أبو القاسم الزمخشري: "إن اسم الله تعالى مُفْحَمٌ، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب "أعجني زيد وكرمه". المعنى: أعجني كرم زيد، وإنما ذكر "زيد" توطئةً لذكر كرمه" وجعل ذلك نظير قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ} {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} وهذا منه غير مُرَضٍ، لأنه إذا صح مسبة مخادعهم إلى الله تعالى بالأوجه المقترنة فلا ضرورة تدعو إلى ادعاء زيادة اسم الله تعالى، وأما "أعجني زيد وكرمه" فإن الإعجاب أسند إلى زيد بجمليته، ثم عُطِفَ عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة من بين سائر الصفات للشرف، فصار من حيث المعنى نظيراً لقوله تعالى: {وَمَلَأْنِيهِ وَرَسُولِهِ وَجِبْرِيْلَ وَمِيكَالَ}. وقاعل له معان خمسة: المشاركة المعنوية نحو: "ضارب زيد عمراً" وموافقة المجرد نحو: "جاورت زيدا" أي جزئه، وموافقة أفعل متعدياً نحو: "باعدت زيدا" وأبعدته، والإغناء عن أفعل نحو: "واريت الشيء"، وعن المجرد نحو: ساقرت وقاسيت وعاقبت، والآية فيها فاعل يحتمل المعنيين الأوّلين. أمّا أما المشاركة فالمخادعة منهم لله تعالى تقدّم معناها، ومخادعة الله إياهم من حيث إنه أجرى عليهم احكام المسلمين في الدنيا، ومخادعة المؤمنين لهم كونهم امتثلوا أمر الله تعالى فيهم، وأما كونه بمعنى المجرد فيبيته قراءة ابن مسعود وأبي حيو: "يخدعون".

(1/87)

وقرأ أبو عمرو والحرميَّان: "وما يُخَادِعُونَ" كأولَى، والباقون: وما يَخْدَعُونَ، فيُحتمل أن تكونَ القراءتان بمعنىً واحد، أي كيونَ فاعِلَ بمعنى فَعَلَ، ويُحتمل أن تكونَ المفاعلةُ على بابها، أعينَ صدورَها من اثنين، فهم يُخَادِعُونَ أَنفُسَهُمْ، حيثُ يُمَنُّونَهَا الأباطيلَ، وأنفُسَهُمْ تخَادِعُهُمْ حيثُ تُمَنِّيهِمْ ذلكَ أيضاً فكأنها محاورَةٌ بين اثنين، ويكون هذا قريباً من قول الآخر:

175- لم تَدْر ما لا ولسَتَ قائِلها * عُمَرَكَ ما عِشْ آخِرَ الأبدِ
ولم تُؤامِرُ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيّاً * فيها وفي أختها لم تَكِدِ
وقال آخرُ:

176- يُوامِرُ نَفْسِيهِ وفي العيشِ فُسْحَهُ * أَيَسْتَوِقُ الدُّوبانَ أَمْ لا يَطوُرُها
وقوله "إلا أنفُسَهُمْ": "إلا" في الأصلِ حَرَفُ اسْتِثْناءٍ، وأنفُسَهُمْ مفعولٌ به، وهذا الاستثناءُ مفرغٌ، وهو عبادَةٌ عما أُفْتَقِرَ فيه ما قبلَ "إلا" لما بعدها، ألا ترى أن "يُخَادِعُونَ" يَفْتَقِرُ إلى مفعولٍ، ومثله: "ما قام إلا زيدٌ" فقام يفتقر إلى فاعلٍ، والتأمُّ بخلافه، أي: ما لم يَفْتَقِرْ فيه ما قبلَ "إلا" لما بعدها، نحو: قام القومُ إلا زيدا، وضربُ القومِ إلا بكرةً، فقام قد أخذ فاعله، وضربُ أخذ مفعوله، وشرطُ الاستثناءِ المفرغُ أن يكونَ بعد نفي أو شَبَهه كالاستفهام والنفي. وأمَّا قولهم: "قرأتُ إلا يومَ كذا" فالمعنى على نفي مؤولٍ تقديره: ما تركتُ القراءةَ إلا يومَ كذا، ومثله: {وَيَا بَى اللّهِ إِلاَّ أَنْ يُيَمِّمَ نُورَهُ} {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ} والاستثناءُ أحكامٌ كثيرةٌ مفصلةٌ في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وقرئ: "وما يُخَدِّعُونَ" مبنياً للمفعول، وتخريجُها على أن الأصلَ وما يُخَدِّعُونَ إلا عن أنفسهم، فلما حُذِفَ الحرفُ انتصبَ على حدٍّ:
177- تَمُرُّونَ الديارَ ولم تُعْوجوا *

(1/88)

و "يُخَدِّعُونَ"، مِنْ حَدَّعَ مُشَدِّداً. و "يَخَدِّعُونَ" بفتح الياء والتشديد والصل: يَخَدِّعُونَ فادغم.

{ وَمَا يَشْعُرُونَ } هذه الجملةُ الفعليةُ، يُحتملُ ألا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعراب، لأنها استئنافٌ، وأن يكونَ لها محلٌّ وهو النصبُ على الحال من فاعل "يَخَدِّعُونَ"، والمعنى: وما يَرْجِعُ وبالْ خَداعِهِمْ إلا على أَنفُسِهِمْ غيرَ شاعِرِينَ بذلك. ومفعولُ "يَشْعُرُونَ" محذوفٌ للعلم به، تقديرُه: وما يشعرون أن وبالْ خَداعِهِمْ راجعٌ على أَنفُسِهِمْ، أو اطلّاعِ اللّهِ عليهم، والأحسنُ ألا يُقَدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرضَ نفيُ الشّعورِ عنهم البتّة من غير نظرٍ إلى مُتعلِّقِهِ، والأولُ يُسَمَّى حَذَفَ الاختصار، ومعناه حَذَفُ الشّيءِ لدليل، والثاني يُسَمَّى حَذَفَ الاقتصار، وهو حَذَفُ الشّيءِ لا لدليل.

والشّعورُ: إدراكُ الشّيءِ من وجهٍ يَدِقُّ وَيَخْفَى، مشتقٌّ من الشَّعْرِ لدَقَّتِهِ، وقيل: هو الإدراكُ بالحاسةِ مستقٍ من الشَّعْرِ، وهو ثوبٌ يَلِي الجسدَ، ومنه مشاعرُ الإنسانِ أي حواسِّه الخمسُ التي يَشْعُرُ بها.

* { فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ قَرَّادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ }

قوله تعالى: { فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ } الآية. الجائر والمجرور خبر مقدم واجب التقديم لما تقدم ذكره في قوله: { وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ } والمشهور تحريك ألراء من "مَرَض" ، وروى الأصمعي عن أبي عمرو سكوتهما، وهما لغتان في مصدر مَرَضَ يَمْرَضُ. والمرض: الفتور، وقيل: الفساد، ويُطلق على الظلمة، وانشدوا:
178- في ليلة مَرَضَتْ من كل ناحية * فما يحسن بها نجم ولا قمر
أي لظلمتها، ويجوز أن يكون أراد بمرضت قسدت، ثم بين جهة الفساد بالظلمة.

(1/89)

وقوله: { قَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا } : هذه جملة فعلية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، مُتَسَبِّئَةٌ عنها، بمعنى أن سبب الزيادة حصول المرض في قلوبهم، إذ المراد بالمرض هنا الغل والحسد/ لظهور دين الله تعالى. و "زاد" يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنتين ثانيهما غير الأول كأعطى وكسا، فيجوز حذف معموليه وأحدهما اختصاراً واقتصاراً، تقول: زاد المال، فهذا لازم، وزدت زيدا خيراً، ومنه { وَزِدْتَاهُمْ هُدًى } { قَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا } "وزدت زيدا ولا تذكر ما زدته، وزدت مالا، ولا تذكر من زدته " وألف "زاد" منقلبة عن ياء لقولهم: يزيد.
{ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } نظير قوله تعالى: { وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } وقد تقدم. وأليم هنا بمعنى مؤلم، كقوله:

179- وَتَرْقِعُ مِنْ صَدُورِ شَمَرَدَلَاتٍ * يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجُّ أَلِيمٍ
ويجمع على فعلاء كشريف وشرفاء، وأفعال مثل: شريف وأشرف، ويجوز أن يكون فعل هنا للمبالغة مَحْوِلاً من فعل بكسر العين، وعلى هذا يكون نسبة الألم إلى العذاب مجازاً، لأن الألم بمن وقع به العذاب لا بالعذاب، فهو نظير قولهم: شِعْرٌ شَاعِرٌ. و { يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ } متعلق بالاستقرار المقدر في "لهم" أي: استقر لهم عذاب أليم بسبب تكذيبهم. و "ما" يجوز أن تكون مصدرية أي بكونهم يكذبون وهذا على القول بأن لـ "كان" مصدرًا، وهو الصحيح عند بعضهم للتصريح به في قول الشاعر:
180- يَبْدُلُ وَجِلْمٍ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى * وَكُوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

(1/90)

فقد صرح بالكون. ولا جائز أن يكون مصدر كان التامة لنصبه [الخبر] بعدها، وهو: "إياه"، على أن للنظر في هذا البيت مجالاً ليس هذا موضعه. وعلى القول لأن لها مصدراً لا يجوز التصريح به معها، لا تقول: "كان زيد قائماً كوناً"، قالوا: لأن الخبر كالعوض من المصدر، ولا يُجمع بين العوض والمُعَوِّض منه، وحينئذ فلا حاجة إلى ضمير عائِدٌ على "ما" لأنها حرف مصدرية على الصحيح خلافاً للأخفش وابن السراج في جعل المصدرية اسماً ويجوز أن تكون "ما" بمعنى الذي، وحينئذ فلا بد من تقدير عائِدٌ أي: بالذي كانوا يكذبونه، وجاز حذف العائد لاستكمال الشروط، وهو كونه منصوباً متصلاً بفعل، وليس ثم عائِدٌ آخر. وزعم أبو البقاء أن كون ما موصولة اسمية هو الأظهر، قال: "لأن الهاء المقدره عائِدَةٌ على "الذي" لا على المصدر" وهذا الذي قاله غير لازم، إذ لقائل أن يقول: لا يُسَلِّم أنه لا بد من هاء مقدره، حتى يلزم جعل "ما" اسمية، بل مَنْ قرأ "يَكْذِبُونَ" مخففاً فهو عنده غير متعَدِّ لمفعول، ومَنْ قرأه مشدداً فالمفعول محذوف لِقَهْمِ المعنى أي: بما كانوا يُكذِّبُ الرسولَ والقرآنَ، أو يكون المشدّد بمعنى

المخفف. وقرأ الكوفيوم: "يَكْذِبُونَ" بالفتح والتخفيف، والباقون بالضم والتشديد.

ويكذبون مضارع كَذَبَ بالتشديد، وله معان كثيرة "الرَّمْيُ بكذا، ومنه الآية الكريمة، والتعدية نحو: فَرَحْتُ زَيْدًا، والتكثير نحو: قَطَعْتُ الأَثواب، والجَعْلُ على صفة نحو: فطرته أي: جعلته مُقَطَّرًا، ومنه:

181- قد عَلِمْتُ سَلْمَى وجاراتها * مَا قَطَّرَ الفارسَ إِلَّا أنا

(1/91)

والتسمية نحو: فَسَفَّهُ أَي سَمَّيْتَهُ فاسقًا، والدعاء له نحو: سَقَيْتُهُ أَي: قلت له: سَقَاكَ الله، أو الدعاء عليه نحو: عَقَّرْتَهُ، أَي: قلت له: عَقَّرًا لَكَ، والإقامة على شيء نحو: مَرَّضْتُهُ، والإزالة نحو: قَدَيْتُ عَيْنَهُ أَي أزلتُ قِذَاهَا، والتوجه نحو: سَرَّقَ وَعَرَّبَ، أَي: تَوَجَّه نحو الشرق والغرب، واختصار الحكاية نحو: أَمَّنَ قَالَ: أمين، وموافقة تَفَعَّلَ وَقَعَلَ مخفياً نحو: ولى بمعنى تَوَلَّى، وَقَدَّرَ بمعنى قَدَّرَ، والإغناء عن تَفَعَّلَ وَقَعَلَ مخفياً نحو: حَمَّرَ أَي تكلم بلغة حمير، قالوا: "مَنْ دَخَلَ طَفَارِ حَمَّرَ" وعَرَّدَ في القتال هو بمعنى عَرِدَ مخفياً، وإن لم يُلْقَظَ به.

و "الكذب" اختلف الناس فيه، فقائل: هو الإخبار عن الشيء بغير ما هو عليه ذهنًا وخارجًا، وقيل: بغير ما هو عليه ف الخارج سواءً وافق اعتقاد المتكلم أم لا. وقيل: الإخبار عنه بغير اعتقاد المتكلم سواءً وافق ما في الخارج أم لا، والصدق نقيضه، وليس هذا موضع ترجيح.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ }

قوله تعالى: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ } الآية. "إذا" ظرفُ زمن مستقبل ويلزمها معنى الشرط غالباً، ولا تكون إلا في الأمر المحقق أو المرجح وقوعه فلذلك لم تجزم إلا في شعر لمخالفاتها أدوات الشرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قوله:

182- تَرَفَعُ لِي خُنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي * نَارًا إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ

وقال آخر:

183- وَاسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى * تُصِيبُكَ حَصَاةٌ فَتَجَمَّلِ

وقول الآخر:

184- إِذَا قَصَّرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا * خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا قُنْصَارِبِ

فقوله: "قُنْصَارِبِ" مجزوم لعطفه على محل قوله "كان وصلها". وقال الفرزدق:

(1/92)

185- فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظالم * وكان إذا ما يَسْلُلُ السيفَ يَصْرِبِ
وقد تكون للزمن الماضي ك "إذ" كما قد تكون إذ للمستقبل ك "إذا" وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذٍ باقية على زمانيتها أو صارت / ظرف مكان أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحها الأول استصحاباً للحال، وهل تنصرف أم لا؟ الظاهر عدم تصريفها، واستدل من زعم تصريفها بقوله تعالى في قراءة من قرأ: { إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِصَةً رَّافِعَةً إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا } بنصب { خَافِصَةً رَّافِعَةً }، فجعل "إذا" الأولى مبتدأ

والثانية خبرها، التقدير: وَقْتُ وقوع الواقعة وقت رَجِّ الأرض، وبقوله: {حَتَّى إِذَا جَاءَهَا} {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ} فجعل "حتى" حرف جر و "إِذَا" مجرورة بها، وسيأتي تحقيق ذلك في مواضعه. ولا تُضاف إلا إلى الجملِ الفعليةِ خلافاً للأخفش.

وقوله تعالى: "قيل" فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، وأصله: قُولَ كضربٍ فاستثقلت الكسرة على الواو، فثقلت إلى القافِ بعد سَلْبِ حركتها، فسكنت الواو بعد كسرةٍ فقلبت ياءً، وهذه أفصح اللغات، وفيه لغة ثانية وهي الإشمامُ، والإشمامُ عبارةٌ عن جعلِ الضمة بين الضم والكسر، ولغةٌ ثالثةٌ وهي إخلاصُ الضم، نحو: قُولَ وَبُوعَ، قال الشاعر: 186- ليت وهل يتفع شيئاً ليت * ليت شباباً بُوعَ فاشترتُ وقال آخر:

187- حُوكْتُ على نَيْرَيْنِ إذ تُحَاكُ * تَحْتَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ
وقال الأخفش: "ويجوزُ" قِيلَ "بضم القافِ والياء" يعني مع الياء لا أن الياء تضم أيضاً. وتجيء هذه اللغاتُ الثلاثُ في اختارٍ وانقادٍ ورَدٍّ وحَبٍّ ونحوها، فتقول: اختير بالكسرِ والإشمامِ واختتور، وكذلك انقيد وانقود ورَدٍّ ورَدٍّ، وأنشدوا:

(1/93)

188- وما جَلَّ مِنْ جَهْلٍ حُباً حُلَمَائِنَا * ولا قَائِلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ
بكسر هاء "جَلَّ" وقرئ: "ولو رُدُّوا" بكسر الراء، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعله أن يُصَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً، فإن كان ماضياً كسِرَ ما قبلَ آخره لفظاً نحو: ضُربَ أو تقديرًا نحو: قِيلَ واختير، وإن كان مضارعاً فُتِحَ لفظاً نحو يُضْرَبُ أو تقديرًا نحو: يُقَالُ ويُختار، وقد يُصَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افْتُحَ بتاءٍ مطاوعةٍ نحو تُدْخِرُ الحجرُ، ويُختار، وقد يُصَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افْتُحَ بتاءٍ مطاوعةٍ تُدْخِرُ الحجرُ، وثالثه إن افْتُحَ بهمزة وصل نحو: انطلقَ بزيدي.

واعلم أن شرطَ جوازِ اللغاتِ الثلاثِ في قيلٍ وغيضٍ ونحوهما ألاَّ يُلبَسَ، فإن ألبس عُملَ بمقتضى عدم اللبس، هكذا قال بعضهم، وإن كان سبويه قد أطلق جوازَ ذلك، وأشمَّ الكسائي: قيل: وغيض وجيء وحيل بينهم، وسبق الذين، وسيء بهم، وسيئت وجوه، وافقه هشام في الجميع، وابنُ ذكوان في "حيل" وما بعدها، ونافع في "سيئ" و "سيئت" والباقون بإخلاص الكسر في الجميع. والإشمامُ له معانٍ أربعةٌ في اصطلاح القراء سيأتي ذلك في "يوسف" إن شاء الله تعالى عند {مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا} فإنه أليقُ به.

(1/94)

و "لهم" جائزٌ ومجرورٌ متعلقٌ بقيل، واللامُ للتبليغ، و "لا" حرفٌ نهيٌ تجزئهُ فعلاً واحداً، "تُفسدوا" مجزومٌ بها، علامةُ جزمه حذفُ النونِ لأنه من الأمثلة الخمسة، و "في الأرض" متعلقٌ به، والقائمُ مقامُ الفاعلِ هو الجملةُ من قول "لا تُفسدوا" لأنه هو المقولُ في المعنى، واختاره أبو القاسم الزمخشري، والتقدير: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، فهو من باب الإسنادِ اللفظي. وقيل: القائمُ مقامُ الفاعلِ مضمَّرٌ تقديرُه: وإذا قيل لهم [قول] هو، ويُفسَّرُ هذا المضمَّرُ سياقُ الكلامِ كما فسَّره في قوله: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} والمعنى: "وإذا قيل لهم قولٌ سديدٌ" قاصِّمٌ هذا القولُ الموصوفُ، وجاءتِ الجملةُ بعده مفسرةً فلا موضعَ لها من الإعراب، قال: "فإذا أمكن الإسنادُ

المعنوي لم يُعَدَل إلى اللفظي، وقد أمكن ذلك بما تقدّم " وهذا القولُ وأُضْمِرُ لَأَنَّ الجملة بعد تفسّره، ولا يجوزُ أن يكونَ "لا تُفْسِدُوا" قائماً مقامَ الفاعلِ لَأَنَّ الجملة لا تكون فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعلِ ". انتهى. وقد تقدّم جوابُ ذلك مِنْ أَنَّ المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، ولا يجوزُ أن يكونَ "لهم" قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفش، إذ يجوزُ عندهم إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجوده. وتلخّص مِنْ هذا أَنَّ جملة قوله: "لا تُفْسِدُوا" في محلِّ رفع على قول الزمخشري، ولا محلِّ لها على قول أبي البقاء ومَنْ بعده. والجملة من قوله: "قيل" ومافي حيزه في محلِّ خَفْضٍ بإضافة الطرفِ إليه. والعامِلُ في "إذا" جوابُها عند الجمهور وهو "قالوا"، والتقدير: قالوا إنما نحن مصلحون وقت القائل لهم لا تُفْسِدُوا، وقال بعضهم: "والذي نختاره أَنَّ الجملة/ التي بعدها وتليها ناصبةٌ لها، وأنَّ ما بعدها ليس في محلِّ خَفْضٍ بإضافةٍ لأنها أداةٌ شرط، فحكمُها حكمُ الظروفِ التي يُجازى بها، فكما أنك إذا قلت: "متى

(1/95)

تَقَمُّ أقم" كان "متى" منصوباً بفعلِ الشرط فكذلك "إذا". قال هذا القائل: "والذي يُفسد مذهب الجمهور جواز قولك: "إذا قمت فعمور قائم"، ووقوع "إذا" الفجائية جواباً لها، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يَعْمَل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراضٌ ظاهر.

وقوله: {إِنَّمَا تَحْنُ مُضْلِحُونَ} "إِنَّ" حرفٌ مكفوفٌ بـ "ما" الزائدة عن العمل، ولذلك تليها الجملة مطلقاً، وهي تفيذُ الحصرَ عند بعضهم. وأبَعَدَ مَنْ زعم أن "إنما" مركبة من "إِنَّ" التي للإثبات و "ما" التي للنفي، وأنَّ بالتركيب حدث معنى يفيد الحصر. واعلم أَنَّ "إِنَّ" وأخواتها إذا وليتها "ما" الزائدة بَطَلَّ عملُها وذهب اختصاصُها بالأسماء كما مرَّ، إلا "ليت" فإنه يجوز فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قولَ النابغة:
189- قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا * إلى حمامتنا ونصفهُ قَدِ
برفع "الحمام" ونصبه، فأما إعمالُها فلبقاء اختصاصِها، وأما إهمالُها فلحَمَلِها على أخواتها، على أنه قد رُوِيَ عن سيبويه في البيت أنها معملةٌ على روايةِ الرفع أيضاً بأن تجعل "ما" موصولةً بمعنى الذي، كالتي في قوله تعالى: {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ} و "هذا" خبرٌ مبتدأ محذوف هو العائدُ، و "الحمام" نعثةٌ لـ "هذا" و "لنا" خبرٌ للبيت، وحذِفَ العائدُ وإن لم يَطُلْ الصلة، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمامُ كائنٌ لنا، وهذا أولى من أن يُدَعَى إهمالُها، لأن المقتضى للإعمال -وهو الاختصاص- باقٍ. وزعم بعضهم أن "ما" الزائدة غذا اتصلت بأن وأخواتها جاز الإعمال في الجميع.

(1/96)

و "نحن" مبتدأ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للمتكلم، ومن معه، أو المعظم نفسه، و "مصلحون" خبره، والجملة في محلِّ نصبٍ لأنها محكيةٌ بقالوا. والجملة الشرطية وهي قوله: "وإذا قيل لهم" عطْفٌ على صلة مَنْ، وهي: يقول، أي: ومن الناس مَنْ يقول، ومن الناس مَنْ إذا قيل لهم لا تُفْسِدُوا في الأرض قالوا: وقيل: يجوز أن تكون مستأنفة، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعراب لما تقدم، ولكنها جزءٌ كلام على القول الأول وكلامٌ مستقل على القول الثاني، وأجازَ الزمخشري وأبو البقاء أن

تكون معطوفةً على "يَكْذِبُونَ" الواقع خبراً لـ "كانوا"، فيكون محلُّها النصب. وردَّ بعضهم عليهما بأنَّ هذا الذي أجازاه على أحدٍ وجَّهي "ما" مِنْ قوله {بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} خطأ، وهو أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، إذ لا عائِدَ فيها يعود على "ما" الموصولة، وكذلك إذا جُعِلت مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائد عند الأخفش وابن السراج. والجوابُ عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما يعتقدان أن "ما" موصولةٌ حرفيةٌ، وأمَّا مذهبُ الأخفش وابن السراج فلا يلزمهما القولُ به، ولكنه يُشكِل على أبي البقاء وحده فإنه يستضعف كونَ "ما" مصدريةً كما تقدم.

* { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَا يَكِينُ لَنَا يَشْعُرُونَ }

(1/97)

قوله تعالى: { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ } الآية. "ألا" حلاف تنبيه واستفتاح، وليست مركبةً مِنْ همزة الاستفهام ولا النافية، بل هي بشسطة، ولكنها لفظ مشترك بين التنبيه والاستفتاح، فتدخلُ على الجملة اسميةً كانت أو فعلية، وبين العرَض والتخصيص، فتختصُّ بالأفعال لفظاً أو تقديراً، وتكون النافية للجنس دَخَلَتْ عليها همزة الاستفهام، ولها أحكامٌ تقدّم بعضها عند قوله { لَا رَبَّ فِيهِ } وتكونُ للتمني فتجري مجرى "ليت" في بعض أحكامها. وأجاز بعضهم أن تكون جواباً بمعنى بلى، يقول القائل: لم يقم زيد، فتقول: ألا، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب.

و "إنهم" "إن" واسمها، و "هم" تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم "إن" لأنَّ الضمير المنفصل المرفوع يجوز أن يؤكد به جميع ضروب الضمير المتصل، وأن تكون فصلاً، وأن تكون مبتدأ و "المفسدون" خبره، وهما خيرٌ لـ "إن"، وعلى القولين الأوَّلين يكونُ "المفسدون" وحده خبراً لإن. وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاح والتنبيه والتأكيدُ بأنَّ وبالإتيان وبالتأكيد أو الفصل بالضمير وبالتعريف في الخبر مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعوه من قولهم: إنما نحن مصلحون، لأنهم أخرجوا الجوابَ جملةً اسميةً مؤكدةً بانما، ليُدلوا على ثبوت الوصف لهم فردَّ الله عليهم بأبلغٍ وأكدرٍ ممَّا ادَّعوه.

قوله: { وَلَا يَكِينُ لَنَا يَشْعُرُونَ } الواو عاطفةٌ لهذه الجملة على ما قبلها و "لكن" معناها الاستدراك، وهو معنًى لا يفارقها، وتكون/ عاطفةً في المفردات، ولا تكون إلا بين ضديين أو نقيضين، وفي الخلافين خلافٌ، نحو: "ما قام زيدٌ لكن خرج بكر"، واستدلَّ بعضهم على ذلك بقول طرفة:

190- ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ لِيَبْتِيهِ * ولكن متى يَسْتَرَفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

(1/98)

فقوله: متى يسترفد القوم أرفد" ليس ذداً ولا نقيضاً لما قبله، ولكنه خلافة. قال بعضهم: وهذا لا دليل فيه على المدعي، لأنَّ قوله: "لستُ بحلالِ التَّلَاعِ لِيَبْتِيهِ" كنايةٌ عن نفي البخلِ أي: لا أحلُّ التَّلَاعَ لأجل البخل، وقوله: "متى يسترفد القوم أرفد" كنايةٌ عن الكرم، فكانه قال: لست بخيلاً ولكن كريماً، فهي هنا واقعةٌ بين ضديين. ولا تعملُ مخففةٌ خلافاً ليونس، ولها أحكامٌ كثيرة.

ومعنى الاستدراك في هذه الآية يحتاج إلى فَضْلٍ تَأْمُلٍ وَتَطَّرَ، وذلك أنهم لَمَّا نُهُوا عن اتخاِذِ مِثْلٍ ما كانوا يتعاطونه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم مصلحون في ذلك، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون، كانوا حقيقين بأن يَعْلَمُوا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يَدْعُونَ أنه مصلحون، فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدم الشعور بذلك، ومثله قولك: "زيدٌ جاهلٌ ولكن لا يعلم"، وذلك أنه من حيث أتصف بالجهل، وصار الجهلُ وصفاً قائماً به كما ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصف من نفسه، لأن الإنسان ينبغي له أن يعلم ما اشتملت عليه نفسه من الصفات فاستدوكت عليه أن هذا الوصف القائم به لا يعلمه مبالغته في جهله.

ومفعول "يَشْعُرُونَ" محذوف: إمَّا حذفَ اختصاراً، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإمَّا حذفَ اقتصاراً، وهو الأحسن، أي ليس لهم شعورٌ البتة.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَا كِنَ لَا يَعْلَمُونَ }
* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَا كِنَ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا } الكلامُ عليها كالكلام على نظيرتها قبلها. وآمِنُوا فعلٌ وفاعلٌ والجملهُ في محلِّ رفعٍ لقيامها مقامَ الفاعلِ على ما تقدّم في { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَا تُفْسِدُوا } والأقوالُ المتقدمة هناك تعودُ عنها فلا حاجة لذكرها.

(1/99)

والكافُ في قوله: { كَمَا آمَنَ النَّاسُ } في محلِّ نصبٍ. وأكثرُ المُعْرَبِينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناسِ، وكذلك يقولون في: "سِرٌّ عليه حثيثاً"، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدرِ المفهوم من الفعلِ المتقدم. وإنما أحوجُ سيبويه إلى ذلك أنْ حَذَفَ الموصوفِ وإقامة الصفةِ مُقَامَهُ لا يجوز إلا في مواضعٍ محصورةٍ، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتبٍ، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائمٌ، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرفٍ نحو: جلسْتُ قريباً منك، أو مستعملةً استعمالَ الأسماءِ، وهذا يُحَقِّقُ ولا يقاس عليه، نحو: الأبطح والأبترق، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوفِ، ألا ترى أن سيبويه منع: "ألا ماءً ولو بارداً"، وإنْ تقدّم ما يدل على الموصوفِ، وأجاز: ألا ماءً ولو بارداً لأنه نَصَبٌ على الحال.

و "ما" مصدريةٌ في محلِّ جرٍ بالكافِ، و "آمَنَ النَّاسُ" صلُّتها. واعلم أن "ما" المصدرية تُوصَلُ بالماضي أو المضارعِ المتصرِّفِ، وقد شَدَّ وصلُّها بغيرِ المتصرِّفِ في قوله:

191- * بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والعَدْرِ وهل تُوصَلُ بالجمَلِ الاسميةِ؟

خلافٌ، واستدبَّ على جوازه، بقوله:

192- وأصلُ خليلك ما التواصلُ مُمكنٌ * فلائنت أو هو عن قليلٍ ذاهبٌ

وقول الآخر:

193- أحلامكم لِسقامِ الجهلِ شافيةٌ * كما دماؤكم تُشفي من الكلبِ

وقول الآخر:

194- فإنَّ الحُمَرَ من شرِّ المطايا * كما الحَيِّطَاتُ شرُّ بني تميمِ

إلا أن ذلك يكثر فيها إذا أفهمت الزمان كقوله: "واصل خليلك. البيت. وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن تكون "ما" كافة للكاف عن العمل، مثلها في قولك: ربما قام زيد. ولا ضرورة تدعو إلى هذا، لأن جعلها مصدرية مبق للكاف على ما عهد لها من العمل بخلاف جعلها كافة. والألف واللام في "الناس" تحتمل أن تكون جنسية أو عهدية. والهمزة في "أنؤمن" للإنكار أو الاستهزاء، ومحل "أنؤمن" النصب بـ "قالوا". وقوله: {كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ}: القول في الكاف و "ما" كالقول فيهما فيما تقدم، والألف في السفهاء تحتمل أن تكون للجنس أو للعهد، وأبعج من جعلها للغلبة كالعيوق، لأنه لم يغلب هذا الوصف عليهم، بحيث إذا قيل السفهاء فهم منهم ناسٌ مخصوصون، كما يفهم من العيوق/ كوكب مخصوص.

والسفة: الخفة، تقول: "توب سفية" أي خفيف السج. وقوله: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَا كِنَ لَا يَعْلَمُونَ} كقوله فيما تقدم: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَا كِنَ لَا يَشْعُرُونَ} فلا حاجة إلى إعادته. ومعنى الاستدراك كمعناه فيما تقدم، إلا أنه قال هناك: "لا يشعرون"، لأن المثبت لهم هناك هو الإفساد، وهو مما يدرك بآدنى تأمل لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكر كبير، فتقى عنهم ما يدرك بالمشاعر وهي الحواس مبالغة في تجهيلهم وهو أن الشعور الذي قد تبت للبهائم منفي عنهم، والمثبت هنا هو السفة والمصدّر هو الأمر بالإيمان وذلك مما يحتاج إلى إمعان فكر ونظر تام يفضي إلى الإيمان والتصديق، ولم يقف منهم المأمور به وهو الإيمان، فناسب ذلك نفي العلم عنهم. ووجه ثان وهو أن السفة هو خفة العقل والجهل بالأمور، قال السموئل:

195- نخاف أن تسفة أحمنا * فنجهل الجهل مع الجاهل
والعلم نقيض الجهل فقابله بقوله: لا يعلكون، لأن عدم العلم بالشيء جهل به.

* { وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَابِئِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ }

قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا}: "إذا" منصوب بقالوا الذي هو جواب لها، وقد تقدم الخلاف في ذلك، و "لَقُوا" فعلٌ وفاعل، والجملة في محل خفض بإضافة الظرف إليها. وأصل لَقُوا: لَقِيُوا بوزن شَرَبُوا، فاستقبلت الضمة على الياء التي هي لام الكلمة، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان: لَامُ الكلمة وواو الجمع، ولا يمكن تحريك أحدهما، فحذفت الأول وهو الياء، وقُلبت الكسرة التي عللقاف ضمة لتجانس وَاوِ الضمير، فوزن "لَقُوا": فَعَوَا، وهذه قاعدة مطردة، نحو: حَسُوا وحيوا.

وقد سُمع في مصدر "لَقِي" أربعة عشر وزناً: لَقِيًا وَلِقِيَةً بكسر الفاء وسكون العين، ولِقَاءٌ وَلِقَاءَةٌ [ولقاءة] بفتحها أيضاً مع المد في الثلاثة، ولَقَى وَلَقَى بفتح القاف وضمها، ولَقِيًا بضم الفاء وكسر العين مع التشديد، ولَقِيَانًا وَلِقِيَانًا بضم الفاء وكسرها، ولِقِيَانَةٌ بكسر الفاء خاصة، وتلقاء.

و "الذين آمنوا" مفعولٌ به، و "قالوا" جوابٌ "إذا"، و "آمننا" في محل نصبٍ بالقول.

قوله تعالى: {وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا} تقدّم نظيره، والأكثر في "خلا" أن يتعدّى بالي، وإنما تعدّى في هذه الآية بالي لمعنى بدع، وهو أنه إذا تعدّى بالياء احتمل معنيين أحدهما: الانفراد، والثاني: السخرية والاستهزاء، تقول: "خَلَوْتُ بِهِ" أي سَخِرْتُ منه، وإذا تعدّى بالي كان تَصَّاً في الانفراد فقط، أو تقول: ضَمَّنَ خَلاً معنى صَرَف فتعدّى بالي، والمعنى: صَرَفُوا خَلَاهُمْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ، أو تَضَمَّنَ معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق:

196- ألم تراني قالياً مجتبي * قد قتل الله زياداً عني
أي: صرفه بالقتل، وقيل: هي هنا بمعنى مع، كقوله: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ} وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَّجَوُّزَ في الحروف لضعفها. وقيل: المعنى وإذا خَلَوْا من المؤمنين إلي شياطينهم، ف"إلى" على بابها، قلت: وتقدير "من المؤمنين" لا يجعلها على بابها إلا بالتضمن المتقدم.

والأصل في خَلَوْا: خَلَوْوا، فقلبت الواو الأولى التي هي لام الكلمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الألف، وبقيت الفتحة دالةً عليها.
و"شياطينهم" جمع شيطان جمع تكسير، وقد تقدّم القول في اشتقاقه فوزن شياطين: إمَّا فعاليل أو فعالين على حسب القولين المتقدمين في الاستعادة. والفصح في "شياطين" وبابه أن يُعَرَّبَ بالحركات لأنه جمع تكسير، وفيه لَعَبَةٌ رديئة، وهي إجراؤه إجراءً الجمع المذكر السالم، سُمع منهم: "لفلانٍ بستانٌ حوله بساتون"، وقرئ شادا: {وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ}.

قوله تعالى: {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ} إنَّ واسمها و"معكم" خبرها، والأصل في إنَّا: إِنَّا، كقوله تعالى: {إِنَّا سَمِعْنَا مُتَدَبِّرِينَ} وإنما حذفت إحدى نوني "إنَّ" لَمَّا اتصلت بنون نا، تخفيفاً، وقال أبو البقاء: "حذفت النون الوسطى على القول الصحيح كما حذفت في "إنَّ" إذا حُفِّت.
و"مع" ظرف والضمير بعده في محل خفض بإضافته إليه وهو الخبر كما تقدّم، فيتعلّق بمحذوف، وهو ظرف مكان، وفهْمُ الظرفية منه قَلِيٌّ. قالوا: لأنه يدلُّ على الصحبة، ومن لازم الصحبة/ الظرفية، وأمَّا كونته ظرف مكان فلأنه مُخَيَّرٌ به عن الجثث نحو: "زيدٌ معك"، ولو كان ظرف زمانٍ لم يَجُزْ فيه ذلك. وأعلم أنَّ "مع" لا يجوزُ تسكينُ عينها إلا في شعر كقوله:

197- وربشي منكم وهواي معكم * وإن كاتت زيارتكم لماما
وهي حينئذ على ظرفيتها خلافاً لمن رَعِمَ أنَّها حينئذٍ حرفٌ جرٌّ، وإن كان النحاس ادعى الإجماع في ذلك، وهي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد يُقَطَّعُ لفظاً فتتنصب حالاً غالباً، تقول: جاء الزيدان معاً أي مصطحبين، وقد تقع خبراً، قال الشاعر:
198- حننت إلى ربّي ونفسك باعدت * مزارك من ربّي وسعباك معاً

فَسُبَّكَمَا مَبْتَدَأُ، و "مَعًا" خَيْرُهُ، عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا، و "مَعًا" حَالًا. وَاخْتَلَفُوا فِي "مَع" حَالِ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ: هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الْمَقْصُورِ نَحْو: عَصَا وَرِحَا، أَوِ الْمَنْقُوسِ نَحْو: يَدٌ وَدَمٌ؟ قَوْلَانِ، الْأَوَّلُ قَوْلُ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ، وَالثَّانِي قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسِيبُويه، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ إِذَا سَمَّيْنَا بِهِ فَعَلِيَ الْأَوَّلِ تَقُولُ: جَاءَنِي مَعًا وَرَأَيْتُ مَعًا وَمَرَرْتُ بِمَعًا، وَعَلَى الثَّانِي: جَاءَنِي مَعُ وَرَأَيْتُ مَعًا وَمَرَرْتُ بِمَعٍ كَيْدٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: "وَسُبَّكَمَا مَعًا لِأَنَّ مَعًا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ النَّائِبِ عَنِ الْخَبْرِ، نَحْو: "زَيْدٌ عِنْدَكَ" وَفِيهَا كَلَامٌ أَكُولٌ مِنْ هَذَا، تَرَكْتُهُ إِثَارًا لِلِاخْتِصَارِ.

قَوْلُهُ: {إِنَّمَا تَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} كَقَوْلِهِ: {إِنَّمَا تَحْنُ مُضْلِحُونَ} وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِاسْتِثْنَائِهَا إِذْ هِيَ جَوَابٌ لِرُؤْسَائِهِمْ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا لَهُمْ: "إِنَّا مَعَكُمْ" تَوَجَّهَ عَلَيْهِمْ سَوْأَلٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ فَمَا بِالْكُمْ مَكَّنَ الْمُؤْمِنِينَ تُظَاهِرُونَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَقِيلَ: مَحَلُّهَا النِّصْبُ، لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "إِنَّا مَعَكُمْ". وَقِيَاسٌ تَخْفِيفِ هَمْزَةِ "مُسْتَهْزِئُونَ" وَنَحْوِهَا أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، أَيْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا وَهُوَ الْوَاوُ، وَهُوَ رَأْيُ سِيبُويه، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ قَلْبُهَا يَاءٌ مَحْضَةٌ. وَقَدْ وَقَفَ حَمْزُهُ عَلَى "مُسْتَهْزِئُونَ" وَ"فَمَالْتُونَ" وَنَحْوَهُمَا بِحَذْفِ صُورَةِ الْهَمْزَةِ إِتْبَاعًا لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ.

* {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}

قَوْلُهُ تَعَالَى: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}: "اللَّهُ" رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ"يَسْتَهْزِئُ" جُمْلَةٌ فَعَلِيَّةٌ فِي مَحَلِّ خَبْرِهِ، وَ"بِهِمْ" مَتَعَلِّقٌ بِهِ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لِاسْتِثْنَائِهَا، "وَيَمُدُّهُمْ" فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْضًا لِعَطْفِهِ عَلَى الْخَبْرِ وَهُوَ يَسْتَهْزِئُ، وَ"يَعْمَهُونَ" فِي مَحَلِّ الْحَالِ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي "يَمُدُّهُمْ" أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "طُغْيَانِهِمْ" وَجَاءَتْ الْحَالُ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمِضَافَ مَصْدَرٌ. وَ"فِي طُغْيَانِهِمْ" يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ"يَمُدُّهُمْ" أَوْ بِ"يَعْمَهُونَ"، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا جُعِلَ "يَعْمَهُونَ" حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي "طُغْيَانِهِمْ" فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حِينَئِذٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى. وَقَدْ مَتَّعَ أَبُو الْإِبْقَاءِ أَنْ يَكُونَ "فِي طُغْيَانِهِمْ" وَ"يَعْمَهُونَ" حَالَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "يَمُدُّهُمْ"، مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَامِلَ الْوَاحِدَ لَا يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ، وَهَذَا عَلَيَّ رَأْيٌ مَنْ مَتَّعَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ يُجِيزُ تَعَدُّدَ الْحَالِ مَعَ عَدَمِ تَعَدُّدِ صَاحِبِهَا فَيُجِيزُ ذَلِكَ؛ إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَمَتَّعَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْإِبْقَاءِ، بَلْ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَا بِي جَعَلَ هَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورِ حَالًا، إِذِ الْمَعْنَى مُنْصَبٌ عَلَى أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِأَحَدِ الْفَعْلَيْنِ، أَعْنِي يَمُدُّهُمْ أَوْ يَعْمَهُونَ، لَا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ.

والمشهورُ فتحُ الياءِ من "يَمُدُّهُمْ"، وقُرئ شاذًّا بِضَمِّهَا، فقيل: الثلاثي والرابعي بمعنى واحد، تقول: مَدَّهْ وَأَمَدَّهْ بكذا، وقيل: مَدَّهْ إذا زاده من جنسِهِ، وَأَمَدَّهْ إذا زاده من في جنسِهِ، وقيل: مَدَّهْ في الشَّيْءِ، كقوله تعالى: {وَتَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا} وَأَمَدَّهْ في الخَيْرِ، كقوله: {وَيُمَدِّدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ} {وَأَمَدَّدْتَاهُمْ بِبَاقِيَةِ وَلَحْمٍ} {أَنْ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ} إِلَّا أَنَّهُ يُعَكِّرُ عَلَى هَذَيْنِ الْفَرْقَيْنِ أَنَّهُ قُرئَ {وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْعَيِّ} بِاللُّغَتَيْنِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ الْفَارِسِيُّ فِي تَوْجِيهِ صَمِّ الْيَاءِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ} {فَسَيُسِّرُهُ لِّلْعُسْرَى} يعني أبو علي -رحمه الله تعالى- بذلك أنه على سبيل التهكم.

وقال الزمخشري: "فإن قلت: لِمَ زعمت أنه من المَدِّ دون المَدِّ في العُمُرِ والإملاءِ والإمهال؟ قلت: كفاك دليلاً على ذلك قراءةُ ابن كثير وابن محيصن: "وَيُمَدُّهُمْ" وقراءةُ نافعٍ "وَإِخْوَانُهُمْ يُمَدُّونَهُمْ" على أن الذي بمعنى أمهله إنما هو "مَدَّ له" باللام كَأَمَلِي له".

والاستهزاء لغةً: السُّخْرِيَةُ واللَّعِبُ: يقال: هَزَيْتَ بِهِ، وَاسْتَهَزَأَ قَالَ: 199- قد هَزَيْتُ مِنْ أُمَّ طَيْسَلَةَ * قَالَتْ: أَرَاهُ مُعْدِمًا لَا مَالَ لَهُ وقيل: أصله الانتقامُ، وأنشد:

200- قد استهزؤوا منا بألفي مُدَجِّجٍ * سَرَاتُهُمْ وَسَطَ الصَّاحِبِ جُنَيْمٍ
فعلى هذا القول الثاني نسبةُ الاستهزاءِ إليه تعالى على ظاهرها، وأما على القول الأول فلا بُدَّ من تأويل ذلك. فقيل: المعنى يُجَازِيهِمْ على استهزائهم، فَسَمَّى الْعُقُوبَةَ بِاسْمِ الذَّنْبِ/ ليزدوج الكلام، ومنه: {وَجَرَءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا} {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ قَاعْتَدُوا عَلَيْهِ} وقال عمرو ابن كلثوم:

(1/107)

201- أَلَا لَا يَجْهَلَنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا * فَتَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا
وأصلُ المَدِّ: الزيادةُ. والطغيانُ: مصدر طَغَى يَطْغَى طُغْيَانًا وَطُغْيَانًا بكسر الطاء وضمِّها، ولَامٌ طَغَى قِيلَ: يَاءٌ وَقِيلَ: وَاوٍ، يُقَالُ: طَغَيْتُ وَطَغَوْتُ، وَأَصْلُ الْمَادَةِ مَجَاوِرَةٌ الْحَدِّ وَمِنْهُ: طَغَى الْمَاءُ. وَالْعَمَةُ: التَّرَدُّدُ وَالتَّحِيرُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعَمَى، إِلَّا أَنْ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا، لِأَنَّ الْعَمَى يُطْلَقُ عَلَى ذَهَابِ ضَوْءِ الْعَيْنِ وَعَلَى الْخَطَا فِي الرَّأْيِ، وَالْعَمَةُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْخَطَا فِي الرَّأْيِ، يُقَالُ: عَمِيَ يَعْمَهُ عَمَاهَا وَعَمَاهَانَا فَهُوَ عَمِي وَعَامِي.

* {أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الصَّلَاةَ بِالْهَدْيِ فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ}

(1/108)

قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الصَّلَاةَ بِالْهَدْيِ}: "أولئك" رفعٌ بالابتداءِ والذين وصلته خبره، وقوله تعالى: {فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ} هذه الجملةُ عطفٌ على الجملةِ الواقعةِ صلةً، وهي "استروا" وزعم بعضهم أنها خبرُ المبتدأ، وأنَّ الْفَاءَ دَخَلَتْ فِي الْخَبْرِ لِمَا تَصَمَّنَهُ الْمَوْصُولُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ نَظِيرَ قَوْلِهِ: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ} ثم قال: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ} وهذا وَهُمْ، لِأَنَّ الَّذِينَ اسْتَرَوْا لَيْسَ مَبْتَدَأً حَتَّى يُدْعَى

دخول الفاء في خبره، بل هو خبر عن "أولئك" كما تقدّم. فإن قيل: يكون الموصول مبتدأ ثانياً فتكون الفاء دخلت في خبره فالجواب أنه يلزم من ذلك عدم الربط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً عنه، وأيضاً فإن الصلة ماضية معني. فإن قيل: يكون "الذين" بدلاً من "أولئك" فالجواب أنه يصير الموصول مخصوصاً لإبداله من مخصوص، والصلة أيضاً ماضية. فإن قيل: يكون "الذين" صفة لأولئك ويصير نظير قولك: "الرجل الذي يأتيني فله درهم" فالجواب: أنه مردود بما رُدد به السؤال الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكون وصفاً له لأنه أعرف منه فبان فساد هذا القول.

والمشهور صمّ واو "اشتروا" لالتقاء الساكنين، وإنما صمّت تشبيهاً بتاء الفاعل. وقيل: للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو: لو استطعنا. وقيل: لأن الضمة هنا أخف من الكسرة لأنها من جنس الواو. وقيل حُرِّكَتْ بحركة الياء المحذوفة، فإن يكسرها على أصل التقاء الساكنين، ويفتحها: لأنه أخف. وأجاز الكسائي همزها تشبيهاً لها بأدور وأنوب وهو ضعيف، لأن ضمها غير لازم، وقال أبو البقاء: "ومِنْهُمْ مَنْ يَحْتَلِسُهَا، فيحذفها لالتقاء الساكنين وهو ضعيف جداً؛ لأن قبلها فتحة والفتحة لا تدل عليها".

(1/109)

وأصل اشْتَرَوْا: اسْتَرَبُوا، فَتَجَرَّتْ الياء وانفتح ما قبلها، ففُلَيْتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دالةً عليها، وقيل: بل حُذِفَتْ الضمة من الياء فسَكَتَتْ، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَتْ الياء لالتقائهما. فإن قيل: فواو الجمع قد حُرِّكَتْ فينبغي أن يعود الساكن المحذوف، فالجواب أن هذه الحركة عارضة، فهو في حكم الساكن، ولم يجيء ذلك إلا في ضرورة شعر، أنشد الكسائي:

202- يا صباح لم تنامش العشيّاً

فأعاد الألف لما حُرِّكَتْ الميم حركةً عارضةً.

و "الضلالة" مفعوله، و "بالهدى" متعلق بـ "اشتروا"، والباء هنا للعوض وهي تدخل على المتروك أبداً. فأما قوله تعالى: {فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ} فإن ظاهره أن الآخرة هي المأخوذة لا المتروكة، فالجواب ما قاله الزمخشري -رحمه الله تعالى- من أن المراد بالمُشْتَرِينَ المُبْطِئُونَ وَعِطُوا بأن يُعَيَّرُوا ما بهم من النفاق ويُخْلِصُوا الإيمان بالله تعالى وسوله وبجاهدوا في سبيل الله حقّ الجهاد، فحينئذ إنما دخلت الباء على المتروك.

والشراء هنا مجاز عن الاستبدال بمعنى أنهم لما تركوا الهدى، وآثروا الضلالة، جعلوا بمنزلة المشتريين لها بالهدى، ثم رُشِحَ هذا المجاز بقوله تعالى: {فَمَا رَيْحَتْ تَجَارَتُهُمْ} فأنشد الريح إلى التجارة، والمعنى: فما ربحوا في تجارتهم، ونظير هذا الترشيح قول الآخر:

203- بكى الحُرُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ * وَعَجَّتْ عَجِجاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ
لَمَّا أَسْنَدَ الْبِكَاءَ إِلَى الْحَرِّ مِنْ أَجْلِ هَذَا الرَّجُلِ -وهو رَوْحٌ- وَإِنْكَارِهِ لَجِلْدِهِ مَجَازاً رَشَّحَهُ
بقوله: "وعجّت المطارف من جدام" أي: استغاثت الثياب من هذه القبيلة، وقول الآخر:

(1/110)

- 204- وَلَمَّا رَأَيْتِ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَايَةٍ * وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي
لَمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عِبَارَةً عَنِ الشَّيْبِ، وَابْنَ دَايَةٍ وَهُوَ الْغَرَابُ عِبَارَةٌ/ عَنِ الشَّبَابِ مَجَازاً
رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: "وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ"، وَقَوْلُ الْآخَرِ:
205- فَمَا أُمُّ الرَّدِّيِّ وَإِنْ أَدَلَّتْ * بَعْمَالَةَ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ
إِذَا الشَّيْطَانُ فَصَّعَ فِي قَفَاهَا * تَتَقَفَّنَاهُ بِالْحَبْلِ الْتَوَامِ
لَمَّا قَالَ: "فَصَّعَ فِي قَفَاهَا" أَي دَخَلَ مِنَ الْقَاصِعَاءِ -وَهِيَ جُحْرٌ مِنْ جُحْرَةِ الْيَرْبُوعِ-
رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: "تَتَقَفَّنَاهُ" أَي: أَخْرَجْنَاهُ مِنَ النَّافِقَاءِ، وَهِيَ أَيْضاً كَمِ جُحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.
قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ } هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: { فَمَا رِيحَتْ
تَجَارِيهِمْ } وَالرِّيْحُ: الزِّيَادَةُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، وَالْمُهْتَدِي: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اهْتَدَى، وَافْتَعَلَ
هُنَا لِلْمِطَاوَعَةِ، وَلَا يَكُونُ افْتَعَلَ لِلْمِطَاوَعَةِ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ مُتَعَدٍ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَجِيءُ
مِنَ الْإِزْمِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
206- حَتَّى إِذَا اسْتَضَالَ سَهَيْلٌ فِي السَّحَرِ * كَشَعْلَةَ الْقَائِسِ تَرْمِي بِالسَّرْرِ
قَالَ: "فَاسْتَضَالَ افْتَعَلَ لِلْمِطَاوَعَةِ "سَالٌ" وَهُوَ لَازِمٌ"، وَهَذَا وَهَمٌّ مِنْ هَذَا الْقَائِلِ، لِأَنَّ افْتَعَلَ
هُنَا لَيْسَ لِلْمِطَاوَعَةِ، بَلْ بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرَدِ.

* { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي
ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ }

- قَوْلُهُ تَعَالَى: { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً }:" مَثَلُهُمْ" مُبْتَدَأٌ وَ"كَمَثَلِ": جَارٌ
وَمَجْرُورُهُ خَبْرُهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْبَابِ، وَلَا مَبَالَاةَ بِخِلَافِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ
كَافَ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَالتَّقْدِيرُ مَثَلُهُمْ مُسْتَقَرٌّ كَمَثَلِ وَأَجَازَ أَبُو الْبِقَاءِ وَابْنُ عَطِيَّةٍ
أَنَّ تَكُونَ الْكَافِ اسْمًا هِيَ الْخَبْرُ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
207- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي سَطَطٍ
كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْقُتْلُ

(1/111)

وهذا مذهب الأخفش: يُجِيزُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ اسْمًا مُطْلَقًا. وَأَمَّا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ فَلَا يُجِيزُ
ذَلِكَ إِلَّا فِي شِعْرِ، وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ بِالْبَيْتِ فَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لِأَنَّ فِي الْبَيْتِ نَضَطْرَ إِلَى جَعْلِهَا
اسْمًا لِكُونِهَا فَاعِلَةً، بِخِلَافِ الْآيَةِ. وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: إِنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ لَهَا ثَلَاثَةٌ
أَحْوَالٌ: حَالٌ يَنْتَعِنُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَتْ فَاعِلَةً أَوْ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ أَوْ
إِضَافَةٍ. مِثَالُ الْفَاعِلِ: "أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْتَهَى" الْبَيْتِ، وَمِثَالُ جَرِّهَا بِحَرْفٍ قَوْلُ امْرِئِ
الْقَيْسِ:

208- وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطْنَا * تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي
وَقَوْلُهُ:

209- وَرَعْتُ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِي * إِذَا جَرَّتِ الرِّبَاخُ لَهَا وَثَابَا
وَمِثَالُ جَرِّهَا بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ:

210- فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ *

وَحَالٌ يَنْتَعِنُ أَنْ تَكُونَ فِيهَا حَرْفًا، وَهِيَ: الْوَاقِعَةُ صَلَةً، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي كَزِيدٍ، لِأَنَّ جَعْلَهَا
اسْمًا يَسْتَلْزِمُ حَذْفَ عَائِدٍ مُبْتَدَأٍ مِنْ غَيْرِ طَوْلِ الصَّلَةِ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَحَالٌ
يَجُوزُ فِيهَا الْأَمْرَانِ وَهِيَ مَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ كَعَمْرُو. وَأَبْعَدُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْآيَةِ

الكريمة، أي: مَتْلُهُمْ مِثْلُ الَّذِي، ونظَّره بقوله: "فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ" كأنه جعل المِثْلَ والمِثْلَ بمعنى واحدٍ، والوجهُ أَنَّ المِثْلَ هنا بمعنى القصةِ، والتقديرُ: صفَّهْم ووصَّهْم كقصةِ المستوقِدِ فليست زائدةً على هذا التأويلِ، ولكن المِثْلَ بالفتح في الأصل بمعنى مِثْلٍ ومثيلٍ نحو: بَشَبَهُ وَشَبَّهُ وَشَبَّيْهِ. وقيل: بل هي في الأصل الصفةُ، وأمَّا المِثْلُ في قوله: "صَرَبَ مِثْلًا" فهو القولُ السائرُ الذي فيه غرابةٌ من بعضِ الوجوهِ، ولذلك حُوِّظَ على لفظه فلم يُعَيَّرَ، فيقال لكلِّ مَنْ قَرَّطَ في أمرٍ عَيَّرَ تَدَارُكُهُ: "الصَيْفَ صَيَّغَتِ اللَّبَنَ"، سواءً أكانم المخاطب به مفرداً أم مثنىً أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً، ليدلَّ على قَصْدِ عليه.

(1/112)

و "الذي" في محلِّ حَفْضٍ بالإضافة، وهو موصوِّلٌ للمفردِ المذكرِ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوِيَ معناه في قوله: {دَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ} فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأولى أن يقال إن "الذي" وقع وصفاً لشيءٍ يُفهم الجمعُ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالةِ عليه، والتقديرُ: مَتْلُهُمْ كَمِثْلِ الفَرِيْقِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ أو الجمعِ الذي اسْتَوْقَدَ، ويكون قد رُوِيَ الوصفُ مرةً، فعادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله: "استوقد" و "حَوْلَهُ"، والموصوفُ أخرى فعادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله: "استوقد" و "حَوْلَهُ"، والموصوفُ أخرى فعادَ الضميرُ عليه مجموعاً في قوله: "بنورهم، وتركهم".
ووهي أبو البقاء فَجَعَلَ هذه الآيةَ من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ تخفيفاً، وأن الأصلُ: الَّذِينَ، ثم حُفِّفَ بالحذفِ، وكأنه جَعَلَهُ مِثْلَ قولِهِ تعالى في الآيةِ الأخرى: {وَحُضِّنْهُمْ كَالَّذِي خَاصُّوا} وقول الشاعر:
211- وَإِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ * هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

والأصلُ: كالَّذِينَ خَاصُّوا، وَإِنَّ الَّذِينَ حَاتَتْ. وهذا وَهْمٌ فاحشٌ، لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لوجبَ مطابقتُ الضميرِ جمعاً كما في قوله: "كالذي خاضوا" و "دِمَاؤُهُمْ"، فلَمَّا قال تعالى: "استوقد" بلفظِ الإفرادِ تَعَيَّنَ أَحَدُ الأمرينِ المتقدمينِ: إمَّا جَعَلَهُ من باب وقوعِ المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ، أو أنه من باب وقوعِ المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ، أو أنه من باب ما وقع فيه صفةٌ لموصوفٍ يُفهم الجمعُ.

(1/113)

وقال الزمخشيري ما معناه: إِنَّ هذه الآيةَ مِثْلُ قولِهِ تعالى: {كَالَّذِي خَاصُّوا} واعتلَّ لتسويغ ذلك بأمرين: أحدهما أَنَّ "الذي" لَمَّا كَانَ وَصْلَةً لوصفِ المعارفِ ناسَبَ حَذْفَ بعضِهِ لاستطالته، قال: "ولذلك تَهَكُّوه بالحَدْفِ، فحَدَفُوا يَاءَهُ ثم كَسَرَتْهُ ثم اقتصروا منه على اللام في أسماءِ الفاعلينِ والمفعولينِ". والأمرُ الثاني: أَنَّ جَمْعَهُ ليس بمنزلةِ جَمْعِ غيرِهِ بالواو والنونِ، إنما ذلك علامةٌ لزيادةِ الدلالةِ، ألا ترى أن سائرَ الموصولاتِ لَفْظُ الجمعِ والمفردِ فيهِنَّ سواءً. وهذا القولُ فيه تَطَرُّقٌ مِنْ وجهينِ، أحدهما: أَنَّ قولَ طهرٌ في جَعَلَ هذه الآيةِ من باب حَذْفِ نونِ "الذين" وفيه ما تقدَّم من أنه كان ينبغي أن يطابقَ الضميرُ جَمْعاً كما في الآيةِ الأخرى التي تَطَّرَ بها. والوجهُ الثاني: أنه اعتقدَ كونَ أَلِ الموصولةِ بقرينةِ "الذي"، وليس كذلك، بل أَلِ الموصولةِ اسمٌ موصوِّلٌ مستقلٌ، أي:

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

غيرت مأخوذ من شيء، على أن الراجح من جهة الدليل كونُ أَلِ الموصولة حرفاً لا اسماً كما سيأتي. وليس لمرجح أن يرجح قولَ الزمخشري بأنهم قالوا: إِنَّ الميمَ في قولهم: "مُ اللهُ" بقية ايمن، فإذاً انتهكوا ايمن بالحذف حتى صار على حرفٍ واحد فأولى أن يقال بذلك فما بقي على حرفين، لأن أَلِ زائدة على ماهية "الذي" فيكونون قد حذفوا جميعَ الاسم، وتركوا ذلك الزائدَ عليه بخلاف ميم ايمن، وأيضاً فإنَّ القولَ بأنَّ الميمَ بقية ايمن قولٌ ضعيف مردودٌ بإباه قولُ الجمهور. وفي "الذي" لغاتٌ: أشهرها ثبوتُ الياء ساكنة. وقد تُشددُ مكسورةً مطلقاً، أو جاريةً بوجوه الإعراب، كقوله:

212- وليسَ المَالُ فاعلمُهُ بمالٍ * وإنَّ أرضاكَ إلا للذي
يَنالُ به العلاءَ ويصطفيه * لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

فهذا يَحتملُ أنْ يكونَ مبنياً وأنْ يكونَ مُعرباً، وقد تُحذفُ ساكناً ما قبلها، كقولِ الآخر:

(1/114)

213- فلم أرَ بيتاً كان أكثرَ بهجةً * مِن اللذِّ به من آلِ عَزَّةٍ عامزُ أو مكسوراً، كقوله:
214- واللذِّ لو شاء لكانتَ برّاً * أو جبلاً أصمَّ مُشمخراً
ومثلُ هذه اللغات في "التي" أيضاً، قال بعضهم: "وقولهم هذه لغاتٌ ليس جيداً لأنَّ هذه لم تُردْ إلا ضرورةً، فلا ينبغي أن تُسمَّى لغاتٌ".
واستوقدَ استفعلَ بمعنى أفعلَ، نحو: استجاب بمعنى أجاب، وهو رأي الأخفش، وعليه قولُ الشاعر:

215- وداع دعا يا مَنْ يُجيبُ إلى الندى * فلم يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ
أي: فلم يُجِبْهُ، وقيل: بل السينُ للطلب، ورجح قولُ الأخفش بأنَّ كونه للطلب يستدعي حذفَ جملةٍ، ألا ترى أنَّ المعنى استدعوا ناراً فأوقدوها، فلما أضاءتْ لأنَّ الإضاءةَ لا تَسببُ عن الطلب، إنما تُسببُ عن الإيقاد.

والفاء في "فلما" للسبب. وقرأ ابن السَّمِيعِ: "كمثل الذين" بلفظِ الجمع، "استوقد" بالإفراد، وهي مُشكلةٌ، وقد خرَّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها وهي التوهُّمُ، أي: كأنه نطق بمن، إذا أعاد ضميرَ المفرد على الجمع كقولهم: "ضربني وضربتُ قومك" أي ضربني مَنْ، أو يعودُ على اسمِ فاعلِ مفهومٍ من استوقد، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ، وإن لم يكْمُلْ شرطُ الحذفِ، والتقدير: استوقدها مستوقدٌ لهم، وهذه القراءة تُقوي قولَ مَنْ يقولُ: إن أصلَ الذي: الذين، فحذقتِ النونُ.

و "لَمَّا" حرفٌ وجوب لوجوب هذا مذهبُ سيبويه. وزعم الفاريسي وتبعه أبو البقاء أنها ظرفٌ بمعنى حين، وأنَّ العاملَ فيها جوائها، وقد رُدَّ عليه بأنها أجيبت بـ "ما" النافية وإذا الفجائية، قال تعالى: {فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا رَأَوْهُمْ إِلَّا نُفُوراً} وقال تعالى: {فَلَمَّا تَجَّاهُمْ إِلَى الْبَيْتِ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ} وما النافية وإذا الفجائية لا يَعْمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتفى أن تكونَ ظرفاً.

(1/115)

وتكون "لَمَّا" أيضاً جازمةً لفعل واحد، ومعناها نفي الماضي المتصلِ بزمن الحال، ويجوزُ حذفُ مجزومها، قال الشاعر:
216- فجنَّتْ قبورهم بدءاً ولَمَّا * فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهُ

وتكونُ بمعنى إلا، قال تعالى: {وَإِنْ كُلُّ دَلِيلٍ لَّمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} في قراءة مَنْ قرأه.
و "أضاء" يكونُ لازماً ومتعدّي، فإن كان متعدياً ف "ما" مفعولٌ به، وهي موصولة، و "حوله" ظرفٌ مكانٍ ومخفوضٌ به، صلةٌ لها، ولا يَتَصَرَّفُ، وبمعناه: حَوال، قال الشاعر:

217- وأنا أمشي الدَّالِّي حَوَالِكا *
ويَتَّيَان، قال عليه السلام: "اللهم حوَالِينَا"، ويَجْمَعَان على أَحْوَال.
ويجوز أن تكونَ "ما" نكرةً موصوفةً، و "حوله" صفئها، وإن كان لازماً فالفاعلُ ضميرُ النارِ أيضاً، و "ما" زائدةٌ، و "حوله" فاعلةٌ موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، وأتتْ/ الفِعْلُ علي المعنى، والتقدير: فلَمَّا أضاءتِ الجهَةُ التي حوله أو جههُ حوله. وأجاز أبو البقا فيها أيضاً أن تكونَ منصوبةً على الظرف، وهي حينئذٍ إمَّا بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفة، التقدير: فلَمَّا أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله أو مكاناً حوله، فإنه قال: "يقال: ضاءتِ النارُ وأضاءتُ بمعنى، فعلى هذا تكون "ما" ظرفاً وفي "ما" ثلاثةٌ أوجهٌ أحدها: أن تكونَ بمعنى الذي. والثاني: هي نكرةٌ موصوفةٌ أي: مكاناً حوله، والثالث: هي زائدةٌ "انتهى. وفي عبارته بعضُ مناقشةٍ، فإنه بَعَدَ حُكْمه على "ما" بأنَّها ظرفيةٌ كيف يجوزُ فيها والحالُ هذه أن تكونَ زائدةً، وإنما أراد: في "ما" هذه من حيث الجملةُ ثلاثةٌ أوجهٍ: وقولُ الشاعر:

218- أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم * دُجى الليل حتى تظم الجرعَ ثاقبه
يَحْتَمِل التعدّي واللزوم كالأية الكريمة. وقرأ ابن السَّمِيفَع: ضاءتُ ثلاثياً.

(1/116)

قوله تعالى: {دَهَبَ اللَّهُ يُنُورِهِمْ} هذه الجملةُ الظاهرُ أنَّها جوابُ "لَمَّا". وقال الزمخشري: "جوائها محذوفٌ، تقديره: فلَمَّا أضاءتِ حَمَدت"، وجعل هذا أبلغَ من ذكرِ الجواب، وجعل جملةً قوله: {دَهَبَ اللَّهُ يُنُورِهِمْ} مستأنفةً أو بدلاً من جملة التمثيل. وقد رَدَّ عليه بعضهم هذا بوجهين أحدهما: أن هذا تقديرٌ مع وجود ما يُعْنِي عنه فلا حاجة إليه، إذ التقديراتُ إنما تكونُ عند الضرورات. والثاني: أنه لا تُبَدَلُ الجملةُ الفعليةُ من الجملةِ الاسميةِ.

و "بنورهم" متعلقٌ بـ "دَهَبَ"، والباءُ فيها للتعدية، وهي مرادفةٌ للهمزة في التعدية، هذا مذهبُ الجمهور، ورَعَمَ أبو العباس أن بينهما قرظاً، وهو أن الباءَ يَلَرُمُ معها مصاحبةُ الفاعلِ للمفعول في ذلك الفعلِ الذي فَعَله به والهمزة لا يَلَرُمُ فيها ذلك. فإذا قلت: "ذهبتُ يزيد" فلا بد أن تكونَ قد صاحبتَه في الذهابِ فذهبتَ معه، وإذا قلت: "أذهبتَه" جاز أن يكونَ قد صاحبتَه وألا يكونَ. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرِّد بهذه الآية لأنَّ مصاحبتَه تعالى لهم في الذهابِ ويستحيله. ولكن قد أجاب أبو الحسين ابنُ عصفور عن هذا بأنه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أسندَ إلى نفسه ذهاباً يليقُ به كما أسندَ إلى نفسه المجي والإتيان على معنى يليقُ به، وإنما يَرُدُّ عليه بقولِ الشاعر:

219- ديارُ التي كانت ونحن على منى * تجلُّ بنا لولا نجاؤ الرُّكائبِ
أي: تجعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحرِّمين بالحجِّ، ولم تكن هي مُحرِّمةً حتى تصاحبهم في الجِلِّ، وكذا قولُ امرئ القيس:

220- كَمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عن حالٍ مَنِينِهِ * كَمَلَرَّتِ الصَّفْوَاءُ الْمُتَنَزِّلِ
الصَّفْوَ: الصخرة، وهي لم تصاحبِ الذي تَزِله.

والضمير في "بنورهم" عائذ على معنى "الذي" كما تقدّم، وقال بعضهم: هو عائذ على مضافٍ محذوفٍ تقديره: كمثل أصحاب الذي استوقد، واحتاج هذا القائل إلى هذا التقدير قال: "حتى يتطابق المشبّه والمشبّه به، لأنّ المشبّه جمعٌ، فلو لم يُقدّر هذا المضافُ وهو "أصحاب" لزم أن يُشَبَّه الجمعَ بالمفردِ وهو الذي استوقد" انتهى. ولا أدري ما الذي حملَ هذا القائل على مَنع تشبيه الجمع بالمفرد في صفةٍ جامعةٍ بينهما، وأيضاً فإنّ المشبّه به إنما هو القستان، فلم يقع التشبيه إلا بين قصتين إحداهما مضافةٌ إلى جمعٍ والأخرى إلى مفردٍ.

قوله تعالى: { وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ } هذه جملةٌ معطوفةٌ على قوله "ذَهَبَ اللهُ". وأصل الترك: التخليه، وبراد به التصيير، فيتعدى لاثنتين على الصحيح، كقول الشاعر:

221- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ * فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ
فإن قلنا: هو متعدٍ لاثنتين كان المفعول الأول هو الضمير، والمفعول الثاني "في ظلمات" و "لا يبصرون" حالٌ، وهي حالٌ مؤكدة لأنّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يبصر، وصاحبُ الحال: إمّا الضمير المنصوبُ أو المرفوعُ المستكنُّ في الجارِّ والمجرور. ولا يجوز أن يكونَ "في ظلمات" حالاً، و "لا يبصرون" هو المفعول الثاني لأن المفعول الثاني خبرٌ في الأصل، والخبر لا يؤتى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت "في ظلمات" حالاً فُهِمَ منه عَدَمُ الإبصارِ، فلم يُفدْ قولك بعد ذلك لا "يبصرون" إلا للتأكيد، لكنّ التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأن الأحوال لأنها فصلاّت. ويؤيد ما ذكرْتُ أن النحويين لمّا أعرَبُوا قولَ امرئ القيس:

222- إِذَا مَا بَكَى مِنْ حَلْفِهَا انصَرَفَتْ لَهُ * بِشَقٍّ وَشِقٍّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

أعرَبُوا "شِقٌّ" مبتدأً و "عندنا" خبره، و "لم يُحوَّل" جملةٌ حاليةٌ مؤكدةٌ، قالوا: وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضعٌ تفصيل، وأبوًا أن يجعلوا "لم يُحوَّل" خبراً، و "عندنا" لأنه إذا كان عنده عُلِمَ منه أنه لم يُحوَّل، وقد أعرَبه أبو البقاء كذلك، وهو مردودٌ بما ذكرْتُ لك.

ويجوز إذا جعلنا "لا يبصرون" هو المفعول الثاني ان يتعلّق "في ظلمات" به أو بـ "تركهم"، التقدير: "وتركهم لا يبصرون في ظلمات". وإن كان "ترك" متعدياً لواحد كان "في ظلمات" متعلقاً بترك، و "لا يبصرون" حالٌ مؤكدة ويجوز أن يكونَ "في ظلمات" حالاً من الضمير المنصوب في "تركهم" فيتعلّق بمحذوفٍ و "لا يبصرون" حالٌ أيضاً: إمّا من الضمير المنصوب في "تركهم" فيكونُ له حالان/ ويجري فيه الخلافُ المتقدم، وإمّا من الضمير المرفوع المستكنُّ في الجارِّ والمجرور قبله فتكونُ حالين متداخلتين.

* { صُمْ بَكُم عُمِّي فَهَمْ لَا يَرْجِعُونَ }

الجمهور على رفعها على أنها خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم صُمْ بَكُم عُمِّي، ويحيى فيه

الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فَمَنْ أَجَارَ ذَلِكَ حَمَلَ الآيَةَ عَلَيْهِ من غير تأويل، وَمَنْ مَتَعَ ذَلِكَ قال هذه الخبائر وإن تعددت لفظاً فهي متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق بسبب غماهم وصممهم، فيكون من باب: "هذا خلو حامض" أي مُز، و"هو أعسر يسر" أي أصب، وقول الشاعر:
223- ينأم بإحدى مُقلتيه ويتقي * بأخرى المنايا فهو يفظان هاجع

(1/119)

أي: متحرز، أو يقدر لكل خبر مبتدأً تقديره: هم صم، هم بكم، هم عمي، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصاف الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكون هذه الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ، نحو قولك: الزيدون فقهاء شعراء كاتبون، فإنه يحتمل أن يكون المعنى أن بعضهم فقهاء، وبعضهم شعراء وبعضهم كاتبون، وأنهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة، بل بعضهم اختص بالفقه، والبعض الآخر بالشعر، والآخر بالكتابة. وقُرئ بنصبها، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال، وفيه قولان، أحدهما: هو حال من الضمير المنصوب في "تركهم"، والثاني من المرفوع في "لا يبصرون". والثاني: التصب على الدم، كقوله: {حَمَالَةَ الحَطْبِ} وقول الآخر:
224- سَقُونِي النِّسَاءَ ثُمَّ تَكْنِفُونِي * عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ
أي: أدم عداة الله. الثالث: أن يكون منصوباً بترك أي: تركهم صمًا بكمًا عمياً. والرسم داء يمنع من السماع، وأصله من الصلابة، يقال: "قناه صماء" أي ضلته، وقيل: أصله من الانسداد، ومنه: صممت القارورة أي: سددها. والبيكم داء يمنع الكلام، وقيل: هو عدم الفهم، وقيل: الأبيكم من ولد أخرس.

(1/120)

وقوله: {فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ} جملة خبرية معطوفة على الجملة الخبرية قبلها، وقيل: بل الأولى دعاء عليهم بالصمم، ولا حاجة إلى ذلك. وقال أبو البقاء: "وقيل: فهم لا يرجعون حال، وهو خطأ، لأن الفاء ترتب، والأحوال لا ترتب فيها". و"رجع" يكون قاصراً ومتعدياً باعتبارين، وهذيل تقول: أرجعه غيره فإذا كان بمعنى "عاد" كان لازماً، وإذا كان بمعنى أعاد كان متعدياً، والآية الكريمة تحتمل التقديرين، فإن جعلناه متعدياً فالمفعول محذوف، تقديره: لا يرجعون جواباً، مثل قوله: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ} ورغم بعضهم أنه يضمن معنى صار، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وجعل منه قوله عليه السلام: "لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"، ومن مَنَعَ جريانه مَجْرَى "صار" جعل المنصوب حالاً.

* { أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَنَرَقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: { أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ }؛ في "أو" خمسة أقوال، أظهرها: أنها للتفصيل بمعنى أن الناظرين في حال هؤلاء منهم من يشبههم بحال المستوقد الذي هذه صفته، ومنهم من يشبههم بأصحاب صيب هذه صفته. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أعلمهم على عباده تشبيههم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشك، بمعنى أن الناظر يشك في

تشبيههم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخير، أي: أٌبِحَ للناس أن يشبَّههم بكذا أو بكذا، وحُيِّرُوا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين، أحدهما: كوئُها بمعنى الواو، وأنشدوا:
225- جاء الخلافة أو كاتت له قَدْرًا * كما أتى ربَّه موسى على قَدْرِ
والثاني: كوئُها بمعنى بل، وأنشدوا:

(1/121)

226- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الصُّحَى * وَصُورِهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
أي: بل أنت.
و "كصيب" معطوفٌ على "كَمَثَلٍ"، فهو في محلِّ رفع، ولا بُدَّ من حذف مضائقين، ليصحَّ
المعنى، التقدير: أو دَوِي صَيِّبٍ، ولذلك رَجَعَ عليه ضميرُ الجمع في قوله: {يَجْعَلُونَ
أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ} لَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِهِمْ بِأَصْحَابِ الصَّيْبِ لَا بِالصَّيْبِ نَفْسِهِ.
والصَّيْبُ: المطر: سُمِّيَ بذلك لنزوله، يقال: صَابَ يَصُوبُ إِذَا تَرَلَّ، قال:

227- فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ * تَتَرَلَّ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ
وقال آخر:

228- فِي تَعْدَلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُعَمَّرٍ * سَقَنِكَ رَوَايَا الْمُرْنِ حَيْثُ تَصُوبُ
واختلف في وزن صَيِّبٍ: فمذهبُ البصريين أنه "فَعِيلٌ"، والأصلُ: صَيُوبٌ فَادُغَمَ كَمِيَّتٍ
وهيَّ والأصلُ: مَيُوتٌ وَهَيُونَ. ويقال بعض الكوفيين: وزنه فَعِيلٌ، والأصلُ "صُوبٌ بزنة
طويل، قال النحاس: "وهذا خطأ لأنه كان ينبغي ولا يُعَلُّ كطويل" وكذا قال أبو البقاء.
وقيل وزنه: فَعِيلٌ فُجِّلَ وَأُدْغِمَ.
واعلم أنه إذا قيل بأن الجملة من قوله: {ذَهَبَ اللَّهُ يَبُورُهُمْ} استثنائيةٌ ومن قوله {صُمَّ
بِكُمْ عُمِّي} أنها من وصف المنافقين كانتا/ جملتي اعتراض بين المتعاطفين، أعني
قوله: كمثل وكصيب، وهي مسألةٌ خرف منعها الفارسي وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر:
229- لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُعَيَّرَاتٌ * وَفِي طَوْلِ الْمُعَاشِرَةِ التَّقَالِي
لقد بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمَّ أَوْقَى * وَلَكِنْ أُمَّ أَوْقَى لَا تَبَالِي

(1/122)

فَقَصَلَ بَيْنَ الْقِسْمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: "لَعَمْرُكَ" وَبَيْنَ جَوَابِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ: "لَقَدْ بَالَيْتُ" بِجَمَلَتَيْنِ،
إحداهما: "وَالْخُطُوبُ مُعَيَّرَاتٌ" وَالثَّانِيَةُ: "وَفِي طَوْلِ الْمُعَاشِرَةِ التَّقَالِي" [قوله:] "مِنْ
السَّمَاءِ" يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ"صَيِّبٍ" لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ،
التَّقْدِيرُ: كَمَطَرٍ يَصُوبُ مِنَ السَّمَاءِ، وَ"مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ
جَرِّ صِفَةٍ لَصَيِّبٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَتَكُونُ "مِنْ" لِلتَّبَعِيضِ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ
مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: كَصَيِّبٍ كَائِنٍ مِنْ أَمْطَارِ السَّمَاءِ.
وَالسَّمَاءُ: كُلُّ مَا عَلَاكَ مِنْ سَقْفٍ وَنَحْوِهِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ وَالْأَصْلُ:
سَمَاؤٌ، وَنَمَا قُلَيْتِ الْوَاوُ هَمْرَةً لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفِ زَائِدَةٍ، وَهُوَ بَدَلُ مَطَرٍ، نَحْوُ:
كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سِقَايَةٍ وَسِقَاوَةٍ، لِعَدَمِ تَطَرُّفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا دَخَلَتْ
عَلَيْهَا تَاءُ التَّنْبِيْثِ صَحَّتْ نَحْوُ: سَمَاوَةٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:
230- طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا قَرْلَفًا * سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى أَحْفُوقَفَا

والسماء مؤنث، وقد تُذَكَّر، وأنشدوا:
231- فلو رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا * لَجِئْنَا بِالسَّمَاءِ مَعَ السَّحَابِ
فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ قَوْلِهِ: "إِلَيْهِ" عَلَيِ السَّمَاءِ مَذْكَرًا، وَبُجْمَعِ عَلَى سَمَاوَاتٍ وَأَسْمِيَةٍ
وَسُمِّيَةٍ، وَالْأَصْلِيُّ: فُعُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَلَّ إِعْلَالَ عَصِيٍّ بِقَلْبِ الْوَاوِيِّنَ يَأْتِينَ وَهُوَ قَلْبٌ مَطْرُدٌ
فِي الْجَمْعِ، وَيَقْلُّ فِي الْمَفْرَدِ نَحْوُ: عِنَّا عُنَيْنًا، كَمَا شَدَّ التَّصْحِيحُ فِي الْجَمْعِ، قَالُوا: "إِنكُمْ
تَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ"، وَجُمِعَ أَيْضًا عَلَى سَمَاءٍ، وَلَكِنْ مَفْرَدَةً سَمَاوَةً، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ
تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ:

232- *فوق سَبْعِ سَمَائِيَا
ووجهُ الدلالة أنه مُيِّرَ به "سبع"، ولا تُمَيِّزُ هِيَ وَأَخَوَاتُهَا إِلَّا بِجَمْعٍ مَجْرُورٍ.

(1/123)

قوله تعالى: "فيه ظلماتٌ وَّرَعْدٌ وَبَرْقٌ" يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجِهًا، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ صِفَةً
لـ"صَيَّبَ". الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لِتَخْصُصِيهِ: إِمَّا بِالْعَمَلِ فِي الْجَارِ
بَعْدَهُ، أَوْ بِصِفَةِ الْجَارِ بَعْدَهُ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرَفِ فِي "مِنْ
السَّمَاءِ" إِذَا قِيلَ إِنَّهُ صِفَةٌ لَصَيَّبَ، فَيَتَعَلَّقُ فِي التَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ بِمَحْذُوفٍ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى
الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ لِكَوْنِهِ صِفَةً لِمَجْرُورٍ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ الْآخِرَيْنِ فِي مَحَلِّ تَصْبٍ
عَلَى الْحَالِ. وَ"ظَلَمَاتٌ" عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فَاعِلٌ بِهِ لِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ وَالظَّرْفَ
مَتَى اعْتَمَدَا عَلَى مَوْصُوفٍ أَوْ ذِي حَالٍ أَوْ ذِي خَبَرٍ أَوْ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ عَمِلًا عَمَلِ
الْفِعْلِ، وَالْأَخْفَشُ يُعْمَلُهُمَا مُطْلَقًا كَالْوَصْفِ، وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ ذَلِكَ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ خَبْرًا
مَقْدَمًا وَ"ظَلَمَاتٌ" مُبْتَدَأٌ، وَالجَمْلَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْجَرَّ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لَصَيَّبَ. وَالثَّانِي:
النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُ الْحَالِ يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ "كصَيَّبَ" وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لِتَخْصُصِيهِ
بِمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَكُونَ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْرَفَ فِي "مِنْ السَّمَاءِ" إِذَا جُعِلَ وَصْفًا لَصَيَّبَ،
وَالضَّمِيرُ فِي "فِيهِ" ضَمِيرُ الصَّيَّبِ."
وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ الْجَارَّ صِفَةً أَوْ حَالًا، وَرَفَعَ "ظَلَمَاتٌ" عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِهِ أَرْجَحُ مِنْ جَعَلَ
"فِيهِ ظَلَمَاتٌ" جَمْلَةً بِرَأْسِهَا فِي مَحَلِّ صِفَةٍ أَوْ حَالٍ، لِأَنَّ الْجَارَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْرَدِ مِنَ
الْجَمْلَةِ، وَأَصْلُ الصِّفَةِ وَالْحَالِ أَنْ يَكُونَا مَفْرَدَيْنِ.

(1/124)

"وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ" مَعْطُوفَانِ عَلَى ظُلُمَاتٍ" بِالْإِعْتِبَارِ الْمَتَقَدِّمِينَ، وَهُمَا فِي الْأَصْلِ
مَصْدَرَانِ تَقُولُ: رَعَدَتِ السَّمَاءُ تَرَعْدًا وَرَعْدًا وَبَرَقَتْ بَرْقًا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَهُمَا عَلَى
ذَلِكَ [مُؤَجَّذَانِ] هُنَا"، يَعْنِي عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بِمَعْنَى الرَّاعِدِ وَالْبَارِقِ نَحْوُ:
رَجُلٌ عَدْلٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا فِي الْآيَةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمَا الْمَصْدَرُ بَلْ جُعِلَا اسْمًا لِلْهَرِّ
وَاللِّمْعَانِ، وَهُوَ مَقْصُودُ الْآيَةِ، وَلَا حَاجَةَ حِينئِذٍ إِلَى جَعْلِهِمَا بِمَعْنَى اسْمِ فَاعِلٍ.
قَوْلُهُ تَعَالَى {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ} هَذِهِ الْجَمْلَةُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا لِمَحَلِّ لَهَا
لِاسْتِنَافِهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا حَالُهُمْ؟ فَقِيلَ: يَجْعَلُونَ. وَقِيلَ: بَلْ لَهَا مَحَلٌّ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِيهِ،
فَقِيلَ: جَرٌّ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِمَجْرُورٍ، أَيْ: أَصْحَابُ صَيَّبَ جَاعِلِينَ، وَالضَّمِيرُ مَحْذُوفٌ، أَوْ نَابَتْ
الْأَلْفُ مَنَابِئِهِ، تَقْدِيرُهُ: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ مِنْهُ أَوْ مِنَ صَوَاعِقِهِ.
وَقِيلَ: مَحَلُّهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ "فِيهِ". وَالْكَلامُ فِي الْعَائِدِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْجَعْلُ

هنا بمعنى الإلقاء، ويكونُ بمعنى الخَلْق فيتعَدَّى لواجِدٍ، ويكونُ بمعنى صَبَّر أو سَمَّى فيتعَدَّى لاثنين، ويكونُ للشروع فيعملُ عَمَلٌ عسى.

(1/125)

وأصابُهم جمعُ إصْبَع، وفيها عشرُ لغاتٍ، بثلاثِ الهمزة مع تثليثِ الباء، والعاشره: أَصْبُوعٌ بضمِّ الهمزة. والواوُ في "يَجْعَلُونَ" تعودُ للمضافِ المحذوفِ كما تقدمُ إيضاحُهُ. وَاَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمِضَافُ جَازَ فِيهِ اعْتِبَارَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يُتْلَفَتْ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي لِأَنَّ يُتْلَفَتْ إِلَيْهِ، وَقَدْ جَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} التقدير: وكم من أهل قرية فلم يُرَاعِه في قوله: {أَهْلَكْنَاهَا [فِجَاءَهَا]} وراعاها في قوله: {أَوْ هُمْ قَائِلُونَ}. وفيها آذانهم مِّن الصَّوَاعِقِ {كلاهما متعلقٌ بالجعل، و"مِن" معناها التعليل. والصواعِقُ: جمع صاعقة، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار، ويقال: ساعقة بالسين، وصاعقة بتقديم القاف وأنشد:

233- أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَجْرِمِينَ أَصَابَهُمْ * وَاقِعٌ، لَا بَلْ هُنَّ فَوْقَ الصَّوَاعِقِ
ومثله قول الآخر:

234- يَحْكُمُونَ بِالْمَصْفُورَةِ الْقَوَاطِعِ * تَشَقُّقَ الْيَدَيْنِ بِالصَّوَاعِقِ
وهي قراءةُ الحسن، قال النحاس: "وهي لغةُ تميم وبعض بني ربيعة" فيحتمل أن تكون صاعقة مقلوبة من صاعقة، ويحتمل ألا تكون، وهو الأظهر لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدم، ويقال: صَعَقَةٌ أيضاً، وقد قرأ بها الكسائي في الذاريات، يقال: صُعِقَ زيدٌ وأصَعَقَهُ غيرُه: قال:

235- تَرَى التُّغْرَاتِ الرُّزْقَ تَحْتَ لَبَائِهِ * أَحَادَ وَمَنْتَى أَصَعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ
قوله تعالى: "حَدَّرَ الموت" فيه وجهان، أظهرُهُما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبه "يَجْعَلُونَ" ولا يَصْرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يُعْلَلُ بِعَلَلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ وعاملُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحْدَرُونَ حَدَرًا مِثْلَ حَدَرِ الموت، والحَدَرُ والحِذَارُ مصدران لحَدَرَ أي: خافَ خوفاً شديداً.

(1/126)

واعلم أن المفعولَ مِنْ أَجْلِهِ بالنسبةِ إلى تَصْيِهِ وجَرِّهِ بالحرفِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ يكثرُ نصبُهُ وهو ما كانَ عَيْرَ مُعَرَّفٍ بِالْ مضافٍ نحو: جِئْتُ أَكْرَامًا لَكَ، وقسمٌ عكسه، وهو ما كانَ مُعَرَّفًا بِالْ. ومِنْ مَجِيئِهِ منصوباً قولُ الشاعر:

236- لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ * وَلَوْ تَوَالَتْ رُمُ الْأَعْدَاءِ
وقسمٌ يستوي فيه الأمران وهو المضافُ كالأيةِ الكريمة، ويكونُ معرفةً ونكرةً، وقد جَمَعَ جَائِمُ الطائِيَّ الْأَمْرَيْنِ فِي قَوْلِهِ:

237- وَأَعْرِضْ عِوَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ * وَأَعْرِضْ عَنِ بَسْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا
و"حَدَّرَ الموت" مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، وفاعلُهُ محذوفٌ، وهو أحدُ المواضع التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحده، [والثاني: فِعْلٌ مَا لَمْ يُبَسِّمَ فاعلُهُ، والثالث: فاعلُ أَفْعَلُ في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوزُ فيه حذفُ الفاعلِ وحده] خلافاً للكوفيين. والموتُ ضدُّ الحياةِ يقال: مات يموت وبمات، قال الشاعر:

- 238- بُنِّيَتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ * عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي
وعلى هذه اللغة قُرِي: مِنَّا وَمِثُّ بِكْسَرِ الْمِيمِ كَخِفْنَا وَخِفْتُ، فَوَزُنُ مَاتَ عَلَى اللُّغَةِ
الْأُولَى: فَعَلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ: فَعِلَ بِكَسْرِهَا، وَالْمَوَاتُ بِالضَّمِّ الْمَوْتُ أَيْضًا،
وَبِالْفَتْحِ: كَمَا لَا رُوْحَ فِيهِ، وَالْمَوَاتَانِ بِالتَّحْرِيكِ ضِدَّ الْحَيَوَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ "اشْتَرَّ الْمَوَاتَانَ وَلَا
تَشْتَرُّ الْحَيَوَانَ"، أَي: اشْتَرَّ الْأَرْضَيْنِ وَلَا تَشْتَرُّ الرِّقِيقَ فَإِنَّهُ فِي مَعْرِضِ الْهَلَاكِ. وَالْمَوَاتَانِ
بِضَمِّ الْمِيمِ: وَقَوْعُ الْمَوْتِ فِي الْمَاشِيَةِ، وَمَوْتُ فَلَانٍ بِالتَّشْدِيدِ لِلْمَبَالِغَةِ، قَالَ:
239- فَعَزَّوهُ مَاتَ مَوْتًا مُسْتَرْحِبًا * فَهِيَ أَنَا ذَا أَمَوْتُ كُلَّ يَوْمٍ
وَالْمُسْتَمِيثُ: الْأَمْرُ الْمُسْتَرْسِلُ، قَالَ رُوَيْةً:
240- وَزَبَدُ الْبَحْرِ لَهُ كَيْثٌ * وَاللَّيْلُ فَوْقَ الْمَاءِ مُسْتَمِيثٌ

(1/127)

قوله تعالى: "والله محيط بالكافرين" جملة من مبتدأ وخبر، وأصلٌ مُحِيطٌ: مُحِيطٌ، لأنه من حاطَ يَحِيطُ فاعِلٌ كإلعالٍ تَسْتَعِينُ. والإحاطة: حَصْرُ الشَّيْءِ مَنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ، وَهُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِمْ تَحْتَ قَهْرِهِ، وَلَا يَفُوتُونَهُ. وَقِيلَ: ثُمَّ مَضَافٌ مَحْذُوفٌ، أَي عِقَابُهُ مُحِيطٌ بِهِمْ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: "هِيَ اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ". كَأَنَّهُ يَعْني بِذَلِكَ أَنَّ جُمْلَةَ قَوْلِهِ: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ، وَجُمْلَةَ قَوْلِهِ: "يَكَادُ الْبَرْقُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُمَا مِنْ قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ فَوْقَ مَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضًا.

* { يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَسِينُوا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله تعالى: { يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ } : "يَكَادُ" مضارع كَادَ، وهي لمقاربة الفعل، تعملُ عملَ "كَانَ"، إِلَّا أَنَّ خَبْرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعًا، وَشَدَّ مَجِيئَهُ اسْمًا صَرِيحًا، قَالَ:
241- قَابَتْ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْبَا * وَكَحْمٍ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وَالْأَكْثَرُ فِي خَبْرِهَا تَجَرُّدُهُ مِنْ "أَنْ" عَكَسَ "عَسَى"، وَقَدْ شَدَّ اقْرَتَانُهُ بِهَا، وَقَالَ رُوَيْةً:
242- قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمَحَّصَا

(1/128)

لأنها لمقاربة الفعل، و "أَنْ" تُخَلِّصُ لِلْاِسْتِقْبَالِ، فَتَنَاقَا. وَاعْلَمْ أَنَّ خَبْرَهَا - إِذَا كَانَتْ - هِيَ مَثْبُتَةٌ - مَنْفِيٌّ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهَا لِلْمُقَارَبَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: "كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ" كَانَ مَعْنَاهُ فَارَبَ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، فَإِذَا بُفِعَتْ اِنْتَفَى خَبْرُهَا بِطَرِيقِ الْأُولَى، لِأَنَّهُ إِذَا اِنْتَفَتْ مُقَارَبَةُ الْفِعْلِ / اِنْتَفَى هُوَ مِنْ بَابِ أَوْلَى وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: { لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا } أْبْلَغَ مِنْ أَنْ لَوْ قِيلَ: لَمْ يَرَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَارِبِ الرَّوْيَةَ فَكَيْفَ لَهَا بِهَا؟ وَزَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنَ جَنِيٍّ وَأَبُو الْبَقَاءِ وَأَبْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ وَإِثْبَاتُهَا نَفْيٌ، حَتَّى الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ فِيهَا فَقَالَ:

243- أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرُ مَا هِيَ لَفْظُهُ * جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودٍ
إِذَا بُفِعَتْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَثْبِتَتْ * وَإِنْ أَثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ

وَحَكُّوا عَنْ ذِي الرِّمَةِ أَنَّهُ لَمَّا أُنْشِدَ قَوْلَهُ:

244- إِذَا عَبَّرَ النَّأْيُ الْمَجْبِيْنَ لَمْ يَكْدُ * رَسِيْسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُخُ

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

عَيْبَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكَدْ يَبْرُحُ فَيَكُونُ قَدْ بَرِحَ، فغَيَّرَهُ إِلَى قَوْلِهِ: "لَمْ يَزَلْ" أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالَّذِي عَرَّ هُؤَلَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {قَدَّبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} قَالُوا: فَهِيَ هُنَا مَنْفِيَّةٌ وَخَبْرُهَا مُثَبَّتٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الدَّبْحَ وَقَعَ لِقَوْلِهِ: "قَدَّبَحُوهَا". وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى اخْتِلَافِ وَقْتَيْنِ، أَي: دَبَّحُوهَا فِي وَقْتٍ، وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ فِي وَقْتٍ آخَرَ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَبَّرَ بِنَفْيِ مَقَارِبَةِ الْفِعْلِ عَنْ شِدَّةِ تَعْتِيهِمْ وَعُسْرِهِمْ فِي الْفِعْلِ.
وَأَمَّا مَا حَكَوهُ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ فَقَدْ غَلَطَ الْجُمْهُورُ ذَا الرُّمَّةِ فِي رَجوعِهِ عَنْ قَوْلِهِ، وَقَالُوا: هُوَ أَبْلَغُ وَأَحْسَنُ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ.

(1/129)

وَأَعْلَمُ أَنَّ خَبَرَ "كَادَ" وَأَخَوَاتِهَا - عَيْرَ عَسَى - لَا يَكُونُ فَاعِلُهُ إِلَّا ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى اسْمِهَا، لِأَنَّهَا لِلْمَقَارِبَةِ أَوْ لِلشَّرُوعِ بِخِلَافِ عَسَى، فَإِنَّهَا لِلتَّرَجُّيِّ، تَقُولُ: "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ"، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:
245- وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقِيَتِي * فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُحَاطِبُهُ
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ * تُكَلِّمُنِي أَحْجَارَهُ وَمَلَاعِيَهُ
فَأَتَى بِالْفَاعِلِ ظَاهِرًا فَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الشَّدْوِذِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحْجَارَ وَالْمَلَاعِبَ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الرَّبْعِ، فَهِيَ هُوَ، فَكَانَتْ قِيلَ: حَتَّى كَادَ يَكَلِّمُنِي، وَلَكِنَّهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهِ، وَقَوْلُ الْآخَرِ:

246- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي * تَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا * قَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
فَأَتَى بِفَاعِلٍ [خَبْرٍ] جَعَلَ ظَاهِرًا، فَقَدْ أَجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى حَدْفٍ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: وَقَدْ جَعَلَ تَوْبِي إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ بَابِ إِقَامَةِ السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ، فَإِنَّ نَهْوَصَهُ كَذَا مُتَسَبِّبٌ عَنِ إِثْقَالِ تَوْبِهِ إِيَّاهُ، وَالْمَعْنَى: وَقَدْ جَعَلْتُ أَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ التَّمْلِ لِإِثْقَالِ تَوْبِي إِيَّايَ.
ووزن كَادَ كَوْدَ بِكسر العين، وهي من ذوات الواو، كخاف يخاف، وفيها لغة أخرى: فَنَحَّ عَيْنَهَا، فَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ تُصَمُّ فَاؤُهَا إِذَا أَسْنَدَتْ إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَأَخَوَاتِهَا، فَتَقُولُ: كَدَّتْ وَكَدَّتَا مِثْلَ: قُلْتُ وَقُلْنَا، وَقَدْ تُثْقَلُ كسره عَيْنَهَا إِلَى فَاؤِهَا مَعَ الْإِسْنَادِ إِلَى ظَاهِرِ، كَقَوْلِهِ:
247- وَكَيْدَ ضِبَاعِ الْفُفِّ بِأَكْلَنِ جُنَّتِي * وَكَيْدِ خِرَاشِ عِنْدَ ذَلِكَ يَبْتَمُّ
وَلَا يَجُوزُ زِيَادَتُهَا خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَسَيَأْتِي هَذَا كَلِمَةً فِي "كَادَ" النَّاقِصَةِ، أَمَّا "كَادَ" التَّامَةُ بِمَعْنَى مَكَرَ فَإِنَّهَا فَعَلٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا، وَأَكِيدُ".

(1/130)

و "البرق" اسمها، و "يخطف" خبرها، خَطَفَ يَخْطِفُ بِكسر عين الماضي وفتح المضارع، وَخَطَفَ يَخْطِفُ، عَكْسُ اللَّغَةِ الْأُولَى، وَفِيهِ قَرَاءَاتٌ كَثِيرَةٌ، الْمَشْهُورُ مِنْهَا الْأُولَى. الثَّانِيَّةُ: يَخْطِفُ بِكسر الطاء.
الثَّلَاثَةُ يَخْطِفُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالْخَاءِ وَالطَّاءِ مَعَ تَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَالْأَصْلُ: يَخْطِفُ، فَأَبْطَلَتْ تَاءُ الْإِفْتِعَالِ طَاءً لِلدَّرْغَامِ، الرَّابِعَةُ: كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِكسر الخاءِ إِتْبَاعًا لِكسرة الطَّاءِ. السَّادِسَةُ:

كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء، السابعة: يَخْتَطِفُ على الأصل. الثامنة: يَخْطَفُ بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء، وهي رديئة لتأديتها على التقاء ساكنين. التاسعة: بضم الياء وفتح الخاء وتشديد الطاء مكسورة، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية. العاشرة " يَتَخَطَفُ " .

وَالْحَطْفُ: أَخْذُ شَيْءٍ بِسُرْعَةٍ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ - أَعْنِي قَوْلَهُ: يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ - لَا مَحَلَّ لَهَا، لِأَنَّهَا اسْتِثْنَاءٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ حَالُهُمْ مَعَ ذَلِكَ الْبَرْقِ؟ فَقِيلَ: يَكَادُ يَخْطَفُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِدَوِي الْمَحذُوفَةِ، التَّقْدِيرُ: أَوْ كَذَوِي صَيْبٍ كَائِدٍ الْبَرْقُ يَخْطَفُ.

قوله تعالى: / {كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَسْنُوًّا فِيهِ} : "كل" نَصَبٌ عَلَى الظرفية، لأنها أُضِيفَتْ إِلَى "ما" الظرفية، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا، وَهُوَ "مَسْنُوًّا". وَقِيلَ: "ما" نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَمَعْنَاهَا الْوَقْتُ أَيْضًا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: كُلُّ وَقْتٍ أَضَاءَ لَهُمْ فِيهِ، فَأَضَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِكَوْنِهِ صَلَةً، وَمَحَلُّ الْجُرِّ عَلَى الثَّانِي. وَ"أضَاءَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِزَامًا. وَقَالَ الْمَبْرَدُ: "هُوَ مُتَعَدٌّ وَمَفْعُولُهُ مَحذُوفٌ"، أَي: أَضَاءَ لَهُمْ الْبَرْقُ الطَّرِيقَ، فَالْهَاءُ فِي "فِيهِ" تَعْوِذٌ عَلَى الْبَرْقِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ، وَعَلَى الطَّرِيقِ الْمَحذُوفِ فِي قَوْلِ الْمَبْرَدِ.

(1/131)

و "فيه" متعلق بمَسْنُوًّا، و "في" على بابها أي: إنه محيطٌ بهم: وقيل: هي بمعنى الباء، ولا بدُّ من حذف على القولين، أي: مَسْنُوًّا فِي ضَوْئِهِ أَوْ بِضَوْئِهِ، وَلَا مَحَلَّ لِجُمْلَةِ قَوْلِهِ "مَسْنُوًّا" لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ "كَلَّمَ" مِنَ الْفَاعِلِ الْعَمُومِ، وَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لِإِضَافَةٍ، وَقَدْ يُحَدَفُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، وَهَلْ تَنْوِينُهُ حِينَئِذٍ تَنْوِينُ عَوْضٍ أَوْ تَنْوِينُ صَرْقٍ؟ قَوْلَانِ. وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ "كل" إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَحُذِفَ بَقِيَتْ عَلَى تَعْرِيفِهَا، فَلِهَذَا انْتَصَبَتْ عَنْهَا الْحَالُ، وَلَا يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةٍ بَعْضِهِمْ، وَرَبَّمَا انْتَصَبَتْ حَالًا، وَأَصْلُهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَوْكِيدًا كَأَجْمَعٍ، وَالْأَحْسَنُ اسْتِعْمَالُهَا مُبْتَدَأً، وَلَيْسَ كَوْنُهَا مَفْعُولًا مَقْصُورًا عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا مَخْتَصًا بِالشَّعْرِ خِلَافًا لِزَاعِمِ ذَلِكَ. وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ تَعَيَّنَ اعْتِبَارُ تِلْكَ النَكْرَةِ فِيمَا لَهَا مِنْ ضَمِيرٍ وَغَيْرِهِ، تَقُولُ: كُلُّ رَجُلٍ أَتَوَّكَ فَأَكْرَمَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَاعَى لَفْظُ "كل" فَتَقُولُ: كُلُّ رَجُلٍ أَتَاكَ فَأَكْرَمَهُمْ، اعْتِبَارًا بِالمَعْنَى، فَأَمَا قَوْلُهُ:

248- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ تَرَّةٍ * فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدَيْقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

فِرَاعَى الْمَعْنَى فَهُوَ شَائِدٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، سِوَاءً كَانَتْ الْإِضَافَةُ لَفْظًا نَحْوُ: {وَكُلُّهُمْ أَتَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرِيدًا} فِرَاعَى لَفْظًا كُلِّ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ: {فَكَلَّا أَحَدًا بِدِينِهِ} فِرَاعَى لَفْظًا، وَقَالَ: {وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} فِرَاعَى الْمَعْنَى، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: "إِنْ" كَلَّمَ" تَفِيدُ التَّكْرَارَ، لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ وَضْعِهَا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: "كَلَّمَ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ" كَانَ الْمَعْنَى: أَكْرَمْتُكَ فِي كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ جَيْئَاتِكَ إِلَيَّ.

(1/132)

وَقُرئ "ضَاءَ" ثَلَاثِيًّا، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّبَاعِيَّ لَازِمٌ. وَقُرئ: "وَإِذَا أَظْلَكَ" مُبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَجَعَلَهُ الزَّمخَشَرِيُّ دَالًا عَلَى أَنَّ أَظْلَمَ مُتَعَدِّ، وَاسْتَأْيَسَ أَيْضًا بِقَوْلِ حَبِيبٍ: 249- هَمَا أَظْلَمَا حَالِي تَمَّتْ أَجْلِيَا * ظَلَامِيهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْبِي

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

ولا دليل في الآية لاحتمال أن أصله: وإذا أظلم الليل عليهم، فلما بُني للمفعول حُذِفَ "الليل" و"قم" عليهم "مَقَامَهُ، وَأَمَّا حَبِيبٌ فَمَوْلِدٌ.
وإنما صُدِّرَتِ الجُمْلَةُ الأولى بكلمة، والثانية بإِذَا، قال الزمخشري: "لأنهم جِراسٌ على وجود ما هَمَّهُم بِمِ مَقْعُودٌ من إمكان المشي وتأتيه، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها، وليس كذلك التوقف والتجسس" وهذا الذي قاله هو الظاهر، إلا أن من النحويين مَنْ جعلَ أن "إذا" تُفيد التكرار أيضاً، وأنشد:

250- إذا وَجَدْتُ أَوَارَ الحُبِّ في كَبْدِي * أَقْبَلْتُ نحو سِقَاءِ القومِ أَهْتَرِدُ
قال: "معناها معنى كلما".

قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ} "لو" حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةٌ سبويه، وهي أولى من عبارة غيره: حرفٌ امتناع لامتناع لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: {لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ} وفي قوله عليه السلام: "نِعْمَ العَبْدُ ضَهَبٌ لو لم يَحْفِ الله لم يُعْصِه"، وعدم صحة الثانية في ذلك كما سيأتي محرراً، ولفسادٍ نحو قولهم: "لو كان إنساناً لكان حيواناً" إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان، ولا يُجْرَمُ بها خلافاً لقوم، فأما قوله:

251- لو يَشَأُ طَارَ به ذُو مِيعَةٍ * لاجِقُ الأطالِ تَهْدُ ذُو حُصْلٍ
وقول الآخر:

252- تَامَتْ فَوَادِكُ لو يَحْرُنُكَ مَا صَنَعَتْ * إحدى نساءِ بني دُهَلِ بنِ سَيِّبَانَا

(1/133)

فمن تسكين المجزئ ضرورةً، وأكثر ما تكون شرطاً في الماضي، وقد تأتي بمعنى إن كقوله تعالى: {وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} وقوله:

253- وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلِمَتْ * عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلِمْتُ تَسْلِيمَ البِشَاشَةِ أَوْرَقًا * إليها صَدَى مِنْ جَانِبِ القبرِ صَائِحُ
ولا تكون مصدرية على الصحيح، وقد تُشَرَّبُ معنى التمني فتَنصِبُ المضارع بعد الفاء جواباً لها نحو: {فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ} وسيأتي تحريزه في موضعه.

و"شاء" أصله: شئى على فعل بكسر العين، وإنما قُلبت الياء ألفاً للقاعدة الممهدة. ومفعوله محذوفٌ تقديره: ولو شاء الله إذهاباً، وكثيرٌ حذَفُ مفعوله ومفعول "أراد" حتى لا يكاد يُنطق به إلا في الشيء المستغرب كقوله:

254- ولو شِئْتُ أَنْ أبْكِي دَمًا لَبْكِيئُهُ * عليه ولكن ساحة الصبرِ أَوْسَعُ
قال تعالى: {لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا

{ واللام في "ذهب" جوابٌ لو. واعلم أن جوابها يكثر دخول اللام عليه مثبتاً، وقد تُحذَفُ، قال تعالى: {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا} ويُقَلُّ دخولها عليه منفياً بـ "ما"، ويمتنع دخولها عليه منفياً بغير "ما" نحو: لو قُمْتَ لم أقم، لتوالي لامين فيثقل، وقد يُحذَفُ كقوله:

255- لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكُ إلا مُطْهَرًا * خُلِقَ الكرام لو تكون عديماً
و"بسمعهم" متعلقٌ بذهب. وقرئ: "لأذهب" فتكون الباء زائدة، أو يكون فعلٌ وأفعل بمعنى، ونحوه: {تَنبُثُ بِالذُّهْنِ

(1/134)

{ قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } هذه جملة مؤكدة لمعنى ما قبلها، و "على كل شيء" متعلق بقدير، وهو فعيل بمعنى فاعل مشتق من القُدرة وهي القوة والاستطاعة، وفعلها قَدَرَ بفتح العين، وله ثلاثة عشر مصدراً: قدرة بتثنية القاف، ومقدرة بتثنية الدال، وقَدَرًا وقَدَرًا وقَدَرًا وقَدَرَانًا ومَقْدَرًا ومَقْدَرًا. وقدير أَبْلَغُ من قادر قاله الزجاج، وقيل: هما بمعنى، قاله الهروي. والشَّيْءُ: ما صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ وَجْهِهِ وَيُخْبَرُ عَنْهُ، وهو في الأصل مصدرٌ شاء يشاء/، وهل يُطلق على المعدوم والمستحيل؟ خلاف مشهور.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }

قوله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ }. "يا" حرف نداء وهي أم الباب، وزعم بعضهم أنها اسم فعل، وقد نُحْدَفُ نحو: { يُوسُفُ أَعْرَضُ } ويُنادى بها المندوبُ والمستغاثُ، قال الشيخ: "وعلى كثرة وقوع النداء في القرآن لم يَقَعْ نداءٌ إلا بها". قلت: رَعَمَ بعضهم أن قراءة { أَمِنْ هُوَ قَانِثٌ } بتخفيف الميم أن الهمزة فيه للنداء وهو غريب. وقد يُراد بها مجرد التنبيه فيلها الجملُ الاسمية والفعلية، قال تعالى: { أَلَا يَا اسْجُدُوا } بتخفيف الأ، وقال الشاعر:

256- ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال *

وقال الآخر:

257- يا لعنة الله والأقوام كلهم * والصالحين على سيمعان من جار

(1/135)

و "أي" اسم منادى في محل نصب، ولكنه بُني على الضم لأنه مفرد معرفة. وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها صفة لها يلزم رفعه، ولا يجوز تصبه على المحل، خلافاً للمازني، و "ها" زائدة للتنبيه لازمة لها، والمشهور فتح هائها. وبجوز صمها إتياعاً للياء، وقد قرأ عامر بذلك في بعض المواضع نحو: { أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ }، والمرسوم يساعده.

ولا يجوز وصف "أي" هذه إلا بما فيه الألف واللام، أو بموصولٍ هما فيه، أو باسم إشارة نحو: يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ { وقال الشاعر:

258- ألا أيُّ هذا النايح السيد إنني * على تأيها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائها
ول "أي" معانٍ آخر كالاتفهام والشرط وكونها موصولةً ونكرةً موصوفةً وصفةً لنكرةً وحالاً لمعرفة.

و "الناس" صفة لأي، أو خبر مبتدأ محذوفٍ حسبما تقدّم من الخلاف. و "اعْبُدُوا رَبَّكُمُ" جملة أمرية لا محل لها لأنها ابتدائية.

قوله تعالى: { الَّذِي خَلَقَكُمْ } فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: نصبه على النعت لربكم. الثاني: نصبه على القطع. الثالث: رفعه على القطع أيضاً، وقد تقدّم معناه.

(1/136)

قوله تعالى: {وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} محلُّه النصبُ لعطفه على المنصوب في "خَلَقَكُمْ"، و "مِنْ قَبْلِكُمْ" صلةُ الذين، فيتعلّقُ بمحذوفٍ على ما تقرّر، و "مِنْ" لا ابتداءً الغاية. واستشكل بعضهم وقوع "مِنْ قَبْلِكُمْ" صلةً من حيث إنّ كلَّ ما جاز أن يُخبرَ به جاز أن يَقَعَّ صلةً، و "مِنْ قَبْلِكُمْ" ناقصٌ ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدةً إلا بتأويل، فكذلك الصلّة، قال: "وتأويله أنّ ظرفَ الزمان إذا وُصِفَ صَحَّ الإخبارُ والوصلُ به تقول: نحن في يومٍ طيّبٍ، فيكون التقديرُ هنا - والله أعلم -: والذين كانوا من زمانٍ قبلَ زمانكم"/ وقال أبو البقاء: "التقدير: والذين خَلَقَهُمْ من قبلِ خَلَقِكُمْ، فَحَدَفَ الخَلْقَ وأقام الضميرَ مُقَامَهُ".

وقرأ زيد بن علي: "وَالَّذِينَ مَن قَبْلِكُمْ" بفتح الميم.
قال الزمخشري: ووجهها على إشكالاتها أن يقال: أفحَمَ الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أفحم جرير في قوله:

259- يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالِكُمْ *

تيماً الثاني بين الأول وما أضيفَ إليه، وكإفحامهم لم الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا أبالك، قيل: "هذا الذي قاله يذهبُ لبعضهم ومنه قوله:
260- من التقرّ للآء الذين إذا هُم * يهابُ اللئامُ خَلَقَةَ البابِ قَعَقَعُوا
فإذا وجوابها صلةُ "اللاء"، ولا صلة للذين لأنه توكيدٌ للأول.

(1/137)

إلا أنّ بعضهم يَرُدُّ هذا القولَ ويجعله فاسداً، من جهة أنه لا يُؤكِّدُ الحرفُ إلا بإعادة ما اتصل به فالوصولُ أولى بذلك، وخرَجَ الآية والبيت على أنّ "مِنْ قَبْلِكُمْ" صلةٌ للموصول الثاني، والموصول الثاني وصلته خبرٌ لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلةُ الأول، والتقدير: والذين هُم قَبْلِكُمْ، وكذا البيت، تَجَعَلُ "إذا" وجوابها صلةٌ للذين، والذين خبرٌ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلةٌ للآء، ولا يَحَقُّ ما في هذا من التعسف.

والخلقُ يقال باعتبارين، وأحدهما: الإبداع والاختراع، وهذه الصفةُ ينفردُ بها الباري تعالى. والثاني: التقديرُ: قال زهير:

261- ولأنتَ تُفري ما خَلَقْتَ وَبَعْدَ * ضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفري
وقال الحجاج: "ما خَلَقْتُ إلا قَرَبْتُ ولا وَعَدْتُ إلا وَقَيْتُ".

وهذه الصفةُ لا يختصُّ بها الله تعالى، وقد عَلِطَ أبو عبد الله البصري في أنه لا يُطلق اسمُ الخالق على الله تعالى، قال: لأنَّه مُخَالٌ، وذلك أن التقدير والتسوية في حق الله تعالى ممتنعان، لأنهما عبارةٌ عن التفكير والظنِّ، وكأنه لم يسمع قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الخَالِقُ البَارِيُّ} {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} وكأنه لم يعلم أنّ الخلقَ يكون عبارةً عن الإنشاء والاختراع.

قوله تعالى: "لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" لعلَّ واسمُها وخبرها، وإذا وَرَدَ ذلك في كلام الله تعالى، فللناس فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنّ "لعلَّ" على بابها من الترجي والإطماع، ولكن بالنسبة إلى المخاطبين، أي: لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم، وكذا قال سيبويه في قوله تعالى: {لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ} أي: اذهب على رجائك. والثاني: أنها للتعليل، أي اعبدوا ربكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري وغيرهما وأنشدوا:
262- وقلتم لنا كفوا الحروبَ لعلنا * تكفُّ ووثقتم لنا كلَّ مؤثِق

(1/138)

فَلَمَّا كَفَفْنَا الحربَ كَانَتْ عَهْودُكُمْ * كَلَّمَعِ سَرَابٍ فِي المَلَا مُتَالِقٍ
أي: لكي تَكْفَفَ الحربَ، ولو كانت "لعل" للترجي لم يقل: وَوَتَقْتُمُ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ.
والثالث: أنها للتعرض/ للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرضين لأن تتقوا. وهذه
الجملة على كل قول متعلقة من جهة المعنى باعبدوا، أي: اعبدوه على رجائكم التقوى،
أو للتقوا، أو متعرضين للتقوى، وإليه مال المهدي وأبو البقاء.

(1/139)

وقال ابن عطية: "يَبْحُهُ تَعْلُقُهَا بـ" خَلَقَكُمْ"، أَنَّ كُلَّ مولودٍ يُولد على الفطرة فهو بحيثُ
يُرْجَى أَنْ يَكُونَ مُتَّقِيًا، إِلَّا أَنْ المهدوي مَنَعَ مِنْ ذلك، قال: "لأنَّ مَنْ دَرَاهُ اللهُ لجهنم لم
يَخْلُقْهُ لِيَتَّقِيَ" ولم يذكر الزمخشري غير تعلقها بـ" خَلَقَكُمْ"، ثم رتب على ذلك سؤالين،
أحدهما: أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلهم يتقون كذلك خَلَقَ الذين مِنْ قبلهم لذلك، فليَمَّ
حَاصِ المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادة الجميع. السؤال الثاني:
هَلَّا قيل "تعبدون" لأجل اعبدوا، أو اتقوا لِمَكَانِ "تَتَّقُونَ" ليتجاوب طرفا النظم، وإنما
التقوى فُصارى أمر العابدِ وأقصى جُهده. قال الشيخ: "وأما قوله: ليتجاوب طرفاً
النظم فليس بشيء، لأنه لا يمكن هنا تجاوب طرفي النظم، إذ تَظُمُ اللفظ: اعبدوا
رَبِّكُمْ لعلكم تعبدون، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون، وهذا بعيدٌ في المعنى، إذ هو مثل:
اضرب زيدا مِنْ غثائِهِ اللفظِ وفسادِ المعنى". والذي يُظهِرُ به صحته أن يكون "لعلكم
تتقون" متعلقاً بقوله: "اعبدوا"، فالذي تُودوا لأجلِهِ هو الأمرُ بالعبادة، فَنَاسَبَ أَنْ يتعلقَ
بها ذلك، وأتى بالموصول وصلته لعى سبيل التوضيح أو المدح الذي تعلقت به العبادة،
فلم يُجَأْ بالموصول لِيُحَدِّثَ عنه، بل جاء في ضمن المقصود بالعبادة، فلم يكن يتعلق به
دون المقصود. قلت: وهذا واضح.

وفي "لعل" لغاتٌ كثيرة، وقد يُجَرُّ بها، قال:
263- لَعَلَّ اللهُ فَصَلَّكُمْ عَلَيْنَا * بشيء أن أمكم شريماً
ولا تنيب الإسمين على الصحيح، وقد تَدَخَّلُ "أَنْ" في خبرها حَمَلًا على "عسى"، قال:
264- لَعَلَّكَ يوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ *

(1/140)

وقد تأتي للاستفهام والتعليل كما تقدّم، ولكن أصلها أن تكون للترجي والطمع في
المحوبات والإشفاق في المكروهات كعسى، وفيها كلامٌ أطول من هذا يأتي مفصلاً
في غضون هذا الكتاب إن شاء الله تعالى
وأصلُ تَتَّقُونَ: تَوَتَّقِيُونَ لأنه من الوقاية، فأبْدَلْتُ الواو تاء قبل تاء الافتعال، وأدْغَمْتُ
فيها، وقد تقدّم ذلك في "المتقين"، ثم اسْتَنْقَلَتِ الضمة على الياء فَعُدَّتْ، فَسَكَنَتْ
الياء والواو بعدها، فَحَدَقَتِ الياءُ لالتقاء الساكنين، وَصُمَّتِ القافُ لتجانسها، فوزنه الآن:
تَتَّقَعُونَ. وهذه الجملة أعني "لعلكم تتقون" لا يجوز أن تكونَ خالاً لأنها طلبية، وإن
كانت عبارة بعضهم تُوهم ذلك. ومفعولُ تَتَّقُونَ محذوفٌ أي "تتقون" الشريك أو النار.

* { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

(1/141)

قوله تعالى: { الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ } "الذي" تحتلُ النصبَ والرفع. فالنصبُ من خمسة أوجه، أظهرها: أن يكونَ نصبه على القطع. الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه: الرابع: أنه مفعولٌ "تتقون" وبه بدأ أبو البقاء. الخامس: أنه نعتٌ النعت أي: الموصولُ الأول، لكن المختارُ أن النعتَ لا يُنعتُ / بل إن جاء ما يُوهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، أن يمنع مانعٌ فيكونَ نعتاً للنعتِ نحو قولهم: "يا أيُّها الفارسُ ذو الجُمَّة"، فذو الجُمَّة نعتٌ للفارس لا لـ "أي" لأنها لا تنعتُ إلا بما تقدّم ذكره. والرفعُ من وجهين: أحدهما - وهو الأصح - أنه خبرٌ مبدأٌ محذوفٌ أي: هو الذي جَعَلَ. والثاني أنه مبتدأٌ وخبره قوله بعد ذلك: "فَلَا تَجْعَلُوا"، وهذا فيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أن صلته ماضية فلم يُشبهه الشرطُ فلا تُرادُ في خبره الفاءُ، الثاني: عدمُ الرابطِ إلا أن يقالَ بمذهبِ الأخفش وهو أن يُجَعَلَ الربطُ مكرراً الاسمِ الظاهرِ إذا كان بمعناه نحو: "زيدٌ قام أبو عبد الله"، إذا كان أبو عبد الله كنيةً لزيد، وكذلك هنا أقامَ الجلالةَ مقامَ الضميرِ كأنه قال: الذي جعل لكم فلا تَجْعَلُوا له أندادا.

و "جَعَلَ" فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ بمعنى صَبَّر فتتعدى لمفعولين فيكونُ "الأرضُ" مفعولاً لأول، و "فراشاً" مفعولاً ثانياً. الثاني: أن تكونَ بمعنى "خَلَق" فتتعدى لواحد وهو "الأرضُ" ويكونُ "فراشاً" حالاً. "وَالسَّمَاءَ بِنَاءً" عطفٌ على "الأرضِ فراشاً" على التقديرين المتقدمين، و "لكم" متعلقٌ بالجَعَلَ أي لأجلكم.

(1/142)

والفراشُ ما يُوطأُ ويُفَعَدُ عليه. والبنائُ مصدرٌ بَيَّنْتُ، وإنما قُلبت الياءُ همزةً لتطَرُّفها بهد ألفٍ زائدة، وقد يرادُ به المفعولُ. و "أَنْزَلَ" عطفٌ على "جَعَلَ"، و "من السماء" متعلقٌ به، وهي لأبتداء الغاية. ويجوز أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أن يكونَ حالاً مِنْ "ما" لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً، وحينئذٍ معناها التبويضُ، وتَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: من مياه السماء ماءً.

وأصل ماء مَوّه بدليل قولهم: "ماهت الرَكِيبةُ تَمُوّه" وفي جُمعته: مياه وأمواه، وفي تصغيره: مَوِيّه، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فاجتمع حرفان حَفِيَّان: الألفُ والهَاءُ، فأبدلوا من الهاءِ أختها وهي الهمزةُ لأنها أجَلَدُ منها. وقوله: "فَأَخْرَجَ" عطفٌ على "أَنْزَلَ" مُرْتَبِّبٌ عليه، و "به" متعلقٌ به، والباءُ فيه للسببية. و "من الثمرات" متعلقٌ به أيضاً، ومن هنا للتبويض. وأبعَدَ مَنْ جَعَلَهَا زائدةً لوجهين، أحدهما: زيادتها في الواجب، وكونُ المجرور بها معرفةً، وهذا لا يقولُ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ إلا أبا الحسن الأخفش. والثاني: أن يكونَ جميعُ الثمراتِ رزقاً لنا، وهذا يخالف الواقع، إذ كثيرٌ من الثمرات ليس رزقاً. وجعلها الزمخشري لبيان الجنس، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدّم ما يبيِّنُ هذا، وكأنه يعني أنه بيانٌ لرزقاً من حيث المعنى، و "رزقاً" ظاهره أنه مفعولٌ به، ناصبه "أَخْرَجَ". ويجوز أن يكونَ "من الثمرات" في موضع المفعول به،

والتقدير: فأخرج بعض الماء بعض الثمرات. وفي "رزقاً" حينئذ وجهان أحدهما: أن يكون حالاً على أن الرزق بمعنى المرزوق، كالطحن والرعي.

(1/143)

والثاني: أن يكون مصدرًا منصوبًا على المفعول من أجله، وفيه شروط النصب موجودة. وإنما تكر "ماء" و "رزقاً" ليفيد التبعيض، لأن المعنى: وأنزل من السماء بعض ماء فأخرج به بعض الثمرات بعض رزق لكم، إذ ليس جميع رزقهم هو بعض الثمرات، إنما ذلك بعض رزقهم.

وأجاز أبو البقاء أن يكون "من الثمرات" حالاً من "رزقاً" لأنه لو تأخر لكان نعتاً، فعلى هذا يتعلق بمحذوف، وجعل الزمخشري "من الثمرات" واقعاً موقع الثمر أو الثمار، ممّا ناب جمع قلة عن جمع الكثرة، نحو: {كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ} {ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} ولا حاجة تدعو إلى هذا لأن جمع السلامة المحلى بال التي للعموم يقع للكثرة، فلا فرق إذا بين الثمرات والثمار، ولذلك رد المحققون قول من رد على حسان بن ثابت رضي الله عنه: 265- لَنَا الْجَنَاتُ الْعُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى * وَأَسْيَافُنَا يَفْطُرْنَ مِنْ تَجْدَةٍ دَمَا قالوا: كان ينبغي أن يقول: الجفان: وسيوفنا، لأنه أمدح، وليس بصحيح لما ذكرنا لك. و "لكم" يحتمل التعلق بـ "أخرج"، ويحتمل التعلق بمحذوف، على أن يكون صفة لـ "رزقاً"، هذا إن أريد بالرزق المرزوق، وإن أريد به المصدر فيحتمل أن تكون الكاف في "لكم" مفعولاً بالمصدر واللام مقوية له، نحو: "ضربت ابني تاديباً له" أي: تاديبه.

(1/144)

قوله تعالى: {فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً} الفاء للتسبب، تسبب عن إيجاب هذه الآيات الباهرة النهي عن اتخاذكم الأنداد. و "لا" ناهية و "تجعلوا" مجزوم بها، علامة جزمه حذف النون، وهي هنا بمعنى نصيروا. وأجاز أبو البقاء أن تكون بمعنى تسموا. وعلى القولين فيتعدى لاثنين أولهما: أنداداً، وثانيهما: الجار والمجرور قبلهن وعلى القولين فيتعدى لاثنين أولهما: أنداداً، وثانيهما: الجار والمجرور قبله، وهو واجب التقديم. و "أنداداً" جمع نداء، وقال أبو البقاء: "أنداداً جمع يد وتديد" وفي جعله جمع نديد نظراً لأن أفعالاً لا يحفظ في فعل بمعنى فاعل، نحو: شريف وأشرف ولا يقاس عليه. والتد: المقاوم المضاهي، سواء كان [مثلاً] أو ضدًا أو خلافاً وقيل: هو/ الضد عن أبي عبدة، وقيل: الكفء والمثل، قال حسان:

266- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنْدٌ * فَشَرُّكُمْ لَخَيْرِكَمَا الْفِدَاءُ

أي: لست له بكفء، وقد روي ذلك، وقال آخر:

267- تَحْمَدُ اللَّهَ وَلَا يَدُّ لَهُ * عِنْدَهُ الْخَيْرُ وَمَا شَاءَ فَعَلُ

وقال الزمخشري: "التد المثل، ولا يقال إلا للتد المخالف، قال جرير:

268- أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ يَدًا * وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسَبَ تَيْدٍ

ونادد الرجل خالفته وناقضه من: تديد تودوا أي تفر. انتهى، ويقال "تديدة" على المبالغة، قال لبيد:

269- لِكَيْلَا يَكُونَ السَّنْدَرِيُّ نَدِيدِي * وَأَجْعَلُ أَقْوَامًا عُمُومًا عَمَامًا

وَأَمَّا التَّدُّ -بفتح النون- فهو التل المرتفع، والتَّدُّ الكيب أيضاً، ليس بعربي. وهذه الجملة متعلقة من حيث المعنى بقوله: "اعبدوا"، لأن أصل العبادة التوحيد، ويجوز أن يتعلق بـ "الذي" إذا جعلته خبر مبتدأ محذوف، أي هو الذي جعل لكم هذه الآيات العظيمة النبوة الشاهدة بالوحدانية فلا تجعلوا له أنداداً. وقال الزمخشري: "يتعلق بـ"لعلكم" على أن ينتصب "تجعلوا" انتصاباً {فأطلع} في قراءة حفص، أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقهم، فعلى قوله: تكون "لا" نافية، والفعل بعدها منصوب بإضمار "أن" في جواب الترجي، وهذا لا يجيزه البصريون، وسيأتي تأويل "فأطلع" ونظائره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: {وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، ومفعول العلم متروك لأن المعنى: وأنتم من أهل العلم، أو حذف اختصاراً أي: وأنتم تعلمون بطلان ذلك. والاسم من "أنتم" قيل: أن، والتاء حرف خطاب يتغير بحسب المخاطب. وقيل: بل التاء هي الاسم وأن عماد قبلها. وقيل: بل هو ضمير برمته وهو ضمير رفع منفصل، وحكم ميمه بالنسبة إلى السكون والحركة والإشباع والاختلاس حكم ميم هم، وقد تقدم جميع ذلك.

* { وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا}: إن حرف شرط يجزم فعلين شرطاً وجزاءً، ولا يكون إلا في المحتمل وقوعه، وهي أمّ الباب، فلذلك يُحذف مجزومها كثيراً، وقد يُحذف الشرط والجزاء معاً، قال:

270- قَالَتْ بِنْتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَىٰ وَإِنْ * كَانَ فَقِيرًا مُّعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ أَيُّ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا تَزَوَّجْتَهُ، وَتَكُونُ "إِنْ" نَافِيَةً لِتَعْمَلُ وَتُهْمَلُ، وَتَكُونُ مَخْفَفَةً وَزَائِدَةً بِأَطْرَادٍ وَعَدَمِهِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ بِكَيْفِيَّةٍ إِذْ، وَبَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قَدْ، وَلَهَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ. وَ"فِي رَيْبٍ" خَبَرٌ كَانَ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَمَحَلُّ "كَانَ" الْجَزْمُ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مَاضِيَةً لَفْظًا فَهِيَ مُسْتَقْبَلَةٌ مَعْنَى.

وزعم المبرد أن لـ "كان" الناقصة حكماً مع "إن" ليس لغيرها من الأفعال الناقصة فزعم أن لقوة "كان" أن "إن" الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من الماضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء، وعلل ذلك بأنه كثر استعمالها غير دالة على حَدَثٍ. وهذا مردود عند الجمهور لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك، نحو: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا} إمّا بإضمار "يكن" بعد "إن"، وإمّا على التبيين، والتقدير: إن يكن قميصه أو إن يتبين كون قميصه، ولما حفي هذا المعنى على بعضهم جعل "إن" هنا بمنزلة "إذ".

وقوله: "في ريبٍ" مجازٌ من حيث إنه جَعَلَ الرِّيبَ طرفاً محيطاً بهم، بمنزلةِ المكانِ لكثرةِ وقوعه منهم، و "مِمَّا" يتعلّقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لريب فهو في مجلٍّ جَرٌّ. و "مِنْ" للسببية أو ابتداء الغاية، ولا يجوزُ أن تكونَ للتبعيض، ويجوزُ أن تتعلّقَ بريب، أي: إن ارتبتم من أجل، ف "مِنْ" هنا للسببية "وما" موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعاثُ على كلا القولين محذوفٌ أي: تَرَلَّنَا. والتضعيفُ في "تَرَلَّنَا" هنا للتعدية مرادفاً لهمزةِ التعدّي، ويبدّلُ عليه قراءةٌ "أَنزَلْنَا" بالهمز، وجَعَلَ الزمخشري التضعيفَ هنا دالاً على نزوله مُتَّجِماً في أوقاتٍ مختلفة. قال بعضهم: "وهذا الذي ذهبَ إليه في تضعيفِ الكلمة هنا هو الذي يُعبّرُ عنه بالتكثير، أي يَفْعَلُ [ذلك] مرّةً بعد مرّة، فَيَدُلُّ على ذلك بالتضعيفِ، ويُعبّرُ عنه بالكثرة". قال: "وَدَهَلَّ عن قاعدةٍ -وهي أن التضعيفَ الدالَّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعدية قبل التضعيفِ غالباً نحو: جَرَّحْتُ زيداً وفَتَّحْتُ البابَ، ولا يُقال: جَلَسْتُ زيداً، وتَرَلَّ لم يكن متعدياً قبل التضعيفِ، وإنَّ كما جَعَلَهُ متعدياً تضعيفه. وقوله "غالباً" لأنه قد جاء التضعيفُ دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً نحو: "مَوَّتَ المالُ" وأيضاً فالتضعيفُ الدالُّ على الكثرة لا يَجْعَلُ القاصرَ متعدياً كما تقدّم في مَوَّتَ المالَ، وتَرَلَّ كان قاصراً فصار بالتضعيفِ متعدياً، فدلَّ على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير، وأيضاً كان يَحْتَاجُ قوله/ تعالى: {لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً} إلى تأويل، وأيضاً فقد جاء التضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحو قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ} {لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِنَّ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا} إلا بتأويل بعيدٍ جداً، إذ ليس المعنى على أنهم اقترحوا نزول آيةٍ، ولا أنه علق

(1/148)

تكريرَ نزولِ مَلَكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض. وفي قوله: "تَرَلَّنَا" التفاتٌ من العبيّةِ إلى التكلّمِ لَأَنَّ قبله: {اعْبُدُوا رَبَّكُمْ}، فلو جاء الكلامُ عليه لقليل: مِمَّا تَرَلَّ على عبده، ولكنه التفاتٌ للتفخيم. و "على عبدنا" متعلّقٌ بنزلنا، وعُدِّي بـ "على" لإفادتها الاستعلاء، كأنَّ المُنزَّلَ تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثرُ القرآنِ بالتعدّي بها، دونَ "إلى"، فإنها تفيّدُ الانتهاءَ والوصولَ فقط، والإضافةُ في "عبدنا" تفيّدُ التشريفَ كقوله:

271- يا قومِ قلبي عندَ زهراءٍ * يَعْرِفُهُ السامعُ والرائي
لا تَدْعُنِي إِلَّا بيا عبدها * فإنه أشرفُ أسمائي
وقرئ: "عبدنا"، فقليل: المرادُ النبيُّ عليه السلام وأمه، لأنَّ جَدَّوِي المنزِلِ حاصلٌ لهم.
وقيل: المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام.
قوله تعالى: "قَاتُوا" جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسه، وأصلُ قَاتُوا: ائْتُوا مثل: اضْرَبُوا فالهمزةُ الأولى همزةٌ وصلٌ أتى بها للابتداءِ بالساكن، والثانيةُ فاءُ الكلمة، اجتمعَ همزتان، وَجَبَ قَلْبُ ثَانِيهِمَا يَاءٌ على حدِّ "إيمان" وبابه، واستثقلتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لأمِ الكلمة فَقُدِّرَتْ، وَصُمَّتِ التاءُ للتجانسِ فوزنُ ائْتُوا: أَفْعُوا، وهذه الهمزةُ إنما يُحْتَاجُ إليها ابتداءً، أمّا في الدَّرَجِ فإنه يُسْتَعْنَى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمة لأنها إنما قُلِبَتْ يَاءً للكسر الذي كان قبلها، وقد زال نحو: "قَاتُوا" وبابه وقد تُحَدَفُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمة في الأمرِ كقوله:

272- فَإِنْ نَحْنُ نَنْهَضُ لَكُمْ قَبِيرَكُمْ * قَتُونَا فَعَادُونَا إِذَا بِالْجِرَائِمِ
يريد: قَاتُونَا كقوله: قَاتُوا. وبسورة متعلق بـ "أتوا".

(1/149)

قوله تعالى: {مَنْ مِّثْلِهِ} في الهاء ثلاثة أقوال، أحدها: أنها تعودُ على ما نزلنا، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة، ويتعلقُ بمحذوفٍ على ما تقرّر، أي: بسورة كائنةٍ من مثل المنزل في فصاحته وإخباره بالغيوب وغير ذلك، ويكونُ معنى "مِنْ" التبويض، وأجاز ابن عطية والمهدوي أن تكون للبيان، وأجازهما أبو البقاء أن تكون زائدةً، ولا تجيء إلا على قول الأخفش. الثاني: أنها تعودُ على "عبدنا" فيتعلقُ "من مثله" بأنوا، ويكون من "مِنْ" ابتداءً الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكون صفةً لسورة، أي: بسورة كائنة من رجل مثل عبدنا. الثالث: قال أبو البقاء: "إنها تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله: {وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لُسُقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ} قلت: ولا حاجة تدعو إلى ذلك، والمعنى ياباه أيضاً. والسورة: الدرجة الرفيعة، قال النابغة:

273- أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً * تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَدَبَّبُ
وَسُمِّيَتْ سُورَةُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَشْرُفُ بِهَا وَتَرْفَعُهُ. وقيل: اشتقاقها وهو البقية، ومنه "أسأروا في الإناء" قال الأعشى:

274- فَبَاتَتْ وَقَدْ أَسَارَتْ فِي الْفَوْأِ * دِ صَدْعًا عَلَى تَأْيِهَا مُسْطِيرًا
أي: أْبَقَتْ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَمِيمًا وَغَيْرَهَا يَهْمَزُونَ فَيَقُولُونَ: سُورَةٌ بِالْهَمْزِ، وَسُمِّيَتْ سُورَةُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنْهُ، وَهِيَ عَلَى هَذَا مَخْفَفَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَقِيلَ: اِشْتِقَاقُهَا مِنْ سُورِ الْبِنَاءِ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِقَارِنِهَا وَتَحْفَظُهُ كَسُورِ الْمَدِينَةِ، وَلَكِنَّ جَمَعَ سُورَةِ الْقُرْآنِ سُورَ بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَجَمَعَ سُورَةَ الْبِنَاءِ سُورَ بِسُكُونِهَا فَفَرَّقُوا بَيْنَهَا فِي الْجَمْعِ.

(1/150)

قوله تعالى: {وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ} هذه جملة أمر معطوفة على الأمر قبلها، فهي في محل جزم أيضاً. ووزنُ ادْعُوا: افْعُوا لأن لام الكلمة محذوفٌ دلالةً على السكون في الأمر/ الذي هو جزم في المضارع، والواو ضميرُ الفاعلين و "شهداءكم" مفعولٌ به جمعٌ شهيد كظريف، وقيل: بل جمعٌ شاهد كشاعر والأول أولى لاطراد فعلاء في فعيل دون فاعل والشهادة: الحضور.

و {مَنْ دُونِ اللَّهِ} متعلقٌ بادْعُوا، أي: ادْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُهَدَاءَكُمْ، فَلَا تَسْتَشْهِدُوا بِاللَّهِ، فَكَانَ قَالَ: وَادْعُوا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَّعَلَقَ بِ "شهداءكم"، والمعنى: ادْعُوا مَنْ اتَّخَذْتُمُوهُ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَرَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بِصِحَّةِ عِبَادَتِكُمْ إِيَّاهُمْ، أَوْ أَعْوَانِكُمْ مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَيْ الَّذِينَ تَسْتَعِينُونَ بِهِمْ دُونَ اللَّهِ. أَوْ يَكُونُ مَعْنَى "مِنْ دُونِ اللَّهِ" بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ كَقَوْلِهِ:

275- تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ * لَوْجُهُ أَخِيهَا فِي الْإِنَاءِ قُطُوبٌ
أي: تَرِيكَ الْقَدَى قُدَّامَهَا وَهِيَ قُدَّامَةُ لِرِقَّتِهَا وَصِفَاتِهَا.

واختار أبو البقاء أن يكون {مَنْ دُونِ اللَّهِ} جالاً من "شهداءكم"، والعاملُ فيه محذوفٌ، قال: "تقديره: شهداءكم منفردين عن الله أو عن أنصار الله".

و "دُونَ" مِنْ ظروف الأمكنة، ولا تَنْصَرَفُ على المشهور إلا بِالْجَرِّ بِ "مِنْ"، وزعم الأَخْفِش أنها متصَرِّفة، وَجَعَلَ من ذلك قولَه تعالى: {وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ} قال: "دُونَ" مبتدأ، و "مِنَّا" خبره، وإنما بُني لإضافته إلى مبني، وقد شَدَّ رَفْعُهُ خبراً في قول الشاعر:

276- الم تَرِ أُنِّي قد حَمَيْتُ حَقِيقَتِي * وباشَرْتُ حَدَّ الموتِ والموتُ دُونُهَا
وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنىً. وأما "دُونَ" التي بمعنى رديء فتلك صفةٌ كسائر الصفات، تقول: هذا ثوبٌ دُونَ، ورأيت ثوباً دُونَاً، أي: رديئاً، وليست مَمَّا نجن فيه.

(1/151)

قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} هذا شرطٌ حُذِفَ جوابه للدلالة عليه، تقديره: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فافعلوا، ومتعلقُ الصدقِ محذوفٌ، والظاهرُ تقديرُه هكذا: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فافعلوا، ومتعلقُ الصدقِ محذوفٌ والظاهرُ تقديرُه هكذا: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي كُونِكُمْ فِي رَبِّبٍ مِنَ الْمَنْزِلِ عَلَى عِبْدِنَا أَنَّهُ مِنْ عِنْدِنَا. وقيل: فيما تَقْدِرُونَ عليه من المِعَارِضَةِ، وقد صَرَّحَ بذلك عنهم في آيةٍ أُخْرَى حيث قال تعالى حاكياً عنهم: {لَوْ تَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا} والصدقُ ضدُّ الكذبِ، وقد تَقَدَّمَ فَيُعْرَفُ مِنْ هُنَاكَ، والصدقُ مشتقٌّ منه لَصِدْقِهِ فِي الْوَدِّ وَالنَّصِيحِ، وَالصَّدَقُ مِنَ الرَّمَاحِ: الصَّلْبَةُ.

* { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }

قوله تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا } : "إِنْ" الشرطيةُ داخلَةٌ على جملة "لم تَفْعَلُوا" وتَفْعَلُوا مجزومٌ بلم، كما تدخلُ إِنْ الشرطيةُ على فعلٍ منفي بلا نحو: {إِلَّا تَفْعَلُوهُ} فيكون "لم تَفْعَلُوا" في محلِّ جزم بها.

(1/152)

وقوله: "فاتقوا" جوابُ الشرطِ، ويكونُ قوله: "ولَنْ تَفْعَلُوا" جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه. وقال جماعةٌ من المفسرين: معنى الآية: وادعوا شهداءكم مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ تَفْعَلُوا فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ. وفيه نظرٌ لا يَخْفَى. وإنما قال تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا } فَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ الْإِتْيَانِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجْرِي مَجْرَى الْكِنَايَةِ، فَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ كُلِّ فِعْلٍ وَيُعْنَى عَنْ طَوْلِ مَا تَكْنِي بِهِ. وقال الزمخشري: "لو لم يَعْدِلْ من لفظِ الإتيانِ إلى لفظِ الفعلِ لاسْتُطِيلَ أَنْ يُقَالَ: فَإِنْ لَمْ تَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَلَنْ تَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ". قال الشيخ: "ولا يَلَزِمُ مَا قَالَ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَاتُوا وَلَنْ تَاتُوا" كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ، وَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ ذَلِكَ اخْتِصَاراً، كَمَا حَذَفَ اخْتِصَاراً مَفْعُولَ { لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا }، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا الْإِتْيَانَ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَنْ تَفْعَلُوا الْإِتْيَانَ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ".

و "لَنْ" حرفٌ نَصَبٌ معناه تَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ، وبخِصُّ بصيغةِ المضارعِ ك "لم"، ولا يقتضي تَفْيَهُ التَّأْيِيدَ، وليس أَقْلٌ مَدَّةً مِنْ نَفْيِ لَا، وَنَوْتُهُ بَدَلًا مِنْ أَلْفِ لَا، وَلَا هُوَ مَرْكَبٌ مِنْ "لَا أَنْ" خِلافًا لِلخَلِيلِ، وَرَعِمَ قَوْمٌ أَنهَا قَدْ تَجَزَّمُ، مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ وَأَنْشَدُوا:

227- لن يَخْبَ لَانَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَّ * رَكَ مِنْ دُونَ بَايِكَ الْحَلَقَةُ
وقال النابغة:

278- * فلن أَعْرَضُ أَبَيْتَ اللَّعْنِ بِالصَّغْدِ
وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِمَّا سَكَنَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ.

(1/153)

قوله تعالى: {فَاتَّقُوا النَّارَ} هذا جوابُ الشرطِ كما تقدم، والكثير في لغة العرب: "اتَّقِيَ يَتَّقِي" على أَفْتَعَلَ يَفْتَعِلُ، ولغة تميم وأسد: تَقَى يَتَّقِي مثل: رَمَى يَرْمِي، فيسكنون ما بعد حرف المضارعة، حكى هذه اللغة سيبويه، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُ ما بعد حرف المضارعة، وأنشدوا:
279- تَقُوهُ أَيُّهَا الْفِتْيَانُ إِنِّي * رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ عَلَبَ الْجُدُودَا

وقال آخر:

280- * تَقَى اللَّهَ فِيْنَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
قوله تعالى: {النَّارُ} مفعول به، و"التي" صفئها، وفيها أربع اللغات المتقدمة، كقوله:
281- شُعِفْتُ بِكَ اللَّيْلُ تَيْمَمْتُكَ فَمَثَلُ مَا * بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَعَرَامِ

وقال آخر:

282- فَقُلْ لِلَّيْلِ تَلُومُكَ إِنَّ تَفْسِي * أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالْتَمِيمِ
وقوله: {وَقُوذُهَا النَّاسُ} جملة من مبتدأ وخبر صلة وعائد، والألف واللام في "النار" للعهد لتقدم ذكرها في سورة التحريم -وهي مكية- عند قوله تعالى: {قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا}

(1/154)

{ والمشهور فتح واو الوقود، وهو اسم ما يُوقَدُ به، وقيل: هو مصدر كالولوع والقبول والوضوء والطهور. ولم يجيء مصدر على فعول غير هذه الألفاظ فيما حكاه سيبويه. وزاد الكسائي: الوزوع، وقرئ شاذاً في سورة (ق) {وما مسنا من لغوب} فتصير سبعة، وهناك ذكرُ هذه القراءة، ولكن المشهور أن الوقود والوضوء والطهور بالفتح اسم وبالضم مصدر، وقرئ شاذاً بضمها وهو مصدر. وقال ابن عطية: "وقد حُكِيَ جميعاً في الخطب، وقد حُكِيَ في المصدر" انتهى. فإن أريد اسم ما يُوقَدُ ب فلا حاجة إلى تأويل، وإن أريد بهما المصدر فلا بد من تأويل وهو: إمَّا البمالغة أي جعلوا نفس التوقد مبالغة في وصفهم بالعذاب، وإمَّا حذف مضاف: إمَّا من الأول أي أصحاب توقدها، وإمَّا من الثاني أي: يُوقدُها إحراق الناس، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والهاء في الحجارة لتأنيث الجمع.

قوله تعالى: {أَعِدَّتْ} فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، والقائم مقام الفاعل ضمير "النار" والتاء واجبة، لأن الفعل أسند إلى ضمير المؤنث، ولا يلتفت إلى قوله:

283- فَلَا مُرْتَهُ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا * وَلَا أَرْضَ أَثْقَلُ إِثْقَالَهَا

لأنه ضرورة خلاف لابن كيسان. و"للكافرين" متعلق به، ومعنى أُعِدَّتْ: هُبَّتْ، قال:

284- أُعِدَّتْ لِلْحَدَثَانِ سَا * بَعَّةً وَعَدَاءً عَلَنَدِي

وقري: "أُعِدَّتْ" من العتاد بمعنى العدة. وهذه الجملة الظاهر أنها لا محلّ لكونها مستأنفة جواباً لمن قال: لِمَنْ أُعِدَّتْ؟ وقال أبو البقاء: "محلها التنصب على الحال من النار"، والعامِلُ فيها اتقوا". قيل: وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقُوا أم لم يتَّقُوا، فتكونُ حالاً لازمةً، لكن الأصل في الحال التي ليست للتوكيد أن تكون منتقلةً، فالأولى أن تكون استئنافية. قال أبو البقاء: "ولا يجوز أن تكون حالاً من الضمير في "وَقُودُهَا" لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضاف إليها. الثاني: أن الحطَب لا يعمل، يعني اسمُ جامدٌ. الثالث: الفصل بين المصدر أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ وبين ما يَعْمَلُ فيه بالخبر وهو "الناس"، يعني أن وَقُودَ الْبُضْمِ وإن كان مصدراً صالحاً للعمل فلا يجوز ذلك أيضاً؛ لأنه عاملٌ في الحال وقد فصلت بينه وبينها بأجنبي وهو "الناس" وقال السجستاني: {أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} من صلة "التي" كقوله: {وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} قال ابن الأنباري: "وهذا غلط لأن "التي" هنا وُصِلَتْ بقوله: {وَقُودُهَا النَّاسُ} فلا يجوز أن تُوصَلَ بصلة ثانية، بخلاف التي في آل عمران، قلت: ويمكن ألا يكون غلطاً، لأنَّ لا تُسَلِّمُ أَنْ {وَقُودُهَا النَّاسُ} -والحالة هذه- صلة، بل إمّا معترضةً لأنَّ فيها تأكيداً وإمّا حالاً، وهذان الوجهان لا يمتنعهما معنى ولا صناعة.

* { وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقُوا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

قوله تعالى: { وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا } هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، عطفَ جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين، وجاز ذلك لأنَّ مذهب سيبويه -وهو الصحيح- أنه لا يُشترط في عطف الجملة التوافق معنى، بل تعطف الطلبية على الخبرية وبالعكس، بدليل قوله:

285- ثناعي عزالاً عند باب ابن عامرٍ * وَكَحَلِّ أَكَابِكُ الْحَسَانَ بِإِئْمِدٍ
وقول امرئ القيس:

286- وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَهُ مُهْرَاقَهُ * وهل عند رسم دارس من مَعْوَلٍ وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون عطفاً على "فاتقوا" ليُعطفَ أمراً على أمر. وهذا قد رده الشيخ بأنَّ "فاتقوا" جوابُ الشرط، فالمعطوف يكون جواباً لأنَّ حكمه حكمه، ولكنه لا يصح لأنَّ تبشيره للمؤمنين لا يترتب على قوله: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا. وقري: "وبشِّر" ماضياً كنبياً للمفعول. وقال الزمخشري: "وهو عطف على أُعِدَّتْ". قيل: "وهذا لا يتأتى على إعراب "أُعِدَّتْ" حالاً لأنها لا تصلح للحالية". والبيشارة: أول خيرٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قالوا: لأنَّ أثرها يظهر في البشارة وهي ظاهرٌ جليد الإنسان، وأنشدوا:

287- بِيَشْرِنِي الْعُرَابُ بَيْنِ أَهْلِي * فقلتُ له: تَكَلِّتُكَ مِنْ بَشِيرِ

وقال آخر:
288- وَبَشْرِنِي يَا سَعْدُ أَنْ أَحْبَبْتِي * جَعَوْنِي وَأَنَّ الْوَدَّ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ

وهذا رأي سيبويه، إلا أن الأكثر استعمالها في الخير، وإن استعملت في الشر فبقيد، كقوله تعالى: { قَبَشْرُهُمْ بَعْدَابٍ } وإن أُطْلِقَتْ كانت للخير، وظاهرُ كلام الزمخشري أنها تختصُّ بالخير، لأنه تأوَّلَ مَثَلًا: { قَبَشْرُهُمْ بَعْدَابٍ } على العكس في الكلام الذي يُفَصِّدُ به الزيادةُ في عَيْظِ المُسْتَهْرَأِ به وتَالِمِهِ. والفعلُ منها: بَشَّرَ وَبَشَّرَ مَخْفَأً وَمَثَقَلًا، كقوله: "بَشَّرْتُ عِيَالِي" البيت، والتثنية للتكثير بالنسبة إلى المُبَشَّرِ به. وقد قرئ المضارعُ مَخْفَأً وَمَشْدَدًا، وَأَمَّا الماضِي فَلَمْ يُقْرَأْ به إِلَّا مَثَقَلًا نحو: { قَبَشَّرَتَاهَا بِإِسْحَاقِ } وفيه لغةٌ أخرى: أَبَشَّرَ مثل أَكْرَمَ، وأنكر أبو حاتم التخفيفَ، وليس بصواب لمجيء مضارعه. وبمعنى البشارة: البُشُورُ والتبشِيرُ والإبْشَارُ، وإن اختلفت أفعالها، والبِشَارَةُ أيضاً الجَمَالُ، والبَشِيرُ: الجميلُ، وتباشير الفجرِ أوائلُهُ.

[وقرأ زيد بن علي -رضي الله عنهما- "وَبَشَّرَ": ماضياً مبنياً للمفعول قال الزمخشري: "عطفاً على "أعدت" انتهى. وهو غلط لأن المعطوف عليه [من] الصلة، ولا راجع على الموصول من هذه الجملة فلا يصح أن يكون عطفاً على أعدت].
وفاعل "بَشَّرَ": إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام، وهو الواضح، وإمَّا كُلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارةُ. وكونُ صلةِ "الذين" فعلاً ماضياً دونَ دونه اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أن يستحقَّ التبشِيرُ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ. والصالحاتُ جمعُ صالحةٍ وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرَى الأسماءِ في إيلائها العواملِ، قال:

289- كيف الهجاء وما تنفكُ صالحةً * من آل لأم بظهر العيبِ تأتيني
وعلامته نصبه الكسرة لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنثِ السالمِ مِابَةً عن الفتحةِ التي هي أصلُ النصبِ.

قوله تعالى: { أِنَّ لَهُمْ جَنَاتٍ } جنات اسمُ أن، و "لهم" خبرٌ مقدَّمٌ، ولا يجوز تقديم خبرٍ "أن" وأخواتها إلا ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وأنَّ وما في حيزها في محلِّ جرٍّ عند الخليل والكسائي ونصب عند سيبويه والفرعاء، لأن الأصل: "وتبشِّر الذين آمنوا بأنَّ لهم، فحذف حرفُ الجرِّ مع أنَّ، وهو حذفٌ مُطَرِّدٌ معها ومع "أنَّ" الناصبة للمضارع، بشرط أمن اللبس، بسبب طولهما بالصلة، فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ جري الخلافُ المذكورُ، فالخليل والكسائي يقولان: كأنَّ الحرفَ موجودٌ فالجرُّ باقٍ، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقول الشاعر:

290- وما زُرْتُ ليلي أن تُكونَ حبيبةً * إليَّ لا دِينُ بها أنا طالِبُهُ
فَعَطْفُ "دِينُ" بالجرِّ على محلِّ "أن تكون" يبيِّنُ كَوْنَهَا مجرورةً، قيل: ويَحْتَمَلُ أن يكونَ من بابِ عَطْفِ التوهمِ فلا دليلَ فيه. والفرعاء وسيبويه يقولانك وَجَدْنَاهم إذا حذفوا حرفَ الجرِّ نَصَبُوا، كقوله:

291- تَمُرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا * كلامُكم عليَّ إذا حَرَامٌ
أي، بالديار، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرٍ يشعر، كقوله:
292- إذا قيل: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ * أشارتُ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كُئِبٍ، وقول الآخر:
293- * حتى تَبَدَّحَ فارتقى الأعلامِ
أي: إلى الاعلام.

والجَنَّةُ: البُسْتَانُ، وقيل: الأرضُ ذاتُ الشجرِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لَسَرِّهَا مَنْ فِيهَا، ومنه:
الجنين لاستتارِه، والمَجْنُ: الثُّرسُ، وكذلك "الجَنَّة" لأنه يَسْتُرُ صَاحِبَهُ، والجَنَّةُ لاستتارِهم
عن أعينِ الناسِ.

(1/159)

قوله: {تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} هذه الجملة في محلِّ نصبٍ لأنها صفةٌ لجَنَّاتٍ، و
"تَجْرِي" مرفوعٌ لتَجْرِدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وعلامةُ رفعه ضمُّه مقدرةٌ في الباءِ
استيقالاً، وكذلك تُقَدَّرُ فِي كُلِّ فِعْلٍ مَعْتَلٍ نَحْوُ: يَدْعُو وَيَخْشَى إِلَّا أَنَّهَا فِي الْأَلِفِ تُقَدَّرُ
تَعْدِراً.

والنهارُ جمعٌ تَهْر بالفتح، وهي اللغةُ العالية، وفيه تسكينُ الهاءِ، ولكن "أفعال" لا ينقاسُ
في فَعَلِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ بَلْ يُحْفَظُ نَحْوُ: أَفْرَاحٍ وَأَزْتَادٍ وَأَفْرَادٍ.
والنهرُ دُونَ الْبَحْرِ وَفَوْقَ الْجَدُولِ، وَهَلْ هُوَ مَجْرَى الْمَاءِ أَوْ الْمَاءُ الْجَارِي نَفْسُهُ؟ وَالأوَّلُ
أَظْهَرُ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ تَهَرَّتْ أَيْ: وَسَعَتْ، قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ يَصِفُ طَعْنَةً:
294- مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَنَفَّهَا *
أَيْ وَسَعَتْ، وَمِنْهُ: النَّهَارُ لِاتِّسَاعِ ضَوْئِهِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَاءِ مَجَازاً إِطْلَاقاً لِلْمَحَلِّ
عَلَى الْحَالِ.

و {مِنْ تَحْتِهَا} متعلقٌ بتجري، و "تحت" مكانٌ لا يَتَصَرَّفُ، وَهُوَ نَقِيضُ "فوق"، إِذَا أُضِيفَا
أَعْرَبَا، وَإِذَا قُطِعَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ. و "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ وقيل: زائدةٌ، وقيل: بمعنى في،
وهما ضعيفان.

واعلمُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ أَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الشَّجَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: مِنْ
تَحْتِ عَدَقِهَا أَوْ أَشْجَارِهَا. وَإِنْ قِيلَ أَنَّهَا الشَّجَرُ نَفْسَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ. وَإِذَا قِيلَ أَنَّ
الْأَنْهَارَ اسْمٌ لِلْمَاءِ الْجَارِي فَنَسْبَةُ الْجَرِيِّ إِلَيْهِ حَقِيقَةٌ. وَإِنْ قِيلَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلأَخْدُودِ الَّذِي
يَجْرِي فِيهِ فَنَسْبَةُ الْجَرِيِّ إِلَيْهِ مَجَازٌ كَقَوْلِ مَهْلَهْلِ:
295- بُنْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْقَدْتُ * وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُئِيبُ الْمَجْلِسُ

(1/160)

قال الشيخ: "وقد ناقض ابنُ عطيةِ كلامه هنا فإنه قال: "والأنهار: المياهُ في مجاريها
المتطاولةِ الواسعةِ" ثم قال: "نسبَ الجَرِيِّ إِلَى النَّهْرِ، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْمَاءُ وَحْدَهُ تَوْسَعًا
وَتَجَوُّزًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وَسَلِّ الْقَرْيَةَ} وكما قال: بُنْتُ أَنَّ النَّارَ الْبَيْتَ".
والألفُ واللامُ في "الأنهار" للجنسِ، وقيل: لِلْعَهْدِ لِذِكْرِهَا فِي سُورَةِ الْقِتَالِ. وَقَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: "يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ كَقَوْلِهِ: {وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} أَيْ:
أَنْهَارُهَا"، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَاسْتَعَلَ رَأْسِي، فَعَوَّضَ "أَل" عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا لَيْسَ
مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، بَلْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ "أَل" عَوْضًا مِنْ
الضَّمِيرِ لَمَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا، قَالَ النَّابِغَةُ:

296- رَجِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ * بَجَسِ النَّدَامَى بَصَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

[فقال: الجيب منها]، وأما ما وَرَدَ وظاهره ذلك فيتأتى تأويله في موضعه.
قوله تعالى: {كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ تَمَرَةٍ} تقدّم الكلام في "كلما"، والعامل فيها هنا:
"قالوا"، و"منها" متعلق بـ "رُزِقُوا"، و"من" لابتداء الغاية وكذلك "من تَمَرَةٍ" لأنها بدل
من قوله "منها" بدل اشتمال بإعادة العامل، وإنما قلنا بدل اشتمال، لأنه لا يتعلق
حرفان بمعنى واحد بعامل واحد إلا على سبيل البدلية أو العطف. وأجاز الزمخشري أن
تكون "من" للبيان، كقولك: رأيت منك أسداً. وفيه نظر، لأن من شرط ذلك أن يحل
محلها موصول وأن يكون ما قبلها شيء يتبين بها، وكونها بياناً لما بعدها بعيد جداً وهو
غير المصطلح.

(1/161)

و "رُزِقًا" مفعول ثانٍ لـ "رُزِقُوا" وهو بمعنى "مَرزوق"، وكونه مصدرًا بعيد لقوله: {هَذَا
الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا} والمصدر لا يُؤتى به متشابهًا، وإنما يُؤتى
بالمَرزوق كذلك.

قوله: "قالوا: هذا الذي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ" "قالوا" هو العامل في "كلما" كما تقدّم، و
{هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا} مبتدأ وخبر في محل نصب بالقول، وعائد الموصول محذوف
لاستكمال الشروط، أي: رُزِقْنَا. و "مِنْ قَبْلُ" متعلق به. و "مِنْ" لابتداء الغاية، ولَمَّا
قُطِعَتْ "قبل" بُنِيَتْ، وإنما بُنِيَتْ على الصِّمَةِ لأنها حركة لم تكن لها حال إعرابها.
واخْتِلفَ في هذه الجملة، فقيل: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية، كأن قيل لَمَّا
وُصِفَتِ الجَنَاتُ: ما حالها؟ فقيل: كلما رُزِقُوا قالوا. وقيل: لها محل، ثم اخْتِلفَ فيه
فقيل: رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، واخْتِلفَ في ذلك المبتدأ، فقيل: ضمير
الجَنَاتِ أي هي كلما. وقيل: ضمير الذين آمنوا أي: هم كلما رُزِقُوا قالوا ذلك. وقيل:
محلها نصب على الحال وصاحبها: إِمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَإِمَّا جَنَاتٍ، وجاز ذلك وإن كان نكرةً
لأنها تَحَصَّصَتْ بالصفة، وعلى هذين تكون حالاً مقدّرةً لأن وقت البشارة بالجنات لم
يكونوا مرزوقين ذلك. وقيل: محلها نصب على أنها صفة لجنات أيضاً.

(1/162)

قوله: {وَأَتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا} الظاهر أنها جملة مستأنفة. وقال الزمخشري فيها: "هو
كقولك: فلان أحسن بفلان، ونعم ما فعل، ورأى من الرأي كذا، وكان صواباً، ومنه:
{وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذَلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} وما أشبه ذلك من الجمل التي تُساق في
الكلام معترضةً فلا محل لها للتقرير". قلت: يعني بكونها معترضةً أي بين أحوال أهل
الجنة، فإن بعدها: {وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاحٌ}، وإذا كانت معترضةً فلا محل لها أيضاً. وقيل: هي
عطف على "قالوا"، وقيل: محلها النصب على الحال، وصاحبها فاعل "قالوا" أي: قالوا
هذا الكلام في هذه الحال، ولا بُدَّ من تقدير "قد" قبل الفعل أي: قالوا هذا الكلام في
هذه الحال، ولا بُدَّ من تقدير "قد" قبل الفعل أي: وقد أتوا، وأصل أتوا: أتوا مثل:
ضربوا، فاعل كُنْظائره. وقرئ: وأتوا مبنياً للفاعل، والضمير للولدان والخدم للتصريح
بهم في غير موضع. والضمير في "به" يعود على المرزوق الذي هو الثمرات، كما أن
"هذا" إشارة إليه. وقال الزمخشري: "يعود إلى المرزوق في الدنيا والآخرة لأن قوله:
{هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ} انطوى تحته ذكر ما رُزِقوه في الدارين. ونظير ذلك قوله

تعالى: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} أي: بجنسَي الغنيِّ والفقير المدلول عليهما بقوله: غنياً أو فقيراً". انتهى.

(1/163)

قلت: يَعْنِي بقوله: "انطوى تحته ذكْر ما رُزقوه فِي الدارين" أنه لَمَّا كان التقدير: مثل الذي رُزقناه كان قد انطوى على المرزوقين معاً كما أن قولك: "زيدٌ مثلُ حاتمٍ" مُنطَوٍ على زيدٍ وحاتمٍ. قال الشيخ: "وما قاله غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهر عَوْدُهُ على المرزوق في الآخرة فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبهُ بالذي رُزقوه من قبل، في الآخرة فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبهُ بالذي رُزقوه في الآخرة فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبهُ بالذي رُزقوه من قبل، لا سيما إذا فسَّرت القبليَّة بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُهُ على المرزوق في الجنة فقط، وكذلك إذا عَرَبت الجملةَ حالاً، إذ يصيرُ التقديرُ: قالوا: هذا [مثلُ] الذي رُزقنا من قبل وقد أئوا به [متشابهاً]، لأنَّ الحاملَ لهم علي هذا القول كَوْنُهُ أئوا به متشابهاً وعلى تقدير أن يكونَ معطوفاً على "قالوا" لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوق في الدارين لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في "كلما" وما في حَيْزِها يتعيَّن هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَحُلُو من معنى الشرط، وعلى تقدير كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجملةُ مُحَدَّثتٌ بها عن الجنة وأحوالها". وقوله "متشابهاً" حالٌ من الضمير في "بم". قوله: {وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاحٌ مُّطَهَّرَةٌ} "لهم" خبرٌ مقدَّمٌ و"أرواحٌ" مبتدأٌ و"فيها" متعلقٌ بالاستقرار الذي تعلق به الخبرُ. قال أبو البقاء: "ولا يكونُ "فيها" الخبرُ لأنَّ الفائدةَ تَقُلُّ، إذا الفائدةُ في جَعَلِ الأرواحِ لهم". وقوله: "مُطَهَّرَةٌ" صفةٌ وأتى بها مفردةً على حدِّ: "النساءُ طَهَّرَتْ"، ومنه قولُ الشاعر:

297- وإذا العذارى بالدخانِ تَلَفَعَتْ * واستعجَلَتْ نَصَبَ القُدورِ فَمَلَّتْ

(1/164)

وقرئ: "مُطَهَّرَاتٌ" على حدِّ: النساءُ طَهَّرْنَ. والزوجُ: ما يكونُ معه آخرٌ، ويقال: "زَوْجٌ" للرجل والمرأة، وأمَّا "زَوْجَةٌ" فقليلٌ، وتَقَلُّ الفراءُ أنها لغةٌ تميم، وأنشد للفرزدق:

298- وإنَّ الذي يَسْعَى لِيُقْسِدَ زوجتي * كساعٍ إلى أسيدِ الشرى يَسْتَبِيلُها

وفي الحديث عَن عَمَّارِ بنِ ياسرٍ في حقِّ رَضِيَ اللهُ عنهما: "والله إني لأَعْلَمُ أنها زوجتُه في الدنيا والآخرة" دَكَرَه البخاري، واختاره الكسائي، والزَوْجُ أيضاً: الصَّنْفُ، والتثنية: رَوْجان، والطهارةُ: النظافةُ، والفِعْلُ منها طَهَّرَ بالفتح وَيَقُلُّ الضم، واسمُ الفاعلِ منها "طاهر" فهو مقيسٌ على الأولِ شاذٌ على الثاني كخاثيرٍ وحامضٍ من حَتْرِ اللبنِ وحمضٍ بضمِّ العين.

قوله: {وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} "هم" مبتدأ، و"خالدون" خبره، و"فيها" متعلقٌ به، وقُدِّمَ ليوافق رؤوسَ الآي. وأجازوا أن يكونَ "فيها" خبراً أولً، و"خالدون" خبرٌ ثانٍ، وليس هذا بسديد. وهذه الجملةُ والتي قبلها عطْفٌ على الجملةِ قبلها حسب ما تقدَّم. وقال أبو البقاء: "هاتان الجملتان مستأنفتان، ويجوز أن تكونَ الثانيةُ حالاً من الهاءِ والميمِ في "لَهُمْ" والعاملُ فيها معنى الاستقرار".

والخُلود: المُكْتُ الطويلُ، وهل يُطلقُ على ما لا نهايةً له بطريقِ الحقيقةِ أو المجاز.

قولان: قال زهير:

299- فلو كان حَمْدٌ يُخَلِّدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ * وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخَلِّدٍ
وقال الزمخشري: "هو الثباتُ الدائمُ والبقاءُ اللازمُ الذي لا ينقطع" وأنشد لامرئ
القيس:

300- أَلَا عَمَّ صَبَاحاً أُبْهِأُ الطَّلُلُ البَالِي * وَهَلْ يَعْمَنُ مَنُ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي
وَهَلْ يَنْعَمُنْ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلِّدٌ * قَلِيلُ الهُمومِ مَا بَيْتَ بأَوْجَالِ

(1/165)

* { إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَّا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ
أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا
وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ }

قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا } "لا يَسْتَحْيِي" جملة في محل الرفع
خبر لـ "إِنَّ"، وأستفعل هنا للإغناء عن الثلاثي المجرد، وقال الزمخشري: "إنه موافق
له" أي: قد وَرَدَ حَيِّيَ وَاسْتَحْيَى بمعنى واحد، والمشهور: اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ
وَمُسْتَحْيَى منه من غير حَذْفٍ، وقد جاء اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحٍ مثل: استقى
يستقي، وقُرئ به، وبُرُوِي عن ابن كثير. واختلف في المحذوفِ فقيل: عينُ الكلمة
فوزنه يَسْتَفِلُّ. وقيل: لامُها فوزنه يَسْتَفِعُ، ثم نُقل حركة اللامِ على القولِ الأولِ وحركة
العين على القولِ الثاني إلى الفاءِ وهي الحاءُ، ومن الحَذْفِ قوله:
301- أَلَا تَسْتَحْيِي مِنَ الملوِكِ وَتَتَّقِي * محارِمَنَا لا يَبُوُّ الدَّمُ بِالدَّمِ
وقال آخر:

302- إِذَا ما اسْتَحْيَيْنَ المَاءَ يَعْرضُ نَفْسَهُ * كَرَّعَنَ يَسْبَبُ فِي إِنْاءِ مِنَ الوَرْدِ
والحياءُ لغةٌ: تَعَبَّرَ وانكسارٌ يَعْتَرِي الإنسانَ من خوفٍ ما يُعابُ به، واشتقاقه من الحياة،
ومعنا على ما قاله الزمخشري: "نَقَصَتْ حَيَّاهُ واعتَلَتْ مجازاً كما يُقال: نَسِيَ وَحَشِيَّ
وَسَطِي الفرسُ إِذا اعتَلَتْ هذه الأَعْضاءُ، جُعِلَ الحَيُّ لِمَا يعْتَرِيهِ مِنَ الانكسارِ والتغيُّرِ
منتكسِ القوَّةِ منتقصِ الحياة، كما قالوا: فلان هَلَكَ من كذا حياءً". انتهى. يعني قوله:
"نَسِيَ وَحَشِيَّ وَسَطِي" أي أصيب نَساه وهو عَرِقٌ، وَحشاهُ وهو ما احتوى عليه البطن،
وَسَطاه وهو عَظْم في الوَرِكِ.

(1/166)

واستعماله هنا في حقِّ الله تعالى مجازٌ عن التَّزَكِّي، وقيل: مجازٌ عن الخشية لأنها أيضاً
مِنْ ثمراتِهِ، وجَعَلَهُ الزمخشريُّ من بابِ المِقابِلَةِ، يعني أَنَّ الكفارَ لَمَّا قالوا: "أَمَّا
يَسْتَحْيِي رَبُّ مُحَمَّدٍ أَنْ يَضْرِبَ المَثَلِ بِالمُحَقَّراتِ" قوبل قولهم ذلك بقوله: "إِنَّ اللَّهَ لا
يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ"، ونظيره قول أبي تمام:

303- مَن مَبْلَغُ أَفْئاءِ يَعْزَبُ كُلِّها * أَنِي بَتَيْتُ الجارَ قَبْلَ المَنْزِلِ
لو لم يَذْكُرْ بِناءَ الدارِ لم يَصِحَّ بِناءُ الجارِ.

واستحى يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرفٍ جرٍّ، تقول: اسْتَحَيْتُهُ، وعليه: "إذا ما اسْتَحَيْنَ
الماءُ" البيت، واسْتَحَيْتُ منه، وعليه: "أَلَا تَسْتَحْيِي مِنَ الملوِكِ" البيت، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
قد تَعَدَّى في هذه الآية إلى "أَنْ يَضْرِبَ" بنفسه فيكون في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ الْمَحذُوفِ، وَحِينَئِذٍ يَجْرِي الْخِلَافُ الْمَتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ "أَنَّ لَهُمْ جَنَاتٍ".
و "يَضْرَبُ" مَعْنَاهُ: يَبَيِّنُ، فَيَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ التَّصْيِيرُ، فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ نَحْوُ: "صَرَبْتُ الطَّيْنَ لَيْبًا"، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لَا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ إِلَّا مَعَ الْمَثَلِ خَاصَةً"، فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَكُونُ "مَثَلًا" مَفْعُولًا وَ"مَا" زَائِدَةً، أَوْ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ قَبْلَهَا لِتَزْدَادَ النَّكَرَةُ شَيْعًا، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: "لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ: وَقَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:
304- وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا * وَحَدِيثُ مَا عَلَى قَصْرِه

(1/167)

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَقِيلَ "مَا" نَكَرَةً مَوْصُوفَةً"، وَلَمْ يَجْعَلْ "بِعَوِضَةٍ" صِفَتَهَا بَلْ جَعَلَهَا بَدَلًا مِنْهَا، وَفِيهِ نَظْرٌ، إِذْ يَحْتَاجُ أَنْ يُقَدَّرَ صِفَةً مَحذُوفَةً وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى ذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ "بِعَوِضَةٍ" صِفَتَهَا بِمَعْنَى أَنَّهُ وَصَفَهَا بِالْجِنْسِ الْمُتَكْرِرِ لِإِبْهَامِهِ فَهِيَ فِي مَعْنَى "قَلِيلٍ"، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَرَاءُ وَالرَّجَاجُ وَثَعْلَبٌ، وَتَكُونُ "مَا" وَصِفَتُهَا حِينَئِذٍ بَدَلًا مِنْ "مَثَلًا"، وَ"بِعَوِضَةٍ" بَدَلًا مِنْ "مَا" أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ لَهَا إِنْ قِيلَ إِنَّ "مَا" صِفَةٌ لـ "مَثَلًا"، أَوْ نَعَتْ لـ "مَا" إِنْ قِيلَ: إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْ "مَثَلًا" كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْفَرَاءِ، وَبَدَلٌ مِنْ "مَثَلًا" أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ لَهُ إِنْ قِيلَ: إِنَّ "مَا" زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: "بِعَوِضَةٍ" هُوَ الْمَفْعُولُ وَ"مَثَلًا" نُصِبَ عَلَى الْحَالِ قُدِّمَ عَلَى الْبِكْرَةِ. وَقِيلَ: نُصِبَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ التَّقْدِيرِ: مَا بَيْنَ بِعَوِضَةٍ، فَلَمَّا حُدِّقَتْ "بَيْنَ" أَعْرَبَتْ "بِعَوِضَةٍ" بِأَعْرَابِهَا، وَتَكُونُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: "فَمَا فَوْقَهَا" بِمَعْنَى إِلَى، أَي: إِلَى مَا فَوْقَهَا، وَيُعْزَى هَذَا لِلْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَأَنْشَدُوا:

305- يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ * وَلَا حَبَالَ مُجَبِّ وَاصِلٍ تَصِلُ
أَي: مَا بَيْنَ قَرْنٍ، وَحَكَاؤُا: "لَهُ عَشْرُونَ مَا نَاقَةً فَحَمَلًا"، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يَكُونُ "مَثَلًا" مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَ"مَا" تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ الْمَتَقَدِّمِينَ وَ"بِعَوِضَةٍ" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَقِيلَ: بِعَوِضَةٍ هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَ"مَثَلًا" هُوَ الثَّانِي وَلَكِنَّهُ قُدِّمَ.

(1/168)

وَتَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ فِي "مَا" ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: زَائِدَةٌ، صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهَا، نَكَرَةً مَوْصُوفَةً، وَأَنَّ فِي "مَثَلًا" ثَلَاثَةً أَيْضًا مَفْعُولٌ أَوَّلًا، مَفْعُولٌ ثَانٍ، حَالٌ مُقَدِّمَةٌ، وَأَنَّ فِي "بِعَوِضَةٍ" تِسْعَةَ أَوْجِهٍ. وَالصَّوَابُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يَكُونَ "صَرَبَ" مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ بِمَعْنَى بَيِّنٍ، مُتَعَدِّيًا بِمَعْنَى بَيِّنٍ، وَ"مَثَلًا" مَفْعُولٌ بِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: {صُرَبٌ مَثَلٌ} وَ"مَا" صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ، وَ"بِعَوِضَةٍ" بَدَلٌ لَا عَطْفَ بَيَانٍ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ فِي النِّكَرَاتِ.
وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ وَالضَّحَّاكُ بَرَفَعِ "بِعَوِضَةٍ"، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ، فَقِيلَ: هُوَ "مَا" عَلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، أَي: أَيُّ شَيْءٍ بِعَوِضَةٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَرَجَّحَهُ. وَقِيلَ: الْمَبْتَدَأُ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ بِعَوِضَةٍ، وَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تُجْعَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِلَةً لـ "مَا" لِكُونِهَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَلَكِنَّهُ حَدَفَ الْعَائِدُ وَإِنْ لَمْ تَطَّلِ الصِّلَةُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي "أَيُّ" خَاصَةً لِطَوْلِهَا بِالْإِضَافَةِ، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَشَادٌ أَوْ ضَرُورَةٌ، كَقِرَاءَةِ: {تَمَامًا عَلَى الذِّيَا أَحْسَنُ} وَقَوْلِهِ:
306- مَنْ يُعَنَّ بِالْحَقِّ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ * وَلَا يَحِدُّ عَنِ سَبِيلِ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

أي: الذي هو أحسن، وبما هو سَفَهُ، وتكونُ "ما" على هذا بدلاً من "مثلاً"، كأنه قيل: مَثَلًا الذي هو بعوضه. والثاني: ان تُجَعَلَ "ما" زائدة أو صفةً وتكونُ "هو بعوضه" جملةً كالمفسرة لما انطوى عليه الكلام.

(1/169)

قوله: {فَمَا فَوْقَهَا} قد تقدّم أن الفاءَ بمعنى إلى، وهو قولٌ مرجوحٌ جداً. و"ما" في {فَمَا فَوْقَهَا} إن تَصَبَّنا "بعوضه" كانت معطوفةً عليها موصولةً بمعنى الذي، وصلتها الطرفُ، أو موصوفةً أو استفهاميةً فالثانية معطوفةٌ عليها، لكن في جَعَلْنَا "ما" وصولاً يكونُ ذلك من عَطْفِ المفردات، وفي جَعَلْنَا إياها استفهاميةً يكونُ من عَطْفِ الجملِ، وإن جَعَلْنَا "ما" زائدةً أو صفةً لنكرةٍ و"بعوضه" خبراً لـ "هو" مضمراً كانت "ما" معطوفةً على "بعوضه".

والبَعُوضَةُ واحدةُ البَعُوضِ وهو معروف، وهو في الأصل وَصْفٌ على فَعُولٍ كَالْقَطُوعِ، مأخوذ من البَعَضِ وهو القطع، وكذلك البَصْعُ والعَضْبُ، قال:

307- لِنِعَمِ البَيْتِ بَيْتُ أَبِي دِثَارٍ * إِذَا مَا خَافَ بَعْضُ القَوْمِ بَعْضًا
ومعنى: {فَمَا فَوْقَهَا} أي: في الكِبَرِ وهو الظاهرُ، وقيل: في الصَّغَرِ.
قوله: {قَامًا الَّذِينَ آمَنُوا} "أَمَّا": حرفٌ صُمِنَ معنى اسمٍ شرطٍ وفَعْلُهُ، كذا قدَّره سيبويه، قال: "أَمَّا" بمنزلةٍ مهما يَكُ مِنْ شَيْءٍ". وقال الزمخشري: "وفائدته في الكلام أن يُعْطِيهِ فَضْلَ توكِيدٍ، تقول: زِيدُ ذَاهِبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكِيدَ ذلك وأنه لا محالة ذَاهِبٌ قلت: أَمَّا زِيدُ فَذَاهِبٌ" وذكّر كلاهما حسناً بليغاً كعادته في ذلك. وقال بعضهم: "أَمَّا" حرفٌ تفصيلٍ لشيءٍ أَجْمَلِهِ المتكلمُ وادّعاها المخاطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتلزمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحْدَفُ إلا مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدرٍ كقوله: {قَامًا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} أي: فيقالُ لهم: أَكْفَرْتُمْ، وقد تُحْدَفُ حيث لا قولٌ، كقوله:
308- فَاَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لِدَيْكُمْ * وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

(1/170)

أي: فلا قتالَ، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخّر عنها بجزأَي جملَةٍ لو قلت: "أَمَّا زِيدُ منطلقٌ ففي الدار" لم يَجُزْ، ويجوزُ أن يتقدّم معمولٌ ما بعد الفاءِ عليها، متليٌّ أَمَّا كقوله: {قَامًا التَّيْمَ فَلَا تَقْهَرْ} ولا يجوزُ الفصلُ بين أَمَّا والفاءِ بمعمولٍ إنَّ خلافاً للمبرد، ولا بمعمولٍ خبرٍ ليت ولعلَّ خلافاً للفراء.
وإن وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو: أَمَّا عِلْمًا فعالمٌ": فإن كان نكرةً جاز نصبه عند التميميين بَرْجَحَانَ، وصَغَفَ رَفْعَهُ، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب، نحو: "أَمَّا العِلْمُ فعالمٌ" ونصبُ المنكرِ عند سيبويه على الحال، والمعرفُ مفعولٌ له. وأما الأَخْفَشُ فنصبُهما عنده على المفعول المطلق. والنصبُ بفعلٍ الشرط المقدرٍ أو بما بعد الفاءِ ما لم يمنع مانعٌ فيتعيّن فعلُ الشرطِ نحو: أَمَّا عِلْمًا فلا عِلْمٌ له "أو: فإن زيدا عالمٌ، لأن "لا" و"إن" لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما، وأما الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعلٍ الشرطِ المقدر، أي: مهما يُدَكَّرُ عِلْمٌ أو العِلْمُ فزيدُ عالمٌ، ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً وعالمٌ خبرٌ مبتدأً محذوفٍ، والجملةُ خبرٌ، والتقديرُ: أَمَّا عِلْمٌ -أو العِلْمُ- فزيدُ عالمٌ به وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنه موضعٌ تفصيلٍ، وفيها كلامٌ أُطلِ من هذا.

و {الَّذِينَ آمَنُوا} في محلِّ رفع بالابتداء، و "فيعلمون" خبره. قوله: {فَيَعْلَمُونَ} الفاء جوابٌ أمّا، لما تَصَمَّيْتَهُ مِنْ معنى الشرط و "أَنَّه الحقُّ" سادٌّ مَسَدَّ المفعولين عند الجمهور، ومَسَدَّ المفعولِ الأولِ فقط والثاني محذوفٌ عند الأخفش أي: فَيَعْلَمُونَ حقيقتُهُ ثابتةٌ. وقال الجمهور: لا حاجة إلى ذلك لأنَّ وجودَ النسبة فيما بعد "أَنَّ" كافٍ في تَعْلُقِ العلمِ أو الظنِّ به، والضميرُ في "أَنَّه" عائِدٌ على المَثَلِ. وقيل: على صَرْبِ المَثَلِ المفهومِ من الفَعْلِ، وقيل: على تَرْكِ الاستحياءِ. و "الحقُّ" هو الثابتُ، ومنه "حَقُّ الأمرِ" أي: تَبَّتْ، ويقابله الباطلُ.

وقوله: {مِنْ رَبِّهِمْ} في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ "الحق" أي: كائناً وصادراً مِنْ ربهم، و "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ المجازيةِ. وقال أبو البقاء: "والعامل فيه معنى الحقِّ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ فيه" أي: في الحق، لأنه مشتقٌ فيتحملُ ضميراً. قوله: {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ} اعْلَمْ أَنَّ "ماذا صنعت" ونحوه له في كلام العرب ستهُ استعمالات: أن تكون "ما" اسمَ استفهامٍ في محلِّ رفع بالابتداء، و "إذا" اسمٌ إشارةٌ خبره. والثاني: أن تكون "ما" استفهاميةً وذا بمعنى الذي، والجملة بعدها صلةٌ وعائِدُها محذوفٌ، والأجودُ حينئذٍ أن يُرْفَعَ ما أُجِيبَ به أو أُبْدِلَ منه كقوله: 209- ألا تَسْأَلانِ المرءَ كذا يُحاوِلُ * أَنَحْبُ قَيْقُضِي أم ضَلالٌ وباطلٌ

في "ذا" هنا بمعنى الذي لأنه أُبْدِلَ منه مرفوعٌ وهو "أَنَحْبُ"، وكذا {مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} في قراءة أبي عمرو. والثالث: أن يُعْلَبَ حَكْمُ "ما" على "ذا" فَيُنْتَرَكُ وَيَصِيرُ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ بعده، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُهُ والمبدلُ منه كقوله: {مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ} في قراءة غر أبي عمرو، و "ماذا أنزل ربكم، قالوا: خيراً: عند الجميع، ومنه قوله:

310- يا حُزْرَرُ تَعْلَبُ ماذا بالِ نِسْوَتِكُمْ * لا يَسْتَفِيقَنَّ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَاتَا
ف "ماذا" مبتدأ، و "بالِ نِسْوَتِكُمْ" خبره. الرابع: أن يُجْعَلَ "ماذا" بمنزلة الموصولِ تغليياً لـ "ذا" على "ما"، عكسَ ما تقدّم في الصورة قبله، وهو قليلٌ جداً، ومنه قول الشاعر:

311- دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ * وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ تَبَيَّنِي
فماذا بمعنى الذي لأنَّ ما قبله لا يُعْلَقُ. الخامس: زعم الفارسي أن "ماذا" كَلَهُ يَكُونُ نكرةً موصوفةً وأنشد: "دَعِيَ ماذا عَلِمْتَ" أي: دَعِيَ شيئاً معلوماً وقد تقدّم تأويله. السادس: -وهو أضعفها- أن تكونَ "ما" استفهاماً و "ذا" زائدةً وجمعُ ما تقدّم يصلح أن يكون مثلاً له، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً.

إذا عُرِفَ ذلك فقوله: {مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ} يجوزُ فيه وجهان دونَ الأربعةِ الباقيةِ، أحدهما: أن تكونَ "ما" استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، وذا بمعنى الذي، و "أراد الله" صلةٌ والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ شروطه، تقديره: أرادَه اللهُ، والموصولُ خبرٌ "ما" الاستفهاميةِ. والثاني: أن تكونَ "ماذا" بمنزلة اسمٍ واحدٍ في محلِّ نَصْبٍ بالفعلِ بعد تقديره: أيّ شيءٍ أَرَادَ اللهُ، ومحلُّ هذه الجملةِ النَّصْبُ بالقولِ.

[والإرادة لغةً: طَلَبُ الشَّيْءِ مع الميل إليه، وقد تَجَرَّدُ للطلب، وهي التي تُنْسَبُ إلى الله تعالى وعينها واوٌ من رَادَ يروُدُ أي: طَلَبَ، فأصلُ أرادَ أَرَادَ مثل أقام، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ- وأصلها: إِرْوَادٌ فَأَعْلَتْ وَعُوَّضَ من محذوفها تَاءُ التَّأْنِيثِ]. قوله: "مَثَلًا" نصبٌ على التمييز، قيل: جاءَ عَلَيَّ معنى التوكيد، لأنه من حيث أشير إليه بـ "هذا" عَلِيمٌ أنه مثلٌ، فجاء التمييزُ بعده مؤكِّدًا للاسم الذي أشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحال، واخْتَلَفَ في صاحبها فقيل: اسمُ الإِشَارَةِ، وإِغْمَالُ فيها معنى الإِشَارَةِ، وقيل: اسمُ الله تعالى أي متمثلاً بذلك، وقيل: على القَطْع وهو رأيُ الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه كان أصله أن يُتَّبَعَ ما قبله والأصل: بهذا المثل، فلَمَّا قُطِعَ عن التبعية انتصب، وعلى ذلك قولُ امرئ القيس:

312- سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فُرُوعُهُ * وَعَالِيْنَ قِنُونًا مِنَ البُسْرِ أَحْمَرًا
أصله: من البسر الأحمر.

قوله: {يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا} "الباء" للسببية، وكذلك في {يَهْدِي بِهِ} وهاتان الجملتان لا محلٌّ لهما لأنهما كالبيان للجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بـ "أَمَّا"، وهما من كلامِ الله تعالى، وقيل: في محلِّ نصبٍ لأنهما صفتان لمَثَلًا، أي: مَثَلًا يَفَرِّقُ النَّاسَ بِهِ، إلى ضلالٍ ومُهتدين، وهما على هذا من كلام الكفار، وأجاز أبو البقاء أن تكونَ حالًا من اسمِ الله أي: مُضِلًّا بِهِ كثيراً وهادياً به كثيراً. وجَوَّزَ ابن عطية أن تكونَ جملةٌ قوله: {يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا} من كلام الكفار، وجملةٌ قوله: {وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا} من كلام البارئ تعالى. وهذا ليس بظاهر، لأنه تقديراً إلى المثل، أي: يَصْرَبُ المَثَلُ، وقيل: الضمير الأول للتكذيب، والثاني للتصديق، ودل على قُوَّةِ الكلام.

(1/174)

وَقُرئ: "يُضِلُّ بِهِ كَثِيرٌ وَيُهْدِي بِهِ كَثِيرٌ، وما يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الفاسِقُونَ" بالبناء للمفعول، وَقُرئ أيضاً: "يَضِلُّ بِهِ كَثِيرٌ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرٌ، وما يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الفاسِقُونَ" بالبناء للفاعل، قال بعضهم: "وهي قراءة القَدْرِيَّة" قلت: نقل ابنُ عطية عن أبي عمرو الداني أنها قراءة المعتزلة، ثم قال: "وابنُ أبي عَبَّلةٍ مِنْ ثقات الشاميين" يعني قارئها، وفي الجملة فهي مخالفة لسواد المصحف. فإن قيل: كيف وَصَفَ المهتدين ههما بالكثرة وهم قليلون، لقوله تعالى: {وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ} {وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ} فالجواب أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم كثيرون في الحقيقة كقوله:

313- إِنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإنَّ * قَلُّوا كما غيرهم قَلَّ وإنَّ كَثُرُوا
فصار ذلك باعتبارين.

قوله: {وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا القَاسِقِينَ}. الفاسقين: مفعولٌ لـ "يُضِلُّ" وهو استثناءٌ مفرغٌ، وقد تقدَّم معناه، ويجوزُ عند الفراء أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديره: وما يُضِلُّ بِهِ أحداً إلا الفاسقين كقوله:

314- نَجَا سَالِمٌ والنَّفْسُ منه بشِدْقِهِ * وَلِمَ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ ومُنْتَرَا
أي: لم ينجُ بشيء، ومنع أبو البقاء نصبه على الاستثناء، كأنه اعتبرَ مذهبَ جمهورِ البصريين.

والقِسْقُ لغةً: الخروجُ، يقال: قَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عن قِسْرِها، أي: حَرَجَتْ، والقَاسِقُ خارجٌ عن طاعةِ الله تعالى، يقال: قَسَقَ يَفْسُقُ ويفسِقُ بالضم والكسر في المضارع فسقاً

وُفْسوقاً فهو فاسقٌ. وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسْمَع في كلامِ الجاهلية ولا في شعرها فاسقٌ، وهذا عجيب، قال رؤية:
315- يَهْوِينَ فِي تَجْدٍ وَعَوْرًا غَائِرًا * فَوَاسِقًا عَن قَصْدِهَا جَوَائِزًا

(1/175)

* { الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }

قوله تعالى: { الَّذِينَ يَنْقُضُونَ }.. فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون نعتاً للفاسقين. والثاني: أنه منصوبٌ على الذم. والثالث أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره الجملة من قوله: { أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ }. والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون. والتفصُّ: حلُّ تركيب الشيء والرجوعُ به إلى الحالة الأولى. والعهدُ في كلامهم على معانٍ منها: الوصية والضمأن والاكْتفاء والأمر. والخسار: النقصانُ في ميزان أو غيره، قال جرير:

316- إِنَّ سَلِيطاً فِي الْخَسِيرِ إِنَّهُ * أَوْلَادُ قَوْمٍ خُلِقُوا أَقِنَّةً
وَحَسَرْتُ الشَّيْءَ -بِالْفَتْحِ- وَأَحْسَرْتُهُ تَقْصُتُهُ، وَالْحُسْرَانُ وَالْحَسَارُ وَالْحَيْسَرِيُّ كُلُّهُ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ.

و "من بعد" متعلقٌ بـ "يَنْقُضُونَ"، و "من" لابتداءِ الغاية، وقيل: زائدةٌ وليس بشيء. و "ميثاقه" الضميرُ فيه يجوزُ أن يعودَ على العهد، وأن يعودَ على اسم الله تعالى، فهو على الأول مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وعلى الثاني مضافٌ للفاعل، والميثاقُ مصدرٌ كالميلادِ والميعادِ بمعنى الولادةِ والوَعْدِ، وقال ابنُ عطية: "وهو اسمٌ في موضعِ المصدرِ كقوله:

317- أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِيَّةَ الرَّتَاعَا
أي: إعطائك"، ولا حاجة تدعو إلى ذلك. والمادةُ تُدَلُّ على السدِّ والربطِ وجمعه موثيق وميثاق وأنشد ابن الأعرابي:
318- جَمِيٌّ لَا يَحُلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِأَذِينَا * وَلَا تَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيثَاقِ

(1/176)

و "يقطعون" عطف على "ينقصون" فهي صلةٌ أيضاً، و "ما" موصولةٌ، و { أَمَرَ اللَّهُ بِهِ } صلُّها، وعائدها. وأجاز أبو البقاء أن تكون نكرةٌ موصوفةٌ، ولا يجوز أن تكون مصدريةً لعوْدِ الضميرِ عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج، وزهبي مفعولةٌ بيقطعون.
قوله: { أَنْ يُوصَلَ } فيه ثلاثة أوجه: أحدها: الجرُّ على البدلِ من الضميرِ في "به" أي: ما أمر الله بوصِّله، كقول امرئ القيس:

319- أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلِي أَنْ تَأْتِيكَ تَبُوصٌ * فَتَقْصُرُ عَنْهَا حَطْوَةً وَتَبُوصُ
أي: أمِنُ تأيها. والنصبُ وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من ما أمر الله بدلُ اشتمال. والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، فقدَّره المهدي: كراهةٌ أن يُوصَلَ، وقدَّره غيره: أن لا يُوصَلَ. والرفع [على] فقدَّره المهدي: كراهةٌ أن يُوصَلَ، وقدَّره غيره: أن لا يُوصَلَ. والرفع [على] أنه خبرٌ مبتدأٍ مضمَّرٌ أي هو أن يُوصَلَ، وهذا بعيدٌ جداً، وإن كان أبو البقاء

دَكَرَهُ. و { يُفْسِدُونَ } عطفٌ على الصلة أيضاً و { فِي الْأَرْضِ } متعلقٌ به. وقوله { وَأَوْلَائِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ } كقوله: { وَأَوْلَائِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } وقد تقدّم أنه يجوز أن تكن هذه الجملة خبراً عن { الَّذِينَ يَنْقُضُونَ } إذا جعل مبتدأ، وإن لم يجعل مبتدأ فهي مستأنفة فلا محل لها حينئذٍ. وتقدم معنى الحَسَارِ، والأمر: طلبُ الأعلى من الأدنى.

* { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }

(1/177)

قوله تعالى: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ } : "كيف" اسمٌ استفهامٌ يُسألُ به عن الأحوال، ويُنيّ لتَمْنِيهِ معنى الهمزة، ويُنيّ على أخفِّ الحركات، وشدَّ دخولَ حرفِ الجرِّ عليها، قالوا: "على كيف تبيع الأحمريين"، وكونها شرطاً قليلاً، ولا يُجرّم بها خلافاً للكوفيين، وإذا أُبدل منها اسمٌ أو وَقِعَ جواباً لها فهو منصوبٌ إن كان بعدها فعلٌ متسلطٌ عليها نحو: كيف قمت؟ أصحياً أم سقيماً، وكيف سيرت؟ فتقول: راشدًا، وإلا فرفوعين: نحو: كيف زيد؟ أصحياً أم سقيماً. وإن وَقِعَ بعدها اسمٌ مسؤُولٌ عنه بها فهو مبتدأٌ وهي خبرٌ مقدّمٌ، نحو: كيف زيد؟ وقد يُحذفُ الفعلُ بعدها، قال تعالى: { كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْنَا } أي كيف تُوالونهم. و "كيف" في هذه الآية منصوبةٌ على التشبيه بالظرف عند سبويه، أي: في أيِّ حالةٍ تكفرون، وعلى الحال عند الأخفش، أي: على أي حال تكفرون، والعاملُ فيها على القولين "تكفرون" وصاحبُ الحالِ الضميرُ في تكفرون، ولم يذكر أبو البقاء غيرَ مذهبِ الأخفش، ثم قال: "والتقدير: معاندين تكفرون. وفي هذا التقدير نظرٌ، إذ يذهب معه معنى الاستفهام المقصود به التعجبُ أو التوبيخُ أو الإنكارُ، قال الزمخشري بعد أن جعل الاستفهامَ للإنكار: "وتحريره أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حالٌ يُوجدُ عليها، وقد عَلِمَ أن كلَّ موجودٍ لا بُدَّ له من حالٍ، ومُحالٌ أن يُوجدَ بغيرِ صفةٍ من الصفاتِ كان إنكاراً لوجوده على الطريق البرهاني".

وفي الكلام التناقض من العيبة في قوله: وأما الذين كفروا إلى آخره، إلى الخطاب في قوله: "تكفرون، وكُنْتُمْ". وفائدته أن الإنكار إذا توجه إلى المخاطب كان أبلغ. وجاء "تكفرون" مضارعاً لا ماضياً لأنَّ المُنكَرَ الدوامُ على الكفر، والمضارعُ هو المُشعرُ بذلك، ولئلا يكون ذلك توبيخاً لمن آمن بعد كفر.

(1/178)

و "كَفَرٌ" يتعدى بحرف الجر نحو: { تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ } { تَكْفُرُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا } { كَفَرُوا بِالذِّكْرِ } وقد تعدى بنفسه في قوله تعالى: { أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لَتَمُودَ } وذلك لما ضَمَّنَ معني جحدوا.
قوله: { وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ } الواوُ واوُ الحال، وعلامتها أن يصلح موضعها "إذ"، وجملة { كُنْتُمْ أَمْوَاتًا } في محل نصب على الحال، ولا بد من إضمار "قد" ليصح وقوع الماضي حالاً. وقال الزمخشري: "فإن قلت" كيف صحَّ أن يكون حالاً وهو ماضٍ بها؟ قلتُ: لم تدخل الواوُ على { كُنْتُمْ أَمْوَاتًا } وحده، ولكن على جملة قوله: { كُنْتُمْ أَمْوَاتًا } إلى { تُرْجَعُونَ }، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً

تُطَقَّأ في أَضْلَابِ آبَائِكُمْ فَجَعَلَكُمْ أَحْيَاءَ، ثم يُمَيِّتِكُمْ بعد هذه الحياة، ثم يُحْيِيكُمْ بعد الموتِ ثم يُحْيِيكُمْ. ثم قال: "فإِنْ قُلْتَ: بعضُ القِصَّةِ ماضٍ وبعضُها مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً؟ قلت: هو العِلْمُ بالقِصَّةِ كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القِصَّةِ بأولها وبآخرها؟" قال الشيخُ ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويله هذه الجملة بالجملة الاسمية. قال: "والذي حَمَلَهُ على ذلك اعتقاده أنَّ الجملَ مندرجٌ في حكم الجملة الأولى." قال: "ولا يتعيَّن، بل يكونُ قوله تعالى: {ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ} وما بعده جملاً مستأنفاً أَحَبَرَ بها تعالى لا داخله تحت الحال، ولذلك غَايَرَ بينها وبين ما قبلها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعلِ السابقين لها في قوله: {وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ}.

(1/179)

والفاءُ في قوله: "فَأَحْيَاكُمْ" على بابها من التعقيب، و"ثم" على بابها من التراخي، لأنَّ المرادَ بالموتِ الأولِ العدمَ السابقَ، وبالحياةِ الأولى الخَلْقَ، وبالموتِ الثاني الموتَ المعهودَ، وبالحياةِ الثانيةِ الحياةَ للبعثِ، فجاءتِ الفاءُ و"ثم" على بابها من التعقيب والتراخي على هذا التفسير وهو أحسنُ الأقوالِ، ويُعزَى لابن عباس وابن مسعود ومجاهد، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً مترخٍ عن البعثِ. والضميرُ في "إليه" لله تعالى، وهذا ظاهرٌ لأنه كالضمائرِ قبله وتَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: إلى ثوابه وعقابه. وقيل: على الجزاءِ على الأعمالِ. وقيل: على المكانِ الذي يتولى اللهُ فيه الحكمَ بينكم. وقيل: على الإحياءِ المدلولِ عليه بأحياكم، يعني أنكم تُرْجَعُونَ إلى الحالِ الأولى التي كنتم عليها في ابتداءِ الحياةِ الأولى من كونكم لا تَمْلِكُونَ لأنفسكم شيئاً.

والجمهورُ على قراءة "تُرْجَعُونَ" مبنياً للمفعول، وقُرئَ مبنياً للفاعل حيث جاء، ووجهُ القراءةِ تين أنَّ "رَجَعَ" يكونُ قاصراً ومتعدياً، فقراءةُ الجمهورِ من المتعدِّي وهو أرجحُ؛ لأنَّ أصلها: "ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُكُمْ" لأنَّ الإسنادَ في الأفعالِ السابقة لله تعالى، فيناسِبُ أن يكونَ هذا كذا ولكنه بُنِيَ للمفعول لأجلِ الفواصلِ والقواطعِ. وأموات جمعٌ "مَيِّتٌ" وقياسه على فاعلِ كَسَبَ وسَيَّأِد، والأولى أن يكونَ أموات جمع مَيِّتٍ مخففاً كأقوال في جمع قَيْلٍ، وقد تقدَّمت هذه المادةُ.

* { هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: { هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ } هو مبتدأ وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للغائبِ المذكور، والمشهورُ تخفيفُ واوهِ وفتحُها، وقد تُشَدَّدُ كقوله:

(1/180)

320- وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُسْتَفَى بِهَا * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عِلْمَهُ
وقد تُسَكَّنُ، وقد تُحَدَفُ كقوله:

321- قَبِيْلَاهُ يَشْرِي *
والموصولُ بعده حَبَّرَ عنه. و"لكم" متعلقٌ بَخَلَقَ، ومعناه السببيةُ، أي: لأجلِكُمْ، وقيل:

لِلْمَلِكِ وَالِإِبَاحَةِ فَيَكُونُ تَمْلِيكًا خَاصًّا بِمَا يُنْتَفَعُ مِنْهُ، وَقِيلَ: لِلاخْتِصَاصِ، وَ "مَا" مُوَصُولَةٌ وَ "فِي الْأَرْضِ" صَلْتَهَا، وَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهَا، وَ "جَمِيعًا" حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى كُلِّ، وَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الْجَمْعِ فِي الزَّمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: "جَاؤُوا جَمِيعًا" وَ "جَاؤُوا مَعًا"، فَإِنَّ "مَعَ" تَقْتَضِي الْمَصَاحِبَةَ فِي الزَّمَانِ بِخِلَافِ جَمِيعٍ. قِيلَ: وَهِيَ هُنَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "مَا فِي الْأَرْضِ" عَامٌّ.

قَوْلُهُ: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ} أَصْلُ "ثُمَّ" أَنْ تَقْتَضِي تَرَاحِيًا زَمَانِيًا، وَلَا زَمَانًا هُنَا، فَقِيلَ: إِشَارَةٌ إِلَى التَّرَاخِيِّ بَيْنَ رَتَبَتِي خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ. وَقِيلَ: لَمَّا كَانَ بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ أَعْمَالٌ أُخْرَى مِنْ جَعْلِ الْجِبَالِ وَالْبُرْكَاتِ وَتَقْدِيرِ الْأَقْوَاتِ -كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى- عَطَفَ بِنَمِّ إِذْ بَيْنَ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالاسْتَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ تَرَاحٍ.

وَاسْتَوَى مَعْنَاهُ لَغَةً: اسْتَقَامَ وَاعْتَدَلَ، مِنْ اسْتَوَى الْعُودَ. وَقِيلَ: عَلَا وَارْتَفَعَ قَالَ الشَّاعِرُ: 322- فَأَوْرَدْتَهُمْ مَاءً بَقِيْقَاءَ قَفْرَةٍ * وَقَدْ خَلَقَ النُّجْمَ الْيَمَانِيَّ فَاسْتَوَى

وَقَالَ تَعَالَى: {فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ} وَمَعْنَاهُ هُنَا قَصْدٌ وَعَمَدٌ، وَفَاعِلٌ اسْتَوَى ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الدِّخَانِ نَقْلَهُ ابْنَ عَطِيَّةٍ، وَهَذَا غَلَطٌ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَدَمُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَزِدُّهُ قَوْلُهُ: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ، وَهِيَ "دُخَانٌ". وَ "إِلَى" حَرْفٌ انْتِهَاءٍ عَلَى بَابِهَا، وَقِيلَ: هِيَ بِمَعْنَى "عَلَى" فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(1/181)

323- قَدْ اسْتَوَى يَشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ * مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ
أَي: اسْتَوْلَى، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

324- فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْتَنَا عَلَيْهِمْ * تَرَكْنَاهُمْ صَرَعَى لِنَسْرِ وَكَاسِرٍ
وَقِيلَ: ثُمَّ مَضَاهُ مَحْذُوفٌ، ضَمِيرُهُ هُوَ الْفَاعِلُ أَي اسْتَوَى أَمْرُهُ، وَ {إِلَى السَّمَاءِ} مُتَعَلِّقٌ بِ "اسْتَوَى"، وَ "فَسَوَّاهُنَّ" الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى السَّمَاءِ: إِذَا لَانْهَا جَمْعُ سَمَاوَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا لِانْهَا اسْمٌ جَنَسٌ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "هُنَّ" ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ، وَ "سَبْعَ سَمَاوَاتٍ" يُفَسِّرُهُ كَقَوْلِهِمْ: "رُبُّهُ رَجُلًا". وَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُفَسِّرُ فِيهَا الضَّمِيرُ بِمَا بَعْدَهُ، لِأَنَّ النُّحَوِيَّيْنَ حَصَرُوا ذَلِكَ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ: ضَمِيرِ الشَّانِ، وَالْمَجْرُورِ بِ "رَبِّ"، وَالْمَرْفُوعِ بِنَعْمٍ وَبِنَسٍّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، وَبِأَوَّلِ الْمُنْتَازِعَيْنِ وَالْمُفَسِّرِ بِخَبْرِهِ وَبِالْمُبْدَلِ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ هَذَا الْمَعْتَرِضُ: "إِلَّا أَنْ يُتَخَيَّلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ "سَبْعَ سَمَاوَاتٍ" بَدَلًا وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ تَشْبِيهُهُ بِرُبِّهِ رَجُلًا، فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، لَكِنْ هَذَا يَضَعُفُ بِكَوْنِ هَذَا التَّقْدِيرِ يَجْعَلُهُ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ ارْتِبَاطًا كَلِمِيًّا، فَيَكُونُ أَحْتَرَّ بِأَخْيَارِينَ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ سَوَّى سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ الَّذِي اسْتَوَى إِلَيْهِ هُوَ الْمُسَوَّى بِعَيْنِهِ.

(1/182)

قَوْلُهُ: {سَبْعَ سَمَاوَاتٍ} فِي نَصْبِهِ خَمْسَةٌ أَوْجَهٌ، أَحْسَنُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي {فَسَوَّاهُنَّ} الْعَائِدِ عَلَى السَّمَاءِ كَقَوْلِكَ: أَخُوكَ مَرَرْتُ بِهِ زَيْدًا. الثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ أَيْضًا، وَلَكِنْ هَذَا الضَّمِيرُ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ. وَهَذَا يَضَعُفُ بِمَا صَغُفَ بِهِ قَوْلُ

الزمخشري، وقد تقدّم آيفاً. الثالث: أنه مفعولٌ به، والأصل: فَسَوَّى مِنْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وشبّهوه بقوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ} أي: مِنْ قَوْمِهِ، قاله أبو البقاء وغيره. وهذا ضعيفٌ لوجهين، أحدهما بالنسبة إلى اللفظ. والثاني بالنسبة إلى المعنى. أمّا الأول: فلأنه ليس من الأفعال المتعدية لاثنين أحدهما بإسقاطِ الخافض لأنها محصورةٌ في أمرٍ واختارَ وأخواتهما. الثاني: أنه يقتضي أن يكونَ تَمَّ سَمَوَاتٍ كثيرةً، سَوَّى من جملتها سبعا وليس كذلك. الرابع: أنّ "سَوَّى" بمعنى صَيَّرَ فيتعدى لاثنين، فيكونُ "سبع" مفعولاً ثانياً، وهذا لم يثبت أيضاً أعني جَعَلَ "سَوَّى" مثل صَيَّرَ. الخامس: أن ينتصبَ حالاً ويُعزى للأخفش. وفيه بُعدٌ من وجهين: أحدهما: أنه حالٌ مقدّرٌ وهو خلافُ الأصل. والثاني: أنها مؤولةٌ بالمشقّق وهو خلافُ الأصل أيضاً.

قوله: {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} "هو" مبتدأ و"عليمٌ" خبره، والجارُّ قبله يتعلّق به. واعلم أنه يجوزُ تسكين هاء "هو" و"هي" بعد الواو والفاء ولام الابتداءِ وثم، نحو: {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ} {ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} {لَهُوَ الْعَيْنِيُّ} {لَهَايَ الْحَيَوَانُ} تشبيهاً لـ "هو" بعَصْدٍ، ولـ "هي" بكَنَفٍ، فكما يجوزُ تسكين هاء "هو" و"هي" بعد الأحرافِ المذكورة، إجراءً للمنفصل مُجرى المتصلِ لكثرةِ دَوْرِهَا مَعَهَا، وقد تُسَكَّنُ بعدَ كافِ الجَرِّ كقوله:

325- فَفَلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي * سَلُّوْ، وَلَا أَنْفَكُ صَبَاً مُتَيَّمَا

(1/183)

وبعد همزة الاستفهام كقوله:

326- فَفَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَقَنِي * ففلمتُ أهبي سرت أم عادي خلمُ
وبعد "لكن" في قراءة ابن حمدون: {لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي} وكذا من قوله: {يُمَلُّ هُوَ}.
فإن قيل: عليمٌ فعيلٌ من علمٍ متعدُّ بنفسه تعدّي بالباء، وكان مِنْ حَقِّهِ إذا تقدّم مفعوله أن يتعدّى إليه بنفسه أو باللام المقوّبة، وإذا تأخّر أن يتعدّى بإلغائه بنفسه فقط؟ أن أمثلة المبالغة خالفت أفعالها وأسماءَ فاعليها لمعنى وهو شَبَّهَهَا بِأَفْعَلِ التفضيلِ بجامعٍ ما فيها من معنى المبالغة، وأفعلُ التفضيلِ له حُكْمٌ في التعدّي، فأعطيت أمثلة المبالغة ذلك الحُكْمَ: وهو أنها لا تخلو من أن تكونَ من فَعَلٍ متعدِّ بنفسه أولاً، فإن كان الأول: فإمّا أن يُفهمَ علماً أو جهلاً أو لا، فإن كان الأولُ تعدّت بالباء نحو: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} {وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} وزيدٌ جهولٌ بك وأنت أجهلُ به وإن كان الثاني تعدّت باللام نحو: أنا أضربُ لزيدٍ منك وأنا له ضرابٌ، ومنه {فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ} وإن كانت من متعدِّ بحرفٍ جرّ تعدّت هي بذلك الحرفِ نحو: أنا أصبرُ على كذا وأنا صبورٌ عليه، وأزهدُ فيه منك، وزهدٌ فيه. وهذا مقررٌ في علم النحو.

* {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ}

(1/184)

قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ}: "إذ" ظرفٌ زمانٍ ماضٍ، يُخَلِّصُ المضارعَ للمضيّ وبني لشبّهه بالحرفِ في الوَضْعِ والافتقارِ، وتليه الجملةُ مطلقاً، فإذا كانت

الجملة فعلية قَبِحَ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ الفعلِ نحو: إذ زيدٍ قام، ولا يتصَرَّفُ إلا بإضافةِ الزمنِ إليه نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثرُ المُعَرِّبين، فإنهم يُقَدِّرون: اذكر وقت كذا، ولا ظرفَ مكانٍ ولا زائداً ولا حرفاً للتعليل ولا للمفاجأة خلافاً لراعمي ذلك، وقد تُحَدِّفُ الجملةُ المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعَوِّضُ منها تنوينُ كقولهِ تعالى: وليس كسرته والحالةُ هذه كسرة إعرابٍ ولا تنوينه تنوينٌ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسرُ لالتقاء الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسرِ ولا إضافةً قال:

327- تَهَيَّئِكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو * بعاقبةٍ وَأَنْتِ إِذِ صَحِيحٌ
ولالأخفش أن يقول: أصله "وَأَنْتِ حِينئِذٍ" فَلَمَّا حُدِّفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حاله وَلَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ، نحو: {وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} بالجر، إلا أنه ضعيفٌ.
و {قَالَ رَبُّكَ} جملة فعلية في محلِّ حَفْضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها.

(1/185)

واعلم أن "إذ" فيه تسعة أوجه، أحسنها أنه منصوبٌ بـ {قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا} أي: قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ اللهِ تعالى لهم: إني جاعلٌ في الأرض خليفةً، وهذا أسهلُّ الأوجه. الثاني: أنه منصوبٌ بـ "اذكُرْ" مقدراً وقد تقدّم أنه لا يتصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ، "خَلَقَكُمْ" المتقدم في قوله: {اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ} والواو زائدة. وهذا ليس بشيء لطول الفصل. الرابع: أنه منصوبٌ بـ "قال" بعده. وهو فاسدٌ لأن المضافَ إليه لا يعمل في المضاف. الخامس: أنه زائدٌ ويعزى لأبي عبيد. السادس: أنه بمعنى قد. السابع أنه خير لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداءً خَلَقَكُمْ وقتَ قولِ رَبِّكَ. الثامن: أنه منصوبٌ بفعلٍ لائق، تقديره: ابتداءً خَلَقَكُمْ وقتَ قوله ذلك، وهذا ضعيفان لأن وقتَ ابتداءِ الخلق ليس وقتَ القول، وأيضاً فإنه لا يتصَرَّفُ. التاسع: أنه منصوبٌ بـ "أحياكم" مقدرًا، وهذا مردودٌ باختلافِ الوقتين أيضاً.
و "للملائكة" متعلقٌ بـ "قال" واللامُ للتبليغ. وملائكة جمع مَلَكٍ. واخْتَلَفَ في "مَلَكٍ" على ستة أقوال، وذلك أنهم اختلفوا في ميمه، هل هي أصليةٌ أو زائدةٌ؟ والقائلون بأصلتها اختلفوا، فقال بعضهم: مَلَكٌ ووزنه فَعَلٌ من المَلِكِ، وشدَّ جمعُه على فعائلَةٍ فالشذوذ في جَمَعَهُ فقط. وقال بعضهم: بل أصله مَلَأَك، والهمزة فيه زائدةٌ كشمالٍ ثم ثَقَلَتْ حركةُ الهمزة إلى اللامِ وحُدِّقَت الهمزة تخفيفاً، والجمعُ جاء على أصلِ الزيادةِ فهذان قولان عند هؤلاء. والقائلون بزيادتها اختلفوا أيضاً، فمنهم من قال: هو مشتقٌّ من "أَلِكٍ" أي: أرسل فلهوهُ همزةً وعينه لام، وبدل عليه قوله:
328- أَبْلَغُ أبا دَحْتَنُوسَ مَالِكَةً * غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَدِبٍ
وقال آخر:
329- وَغَلَامٌ أَرْسَلْتَهُ أُمَّهُ * بِاللُّوِكِ قَبَدَلْنَا مَا سَأَلَ
وقال آخر:

(1/186)

330- أَبْلَغُ النُّعْمَانَ عَنِي مَالِكًا * أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي
فَأَصِلَ مَلَكٌ: مَالِكٌ، ثم قُلِبَتِ العَيْنُ إلى موضعِ الفاءِ، والفاءُ إلى موضعِ العينِ فصَارَ مَلَكًا على وزنِ مَفْعَلٍ، ثم ثَقَلَتْ حركةُ الهمزة إلى اللامِ وحُدِّقَت الهمزة تخفيفاً، فيكونُ

وزنٌ مَلَكٌ: مَعْلًا بَحَذْفِ الْفَاءِ. ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لَأَكُ أي أرسل أيضاً، ففاؤُهُ لَامٌ وَعَيْبُهُ هَمْزَةٌ ثُمَّ تُقِلَّتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ وَحُذِفَتْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ نُطِقَ بِهَذَا الْأَصْلِ قَالَ:

331- فَلَسْتُ لِإِسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَاكٍ * تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ
ثم جاء الجمعُ على الأصلِ فَرَدَّتْ الْهَمْزَةُ عَلَى كِلَا الْقَوَائِنِ، فوزن مَلَائِكَةٌ على هذا القول: مفاعلة، وعلى القول الذي قبله: معافلة بالقلب. وقيل: هو مشتقٌّ من: لَأَكُهْ بَلُوْكُه أَي: أداره يُدِيرُه، لِأَنَّ الْمَلَكُ يُدِيرُ الرِّسَالَةَ فِي فِيه، فَاصِلٌ مَلَكٌ: مَلَوْكٌ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ قَبْلُهَا، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَفُجِبَ الْفَاءُ فَصَارَ مَلَكَاً مِثْلَ مَقَامٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْأَلْفُ تَخْفِيفاً فَوَزُنَتْ مَقَلٌ بِحَذْفِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُ مَلَائِكَةٌ مَلَوكَةٌ فَفُجِبَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً، وَلَكِنَّ شَرْطَ قَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ مَفَاعِلٌ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً نَحْوَ عَجَائِرٍ وَرَسَائِلٍ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِيِّ قَلِيلاً قَالُوا: مَصَائِبٌ وَمَنَائِرٌ، فُرئ شاذاً: "معائش" بالهمز، فهذه خمسة أقوال. والسادس: قال النضر بن شميل: "لا اشتقاق للملك عند العرب".
والهاء في مَلَائِكَةٌ لتأنيث الجمعِ نحو: صَلَامَةٌ. وقيل للمبالغة كعلامة ونسابة، وليس بشيء، وقد تُحَذَفُ هَذِهِ الْهَاءُ شَذُوذاً، قَالَ الشَّاعِرُ:
332- أبا خَالِدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ الْمَلَائِكُ

(1/187)

قوله: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} هذه الجملة معمولُ القولِ، فهي في محلِّ نصبٍ به، وكُسِرت "إِنَّ" هنا لوقوعِها بعد القولِ المجرَّدِ من معنى الظنِّ محكيةً به، فإن كان بمعنى الظنِّ جرى فيها وجهان: الفتح والكسر، وأنشدوا:
333- إِذَا قُلْتُ أَنِّي أَبُؤُ أَهْلَ بَلَدَةٍ * تَرَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ
وكان ينبغي أن يُفْتَحَ لَيْسَ نَظراً لِمَعْنَى الظنِّ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ جاز الكسر مراعاةً لصورَةِ القولِ.

و "إِنَّ" على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجب فيه فتحها وقسم يجوز فيه وجهان، وليس هذا موضعُ تقريره، بل يأتي في غضون السور، ولكن الضابط الكلِّي في ذلك أن كلَّ موضعٍ لم يَسُدَّ مسدَّها وَجِبَ فيه كسرها كوقوعِها بعد القولِ ومبتدأَةً وصلَّةً وحالاً، وكلُّ موضعٍ جازَ أن يَسُدَّ مسدَّها جازَ الوجهان كوقوعِها بعد فاءِ الجزاء، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العباراتِ في هذا الضابطِ.

و "جَاعِلٌ" فيه قولان، أحدهما أنه بمعنى خالق، فيكون "خليفةً" مفعولاً به، و "في الأرض" فيه حينئذ قولان، أحدهما -وهو الواضح- أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. القولُ الثاني: أنه بمعنى مُصَيِّرٍ، ولم يَدُكِرِ الزمخشري عِيْرَه، فيكون خليفةً هو المفعولُ الأول، و "في الأرض" هو الثاني فُدِّمَ عليه، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر. و "خليفةً" يجوز أن يكون بمعنى فاعلٍ أي: يَخْلُقُكُمْ أَوْ يَخْلِفُ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْجِنِّ، وَهَذَا أَصَحُّ لِدُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ وَقِيلَ: بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: يَخْلِفُ كُلَّ جِيلٍ مَنْ تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ دُخُولُ التَّاءِ حِينَئِذٍ قِيَاساً. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: "إِنَّ" "خليفةً" جَرى مجرى الجوامِدِ كالنطيحة والذبيحة. وإنما وُجِدَ "خليفةً" وإن كان المرادُ الجمعُ لأنه أريدَ به آدمٌ وذريته، ولكن استغنى بذكره كما يُسْتَعْنَى بِذِكْرِ أَبِي الْقَبِيلَةِ نَحْو: مُصَرَّ وَرَبِيعَةَ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى عَلَى الْجِنْسِ.

وقرئ: "خليفة" بالقاف.

(1/188)

و "خليفة" منصوبٌ بـ "جاعل" كما تقدّم، لأنّه اسمٌ فاعل. واسمُ الفاعل يعملُ عمَل فعله مطلقاً إن كان فيه الألفُ واللام، ويشترطُ الحال أو الاستقبال والاعتماد إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافته لمعموله تخفيفاً ما لم يفصل بينهما كهذه الآية. قوله: {قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ} قد تقدّم أن "قالوا" عامل في "إذ قال ربك" وأنه المختار، والهمزة في "أتجعل" للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري: "للتعجب"، وقيل: للتقرير كقوله:

334- ألسنم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح
وقال أبو البقاء: "للاستشهاد"، أي: أتجعلُ فيها من يُفسد كمن كان قبلُ" وهي عبارة غريبة. و "فيها" الأولى متعلقةٌ بـ "تجعل" إن قيل: إنها بمعنى الخلق، و "من يُفسد" مفعولٌ به، وإن قيل إنها بمعنى التصيير فيكون "فيها" مفعولاً ثانياً قدّم على الأول لا محلّ للجملة بعدها من الإعراب، وعلى الثاني محلها نصب، و "فيها" الثانية متعلقةٌ بـ "يُفسد". و "يسفك" عطفٌ على "يُفسد" بالاعتبارين. والجمهورُ على رفعه، وقرئ منصوباً على جواب الاستفهام بعد الواو التي تقتضي الجمع بإضمار "أن" كقوله:

335- أتبيث ربان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع
وقال ابن عطية: "منصوبٌ بواو الصرف" وهذه عبارة الكوفيين، ومعنى واو الصرف كان يقتضي إعراباً فصّر قته الواو عنه إلى النصب، والمشهور "يسفك" بكسر الفاء، وقرئ بضمها، وقرئ أيضاً بضم حرف المضارعة من أسفك وقرئ أيضاً مشدداً للتكثير. والسفك: هو الصب، ولا يستعمل إلا في الدم، وقال ابن فارس، والجوهري: "يستعمل أيضاً في الدمع". وقال المهدوي "ولا يستعمل السفك إلا في الدم، وقد يستعمل في شر الكلام، يقال: سفك الكلام أي: نشره".

(1/189)

والدماء: جمع دم، ولا يكون اسمٌ معربٌ على حرفين، فلا بدّ له من ثالث محذوفٍ هو لامه، ويجوز أن تكون واواً وأن تكون ياءً، لقولهم في التثنية: دموان ودميان، قال الشاعر:

336- فلو أتا على حجر دبحنا * جري الدميان بالخبر اليقين
وهل وزن دم "فعل" بسكون العين أو فعل بفتحها قولان، وقد يردّ وحذوفه، فيستعمل مقصوراً وغيره، وعليه قوله:

337- كاطوم فقدت برعها * أعقبها العبس منه عدماً

عقلت ثم أتت تطلبه * فإذا هي بعظامٍ ودماً
وقد تُشددُ ميمه أيضاً، قال الشاعر:

338- أهان دمك قرعاً بعد عزته * يا عمرو بُعيتك إصراراً على الحسد
وأصل: الدماء: الدماء أو الدماي، فقلب حرف العلة همزةً لوقوعه طرفاً بعد ألف زائدة

نحو: كساء ورداء.
قوله: { وَتَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ } الواو للحال، و { وَتَحْنُ نُسَبِّحُ } جملة من مبتدأ وخبر، في محلِّ النصب على الحال، و "بحمدك" متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ أيضاً، والباءُ فيه للمصاحبة أي نُسَبِّحُ ملتبسين بحمدك، نحو: "جاء زيد بشيابه" فهما حالان متداخلتان، أي حالٌ في حال. وقيل: الباءُ للسببية، فتتعلق بالتسييح. قال ابن عطية: "ويُحتمل أن يكونَ قولهم: "بحمدك" اعتراضاً بين الكلامين، كأنهم قالوا: ونحن نسبح ونقدِّس، ثم اعتراضوا على جهة التسليم، أي: وأنت المحمودُ في الهداية إلي ذلك" قلتُ: كأنه يحاول أن تكونَ الباءُ للسببية، ولكن يكونُ ما تعلقَتْ به الباءُ فعلاً محذوفاً لائقاً بالمعنى تقديره: حَصَلَ لنا التسييحُ والتقدُّيسُ بسببِ حمدك.

(1/190)

والحمدُ هنا: مصدرٌ مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف تقديره: بحمدنا إياك. وزعم بعضهم أن الفاعلَ مضمَّرٌ فيه وهو عَلَطٌ؛ لأنَّ المصدرَ اسمَ جامدٍ لا يُضمَّرُ فيه، على أنه قد حُكيَ خلافٌ في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعلِ نحو: ضرباً زبداً، هل يَتَّحَمَلُ ضميراً أم لا؟ وقد تقدَّم.
و "نُقَدِّسُ" عطف على "نُسَبِّحُ" فهو خبرٌ أيضاً عن "نحن" ومفعوله محذوفٌ أي: نقدِّسُ أنفسنا وأفعالنا لك، و "لكم" كتعلقٌ به أو بـ "نُسَبِّحُ"، ومعناها العلة، وقيل: هي زائدة، فإنَّ ما قبلها متعَدٌّ بنفسه، وهو ضَعِيفٌ إذ لا تُزادُ إلا مع تقديم المعمولِ أو يكونَ العاملُ قرعاً، وقيل: هي مُعَدِّبَةٌ نحو: سجدت لله، وقيل: هي للبيان، كهي في قولك: سُفياً لك. فعلى هذا يتعلق بمحذوفٍ ويكونُ خبرَ مبتدأ مضمَّرٍ أي: تقدِّسنا لك. وهذا التقدير أحسنٌ من تقدير قولهم: "أعني" لأنه أليقُ بالموضع. وأبعدُ مَنْ رَعِمَ أَنْ جملةً قوله "ونحنُ نسبحُ" داخله في حَيِّزِ استفهامٍ مقدرٍ تقديره: ونحنُ نسبحُ أم نتغيرُ. واستحسنه ابن عطية مع القول بالاستفهام المحض في قولهم: "أتجعلُ"، وهذا ياباه الجمهورُ، أعني حَذَفَ همزة الاستفهام مِنْ غيرِ ذكرِ "أم" المعادِلةِ وهو رأيُ الأَخْفَشِ، وجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تعالى: { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ } أي: وأتلك نعمةٌ، وقول الآخر:

339- طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ * ولا لِعَباً مني وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ

أي: وأذو الشَّيبِ، وقول الآخر:

340- أفرحُ أن أزرأ الكرامَ وأن * أورتَ دوداً شصائصاً تبلاً

أي: أفرحُ، فأما مع "أم" فإنه جائزٌ لدلاليتها عليه كقوله:

341- فوالله ما أدري وإن كنتُ دارياً * بسبعِ رَمِينِ الجمرِ أم يثمانِ

أي: أوسع.

(1/191)

والتسييحُ: التنزيهُ والبراءةُ، وأصله من السَّبِّح وهو البُعدُ، ومنه السابحُ في الماء، فمعنى "سبحان الله" أي: تنزيهاً له وبراءةً عمَّا لا يليقُ بجلاله ومنه قولُ الشاعر:

342- أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَحْرُهُ * سُبْحَانَ مِنْ علقمةِ الفاجرِ

أي: تنزيهاً، وهو مختصٌّ بالباري تعالى قال الراغب في قوله سبحان من علقمة: "إن أصله سبحان علقمة، على سبيل التهكم فزاد فيه "من"، وقيل: تقديره: سبحان الله

مِنْ أَجْلِ عَلْقَمَةَ"، فظاهرُ قوله أنه يجوزُ أن يقالَ لغيرِ الباري تعالى على سبيلِ التهكم، وفيه نظرٌ.

والتقديسُ: التّطهير، ومنه الأرضُ المقدّسةُ، وبيت المقدّس، وروحُ القدّس، وقال الشاعر:

343- فأدركته يأخذن بالساق والنّسا * كما شبرق الولدانُ ثوبَ المقدّس
أي: المطهّر لهم. وقال الرّمخشري: "هو من قدّس في الأرض إذا ذهبَ فيها وأبعد، فمعناه قريبٌ من معني نُسبِح". انتهى.

قوله تعالى: { قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ } أصلُ إني: إنني فاجتمع ثلاثة أمثال، فحدّثنا أحدها، وهل هو نونُ الوقايةِ أو النونُ الوسطى؟ قولان الصحيحُ الثاني، وهذا شبيهٌ بما تقدّم في { إِنَّا مَعَكُمْ } وبابه.

والجملة في محلِّ نصبٍ بالقول، و "أعلمُ" يجوزُ فيه أن يكونَ فعلاً مضارعاً وهو الظاهرُ، و "ما" مفعولٌ به، وهي: إمّا نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ، وعلى كلّ تقديرٍ فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالهِ الشروطِ أي: تعلموته، وقال المهدوي، ومكي وتبعهما أبو البقاء: "إنَّ" "أعلمُ" اسمٌ بمعنى عالمٍ كقوله:

344- لَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَاِنِّي لِأَوْجَلُ * عَلَى آيَاتِنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ

(1/192)

ف "ما" يجوزُ فيها أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ أو نصبٍ بـ "أعلمُ" ولم يُنَوَّن "أعلمُ" لعدمِ انصرافه، نحو: "هؤلاءِ حوَّاحُ بيتِ الله" وهذا مبنيٌّ على أصلين ضعيفين، أحدهما: جَعَلَ أَفْعَلَ بمعنى فاعِلٍ من غير تفضيل، والثاني أن أَفْعَلَ إذا كانت بمعنى اسمِ الفاعلِ عَمِلْتُ عمله، والجمهورُ لا يثبتونها. وقيل: "أعلمُ" على بابها من كونها للتفضيل، والمفضلُ عليه محذوفٌ، أي: أعلمُ منكم، و "ما" منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه أَفْعَلَ، أي: علمتُ نا لا تعلمون، ولا جائزُ أن يُنصَبَ بأفْعَلَ التفضيلُ لأنه أضعفُ من الصفةِ التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ، وهذا يكونُ نظيرَ ما أوّلوه من قول الشاعر:

345- فلم أرَ مثلَ الحيِّ حَيًّا مُصَبِّحًا * لا مثلنا يومَ التّقنا فوارِسًا
أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ * وَأَصْرَبَ مِنَّا بِالسِّيَوفِ الْقَوَانِسَا
فالقوانسَ منصوبٌ بفعلٍ مقدّر، أي بـ "صَرَبَ"، لا بـ "أَصْرَبَ"، وفي ادّعاءِ مثلِ ذلك في الآيةِ الكريمةِ بُعْدٌ لحذفِ شيئين: المفضلِ عليه والناصبِ لـ "ما".

* { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

(1/193)

قوله تعالى: { وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا }.. هذه الجملةُ يجوزُ إلّا يكونَ لها مَجَلٌّ من الإعرابِ لاستثناها، وأن يكونَ محلها الجرُّ لعطفها على "قال ربك". و "عَلَّمَ" هذه متعديةٌ إلى اثنين، وكانت قبلَ التضعيفِ متعديةٌ لواحدٍ لأنها عرفانيةٌ، فتعدّت بالتضعيفِ لآخر، وقرّوا بين "عَلَّمَ" العرفانيةِ واليقينيةِ في التعديةِ، فإذا أرادوا أن يُعدّوا العرفانيةِ

عَدَّوْهَا بالتضعيف، وَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يُعَدُّوا اليَقِينِيَّةَ عَدَّوْهَا بِالْهَمْزَةِ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ عَلِيُّ الشَّلُوبِيِّ، وَفَاعِلُ "عَلَّمَ" يَعُودُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى، وَ"آدَمَ" مَفْعُولُهُ. وَفِيهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ، أَرْجَحُّهَا [أَنَّهُ] اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ غَيْرٌ مُشْتَقٌّ، وَوَزْنُهُ فَاعِلٌ كَنْظَائِرُهُ نَحْوُ: آرَرَ وَبَشَّاحَ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ الشَّخْصِيَّةِ، الثَّانِي: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْأُدْمَةِ، وَهِيَ حُمْرَةٌ تَمِيلُ إِلَى السَّوَادِ، الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ، [وَهُوَ أَوْجَهُهَا وَمُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لِلْوِزْنِ وَالْعِلْمِيَّةِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ] أَيْضًا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ أَعْنِي وَزْنَ فَاعِلٍ وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفَ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ عِبْرِيٌّ مِنَ الْإِدَامِ وَهُوَ التَّرَابُ. السَّادِسُ: قَالَ الطَّبْرِيُّ: "إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ فَعَلٌ رِبَاعِيٌّ مِثْلُ: أَكْرَمَ، وَسُمِّيَ بِعِ لُغْرَضِ إِيْظَاهَارِ الشَّيْءِ حَتَّى تَتَعَرَّفَ جِهَتُهُ" وَالْحَاصِلُ أَنَّ ادِّعَاءَ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِ بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَعْجَمِيَّةَ لَا يَدْخُلُهَا اِشْتِقَاقٌ وَلَا تَصْرِيْفٌ، وَأَدَمٌ وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا لِفِعْلٍ فَهُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى، وَ"الْأَسْمَاءُ" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ أَعْطَى وَكَسَا، وَلَهُ أَحْكَامٌ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1/194)

وَقُرئ: "عَلَّمَ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ"آدَمَ" رَفْعًا لِقِيَامِهِ مَضْفَاةً الْفَاعِلِ. وَ"كَلَّهَا" تَأْكِيدٌ لِلْأَسْمَاءِ تَابِعٌ أَبَدًا، وَقَدْ يَلِي الْعَوَامِلَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَوْلُهُ "الْأَسْمَاءُ كَلَّهَا" الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ادِّعَاءِ حَذْفٍ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ، [وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَسْمَاءً مَخْصُوصَةً، بَلْ دَلَّ كَلَّهَا عَلَى الشَّمُولِ، وَالْحِكْمَةُ حَاصِلَةٌ بِتَعَلُّمِ الْأَسْمَاءِ]، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُسَمِّيَاتِهَا، أَوْ يَكُونُ أَطْلَقَ الْأَسْمَاءَ وَأَرَادَ الْمَسْمِيَّاتِ، فَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَا حَذْفَ. وَقِيلَ: لَا بَدَّ مِنْ حَذْفٍ وَاخْتَلَفُوا الْمَسْمِيَّاتِ، فَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَا حَذْفَ. وَقِيلَ: لَا بَدَّ مِنْ حَذْفٍ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: أَسْمَاءُ الْمَسْمِيَّاتِ، فَحَذْفَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَعُوْضُ مِنْهُ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاسْتَعَلَّ الرَّأْسُ سَنِيْبًا} وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: "أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: أَنْبِئُونِي بِهِؤُلَاءِ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِهِمْ. وَلَكِنْ فِي قَوْلِهِ: وَعُوْضُ مِنْهُ اللَّامُ" نَظْرًا، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَقُومَانِ مَقَامَ الْإِضَافَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ مُسَمِّيَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَحَذْفَ الْمَضَافِ، وَأَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {ثُمَّ عَرَّضَهُمْ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْمَعُ كَذَلِكَ، فَدَلَّ عَوْدَهُ عَلَى الْمَسْمِيَّاتِ. وَنَجْوُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجِيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ} تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ، فَالْهَاءُ فِي "يَعْشَاهُ" تَعُودُ عَلَى "ذِي" الْمَحْدُوفِ.

(1/195)

قَوْلُهُ: {ثُمَّ عَرَّضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ} "ثُمَّ" حَرْفٌ لِلتَّرَاخِي كَمَا تَقَدَّمَ، وَالضَّمِيرُ فِي "عَرَّضَهُمْ" لِلْمَسْمِيَّاتِ الْمَقْدَّرَةِ أَوْ لِإِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ وَإِرَادَةِ الْمَسْمِيَّاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَيُقَالُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُؤَيَّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: "عَرَّضَهَا وَعَرَّضَهُنَّ" إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَعَلَ ضَمِيرَ غَيْرِ الْعُقَلَاءِ كَضَمِيرِ الْعُقَلَاءِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ بِنَاءً مِنْهُ أَنَّهُ أَطْلَقَ الْأَسْمَاءَ وَأَرَادَ الْمَسْمِيَّاتِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ وَاضِحٌ. وَ"عَلَى الْمَلَائِكَةِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"عَرَّضَهُمْ".

قَوْلُهُ: {أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ} الْإِنْبَاءُ: الْإِخْبَارُ، وَأَصْلُ "أَنْبَأَ" أَنْ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ ثَانِيهِمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَقَدْ يُحْدَفُ الْحَرْفُ، قَالَ تَعَالَى: {مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} أَي: بِهَذَا وَقَدْ

يَتَضَمَّنُ معنى "أَعْلَمَ" اليقينية، فيتعدَّى تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل، ومثلُ أنبأ: تَبَّأَ وأخبر، وخَبَّرَ و حَدَّثَ. و "هؤلاء" في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وهو اسمٌ إشارة ورتبته دنيا، ويُمَدُّ ويُفَصَّرُ، كقوله:

346- هَوْلًا تَمَّ هَوْلًا كَلَّا أَعْطَيْ * أَتَ نِعَالًا مَحْدُوَّةً بِمِثَالِ
والمشهورُ بناؤه على الكسر، وقد يُصَمُّ وقد يُتَوَّنُ مكسوراً، وقد تُبَدَّلُ همزته هاءً،
فتقول: هَوْلَاهُ، وقد يقال: هَوْلَا، كقوله:

347- تَجَلَّدُ لَا يَقْلُ هَوْلًا هَذَا * بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَا عَلَيْكُمَا
ولامه عند الفارسي همزته فتكونُ فاءُه ولامُه من مادةٍ واحدةٍ، وعند المبرِّد أصلها ياءٌ
وإنما قُلبتْ همزةً لتطرفها بعد الألف الزائدة.

(1/196)

قوله: {إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} قد تقدّم نظيره، وجوابه محذوف اي: إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
فأنبئوني، والكوفيون والمبرد يَرَوْنَ أَنَّ الجواب هو المتقدّم، وهو مردودٌ بقولهم: "أَنْتَ
ظالمٌ إِنْ فعلتَ" لأنه لو كان جواباً لَوَجِبَتْ الفاءُ معه، كما تَحِبُّ متأخراً، وقال ابن
عطية: "إِنَّ كَوْنَ الجوابِ محذوفاً وهو رأيُ المبرد وكوته متقدماً هو رأيُ سيبويه" وهو
وَهُمْ.

* {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

قوله تعالى: {قَالُوا سُبْحَانَكَ}.. "سُبْحَانُ" اسمٌ مصدرٌ وهو التسبيح، وقيل: بل هو
مصدرٌ لأنه سُمِعَ له فعلٌ ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة وقد يُقَرَّدُ، وإذا أُفْرِدَ
مُنِعَ الصرفَ للتعريفِ وزيادة الألف والنون كقوله:
348- أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَحْرُهُ * سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاجِرِ

وقد جاء منوناً كقوله:
349- سبحانته ثم سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ * وَقَبْلَنَا سَبِّحِ الْجُودِيَّ وَالْجُمْدُ
فَقِيلَ: صُرِفَ ضرورةً، وقيل: هو بمنزلة قبل وبعد، إن نُودِيَ تعريفُه بقي على حاله، وإن
تُكِرَ أُعْرِبَ منصرفاً، وهذا البيتُ يساعِدُ على كونه مصدرًا [لا اسمَ مصدرٍ] لوروده
منصرفاً. ولقائل القول الأول أن يُجيبَ عنه بأن هذا نظره لا معرفة، وهو من الأسماء
اللازمة النصب على المصدرية فلا يتصرفُ، والناصبُ له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهاره،
وقد روي عن الكسائي أنه جعله منادى تقديره: يا سبحانك، وأباه الجمهورُ من النحاة،
وإضافته [هنا] إلى المفعول لأنَّ المعنى: تُسَبِّحُكَ نحنُ. وقيل: بل إضافته للفاعل،
والمعنى: تنزهت وتباعدت من السوء وسبحانك، والعامِلُ فيه في محلِّ نصبٍ بالقول.

(1/197)

قوله: {لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا} كقوله تعالى: {لَا رَيْبَ فِيهِ} و "إِلَّا" حرفٌ استثناء، و
"ما" موصولة، و "علمتنا" صلتها، وعائدها محذوفٌ، على أن يكونَ "عِلْمٌ" بمعنى
مَعْلُومٍ، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصبٍ على الاستثناء، [ولا يجوزُ أن
تكونَ منصوبةً بالعلم الذي هو اسمٌ لا لأنه إذا عمِلَ كان مُعْرَباً]، وقيل: في محلِّ رفعٍ

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

على البديل من اسم "لا" على الموضع. وقال ابن عطية: "هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم: "لا إله إلا الله" وفيه نظرٌ، لأن الاستثناء إنما هو من المحكوم عليه بقيد الحكم لا من المحكوم به. وهذا غير معقول لأنه كيف ينتصبُ الموصولُ بصلته وتعملُ فيه؟ قال الشيخ: "إلا أن يتكلف له وجهٌ بعيدٌ، وهو أن يكونَ استثناءً منقطعاً بمعنى لكن، وتكونُ "ما" شرطيةً، و"علمتنا" ناصبٌ لها وهو في محلِّ جزمٍ بها والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: لكن ما علمتنا علمناه.

قوله: {إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} أَنْتَ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً لِاسْمِ إِنَّ فَيَكُونُ مَنْصُوبَ الْمَحَلِّ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأَ خَيْرِهِ مَا بَعْدَهُ وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ إِنَّ، وَأَنْ يَكُونَ فَصْلاً، وَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ، وَهَلْ لَهُ مَحَلُّ إِعْرَابٍ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ لَهُ مَحَلًّا، فَهَلْ يَأْعْرَابُ مَا قَبْلَهُ كَقَوْلِ الْفَرَاءِ فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَوْ يَأْعْرَابُ مَا بَعْدَهُ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ كَقَوْلِ الْكَسَائِنِيِّ؟ وَ"الْحَكِيمُ" خَيْرٌ ثَانٍ أَوْ صِفَةٌ لِلْعَلِيمِ، وَهِيَ قَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَقِيَهْمَا مِنَ الْمَبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ. وَالْحُكْمُ لَعْنَةٌ: الْإِتْقَانُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الْإِرَادَةِ، وَمِنْهُ حِكْمَةُ الدَّابَّةِ وَقَالَ جَرِيرٌ:

350- ابني حُتَيْفَةَ أَحْكِمُوا سَفَهَاءَكُمْ * إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أُغْصَبَا

(1/198)

وقدّم "العليم" على "الحكيم" لأنه هو المتصلُّ به في قوله: "عَلِمَ" وقوله: "لا عِلْمَ لنا"، فَنَاسَبَ اتِّصَالُهُ بِهِ، وَلِأَنَّ الْحِكْمَةَ نَاشِئَةٌ عَنِ الْعِلْمِ وَأَنْزَلُ لَهُ، وَكَثِيرًا مَا تُقَدِّمُ صِفَةَ الْعِلْمِ عَلَيْهَا، وَالْحَكِيمُ صِفَةٌ ذَاتٌ إِنَّ فُسِّرَ بِذِي الْحِكْمَةِ، وَصِفَةٌ فَعْلٍ إِنَّ فُسِّرَ بِأَنَّهُ الْمُحْكِمُ لِصَنْعَتِهِ.

* { قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ }

قوله تعالى: { قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ } .. "آدَمُ" مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ مَعْرُوفٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ بَنِي عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ، وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعَ [الْمَفْعُولِ بِهِ فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ: أَدْعُو آدَمَ، وَبُنِي لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعَ] الْمَضْمَرِ، وَالْأَصْلُ: يَا إِيَّاكَ، كَقَوْلِهِمْ: "يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ" وَيَا أَنْتَ كَقَوْلِهِ:

351- يَا أَبَجْرَ بْنَ أَبَجْرٍ يَا أَبَجْرَ بْنَ أَبَجْرٍ * أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَانَا

و "يا إياك" أقيسُ من "يا أنت" لِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ نَصْبٍ، فَيَاكَ لَائِقٌ بِهِ، وَتَحَرَّرْتُ بِالْمَفْرُودِ مِنَ الْمَضَافِ نَحْو: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَمِنَ الشَّبِيهِ بِهِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا كَانَ الثَّانِي فِيهِ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَى الْأَوَّلِ نَحْو: يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، وَبِالْمَعْرِفَةِ مِنَ النِّكَرَةِ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ نَحْوِ قَوْلِهِ:

352- أَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَّضْتَ قَبْلَعَنُ * نِدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ إِلَّا تَلَاقِيَا
فَإِنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الثَّلَاثَةَ مَعْرَبَةٌ نَصْبًا.

(1/199)

و "أُنْبِئُهُمْ" فعلٌ امرٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والمشهورُ: أُنْبِئُهُمْ مهموزاً مضمومَ الهاءِ، وقُرئ بكسر الهاءِ وتُرْوَى عن ابنِ عامرٍ، كأنه أتبعَ الهاءَ لحركةِ الباءِ ولم يَعْتَدِ بالهمزةِ لأنها ساكنةٌ، فهي حاجرٌ غيرٌ حصينٍ، وقُرئ بحذفِ الهمزةِ وُرُوِيَتْ عن ابنِ كثيرٍ، قال ابنُ جنبي: "هذا على إبدالِ الهمزةِ ياءً كما تقول: أُبَيِّتُ بزنةِ أُعْطِيتُ. قال: "وهذا ضعيفٌ في اللغة لأنه بدلٌ لا تخفيف، والبدلُ عندنا لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ"، وهذا من أبي الفتح غيرُ مُرَضِي لأن البدل جاء في سعةِ الكلام، حكى الأَخفشُ في "الأوسط" له أنهم يقولون في أَحْطَأَتِ أَحْطِيتُ وفي تَوْصَأَتِ: تَوْصِيتُ، قال: "وربما حَوَّلوه إلى الواو، وهو قليلٌ، قالوا: رَفَوْتُ في رَفَأْتُ ولم يُسْمَعِ رَفِيتُ".

إذا تَقَرَّرَ ذلكُ فللنَّحويين في حرفِ العلةِ المبدل من الهمزةِ نظرٌ في أنه هل يجري مَجْرَى حرفِ العلةِ الأصلي أم يُنْظَرُ أصله؟ ورَبَّيُوا على ذلكِ أحكاماً ومِنْ جملتها: ها يُحْدَفُ جَزْماً كالحرفِ غيرِ المُبْدَل [أم لا] نظراً إلى أصله، واستدلَّ بعضهم على حَدْفِهِ جَزْماً بقول زهير:

353- جريءٍ متى يُظَلِّمُ يُعاقِبُ بظُلْمِهِ * سريعاً وإلاً يُبَدِّدُ بالظُّلْمِ يَظْلِمُ لأنَّ أصله "يُبَدِّدُ" بالهمزةِ فكذلك هذه الآيةُ أُبْدِلتِ الهمزةُ ياءً ثم حُدِفَتْ حَمَلاً على المجزومِ. وقُرئ "أُنْبِئُهُمْ" بإثباتِ الياءِ نظراً إلى الهمزةِ زهلاً تُصَمُّ الهاءُ نظراً للأصلِ أم تُكَسَّرُ نظراً للصورة؟ وجهان مَبْنُوعان عن حمزةٍ عند الوقفِ عليه. و "بِأَسْمَائِهِمْ" متعلقٌ بِأُنْبِئُهُمْ، وهو المفعولُ الثاني كما تقدَّم، وقد يتعدَّى بـ "عن" نحو: إنابتهُ عن حاله، وأما تعديتهُ بـ "مِنْ" في قوله تعالى: {قَدْ تَبَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ} فسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

(1/200)

قوله: {قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ} الآية. قال "جوابٌ" فلماً" والهمزةُ للتقرير إذا دَخَلَتْ على نفي قَرَّرْتُهُ فَيَصِيرُ إثباتاً نحو: {أَلَمْ نَشْرَحْ} أي: قد شرحنا و "لم" حرفٌ جزم وقد تقدَّم أحكامها، و "أَقُلْ" مجزومٌ بها حُدِفَتْ عَيْبُهُ وَي الوائِ لالتقاء الساكنين. و "لكم" متعلقٌ به، واللامُ للتبليغ. والجملةُ من قوله: إِنِّي أَعْلَمُ" في محلِّ نَصْبٍ بالقول. وقد تقدَّم نظائرُ هذا التركيبِ فلا حاجةَ إلى إعادته.

قوله: {وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ} كقوله: {أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} من كونِ "أَعْلَمُ" فعلاً مضارعاً أو أَفْعَلُ بمعنى فاعِلٍ أو أَفْعَلُ تفضيل، وكونِ "ما" في محلِّ نَصْبٍ أو جرٍ وقد تقدَّم. والظاهرُ: أن جملةَ قوله: "وأَعْلَمُ" معطوفةٌ على قوله: {إِنِّي أَعْلَمُ عَيْبَ}، فتكونُ في محلِّ نَصْبٍ بالقول، وقال أبو البقاء: "إنه مستأنفٌ وليسَ محكيّاً بالقول"، ثم جَوَّزَ فيه ذلك.

و "تُبْدُونَ" وزنه: تُفْعَعُونَ لأن أصله تَبْدُؤُونَ مثل تُخْرَجُونَ، فَأَعْلَلَّ بحذفِ الواو بعد سكونها. والإبداءُ: الإظهارُ. والكتمُ: الإخفاءُ، يقال: بَدَأَ يَبْدُو بَدَاءً، قال:

354- * بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

قوله: {وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ}: "ما" عطْفٌ على "ما" بحسبِ ما تكونُ عليه من الإعرابِ.

* { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ }

(1/201)

قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ}: الهامل في "إذ" محذوف دل عليه قوله: "فَسَجَدُوا" تقديره: "فَسَجَدُوا" تقديره: أطاعوا وانقادوا فسجدوا، لأن السجود ناشئ عن الانقياد، وقيل: العامل "اذكُر" مقدره، وقيل: [إذ] زائدة، وقد تقدم صَعْفُ هذين القولين. وقال ابن عطية: "وإذ قلنا معطوف على "إذ" المتقدمة لا يصح هذا لاختلاف الوقتين، وقيل: "إذ" بدل من "إذ" الأولى، ولا يصح لما تقدم وتوسط حرف العطف، وجملة "قلنا" في محل خفض بالظرف، وفيه التفتت من الغيبة إلى التكلم للعظمة، واللام للتبليغ كظائرها.

(1/202)

والمشهور جر تاء "الملائكة" بالحرف، وقرأ أبو جعفر بالضم إتباعاً للضم الجيم، ولم يعتد بالساكن، وغلطه الجاج، وخطأه الزجاج، وخطأه الفارسي، وشبهه بعضهم بقوله تعالى: {وَقَالَتِ اٰخْرَجُوْنَا} بضم تاء التانيث، وليس بصحيح لأن تلك حركة التقاء الساكنين وهذه حركة إعراب فلا يتلاعب بها، والمقصود هناك يحصل بأي حركة كانت. وقال اليزمخشري: "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية إلا في لغة ضعيفة كقراءة: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} يعني بكسر الدال"، قلت: وهذا أكثر شذوذاً، وأضعف من ذلك مع ما في ذلك من الضعف المتقدم، لأن هناك فاصلاً وإن كان ساكناً، وقال أبو البقاء: "وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما نُحْمِلُ عليه أن يكون الراوي لم يصب عن القارئ وذلك أن القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء فلم يدرك الراوي هذه الإشارة. وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف. ومثله: ما روي عن امرأة رأت رجلاً مع نساء فقالت: "أفي سوءة أنته" نوت الوقف على "سوءة" فسكتت التاء ثم ألقت عليها حركة همزة "أنتن". قلت: فعلى هذا تكون هذه الحركة حركة التقاء ساكنين، وحينئذ يكون كقوله: {قَالَتِ اٰخْرَجُوْنَا} وبابه، وإنما أكثر الناس توجية هذه القراءة لجلالة قارئها أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع شيخ أهل المدينة، وترجمتهما مشهوراً. و"اسجدوا" في محل نصب بالقول، واللام في "لآدم" الظاهر أنها متعلقة بأسجدوا، ومعناها التعليل أي لأجله وقيل: بمعنى إلى، أي: إلى جهته لأنه جعل قبلة لهم، والسجود لله. وقيل: بمعنى مع لأنه كان إمامهم كذا نُقِلَ، وقيل: اللام للبيان فتعلق بمحذوف ولا حاجة إلى ذلك.

(1/203)

و "فسجدوا" الفاء للتنقيب، والتقدير: فسجدوا له، فحذف الجار للعلم به. قوله تعالى: {إِلَّا إِبْلِيسَ} [إلا] حرف استثناء، و "إبليس" نصب على الاستثناء. وهل نصبه يالاً وحدها أو بالفعل وحده أو به بوساطة إلا، أو بفعل محذوف أو بـ "أن"؟ أقوال، وهل هو استثناء متصل أو منقطع؟ خلاف مشهور، والأصح أنه متصل. وأما قوله تعالى: {إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ} فلا يُرَدُّ هذا لأن الملائكة قد يُسَمَّوْنَ جِنًّا لِاجْتِنَانِهِمْ قَالَ: 355- وَسَخَّرَ مِنْ جِبْرِ الْمَلَائِكِ تِسْعَةً * قِيَامًا لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرٍ وَقَالَ تَعَالَى: {وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا} يعني الملائكة.

واعلم أنَّ المستثنى على أربعة أقسام: قسم واجب النصب، وقسم واجب الجر، وقسم جائز فيه النصب والجر، وقسم جائز ألنصب والبدل ممَّا قبله والرجح البدل. القسم الأول: المستثنى من الموجب والمقدّم والمكرّر والمنقطع عند الحجاز مطلقاً، والواقع بعد لا يكون وليس ما خلا وما عدا عند غير الجرّمي، نحو: قام القوم إلا زيدا، ما قام إلا زيدا القوم، وما قام أحد إلا عمراً، وقاموا إلا حماراً، وقاموا لا يكون زيدا وليس زيدا وما خلا زيدا وما عدا زيدا. القسم الثاني: المستثنى بغير وسوى وسوى وسواء. القسم الثالث: المبيثني بعدا وخلا وحاشا. القسم الرابع: المستثنى من غير الموجب نحو: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ} والسجود لغة: التذلل والخضوع، وغايته وصنع الجبهة على الأرض، وقال ابن السكيت: "هو الميل" قال زبّد الخيل:

356- بِجَمْعِ تَضِلُّ الْبُلُوْءُ فِي حَجْرَاتِهِ * يَبْرَى الْأَكْمَ فِيهَا سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ
[يريد أن الحوافر تطأ الأرض فتجعل تاتر الأكم للحوافر سجودا]، وقال آخر:

(1/204)

- 357- * سُجُودَ النَّصَارَى لِإِخْبَارِهَا
وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ سَجْدٍ وَأَسْجَدٍ، فَسَجَدَ: وَصَعَ جَبْهَتَهُ، وَأَسْجَدَ: أَمَالَ رَأْسَهُ وَطَاطَأَهَا،
قال الشاعر:
358- فُصُولُ أَرْمَتِهَا أَسْجَدَتْ * سُجُودَ النَّصَارَى لِأَرْبَابِهَا
وقال آخر:
359- وَقُلْنَ لَهُ أَسْجِدْ لِلْيَلَى قَاسِجِدَا *
يعني: أن البعير طأ رأسه لأجلها، ودراهم الأسجاد دراهم عليها صوّر كانوا يسجدون لها، قال الشاعر:
360- زافى بها كدراهم الأسجاد

وإبليس اختلّف فيه فقيل: اسم أعجمي مُنع من الصّرف للعلميّة والعجميّة، وهذا هو الصحيح، وقيل: إنه مشتق من الإبلاس وهو اليأس من رحمة الله تعالى والبعد عنها، قال:

361- وفي الوجوه صفره وإبلاس *

وقال آخر:

362- يا صاح هل تعرّف رَسْمًا مُكْرَسًا * قال تَعَمَّ أَعْرَفُهُ وَأَبْلَسًا
أي: بعد عن العمارّة والأنس به، ووزّيه عند هؤلاء: إفعيل، واعترض عليهم بأنه كان ينبغي أن يكون منصرفاً، وأجابوا بأنه أشبه الأسماء الأعجميّة لعدم نظيره في الأسماء العربية، ورّد عليهم بأن مثله في العربية كثير، نحو: إزميل وإكليل وإعريض وإخريط وإخليل. وقيل: لمّا لم يتسم به أحد من العرب صار كأنه دخيل في لسانهم فاشبه الأعجميّة وفيه بُعد.

قوله: {أَبَى وَاسْتَكْبَرَ} الظاهر أن هاتين الجملتين استئنافيتان جواباً لمن قال: فما فعل؟ والوقف على قوله: {إلا إبليس} تام. وقال أبو البقاء: "في موضع نصب على الحال من إبليس تقديره: ترك السجود كارهاً ومستكبراً عنه فالوقف عنده على "واستكبر" وجوز في قوله تعالى: {وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ} أن يكون مستأنفاً وأن يكون حالاً أيضاً.

والإباء: الامتناع، قال الشاعر:

363- وإما أَنْ يقولوا قَدْ أَبَيْنَا * وَسَبَّ مَوَاتِنَ الْحَسَبِ الْإِبَاءُ
وهو من الأفعال المفيدة للنفي، ولذلك وَقَعَ بعده الاستثناء المَفْرَعُ، قال الله تعالى:
{وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ} والمشهورُ أبى يأبى بعضهم فَكَسَرَ حَرْفَ المضارعةِ
فقال: تَبَى وَنَبَى. وقيل: لَمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فَتُح لَاجِلِهَا عَيْنُ
المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فَكَسَرَ حَرْفَ المضارعةِ فقال: تَبَى وَنَبَى. وقيل: لَمَّا
كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فَتُح لَاجِلِهَا عَيْنَ المضارع. وقيل: أبى يأبى بكسرها في
الماضي وفتحها في المضارع، وهذا قياسٌ فيحتملُ أَنْ يكونَ مَنْ قال: أبى يأبى -بالفتح
فيهما- استغنى بمضارع مَنْ قال: أبى بالكسر ويكونُ من التداخلِ نحو: ركن يركنُ
وبأيه.

واستكبر بمعنى تكبر، وإنما قَدَّمَ الإباءَ عليه وإن كان متأخراً عنه في الترتيب لأنه من
الأفعال الظاهرة بخلاف الاستكبار فإنه من أفعال القلوب. وقوله "وكان" قيل: هي
بمعنى صار كقوله:

364- بَتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا * قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيَوْضُهَا

أي: قد صارت، وَرَدَّ هذا ابنُ فُورِكَ وقال: "تَرُدُّهُ الأَصُولُ" والأظهر أنها على بابها،
والمعنى: وكان من القوم الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خَلْقِ آدَمَ ما رُوي، أو:
في عِلْمِ الله.

* { وَفُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ
الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ }

قوله تعالى: { وَفُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } : هذه الجملة كعطفة على جملة:
"إِذْ قُلْنَا لا على "فُلْنَا" وحده لاختلافِ زَمْتَيْهِمَا، و "أنت" توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في
"اسْكُنْ" ابصِحَّ العطفُ عليه، و "زَوْجُكَ" عَطْفٌ عليه، هذا مذهب البصريين، أعني:
اشتراط الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا
يُشترط أن يكونَ الفاصلُ توكيداً، [بل] أي فصل كان، نحو: { مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا } وَأَمَّا
الكوفيون فيجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا:

365- قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى * كِنَعِجِ الْقَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا
وهذا عند البصريين ضرورة لا يُقاسُ عليه. وقد مَنَعَ بعضهم أن يكونَ "زَوْجُكَ" عطفاً
على الضميرِ المستكنِّ في "اسْكُنْ" وجعله من عطفِ الجمل، بمعنى أن يكونَ
"زَوْجُكَ" مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: وَلَيْسَ كُنْ زَوْجُكَ، فَحَذَفَ لدلالة "اسْكُنْ" عليه،
وتَظَرَّه بقوله تعالى: {لَا تُخْلِفُهُ تَحْنٌ وَلَا أَنْتُ} وزعم أنه مذهبُ سيبويه، بنصِّه يخالفه،
ولأنه لا خلافَ في صِحَّةِ: "نقوم هندٌ وزيدٌ"، ولا يصحُّ مباشرةُ زيدٍ لـ "نقوم" لتأنيته.
والسكُونُ والسُّكْنِي: الاستقرارُ. ومنه: المسْكِينُ لِعَدَمِ استقراره وحركته وتصرفه،
والسُّكِينُ لأنها تَقَطُّعُ حركةَ المذبوح، والسُّكِينَةُ لِأَنَّهَا يَذْهَبُ القَلْبُ.

و "الجَنَّة" مفعولٌ به لا ظرفٌ، نحو: سَكَنْتُ الدارَ. وقيل: هي ظرفٌ على الاتساع، وكان الأصلُ تعديته إليها بـ "في"، لكونها ظرفٌ مكانٌ مختصٌ، وما بعد القولِ منصوبٌ به.

(1/207)

قوله: {وَكَلَّاهُ مِنْهَا رَعْدًا} هذه الجملة عَطْفٌ على "اسْكُنْ" فهي في محلِّ تَصْبٍ بالقولِ، وأصلُ كلِّ: أَكَلَ بهمزيّتين: الأولى همزةٌ وصل، والثانيةُ فاءُ الكلمة فلو جاءت هذه الكلمة على هذا الأصلِ لَقِيلَ: أوْكَلُ بِإِدْالِ الثَّانِيَةِ حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها، إلا أنَّ العَرَبَ حَذَقَتْ فاءَه في الأمرِ تخفيفاً فَاسْتَعْنَتْ حينئذٍ عن همزةِ الوصلِ فوزنُه عُلٌّ، ومثله: حُدٌّ ومُزٌّ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعالِ غيرُها لا تقول من أجر: حُزٌّ. ولا تُرَدُّ العَرَبُ هذه الفاءَ في العطفِ بل تقول: قم وخذ وكن، إلا "مُرٌّ" فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائِه بعد الواوِ والفاءِ قال تعالى: {وَأَمْرٌ قَوَّهَكَ} {وَأَمْرٌ أَهْلَكَ} وعدمُ الرَدِّ قليلٌ، وقد حَكَى سيبويه: "أوْكَلُ" على الأصلِ وهو شاذٌ. وقال ابن عطية: "حُذِقَتْ النونُ من "كلا" [للأمر]" وهذه العبارةُ مُوهمةٌ لمذهبِ الكوفيين من أنَّ الأمرَ عندهم مُعْرَبٌ على التدرِجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ، فن سَكَنَ المجزومُ سَكَنَ الأمرُ منه، وإنَّ حُذِفَ منه حرفٌ حُذِفَ من الأمرِ.

و "منها" متعلِّقٌ به، و "مِنْ" للتبعيةِ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ، أي: مِنْ ثمارِها، ويجوز أن تكونَ "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ وهو أَحْسَنُ، و "رَعْدًا" نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ. وقد تقدَّم أن مذهب سيبويه في هذا ونحوه أن ينتصبَ حالان وقيل هو مصدرٌ في موضع الحال أي: كُلا طيبين مُهتأين؟

(1/208)

زُفْرِي: "رَعْدًا" بسكون الغين وهي لغَةٌ تميم. وقال بعضهم: كل فعل حلقِيّ العين صحيح اللام يجوزُ فتحُ عينه وتسكينها نحو: نَهْرٌ وبحرٌ. وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أنَّ فِعْلاً بسكونِ العين إذا كانت عينُه حلقيةً لا يجوزُ فتحُها عند البصريين إلا أن يُسْمَعَ فَيُقْتَصَرُ عليه، ويكون ذلك على لغتين لأنَّ إحداهما ما حوذةٌ من الأخرى. وأمَّا الكوفيون فبعضُ عذا عندهم ذو لغتين، وبعضُه أصله السكونُ ويجوزُ فتحُه قياساً، أمَّا أنَّ فِعْلاً المفتوحَ العينِ الحلقيةً يجوزُ فيه التسكينُ فيجوزُ في السَّحَرِ: السَّحَرُ فهذا لا يُجيزُه أحد. والرَّعْدُ: الواسِعُ الهنيئُ، قال امرؤ القيس:

366- بينما المرءُ تراه ناعماً * يَأْمَنُ الأحْدَاتِ في عيشِ رَعْدُ

ويقال: رَعَدَ عيشُهم بضم الغين وكسرِها وأرْعَدَ القومُ: صاروا في رَعْدٍ. قوله: {حَيْثُ شِئْتُمْ} حيث: ظرفٌ مكانٌ، والمشهورُ بناؤه على الضمِّ لشيئها بالحرفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ، وكانت حركتها ضمةً تشبيهاً بـ "قبل" و "بعد". ونقل الكسائي إعرابها عن فُقْعَسَ، وفيها لغاتٌ: حيث بثلاثِ التاءِ وحَوَتْ بثلاثها أيضاً، ونُقل: حاث بالالف، وهي لازمةٌ [الظرفية لا تتصرفُ، وقد تُجَرُّ بِمِنْ كقوله تعالى: {مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ} {مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ} وهي لازمةٌ] للإضافة إلى جملةٍ مطلقاً ولا تُضاف إلى المفردِ إلا نادراً، قال:

367- أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ طَالِعَا *

وقال آخر:

368- وَتَطَعْنُهُمْ تَحْتَ الحُبَّةِ بَعْدَ صَرْبِهِمْ * بِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَبَّى العَمَائِمِ
وقد تُرَادُ عَلَيْهَا "مَا" فَتَجْرُمُ فَعْلِينَ شَرْطاً وَجِزَاءً كِإِنْ، وَلَا يُجْرَمُ بِهَا دُونَ "مَا" خِلَافاً
لِقَوْمٍ، وَقَدْ تُشَرَّبُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ، وَزَعَمَ الأَخْفَشُ أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ وَأُنْشِدُ:
369- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ * حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ
وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهَا عَلَى بَابِهَا.

(1/209)

وَالعَامِلُ فِيهَا هُنَا "كُلَا" أَي: كُلَا أَيِّ مَكَانٍ شِئْتُمْ تَوَسِّعَةً عَلَيْهِمَا. وَأَجَازُ أَبُو البَقَاءِ أَنْ تَكُونَ
بَدَلًا مِنْ "الجَنَّةِ"، قَالَ: "لِأَنَّ الجَنَّةَ مَفْعُولٌ بِهَا، فَيَكُونُ "حَيْثُ" مَفْعُولًا بِهِ" وَفِيهِ نَظْرٌ
لِأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ كَمَا تَقَدَّمُ إِلَّا بِالجَرِّ بـ "مِنْ".

قَوْلُهُ: "شِئْتُمْ": الجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا. وَهَلِ الكَسْرَةُ الَّتِي عَلَى
الشَّيْنِ أَصْلٌ كَقَوْلِكَ: جِئْتُمْ وَخِفْتُمْ، أَوْ مَحْوَلَةٌ مِنْ فَتْحَةٍ لِتَدُلَّ عَلَى ذَوَاتِ البَيَاءِ نَحْوُ:
يَعْتَمًا؟ قَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى وَزْنِ شَاءَ مَا هُوَ؟ فَمِذْهَبُ المَبْرَدِ أَنَّهُ: فَعَلَ بِفَتْحِ العَيْنِ،
وَمِذْهَبُ سَبِيوِيهِ فَعَلَ بِكَسْرِهَا وَلَا يَخْفَى تَصْرِيْفُهُمَا.
قَوْلُهُ: {وَلَا تَقْرَبَا هَآذِهِ الشَّجَرَةَ} لَا نَاهِيَةٌ، وَ"تَقْرَبَا" مَجْرُومٌ بِهَا حُذِفَتْ نَوْنُهُ. وَقُرئ:
"تَقْرَبَا" بِكَسْرِ حَرْفِ المِضَارَعَةِ، وَالأَلْفُ فَاعِلٌ، وَ"هَذِهِ" مَفْعُولٌ بِهِ اسْمُ إِشَارَةِ المَوْثِقِ،
وَفِيهَا لَغَاثٌ: هَذِي وَهَذِي [وَهَذِي] بِكَسْرِ الهَاءِ بِأَشْبَاعِ وَدُونِهِ وَهَذِي بِسُكُونِهِ، وَهَذِي بِكَسْرِ
الذَّالِ فَقَطْ، وَالهَاءُ بَدَلٌ مِنَ البَيَاءِ لِقُرْبِهَا مِنْهَا فِي الحَقَائِقِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ -وَقِيلَ أَيْضًا-
عَنِ النُّحَاسِ- "وَلَيْسَ فِي الكَلَامِ هَاءٌ تَأْنِيثٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا غَيْرٌ "هَذِهِ". وَفِيهِ نَظْرٌ، لِأَنَّ
تِلْكَ الهَاءَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ لَيْسَتْ هَذِهِ، لِأَنَّ تِيكَ بَدَلٌ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الوَقْفِ،
وَأَمَّا هَذِهِ الهَاءُ فَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ بَلِ الدَّالُّ عَلَيْهِ مَجْمُوعُ الكَلِمَةِ، كَمَا تَقُولُ: البَيَاءُ
فِي "هَذِي" لِلتَّأْنِيثِ. وَحَكْمُهَا فِي القُرْبِ وَالبُعْدِ وَالتَّوَسُّطِ وَدُخُولِ هَاءِ التَّنْبِيهِ وَكَافِ
الخطَابِ حَكْمُ "ذَا" وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَيُقَالُ فِيهَا: أَيْضًا: تَيْكَ وَتَيْلِكَ وَتَالِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:
370- تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ العَيِّ رُشْدًا * وَأَنَّ لِتَالِكَ العُمَرَ انْحِسَارًا
قَالَ هِشَامُ: "وَيُقَالُ: تَأْفَعَلْتُ"، وَأُنْشِدُوا:
371- حَلِيلِي لَوْلَا سَاكِنُ الدَّارِ لَمْ أَقِمَّ * بِنَا الدَّارِ إِلَّا عَبْرَ سَبِيلِ

(1/210)

وَ"الشَّجَرَةَ" بَدَلٌ مِنْ "هَذِهِ"، وَقِيلَ: نَعْتُ لِتَأْوِيلِهَا بِمَشْتَقٍ، أَي: هَذِهِ الحَاضِرَةُ مِنْ
الشَّجَرِ. وَالمَشْهُورُ أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ مَشْتَقٌ كَانَ نَعْتًا لَهُ، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا
كَانَ بَدَلًا مِنْهُ. وَالشَّجَرَةُ وَاحِدَةُ الشَّجَرِ، اسْمُ جِنْسٍ، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى سَاقِ بَخْرَفِ
النَّجْمِ، وَسِيَّاتِي تَحْقِيقُهُمَا فِي سُورَةِ "الرَّحْمَنِ" إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. وَقُرئ: "الشَّجَرَةَ"
بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَالجِيمِ وَسُكُونِ الجِيمِ، وَبِإِبْدَالِهَا يَاءً مَعَ فَتْحِ الشَّيْنِ وَكَسْرِهَا لِقُرْبِهَا مِنْهَا
مَخْرَجًا، كَمَا أَبْدَلْتَ الجِيمُ مِنْهَا فِي قَوْلِهِ:
372- يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتَجَّ * فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحِ
يُرِيدُ بِذَلِكَ حَجَّتِي وَبِي، وَقَالَ آخَرُ:
373- إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكَ ظِلٌّ وَلَا حَيٌّ * فَأَبْعَدُكَ اللهُ مِنْ شِيَرَاتِ
وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: "إِنَّمَا يَقْرَأُ بِهَا بِرَابِئِ مَكَّةَ وَسُودَانَهَا". وَجُمِعَتِ الشَّجَرُ أَيْضًا عَلَى

شَجْرَاء، ولم يأت جمعُ على هذه الزنة إلا قَصَبَةٌ وَقَصْبَاء، وطَرْفَةٌ وطَرْفَاء وخَلْفَةٌ وخَلْفَاء، وكان الأصكعي يقول: "خَلْفَةٌ بكسر اللام" وعند سيبويه أن هذه الألفاظُ واحدةٌ وجمعٌ.

وتقول: قَرَبْتُ الأمرَ أَقْرَبَهُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع أي: التَّبَسُّتُ به، وقال الجوهري: "قَرَّبَ بالضمُّ يَقْرُبُ قُرْبًا أَي: دَنَا، وَقَرَّبْتُهُ بالكسر قُرْبَانًا دَتَوْتُ [منه]، وَقَرَّبْتُ أَقْرَبُ قِرَابَةً مثل: كَتَبْتُ أَكْتُبُ كِتَابَةً إِذَا سَرَّتَ إِلَى الْمَاءِ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لَيْلَةٌ. وقيل: إِذَا قِيلَ: لَا تَقْرَبْ بفتح الراء كان معناه لَا تَلْتَمِسْ بِالْفِعْلِ وَإِذَا قِيلَ: لَا تَقْرَبْ بِالضَّمِّ كان معناه: لَا تَدْنُ مِنْهُ".

قوله: {فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ} فيه وجهان: أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا عَطْفًا عَلَى "تَقْرَبَا" كقوله:

374- فقلت له: صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْتَهُ * فَيَذِرَكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَرْلَقِ

(1/211)

والثاني: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ كقوله تعالى: {لَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ} والنصبُ بإضمار "أَنْ" عند البصريين، وبإلفاءِ نَفْسِهَا عِنْدَ الْجَزْمِ، وبإخلافِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وهكذا كُلُّ مَا يَأْتِي مِثْلَ هَذَا.

و {مِنَ الظَّالِمِينَ} خبرٌ كان. والظُّلْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غير مَوْضِعِهِ ومنه قِيلَ لِلأَرْضِ التي لم تَسْتَحِقَّ الحِجْرَ فَنُحِقِرُ: مَظْلُومَةٌ، وقال النابغة الذبياني:

375- إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَبَا مَا أَبَيْتُهَا * وَالتُّوِيَّ كالحوضِ بالمظلوميةِ الجَلْدِ

وقيل: سُمِّيَتْ مَظْلُومَةٌ لِأَنَّ المَطَرَ لَا يَأْتِيهَا، قَالَ عمرو بن قَمِيئَةَ:

376- ظَلَمَ البَطَاحُ لَهُ انْهَالُ حَرِيصَةٍ * فَصَفَا التُّطَافُ لَهُ بُعَيْدَ المُفْلَعِ

وقالوا: "مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ"، قَالَ:

377- بِأَيِّ اِقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الكَرَمِ * وَمَنْ يَشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

* {فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ}

قوله: {فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا}: المفعولُ هنا واجبُ التقديمِ لأنه ضميرٌ متصلٌ، والفاعلُ ظاهرٌ، وكلُّ ما كان كذا فهذا حكمه. قرأ حمزة: "فَأَرْلَهُمَا" والقراءتان يُحتملُ أن تكونا بمعنىً واحدٍ، وذلك أن قراءة الجماعة "أَرْلَهُمَا" يجوزُ أَنْ تكونَ مِنْ "رَلَّ" عَنِ المَكَانِ إِذَا تَنَحَّى عَنْهُ فَتكونَ مِنَ الزوالِ كقراءة حمزة، وبَدَلٌ عَلَيْهِ قولُ امرئ القيس:

378- كُمَيْتِ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنِ حَالِ مَنِيهِ * كَمَا رَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالمُتَنَزِّلِ

وقال أيضاً:

379- يَزِلُّ الغلامُ الخِفُّ عَنِ صَهْوَاتِهِ * وَيَلْوِي بِأثوابِ العنيفِ المُتَنَزِّلِ

(1/212)

فَرَدَدْنَا قِرَاءَةَ الجَمَاعَةِ إِلَى قِرَاءَةِ حِمْزَةٍ، أَوْ تَرَدُّ قِرَاءَةَ حِمْزَةٍ إِلَى قِرَاءَةِ الجَمَاعَةِ بَأَنَّ نَقُولَ: مَعْنَى أَرَأَيْتُمْ أَي: صَرَفَهُمَا عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَوْقَعَهُمَا فِي الرِّلَّةِ لِأَنَّ إِغْوَاءَهُ

وإيقاعه لهما في الرّلة سبب للزوال. ويُحتمل أن تفيد كلُّ قراءةٍ معنًى مستقلاً، فقراءةُ الجماعة تُؤدّن بإيقاعهما في الرّلة، فيكونُ زلٌّ استنزل، وقراءةُ حمزة تؤدّن بتنحيتهما عن مكانهما، ولا بُدَّ من المجاز في كلتا القراءتين لأن الرّلل [أصله] في رّلة القَدَم، فاستُعْمِلَ هنا في رّلة الرّئي، والتنحية لا يَقْدِر عليها الشيطانُ، وإنما يَقْدِرُ على الوسوسة التي هي في رّلة الرأي، والتنحية لا يَقْدِر عليها الشيطانُ، وإنما يَقْدِرُ على الوسوسة التي هي سببُ التنحية. و"عنها" متعلقٌ بالفعلِ قبله. ومعنى "عَنْ" هنا السببيةُ إن أَعَدَّتَا الضميرَ على "الشجرة" أي: أَوْقَعَهُمَا فِي الرّلة بسبب الشجرة. ويجوز أن تكونَ على بابها من المجاوزة إن [عاد] الضميرُ على "الجنة"، وهو الأظهر، لتقدّم ذكرها، وتجيءُ عليه قراءةُ حمزة واضحةً، ولا تطهّرُ قراءتُهُ كلَّ الظهور على كونِ الضميرِ للشجرة، قل ابن عطية: "وأما مَنْ قرأ "أزالهما" فإِنَّه يعودُ على الجنةِ فقط"، وقيل: الضميرُ للطاعةِ أو للحالةِ أو للسماءِ وإن لم يَجْر لها ذكْرٌ لدلالةِ السياقِ عليها وهذا بعيدٌ جداً.

(1/213)

قوله: {فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ} الفاءُ هنا واضحةُ السببية. وقال المهدويُّ: "إذا جُعِلَ "قَارَ لهما" بمعنًى زلٌّ عن المكان كان قوله تعالى: {فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ} توكيداً، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكان كانا فيه إلى مكانٍ آخر"، وهذا الذي قاله المهدويُّ أشبههُ شيءٌ بالتأسيس لا التأكيد، لإفادته معنىً جديداً، قال ابن عطية: "وهنا محذوفٌ يَدُلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ: فأكلا من الشجرة"، يعني بذلك أن المحذوفَ يَقْدِرُ قبلَ قوله "قَارَ لهما".

و {مِمَّا كَانَا} متعلقٌ بِأَخْرَجَ، و "ما" يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، أي: من المكان أو النعيم الذي كانا فيه، أو من مكين أو نعيم كانا فيه، فالجملةُ مِنْ كان واسمها وخبرها لا محلَّ لها على الأولِ ومحلّها الجرُّ على الثاني، و "مِنْ" لا ابتداءً الغاية.

وقوله: "اهبطوا" جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ [قبلها]. وقُرئ: "اهبطوا" بضم الباء وهو كثيرٌ في غير المتعدّدي، وأما الماضي فهبطَ بالفتح فقط، وجاء في مضارعه اللغتان، والمصدرُ: الهبوطُ بالضم، وهو النزولُ. وقيل: الانتقالُ مطلقاً. وقال المفضل: "الهبوطُ: الخروجُ من البلد، وهو أيضاً الدخُلُ فيها فهو من الأضداد". والضميرُ في "اهبطوا" الظاهرُ أنه لجماعةٍ، فقيل: لآدمَ وحواءَ والجنةِ وإبليسَ، [وقيل: لهما وللجنة]، وقيل: لهما وللوسوسةِ، وفيه بُعْدٌ. وقيل: لبني آدمَ وبني إبليسَ، وهذا وإن ثَقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أن يُقالَ، لأنه لم يُؤلَدْ لهما في الجنة بالاتفاق. وقال الزمخشري: "إنه يعودُ لآدمَ وحواءَ، والمرادُ هما وذريتهما، لأنهما لما كانا أصلَ الإنسِ ومنتشعَهم جُعِلَا كأنهما الإنسُ كلهم، ويَدُلُّ عليه "قال اهبطوا منها جميعاً".

(1/214)

قوله: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} هذه جملةٌ من مبتدأٍ وخبر، وفيها قولان، أصحُّهما: أنّها في محلِّ نصبٍ على إلحالٍ أي: اهبطوا مُتَعَادِينَ. والثاني: أنّها لا محلَّ لها لأنها استئنافٌ إخبارٌ بالعداوة. وأُفِرِدَ لفظُ "عدو" وإن كان المرادُ به جَمْعاً لأحدٍ وجهين: إمّا اعتباراً بلفظِ "بعض" فإنه مفردٌ وإمّا لأن "عَدُوًّا" أشبهَ المصادرَ في الوزنِ كالقبولِ ونحوه.

وقد صرّح أبو البقاء بأن بعضهم جعل عَدُوًّا مصدرًا، قال في سورة النساء: "وقيل: عَدُوٌّ مصدرٌ كالقبول والولوع فلذلك لم يُجمَع"؛ وعبارة المصدرِ تقديرُهُ: ذوي عداوة".
[ونحوه: {قَاتِبُهُمْ عَدُوًّا لِيَا} وقوله: {هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرَهُمْ} واشتقاقُ العدوِّ من عَدَا يَعْدُو: إذا ظلم. وقيل: من عَدَا يَعْدُو إذا جاوزَ الحقَّ، وهما متقاربان. وقيل: من عُدَوْتِي الجبل وهما طرفاه فاعتبروا بُعَدَ ما بينهما، ويقال: عُدْوَةٌ، وقد يُجمَعُ على أَعْدَاءٍ].
واللامُ في "لبعض" متعلقةٌ بـ "عَدُوٌّ" ومقبوِّبَةٌ له، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً لـ "عَدُوٌّ"، فلَمَّا قُدِّمَ عليه انتصبَ حالًا، فتعلقتُ اللامُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعَاءِ حَذْفٍ وَاوِ الحَالِ منها، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالًا أن تقتصرَ بالواوِ.
والبعضُ في الأصلِ مصدرٌ بَعَضَ الشَّيْءَ يَبْعُضُهُ إذا قطعهُ فأطْلِقَ على القطعةِ من الناسٍ لأنها قطعةٌ منه، وهو يقابلُ "كَلًّا"، وحكمُهُ حكمُهُ في لزومِ الإضافةِ معنَى وأنه مَعْرِفَةٌ بِنَيْةِ الإضافةِ فلا تَدْخُلُ عليه ألٌ، وينتصبُ عنه الحالُ. تقولُ: "مررت ببعضٍ جالسًا" وله لفظٌ ومعنَى، وقد تقدّمَ تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ "كل".

(1/215)

قوله: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ} هذه الجملةُ يجوزُ فيها الوجهانِ المتقدِّمان في الجملةِ قبلها من الحاليةِ والاستئنافيةِ، كأنه قيل: اهبطوا مُتَعَادِيَيْنَ ومُسْتَحَقِّيْنَ في الاستقرارِ. و"لكم" خبرٌ مقدّمٌ. و {فِي الْأَرْضِ} متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به الخبرُ من الاستقرارِ. وتعلُّقُهُ به على وجهين، أحدهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه غيرُ حالٍ بل كسائرِ الظروفِ، ويجوزُ أن يكونَ {فِي الْأَرْضِ} هو الخبرُ، و"لكم" متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به هو من الاستقرارِ، لكن على أنه غيرُ حالٍ، لئلا يَلزَمَ تقديمُ الحالِ على عاملِها المعنوي، على أن بعضَ التَّحْوِينِ أجاز ذلك إذا كانتِ الحالُ نفسها ظرفًا أو حرفَ جرٍّ كهذه الآية، فيكونُ في "لكم" أيضاً الوجهانِ، قال بعضهم: "ولا يجوزُ أن يكونَ {فِي الْأَرْضِ} متعلقًا بمسْتَقَرٍّ سواءً جُعِلَ مكانًا أو مصدرًا، أمَّا كونهُ مكانًا فلأنَّ أسماءَ الأمكنةِ لا تعملُ، وأمَّا كونهُ مصدرًا فإنَّ المصدرَ الموصولَ لا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليه". ولقائلٍ أن يقول: هو متعلِّقٌ به على أنه مصدرٌ، لكنه غيرُ مؤوَلٍ بحرفٍ مصدري بل بمنزلةِ المصدرِ في قولهم: "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ". وقد اعتذر صاحبُ هذا القولِ بهذا العُدْرِ نَفْسِهِ في موضعٍ آخرٍ مثلِ هذا.

(1/216)

قوله: {إِلَى حِينٍ} الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بمتاعٍ، وأنَّ المسألةَ من بابِ الإعمالِ لأنَّ كلَّ واحدٍ من قوله: {مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ} يَطْلُبُ قوله "إِلَى حِينٍ" من جهةِ المعنى. وجاء الإعمالُ هنا على مختارِ البصريين وهو إعمالُ الثاني وإهمالُ الأولِ فلذلك حُذِفَ منه، والتقديرُ: ولكم في الأرضِ مستقرٌّ إليه ومتاعٌ إلي حِينٍ، ولو جَاءَ على إعمالِ الأولِ لأَضْمَرَ في الثاني، فإن قيل: مِنْ يَشْرَطُ الإعمالُ أن يَصِحَّ تَسَلُّطُ كلِّ من العَامِلِيْنَ على المَعْمُولِ، و"مستقرٌّ" لا يَصِحُّ تَسَلُّطُهُ عليه لئلا يَلزَمَ منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ والمصدرِ بتقديرِ الموصولِ. فالجوابُ: أنَّ المحذورَ في المصدرِ الذي يُرادُ به الحَدَثُ وهذا لم يَرُدْ به حَدَثٌ، فلا يُؤوَلُ بموصولٍ، وأيضاً فإنَّ الظرفَ وشبهه تَعَمَّلُ فيه رواجُ الفعلِ حتى الأعلامُ كقوله:

- 380- أنا ابنُ مَأْوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّفْرُ
و"مستقر" يجوز أن يكونَ اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسمَ مصدرٍ، مُسْتَفْعَلٌ مِنَ الْقَرَارِ وَهُوَ
اللُّبْتُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الْأَرْضُ قَرَارَةً، قَالَ الشَّاعِرُ:
381- * فَتَرَكَنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالذَّرْهَمِ
ويقال: اسْتَقَرَّ وَقَرَّ بِمَعْنَى. وَالْمَتَاعُ: الْبُلْعَةُ مَاخُوذَةٌ مِنْ مَتَعِ النَّهَارِ أَي: ارْتَفَعَ. وَاخْتَارَ
أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ "إِلَى حِينَ" فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لِمَتَاعٍ.
وَالْحِينُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الزَّمَانِ طَوِيلَةٌ كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقِيلَ: الْوَقْتُ
الْبَعِيدُ. وَيُقَالُ: عَامَلْتُهُ مُحَابَبَةً، وَأَحْبَبْتُهُ بِالْمَكَانِ أَقَمْتُ بِهِ حِينًا، وَحَانَ حِينَ كَذَا: قَرَّبَ،
قَالَتْ بَشِيئَةُ:
382- وَإِنَّ سُلُوبِي عَنْ جَمِيلٍ لَسَاعَةٌ * مِنْ الدَّهْرِ مَا حَاتَتْ وَلَا حَانَ حِينُهَا
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "إِنَّهُ يُزَادُ التَّاءُ فَيُقَالُ: تَحِينُ قُومٌ" وَأَنْشَدَ:
383- الْعَاطِفُونَ تَحِينًا مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1/217)

* { فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ } {

قوله: { فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ } : الْفَاءُ عَاطِفَةٌ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَ "تَلَقَى" تَفَعَّلَ بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ، وَهُوَ مَعَانٍ أَحْرُ: مَطْلُوعَةٌ فَعَّلَ نَحْو: كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ، وَالتَّجَنَّبَ نَحْو: تَجَنَّبَ أَي جَانَبَ الْجَنَبِ، وَالتَّكَلَّفَ نَحْو: تَحَلَّمَ، وَالتَّصَيَّرَ نَحْو: تَنَزَّهَ، وَالتَّجَرَّعَ وَتَفَهَّمَهُ، وَمُؤَافَقَةٌ اسْتَفْعَلُ نَحْو: تَكَبَّرَ، وَالتَّوَقَّعَ نَحْو: تَخَوَّفَ، وَالتَّطَلَّبُ نَحْو: تَنَجَّزَ حَاجَتَهُ، وَالتَّكْثِيرُ نَحْو: تَعَطَّيْتُ بِالثِّيَابِ، وَالتَّلْبِيسُ بِالْمُسَمَّى الْمَشْتَقِّ مِنْهُ نَحْو: تَقَمَّصَ، أَوْ الْعَمَلُ فِيهِ نَحْو: تَسَخَّرَ، وَالتَّخَلُّ نَحْو: تَعَقَّلْتَهُ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَوَّلَ تَلَقَى بِالنُّونِ فَأَبْدَلَتْ النُّونُ الْفَاءَ، وَهَذَا عَطْفٌ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمَضْعَفِ نَحْو: قَصَّيْتُ أَظْفَارِي وَتَطَيَّيْتُ وَأَمَلَيْتُ الْكِتَابَ، فِي: قَصَصْتُ وَتَطَيَّنْتُ وَأَمَلَلْتُ.

و { مِنْ رَبِّهِ } مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَ "مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَجَازًا، وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ صِفَةً لِكَلِمَاتٍ فَلَمَّا قُدِّمَ انْتَصَبَ حَالًا، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَ "كَلِمَاتٍ" مَفْعُولٌ بِهِ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بِنَصْبِ "آدَمَ" وَرَفْعِ "كَلِمَاتٍ"، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَلَقَّاكَ فَقَدْ تَلَقَّيْتَهُ، فَتَصِحُّ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: لَمَّا كَانَتْ الْكَلِمَاتُ سَبَبًا فِي تَوْبَتِهِ جُعِلَتْ فَاعِلَةً. وَلَمْ يُوَثِّقِ الْفِعْلُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَرْتبًا [لأنه غيرُ حَقِيقِي، وَلِلْفَصْلِ أَيْضًا، وَهَذَا سَبِيلُ كُلِّ فِعْلٍ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ بِشَيْءٍ، أَوْ كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا] مَجَازِيًا.

(1/218)

قوله تعالى: { فَتَابَ عَلَيْهِ } عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا، فَقَالَهَا. وَالكَلِمَاتُ جَمْعُ كَلِمَةٍ، وَهِيَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ وَيُطْلَقُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَفِيدَةِ مَجَازًا تَسْمِيَةً لِلْكَلِمِ بِاسْمِ الْجُزْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ } ثُمَّ قَسَرَ بِقَوْلِهِ: { أَلَّا تَعْبُدُوا } إِلَى آخِرِهِ. وَقَالَ تَعَالَى: { كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ } يَرِيدُ قَوْلَهُ: { رَبِّ ارْجِعُونِ } إِلَى آخِرِهِ،

وقال لبيد:
384- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ
فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً، فَقَالَ: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةٌ

لبيد
". والتوبة: الرجوع، ومعنى وَصَفِ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَطْفِ عَلَى عِبَادِهِ
وإِنْقَاذِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ، وَوَصَفُ الْعَبْدِ بِهَا ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الْمَصِيبَةِ إِلَى الطَّاعَةِ،
وَالْتَوَابُ الرَّحِيمُ صِفَتَا مَبَالِغَةٍ، وَلَا يَخْتَصُّانِ بِالْبَارِي تَعَالَى. قَالَ تَعَالَى: {يُحِبُّ التَّوَّابِينَ}
وَلَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ "تَائِبٌ" وَإِنْ صُرِّحَ بِفَعْلِهِ مُسْتَدًا إِلَيْهِ تَعَالَى، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ "تَائِبٌ" وَإِنْ صُرِّحَ
بِفَعْلِهِ مُسْتَدًا إِلَيْهِ تَعَالَى، وَقُدِّمَ التَّوَابُ عَلَى الرَّحِيمِ لِمُنَاسَبَةِ "قَتَابٍ عَلَيْهِ" وَلِأَنَّهُ مُوَافِقٌ
لِحَتْمِ الْفَوَاصِلِ بِالرَّحِيمِ.

وقوله: {إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ} نظير قوله: {إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} وأدغم أبو
عمرو هاء "إيه" في هاء "هو". واعترض علي هذا بأن بين المثلين ما يمنع [من] الإدغام
وهو الواو، وأجيب بأن الواو صلة زائدة لا يُعْتَدُّ بِهَا بِدَلِيلٍ سَقُوطِهَا فِي قَوْلِهِ:
385- لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ * إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ رَمِيرٌ

وقوله:
386- أَوْ مُعْبَرٌ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنِ وِلْيَتِهِ * مَا حَجَّ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ

والمشهور قراءة: "إِنَّهُ" بكسر إن، وقُرئ بفتحها على تقدير لام العلة.

(1/219)

* { قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا
هُم يَحْزَنُونَ }

قوله: { قُلْنَا اهْبِطُوا } إنما كَرَّرَ قَوْلَهُ: "قُلْنَا" لِأَنَّ الْهَبُوطَيْنِ مُخْتَلِفَانِ بِاعْتِبَارِ مُتَعَلِّقَيْهِمَا،
فَالْهَبُوطُ الْأَوَّلُ [عَلِقَ بِهِ الْعِدَاوَةَ، وَالثَّانِي عَلِقَ بِهِ إِيْتَانَ الْهُدَى. وَقِيلَ: "لِأَنَّ الْهَبُوطَ
الْأَوَّلَ] مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَالثَّانِي مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ. وَاسْتَعْبَدَهُ بَعْضُهُمْ لِأَجْلِ
قَوْلِهِ: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ}. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَحَكَى النِّقَاشُ أَنَّ الْهَبُوطَ الثَّانِي
إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَى السَّمَاءِ، وَالْأَوَّلَى فِي تَرْتِيبِ الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْأَرْضِ وَهُوَ الْأَخِيرُ
فِي الْوُقُوعِ". انْتَهَى، وَقِيلَ: كَرَّرَ عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ نَحْوَ قَوْلِكَ: فَمُ فَمُ، وَالضَّمِيرُ فِي
"مِنْهَا" يَعُودُ عَلَى الْجَنَّةِ أَوْ السَّمَاءِ.

قوله: "جميعاً" حالٌ من فاعلٍ "اهبطوا" أي: مجتمعين: إمَّا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَزْمَنَةٍ
مُتَفَرِّقَةٍ لِأَنَّ الْمَرَادَ الْإِشْتِرَاكَ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ، وَهَذَا [هُوَ] الْفَرْقُ بَيْنَ: جَاءُوا جَمِيعًا،
وَجَاءُوا مَعًا، فَإِنْ قَوْلُكَ "مَعًا" يَسْتَلْزِمُ مَجِيئَهُمْ جَمِيعًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ "مَع"
مِنَ الْإِصْطِحَابِ، يَخْلَافُ "جَمِيعًا" فَإِنَّهَا لَا تَفِيدُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْمَجِيئِ،
مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِاتِّحَادِ الزَّمَانِ. وَقَدْ جَرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بَيْنَ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ يَعْرِفْهَا
ذَلِكَ الرَّجُلُ فَأَقَادَهَا لَهُ ثَعْلَبٌ.

(1/220)

و "جميع" في الأصل من ألفاظ التوكيد، نحو: "كل"، وبعضهم عدّها معها. وقال ابن عطية: "وجميعاً حال من الضمير في "اهبطوا" وليس بمصدر ولا اسم فاعل، ولكنه عوضٌ منهما دالٌّ عليهما، كأنه قال: "هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً" كأنه يعني أن الحال في الحقيقة محذوف، وأن "جميعاً" تأكيدٌ له، إلا أن تقديره بالمصدر ينبغي جعله حالاً إلا بتأويل لا حاجة إليه. وقال بعضهم: التقدير: قلنا اهبطوا نجمعين فهبطوا جميعاً، فحذف الحال من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف العامل من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا تكلف لم يدع إليه ضرورة.

قوله: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ} ... الآية. الفاء مُرَبَّيَةٌ مَعْقِبَةٌ. و "إمّا" أصلها: إن الشرطية زيدت عليها "ما" تأكيداً، و "يأتينكم" في محلّ جزم بالشرط، لأنه بُني لاتصاله بنون التوكيد. وقيل: بل هو مُعَرَّبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌ مطلقاً. والصحيح: التفصيل: إن بَشَّرْتَهُ كهذه الآية بُني، وإلا أُعْرِبَ، نحو: هل يقومان؟ وبُني على الفتح طلباً للخفة، وقيل: بل بُني على السكون وحُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين. وذهب الزجاج والبرذ إلى أن الفعل الواقع بعد إن الشرطية المؤكدة بـ "ما" يجب تأكيده بالنون، قالوا: ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه. وذهب سيبويه إلى أنه جائز لا واجب، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكد، فكثرة مجيئه غير مؤكد يدل على عدم الوجوب، فمن ذلك قوله:

387- فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضاحياً * على رِقَّةٍ أَحَقَى وَلَا أَتَعَلُّ

وقول الآخر:

389- رَعَمْتُ ثُمَاضِرُ إِمَّا أُمْتُ * يَسْدُدُ أُبَيْتُهَا الْأَصَاغِرُ حُلَّتِي

وقول الآخر:

390- فَإِمَّا تَرَبِّنِي وِلِي لِمَّةٌ * فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول الآخر:

(1/221)

391- فَإِمَّا تَرَبِّنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً * مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا أَنْ أَكَبَّ فَأَنْعَسَا

وقول الآخر:

392- إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أُمَّ الْيَوْمِ أُمَّ حَمَزٍ * قَارَبْتُ بَيْنَ عَتَقِي وَجَمَزِي

وقال المهدوي: "إمّا" هي أن التي للشرط زيدت عليها "ها" ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت "ما" لم تدخل النون، فـ "ما" تؤكد أول الكلام، والنون تؤكد آخره وتبعه ابن عطية. وقال بعضهم: "هذا الذي ذهبنا إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت "إن" بـ "ما" هو مذهب المبرد والزجاج". انتهى. وليس في كلامهما ما يدل لزوم النون كما ترى، غاية ما فيه أنهما اشترطا في صحة تأكيده بالنون زيادة "ما" على "إن"، أمّا كون التأكيد لازماً أو غير لازم فلم يتعرّضا له، وقد جاء تأكيد الشرط بغير "إن" كقوله:

393- مَنْ تَتَّقَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيْبٍ * أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

(1/222)

و "مني" متعلق بـ "يأتين"، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً، ويجوز أن تكون في محلّ حال من "هدى" لأنه في الأصل صفة نكرة فُدم عليها، وهو نظير ما تقدّم في قوله تعالى: {مَنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} و "هدى" فاعل، والفاء مع ما بعدها من قوله: {فَمَنْ تَبِعَ} جوابُ الشرطِ الأول، والفاء في قوله تعالى: {فَلَا حَوْفٌ} جوابُ الثاني، وقد وقع الشرط [الثاني] وجوابه جوابَ الأول، ويُقل عن الكسائي أن قوله: {فَلَا حَوْفٌ} جوابُ الشرطين [معاً]. قال ابن عطية بعد نقله عن الكسائي: "هكذا حُكي وفيه نظرٌ، ولا يتوجّه أن يخالف سببوه هنا، وإنما الخلاف في نحو قوله: {قَآمًا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ قَرَوْحٌ} فيقول سببويه: جوابُ أحدِ الشرطين محذوفٌ لدلالة قوله "قَرَوْحٌ" عليه، ويقول الكوفيون "قَرَوْحٌ" جوابُ الشرطين. وأمّا في هذه الآية فالمعنى يمنع أن يكون "فلا خوف" جواباً للشرطين". وقيل: جوابُ الشرطِ الأول محذوفٌ تقديره: فإمّا يأتيتكم مني هدًى فأتبعوه، وقوله: {فَمَنْ تَبِعَ} جملةٌ مستقلةٌ، وهو بعيدٌ أيضاً.

(1/223)

و "مَنْ" يجوزُ أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً، ودخلتِ الفاءُ في خبرها تشبيهاً لها بالشرطِ، ولا حاجةُ إلى هذا. فإن كانتِ شرطيةً كان "تبع" في محلّ جزم، وكذا: "فلا خوفٌ" لكونيهما شرطاً وجزاءً، وإن كانت موصولةً فلا محلّ لـ "تبع". وإذا قيل بأنّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكن في خبرها خلافاً مشهوراً: الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ، بدليل أنه يلزمُ عودُ ضميرٍ من فعلِ الشرطِ على اسمِ الشرطِ، ولا يلزمُ ذلك في الجوابِ، تقول: مَنْ يَقُمْ أَكْرَمَ زَيْدًا، [فليس في "أكرم زيدا" ضميرٌ يعودُ على "مَنْ" ولو كان خبراً للزم فيه ضميرٌ، ولو قلت: "مَنْ يَقُمْ زَيْدًا أَكْرَمَهُ" وأنمتَ تعديداً الهاءَ على "مَنْ" لم يَجْزُ لخلوّ فعلِ الشرطِ من الضمير. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ على اسمِ الشرطِ، فلا يجوزُ عندهم: "مَنْ يَقُمْ أَكْرَمَ زَيْدًا" ولكنه غير جائز، هذا ما أورده أبو البقاء. وسيأتي تحقيقُ القولِ في لزومِ عودِ ضميرٍ من الجوابِ إلى اسمِ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تحصلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائداً على المبتدأ فهو الخبرُ. والمشهورُ: "هُدَايَ" وقرئ: هُدًى، بقلبِ الألفِ ياءً، وإدغامها في ياءِ المتكلم، وهي لغةٌ هُدَيْل، يقولون في عَصَاي: عَصًى، وقال شاعرهم يرثي بنيهِ: 394- سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ * فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ كأنهم لمّا يصلوا إلى ما تستحقّه ياءُ المتكلم من كسرٍ ما قبلها لكونه ألفاً أتوا بما يُجَانِسُ الكسرة، فقلبوها الألفَ ياءً، وهذه لغةٌ مطرودةٌ عندهم، إلا أن تكونَ الألفُ للتثنية فإنهم يُثْبِتُونَهَا نحو: جاء مسلماً وعلماً.

(1/224)

قوله: {فَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ} قد تقدّم أنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للشرطِ، فيكونَ في محلّ جزم، وأن يكونَ خبراً كـ "مَنْ" إذا قيل بأنها موصولةٌ، وهو أولى لمقابلته بالموصول في قوله: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا} فيكونَ في محلّ رفع، و "لاط يجوزُ أن تكونَ عاملةً عملَ ليس، فيكونَ "خوفٌ" اسمها، و "عليهم" في محلّ نصبٍ خبرها، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ عاملةٍ فيكونَ "خوفٌ" مبتدأ، و "عليهم" في محلّ رفع خبره. وهذا أولى ممّا قبله لوجهين، أحدهما: أن عملها عملٌ ليس قليلاً ولم يثبتْ إلا بشيءٍ محتملٍ وهو قوله:

395- تَعَزَّزَ فَلَآ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَزُرُ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

والثاني: أَنَّ الجملة التي بعدها وهي: {وَلَا هُمْ يَخْرُتُونَ} تُعَيِّنُ أَنْ تكونَ "لا" فيها غيرَ عاملةٍ لأنها لا تعملُ في المعارفِ، فَجَعَلَهَا غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلةً لما بعدها، وقد وَهَكَ بعضُهُم فَجَعَلَهَا عاملةً في المعرفةِ مستدلاً بقوله:
396- وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاطِيًا * سِوَاهَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
فـ "أنا" اسمُها و "باطياً" خبرُها. قيل: وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّ "باطياً" حَالِيَّ عَامِلُهَا مَحذُوفٌ هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ تَقْدِيرُهُ: وَلَا أَنَا أَرَى بَاطِيًا، أَوْ يَمُونُ التَّقْدِيرُ: وَلَا أَرَى بَاطِيًا، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ.

(1/225)

وَقُرِّي: "فَلَآ حَوْفٌ" بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَالْأَحْسَنُ فِيهِ أَنْ تكونَ الْإِضَافَةُ مَقْدَرَةً أَي: حَوْفٌ شَيْءٌ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ عَلَى نِيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَقِيلَ: حَذَفَ التَّنْوِينَ تَخْفِيفًا. وَقُرِّي: "فَلَآ حَوْفٌ" مَبْنِيًا عَلَى الْفَتْحِ، لِأَنَّهَا لَا التَّبْرُتَةُ وَهِيَ أْبْلَغُ فِي النَفْيِ، وَلَكِنِ النَّاسَ رَجَّحُوا قِرَاءَةَ الرَّفْعِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لِوَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عُطِفَ عَلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَهُوَ قَوْلُهُ: "وَلَا هُمْ" لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ، وَ"لَا" لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، فَالْأَوْلَى أَنْ يُجْعَلَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ لِتَشَاكُلِ الْجَمَلَتَانِ"، ثُمَّ نَظَرَهُ بِقَوْلِهِمْ: "قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا كَلِمَتُهُ" يَعْنِي فِي تَرْجِيحِ النَّصْبِ فِي جُمْلَةِ الْإِشْتِغَالِ لِلتَّشَاكُلِ. ثُمَّ قَالَ: "وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ الْبِنَاءَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحَوْفِ عَنْهُمْ بِالْكَلْبَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ، بَلِ الْمُرَادُ نَفْيُهُ عَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَكُونُ وَجْهُ الرَّفْعِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَذْكَورٌ فِي جِزَاءٍ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، وَلَا يَلِيقُ أَنْ يُنْفَى عَنْهُمْ الْحَوْفُ الْيَسِيرُ وَيُتَوَهَّمُ ثَبُوتُ الْحَوْفِ الْكَثِيرِ؟ قِيلَ: الرَّفْعُ يَجُوزُ أَنْ يُضَمَّرَ مَعَهُ نَفْيُ الْكَثِيرِ، تَقْدِيرُهُ: لَا حَوْفٌ كَثِيرٌ عَلَيْهِمْ، فَيُتَوَهَّمُ ثَبُوتُ الْقَلِيلِ، وَهُوَ عَكْسُ مَا قُدِّرَ فِي أَشْلُؤَالِ فَبَانَ أَنَّ الْوَجْهَ فِي الرَّفْعِ مَا ذَكَرْنَا". انْتَهَى. قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَا هُمْ يَخْرُتُونَ} تَقَدَّمَ أَنَّهُ جُمْلَةٌ مَنْفِيَةٌ وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا غيرُ عَامِلَةٍ، وَ"يَخْرُتُونَ" فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ الضَّعِيفِ يَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

(1/226)

وَالْحَوْفُ: الدُّعْرُ وَالْقَرَعُ، يُقَالُ: خَافَ يَخَافُ فَهُوَ خَائِفٌ وَالصَّلُ: خُصُوفٌ بِزُونَ عِلْمٍ، وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ. قَالَ تَعَالَى: {وَنُحَوِّفُهُمْ} وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْمَسْتَقْبَلِ. وَالْحَزْنُ ضِدُّ السَّرُورِ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنَ الْحَزْنِ، وَهُوَ مَا عَلَّظَ مِنَ الْأَرْضِ فَكَأَنَّهُ مَا عَلَّظَ مِنَ الْهَمِّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْمَاضِي، يُقَالُ: حَزَنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحَزَنًا. وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ نَحْوُ: أَحْزَنْتُهُ، وَحَزَّنْتُهُ، بِمَعْنَاهُ، فَيَكُونُ فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ بِمَعْنَى. وَقِيلَ: أَحْزَنَتْهُ حَصَلَّ لَهُ حُزْنًا. وَقِيلَ: الْفَتْحَةُ مُعَدِّيَةٌ لِلْفِعْلِ نَحْوُ: شَتَّيْتُ عَيْنَهُ وَشَتَّيْتُهَا اللَّهُ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْحَرَكَةَ تُعَدِّي الْفِعْلَ. وَقَدْ قُرِيَ بِاللُّغَتَيْنِ: "حَزَنَتْهُ وَأَحْزَنَتْهُ" وَسِيَّاتِي تَحْقِيقَهُمَا.

* { وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }

قَوْلُهُ: { وَالَّذِينَ كَفَرُوا } إِلَى قَوْلِهِ: { خَالِدُونَ } : الَّذِينَ " مَبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ صَلَةٌ وَعَائِدٌ، وَ "بآياتنا" متعلقٌ بكذبوا. ويجوز أن تكون الآية من باب الإعمال، لأنَّ "كفروا" يطلبها،

ويكونُ من إعمال الثاني للحذف من الأول، والتقديرُ: كفروا بنا وكذبوا بآياتنا. و "أولئك" مبتدأ ثانٍ و "أصحابُ" خبره، والجملةُ خبرُ الأول، ويجوزُ أن يكونَ "أولئك" بدلاً من الموصولِ أو عطفاً بيان له، و "أصحابُ" خبرُ المبتدأ الموصول. وقوله: {هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ} جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ للتصريحِ بذلك في مواضع. قال تعالى: {أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ} وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ جالاً من "النار"، قال: "لأنَّ فيها ضميراً يعودُ عليها، ويكونُ العاملُ فيها معنى الإضافةِ أو اللامِ المقدَّرة". انتهى. وقد عُرف ما في ذلك.

(1/227)

ويجوز أن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لأولئك، وأيضاً فيكونُ قد أُخبرَ عنه بخبرين، أحدهما مفردٌ وهو "أصحابُ". جملةٌ، وقد عُرف ما فيه من الخلاف. و "فيها" متعلقٌ بـ "خالدون". قالوا: وحذف من الكلام الأول ما أُثبتَ في الثاني، ومن الثاني ما أُثبتَ في الأول، والتقدير: فَمَنْ تبع هُدَايَ فلا خوفٌ ولا حُزْنَ يَلْحَقُهُ وهو صاحبُ الجنة، وَمَنْ كَفَرَ وكَذَّبَ لِحَقِّه الحزنُ والخوفُ وهو صاحبُ النارِ لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك، ونظروه بقولِ الشاعر:

397- وَإِنِّي لَتَعْرُوبِي لِذِكْرِكِ فَنَرُهُ * كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ
والآيةُ [لغة]: العلامةُ، قال النابغةُ الذبياني:

398- تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا قَعَرُفْتُهَا * لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعِ
وَسُمِّيَتْ آيَةُ الْقُرْآنِ [آيةٌ] لَأَنَّهَا عِلْمَةٌ لِانْفِصَالِ مَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا. وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجَمَعُ حُرُوفاً مِنَ الْقُرْآنِ فيكونُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "خرج بنو فلان بآياتهم" أي: بجماعتهم، قال الشاعر:

399- حَرَجْنَا مِنَ التَّقْبِينِ لَا حَيٍّ مِثْلُنَا * بآيَاتِنَا نُرْجِي اللَّفَّاحَ الْمَطَافِلَا
واختلف النحويون في وَرْنِهَا: فمذهب سيبويه والخليل أنها فَعَلَةٌ، والأصل: آيَةٌ بفتح العين، تحرَّكَتِ إلیاء وانفتح ما قبلها فَقَلِبْتَ أَلْفًا، وهذا شاذٌّ، لأنه إذا اجتمع حرفاً عِلَّةً أُعِلَّ الأخيرُ، لأنه مَحَلُّ التَّغْيِيرِ نحو: هَوَى وَحَوَى، ومثلها في الشذوذ: غَايَةٌ وَطَايَةٌ وَرَايَةٌ.

ومذهب الكسائي أن وَرْنِهَا آيَةٌ على وزن فاعلة، فكانَ القياسُ أن يُدْعَمَ فيقال: آيَةٌ كذَابَةٌ إلا أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً، فحدِّفُوا عَيْتَهَا كما حَقَّفُوا كَيْنُونَةَ والأصل: كَيْنُونَةٌ بتشديد الياء، وَصَعَّفُوا هَذَا بَأَنَّ بِنَاءٍ كَيْنُونَةٌ أَثْقَلُ فَنَاسَبَ التَّخْفِيفُ بِخِلَافِ هَذِهِ.

(1/228)

ومذهبُ الفراء أنها فَعَلَةٌ بسكون العين، واختاره أبو البقاء قال: "لأنها من تَأَيَّ القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آيَاء، فَظَهَرَتْ إلیاءُ [الأولى]، والهمزةُ الأخيرةُ بدلٌ من ياء، ووزنه أفعال، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزةٍ هي فاءُ الكلمة، ولو كَانَتْ عَيْتُهَا وَاوًا لَقَالُوا فِي الْجَمْعِ، آوَاه، ثم إنهم قَلَبُوا إلیاءَ الكلمة، ولو كَانَتْ عَيْتُهَا وَاوًا لَقَالُوا فِي الْجَمْعِ: آوَاه، ثم إنهم قَلَبُوا إلیاءَ الساكنةِ أَلْفًا على غيرِ قياسٍ" انتهى. يعني أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ لَا يُقَلَّبُ حَتَّى يَتَحَرَّكَ وَيَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهُ.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن وَرْنِهَا آيَةٌ، يكسر العين مثل: تَبَقَّةٌ قَائِلٌ، وهو في الشذوذ كمذهب سيبويه والخليل. وقيل وَرْنِهَا: فَعَلَةٌ بضم العين، وقيل أصلها: آيَةٌ بإعلال

الثاني، فقلبت بأن فُدمت اللام وأُخترت العين وهو ضعيفٌ. فهذه ستة مذاهب لا يسلم كل واحدٍ منها من شذوذٍ.

* {يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ قَارَهُبُونَ}

قوله تعالى: {يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ}.. "بني" منادى وعلامة نصبه الياء لأنه جمعٌ مذكرٌ سالمٌ وحذفت نونته للإضافة، وهو شبيهٌ بجمع التفسير لتغيرٍ مفردة، ولذلك عامله العربُ ببعض معاملة التفسير فالحقوا في فعله المسند إليه تاءً التانيث نحو: قالت بنو فلان، وقال الشاعر:

400- قَالَتْ بنو عامرٍ خَالُوا بنِي أسدٍ * يا بؤسَ للجهلِ صرَّاراً لأقوامٍ
وأغربوه بالحركاتِ أيضاً إلحاقاً [له] به، قال الشاعر:
401- وكان لنا أبو حسنٍ عليٌّ * أباً بَرّاً ونحن له بنينُ

(1/229)

برفع النون، وهل لامه ياءٌ لأنه مشتقٌ من البناء لأن الابنَ من قَرع الأب، ومبنيٌ عليه، أو واوٌ لقولهم: البُتوة كالأبوة الأُخوة؟ قولان. الصحيح الأول، وأما البُتوة فلا دلالةٌ فيها لأنهم قد قالوا: الفُتوة، ولا خلافَ أنها من ذوات الياء، إلا أن الأَخفشَ رَجَّحَ الثانيَ بأنَّ حَذَفَ الواوَ أَكثَرَ. واخْتَلَفَ في وزنه فقول: بَنِي بفتح العين وقيل بَنِي بسكونها، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرة التي سُكِّنَتْ فأوها وعُوِّضَ من لامها همزةٌ الوصلِ.

وإسرائيل: حَفْضٌ بالإضافة، ولا يَنْصَرِفُ للعلمية والعجمة، وهو مركبٌ تركيبَ الإضافة مثل: عبد الله، فإنَّ "إسراً" مشتقٌ من الأسر وهو القوة، فكأن معناه: الذي قَوَّاه الله. وقيل لأنه أسرى بالليل مهاجراً إلى الله تعالى. وقيل: لأنه أسرَ جَنِيًّا كان يُطْفِئُ سراج بيت المقدس. قال بعضهم: فعلى هذا يكونُ الاسمُ عربياً وبعضه أعجمياً، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ بلغاتٍ كثيرةً أفصحها لغةُ القرآن وهي قراءةُ الجمهور. وقرأ أبو جعفر والأعمش، "إسرائيل" بياءٍ بعد الألف من غير همزة، وروي عن ورش: إسرائيل بهمزة بعد الألف دون ياءٍ، وأسرَّال بهمزة مفتوحة بين الراء واللام [واسرَّيل بهمزة مكسورة بين الراء واللام] وإسرَّال بآلفٍ محضة بين الراء واللام، قال الشاعر:

402- لا أرى مَنْ يُعِينِي في حياتي * غيرَ نفسي إلا بني إِسْرَإِيلِ
وتُروى قراءةٌ عن نافع. و"إسرائيلين" أبدلوا من اللام نوناً كاصِيلان في أصِيلال، قال:
403- قَالَتْ وَكُنْتُ رجلاً فَطِيناً * هذا -وربَّ البيت- إِسْرَائِيلَانَا
ويُجمَعُ على "أساريل". وأجاز الكوفيون: أسارلة، وأسارل، كأنهم يُجيزون التنوعِضَ وعدمه، نحو: قَرَانة وفرازين. قال الصَّفار: "لا نعلم أحداً يُجيز الهمزة من أوَّله".

(1/230)

قوله: {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ} اذكروا فعلٌ وفاعلٌ، ونعمتي مفعولٌ، وقال ابن الأباري: "لا بُدَّ من حذفٍ مضافٍ تقديره: شُكِرَ نِعْمَتِي. والذكر والذكر بكسر الهمزة وضمها بمعنى واحدٍ، ويكونان باللسان وبالجان. وقال الكسائي: "هو بالكسر للسان وبالضم للقلب"

فَضُّ الْمَكْسُورِ: الصَّمْتُ، وَضِدُّ الْمَضْمُومِ: النَّسِيَانُ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَالذِّكْرُ الَّذِي مَحَلُّهُ الْقَلْبُ ضِدُّهُ النَّسِيَانُ، وَالَّذِي مَحَلُّهُ اللِّسَانُ ضِدُّهُ الصَّمْتُ، سِوَاءً قِيلَ: إِنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَمْ لَا.

وَالنَّعْمَةُ: اسْمٌ لِمَا يُنْعَمُ بِهِ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِفِعْلِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْوُ: ذَبَحَ وَرَعَى، وَالْمَرَادُ بِهَا الْجَمْعُ لِأَنَّهَا اسْمٌ جِنْسٌ، قَالَ تَعَالَى: {وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا} وَ{الَّتِي أَنْعَمْتُ} صَفْتُهَا وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ. فَإِنْ قِيلَ: مِنْ شَرْطِ حَذْفِ عَائِدِ الْمَوْصُولِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا أَنْ يُجَرَّ الْمَوْصُولُ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَرْفِ وَأَنْ يَتَّحِدَ مَتَعَلِّقُهُمَا، وَهِيَ قَدْ قُفِدَ الشَّرْطَانِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ: الَّتِي أَنْعَمْتُ بِهَا، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا حُذِفَ بَعْدَ أَنْ صَارَ مَنْصُوبًا بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ اتِّسَاعًا فَبَقِيَ: أَنْعَمْتُهَا، وَهُوَ نَظِيرٌ: {كَالَّذِي خَاصُّوا} فِي أَحَدِ الْأَوْجِهَ، وَسِيَاتِي تَحْقِيقُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

و "عَلَيْكُمْ" مَتَعَلِّقٌ بِهِ، وَأَتَى بـ "عَلَى" دَلَالَةً عَلَى شَمُولِ النِّعْمَةِ لَهُمْ. قَوْلُهُ: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِيَا} هَذِهِ جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ عَطْفُ عَلَى الْأَمْرِيَّةِ قَبْلَهَا، وَيُقَالُ: أَوْفَى وَوَفَى وَوَفَى مَشَدَّدًا وَمَخْفَفًا، ثَلَاثُ لُغَاتٍ بِمَعْنَى، قَالَ الشَّاعِرُ:

404- أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ * كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

(1/231)

فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ. وَيُقَالُ: أَوْفَيْتُ وَقَيْتُ بِالْعَهْدِ وَأَوْفَيْتَ الْكَيْلَ لَا غَيْرُ. وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ اللَّغَاتِ الثَّلَاثَ وَارِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ، أَمَّا "أَوْفَى" فَكَهَذِهِ الْآيَةُ، وَأَمَّا "وَفَى" بِالتَّشْدِيدِ فَكَقَوْلِهِ: {وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى} وَأَمَّا "وَفَى" بِبِالتَّخْفِيفِ قَلِمٌ يُصَرِّحُ بِهِ، وَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ} وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِي كَالْتَعَجَّبَ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَيُحْكَى أَنَّ الْمُسْتَنْبَطَ لِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَيَجِيءُ "أَوْفَى" بِمَعْنَى ارْتِفَاعٍ، قَالَ:

405- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ * تَرْقَعُنْ ثُوبِي سَمَالَاتٍ

و "بعهدي" مَتَعَلِّقٌ بـ "أَوْفُوا" وَالْعَهْدُ مُصَدَّرٌ، وَيُحْتَمَلُ إِضَافَتُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَفْعُولِ. وَالْمَعْنَى: بِمَا عَاهَدْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ قَبُولِ الطَّاعَةِ، وَنَحْوُهُ: {إِلَّمْ أَعْهَدَ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ} أَوْ بِمَا عَاهَدْتُمُونِي عَلَيْهِ، وَنَحْوُهُ: {وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ} {صَدَّقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ}.

{. قَوْلُهُ: "أَوْفَى" مَجْرُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، وَهَلِ الْجَاوِزُ الْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ نَفْسِهَا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَوْ حَرْفُ شَرْطٍ مَقْدَّرٌ تَقْدِيرُهُ: "إِنْ تُوفُوا بِعَهْدِي أَوْفَى" قَوْلَانِ. وَهَكَذَا كُلُّ مَا جَزِمَ فِي جَوَابِ طَلَبٍ يَجْرِي [فِيهِ] هَذَا الْخِلَافِ.

و "بِعَهْدِكُمْ" مَتَعَلِّقٌ بِهِ، وَهُوَ مَحْتَمَلٌ لِلِإِضَافَةِ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(1/232)

قَوْلُهُ: {وَإِبْرَاهِيمَ فَارْهَبُونَ} "إِبْرَاهِيمَ" ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ، وَقَدْ عُرِفَ مَا فِيهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ. وَنَصْبُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: "وَإِبْرَاهِيمَ فَارْهَبُونَ" وَإِنَّمَا قَدَّرْتُهُ مُنَآخِرًا عَنْهُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ لَا يَحْسُنُ لِانْفِصَالِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ كَذَلِكَ. وَالْفَاءُ فِي "فَارْهَبُونَ" فِيهَا قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا أَمْرٌ مَقْدَّرٌ تَقْدِيرُهُ: تَتَّبِعُوا فَارْهَبُونَ وَهُوَ نَظِيرٌ قَوْلِهِمْ: "زَيْدًا فَاضْرِبْ" أَي: تَتَّبِعْ فَاضْرِبْ زَيْدًا، ثُمَّ حُذِفَ: تَتَّبِعْ

فصار: فاضرب زيدا، ثم قُدِّم المفعولُ غصلاً للفظ، لئلا تقع الفاءُ صدرًا، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لتربطَ هاتينِ الجملتين. والقولُ الثاني في هذه الفاءِ: أنها زائدةٌ. وقال الشيخ بعد أن حى القولَ الأولَ: "فتحتملُ الآيةُ وجهين أحدهما: أن يكون التقديرُ: وإياي ارهبوا تنبَّهوا فارهبون، فتكونُ الفاءُ دَخَلَتْ في جواب الأمر وليست مؤخرَةً من تقديم. والوجه الثاني أن يكونَ التقديرُ: وتنبَّهوا فارهبون، ثم قُدِّم المفعولُ فانفصلَ وأتي بالفاء حين قُدِّم المفعول، وفعلُ الأمر الذي هو تنبَّهوا محذوفٌ، فالتقى بحذفه الواوُ والفاءُ، يعني فصارَ التقديرُ: وإياي ارهبوا، فقُدِّم المفعولُ على الفاءِ إصلاحاً للفظ، فصارَ: وإياي ارهبوا، ثم أعيد المفعولُ على سبيل التأكيد ولتكميل الفاصلة، وعلى هذا "إياي" منصوبٌ بما بعده لا بفعلٍ محذوفٍ، ولا يتعد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنع تأكيد المتصل بالمنفصل، وفيه نظرٌ.

والرَّهْبُ والرَّهْبُ والرَّهْبَةُ: الخوفُ، مأخوذٌ من الرَّهابة وهي عَظْمٌ في الصدر يؤثِّر فيه الخوف.

* { وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي تَمَنَّا قَلِيلًا وَإِيَّاي فَاتَّقُونِ }

(1/233)

قوله تعالى: {بِمَا أَنْزَلْتُ} .. "ما" يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي أَنْزَلْتُهُ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعول أي بالمتنزل. و "مصدقاً" نصبٌ على الحال، وصاحبُها العائدُ المحذوفُ. وقيل: صاحبُها "ما" والعاملُ فيها "آمِنُوا" واجازَ بعضهم أن تكونَ "ما" مصدريةً من غير جَعْلِهِ المصدرَ واقعاً موقعَ مفعول به، وجَعَلَ "لِما معكم" من تمامه، أي: بإنزالي لِما معكم، وجَعَلَ معكم، وجَعَلَ "مُصَدِّقًا" حالاً من "ما" المجرورة باللام قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبُها مجروراً، لأنَّ الصحيحَ جوازُ جالِ المجرورِ [بحرف الجر] عليه كقوله:
406- فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ * فَلَنْ يَدْهَبُوا قَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالِ
"قَرَعًا" حالٌ من "بقتل"، وأيضاً فهذه اللامُ زائدةٌ فهي في حكم المُطَّرِحِ، و "مصدقاً" حالٌ مؤكدة، لأنه لا تكونُ إلا كذلك. والظاهرُ أنَّ "ما" بمعنى الذي، وأنَّ "مصدقاً" حالٌ من عائدِ الموصولِ، وأنَّ اللامَ في "لِما" مقويةٌ لتعدية "مصدقاً" لـ "ما" الموصولة بالظرف.

(1/234)

قوله: {أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} "أول" خبرٌ "كان" قبله، وفيه أربعة أقوال، أحدها "وهو مذهبُ سيبويه- أنه أَفْعَلٌ، وأنَّ فاءه وعينه واوٌ، وتانيته أولى، وأصلها: وُؤلى، فأبدلت الواوُ همزةً وجوباً، وليست مثل "وُؤري" في عَدَمِ قلبها لسكون الواوِ بعدها، لأنَّ واوِ "أولى" تحرَّكت في الجمع في قولهم "أول"، فحُمِلَ المفردُ على الجمع في ذلك. ولم يتصَرَّفْ من "أول" فِعْلٌ لاسْتِنْفَالِهِ. وقيل: هو من وَاَل إذا نجا، ففاوُه واوٌ وعينه همزةٌ، وأصله أوَّال، فَحَقَّقَن بَأَنَّ قُلِبَتِ الهمزةُ واواً، وأدغم فيها الواوُ فصار: أوَّال، وهذا ليس بقياس تخفيفه، بل قياسه ان تُلقى حركةُ الهمزة على الواو الساكنة وتُحذَفُ الهمزة، ولكنهم

سَبَّهوه بَحْطِيَّةً وبرَبَّةً، وهو ضعيفٌ، والجمع، أوائل وأوالي أيضاً على القلب. وقيل: هو من آل يؤول إذا رَجَعَ، وأصله: أوَّل يهمزتين الأولى زائدة والثانية فاءُه، ثم قُلب فأخْرَتِ الفاءُ بعد العين فصار: أوَّل بوزن أَعْقَل، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ في الوَجْهِ الذي قبله من القلب والإدغام وهو أضعفُ منه. وقيل: هو وَوَّل بوزن قَوَّعَلِ، فأبْدَلتِ الواوُ الأولى همزةً، وهذا القولُ أضعفُها؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ ليسَ إلا. والجمع: أوائل، والأصل: وواوِل، فقلبتِ الأولى همزةً لما تقدَّم، والثالثة أيضاً لوقوعِها بعد ألفِ الجمع.

(1/235)

واعلم أنَّ "أوَّل" أفْعَلُ تفضيل، وأفْعَلُ التفضيل إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً. ثم النكرةُ المضافُ إليها أفْعَلُ: إمَّا أن تكونَ جامدةً أو مشتقةً، فإن كاتَبَ جامدةً طابقتُ ما قبلها نحو: الزيدان أفضلُ رجلين، الزيدون أفضلُ رجال، الهنداثُ أفضلُ نسوة. وأجاز المبردُ أفرادها مطلقاً ورَدَّ عليه النَّحويون. وإن كاتَبَ مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوبِ المطابقةِ نحو: "الزيدون أفضلُ ذاهبين وأكرمُ قادمين"، وأجازَ بعضهم المطابقةَ وعدَمَها، أنشد الفراءُ:
407- وإذا هُم طَعِمُوا قَالَامُ طَاعِمٍ * وإذا هُم جاعوا فَشَرُّ جِيعِ
فَأفْرَدَ في الأوَّل طابَقَ في الثاني. ومنه عندهم: {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ}.
إذا تقررَ هذا فكان ينبغي على قولِ الجمهورِ أن يُجمعَ "كافر"، فأجابوا عن ذلك بأوجه: أجودُّها: أنَّ أفْعَلُ في الآية وفي البيتِ مضافٌ لاسمِ مفردٍ مُفْهَمٍ للجمعِ حُذِفَ وبقيتْ صفتهُ قائمةً مقامه، فجاءتِ النكرةُ المضافُ إليها أفْعَلُ مفردةً اعتباراً بذلك الموصوفِ المحذوف، والتقديرُ: ولا تكونوا أولَ فريقٍ -أو فوجٍ- كافرٍ، وكذا: قَالَامُ فريقِ طاعِمٍ، وقيل: لأنه في تأويل: أوَّلَ مَنْ كَفَرَ به، وقيل: لأنه في معنى: لا يَكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ، كقولك: كساناً حُلَّةً أي: كلُّ واحدٍ منا، ولا مفهومٌ لهذه الصفةِ هنا فلا يُراد: ولا تكونوا أولَ كافرٍ بل آخرَ كافرٍ. ولَمَّا اعتقدَ بعضهم أنَّ لها مفهوماً احتاجَ إلى تأويلٍ جعلَ "أول" زائداً، قال: تقديرُه ولا تكونوا كافرين به، وهذا ليس بشيء، وقدَّره بعضهم بأنَّ يَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: ولا تكونوا أولَ كافرٍ به ولا آخرَ كافرٍ، ونصَّ على الأول لأنه أفحشٌ للابتداءِ به، وهو نظيرُ قوله:
408- مِنْ أَناسٍ لَيْسَ في أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلٌ * الفُحْشُ ولا سَوءُ الجَرَغِ

(1/236)

لا يريد أن فيهم فُحْشاً آجِلاً، بل يريد لا فُحْشَ عندهم لا عاجلاً ولا آجلاً. والهاءُ في "به" تعودُ على "ما أنزلتُ" وهو الظاهرُ، وقيل: على "ما معكم" وقيل: على الرسولِ عليه السلام لأنَّ التنزيلَ يَسْتَدْعِي مُتَرَلًّا إليه، وقيل: على النعمةِ ذهاباً بها إلى معنى الإحسان.
قوله: {بِآيَاتِي تَمَنَّا قَلِيلاً} متعلقٌ بالاشتراءِ قبله، وَضُمَّنَ الاشتراءُ معنى الاستبدالِ، فلذلك دَخَلتِ الباءُ على الآياتِ، وكان القياسُ دخولها على ما هو تَمَنُّ في البيعِ حقيقتهُ أن يَشْتَرِيَ به لا أن يَشْتَرِيَ لَكُنْ لَمَّا دَخَلَ الكلامُ معنى الاستبدالِ جازَ ذلك، لأنَّ معنى الاستبدالِ أن يكونَ المنصوبُ فيه حاصلًا والمجروورُ بالباءِ زائلاً. وقد طَنَّ بعضهم أنَّ "بَدَلْتُ الدرهمَ بالدينار" وكذا "أبَدَلْتُ" أيضاً أنَّ الدينارَ هو الحاصلُ والدرهمُ هو الزائلُ، وهو وَهْمٌ، ومن مجيءِ اشترى بمعنى استبدل قوله:

409- كما اشترى المسلم إذا تنصراً

وقول الآخر:

410- فإن ترعيتي كنت أجهل فيكم * فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

(1/237)

وقال المهدوي: "دخول الباء على الآيات كدخولها على الثمن، وكذل كل ما لا عين فيه، وإذا كان في الكلام دراهم أو دنانير دخلت الباء على الثمن قاله الفراء" انتهى. يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار صح أن يكون كل من العوضين ثمناً ومثماً، لكن يختلف [ذلك] بالنسبة إلى المتعاقدين، فمن سب الشراء إلى نفسه أدخل الباء على ما خرج منه وزال عنه ونصب ما حصل له، فتقول: اشتريت هذا الثوب بهذا العبد، وأما إذا كان تم دراهم أو دنانير كان تمناً ليس إلا، نحو: اشتريت الثوب بالدرهم، ولا تقول: اشتريت الدرهم بالثوب. وقدّر بعضهم [مضافاً] فقال: بتعليم آياتي لأن الآيات نفسها لا يشتري بها، ولا حاجة إلى ذلك، لأن معناه الاستبدال كما تقدّم.

و "تمناً" مفعول به، و "قليلاً" صفته. و {وَأَيَّ قَانُقُونَ} كقوله {وَأَيَّ قَارَهُبُونَ} وقال هنا: [فاتقون، وهناك فارهبون لأن ترك الإيمان بالمتزل والاشتراء به ثمناً قليلاً كفر فناسب ذكر الرهب هناك لأنه أخف بجور العفو عنه لكونه معصية، وذكر التقوى هنا لأنه كفر لا يجوز العفو عنه، لأن التقوى اتخاذاً الوقاية لما هو كائن لا بد منه.

* { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }

(1/238)

قوله تعالى: { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ } الباء: [هنا] معنا الإلصاق، كقولك: خلط الماء باللبن، أي: لا تخلطوا الحق بالباطل فلا يتميز. وقال الزمخشري: "إن كانت صلة مثلها في قولك لبست الشيء بالشيء وخلطته به كان المعنى: ولا تكتبوا في التوراة ما ليس فيها فيختلط الحق بالباطل الذي كتبتم. وإن كانت باء الاستعانة كالتي في قولك: كتبت بالقلم كان المعنى: ولا تجعلوا الحق مشتبهاً بباطلكم الذي تكتبونه" فأجاء فيها وجهين كما ترى، ولا يريد بقوله: "صلة" أنها زائدة بل يريد أنها موصلة للفعل، كما تقدّم. قال الشيخ: "وفي جعله إياها للاستعانة بعد وصرف عن الظاهر من غير ضرورة، ولا أدري ما هذا الاستبعاد من وضوح هذا المعنى الحسن؟".

قوله: { وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } فيه وجهان، أحدهما وهو الأظهر: أنه مجزوم بالعطف على الفعل قبله، نهاهم عن كل فعل على حدته أي: لا تفعلوا لا هاد ولا هذا. والثاني: أنه منصوب بإضمار "أن" في جواب النهي بعد الواو التي تقتضي المعية، أي: لا تجتمعوا بين لبس الحق بالباطل وكتمايه، ومنه:

411- لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ * عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ
و "أن" مع ما في حيزها في تأويل مصدر، فلا بد من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصح عطف الاسم على مثله، والتقدير: لا يكن منكم لبس الحق بالباطل وكتمايه، وكذا [سائر] نظائره. وقال الكوفيون: "منصوب بواو الصرف"، وقد تقدّم

معناه، والوجه الأول أَحْسَنُ لأنه تَهَيُّ عن كُلِّ فِعْلٍ على حِدَّتِهِ. وَأَمَّا الوجهُ الثاني فإنه تَهَيُّ عن الجمع، ولا يَلْتَرُمُ مِنَ النهي عن الجمعِ بين الشيئين النهي عن كلِّ واحدٍ على حِدَّتِهِ إلا بدليل خارجي

(1/239)

وَاللَّبْسُ: الخَلْطُ والمَرْجُ، يُقال: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلَيْسُهُ خَلَطْتُ بَيْنَهُ بِمُشْكِلِهِ، ومنه قولُ الخنساء:

412- ترى الجليسَ يقولُ الحقَّ تَحْسَبُهُ * رُشْدًا وهيهات فانظُرْ ما به التبسا
صَدَّقْ مقالته واحذَرْ عَدَاوَتَهُ * واليسنُ عليه أموراً مثلَ ما لبسا
وقال العجاج:

413- لَمَّا لَبَسَنَ الحقَّ بالتجنِّي * عَنِينٍ واسْتَبَدَلَنَ زيدا مِنِّي
ومنهُ أيضاً:

414- وقد لَبَسْتُ لهذا الأمرِ أَعْضَرَهُ * حتى تَجَلَّلَ رأسي الشيبُ فاشْتَعَلَا
وفي فلان مَلَبَسُ أي: مُسْتَمْتَعٌ، قال:

415- إلا إنَّ بعدَ العُدْمِ للمرءِ قُتُوَّةٌ * وبعدَ المشيبِ طولَ عُمرٍ ومَلَبَسَا
وقولُ القَرَّار:

416- وكتيبةٌ لَبَسْتُها بكتيبةٍ * حتى إِذْ لَبَسَتْ تَقَصَّتْ لها يَدِي

يحتملُ أن يكونَ منه وأن يكونَ من اللباسِ، والآيةُ الكريمةُ تحتِملُ المعنيين أي: لا تُعْطُوا الحقَّ بالباطلِ.

والباطلُ ضدُّ الحقِّ، وهو الزائلُ، كقولِ لبيد:

417- إلا كلُّ شيءٍ ما خلا إلهةً باطلٌ *

وقد بَطَلُ يَبْطُلُ بَطُولًا وبُطْلًا وبُطْلَانًا. والبَطْلُ: الشجاعُ، سُمِّيَ بذلكُ لأنه يُبْطِلُ شجاعةَ غيره. وقيل: لأنه يُبْطِلُ دَمَهُ، فهو فَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، وقيل: لأنه يُبْطِلُ دَمَ غيره فهو بمعنى فاعلٍ. وقد بَطَلُ [بالضم] يَبْطُلُ بَطُولًا وبَطَالَةً أي: صارَ شجاعاً. قال النابغة:

418- لَهْمُ لِوَاءٍ ماجِدٍ بَطَلٌ * لا يقطعُ الحَرْقُ إلا طَرَفُهُ يسامي

وبَطَلُ الأجيرُ -بالفتح- بَطَالَةٌ بالكسر: إذا تعطلَ فهو بَطَالٌ، وذهبَ دَمُهُ بَطْلًا -بالضم- أي: هَذَرًا.

(1/240)

قوله: {وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ تَصْبٍ على الحال، وعاملها: إِمَّا تَلَبَّسُوا أو تَكْتُمُوا، إلا أنَّ عَمَلٌ "تكتُموا" أولى لوجهين، أحدهما: أنه أقربُ. والثاني: أنَّ كُتْمَانَ الحقِّ مع العلمِ به أبلغُ ذمًّا، وفيه نوعٌ مقابلةٍ. ولا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمالِ، لأنه يستدعي الإضمارَ، ولا يجوزُ إضمارُ الحالِ، لأنه لا يكونُ إلا نكرةً، ولذلك مَتَعُوا الإخبارَ عنه بالذي. فإن قيل: تكونُ المسألةُ من بابِ الإعمالِ على معنى أَنَّا حَدَفْنَا من الأولِ ما أثبتناه في الثاني من غيرِ إشمارٍ، حتى لا يَلْتَرَمَ المحذورُ المذكورُ والتقديرُ: ولا تَلَبَّسُوا الحقَّ بالباطلِ وأنتم تعلمون، ولا تَكْتُمُوا الحقَّ وأنتم تعلمون. فالجوابُ أنَّ هذا لا يُقالُ فيه إعمالٌ، لأنَّ الإعمالَ يَسْتَدْعِي أن يُضْمَرَ في المهملِ ثم يُحْدَفَ. وأجاز ابن عطية إلا تكونَ هذه الجملةُ حالًا فإنه قال: "ويُحتملُ أن تكونَ شهادةً عليهم يعلمُ

حقّ مخصوص في أمرٍ محمدٍ عليه السلام، ولم يَبْشَهْدُ لهم بالعلمِ [على الإطلاق]، فعلى هذا لا تكونُ الجملَةُ في موضع الحال " وفيما قاله نظرٌ. وقرئ شاذاً: "وَتَكْتُمُونَ" بالرفع، وخرّجوها على أنها حالٌ. وهذا غيرُ صحيح لأنه مضارعٌ مُبْتَدَأٌ، فمن حَقِّه الأيقن بالواو، وما ورد من ذلك فهو مؤولٌ مبتدأ قبله قولهم: "قُمْتُ وأصك عينه"، وقول الآخر:
419- فَلَمَّا حَسِبْتُمْ أَظَافِيرَهُمْ * تَجَوُّثٌ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا

(1/241)

أي: وأنا أصكُّ، وأنا أرهنه، وكذا: وأنتم تكتمون، إلا أنه يلزم منه إشكال آخر، وهم أنهم منهبون عن اللبس مطلقاً، والحال قيدٌ في الجملة السابقة فيكون قد نُهوا بقيد، وليس ذلك مُراداً، إلا أن يُقال: إنها حالٌ لازمة، وقد قدره الزمخشري بكاتمين، فجعله حالاً، وفيه الإشكال المتقدم، إلا أن يكون أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب. ويجوز أن تكون جملة خبرية عطفت على جملة طلبية، كأنه تعالى تعي عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. ومفعول العلم غير مراد لأن المعنى: وأنتم من ذوي العلم. وقيل: حُذِفَ للعلم في حال به، والتقدير: تعلمون الحق من الباطل. وقدره الزمخشري "وأنتم تعلمون في حال علمكم أنكم لا بسون كاتمون"، فجعل المفعول اللبس والكتمة المفهومين من الفعلين السابقين، وهذا حسنٌ جداً.

قوله: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ} هذه الجملة وما بعدها عطفت على الجملة قبلها، عطفت أمراً على نهي. وأصل أقيموا: "أقوموا" ففعل به ما فعل بـ {يقيمون} وقد تقدم، وأصل أئوا: أئوا بهمزتين مثل: أكرموا، فقلبت الثانية ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة، واستقبلت الصمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان "الياء والواو، فحذفت الياء لأنها أول، وحرّكت التاء بحركتها. وقيل: بل صمّت تبعاً للواو، كما صمّ آخر "أصربوا" ونحوه، ووزنه: أفعوا بحذف اللام.
وَأَلْفٌ "الزكاة" من واو لقولهم: رَكَوَاتٍ، وَرَكَاتٍ يَرْكُو، وهي النُّمُو، وقيل: الطهارة، وقيل: أصلها الثناء الجميل ومنه "رَكَى القاضي الشهود" والركا: [الزوج] صار زوجاً بزيادة فردٍ آخر عليه. والحسا: الفرد؛ قال:

(1/242)

420- كانوا حسياً أوركاً من دون أربعة * لم يخلقوا وجدودُ الناس تغلج
قوله: {وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ} منصوبٌ باركعوا. والركوع: الطمانينة والانحناء، ومنه قوله:
421- أَحْبَبُّ أَحْبَارِ الْقُرُونِ التي مَصَّتْ * أَدْبُ كَأَنِّي كُلَّمَا قُمْتُ رَاكِعٌ
وقيل: الخضوع واللثة، ومنه قول الشاعر:
422- * لا تُهينَ الفقيرَ علكَ أن تَرَّ * كَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ

* { أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ }؛ الهمزة للإنكار والتوبيخ أو للتعجب من حالهم. و

"أَمَرَ" يتعدى لاثنتين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وقد جمَعَ الشاعر بين الأمرين في قوله:

423- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ * فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا تَشَبُّ
فَالنَّاسَ مَقْعُولٌ أَوْلَىٰ، وَبِالْبِرِّ مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَبِالْبِرِّ: سَعَةُ الْخَيْرِ مِنَ الصَّلَةِ وَالطَّاعَةِ، وَمِنْهُ
الْبِرُّ وَالتَّبَرُّ لِسَعَتَيْهِمَا، وَالْفِعْلُ [مِنْهُ]: بَرَّيْتُ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، قَالَ:
424- لَا هُمْ رَبُّ إِنْ بَكَرًا دُونَكَ * يَبْرُكُ النَّاسُ وَيَفْجُرُونَكَ
[أَي: يُطِيعُونَكَ، وَبِالْبِرِّ أَيْضًا: وَلِذَلِكَ الثَّلَبِ وَسَوْفُ الْعَتَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: "لَا يَعْرِفُ الْهَرَّ مِنَ
الْبِرِّ" أَيْ: لَا يَعْرِفُ دُعَاءَهَا مِنْ سَوْفِهَا، وَبِالْبِرِّ أَيْضًا الْفَوَائِدُ، قَالَ:
425- أَكُونُ مَكَانَ الْبِرِّ مِنْهُ وَدُونَهُ * وَأَجْعَلُ مَالِي دُونَهُ وَأُوَامِرُهُ

وَالْبِرُّ -بِالْفَتْحِ- الْإِجْلَالُ وَالتَّعْظِيمُ، وَمِنْهُ: وَكَذَلِكَ بَرَّ بِوَالِدَيْهِ، أَيْ: يُعْظِمُهُمَا، وَاللَّهُ تَعَالَىٰ بَرٌّ
بِسَعَةِ خَيْرِهِ عَلَى خَلْقِهِ.]

(1/243)

قوله: "وَتَسَوْنُ" داخل في حيز الإنكار، وأصلُ تَسَوْنُ: تَسَيُّونُ، فَأُعِلَّ بِحَذْفِ الْيَاءِ
سُكُونُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي {أَشْتَرُوا} فَوَزْنُهُ تَفْعُونَ، وَالتَّسْيَانُ: ضِدُّ الدِّكْرِ، وَهُوَ السَّهْوُ
الْحَاصِلُ بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى التَّرْكِ، وَمِنْهُ: {تَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ} وَقَدْ
بَدَّخَلَهُ التَّعْلِيْقُ حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ، قَالَ:

426- وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ تَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ * وَرَبْحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ
قوله: {وَأَنْتُمْ تَلَوْنَ الْكِتَابَ} مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، العامل فيها
تَسَوْنُ. والتلاوة: التتابع؛ ومنه تلاوة القرآن، لأنَّ القارئ يُتْبِعُ كَلِمَاتِهِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ،
وَمِنْهُ: {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا} وَأَصْلُ تَلَوْنَ: تَلَوْنَ بِوَاوَيْنِ فَاسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ
الْأُولَى فَحُذِقَتْ، فَالتقى ساكنان، فَحُذِقَتْ فَوَزْنُهُ: تَفْعُونَ.
قوله: {أَفَلَا تَعْقِلُونَ} الهمزة للإنكار أيضاً، وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها حرف
عطف، وكذا تتقدم أيضاً على الواو وثم نحو: {أَوْ لَا يَعْلَمُونَ} {أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ} والنية
بها التأخير، وما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدم عليه تقول: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ أَفْعَدَ؟
هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ. وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ الهمزة في موضعها غير كَنَوِيٍّ بِهَا التَّأخِيرُ،
وَيُقَدَّرُ بِهَا الْفَاءُ وَالْوَاوُ وَثُمَّ فِعْلًا عَطْفًا عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فَيُقَدَّرُ هُنَا: أَتَعْقِلُونَ فَلَا تَعْقِلُونَ،
وَكَذَا: {أَفَلَمْ يَرَوْا} ي: أَعْمُوا فَلَمْ يَرَوْا، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ وَوَافَقَ الْجُمْهُورَ فِي
مَعَاذِغِ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا. وَمَفْعُولٌ "تَعْقِلُونَ" غَيْرُ مَرَادٍ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَكُونُ مِنْكُمْ
[عَقْلٌ]. وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ فُبِحَّ مَا ارْتَكَبْتُمْ مِنْ ذَلِكَ.

(1/244)

وَالْعَقْلُ: الْإِدْرَاكُ الْمَانِعُ مِنَ الْخَطْأَنِ وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ؛ وَمِنْهُ: الْعِقَالُ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْبَعِيرَ، وَعَقْلُ
الدَّيَّةِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ قَتْلِ الْجَانِي، وَالْعَقْلُ أَيْضًا ثَوْبٌ مَوْسِيٌّ، قَالَ عُلُقَمَةُ:
427- عَقْلًا وَرَقْمًا تَطَلَّ الطَّيْرُ تَبِيْعُهُ * كَأَنَّهُ مِنْ دَمِ الْأَجْوَابِ مَدْمُومٌ
قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "مَا كَانَ مَنْقُوشًا طَوَّلًا فَهُوَ عَقْلٌ، أَوْ مُسْتَدِيرًا فَهُوَ رَقْمٌ" وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ
الْجُمْلَةِ لِاسْتِنَائِهَا.
قوله: {وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ} هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْأَمْرِيَّةُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَوَامِرِ، وَلَكِنْ

اعترضَ بينها بهذه الجمل. وأصلُ "استعينوا" استَعَوْنُوا فَعِلَ به ما فُعِلَ في {تَسْتَعِينُ} وقد تقدّم تحقيقه ومعناه. "وبالصبر" متعلقٌ به والباءُ للاستعانةِ أو للسببية، والمستعانُ عليه محذوفٌ لِيَعْمَ جميعَ الأحوالِ المستعانِ عليها، "استعان" يتعدّى بنفسه نحو: {وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ} ويجوز أن تكونَ الباءُ للحالِ أي: ملتبسِينَ بالصبر، والظاهر أنه يتعدّى بنفسه وبالباءِ تقول: استَعَنْتُ [اللهَ واستَعَنْتُ بالله] وقد تقدّم أن السينَ للطلبِ. والصبرُ: الحَبْسُ على المكروه، ومنه: "قُتِلَ فلانٌ صبراً"، قال:

428- فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا * فَمَا تَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

(1/245)

قوله: {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} إِنَّ واسمها وخبرها، والضميرُ في "إنها" قيل: يعودُ على الصلاةِ وَإِنَّ تقدّمَ شيئان، لأنها أغلبُ منه وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا} أعاد الضميرُ على التجارةِ لأنها أهمُّ وأغلبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطفَ بـ "أو" فيجبُ الإفراءُ، لكنَّ المرادُ أنه دَكَرَ الأهمَّ من الشئيين فهو نظيرُها من هذه الجهة. وقيل: يعودُ على الاستعانةِ المفهومةِ من الفعلِ نحو: {هُوَ أَقْرَبُ} وقيل: على العبادةِ المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاةِ، وقيل: هو عائدٌ على الصبرِ والصلاةِ، وإن كان بلفظِ المفردِ، وهذا ليسَ بشيء. وقيل: حُذِفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وتقديرُه: وإنه لكبيرٌ، نحو قوله:

429- إِنَّ سَرَخَ الشَّبَابِ وَالسُّعْرِ الْأَسْرِ * وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا

قوله: {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ} استثناءٌ مفرغٌ، وجازَ ذلكَ وإن كانَ الكلامُ مُبْتَدَأً لأنه في قوّةِ المنفيِّ، أي: لا تَسْهَلُ ولا تَخَفُ إِلَّا على هؤلاء، فـ "على الخاشعين" متعلقٌ بـ "كبيرة" نحو: وأصله اللينُ والسهولة، ومنه "الخُسْعَةُ" للرملةِ المتطامنةِ، وفي الحديث: "كَاتَتْ خُسْعَةً عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ دُحِيَتْ بَعْدُ" أي: كانتِ الأرضُ لينَةً، وقال النابغة:

430- رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لَأَيَّا أَبِيئِهِ * وَنُؤْيٌ كَجَدْمِ الْحَوْضِ أَتَلَمَّ خَاشِعُ

أي: عليه أثرُ الذلِّ، وقرّق بعضهم بين الخضوعِ والخُشوعِ، فقال: الخُشوعُ في البدنِ خاصةً، والخُشوعُ في البدنِ والصوتِ والبصرِ فهو أعمُّ منه.

* {الَّذِينَ يَطُّنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

(1/246)

قوله تعالى: {الَّذِينَ يَطُّنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} "الذين" يحتملُ موضعه الحركاتِ الثلاثَ، فالجرُّ على أنه تابعٌ لما قبله نعتاً، وهو الظاهرُ، والرفعُ والنصبُ على القطعِ، وقد تقدّم معناه. وأصلُ الظنِّ: رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ ففِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا -وعليه الأكثرُ- أَنَّ الظنَّ ههنا بمعنى اليقينِ ومثله: {إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ} وقوله:

431- فَقَلْتُ لَهُمْ طُّنُوا بِالْقِيِّ مُدَجِّجٍ * سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ

وقال أبو دؤاد:

432- رَبِّ هَمْ قَرَجْتُهُ بَعَزِيمٍ * وَعُيُوبٍ كَشَفَّيْهَا بَطْنُونَ

فاسْتُعْمِلَ الظَّنَّ استعمالَ اليقين مجازاً، كما اسْتُعْمِلَ العِلْمُ استعمالَ الظنِّ كقوله: { فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ } ولكنَّ العربَ لا تَسْتُعْمِلُ الظنَّ استعمالَ اليقين إلا فيما لم يَخْرُجْ إليَّ الجِسْنُ والمشاهدة كالآيتين والبيت، ولا تَجِدُهُم يقولون في رجل مَرْنِي حاضراً: اظنُّ هذا إنساناً.

(1/247)

والقول الثاني: أنَّ الظنَّ على باهٍ وفيه حينئذٍ تاويلان، أحدهما ذَكَرَهُ المهدوي والماوردي وغيرهما: أن يُضْمَرَ في الكلام "بذنوبهم" فكانهم يتوقعون لقاءه مُذنبين. قال ابن عطية: "وهذا تعسفٌ" والثاني من التأويلين: أنهم يظنون ملاقاته ثواب ربهم لأنهم ليسوا قاطعين بالثواب دون العقاب، والتقدير: يظنون أنهم ملاقوا ثواب ربهم، ولكن يُشْكِلُ على هذا عَطْفُ {وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} فإنه لا يكفي فيه الظنُّ، هذا إذا أَعَدَّنَا الضميرَ في "إليه" على الربِّ سبحانه وتعالى، أمَّا إذا أَعَدَّنَاهُ على الثواب المقدر فيزولُ الإشكالُ أو يُقالُ: إنه بالنسبة إلى الأول بمعنى الظنِّ على باهٍ، وبالنسبة إلى الثاني بمعنى اليقين، ويكونُ قد جَمَعَ في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز، وهي مسألة خلافٍ و"أن" وما في حيزها سادَّةٌ [مَسَدَّة] المفعولين عند الجمهور، ومسدَّة الأولى، والثاني عند الأخفش، وقد تقدَّم تحقيقه.

(1/248)

و {مَلَأُوا رَبَّهُمْ} من باب إضافة اسم الفاعل لمعموله إضافة تخفيفٍ لأنه مستقبلٌ، وحُذِقَتِ النونُ للإضافة، والأصل: مُلَاقُونَ رَبَّهُمْ. والمفاعلةُ عنها بمعنى الثلاثي نحو: عافاك الله، قاله المهدوي: قال ابن عطية: وهذا ضعيفٌ، لأنَّ "لَقِيَ" يتضمَّن معنى "لاقى". كأنه يعني أن المادة لذاتها تقتضي المشاركة بخلاف غيرها من: عاقبت وطارقت وعافاك. وقد تقدَّم أن في الكلام حَذْفاً تقديره: ملاقوا ثواب ربهم وعقابه. قال ابن عطية: "ويصحُّ أن تكون الملاقاة هنا الرؤية التي عليها أهلُ السنة وورد بها متواترُ الحديث"، فعلى هذا الذي قاله لا يُحْتَاجُ إلى حَذْفِ مضاف. {وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} عَطْفٌ على "أنهم" وما في حيزها، و"إليه" متعلق بـ"راجعون"، والضميرُ: إمَّا للربِّ سبحانه أو الثواب كما تقدَّم، أو اللقاء المفوم من "مَلَأُوا".

* { يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ }

قوله تعالى: { وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ }: "أن" وما في حيزها في محل نصب لعطفها على المنصوب في قوله: { اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ } أي: اذكروا نعمتي وتفصيلي إياكم، والجارُّ متعلقٌ به، وهذا من الباب عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ لأن النعمة تَشْمَلُ التفصيل. والفضلُ: الزيادة في الخير، واستعماله في الأصل التعدي بـ"على"، وقد يتعدَّى بـ"عَنْ" "إمَّا على التضمين وإمَّا على التجوُّز في الحذف، كقوله: 433- لاه ابنُ عمِّك لا أفصلت في حسبي * عني ولا أنت ديباني فتخزوني وقد يتعدَّى بنفسه، كقوله:

434- وَجَدْنَا تَهَنُّلاً فَصَلَّتْ فُقَيْمًا * كَفَصَلِ ابْنَ مَخَاصِ عَلَى الْفَصِيلِ

و بـ "على"، وفِعْلُهُ: فَصَّلَ يَفْصِلُ بالضم، كَقَتَلَ يَقْتُلُ. وَأَمَّا الَّذِي مَعْنَاهُ الْفَصْلَةُ مِنَ الشَّيْءِ وَهِيَ الْبِقِيَّةُ ففَعْلُهُ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا: "قَصِلَ" بِالْكَسْرِ يَفْصَلُ بِالْفَتْحِ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا فِي الْمَاضِي وَيَضُمَّهَا فِي الْمَضَارِعِ وَهُوَ مِنَ التَّدَاخُلِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

* { وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ }

قوله تعالى: { وَاتَّقُوا يَوْمًا } "يومًا" مفعولٌ به، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ يومٍ أو هَوْلَ يومٍ، وأجيز أن يكون منصوباً على الظرف، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: واتقوا العذابَ في يومٍ صفتهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، ومضنَّعٌ أبو البقاء كونه ظرفاً، قال: "لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع المؤدِّية إلى العذابِ في يومِ القيامةِ. وأصلُ اتَّقُوا: اوْتَّقُوا، ففَعِلَ به ما تقدَّمَ في { تَتَّقُونَ } قوله: { لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ } التَّنكِيرُ في "نفسٌ" و "شيئاً" معناه أن نفساً من الأنفس لا تجزي عن نفسٍ مثلها شيئاً من الأشياء، وكذلك في "شفاعَةٌ" و "عدلٌ"، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ "يومًا" والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: لا تجزي فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يَبْسَعُ فيها ما لا يَبْسَعُ في غيرها، وهذا مذعَّبٌ سببويه. وقيل: بل حُذِفَ بعد حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعلِ إليه فصار: "لا تجزيه" كقوله: 435- وبومٍ شهدناه سُلَيْمًا وعامراً * قليلٌ سوى الطعنِ التَّهَالِ نوافِلُهُ وَيُعْرَى لِلْأَخْفَشِ، إلا أن المهدويَّ بَقَلَ أنَّ الوجهين المتقدمين جائزان عند سببويه والأخفش والزجاج. ويبدلُ على حَذْفِ عائدِ الموصوفِ إذا كان منصوباً قوله:

436- وما أذري: أَعْيَرَهُمْ تَتَاءً * وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

أي: أصابوه، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ التقديرُ: يوماً يومًا لا تجزي نفسٌ، فيصيِّرُ كقوله تعالى: { يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ } ويكونُ اليَوْمُ الثاني بدلاً من "يومًا" الأول، ثم حُذِفَ المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ كقوله تعالى: { وَسئَلِ الْقَرْيَةَ } وعلى هذا لا يُحْتَاجُ إلى تقديرٍ عائدٍ لأنَّ الظرفَ متى أضيفَ في الجملةِ بعده لم يُؤْتِ له فيها بضميرٍ إلا في ضرورةٍ، كقوله:

437- مَصَّتْ مِثَّةً لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ * وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَجِجَتَانِ
و { عَنْ نَفْسٍ } متعلقٌ بتجزي، فهو في محلِّ نَصْبٍ به، قال أبو البقاء: "ويجوزُ أن يكونَ نصباً على الحال".

والجزاء: القضاء والمكافأة، قال الشاعر:

438- يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَرْشِ عَيْبِي إِذْ جَرَى * جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِي الْعُلَى

والإجزاء: الأِغْنَاءُ والكفاية، أَجْرَانِي كَذَا: كَفَانِي، قال:

439- وَأَجْرَاتُ أَمْرِ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَكُنْ * لِيُجْزَأَ إِلَّا كَامِلٌ وَابْنٌ كَامِلٌ

قيل: وَأَجْرَاتٌ أَمَرَ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَكُنْ لِيُجْزَأَ إِلَّا كَامِلٌ وَابْنٌ كَامِلٌ
قيل: وَأَجْرَاتٌ وَجَرَاتٌ مُتَفَارِقَانِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْجَزَاءَ وَالْإِجْرَاءَ بِمَعْنَى، يَقُولُ مِنْهُ: جَرَيْتُهُ
وَأَجْرَيْتُهُ، وَوَقَدْ قُرئ: "تُجْزَى" بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْ أَجْرًا، وَجَرَاتٌ بِكَذَا أَي:
اجْتَرَأْتُ بِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

440- فَإِنَّ الْعَدْرَ فِي الْأَقْوَامِ عَارٌ * وَإِنَّ الْحُرَّ يَجْرَأُ بِالْكَرَاعِ

أَي: يَجْتَرِي بِهِ.

قوله: "شَيْئًا" نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: شَيْئًا مِنَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ شَيْءٌ، فَوَضِعَ الْعَامُّ
مَوْضِعَ الْخَاصِّ، وَبِجُورٍ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى أَنَّ "تَجْرَى" بِمَعْنَى "تَقْضِي"، أَي: لَا
تَقْضِي [نَفْسٌ] مِنْ غَيْرِهَا شَيْئًا مِنَ الْحَقُوقِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(1/251)

قوله: {وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ} هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا فَهِيَ صِفَةٌ أَيْضًا لـ
"بَوْمًا"، وَالْعَائِدُ مِنْهَا عَلَيْهِ مَحذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ، أَي: وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا فِيهِ شَفَاعَةٌ. وَ"شَفَاعَةٌ"
مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، فَلِذَلِكَ رُفِعَتْ، وَقُرئ: "يُقْبَلُ" بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَالتَّأْنِيثُ لِلْفِطْرِ،
وَالتَّذْكِيرُ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ مُجَازِيٌّ، وَحَسَنَتْهُ الْفِصْلُ. وَقُرئ: "وَلَا يُقْبَلُ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ
تَعَالَى. وَ"شَفَاعَةٌ" نَهْصًا مَفْعُولًا بِهِ. وَ{لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ} صِفَةٌ أَيْضًا، وَالْكَلَامُ فِيهِ
وَاضِحٌ. وَ"مِنْهَا" مُتَعَلِّقٌ بِ"يُقْبَلُ" وَ"يُؤْخَذُ"، وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ نَهْصًا عَلَى الْحَالِ،
لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِشَفَاعَةِ وَعَدْلٍ، فَلَمَّا قُدِّمَ عَلَيْهِمَا نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، وَبِتَعَلُّقِ حِينَدٍ
بِمَحذُوفٍ، وَهَذَا غَيْرٌ وَاضِحٌ، فَإِنَّ الْمَعْنَى مُنْصَبٌ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِالْفِعْلِ، وَالضَّمِيرُ فِي "مِنْهَا"
يَعُودُ عَلَى "نَفْسٍ" الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مَذْكَورٍ، وَبِجُورٍ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْأُولَى لِأَنَّهَا هِيَ
الْمُحَدَّثُ عَنْهَا، وَبِجُورٍ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ عَلَى الْأُولَى وَهِيَ النَفْسُ الْجَازِيَّةُ، وَالثَّانِي
يَعُودُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَهِيَ الْمُجْزِيَّةُ عَنْهَا، وَهَذَا مُنَاسِبٌ.

وَالشَّفَاعَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الشَّفَعِ، وَهُوَ الزَّوْجُ، وَمِنْهُ: الشَّفَعَةُ، لِأَنَّهَا صَمٌّ مَلَكٌ إِلَى غَيْرِهِ،
وَالشَّافِعُ وَالْمِشْفُوعُ لَهُ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا يُرْوَجُ نَفْسَهُ بِالْآخِرِ، وَنَاقَةُ شَفُوعٍ: تَجْمَعُ بَيْنَ
مَحْلَبَيْنِ فِي حَلْتَيْهِ وَاحِدَةٍ، وَنَاقَةُ شَافِعٍ إِذَا اجْتَمَعَ لَهَا حَمْلٌ وَوَلَدٌ يَتَّبِعُهَا، وَالْعَدْلُ بِالْفَتْحِ
الْفِدَاءُ، وَبِالْكَسْرِ الْمِثْلُ، يُقَالُ: عَدَلْتُ وَعَدَيْلْتُ. وَقِيلَ: "عَدَلْتُ" بِالْفَتْحِ الْمَسَاوِي لِلشَّيْءِ
قِيَمَةً وَقَدْرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُ، وَبِالْكَسْرِ: الْمَسَاوِي لَهُ فِي جِنْسِهِ وَجِزْمِهِ، وَحَكَى
الطَّبْرِيُّ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَكْسِرُ الَّذِي بِمَعْنَى الْفِدَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ، وَأَمَّا عَدَلْتُ -وَاحِدٍ
الْأَعْدَالِ- فَهُوَ بِالْكَسْرِ لَا غَيْرُ.

(1/252)

قوله: {وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ} جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَإِنَّمَا أَتَى هُنَا
بِالْجُمْلَةِ مَصْدَرَةً بِالْمَبْتَدَأِ مُخْبِرًا عَنْهُ بِالْمَضَارِعِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْمَبَالِغَةِ وَالتَّأْكِيدِ فِي عَدَمِ
النُّصْرَةِ. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ "وَلَا هُمْ" يَعُودُ عَلَى النَفْسِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا جِنْسُ الْأَنْفُسِ،
وَإِنَّمَا عَادَ الضَّمِيرُ مَذْكَرًا وَإِنْ كَانَتْ النَفْسُ مُؤَنَّثَةً لِأَنَّ بِهَا الْعِبَادُ وَالْأَنَاسِيَّ. قَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ: "كَمَا تَقُولُ ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ" يَعْنِي: إِذَا قُصِدَ بِهَا الذَّكَورُ، كَقَوْلِهِ:

441- ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ *

وَلَكِنَّ النِّحَاةَ نَصُورًا عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ، فَالْأُولَى أَنْ يَعُودَ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ اقْتَصَبَتْهُمُ الْآيَةُ

كما قال ابن عطية.
والتَّصْرُ: العَوْنُ، والأنصار: الأعوان، ومنه: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} والنصر أيضاً:
الانتقام، انتصر زيد أي: انتقم. والتَّصْرُ أيضاً: الإتيان تَصْرَتْ أرض بني فرن أتيئها، قال
الشاعر:

442- إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ الحَرَامُ فَوَدَّعِي * بِلَادِ تَمِيمٍ وَأَنْصُرِي أَرْضَ عَامِرٍ
وهو أيضاً: العطاء، قال الراجز:

443- إِنِّي وَأَسْطَارُ سُوْطِرِنَ سَطِرًا * لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرُ تَصْرًا
ويتعدى بـ "على"، قال: {فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} وأما قوله: {وَتَصْرَتَاهُ مِنْ
الْقَوْمِ} فيحتمل التعدى بـ "من" ويحتمل أن يكون من التضمين أي: تَصْرَنَاهُ بالانتقام له
منهم.

* {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبُّونَ أَبْتَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ
نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ}

(1/253)

قوله تعالى: {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ}: "إذ" في موضع نصب عطفاً على
"نعمتي"، وكذلك الظروف التي بعده نحو: "وَإِذَا وَعَدْنَا" و"وَإِذَا قُلْتُمْ" وقُرئ: "أَنْجَيْتُكُمْ"
على التوحيد، وهذا خطابٌ للموجودين في زمن الرسول عليه السلام، ولا بُدَّ من حذفِ
مضافٍ أي: أَنْجَيْتُنَا أَبَاءَكُمْ، نحو: {حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ} أو لَانَّ إِنْجَاءَ الْأَبَاءِ سَبَبٌ فِي
وَجُودِ الْأَبْنَاءِ. وأصلُ الإِنْجَاءِ وَالنَّجَاةِ الإِلْقَاءُ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمُرْتَفَعُ مِنْهَا
لِيَسْلَمَ مِنَ الْآفَاتِ، ثُمَّ أُطْلِقَ الإِنْجَاءُ عَلَى كُلِّ فَائِزٍ وَخَارِجٍ مِنْ ضَيْقٍ إِلَى سَعَةٍ وَإِنْ لَمْ
يُلْقَ عَلَى نَجْوَةٍ.

(1/254)

و "من آل" متعلقٌ به، و "من" لايتداء الغاية. و "آل" اختُلف فيه على ثلاثة أقوال، قال
سبويه وأتباعه: إِنَّ أَوَّلَهُ أَهْلٌ، فَأَبْدَلَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً لِقُرْبَاهَا مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: مَاءٌ وَأَوَّلُهُ:
مَاءٌ، ثُمَّ أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا، لِسُكُونِهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ نَحْوُ: أَمَنْ وَأَمِّمٌ، وَلِذَلِكَ إِذَا صُغِّ
رَجَعَ إِلَى أَوَّلِهِ فَتَقُولُ: أَهَيْلٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَيْلٌ، فَأَبْدَلَتِ الْأَلْفُ وَأَوَّ،
وَلَمْ يَزِدْهُ إِلَى أَوَّلِهِ، كَمَا لَمْ يَزِدُّوا "عَيْبٌ" إِلَى أَوَّلِهِ فِي التَّصْغِيرِ". يَعْنِي فَلَمْ يَقُولُوا
"عُوبِدٌ" لِأَنَّهُ مِنْ عَادِ يَعُودُ، قَالُوا: لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بَعُودُ الْحَشَبِ. وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ النَّحْوِيَّينَ
قَالُوا: مَنِ اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْ "أَهْلٍ" صَغَّرَهُ عَلَى أَهَيْلٍ، وَمَنِ اعْتَقَدَ كَوْنَهُ مِنْ آلٍ يَوَّوُلُ أَي
رَجَعَ صَغَّرَهُ عَلَى أَوَيْلٍ. وَذَهَبَ النَّحَّاسُ إِلَى أَنَّ أَوَّلَهُ "أَهْلٌ" أَيْضًا، لِأَنَّهُ قَلِبَ الْهَاءَ أَلِفًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْلِبَهَا أَوَّلًا هَمْزَةً، وَتَصْغِيرُهُ عِنْدَهُ عَلَى أَهَيْلٍ. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: أَوَيْلٌ، قَدْ تَقَدَّمَ
مَا فِيهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَوَّلُهُ مُشْتَقٌّ مِنْ آلٍ يَوَّوُلُ، أَي: رَجَعَ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَرْجِعُ إِلَى
أَلِهِ، فَتَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلِبَتْ أَلِفًا، وَتَصْغِيرُهُ عَلَى أَوَيْلٍ نَحْوُ: مَالٌ وَمَوْيَلٌ
وَبَابٌ وَبُؤَيْبٌ، وَيُعْزَى هَذَا لِلْكَسَائِيِّ. وَجَمَعَهُ آلُونَ وَالْأَيْنُ وَهُوَ شَادٌ كَأَهْلِينَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَفَةٍ
وَلَا عِلْمٍ وَاخْتُلِفَ فِيهِ: فَقِيلَ: "أَلُ الرَّجُلِ" قَرَابَتُهُ كَأَهْلِهِ، وَقِيلَ: مَنْ كَانَ مِنْ شَيْعَتِهِ، وَإِنْ
لَمْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَقِيلَ: مَنْ كَانَ تَابِعًا لَهُ وَعَلَى دِينِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا مِنْهُ، قَالَ:
444- فَلَا تَبْلُكَ مَيْتًا بَعْدَ مَيْتٍ أَجْتَهُ * عَلِيُّ وَعَبَّاسٌ وَالْأَبِي بَكْرٍ

ولهذا قيل: [إن] آل النبي مَنْ آمَنَ به إلى آخر الدهر، وَمَنْ لم يُؤْمِنْ به فليس بآله، وإن كان نسبياً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختلَفَ فيه النحاة: هل يُضاف إلى المضمَر أم لا؟ فذهب الكسائي وأبو بكر الزبيدي والنحاس إلى أن ذلك لا يجوز، فلا يجوز: اللهم صلِّ على محمد وآله، بل: وعلى آل محمد، وذهب جماعة منهم [ابن] السَّيِّد إلى جوازه، واستدلَّ بقوله عليه السلام، لَمَّا سُئِلَ فقيل: يا رسول الله مَنْ آلُكَ؟ فقال: "آلي كلُّ تقِيٍّ إلى يوم القيامة" وأنشدوا قولَ أبي طالب:
445- لا هُمَّ إنَّ المرءَ يَمُ * سَعَّ رَحْلُه فامتَع حَلالَكَ
وانصُرْ على آل الصلِّد * ب وعابديه اليومَ آلُكَ
وقول بُدْبَة:

446- أنا الفارسُ الحامي حقيقةً والدي * ولآلي كما تحمي حقيقةً آلِكا

واختلفوا أيضاً فيه: هل يُضافُ إلى غير العقلاء فيقال: آلُ المدينةِ وآلُ مكة؟ فمنعه الجمهورُ وقال الأخفش: قد سمِعْتاه في البلدان قالوا: أهلُ المدينةِ وآلُ المدينة، ولا يُضاف إلا مَنْ قَدَّرَ وَحَطَّرَ، فلا يُقال: آلُ الإسكاف ولا آلُ الحجاج، وهو من الاسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً، وقد عَرَفْت ما اختصَّ به مكن الأحكامِ دون أصله الذي هو "أهل".
هذا كله في "آل" مراداً به الأهل، أمَّا "آل" الذي هو السَّراب فليس ممَّا نَحْنُ فيه في شيء، وجمعه أوال، وتصغيره أوئل ليس إلا، نحو: مال وأموال وموئل.

قوله: "فِرْعَوْن" خفضٌ بالإضافة، ولكنه لا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ والتعريف. واختلَفَ فيه: هل هو علمٌ شخص أو علمٌ جنس، فإنه يُقال لكلِّ مَنْ مَلَكَ القِبْطَ ومصرَ: فرعون، مثل كِشْرَى لِكَلِّ مَنِ مَلَكَ الفرسَ، وقبصرٌ لكلِّ مَنْ مَلَكَ الرومَ، والقَيْلُ لكلِّ مَنْ مَلَكَ حميرَ، والنجاشي لكلِّ مَنْ مَلَكَ الحبشة، وبَطْلَيْمُوسُ لكلِّ مَنْ مَلَكَ اليونان. قال الزمخشري: "وفرعونٌ عَلمٌ لِمَنْ مَلَكَ العِمَالِقَةَ كقبصر للروم، ولعُتُوُّ الفِرَاعِيَّةِ اشتقوا منه: تَفَرَعَنَ فلانٌ إذا عَتَا وَتَجَبَّرَ، وفي مُلْح بعضم.

447- قد جاءَهُ الموسى الكَلُومُ قَرَادَ في * أَفَصَى تَفَرَعْنِه وَقَرَطِ عُرَامِه
وقال المسعودي: "لا يُعَرَفُ لِفِرْعَوْنَ تَفْسِيرٌ بالعربية"، و [ظاهر] كلام الجوهري أَنَّهُ مشتقٌّ مِنْ معنى العُتُوِّ، فإنه قال: "والعُتَاةُ الفِرَاعِيَّةُ، وقد تَفَرَعَنَ وهو ذُو قَرَعَنَةٍ أَي: دهاءٍ ومكرٍ". وفي الحديث: "أَحَدُنَا فِرْعَوْنٌ هذه الأُمَّةُ" إلا أن يريده معنى ما قاله الزمخشري المتقدم.

قوله: "يَسُومُونَكُمْ" سوءَ العذاب " هذه الجملةُ في محلِّ نصب على الحالِ مِنْ "آل" حالٌ كونهم سائمين. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً لمجرد الإخبارِ بذلك، وتكون حكايةً حالٍ ماضيةً، قال بمعناه ابن عطية، وليس بظاهر. وقيل: هي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم يَسُومُونَكُمْ، ولا حاجةٌ إليه أيضاً. و "كم" مفعولٌ أولٌ، و "سوء" مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ "سام" يتعدَّى لاثنتين كأعطى ومعناه: أولاهُ كذا وألزمه إياه أو كلفه إياه، ومنه قول عمرو بن

(1/257)

قال الزمخشري: " وأصلهُ مِنْ سَامِ السَّلْعَةِ إِذَا طَلَبَهَا، كَأَنَّهُ بِمَعْنَى يَبْعُونَكُمْ سَوْءَ العَذَابِ وَيُرِيدُونَكَ عَلَيْهِ"، وقيل: أصلُ السَّوْمِ الدَّامُ، ومنه: سَائِمَةُ العَنَمِ لِمُدَاوَمَتِهَا الرَّعْيَ. والمعنى: يُدِيكُونَ تعذيبكم، وسوؤُ العَذَابِ أَشَدُّهُ وَأَفْظَعُهُ وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ سَيِّئًا، كَأَنَّهُ أَقْبَحُهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِهِ. والسوؤُ: كُلُّ مَا يَعْجُمُ الإِنْسَانَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَوِيٍّ وَأَخْرَوِيٍّ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ مُصَدَّرٌ، وَيؤْتَى بِالألفِ، قال تعالى: {أَسَاءُوا السُّوَاءَى} وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ "سوءًا" نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: يَسُومُونَكُمْ سَوْمًا سَيِّئًا كَذَا قَدْرَهُ، وَقَالَ أَيْضًا: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى سَوْمِ العَذَابِ"، كَأَنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى تَوْعِ المَصْدَرِ، نَحْوُ: قَعَدَ جُلُوسًا"، لَأَنَّ سَوْءَ العَذَابِ نَوْعٌ مِنَ السَّوْمِ.

قوله تعالى: "يُدَبِّحُونَ" هذه الجملة يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لِلجُمْلَةِ قَبْلَهَا، وَتَفْسِيرُهَا لَهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، فَلَا مَحَلَّ لَهَا حِينَئِذٍ مِنَ الإِعْرَابِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ سَوْمُهُمُ العَذَابَ؟ فَقِيلَ: يُدَبِّحُونَ. والثاني: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْهَا كَقَوْلِهِ:

449- مَتَى تَأْتِينَا نُؤْمِنُ بِهَا فِي دِيَارِنَا *
{وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} وَلِذَلِكَ تُرِكَ العَاطِفُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً، لَا عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الأُولَى، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحَالِ. وَقَدْ مَنَعَ أَبُو البَقَاءِ هَذَا الوَجْهَ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الحَالَ تُشْبِهُ المَفْعُولَ بِهِ وَلَا يَعْمَلُ العَامِلُ فِي مَفْعُولَيْنِ عَلَى هَذَا الوَصْفِ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فاعِلِ "يَسُومُونَكُمْ". وَقُرئ: "يُدَبِّحُونَ" بِالتخفيف، والأولى قراءة الجماعة لأنَّ الذبح متكرر.

(1/258)

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُؤْتِ هُنَا بِوَاوِ العَطْفِ، كَمَا أُتِيَ بِهَا فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَالجَوَابُ أَنَّهُ أَرِيدَ هُنَا التَّفْسِيرُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ مَعْنَاهُ: يُعَذِّبُونَكُمْ بِالدَّبْحِ وَبِغَيْرِ الذَّبْحِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الوَاوُ زَائِدَةً فَتَكُونَ كَأَيَّةِ البَقْرَةِ، وَاسْتَدَلَّ هَذَا القَائِلُ عَلَى زِيَادَةِ الوَاوِ بِقَوْلِهِ:

450- قَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ القَرَمِ وَابْنَ الهَمَامِ *
والجوابُ الأولُ هُوَ الأَصَحُّ.

والدَّبْحُ: أصلُه الشَّقُّ، ومنه: "المَدَابِحُ" لِأَخَادِيدِ السِّيُولِ فِي الأَرْضِ. وَ"أَبْنَاءُ" جَمْعُ ابْنٍ، رَجَعَ بِهِ إِلَى أَصْلِهِ، فَزِدَّتْ لَامُهُ، إِمَّا الوَاوُ أَوْ اليَاءُ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ. وَالأَصْلُ: "أَبْنَاوُ" أَوْ "أَبْنَائِي"، فَأُبْدِلَ حَرْفُ العِلَّةِ هَمْزَةً لِتَطْرُقَ بِهِ بَعْدَ الألفِ زَائِدَةٌ، وَالمَرَادُ بِهِمُ الأَطْفَالُ، وَقِيلَ: الرِّجَالُ، وَعَبَّرَ عَنْهُمْ بِالأَبْنَاءِ اعْتِبَارًا بِمَا كَانُوا.

قوله: {وَيَسْتَحْيُونَ} عطفٌ على ما قبله، وأصله: يَسْتَحْيِيُونَ، فَأُعِلَّ بِحَذْفِ الياءِ بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، فَوزنُهُ يَسْتَفْعُونَ. وَالمَرَادُ بِالنِّسَاءِ الأَطْفَالُ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُمُ بِالنِّسَاءِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ وَاوِ لظهورها فِي مَرادِ فِيهِ وَهُوَ نِسْوَانٌ وَنِسْوَةٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ يَاءً اشْتِقَاقًا مِنَ النِّسْيَانِ، وَهَلْ نِسَاءٌ جَمْعُ نِسْوَةٍ أَوْ جَمْعُ امْرَأَةٍ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى؟ قَوْلَانِ. قَوْلُهُ: {وَفِي دَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ} الجارُّ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ"بَلَاءٌ" مُبْتَدَأٌ. وَلامُهُ وَاوُ

لظهورها في الفعل نحو: بَلَوْتُهُ، أَلْبُوهُ، {وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ} فَأُبَدَلَتْ همزةً. والبلاء يكون في الخير والشر، قال تعالى: {وَتَبْلُوَكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً} لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ امْتِحَانٌ فَيَمْتَحِنُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْخَيْرِ لِيَشْكُرُوا، وَبِالشَّرِّ لِيَصْبِرُوا، وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: "أَبْلَاءُ وَبَلَاءُ فِي الْخَيْرِ" وَأَنْشَدَ:

(1/259)

452- جَرَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ مَا فَعَلَا بِكُمْ * وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ فِي الْخَيْرِ أَبْلَيْتُهُ، وَفِي الشَّرِّ بَلَوْتُهُ، وَفِي الْإِخْتِبَارِ ابْتَلَيْتُهُ وَبَلَوْتُهُ، قَالَ النَّحَّاسُ: "فَاسْمُ الْإِشَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ: "وَفِي ذَلِكُمْ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْإِنجَاءِ " وَهُوَ غَيْرُ مَحْبُوبٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الذَّبْحِ، وَهُوَ شَرٌّ مَكْرُوهٌ". وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالْبَلَاءُ: الْمِحْنَةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ "ذَلِكَ" إِلَى صَنِيعِ فِرْعَوْنَ، وَالنِّعْمَةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنجَاءِ"، وَهُوَ حَسَنٌ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "ذَلِكُمْ" إِشَارَةٌ إِلَى جُمْلَةِ الْأَمْرِ إِذْ هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَمَفْرَدٍ حَاضِرٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ أُشِيرَ بِهِ إِلَى مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْإِتْجَاءِ وَالذَّبْحِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ: "وَيَكُونُ الْبَلَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ" وَهَذَا غَيْرُ بَعِيدٍ، وَمِثْلُهُ:

453- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى * وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
و {مَنْ رَبَّكُمْ} متعلقٌ بـ "بلاء"، و "مِنْ" لابتداء الغاية مجازاً. وقال أبو البقاء: "هو رفعٌ صفةٌ لـ "بلاء" فيتعلقُ بمحذوفٍ" وفي هذا نظراً، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلَةٌ فُذِّمَتْ الصريحةُ، حتى إنَّ بعضَ النَّاسِ يَجْعَلُ مَا سِوَاهُ ضَرْوَةً. و "عظيمٌ" صفةٌ لـ "بلاء" وقد تقدّم معناه مستوفىً في أول السورة.

* {وَإِذْ قَرَفْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ} {

(1/260)

قوله: {وَإِذْ قَرَفْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ}.. "بكم" الظاهرُ أَنَّ الْبَاءَ عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا دَاخِلَةً عَلَى الْآلَةِ فَكَانَ قَرَفَ بِهَمْ كَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِمَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَيَجُوزُ أَنْ تَمُونَ الْمُعَدِّيَةَ كَقَوْلِكَ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَفَرَفْنَاكُمْ الْبَحْرَ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى: {وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ} وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أَي: بِسَبَبِكُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ مِنْ "البحر" أَي: قَرَفْنَا مَلْتَبِيساً بِكُمْ، وَنَظَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

454- * تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاحِمَ وَالتَّرْبِيَا
أَي: تَدُوسُهَا وَنَحْنُ رَاكِبُوهَا. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "أَي: قَرَفْنَا الْبَحْرَ وَأَنْتُمْ بِهِ، فَتَكُونُ إِمَّا حَالاً مُقَدَّرَةً أَوْ مُقَارَنَةً". قُلْتُ: وَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى جَعْلِهِ إِيَّاهَا حَالاً مُقَدَّرَةً وَهُوَ لَمْ يَكُنْ مَفْرُوقاً إِلَّا بِهِمْ كَوْنُهُمْ سَالِكِينَ فِيهِ؟ وَقَالَ أَيْضاً: وَ "بكم" فِي مَوْضِعِ نَصْبِ ثَانٍ لِقَرَفْنَا، وَ "البحر" مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَالْبَاءُ هُنَا فِي مَعْنَى اللَّامِ " وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ كَوْنِ الْبَاءِ بِمَعْنَى اللَّامِ فَتَكُونُ لَامُ الْعَلَةِ، وَالْمَجْرُورُ بِلَامِ الْعَلَةِ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، لَوْ قُلْتُ: صَرَبْتُ زَيْدًا لِأَجْلِكَ، لَا يَقُولُ النَّحْوِيُّ: "صَرَبْتُ" يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ إِلَى أَحَدِهِمَا بِنَفْسِهِ وَالْآخَرَ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

وَالْقَرَفُ وَالْقَلْقُ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْفَصْلُ وَالتَّمْيِيزُ، وَمِنْهُ {وَقُرْآنًا قَرَفْنَا} [أَي: فَصَلْنَاهُ]

وميزناه بالبيان، والقرآن فرقانٌ لتمييزه بين الحقِّ والباطل وقَزَقُ الرأسِ لوضوحه، والبحرُ أصله: السَّقُّ الواسعُ، ومنه: لسَقُّ أذُنِها. والخلافُ المتقدِّمُ في النهرِ في كونه حقيقةً في الماءِ أو في الأخدودِ جارٍ هنا قليلتُفَتْ إليه. وهل يُطلقُ على العَدْبِ بحرٌ، أو هو مختصٌّ بالماءِ المِلْحِ؟ خلافٌ يأتي تحقيقُه في موضِعِه. ويقال: أَبَحَرَ الماءُ أي: صار ملحاً قال نُصَيْبُ:

(1/261)

455- وقد عادَ ماءُ الأرضِ بحرًا فزادني * إلى مَرَضِي أَنْ أَبَحَرَ المَشْرَبُ العَدْبُ
وَالعَرَقُ: الرُّسوبُ في الماءِ، وتُجَوَّرُ به عن المُدَاخَلَةِ في الشيءِ، فيقال: أَعْرَقَ فلانٌ في اللُّهُو، ويقال: عَرِقَ فهو عَرِقٌ وغارقٌ، وقال أبو النجم:
456- مِنْ بَيْنِ مَقْتُولٍ وَطَافٍ غَارِقٍ
وَيُطَلَّقُ عَلَى القَتْلِ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ، قَالَ:
457- * أَلَا لَيْتَ قَيْسًا عَرَّقَنَّهُ القَوَائِلُ
وَالأصلُ فيع أن القابِلَةَ كَانَتْ تُعَرِّقُ المولودَ في دَمِ السُّلَى عام القَحْطِ ليموت، ذَكَرًا كان أو أنثى، ثم جُعِلَ كُلُّ قَتْلٍ تَغْرِيقًا. ومنه قولُ ذِي الرِّمَةِ:
458- إِذَا عَرَّقْتَ أَرِياضَها تُبَيِّ بَكَرَةٍ * بَتَّهَاءَ لَمْ تُسَبِّحْ رَوْوَمَا سَلُوبُها
قوله: { وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ } جملةٌ من مبتدأٍ أو خبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحال من "آل فرعون" والعامِلُ "أعرقنا"، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من مفعولٍ "أنجيناكم". والنظَرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصرِ لأنهم كانوا يُبْصِرُونَ بعضَهم بعضًا لِقَرْبِهِمْ. وقيل: المعنى وأنتم بحالٍ مَنْ يَنْظُرُ لو تَظَرَّعْتُمْ، ولذلك لم يُدَكَّرْ له مفعولٌ.

* { وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ }

(1/262)

قوله تعالى: { وَاَعَدْنَا }. قرأ أبو عمرو هنا وما كان مثله ثلاثياً، وقرأه الباقون: "وَاَعَدْنَا" بألف. واختار أبو عبيد قراءة أبي عمرو، ورجحها بأن المواعدة إنما تكون من البش، وأما الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد، على هذا وجدنا القرآن، نحو: { وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ } { وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَعَانِمَ كَثِيرَةً } { وَعَدَّكُمْ وَوَعَدَ الْحَقُّ } { وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ } وقال مكي مُرَجِّحاً لقراءة أبي عمرو أيضاً: "وأيضاً فإنَّ ظاهرَ اللفظِ فيه وَعَدُّ من الله لموسى، وليسَ فيه وَعَدُّ من موسى فَوَجَبَ حَمَلُهُ على الواحدِ بظاهرِ النصِّ" ثم ذَكَرَ جماعةً جَلَّةً من القراءِ عليها. وقال أبو حاتم مُرَجِّحاً لها أيضاً: "قراءةُ العامَّةِ عندنا: وَعَدْنَا - بغيرِ أَلِفٍ - لأنَّ المواعدةَ أكثرُ ما تكونُ من المخلوقين والمتكافئين". وقد أجاب الناس عن قول أبي عبيد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلة هنا صحيحةٌ بمعنى أن موسى نَزَلَ قبوله لالتزام الوفاء لمنزلة الوعدِ منه، أو أنه وَعَدَّ أَنْ يُعْنَى بما كلفه ربه. وقال مكي: "المواعدة أصلها من اثنين، وقد تأتي بمعنى فَعَلَ نحو: طَارَفْتُ النَّعْلَ"، فجعل القراءتين بمعنى واحدٍ والأول أحسن. ورجَّح قوم "واعدنا". وقال الكسائي: "وليس قولُ الله: { وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا } من هذا البابِ في شيء؛ لأنَّ وَاَعَدْنَا موسى إنما هو من بابِ الموافاة، وليس من الوعدِ في شيء، وإنما هو من قولك: مَوَّعِدُكَ يَوْمٌ كَذَا وموضعٌ كَذَا، والفصيحُ في هذا "وَاَعَدْنَا". وقال الزجاج: "وَاَعَدْنَا" بالألفِ جَيِّدٌ، لأنَّ

الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فَمِنَ اللّهِ وَعَدُّ، وَمِنْ مُوسَى قَبُولٌ وَاتِّبَاعٌ، فَجَرَى مَجْرَى المواعدة". وقال مكي أيضاً: "والاختيارُ "واعْدُنَا" بالألفِ، لأن بمعنى وَعَدْنَا، في أحدِ مَعْنَيْهِ، وأنه لا بُدَّ لموسى

(1/263)

وَعَدٍ أَوْ قَبُولٍ يُقَوْمُ مَقَامَ الوَعْدِ فَصَحَّتِ المفاعلة".

و "وَعَدَ" يتعدى لاثنين، فموسى مفعولٌ أولٌ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذْفٍ مضافٍ، أي: تمامَ أربعين، ولا يجوزُ أن ينتصبَ على الطرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٌ مَجْرَى جَمْعِ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمٌ جمعٌ، سُمِّيَ به هذا العَقْدُ من العَدَدِ، ولذلك أُعْرِبَ بعضهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قولُه:
459- وماذا يَنْبَغِي الشعراءُ مني * وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربعين
بكسر النون، و "ليلةً" نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عِشْرِينَ إلى تسعين وأحدَ عَشْرٍ إلى تسعةَ عَشْرٍ كلها تُمَيِّزُ بواحدٍ منصوبٍ.
وموسى اسمٌ أعجمي [غيرُ منصرفٍ]، وهو في الأصلِ على ما يُقال مركَّبٌ، والأصل: مُوشى - بالشين - لأنَّ "ماء" بلغتهم يقال له: "مُو" والشجر يقال به "شاء" فعربته العربُ فقالوا موسى، قالوا: وقد لقيه آلُ فرعون عند ماءٍ وشجرٍ. واختلافهم في موسى: هل هو مُفْعَلٌ مشتقٌّ من ماسٍ يميمس أي: يتبخترُ في مشيته ويتحرَّكُ، فُقِلَّتِ الياءُ واوًا لانضمام ما قبلها كمُوقِن من اليقين، [وهذا] إنما هو [في] موسى الحديدِ التي هي آلهُ الحَلْقِ، لأنها تتحرَّكُ وتضطرب عند الحَلْقِ بها، وليس لموسى اسمُ النبي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجميٌّ.

(1/264)

قوله: {ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ} اتَّخَذَ يتعدى لاثنين، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: ثم اتخذتُم العجلَ إلهًا. وقد يتعدى لمفعول واحد إذا كان معناه عَمَلٌ وَجَعَلَ نحو: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللّهُ وَلَدًا} وقال بعضهم: تَخَذَ وَاتَّخَذَ يتعديان لاثنين ما لَمْ يُفْهَمَا كَسْبًا، فيتعديان لواحدٍ. واختلفَ في اتَّخَذَ فقيل: هو افْتَعَلَ من الأَحْذِ والأصل: اتَّخَذَ الأُولَى همزةٌ وصلٍ والثانيةُ فاءُ الكلمةِ فاجتمعَ همزتانِ ثانيتهما ساكنةٌ بعد أخوئ، فَوَجِبَ قلبُها ياءً كإيمانٍ، فَوَقَعَتْ الياءُ قبلَ تاءِ الافتعالِ فأبْدَلَتْ تاءً وَأُدْعِمَتْ في تاءِ الافتعالِ كالتَّسْرِ مِنَ اليُسْرِ، إلاَّ أنَّ هذا قليلٌ في باب الهمز نحو: أَكَلَ من الأَكْلِ وَاتَّرَرَ من الإزارِ. وقال أبو علي: هو افْتَعَلَ من تَخَذَ يَتَخَذُ، وأنشد:

460- وقد تَخَذَتْ رَجُلِي إلى جَنِبِ عَزْرَها * تَسِيفًا كأفحوصِ القِطَاةِ المُطَرَّقِ
وقال تعالى: {لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ جُرًّا} وهذا أسهلُ القَوْلَيْنِ.

والفَرَاءُ على إدغامِ الذالِ في التاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهما، وابن كثير وعاسم في رواية حَفْصٍ بالإظهارِ، وهذا الخلافُ جارٍ في المفردِ نحو: اتَّخَذْتُ، والجمعِ نحو: اتَّخَذْتُمْ، وأتى في هذه الجملة بـ "ثُمَّ" دلالةً على أنَّ الاتِّخَاذَ كان بعدَ المواعدة بمُهْلَةٍ.

قوله: "مِنْ بَعْدِهِ" متعلِّقٌ بِاتَّخَذْتُمْ، و "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ يعودُ على موسى، ولا بُدَّ من حَذْفٍ مضافٍ، أي: مِنْ بَعْدِ انبِطَاقِهِ أَوْ مُصَيَّبِهِ، وقال ابنُ عطية: "يعودُ على

موسى [وقيل: على انطلاقه للتكليم، وقيل: على الوعد وفي كلامه بعض مناقشة، فإن قوله: "وقيل يعود على انطلاقه" يقتضي عوده على موسى] من غير تقدير مضاف وذلك غير متصوّر.
قوله: "وأنتم طالمون" جملة حاليه من فاعل "اتخذتم".

(1/265)

* { تَمَّ عَفَوَا عَنْكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }

قوله تعالى: [{ تَمَّ عَفَوَا عَنْكُمْ }] والعفو: المحو، ومنه "عفا الله عنكم" أي: مَحَا ذنوبكم، والعافية لأنها تَمْحُو السُّفْمَ، وَعَقَتِ الرِّيحُ الأثرَ، قال:
461- فُتُوضِحُ فَاَلْمِقْرَاةَ لَمْ يَعْفُ رِسْمُهَا * لِمَا تَسَجَّتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَسَمَالٍ
وقيل: عفا كذا أي: كثر، ومنه "وأعفوا للحي" فيكون من الأضداد. وقال ابن عطية:
"العفو تغطية الأثر وإذهاب الحال الأول من الذنب أو غيره ولا يُستعملُ العفو بمعنى الصِّفْحِ إلا في الذنب" وهذا الذي قاله [قريب] من تفسير العُفْران، لأنَّ العَفْرَ التغطية والسُّنْرَ، ومنه: المِعْفَرُ، ولكن قد فُرِّقَ بينهما بأنَّ العَفْوَ يجوزُ أن يكونَ بعد العُقُوبَةِ فيجتمع معها، وأما العُفْران فلا يكونُ مع عقوبة. وقال الراغب: "العفو: القصدُ لِتَنَاوُلِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: عَفَا وَاعْتَفَاهُ أَي قَصَدَهُ مُتَنَاوِلًا مَا عِنْدَهُ، وَعَقَتِ الرِّيحُ التُّرَابَ قَصَدَتْهَا مُتَنَاوِلَةً أَثَارَهَا، وَعَقَتِ الدِّبَابُ كَأَنهَا قَصَدَتْ نَحْوَ الْبِلَى، وَعَقَا النِّبْتُ وَالشُّعْرُ قَصَدَ تَنَاوَلَ الزِّيَادَةَ، وَعَفُوْتُ عَنْكَ كَأَنَّهُ قَصَدَ إِزَالَةَ دَنْبِهِ صَارِفًا عَنْهُ، وَأَعْفَيْتُ كَذَا أَي تَرَكْتُهُ يَعْفُو وَيَكْثُرُ وَمِنْهُ "وَأَعْفُوا للحي" فَجَعَلَ القَصْدَ قَدْرًا مُشْتَرَكًا فِي العَفْوِ، وَهَذَا يَنْفِي كَوْنَهُ مِنَ الأضداد، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

462- إِذَا رَدَّ عَافِي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا
معناه: أَيْ العَافِي هُنَا مَا يَبْقَى فِي القِدْرِ مِنَ المَرَقِ وَنَحْوِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدٌ [أَنْ] يَسْتَعِيرَ القِدْرَ يُعَلِّلُ صَاحِبَهَا بِالعَافِي الَّذِي فِيهَا، فَالعَافِي فَاعِلٌ، وَمَنْ يَسْتَعِيرُهَا مَفْعُولٌ، وَهُوَ مِنَ الإِسْنَادِ المَجَازِيِّ لِأَنَّ الرَّادَّ فِي الحَقِيقَةِ صَاحِبُ القِدْرِ بِسَبَبِ العَافِي.

(1/266)

وقوله: { تَشْكُرُونَ } في محلِّ رفع خبر "لعل"، وقد تقدّم تفسيرُ الشكر عند ذكر الحمْدِ. وقال الراغب: "وهو تصوُّرُ النِّعْمَةِ وأَظْهَارُهَا، وَقِيلَ: هُوَ مَقْلُوبٌ عَنِ الكَثْرِ أَلِ الكَشْفِ وَهُوَ ضِدُّ الكَفْرِ، فَإِنَّهُ تَعْطِيبُ النِّعْمَةِ. وَقِيلَ: أَصْلُهُ مِنْ عَيْنِ شَكَرَى أَي مَمْتَلِئَةً، فَهُوَ عَلَى هَذَا الإِمْتِلَاءِ مِنْ ذِكْرِ المُنْعَمِ عَلَيْهِ". وَشَكَرَ مِنَ الأَفْعَالِ المَتَعَدِّيَةِ بِنَفْسِهَا تَارَةً وَبِحَرْفِ الجَرِّ أُخْرَى وَليْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِالأَخْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَمِنَ المَتَعَدِّثِي بِنَفْسِهِ قَوْلُ عَمْرٍو ابْنِ أَحِبِّ:

463- هُمْ جَمَعُوا بُوسَى وَنُعِمَى عَلَيْكُمْ * فَهَلَّا بِشَكَرْتِ القَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَاتِلِ
ومن المتعدّي بحرف الجرِّ قوله تعالى: { وَأَشْكُرُوا لِي } وسيأتي [هناك] تحقيقه.

* { وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }

قوله تعالى: { الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ }.. مفعول ثانٍ لاتينا، وهل المراد بالكتاب والفرقان

شيء واحد وهو التوراة؟ كانه قيل: الجامع بين كونه كتاباً مُنَزَّلاً وفرقانا يَفْرُق بين الحق والباطل، نحو: رأيت الغيث والليت، وهو من باب قوله:

464- إلى المَلِكِ الْقَرْمِ وابنِ الْهَمَامِ *
أو لأنه لَمَّا اِخْتَلَفَ اللفظُ جازَ ذلك كقولهِ:

465- فَقَدَمَتِ الْأَدشِيمَ لِرَاهِسِيِّ * وَالقَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْتاً
وقوله:

466- * وَهَذَا أتى مِنْ دُونِهَا التَّأْيِي وَالْبُعْدُ
وقوله:

467- * أَقْوَى وَأَفْقَرُ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْتَمِ

(1/267)

قال النحاس: "هذا إنما يجوز في الشُّعْر، فالأحسن أن يُرادَ بالفرقان ما علَّمه اللهُ موسى من الفَرْق بين الحق والباطل". وقيل: الواوُ زائدة، و "الفرقان" نعتٌ للكتاب أو "الكتاب" التوراة، و "الفرقان" ما فَرَّقَ به بين الكُفْرِ والإيمانِ، كآياتٍ من نحو العَصَا واليد، أو ما فَرَّقَ به بين الحلالِ والحرامِ من الشرائع. والْفُرْقَانُ مصدرٌ مثلُ الْعُفْرَانِ. وقد تقدَّم معناه في {فَرَقْنَا بِكُمْ الْيَحْرَ} وقيل: الفرقانُ هنا اسمٌ للقرآن، قالوا: والتقديرُ: ولَقَدْ آتَيْنَا موسى الكتابَ ومحمداً الفرقانَ. قال النحاس: "هذا خطأ في الإعرابِ والمعنى، أمَّا الإعرابُ فلأنَّ المعطوفَ على الشيءِ مثله، وهذا يخالفه، وأمَّا المعنى فلقوله: {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ}.

* {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أَيْنَكُمْ بِإِنِّي ظَلَمْتُكُمْ أَنْفُسَكُمْ يَا تَحَاذِكُمْ الْعَجَلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ }
قوله تعالى: {يَا قَوْمِ} اعلم أن في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم ست لغاتٍ أفصحها: حَدْفُهَا مُجْتَرَأً منها بالكسيرة وهي لغةُ القرآن، الثانية: ثبوتُ الياءِ ساكنةً، الثالثة: ثبوتُها مفتوحةً، الرابعة: قلبُها ألفاً، الخامسة: حَدْفُ هذهِ والاجتزاءُ عنها بالفتحة كقوله:

468- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي * بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْتِي
أي: بقولي يا لَهْفًا، لا سادسة: بناءُ المضافِ إليها على الضمِّ تشبيهاً بالمفرد، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: {قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ}. قال بعضهم: "لأنَّ" يا قوم "في تقدير: يا أيها القوم" وهذا ليس بشيء.

(1/268)

والقومُ: اسمٌ جمع، لأنه دالٌّ على أكثر من اثنين، وليس له واحدٌ من لفظهِ ولا هو على صيغةٍ مختصةٍ بالتكسير، ومفردُه رَجُلٌ، واشتقاقُه من قام بالأمر يَقُومُ به، قال تعالى: {الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ} والأصلُ في إطلاقهِ على الرجالِ، ولذلك قُوبِلَ بالنساءِ في قوله: {لَا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ} وفي قول زهير:

469- وما أَدْرِي وسوفُ إِخَالُ أَدْرِي * أقومُ آلِ حِصْنِ أمِ نِسَاءِ

وأما قوله تعالى: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ} و {كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ} والمكذَّبون رجالٌ ونساء فإنما ذلك من باب التغليب، ولا يجوز أن يُطلق على النساءِ وَحْدَهُنَّ البتة، وإن كاتت عبارة بعضهم بُوهيم [ذلك].
قوله: {بَاتَّخَذِكُمُ الْعَجَلُ} الباءُ للسببية، متعلِّقةٌ بـ "ظَلَلْتُمْ" وقد تقدّم الخلاف في هذه المادة: هل أصلها أَحَدًا أو تَخَذَ. "والعجل" مفعولٌ أولٌ والثاني محذوفٌ أي: إليها كما تقدّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل وهو أحسنُ الوجهين، فإن المصدرَ إذا اجتمع فاعله ومفعوله فالأولى إضافته إلى الفاعل لأنَّ رُتَبَتَهُ التقديم، وهذا من الصور التي يَجِبُ فيها تقديمُ الفاعل. فأما: {قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ} فسيأتي [القول فيها مُشبعاً] إن شاء الله تعالى.
والعجلُ معروفٌ وهو وَلَدُ البقرة. قال الراغب: "العجلُ وَلَدُ البقرة لِتَصَوُّرِ عَجَلَتِهَا التي تَعْدَمُ منه إذا صارَ تَوْرًا". وقيل: إنما سُمِّيَ عَجَلًا لأنهم تَعَجَّلُوا عبادته مجيء موسى، وبُرُوى عن عليٍّ، وهذا لا يَصِحُّ عنه فإنَّ هذا الاسمَ معروفٌ قبلَ ذلك، والجمع عَجَاجيل وعُجُول.

(1/269)

قوله: "إلى بارئكم" متعلِّقٌ بـ "ثوبوا" والمشهورُ كَسْرُ الهمزة، لأنها حركةٌ إعراب، ورُوي عن أبي عمرو ثلاثة أوجهٍ آخر: الاختلاس، وهو الإتيانُ بحركةٍ خفيفة، والسكونُ المَحْضُ، وهذه قد طَعَنَ عليها جماعةٌ من النحويين، ونسبوا رِاويها إلى العَلَطِ على أبي عمرو، قال سيبويه: "إنما اختلسَ أبو عمرو فطَنَهُ الروايَ سَكَنَ ولم يَصْبِطْ"، وقال المبردُ: "لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرفِ الإعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءةُ أبي عمرو لَحْنٌ" وهذه جراءةٌ من المبرِّدِ وَجْهٌ بأشعار العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب وقد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً، ومنه قولُ امرئ القيس:
470- فاليومَ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ * إِنَّمَا مِنِ اللَّهِ وَلَا وَاغِلِ
فسكَنَ "أَشْرَبُ"، وقال جرير:
471- * ونهزُ تيرى فما تَعْرِفُكُمُ العَرَبُ
وقال آخر:
472- رُحِتِ وَفِي رَجْلَيْكَ ما فِيهِمَا * وقد بَدَأَ هَنُكَ مِنَ المِنْرِرِ
يريد: هَنُكَ، وتَعْرِفُكُم، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد سَكَنَتْ، وقد أنشد ابنُ عطية وغيره رَدًّا عليه:
473- قالت سُلَيْمى اشْتَرَى لنا سَوِيقا
وقول الآخر:
474- إذا عَوَجَجَنَ قَلْتُ صَاحِبِ قَوْمِ
وقول الآخر:
475- إنما شِعْرِي شَهْدُ * قد خُلِطَ بِجُلْجُلَانِ

(1/270)

ولا يَحْسُنُ لأنها حركاتُ بناء، وإنما مَتَّعَ هو ذلك في حركاتِ الإعراب، وقراءةُ أبي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِيَ عليها بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاستُثْقِلَتْ عليها الحركةُ ففُدِّرَتْ، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة - رحمه الله تعالى -

في قوله تعالى: {وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا} فإنه سَنَّ هَمْزَة "السيء" وَضَلًّا، والكلامُ عليهما واحد، والذي حَسَّنَه هنا أَنَّ قَبْلَ كَسْرَةِ الهمزِ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ، والرَّاءُ حَرْفٌ تَكْرِيرٌ، فَكَانَ تَوَالِي ثَلَاثَ كَسْرَاتٍ فَحَسَّنَ التَّسْكِينُ، وليت المبرد اقتدى بسبويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عَدَمِ الجِراءِ عليه:

476- وابنُ اللبُونِ إذا ما لُرَّ في قَرْنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُرْلِ القَتَائِسِ
وجمیع رواية أبي عمرو دائرة على التَّخْفِيفِ، ولذلك يُدَعَّمُ المِثْلَيْنِ والمِثْقَارَيْنِ وَيُسَهِّلُ
الهمزة وَيُسَكِّنُ نحو: {يَنْصُرُكُمْ} و {يَأْمُرُكُمْ} و {بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ} على تفصيل
معروية في عند القراء. وَرُوِيَ [عنه] إبدالُ هذه الهمزة الساكنة ياءً كأنه لم يَعْتَدَّ بالحركة
المقدَّرة، وبعضهم يُنَكِّرُ ذلك [عنه]، فهذه أربع قراءات لأبي عمرو. وروى ابنُ عطية عن
الزهري "باريكم" بكسر الباء من غير هَمْزٍ، قال: وَرُوِيَ عَن نَافِعٍ، قلت: من حقَّ هذا
القارئ أن يُسَكِّنَ الياءَ لَأَنَّ الكسرةَ ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا، ولا يجوزُ ظهورُها إلا في ضرورةٍ شعرٍ
كقول أبي طالب.

477- كَدَّبْتُمْ وَبَيَّتِ اللّهِ بُنْيَ مُحَمَّدًا * ولم تَحْتَصِبْ سُمُرَ العَوَالِيِّ بِالذَّمِّ
وقرأ قتادة: "فأقتالوا" وقال: عيبتها واوا [كأقتادوا] أو ياءً كأقتاس، والتصريفُ يُضَعَّفُ
أن تكونَ من الاستقالة، ولكن قتادة ينبغي أن يُحَسِّنَ الظنُّ به في أنه لم يُورِدْ إلا بِحُجَّةٍ
عنده.

(1/271)

والبارئ هو الخالق، بَرَأَ اللّهُ الخَلْقَ أي خَلَقَهُم، وقد قَرَّقَ بعضهم بين الخالق والبارئ بأنَّ
البارئ هو المُبْدِعُ المُخَدِّثُ، والخالق هو المُقَدِّرُ الناقلُ من حالٍ إلى حالٍ. وأصلُ هذه
المادة يَدُلُّ على الانفصالِ والتمييزِ، ومنه: بَرَأَ المريضُ بُرْءًا وَبَرِئْتُ وَبَرَأْتُ أيضًا من
الدَّيْنِ بَرَاءَةً، والبريةُ الخَلْقُ، لأنهم انفصلوا من العدمِ إلى الوجودِ، إلا أنَّه لا يُهَمَّرُ، وقيل:
أصله من البرى وهو التراب، وسيأتي تحقيقُ القَوْلَيْنِ في موضعه إن شاء الله تعالى.
قوله: {دَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ} قال بعضهم: "ذلكم" مفردٌ واقعٌ موقعَ "ذانكم" المثنى، لأنه قد
تقدّم اثنان: التوبة والقتل. قال أبو البقاء: "وهذا ليس بشيء، لأنَّ قولَه: {فَأَقْتُلُوا} {
تفسيرُ التوبةِ فهو واحدٌ} و "خَيْرٌ" أفعلٌ تفضيلٌ وأصله: أَحْيَرٌ، وإنما حُذِفَتْ همزُته
تخفيفاً ولا تَرَجِعُ هذه الهمزةُ إلا في ضرورةٍ، قال:

478- بلالُ خَيْرُ الناسِ وابنُ الأَحْيَرِ
ومثله سَرٌّ، لا يجوزُ أَشَرٌّ، إلا في ندور، وقد فُرد: "مَنْ الكَذَّابُ الأَشَرُّ" وإذا بُني من هذه
المادة فعلٌ تعجَّبَ على أَفْعَلٍ فلا تُحَدِّفُ همزُته إلا في ندور كقولهم: "ما خَيْرَ اللبَنِ
للصحيح، وما سَرُّه للمبكون" فخيرٌ وسَرٌّ قد حَرَجَا عن نظائرها في باب التفضيلِ
والتعجُّبِ، و "خَيْرٌ" أيضاً مخففةٌ من خَيْرٍ على قَيْعَلٍ ولا يكونُ من هذا الباب، ومنه:
"فيهنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ" قال بعضهم: "مُخَفَّفٌ من خَيْرَاتٍ". والمفضلُ عليه محذوفٌ
للعلم به، أي: خيرٌ لكم من عدم التوبة. ولأفْعَلِ التفضيلِ أحكامٌ كثيرةٌ وشروطٌ منتشرةٌ
لا يَحْتَمِلُها [هذا] الكتابُ، وإنما تأتي منها بما نضطرُّ إليه.

(1/272)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

قوله تعالى: { فَتَابَ عَلَيْكُمْ } في الكلام حَذْفٌ، وهو "فَفَعَلْتُمْ ما أَمَرْتُمْ به من القتلِ فتَابَ عليكم. والفاءُ الأولى في قوله: "فتوبوا" للسببية، لأن الظلمَ سَبَبُ التوبة، والثانيةُ للتعقيبِ لأنَّ المعنى: فاعُوموا على التوبة، فإقتلوا أنفسكم، والثالثةُ متعلقةٌ بمحذوفٍ، ولا يخلو: إمَّا فَعَلْتُمْ فقد تَابَ عليكم، وإمَّا أَنْ يَكُونَ خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفاتِ، فيكونُ التقديرُ: فَفَعَلْتُمْ ما أمركم به موسى فتَابَ عليكم، قاله الزمخشري.

* { وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنْظُرُونَ }

قوله تعالى: { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ } : إمَّا تَعَدَّى باللامِ دونَ الباءِ لأحدِ وجهين: إمَّا أَنْ يَكُونَ التقديرُ: لَنْ نُؤْمِنَ لِأَجْلِ قَوْلِكَ، وإمَّا أَنْ يُصَمَّنَ مَعْنَى الأقرارِ، أي: [لَنْ] نُقَرَّرَ لَكَ بما ادَّعَيْتَهُ، وقرأ أبو عمرو بإدغامِ النونِ في اللامِ لتقارُبِهِما.

(1/273)

قوله تعالى: "جَهْرَةً" فيه قولان: أحدهما: أنها مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان، أحدهما أَنْ ناصبها محذوفٌ، وهو من لفظها، تقديره: جَهْرْتُمْ جَهْرَةً نقله أبو البقاء، والثاني: أنها مصدرٌ من نوع الفعلِ فَتَنَنْصِبُ انتصابِ الْقُرْفُصَاءِ من قولك: "قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ"، واشتمل الصَّمَاءُ، فإنها نوعٌ من الرؤية، وبه بدأ الزمخشري. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعٌ الحال، وفيها حينئذٍ أربعةُ أقوالٍ، أحدهما: أنه حالٌ من فاعلٍ "نرى" أي: ذوي جَهْرَةٍ، قاله الزمخشري. والثاني: أنها حالٌ من فاعلٍ "قُلْتُمْ"، أي: قُلْتُمْ ذلك مجاهرين، قاله أبو البقاء، وقال بعضهم: فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، بل أتى بمفعولِ القولِ ثم بالحالِ من فاعله، فهو نظيرٌ: "صَرَبْتُ هِنْدًا قائماً". والثالثُ: أنها حالٌ من اسمِ الله تعالى، أي: تَرَاهُ ظاهراً غيرَ مستورٍ. والرابعُ: أنها حالٌ من فاعلٍ "نؤمن" نقله ابنُ عطية، ولا معنى له، والصحيحُ من هذه الأقوالِ الستة الثاني.

وقرأ ابنُ عباسٍ "جَهْرَةً" بفتحِ الهاءِ وفيها قولان، أحدهما: أنها لغةٌ في جَهْرَةٍ، قال ابنُ عطية: "وهي لغةٌ مسموعةٌ عند البصريين فيما فيه حَرْفُ الحلقِ ساكناً قد انفتح ما قبله، والكوفيون يُجيزون فيه الفتحَ وإنْ لَمْ يَسْمَعُوهُ"، وقد تقدّم تحريكُ القولِ في ذلك. والثاني: أنها جمعٌ "جاهر"، نحو: خَادِمٍ وَخَدَمٍ والمعنى: حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر، وهي تُؤَيِّدُ كَوْنُ "جَهْرَةٍ" حالاً من فاعلٍ "نرى".
والجَهْرُ: ضدُّ السِّرِّ وهو الكَشْفُ والظهورُ، ومنه جَهَرَ بالقراءة أي: أظهرها: قال الزمخشري: "كأنَّ الذي يَرى بالعينِ جاهراً بالرؤية، والذي يَرى بالقلبِ مُخَافِئُ بها".

* { وَظَلَلْنَا عَلَيْكُمُ الْعَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَا كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }

(1/274)

قوله تعالى: { وَظَلَلْنَا عَلَيْكُمُ الْعَمَامَ } : تقديره: وَجَعَلْنَا الْعَمَامَ يُظَلِّلُكُمْ، قال أبو البقاء: "ولا يكونُ كقولك: "ظَلَلْتُ زيدا يُظِلُّ" لأن ذلك يقتضي أن يكونَ الغمامُ مستوراً بظِلِّ

أَخْرَ " وقيل: التقدير: بِالْعَمَامِ، وهذا تفسيرٌ معنَى لا إعرابٍ، لأنَّ حَدَفَ حرفِ الجَلَاءِ لا يَنْقَاسُ.
وَالْعَمَامُ: السَّحَابُ لِأَنَّهُ يَعْغُمُ وَجَهَ السَّمَاءِ، أَي يَسْتُرُهَا، وَكُلُّ مُسْتَوِرٍ مَغْمُومٍ أَي مُعْطَى،
وَقِيلَ: الْعَمَامُ: السَّحَابُ الْأَبْيَضُ خَاصَّةً، وَمِثْلُهُ الْعَيْمُ وَالغَيْنُ بِالْمِيمِ وَالنُّونِ، وَفِي الْحَدِيثِ
"إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي"، وَوَأَحَدُهُ عَمَامَةٌ فَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ.
وَالْمَنْ قِيلَ: هُوَ التَّرْتِجِيينِ وَالطَّرْتِجِيينِ بِالتَّاءِ وَالطَّاءِ، وَقِيلَ: هُوَ مُصَدِّرٌ يَعْنِي بِهِ جَمِيعَ مَا
مَنْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ النَّعْمِ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي السَّلْوَى، إِنَّهَا مُصَدِّرٌ
أَيْضًا، أَي: إِنَّ لَهُمْ بِذَلِكَ التَّيْبَلِيَّ، نَقْلَهُ الرَّاعِبُ، وَالْمَنْ أَيْضًا مِقْدَارٌ يُورَنُ بِهِ، وَهَذَا يَجُوزُ
إِبْدَالُ نُونِهِ الْأَخِيرَةِ حَرْفِ عِلَّةٍ، فَيَقَالُ: "مَنَا" مِثْلَ عَصَا، وَتَثْنِيَتُهُ مَتَوَانٌ، وَجَمْعُهُ أَمْنَا.
وَالسَّلْوَى الْمَشْهُورُ أَنَّهَا السُّمَائِيَّ بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ، طَائِرٌ مَعْرُوفٌ. وَالْمَنْ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ
لَفْظِهِ، وَالسَّلْوَى مَفْرُودًا بِسَلْوَاةٍ، وَأَنْشُدُوا:
479 * - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَالِكِ * سَلْوَةٌ كَمَا انْتَفَضَ السَّلْوَاةُ مِنْ بَلَلِ الْقَطْرِ
فَيَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنْ بَابٍ: قَمْحٌ وَقَمْحَةٌ، وَقِيلَ: "سَلْوَى" مَفْرُودٌ وَجَمْعُهَا سَلَاوَى، قَالَهُ
الْكِسَائِيُّ، وَقِيلَ: سَلْوَى يُسْتَعْمَلُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، كَدَقَلَى وَسُكَاعَى وَقِيلَ: السَّلْوَى:
الْعَسَلُ، قَالَ الْهَذَلِيُّ:
480- وَقَاسَمَهَا بِاللَّهِ جَهْدًا لِأَنْتُمْ * أَلَدُّ مِنَ السَّلْوَى إِذَا مَا تَشُوْرَهَا
وَعَلَطَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ، وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ السَّلْوَى طَائِرٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُرْضٍ مِنَ الْقَاضِي
أَبِي مُحَمَّدٍ، فَإِنَّ أُمَّةَ اللُّغَةِ نَقَلُوا أَنَّ السَّلْوَى الْعَسَلُ، وَلَمْ يُعْلَطُوا هَذَا الشَّاعِرَ، بَلْ
يَسْتَشْهَدُونَ بِقَوْلِهِ.

(1/275)

قوله: "كُلُوا" هذا على إضمار القول، أي: وَقُلْنَا لَهُمْ: كُلُوا: وَإِضْمَارُ الْقَوْلِ كَثِيرٌ فِي
لِسَانِهِمْ، وَمِنْهُ: {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} أَي: يَقُولُونَ
سَلَامًا، "وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا" أَي: يَقُولُونَ ذَلِكَ، "وَأَمَّا الَّذِينَ
اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ أَي: فَيُقَالُ لَهُمْ ذَلِكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي "كُل" وَتَصْرِيْفِهِ.
قوله: {مِنْ طَيِّبَاتٍ} "مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ أَوْ لِلتَّبَعِيضِ، وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "أَوْ لِبَيَانِ الْجِنْسِ
وَالْمَفْعُولِ مَحذُوفٍ أَي: كَلُوا شَيْئًا مِنْ طَيِّبَاتٍ" وَهَذَا غَيْرُ مُرْضٍ، لِأَنَّهُ كَيْفَ يُبَيِّنُ شَيْءًا ثُمَّ
يُحَدَفُ؟

قوله: {مَا رَزَقْنَاكُمْ} يَجُوزُ فِي "مَا" أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَمَا بَعْدَهَا صَلَةٌ لَهَا وَالْعَائِدُ
مَحذُوفٌ، أَي: رَزَقْنَاكُمْ، وَأَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُوصُوفَةً. فَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا عَلِ الْأَوَّلِ
وَمَحَلُّهَا الْجُرُّ عَلَى الثَّانِي، وَالْكَلَامُ فِي الْعَائِدِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ تَكُونَ مُصَدْرِيَّةً وَالْجُمْلَةُ
صَلْتُهَا، وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى عَائِدٍ عَلَى مَا عُرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَكُونُ هَذَا الْمَصَدِّرُ وَاقِعًا الْمَفْعُولِ،
أَي: مِنْ طَيِّبَاتٍ مَرْزُوقِنَا.
قوله تعالى: {أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} "أَنْفُسَهُمْ" مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَ"يَظْلِمُونَ" فِي مَحَلِّ
النَّصْبِ لِكُونِهِ خَبَرٌ "كَانُوا"، وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ إِذَانًا بِاخْتِصَاصِ الظُّلْمِ بِهِمْ وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُمْ.
وَالاسْتِدْرَاكُ فِي "لَكِنْ" وَاضِحٌ. وَلَا بُدَّ مِنْ حَدَفِ جُمْلَةٍ قَبْلَ قَوْلِهِ {وَمَا ظَلَمُوا}، فَقَدَرَهُ
ابْنُ عَطِيَّةٍ: فَعَصَوْا وَلَمْ يَقَابِلُوا النَّعْمَ وَمَا ظَلَمُوا، فَاخْتَصَرَ الْكَلَامَ بِحَدَفِهِ لِدَلَالَةِ {وَمَا
ظَلَمُوا} عَلَيْهِ.

* { وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ }

(1/276)

قوله تعالى: { هَذِهِ الْقَرْيَةَ } هذه: منصوبة عند سبويه على الظرف وعند الأخفش على المفعول به، وذلك أن كلَّ ظَرْفٍ مَّكَانٍ مَخْتَصٌّ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بِـ "فِي" تقول: صَلَّيْتُ فِي الْبَيْتِ، وَلَا تَقُولُ: صَلَّيْتُ الْبَيْتَ؛ إِلَّا مَا اسْتُنِّي. وَمِنْ جَمَلَةٍ مَا اسْتُنِّي "دَخَلَ" مع كلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍّ، نَحْوُ: دَخَلْتُ "مَفْعُولٌ بِهِ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ هَدْمِ فِي قَوْلِكَ: "هَدَمْتُ الْبَيْتَ" فَلَوْ جَاءَ "دَخَلَ" مع غير الظرفِ تَعَدَّى [بِـ، نَحْوُ: دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ، وَلَا تَقُولُ: دَخَلْتُ الْأَمْرَ، وَكَذَا لَوْ جَاءَ الظرفُ المَخْتَصُّ مع غيرِ "دَخَلَ" تَعَدَّى] بـ "فِي" إِلَّا مَا سَدَّ كَقَوْلِهِ:

481- جَرَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ * رَفِيقَيْنِ قَالَا حَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ
و "القربة" نعتٌ لـ "هذه"، أو عطْفٌ بيانٍ كما تقدّم، والقربة مشتقة من قَرَبْتُ أَي:
جَمَعْتُ: تَقُولُ: قَرَبْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، أَي: جَمَعْتُهُ، وَاسْمُ ذَلِكَ الْمَاءِ: قَرِيٌّ بِكَسْرِ
الْقَافِ. وَالْمِقْرَأَةُ: الْجَفْنَةُ الْعَظِيمَةُ، وَجَمْعُهَا مِقَارٌ، قَالَ:

482- عِظَامِ الْمَقَارِي صَيْفُهُمْ لَا يُقَرَّعُ *
وَالْقَرِيَانُ: اسْمٌ لِمُجْتَمَعِ الْمَاءِ، وَالْقَرِيَةُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ الْقَوْمُ،
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ مَجَازًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ، وَقَالَ الرَّاعِبُ:
"إِنَّهَا اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ وَلِلنَّاسِ جَمِيعًا، وَيُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا".

قوله تعالى: { الْبَابَ سُجَّدًا } "سُجَّدًا" حَالٌ مِنْ فاعِلٍ "ادْخُلُوا"، وهو جمع ساجدٍ. قال
أبو البقاء: "وهو أبلغ من السجود" يعني أن جمعه على فعل فيه من المبالغة ما ليس
في جمعه على فَعُولٍ، وفيه تَطَرُّ. وأصل "باب": بَوَّبَ لِقَوْلِهِمْ أَبْوَابَ، وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى
أَبْوَيْهِ لَزِدْوَجِ الْكَلَامِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(1/277)

483- هَتَّاكَ أَجْبِيَةَ وَلَاجِ أَبْوَيْةٍ * يَخْلِطُ بِالْبِرِّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللِّينَا
قوله: حِطَّةٌ "قَرِيٌّ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ، أَي: مَسْأَلَتِنَا
حِطَّةٌ أَوْ أَمْرٌ كَحِطَّةِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، بِمَعْنَى حُطِّ عَنَا ذُنُوبَنَا حِطًّا،
وَإِنَّمَا رُفِعَتْ لِتَعْطِي [مَعْنَى] الثِّيَابِ، كَقَوْلِهِ:

484- شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَلَ السُّبْرَى * صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى
وَالْأَصْلُ: صَبْرًا عَلَيَّ، أَصْبِرُ صَبْرًا، فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ} وَتَكُونُ الْجَمَلَةُ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَقِيلَ: أَمْرُوا أَنْ يَقُولُوهَا مَرْفُوعَةً عَلَى هَذَا
الْلَفْظِ" يَعْنِي عَلَى الْحِكَايَةِ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هِيَ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ مَعَهَا فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ النَّصْبَ حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ. وَقَالَ أَيْضًا: "وَقَالَ عِكْرَمَةُ: أَمْرُوا
أَنْ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لِنُحْطَ بِهَا ذُنُوبُهُمْ" وَحَكَى فَقَوْلَيْنِ آخَرَيْنِ بِمَعْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ:
"فَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ تَقْتَضِي النَّصْبَ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ بِهِ لَا
يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ الْخَاصِّ، بَلْ بِأَيِّ شَيْءٍ يَقْتَضِي حَطَّ الْخَطِيئَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ
يَنْتَصَبَ مَا بَعْدَ الْقَوْلِ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ: قُلْ لَزِيدٍ خَيْرًا، الْمَعْنَى: قُلْ لَهُ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ

الخُيُور. وقال النجاس: "الرفعُ أَوْلَى لِمَا حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ فِي مَعْنَى بَدَلٍ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: "يُقَالُ: بَدَلْتُهُ أَي عَيَّرْتُهُ وَلَمْ أَرَلْ عَيْنَهُ، وَأَبَدَلْتُهُ أَرَلْتُ عَيْنَهُ وَشَخَصَهُ كَقَوْلِهِ: 485- عَزَلَ الْأَمِيرُ لِلْأَمِيرِ الْمُبَدَّلِ
وقال تعالى: { أَتَيْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَآءَا أَوْ بَدَّلْتَهُ } ولحديث ابن مسعود "قالوا حِطَّةٌ" تفسيرُ على الرفع يعني أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: "فَبَدَّلَ" الَّذِي يَقْتَضِي التَّغْيِيرَ لَا زَوَالَ الْعَيْنِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي الِرْفَعَ لَا النَّصَبَ؟

(1/278)

وقرأ ابنُ أبي عيَلة "حِطَّةً" بالنصب، وفيها وجهان: أحدهما: أنها مصدرٌ نائبٌ عن الفعلِ، نحو: صَرَبًا زِيدًا، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بالقولِ أي: قولوا هذا اللفظَ بعينه، كما تقدّم في وجهِ الرفعِ، فهي على الأَوَّلِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُهُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وَرَجَّحَ الزمخشري هذا الوجه.

والحِطَّةُ: اسمٌ للهيئة من الحِطِّ كالحِلسَةِ والقِعدَةِ، وقيل: هي لفظَةٌ أُمِرُوا بِهَا وَلَا نَدْرِي مَعْنَاهَا، وَقِيلَ: هِيَ التَّوْبَةُ، وَأَنشَدَ:

486- فَازَ بِالْحِطَّةِ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ بِهَا ذَنْبَ عَبْدِهِ مَعْفُورًا
قوله: "تَعْفِرُ" هُوَ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ: هَلِ الْجَازِمُ نَفْسُ الْجُمْلَةِ أَوْ شَرْطٌ مَقْدَرٌ؟ أَي: إِنْ يَقُولُوا تَعْفِرْ. وَقُرِئَ "تَعْفِرُ" بِالنُّونِ وَهُوَ جَارٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ "وَإِذْ قُلْنَا" وَ"تُعْفِرُ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ بِالنَّاءِ وَالْيَاءِ. وَ"حَطَايَاكُمْ" مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَالنَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْحَطَايَا، وَالْيَاءُ لِأَنَّ تُنْيِئَهَا غَيْرُ حَقِيقِي، وَلِلْفَصْلِ أَيْضًا بِ"لَكُمْ". وَقُرِئَ "يُعْفِرُ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهِيَ فِي مَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، إِلَّا أَنَّ فِيهِ التَّفَاتَا. وَ"لَكُمْ" مُتَعَلِّقٌ بِ"تَعْفِرُ". وَأَدْعَمُ أَبُو عَمْرٍو الرَّاءَ فِي اللَّامِ، وَالنَّحَاةُ يَسْتَضَعِفُونَهَا، قَالُوا: لِأَنَّ الرَّاءَ حَرْفٌ تَكَرَّرَ فِيهَا أَقْوَى مِنَ اللَّامِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَضْعَفَ يُدْعَمُ فِي الْأَقْوَى مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَلَيْسَ فِيهَا صَعْفٌ؛ لِأَنَّ انْحِرَافَ اللَّامِ يَقَاوِمُ تَكَرَّرَ الرَّاءِ. وَقَدْ طَوَّلَ أَبُو الْبَقَاءِ وَغَيْرُهُ فِي بَيَانِ صَعْفِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ.

(1/279)

قوله: "حَطَايَاكُمْ": إمَّا مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ، أَوْ مَرْفُوعٌ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: -وهو قولُ الخليلِ رحمه الله - أن أصلها: حَطَايِيٌّ، بِيَاءٍ بَعْدَ الْأَلْفِ ثُمَّ هَمْزَةٍ، لِأَنَّهَا جَمْعُ حَطِيئَةٍ مِثْلُ: صَحِيفَةٍ وَصَحَايِفٍ، فَلَوْ تَرَكْتَ عَلَى حَالِهَا لَوَجَبَ قَلْبُ الْيَاءِ هَمْزَةً لِأَنَّ مَدَّةَ فَعَالٍ يُفْعَلُ بِهَا كَذَا، عَلَيَّ مَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ، فَقَرَّ مِنْ ذَلِكَ لِنَلَا يَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ [بِأَنَّ] قَلْبَ فَقَدَّمَ اللَّامَ وَأَخَّرَ عَنْهَا الْمَدَّةَ فَصَارَتْ: حَطَايِيٌّ، فَاسْتَقْبَلَتْ عَلَى حَرْفٍ فِي نَفْسِهِ وَبَعْدَهُ يَاءٌ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ، فَقَلَبُوا الْكُسْرَةَ فَتَحَةً، فَتَحَرَكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَأَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهُ فَقَلِبَ الْفَاءَ، فَصَارَتْ: حَطَايَا، بِهَمْزَةٍ بَيْنَ الْفَيْنِ، فَاسْتَقْبَلَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَمْزَةَ تَشْبَهُ الْأَلْفَ، فَكَانَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ الْفَاتِ، فَقَلَبُوا هَمْزَةَ يَاءً، لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَهَا قَبْلَ الْقَلْبِ، فَصَارَتْ حَطَايَا عَلَى وَزْنِ قَعَالِيٍّ، فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَعْمَالٍ، قَلْبٌ، وَإِبْدَالُ الْكُسْرَةِ فَتَحَةً، وَقَلْبُ الْيَاءِ الْفَاءَ، وَإِبْدَالُ هَمْزَةِ سَاءً، هَكَذَا ذَكَرَ التَّصْرِيفِيُّونَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ.

الثاني - وعزاه أبو البقاء إليه أيضاً - إنه خطائي بهمزين الأولى منهما مكسورة وهي المنقلبة عن الياء الزائدة في خطيئة، فهو مثل صحيفة وصحائف فاستثقل الجمع بين الهمزتين، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية فصارتون: فعالي، وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفاً، فنقلت ساء فتصير فعالي، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحةً، فنقلت الياء بعدها ألفاً كما قالوا: يا لهفي وبا أسفى، فصارت الهمزة بين ألفين، فأبدل منها ياءً لأن الهمزة قريبة من الألف، فاستكروها اجتماع ثلاثة ألفات. فعلى هذا فيها خمسة تغييرات: تقديم اللام، وإبدال الكسرة فتحةً، وإبدال الهمزة الأخيرة ياءً، ثم إبدالها ألفاً، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياءً. والقول الأول أولى لقلة العمل، فيكون للخليل في المسألة قولان.

الثالث: قول سيبويه، وهو أن أصلها عنده خطايي كما تقدم، فأبدل الياء الزائدة همزةً، فاجتمع همزتان، فأبدل الثانية منهما ياءً لزوماً، ثم عمل العمل المتقدم، ووزنها عنده فعائل، مثل صحائف، وفيها على قوله خمسة تغييرات، إبدال الياء المزيدة همزةً، وإبدال الهمزة الأصلية ياءً، وقلب الكسرة فتحةً، وقلب الياء الأصلية ألفاً، وقلب الهمزة المزيدة ياءً.

الرابع: قول الفراء، وهو أن خطايا عنده ليس جمعاً لخطيئة بالهمزة وإنما هو جمع لخطيئة كهدية وهدايا، وركيبة وركايا، قال الفراء: "ولو جمعت خطيئة مهموزة لقلت خطأ"، يعني فلم تقلب الهمزة ياءً بل بقوها على جالها، ولم يُعَدَّ باجتماع ثلاث ألفات، ولكنه لم يقله العرب، فدل ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز. وقال الكسائي: ولو جمعت مهموزة أدغمت الهمزة في الهمزة مثل: دواب. وقُرئ "يعفر لكم خطيئاتكم" و "خطيئاتكم" بالجمع والتوحيد وبالياء والتاء على ما لم يُسمَّ فاعله، و "خطاياكم" بهمز الألف الأولى دون الثانية، وبالعكس. والكلام في هذه القراءات واضح مما تقدم. والعفر: السئر، ومنه: المعفر لسئرة الرأس، وعفران الذنوب لأنها تُعطىها. وقد تقدم الفرق بينه وبين العفو. والغفار خزقة تسئر الخمار [أن] يمسسه دهن الرأس. والخطيئة من الخطأ، وأصله العُدول عن الجهة، وهو أنواع، أحدها إرادة غير ما يُحسن فعله ولكن يقع بخلافه، يُقال منه: أخطأ خطأ فهو مُخطئ، وجملة الأمر أن مَنْ أراد شيئاً واتفق منه غيرُهُ يُقال: أخطأ، وإن وقع كما أراد يُقال: أصاب، وقد يُقال لمن فعل فعلاً لا يُحسن أو أراد إرادة لا تجمل: إنه أخطأ، ولهذا يقال أصاب الخطأ وأخطأ الصواب وأصاب الصواب وأخطأ الخطأ، وسيأتي الفرق بينهما وبين السيئة أن شاء الله تعالى.

* { فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ }

قوله تعالى: { قَبَدَلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ } : لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويل، إذ الدَّمُّ إنما يتوجَّه عليهم إذا بدَّلوا القول الذي قيل لهم، لا إذا بدَّلوا قولاً غيره، فقيل: تقديره: فبدَّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم [قولا غير الذي قيل لهم] ف "بدَّل" يتعدَّى لمفعول واحد بنفسه وإلى آخره بالباء، والمجرور بها هو المتروك والمنصوب هو الموجود كقول أبي النجم:

487- وَبَدَّلْتُ وَالدهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ * هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالسَّمَالِ
فالمقطوع عنها الصَّبَا والحاصل لها الهَيْفُ، قاله أبو اليقَاء. وقال: "يجوز أن يكون "بدَّل" مَحْمُولًا على المعنى تقديره: فقال الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم، لأنَّ تبديل القول بقول فنصب "غير" عنده في هذين القولين على النعت لـ "قولا" وقيل: تقديره: قَبَدَلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا بغير الذي، فَحَدَفَ الحرفَ فانتصب، ومعنى التبديل التغيير كأنه قيل: فغيروا قولاً بغيره، أي جاؤوا بقولٍ آخَرَ مكانَ القولِ الذي أمروا به، كما يُروى في القصة أنهم قالوا بَدَل "حِطَّة" حِنْطَةً فِي شُعْبَةَ.
والإبدال والاستبدال والتبديل جَعَلَ الشَّيْءَ مَكَانَ آخَرَ، وقد يُقال التبديل: التغيير وإن لم يَأْتِ بِبَدَلِهِ، وقد تقدّم الفرق بين بَدَّلَ وأَبَدَلَ، وهو أَنَّ بَدَّلَ بِمَعْنَى غَيَّرَ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةِ الْعَيْنِ، وَأَبَدَلَ تَقْتَضِي إِزَالَةِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ فُرِيَ: { عَسَى رَبَّنَا أَن يُبَدِّلَنَا } { قَارِدُنَا أَن يُبَدِّلَهُمَا رَبَّهُمَا } بالوجهين، وهذا يُقتضي اتِّحَادَهُمَا مَعْنَى لا اخْتِلَافَهُمَا، والبديل، والبدل بمعنى واحد، وبَدَّلَهُ غَيْرَهُ. ويُقال: بَدَّلَ كَشَيْئِهِ وَشَيْئَهُ وَمِثْلَ وَمِثْلَ وَنَكَلَ وَنَكَلَ، قال أبو عبيدة: "لم يُسمع في فِعْلٍ وَقَعَلَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ".

(1/283)

قوله: { مِّنَ السَّمَاوَاتِ } [يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون متعلقاً بأنزلنا، و "مِنَ" لابتداء الغاية أي: من جهة السماء، وهذا الوجه هو الظاهر. والثاني أن يكون صفة لـ "رَجْزاً"، فيتعلف بمحذوفٍ و "مِنَ" أيضاً لابتداء الغاية. وقوله: { عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا } فأعادهم بذكرهم أولاً، ولم يَقُلْ "عليهم" تنبيهاً على أن ظلمهم سبب في عقابهم، وهو من إيقاع الظاهر موقع المضمَر لهذا الغرض. وإيقاع الظاهر موقع المضمَر على صَرِيحَيْن: ضرب يقع بعد تمام الكلام كهذه الآية، وقول الحنساء:
488- تَعَرَّفَنِي الدَّهْرُ تَهْسًا وَحَرًّا * وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرْعًا وَعَمْرًا
أي: أصابني نوابه جَمْعُ، وضرب يقع في كلام واحد نحو قوله: { الْخَافَةُ مَا الْخَافَةُ }
وقول الآخر:

489- لَيْتَ العُرَابِ غَدَاةً يَنْعَثُ دَائِبًا * كان الغبرا مُقَطَّعَ الأوداجِ

وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال:

490- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ * تَعَصَّ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وجاء في سورة الأعراف { قَارَسَلْنَا عَلَيْهِمْ } فجاء هنا بلفظ الإرسال، وبالمضمَر دون الظاهر، وذلك أنه تعالى عدَّد عليهم في هذه السورة نِعْمًا جَسِيمَةً كَثِيرَةً فكان توجيهُ الدَّمِّ عليهم وتوبيخهم بكفرائها أبلغ من تَمِّ، حيث إنه لم يُعدَّد عليهم هناك ما عدَّد هنا، ولفظ الإنزال للعذاب أبلغ من لفظ الإرسال.
والرَّجْزُ: العَذَابُ، وفيه لغةٌ أخرى صَمُّ الرِّاءِ، وقِرئَ بهما وقيل: المضموم اسم صَمِّ، ومنه: { وَالرَّجْزُ قَاهُجُزٌ } وذلك لأنه سبب العذاب. وقال الفراء: "الرَّجْزُ والرَّجْسُ -

بالزاي والسين - بمعنى كَالسُّدُغِ وَالزُّدُغِ، والصحيحُ أن الرَّجَزَ: القَدْرُ وسيلأتي بيانه،
وَالرَّجَزُ دَاءٌ يُصِيبُ الإِبِلَ فترتعشُ منه، ومنه بَحْرُ الرَّجَزِ فِي الشعر.

(1/284)

قوله: "بما كانوا يفسقون متعلق بـ {أَنرَلْنَا} والباءُ للسببية و "ما" يجوزُ أن تكونَ
مصدريةً، وهو الظاهرُ أي: بسببِ فسقِهِم، وأن تكونَ موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوفٌ
على التدرِجِ المذكورِ في غيرِ موضع، والأصلُ يَفْسُقُونَهُ، ولا يَقْوَى جَعَلَهَا نكرةً موصوفةً،
وقال في سورة الإعراف: {بِظُلْمُونَ} تنبيهاً [على] أنهم جامعون بين هذين الوصفين
القيحين. وقد تقدّم معنى الفسق. وقرأ ابن وثاب {يَفْسُقُونَ} بكسر السين، وقد
تقدّم أنهما لغتان.

* { وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ إِثْنَا عَشْرَةَ
عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ }

قوله تعالى: {اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ} السينُ للطلبِ على وَجْهِ الدُّعَاءِ أَي: سَأَلَ لَهُمُ
السُّقْيَا، وألفُ استسقى منقلبه عن ياءٍ لأنه من السَّقَى، وقد تقدّم معنى استسقى
مستوفى في أولِ السورة. ويقال: سَقَيْتُهُ وَأَسْقَيْتُهُ بمعنى وأنشد:
491- سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى * نَمِيرًا وَالْقِبَائِلَ مِنْ هِلَالِ
وَقِيلَ: سَقَيْتُهُ: أَعْطَيْتُهُ، مَا يَشْرَبُ، وَأَسْقَيْتُهُ جَعَلْتُ ذَلِكَ لَهُ يَتَنَاوَلُهُ كَيْفَ شَاءَ، وَالْإِسْقَاءُ
أَبْلَغُ مِنَ السَّقَى عَلَى هَذَا، وَقِيلَ: أَسْقَيْتُهُ دَلَلْتُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَسَيَاتِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تعالى عند قوله: {تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ
{ و "لقومه" متعلقٌ بالفعلِ واللامُ للعلّة، أي: لأجل، أو تكونُ للبيان لَمَّا كَانَ المرادُ به
الدعاءُ كالتي في قولِهِم "سُقياً لك" فتتعلقُ بمحذوفٍ كنظيرتها".

(1/285)

قوله: {اضْرِبْ بِعَصَاكَ} الإدغام [هنا] واجبٌ؛ لأنه متى اجتمع مُترن في كلمتين أو كلمةٍ
أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو: اضْرِبْ بَكَرًا. وألفُ "عصاك" منقلبه عن واوٍ لقولِهِم
في النسب: عَصَوِيٌّ، وفي التنبيه عَصَوَانِ، قال:

492- * عَلَى عَصَوِيَّهَا سَابِرِي مُسَبَّرِقُ
والجمع: عَصِيٌّ وَعُصِيٌّ بضمَّ العَيْنِ وكسرها إتباعاً، وَأَعْصَى، مثل: رَمَنَ، وَأَرْمَنَ، والأصل:
عَصُوو، وَأَعْصُو، فَأَعَلَ. وَعَصَوْتُهُ بِالْعَصَا وَعَصَيْتُهُ بِالسَّيْفِ، و "ألقى عصاه" يُعَبَّرُ به عن
بُلُوغِ المِيزَلِ، قال:

493- فَالْقَتَّ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى * كما قرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرِ
وانشقتُ العصا بين القومِ أي: وقع الخلافُ، قال الشاعر:

494- إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا * فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَيَّئُ
قال الفراس: "أولُ لَحْنٍ سُمِعَ بالعراقِ هذه عصاتي" يعني بالتاء، و "الحَجَرَ" مفعولٌ
وَأَل فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَقِيلَ: لِلْجِنْسِ.

قوله: {فَانفَجَرَتْ} "الفاءُ" عاطفةٌ على محذوفٍ لا بُدَّ منه، تقديرُهُ: فَصَرِي فَانفَجَرَتْ،

وقال ابن عصفور: "إن [هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على "انفجرت محذوفة" وكأنه يقول: حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالة الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالة الأولى عليها. ولا حاجة تدعو إلى ذلك، بل يُقال: حُذِفَتِ الفاءُ وما عَطَفْتُهُ قبلها. وجَعَلَهَا الزمخشري جوابَ شرطٍ مقدرٍ، قال: "أو: فإن صَرَبْتِ فقد انفجرت، قال: "وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغٍ"، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعراب.

والانفجارُ: الانشقاقُ والتفتُّحُ، ومنه الفَجْرُ لانشقاقه بالضوء، وفي الأعرافِ، {قَانِبَجَسْتُ} ف قيل: هما بمعنى، وقيل: الانبجاس أضيُّقُ، لأنه يكونُ أولَ والانفجارِ ثانياً.

(1/286)

قوله: {اثنًا عَشْرَةَ عَيْنًا} فاعل "انفجرت"، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمُولٌ على المثنى، وليس بمثنى حقيقةً إذ لا واحد من لفظه، وكذلك مذكَّرٌ "اثنان" ولا يُضاف إلى تمييز لاستغنائه بذكر المعدودِ مثنى، تقول: رجلان وامرأتان، ولا تقول: اثنا رجلٍ ولا اثنتان امرأةً، إلا ما جاء نادراً فلا يُقاسُ عليه: قال:
495- كَأَنَّ خَصِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ * ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ
وِثْنَتَانِ مِثْلِ اثْنَتَيْنِ، وحكمُ اثنتين واثنتين في العددي المركب أن يُعْرَبَا بخلافِ سائرِ أخواتهما، قالوا: لأنه حُذِفَ معهما ما يُحْدَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النونُ فأشبهها المعربَ فأعربا كالمثنى بالألفِ رفعاً وبالياءِ نصباً وجرّاً، وأمّا "عَشْرَةَ" فمبني لتنزله منزلةً تاءِ التأنيتِ ولها أحكامٌ كثيرةٌ. و "عَيْنًا" تمييز.

وقرئ: "عَشْرَةَ" بكسر الشين وهي لغةٌ تميم، قال النحاس: "وهذا عجيبٌ فإن لغةً تميم عَشْرَةَ بالكسر، وسبيلهم التخفيفُ، ولغةُ الحجازِ عَشْرَةَ بالسكون وسبيلهم التثقيب". وقرأ الأعمش: عَشْرَةَ بالفتح. والعينُ اسمٌ مشتركٌ بين عَيْنِ الإنسانِ وَعَيْنِ الماءِ وَعَيْنِ السحابةِ وَعَيْنِ الذهبِ وَعَيْنِ الميزانِ، والعَيْنُ: المطر الدائم ستاً أو خمساً، والعَيْنُ: التَّهَيُّبُ في المَزَادَةِ، وبلدٌ قليلُ العَيْنِ أي: قليلُ الناسِ.
[قوله: {كُلُّ أَتَاسٍ} قد تقدّم الكلام على أنه أصلُ الناسِ. وقال الزمخشري في سورة الأعراف: إنه اسمٌ جَمْعٌ غيرُ تكسير، ثم قال: "وبجوز أن يكونَ الأصلُ الكسْرُ، والتكسيرُ والضمُّ بدلٌ من الكسرةِ، كما أُبدِلَتْ في سُكَّارِي من الفتحةِ وسيأتي تحريُّ البحثِ معه إن شاء الله تعالى في السورة المذكورة].

(1/287)

قوله: {مَشْرَبَهُمْ} مفعولٌ لـ "عَلِمَ" بمعنى عَرَفَ، والمَشْرَبُ هنا مَوْضِعُ الشَّرْبِ؛ لأنه روي أنه كان لكل سِبْطٍ عَيْنٌ من اثنتي عشرة عينا لا يَشْرِكُهُ فيها [سِبْطٌ] غيره. وقيل: هو نفسُ المشروب. فيكون مصدراً واقعا موقعَ المفعول به.
قوله: {كُلُوا وَاشْرَبُوا} هاتان الجملتان في محلِّ نَصْبٍ بقولٍ مضميرٍ، تقديره: وَقُلْنَا لَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا، وقد تقدّم تصريفُ "كل" وما حُذِفَ منه.
قوله: {مِنْ رَزَقِ اللَّهِ} هذه من باب الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين يَصِحُّ تسلُّطُه عليه، وهو من بابِ إعمالِ الثاني للحذفِ من الول، والتقدير: وكُلُوا منه.
و "مِنْ" يجوزُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأن تكونَ للتبعيةِ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولُ الأكلِ

محدوفاً، وكذلك مفعولُ الشُّرْبِ، للدلالة عليهما، والتقدير: كُلُوا الْمَنَّ وَالسَّلْوَى، لتقدميهما في قوله: {وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى} واشربوا ماء العيون المتفجرة، وعلى هذا فالجارُّ والمجرورُ يُحْتَمَلُ تعلقه بالفعل قبله، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ حالاً من ذلك المفعول [المحدوفِ]، فيتعلق بمحدوفٍ. وقيل: المرادُ بالرزق الماءُ وحده، ونَسَبَ الأكلُ إليه لَمَّا كَانَ سبباً في تَمَاءِ ما يُؤْكَلُ وحياتِهِ فهو رزقٌ يُؤْكَلُ منه وَيُشْرَبُ، والمرادُ بالرزق المَرْزُوقُ، وهو يُحْتَمَلُ أن يكونَ من بابِ ذَبْحٍ ورِعْيٍ، وأن يكونَ من بابِ "درهمُ صَرَبُ الأميرِ"، وقد تقدّم بيانُ ذلك.

(1/288)

قوله {وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} أصلُ "تَعْتُوا": تَعْتَبُوا، فاستُثِقِلت الضمة على الياءِ فَحُذِفَتْ فالتقى ساكنان فَحُذِفَ الأولُ منهما وهو الياءُ، أو لَمَّا تَجَرَّكَتِ الياءُ وافتح ما قبلها فُلِبَّت ألفاً، فالتقى ساكنان فَحُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها وهذا أولى، فوزنه تَفْعُون. والعَيْثُ والعَيْثُ: أشدُّ الفسادِ وهما متقاربان. وقال بعضهم: "إِلَّا أَنْ الْعَيْثَ أَكْثَرَ مَا يُقَالُ فِيهِمَا يُدْرِكُ حَسًّا، وَالْعَيْثُ فِيهِمَا يُدْرِكُ حُكْمًا، يُقَالُ: عَيْتِي يَعْنِي عَيْثًا وهي لغةُ القرآن، وَعَيْتًا يَعْنُوا عُتُوءًا وَعَيْتًا يَعْنِي عَيْثًا، وليس عاتٌ مقلوباً من عتَى كَجَبَدٌ وَجَدَبٌ لتفاوتٍ كما تقدّم، ويُحْتَمَلُ ذلك، ثم اختصَّ كلُّ واحدٍ بنوع. ويُقال: عَيْتِي يَعْنِي عَيْثًا وَمَعَاتًا، وليس عَيْتِي أصله عَيْتُو، فقلبتِ الواوُ ياءً لانكسارَ ما قبلها كَرَضِيٍّ مِنَ الرِّضْوَانِ لثبوتِ العَيْثِ وَإِنْ تَوَهَّمْهُمْ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. وَعَيْتًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُقَالُ: عَيْتٌ يَعْتُ مَضَاعِفًا أَيْ فُسْدًا، وَمِنْهُ: الْعَيْتَةُ سُوسَةٌ تُفْسِدُ الصُّوفَ، وَأَمَّا "عَيْتًا" بِالتاءِ المثناة فهو قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

و "مُفْسِدِينَ" حالٌ من فاعلِ "تَعْتُوا"، وهي جالٌ مؤكدةٌ، لأنَّ معناها قد فهم من عاملها، وحسن ذلك اختلافُ اللفظين، ومثله: {ثُمَّ وَلِيْتُمُ مَذْبِحِينَ} هكذا قالوا: ويُحْتَمَلُ أن تكونَ حالاً مبيّنةً، لأنَّ الفسادَ أعمُّ والعَيْثُ أخصُّ كما تقدّم، ولهذا قال الزمخشري: "ف قيل لهم: لا تَمَادُوا فِي أَفْسَادِ فِي حَالِ قَسَادِكُمْ، لأنهم كانوا متمادينَ فيه، فغاير بينهما كما ترى.

و {فِي الْأَرْضِ} يُحْتَمَلُ أن يتعلّق بـ "تَعْتُوا" وهو الظاهرُ، وأن يتعلّق بمفسدين.

(1/289)

* {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامِ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصِلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ وَصُرِبْتُمْ عَلَيْكُمْ الدَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِعَصَابِ مَنَ اللَّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ }

قوله تعالى: {لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامِ وَاحِدٍ}؛ ناصبٌ ومنصوبٌ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقد تقدّم الكلامُ على "لن"، وقوله "طعام واحد" وإنما كانا طعامين وهما المَنُّ والسَّلْوَى؛ لأنَّ المرادَ بالواحدِ ما لا يَحْتَلِفُ ولا يَتَبَدَّلُ، فأريد نفيَ التبدُّلِ والاختلافِ، أو لأنهما صَرَبٌ واحدٌ لأنهما من طعامِ أهلِ التلذُّذِ والترفِ، ونحن أهلُ زراعاتٍ، لا نريد إلا

ما أَلْفَنَاهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَتَفَاوِثَةِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَأْكُلُونَ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ أَوْ لِأَنَّهُمَا كَانَا يُؤْكَلَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَقِيلَ: كَتَبُوا بِذَلِكَ عَنِ الْغَنَى، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: لَنْ نَرْضَى أَنْ نَكُونَ كُلْنَا مُشْتَرِكِينَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فَلَا يَخْدَمُ بَعْضُنَا بَعْضًا وَكَذَلِكَ كَانُوا، وَهَمَّ أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ الْخَدَمَ وَالْعَبِيدَ.

وَالطَّعَامُ: اسْمٌ لِكُلِّ مَا يُطْعَمُ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ، وَمِنْهُ {وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ} وَقَدْ يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ كَاخْتِصَاصِهِ بِالْبُرِّ وَالتَّمْرِ، وَفِي حَدِيثِ الصَّدَقَةِ: "أَوْ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ عَشِيرٍ"، وَالطَّعْمُ بِفَتْحِ الطَّاءِ الْمَصْدَرُ أَوْ مَا يُسْتَبْهَى مِنَ الطَّعَامِ أَوْ مَا يُؤَدِّيهِ الدَّوْقُ، تَقُولُ: طَعَّمَهُ حُلُوًّا وَطَعَّمَهُ مَرًّا، وَبِضْمِّهَا الشَّيْءُ الْمَطْعُومُ كَالْأَكْلِ وَالْأَكْلُ، قَالَ أَبُو خِرَاشٍ:

(1/290)

496- أَرَدْتُ شُجَاعَ الْبَطْنِ لَوْ تَعَلَّمَيْتَهُ * وَأُوْتِرْتُ غَيْرِي مِنْ عِيَالِكَ بِالطَّعْمِ
وَأَعْتَبْتُ الْمَاءَ الْقُرَاحَ فَانْتَهَى * إِذَا الزَّادُ أَمْسَى لِلْمَرْجِ ذَا طَعْمٍ
أَرَادَ بِالْأَوَّلِ الْمَطْعُومَ وَبِالثَّانِي مَا يُسْتَبْهَى، مِنْهُ، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْإِعْطَاءِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "إِذَا اسْتَطَعَمَكُمُ الْإِمَامُ فَأَطْعَمُوهُ" أَي: إِذَا اسْتَفْتَحَ فَافْتَحُوا عَلَيْهِ، وَفَلَانٌ مَا يَطْعَمُ النَّوْمَ إِلَّا قَائِمًا، قَالَ:

497- نَعَامًا بَوَجْرَةَ صُفْرِ الْخُدُو * دَمَا تَطْعَمُ النَّوْمَ إِلَّا صِيَامًا
قَوْلُهُ: {فَادْعُ} اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ "ادْعُ" بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ دَعَا يَدْعُو، وَلِغَةِ بَنِي عَامِرٍ: فَادْعُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، يُجْرُونَ الْمَعْتَلَّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، وَلَا يُرَاعُونَ الْمَحْذُوفَ" يَعْنِي أَنَّ الْعَيْنَ سَاكِنَةٌ لِأَجْلِ الْأَمْرِ، وَالدَّالُّ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ، فَكَسِرَتْ الْعَيْنُ، وَفِيهِ نَظْرٌ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ يُكْسَرَ الْأَوَّلُ مِنَ السَّاكِنِينَ لِالثَّانِي، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [مِنْ لُغَتِهِمْ] دَعَى يَدْعَى مِثْلَ رَمَى يَرْمِي. وَالدَّعَاءُ هُنَا السُّؤَالُ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى التَّسْمِيَةِ كَقَوْلِهِ:

498- دَعَنْتِي أَخَاهَا أُمَّ عَمْرٍ *
وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَ"لَنَا" مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَاللَّامُ لِلْعَلَّةِ.
قَوْلُهُ: يُخْرِجُ "مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مُقَدَّرَةٌ، أَي: لِيُخْرِجُ، وَصَعَّفَهُ الزَّجَاجُ، وَسَيَاتِي الْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْأَمْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1/291)

قَوْلُهُ: {مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ} مَفْعُولٌ "يُخْرِجُ" مَحْذُوفٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ تَقْدِيرُهُ: مَأْكُولًا [مِمَّا] - أَوْ شَيْئًا مِمَّا - تُنْبِتُ الْأَرْضُ، وَالْجَارُ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ، وَيَكُونُ "مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً لِذَلِكَ الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَضْمَرِ أَي: مَأْكُولًا كَأَنَّ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَ"مِنْ" لِلتَّبَعِيضِ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّ "مِنْ" زَائِدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرُ: يُخْرِجُ مَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ، لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي زِيَادَتِهَا شَيْئًا. وَ"مَا" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً اسْمِيَّةً أَوْ نَكْرَةً مُوَصُولَةً وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، أَي: مِنَ الَّذِي تُنْبِتُهُ أَوْ مِنْ شَيْءٍ تُنْبِتُهُ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهَا مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَحْذُوفَ لَا يُوصَفُ بِالْإِنْبَاتِ، لِأَنَّ الْإِنْبَاتَ مَصْدَرٌ وَالْمُخْرِجَ جَوْهَرٌ، وَكَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ لِأَنَّ الْمُخْرِجَ جَوْهَرٌ لَا إِنْبَاتٌ.
قَوْلُهُ: {مِنْ بَقْلِهَا} يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ "مَا" بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَ"مِنْ" مَعْنَاهَا بَيَانُ الْجِنْسِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ

المحذوف العائد على "ما" أي: مما تُثبته الأرضُ في حال كونه من بقلها و "من" أيضاً للبيان. والبقلُ كلُّ ما تُثبته الأرضُ من التَّجم أي: ممَّا لا ساقَ له، وجمعه: بقول. والقنَّاء معروف، الواحد: قنَّاءة، فهو من باب قَمَح وقمحة، وبها لغتان: المشهوره كسُر القاف، وقُرئ بضمِّها، والهمزة أصلٌ بنفسها في قولهم: أَقْبَاتِ الأَرْضِ أَي: كَثُرَ قنَّاءُهَا كَثُرَ قنَّاءُهَا ووزنُهَا فَعَال، ويُقال في جَمْعِهَا قنَّائِي مثل عِلْبَاءِ وَعَلَابِي. قال بعضهم: "إِلَّا أَن قنَّاءَ من ذواتِ الواو، تقول: أَقْتَأْتُ القومَ، أَي أَطعمتُهُم ذلك، وقنَّاتُ القِدرِ سَكَنَتْ عَلَيَاتِهَا بالماءِ، قال:

499- تَفُورُ عَلَيْنَا فِرْهُمَ فَندِيمُهَا * وَتُقْتَوُهَا عَنَّا إِذَا حَمِيَهَا عَلَا

(1/292)

وهذا من هذا [القائل] وَهْمٌ فاحش، لأنه لَمَّا جَعَلَهَا من ذواتِ الواو كَيْفَ يَسْتَبْدِلُ عَلَيْهَا بقولهم: "أَقْتَأْتُ القومَ" [بالهمز، بل كان ينبغي أن يُقال: أَقْتَيْتُ والأصل: أَقْتَوْتُ، لكن لَمَّا وَقَعَتِ الواوُ في بناتِ الأربعةِ فُلِيتْ ياءً، كاعْرَيْتُ من العَرَوِ، ولكان ينبغي أن يُقال: "قَتَوْتُ القِدرَ" بالواو، ولقال الشاعر: تَفْتَوُهَا بالواو، والمَقْنَأَةُ والمَقْتَوَةُ بفتح التاءِ وضمِّها: مَوْضِعُ القنَّاءِ. والقوم: الثوم، والفاءُ تُبَدَلُ من التاءِ، وضمِّها: مَوْضِعٌ وعائور وعاقور، ومعانيرٌ ومعافير، ولكنه [على] غير قياس، وقيل الحِنطَوُ، وأنشد ابن عباس: 500- قد كُنْتُ أَعْنَى الناسِ شَخْصاً واحداً * تَرَلُ المَدِينَةَ عن زِراعَةِ قَوْمٍ وقيل غير ذلك.

قوله: "أَدْتَى" فيه ثلاثة أقوال، أحدها - وهو الظاهر، وهو قول أبي إسحاق الزجاج - أن أصله: أدتو من الدتو وهو القرب، فقلبت الواو ألفاً لتحركها لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومعنى الدتو في ذلك وجهان: أحدهما: أنه أقرب لكم لأنه في الدنيا بخلاف الذي هو خير، فإنه باليسر عليه يحصل نفعه في الآخرة، والثاني - قول علب بن سليمان الخفش -: أن أصله أدتا مهموزاً من دتا يدتا دناة، وهو الشيء الخسيس، إلا أنه حُفِّفَ همزة كقوله:

501- * فَارَعِي قَزَارَةً لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ
وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قِراءَةَ زهير الفرقي: "أَدْتَا" بالهمز. الثالث: أن أصله أدتو من الشيء الدتو أي الرديء، فقلبت بان آخر العين إلى موضع اللام فصار: أدتو فاعل كما تقدم، ووزنه أفع، وقد تقدم معنى الاستبدال وأدتي خبر عن "هو" والجملة صلة وعائد، وكذلك "هو خير" أيضاً صلة وعائد.

(1/293)

قوله: "مِصراً" قرأه الجمهور منوناً، وهو حَطَّ المصحف، فقيل: إنهم أمرُوا بهبوطِ مصر من الأمصار فلذلك صُرِفَ، وقيل: أمرُوا بمصرَ بعينه وإنما صُرِفَ لِحَفَّتِهِ، لسكونِ وَسَطِهِ كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ، وأنشد:

502- لَمْ تَتَلَفَّعْ قِصْلٌ مِثْرَها * دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِ دَعْدٌ فِي العُلْبِ
فَجَمَعَ بين الأمرين، أو صَرَفَهُ ذهاباً به إلى المكان، وقرأ الحسين وغيره: "مصر" وكذلك هي في بعض مصاحف عثمان ومصحف أبي، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه. وقال الزمخشري: "إنه مُعَرَّبٌ من لسان العجم، فإن أصله مِصْرَائِيمُ، قَعْرَبٌ"، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلِمَ

لمكان بعينه فلا ينبغي أن يُصرف البتة لانضمام العُجْمَةِ إليه، فهو نظيرُ "ماه وجوْر
وجِمَص" ولذلك أجمع الجمهورُ على منعه في قوله {اذْخُلُوا مِصْرَ} والمِصْرُ في أصل
اللغة: "الحَدُّ الفاصلُ بين الشَّيْئَيْنِ" وَحُكِيَ عَنِ أَهْلِ هَجَرَ أَنَّهُمْ إِذَا كَتَبُوا بَيْعَ دَارٍ قَالُوا:
اشْتَرَى فَلَانَ الدَّارَ بِمُصَوْرِهَا "أي: حدودها، وأنشد:

- 503- وجاعِلُ الشمسِ مِصْرًا لَا حَفَاءَ بِهِ * بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ قَصَلَا
قوله {مَا سَأَلْتُمْ} "ما" في محلِّ نصبٍ اسْمًا لِإِنَّ، وَالْخَبْرُ فِي الْجَارِ قَبْلَهُ، وَ"ما" بِمَعْنَى
الَّذِي وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، أَي: الَّذِي سَأَلْتُمُوهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً
مَوْصُوفَةً" يَعْنِي أَنَّ الَّذِي سَأَلُوهُ شَيْءٌ مَعِينٌ فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُجَابُوا بِشَيْءٍ مَبْهُمٍ. وَقُرئ:
"سَلْتُمْ" مِثْلَ بَعْتُمْ، وَهِيَ مَاخُودَةٌ مِنْ سَالَ بِالْأَلْفِ، قَالَ حَسَانٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
504- سَأَلْتُ هَدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِسْتَهُ * صَلَّتْ هَدَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبْ
وهل هذه الألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم: يتساوِلان، أو عن همزةٍ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ
سيأتي بيانها إن شاء الله في سورة المعارج.

(1/294)

قوله: {وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ} "ضَرَبْتَ" مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، "الدَّلَّةُ" قَائِمٌ مَقَامَ
الْفَاعِلِ، وَمَعْنَى "ضَرَبْتَ" أَي: أَلْزِمْتُمُوهَا وَقَضَيْتُمْ عَلَيْهِمْ بِهَا، مِنْ ضَرَبَ الْقَبَابَ، قَالَ
الْفَرَزْدَقُ لِحَرِيرٍ:
505- ضَرَبْتَ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوثَ يَنْسُجُهَا * وَقَضَى عَلَيْكَ بِهِ الْكِتَابُ الْمُتَنَزَّلَ
وَالدَّلَّةُ: الصَّغَارُ، وَالذَّلُّ بِالضَمِّ مَا كَانَ عَنْ قَهْرٍ، وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ بَعْدَ شِمَاسٍ مِنْ غَيْرِ
قَهْرٍ، قَالَه الرَّغَبُ. وَالْمَسْكَنَةُ: مَفْعَلَةٌ مِنَ السَّكُونِ، لِأَنَّ الْمَسْكِينَ قَلِيلُ الْحَرَكَةِ
وَالنَّهْوِضِ، لِمَا بِهِ مِنَ الْقَهْرِ، وَالْمَسْكِينُ مِفْعِيلٌ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمِيمَ قَدْ تَبَيَّنَتْ فِي
اشْتِقَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالُوا: تَمَسَّكَنَ يَتَمَسَّكُنُ فَهُوَ مُتَمَسِّكُنٌ، وَذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَتْ مِيمُ تَمَنَّدَلَ
وَتَمَدَّرَعَ مِنَ النَّدْلِ وَالذَّرْعِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَصَالَتِهَا، لِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ قَضَى عَلَيْهَا
بِالزِّيَادَةِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: {وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ} فَالْمِيمُ فِي ذَلِكَ زَائِدَةٌ فِي
أَصْحِ الْقَوْلَيْنِ "وَإِبْرَادُ هَذَا الْخِلَافِ يُؤْزِنُ أَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّهُ مِنْ مَسَّكَ".
قوله: "وَبَاؤُوا" أَلْفٌ "بَاءٌ بِكَذَا" مِنْ قَبْلِهِ عَنْ وَائِلٍ لِقَوْلِهِمْ: "بَاءٌ يَبُوءُ" مِثْلُ: قَالَ يَقُولُ:، قَالَ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "أَبُوءُ بِعَمَلِكَ عَلَيَّ" وَالْمَصْدَرُ الْبَوَاءُ، وَبَاءٌ مَعْنَاهُ رَجَعَ، وَأَنْشَدَ
بَعْضُهُمْ:

506- 506- فَابُوا بِالنَّهَائِبِ وَالسَّبَايَا * وَأَبْنَا بِالْمُلُوكِ مُصَفَّدِينَ
وَهَذَا وَهَمْ، لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ مَادَةِ أَبٍ يَبُوءُ فَمَادَتُهُ مِنْ هَمْزَةٍ وَوَاوٍ وَبَاءٍ، وَ"بَاءٌ" مَادَتُهُ
مِنْ بَاءٍ وَوَاوٍ وَهَمْزَةٍ، وَادَّعَاءُ الْقَلْبِ فِيهِ بَعِيدٌ [أَنَّهُ لَمْ يَعْهَدْ] تَقَدَّمَ الْعَيْنِ وَاللَّامُ مَعًا عَلَى
الْفَاءِ فِي مَقْلُوبٍ وَهَذَا مِنْ ذَاكَ.

وَالْبَوَاءُ: الرَّجُوعُ بِالْقَوْدِ، وَهَمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَوَاءٌ أَي: سَوَاءٌ، قَالَ:
507- أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَنْتَقِي * مُحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالذَّمِّ

(1/295)

أي: لا يرجع الدم بالدم في القود، وباءً بكذا أقر أيضاً، ومنه الحديث المتقدم، أي أقر بها [وألزمها نفسي]، وقال:

508- أنكرت باطلها وبوت بحقها *
وقال الراغب: "أصل البواء مساواة لأجزاء في المكان خلاف التبوّة الذي هو منافاة الأجزاء، وقوله "وباؤوا بغضب" أي خلوا مَبُوءاً ومعه غضب، واستعمال "باء" تنبيه على أن مكانه الموافق يلزمه فيه غضب الله فكيف بغيره من الأمكنة، وذلك نحو "قبسّهم بعداب". ثم قال: "وقول من قال "بوت بحقها" أي أقرت فليس تفسيره بحسب مقتضى اللفظ، وقولهم: حياك الله وبياك": بَوَأَكَ وإنما عير للمشاكله، قاله خلف الأحمر".

قوله: بغضب" في موضع الحال من فاعل "باؤوا": أي: رجعوا معضوباً عليهم، وليس مفعولاً به كمررت بزيد. وقال الزمخشيري: "هو من قولك: باء فلان بفلان إذا كان حقيقاً بأن يقتل به لمساواته له ومكافاته، أي: صاروا أحقاً بغضبه" وهذا التفسير ينفي كون الباء للحال.

قوله "من الله" الظاهر أنه في محل جر صفة لغضب، فيتعلق بمحذوف أي: بغضب كائن من الله. و"من" لا بتداء الغاية مجازاً، وقيل: هو متعلق بالفعل نفسه أي: رجعوا من الله بغضب، وليس بقوي.

(1/296)

قوله تعالى: {ذَلِكْ يَأْتَهُمْ} "ذلك" مبتدأ أشير به إلى ما تقدّم من ضرب الدّلة والمسكنة والخلافة بالغضب. و"بأنهم" الخبر. والباء للسببية، أي: ذلك مستحق بسبب كفرهم. وقال المهدوي: "الباء بمعنى اللام أي: لأنهم" ولا حاجة إلى هذا، فإن باء السببية تفيد التعليل بنفسها. و"يكفرون" في محل نصب خبراً لكان، وكان وما في حيزها في محل رفع خبراً لأن، وأن وما في حيزها في محل جر بالباء. والباء وما في حيزها في محل رفع خبراً للمبتدأ كما تقدّم.

قوله "بايات الله" متعلق بكفرون، والباء للتعدية.
قوله "ويقتلون" في محل نصب عطفاً على خبر كان، وقرئ "تقتلون" بالخطاب التفاتاً على الخطاب الأول بعد العيبة، و"يقتلون" بالتشديد للتكثير.

قوله: "الأنبياء" مفعول به جمع نبي، والقراء على ترك الهمز في التبوّة وما تصرّف منها، ونافع المدني على الهمز في الجميع إلا موضعين: في سورة الأحزاب "للنبي إن أراد" [لا تدخلوا] بيوت النبي إلا" فإن قالون حكى عنه في الوصل كالجماعة وسيأتي. فأما من همز فإنه جعله مشتقاً من النبا وهو الخبر، فالنبي فعيل بمعنى فاعل، أي: مُنبئ عن الله برسالاته، ويجوز أن يكون بمعنى مفعول أي: إنه مُنبأ من الله بأوامره ونواهي، واستدلوا على ذلك بجمعه على نباء، كظريف وظرفاء، قال العباس ابن مرداس:

509- يا خاتم النبأ إنك مُرسَلٌ * بالخير، كلُّ هدى السبيل هُداكا

(1/297)

فظهرُ الهمزتين يَدُلُّ على كونه من النبأ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءة، قال أبو علي: "قال سيبويه: 'بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون تَبِيًّا وَبَرِيَّةً، وهو رديءٌ"، وإنما استرداه لأن الغالبَ التخفيفُ" وقال أبو عبيد: "الجمهورُ الأعظمُ من القراء والعوام على إسقاط الهمز من النبي والأنبياء، وكذلك أكثرُ العرب مع حديث رويناه، فذكر أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: 'يا نبيَّ الله' فهمز، فقال: 'لست نبيَّ الله' فهمز، 'ولكن نبيَّ الله' ولم يهمز، فأنكر عليه الهمز، قال: 'وقال لي أبو عبيدة: العربُ تُبَدِّلُ الهمزَ في ثلاثة أحرف: النبي والبرية والخابية وأصلهن الهمزُ"، قال أبو عبيدة: 'ومنها حرف رابع: الدرِّيَّة من ذراً يذراً، ويدل على أن الأصل الهمزُ قولُ سيبويه: إنهم كلهم يقول: تَبِيًّا مسيلمة فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُردَّ به قراءة هذا الإمام الكبير. أمَّا الحديثُ فقد صَعَّفوه، قال ابنُ عطية: 'مِمَّا يُقَوِّي ضَعْفَهُ أنه لَمَّا أُنْشِدَ العباس: 'يا خاتم النبأ' لم يُنْكَرْ، ولا فرق بين الجمع والواحد"، ولكن هذا الحديث قد ذكره الحاكم في المستدرک، وقال: هو صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخْرَجْ. قلت: فإذا كان في ذلك كذلك فَلْيُتَمَسَّسْ للحديث تخريجُ يكون جواباً عن قراءة نافع، علي أن القطعي لا يُعَارَضُ بالظني، وإنما نذكره زيادةً فائدةً والجواب عن الحديث أن أبا زيد حكى: 'تَبَاتٌ من أرض كذا إلى أرض كذا' أي: حَرَجْتُ منها إليها، فقوله: 'يا نبيَّ الله' بالهمز يُوهَمُ يا طريدَ الله الذي أخرج من بلده إلى غيره، فنهاه عن ذلك إيهامه ما ذكرنا، لا لسبب يتعلق بالقراءة. ونظيرُ ذلك تَهْيِيَةٌ للمؤمنين عن قولهم: 'راعنا'، لَمَّا وَجَدَتِ اليهودُ بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لغتهم، أو يكونُ حَصًّا منه عليه السلام على تحرِّي أفضح اللغات في

(1/298)

القرآن وغيره. وأما مَنْ لم يَهْمِزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أَنَّهُ من المهموز ولكن حُقِّفَ، وهذا أَوْلَى ليوافِقَ القراءتين ولظهور الهمز في قولهم: تَبِيًّا مُسَيْلَمَةً، وقوله: 'يا خاتم النبأ'. والثاني: أنه أصلٌ آخرٌ بنفسه مشتقٌ من تَبَا يَبِينُ إذا ظَهَرَ وارتفع، ولا شك أن رتبة النبي مرتفعةٌ ومنزلته ظاهرةٌ بخلاف غيره من الخلق، والأصل: تَبِيُّوً وَأَنْبِئَاءً، فاجتمع الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواوُ ساءً وأدغم، كَمَيِّتٍ في مَيِّتٍ، وانكسر ما قبل الواوِ في الجمع فقلبت ياءً، فصار أنبياء. والواوُ في النبوة بدلٌ من الهمزِ على الأول وأصلٌ بنفسها على لاثاني، فهو قَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ أي: ظاهرٌ مرتفعٌ، أو بمعنى مفعولٍ أي: رَفَعَهُ اللهُ عَلَى خَلْقِهِ، أو يَكُونُ مأخوذاً من النبي الذي هو الطريق، وذلك أن النبيَّ طريقُ اللهِ إلى خَلْقِهِ، به يتوصلون إلى معرفة خالقهم، وقال الشاعر:

510- لَمَّا وَرَدَنَ نُبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا * مُسْحَنِفِرٌ كُخْطُوطِ النَّسِجِ مُنْسَجِلٌ

أي: طريقاً، وقال:

511- لِأَصْبَحَ رُتْمًا دُقَاقُ الْحَصَى * مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ

(1/299)

الرَّثْمُ بالتاء المثناة والمثلثة جميعاً: الكَسْرُ، والكائِبُ بالمثلثة اسمُ جبل، وقالوا في تحقير نبوة مُسَيْلَمَةَ: نُبِيَّةٌ. وقالوا: جمعه على أنبياء قياس مطرد في قَعِيلِ المَعْتَلِ

نحو: وَلِيٍّ وَأَوْلِيَاءٍ وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءٍ. وَأَمَّا قَالُونَ فَإِنَّمَا تَرَكَ الهمزة في الموضعين المذكورين لِمَذْرُوكٍ آخَرَ، وهو أنه مِنْ أَصْلِهِ فِي اجْتِمَاعِ الهمزتين من كلمتين إِذَا كَانَتَا مَكْسُورَتَيْنِ أَنْ تُسَهَّلَ الْأُولَى، إِلَّا أَنْ يَقَعَّ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَدٌّ فُتُبَدَلَتْ وَوُدَّعَتْ، فَلَزِمَهُ أَنْ يَفْعَلَ هُنَا مَا فَعَلَ فِي "بِالسُّوءِ إِلَّا" مِنَ الْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوي عَنْهُ خِلَافٌ فِي "بِالسُّوءِ إِلَّا" وَلَمْ يَرَوْهُ هُنَا خِلَافٌ، كَأَنَّهُ التَّزَمَ الْإِبْدَالَ لِكثَرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَبِأَيِّهَا، فَفِي التَّحْقِيقِ لَمْ يُتْرَكْ هَمَزُ "النَّبِيِّ" بَلْ هَمَزُهُ وَلَمَّا هَمَزَهُ أَدَّاهُ قِيَاسُ تَخْفِيفِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حَيْثُ يَصِلُ، أَمَّا إِذَا وَقَفَ فَإِنَّهُ يَهْمِزُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِرُوَالِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ / فَهُوَ تَارِكٌ لِلْهَمْزِ لِفِطْرَةِ آتٍ بِهِ تَقْدِيرًا.

قوله تعالى: {يَغْيِرُ الْحَقُّ} فِي مَحَلِّ تَصَبُّبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "يَقْتُلُونَ" تَقْدِيرُهُ: يَقْتُلُونَهُمْ مُبْطِلِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: قَتَلًا كَأَنَّهَا بِغَيْرِ الْحَقِّ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَيْرِ الْحَقِّ، فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ؟ وَأَجَابَ بِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا وَلَا أُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ حَتَّى يُقْتَلُوا، فَلَوْ سُئِلُوا وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يُذَكِّرُوا وَجْهًا يَسْتَجِيبُونَ بِهِ الْقَتْلَ عِنْدَهُمْ" وَقِيلَ: إِنَّمَا حَرَجَ وَصَفُهُمْ بِذَلِكَ مَخْرَجَ الصِّفَةِ لِقَتْلِهِمْ بِأَنَّهُ ظَلَمَ فِي حَقِّهِمْ لِأَحَقِّ، وَهُوَ أْبْلَغُ فِي الشَّنَاعَةِ وَالتَّعْظِيمِ لِذُنُوبِهِمْ.

(1/300)

قوله: {ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا} مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ. وَفِي تَكْرِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُشَارٌ بِهِ إِلَى مَا أُشِيرَ بِالْأُولَى عَلَى سَبِيلِ التَّكْيِيدِ. وَالثَّانِي مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهُوَ أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ وَقَتْلِ الْأَنْبِيَاءِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ عِصْيَانِهِمْ وَاعْتِدَائِهِمْ لِأَنَّهُمْ أَنهَمَكُوا فِيهِمَا. وَ"مَا" مَصْدَرِيَّةٌ وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي بِسَبَبِ عِصْيَانِهِمْ، فَلَا مَحَلَّ لـ "عَصَوْا" لَوْ قَوَّعَهُ صَلَةً، وَأَصْلُ عَصَوْا عَصَيْوَا، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فُلِبَتْ أَلْفًا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ هُوَ وَالْوَاوُ، فَحُذِفَتْ لِكُونِهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ هِيَ وَالْوَاوُ، فَحُذِفَتْ لِكُونِهَا أَوَّلَ السَّاكِنِينَ، وَبَقِيََتِ الْفَتْحَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا فَوْزَنَهُ قَعْوَا. "وَكَانُوا يَعْتَدُونَ" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبْرًا لـ "كَانَ"، وَكَانَ وَمَا بَعْدَهَا عَطْفٌ عَلَى صَلَةٍ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ.

وَأَصْلُ الْعِصْيَانِ: الشَّدَّةُ، اعْتَصَبَتِ النَّوَاهُ، اشْتَدَّتْ، وَالْإِعْتِدَاءُ عَلَى الْمَجَاوِزِ مِنْ عَدَا يَعْدُو، فَهُوَ افْتِعَالٌ مِنْهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ مُتَعَلِّقَ الْعِصْيَانِ وَالْإِعْتِدَاءِ لِيَعْمَّ كُلَّ مَا يُعْصَى وَيُعْتَدَى فِيهِ. وَأَصْلُ "يَعْتَدُونَ" يَعْتَدِيُونَ، فُفْعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ "يَتَّقُونَ" مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِعْلَالِ وَقَدْ تَقَدَّمَ، فَوْزَنُهُ يَفْتَعُونَ. وَالْوَاوُ مِنْ "عَصَوْا" وَاجِبَةُ الْإِدْغَامِ فِي الْوَاوِ بَعْدَهَا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَلَيْسَ فِيهَا مَدٌّ يَمْنَعُ مِنَ الْإِدْغَامِ، وَمِثْلُهُ: {فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا} وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، فَإِنَّ الْمَدَّ يَقُومُ مَقَامَ الْحَاجِزِ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ فَيَجِبُ الْإِطْهَارُ، نَحْوُ {آمَنُوا وَعَمِلُوا} وَمِثْلُهُ: {الَّذِي يُوسِسُ}.

* { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }

(1/301)

قوله تعالى: { مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ } .. "مَنْ" يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و"آمَنَ" مجزومٌ بها تقديراً وهو الخبرُ على الصحيحِ حَسْبَمَا تقدَّم الخلافُ فيه. وقوله: "فلهم" جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محلِّ رفعٍ خيراً لـ "إِنَّ" في قوله: "فلهم" جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محلِّ رفعٍ خيراً لـ "إِنَّ" في قوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، والعائدُ محذوفٌ تقديره: مَنْ آمَنَ منهم، كما صرَّح به في موضعٍ آخَر. والثاني: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ومحلُّها حينئذٍ النصبُ على البديلِ مِنْ اسمِ "إِنَّ" وهو "الذين" بدلِ بعضٍ من كلِّ، والعائدُ أيضاً محذوفٌ كما تقدَّم، و"آمَنَ" صلُّها، فلا محلَّ له حينئذٍ.

وقوله: { فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ } خبرٌ "إِنَّ الَّذِينَ"، ودخلت الفاءُ لأن الموصولَ يُشبه الشرطَ، وهذا عند غير الأَخفش، وأمَّا الأَخفش فثقلَ عنه أنَّه إذا تُسِخ المبتدأ بـ "إِنَّ" يمتنع ذلك فيه، فمحلُّ قوله { فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ } رفعٌ على هذا القول، وجَزُم على القولِ الأول، و"لَهُمْ" خبرٌ مقدَّم متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و"أَجْرُهُمْ" مبتدأ، ويجوزُ عند الأَخفش أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله وإنَّ لهم يعتمِد، وقد تقدَّم زكُر الخلافِ في ذلك. قوله: { عِنْدَ رَبِّهِمْ } "عند" ظرفٌ مكانٍ لازمٌ الإضافة لفظاً ومعنى، والعامِلُ فيه الاستيفارُ الذي تضمَّنه "لهم"، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من "أَجْرُهُمْ" فيتعلَّق بمحذوفٍ تقديره: فلهم أَجْرُهُمْ ثابتاً عند ربهم. والعنْديةُ مجازٌ لتعالیه عن الجهة، وقد تخرُجُ على طرفِ الزمان إذا كانَ مطروفاً معناً، ومنه قوله عليه السلام: "إنما الصبرُ عند الصدمةِ الأولى" والمشهورُ كسرُ عَيْنِها، وقد تُفْتَحُ وقد تُصَمُّ.

والذين هادُوا هم اليهودُ، وهادُوا في ألفه قولان: أحدهما أنه من واو، والأصلُ: هاد يهودُ أي تاب، قال الشاعر:

(1/302)

512- إني امرؤٌ من حُبِّه هائدٌ
أي: تائبٌ، ومنه سُمِّي اليهودُ لأنَّهم تابُوا عن عبادةِ العِجلِ، وقال تعالى: { إِنَّا هُدَّآ
إِلَيْكَ } لأيُّ تَيْبًا، وقيل: هو من التَّهويدِ وهو النطق في سكونِ ووقار، وأنشدوا:
513- وحوُدٌ من اللائي تَسْمَعَنَ بالصَّحَى * قَرِيضَ الرُّدَاقَى بِالغِنَاءِ الْمُهَوِّدِ
وقيل: هو من الهَوادة وهي الخضوعُ. الثاني: أنها من ياء، والأصلُ: هاد يهيد، أي: تحرَّك
ومنه سُمِّي اليهودُ لتحرُّكهم في دراستهم. وقيل: سُمُّوا يهودَ نسبةً ليهودًا بالذال
المعجمة وهو ابنُ يعقوب عليه السلام، فغيَّرته العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة
جزيًا على عاداتها في التلاعب بالأسماء الأعجمية.
والتَّصاري جمعٌ، واحدهُ تَصْران وتَصْرانهُ كَنَدِمان وتَدَمَانة وتَدَامى، قاله سيبويه وأنشد:

514- فَكِلْتَاهُمَا حَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا * كَمَا أَسْجَدَتْ تَصْرَانَةُ لَمْ تَحْتَفِ
وأنشد الطبري على تَصْران قوله:
515- يَطْلُلُ إِذَا دَارَ الْعِشَا مُتَحَنِّنًا * وَيُصْحِي لَدَيْهِ وَهُوَ تَصْرَانُ شَامِسُ
قال سيبويه: "إلاَّ أنَّه لم يُسْتَعْمَلْ في الكلام إلا بياءِ النسب" وقال الخليل: "واحدُ
النصارى تَصْرِيٌّ كَمَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ. وقال الزمخشري: :البياءُ في تَصْرانِيٍّ للمبالغة كالتي
في أَحْمَرِيٍّ". ونصارى/ نكرةٌ، ولذلك دَخَلَتْ عليه أَلٌ ووُصِفَ بالنكرة في قول الشاعر:

516- صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ * سَاقِي نَصَارِي قُبَيْلِ الْفِصْحِ صَوَّامِ
وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى قرية يقال لها تَاصِرَة، كان يَنْزِلُها عيسى عليه السلام، أو لأنهم
كانوا يتناصرون، قال الشاعر:

(1/303)

والصابئون: قومٌ عبدوا الملائكة، وقيل: الكواكب. والجمهورُ على همزة، وقرأه نافعٌ غير مهموز. فَمَنْ هَمَزَهُ جَعَلَهُ مِنْ صَبَا نَابُ البعير أي: خَرَجَ، وَصَبَاتِ النجوم: طَلَعَتْ. وقال أبو علي: "صَبَاتٌ عَلَى القومِ إِذَا طَرَأَتْ عَلَيْهِمْ، فَالصابئُ، الطارئُ عَلَى القومِ فَإِنَّهُ تَارِكٌ أَرْضِهِ وَمَتَنَقِلٌ عَنْهَا". وَمَنْ لَمْ يَهْمَزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ المهموزِ فَأَبْدَلَ مِنَ الهمزةِ حَرْفَ علةٍ إِمَّا يَاءً أَوْ وَاوًا، فَصَارَ مِنْ بَابِ المَنْقُوصِ مِثْلَ قَاضٍ أَوْ غَازٍ، وَالأصل: صَابٍ، ثُمَّ جُمِعَ كَمَا يُجْمَعُ القَاضِي أَوْ الغَازِي، إِلَّا أَنَّ سَبِيحَهُ لَا يَرَى قَلْبَ هَذِهِ الهمزةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَالأخْفَشِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ يَرَيَانِ ذَلِكَ مُطْلَقًا. الثاني: أَنَّهُ مِنْ صَبَا يَصْبُو إِذَا مَالَ، فَالصابي كالغازي، أصله، صَابِيٌّ فَاعِلٌ كإِعْلَالِ غَازٍ. وَأَسْنَدُ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: "مَا الصَّابُونُ إِلَّا مَا هِيَ الصَّابُونُ، مَا الخَاطُونَ إِلَّا مَا هِيَ الخَاطُونَ". فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ هَمَزُ النَّبِيِّينَ وَتَرَكَ هَمَزَ الصَّابِئِينَ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ العَكْسَ فِيهِمَا أَفْصَحُ. وَقَدْ حَمَلَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ {مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ} عَلَى لَفْظِ "مَنْ" فَأَفْرَدَ، وَعَلَى المَعْنَى فِي قَوْلِهِ: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} عَلَى المَعْنَى، فَجَمَعَ كقوله:

518- أَلَمَّا بَسَلْمَى عَنْكَمَا إِنَّ عَرَضْتُمَا * وَقَوْلَا عُوجِي عَلَى مَنْ تَخَلَّفُوا
فِرَاعِي المَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: {رُومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا
{ وَالْأَجْرُ فِي الأَصْلِ مُصَدَّرٌ يُقَالُ: أَجَرَهُ اللهُ يَأْجِرُهُ أَجْرًا، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ نَفْسِ الشَّيْءِ
المُجَارَى بِهِ، وَالأَيَّةُ الكَرِيمَةُ تَحْتَمِلُ المَعْنِيَيْنِ.
وَقَرَأَ أَبُو السَّيِّمَالِ: {وَالَّذِينَ هَادُوا} بِفَتْحِ الدَّالِ كَأَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ المَفَاعَلَةِ وَالأَصْلُ:
"هَادِيُوا" فَاعِلٌ كَنظَائِرِهِ.

(1/304)

* {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }

قوله تعالى: {فَوْقَكُمْ}: ظرفٌ مكان ناصبه "رفعنا" وحكمٌ "فوق" مثل حكم تحت، وقد تقدّم الكلام عليه. قال أبو البقاء: "ويضعف أن يكونَ حالاً من "الطور"، لأن التقدير بصير: رَفَعْنَا الطُّورَ عَالِيًا، وَقَدْ اسْتُفِيدَ [هَذَا] مِنْ "رَفَعْنَا" وَفِي هَذَا نَظْرٌ لِأَنَّ المَرَادَ بِهِ عَلُوٌّ خَاصٌ وَهُوَ كَوْنُهُ عَالِيًا عَلَيْهِمْ لَا مُطْلَقُ العُلُوِّ حَتَّى يَصِيرَ رَفَعْنَاهُ عَالِيًا كَمَا قَدَّرَهُ. قَالَ: "وَلِأَنَّ الجَبَلَ لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُمْ وَقَتَّ الرِّفْعِ، وَنَمَا صَارَ فَوْقَهُمْ بِالرِّفْعِ. وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً، وَقَدْ قَالَ هُوَ فِي قَوْلِهِ "بِقُوَّةٍ" إِنَّهَا حَالٌ مُقَدَّرَةٌ كَمَا سَيَأْتِي.
والطور: اسمٌ لكلِّ جبل، وَقِيلَ لَمَّا أُتْبِتَ مِنْهَا خَاصَةٌ دُونَ مَا لَمْ يُتْبِتْ، وَهَلْ هُوَ عَرَبِيٌّ أَوْ سُرْيَانِيٌّ؟ قَوْلَانِ، وَقِيلَ: سُمِّيَ بِطُورِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ العَجَّاجُ:
519- دَانِي جَتَاخِيهِ مِنَ الطُّورِ قَمَرٌ * تَقْصِي البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرُ
قَوْلِهِ: "خُذُوا" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِقَوْلِ مُضْمَرٍ، أَي: وَقَلْنَا لَهُمْ خُذُوا، وَهَذَا القَوْلُ المِضْمَرُ
بِجُورٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنْ فَاعِلِ "رَفَعْنَا" وَالتَّقْدِيرُ: وَرَفَعْنَا الطُّورَ

قائلين لكم خذوا. وقد تقدّم أنّ "خُذْ" محذوفُ الفاءِ وأنّ الأصلَ: أُؤخِّدُ، عند قوله {وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا} قوله: {مَا آتَيْنَاكُمْ} مفعولُ "خُذُوا"، و"ما" موصولةٌ بمعنى الذي لا نكرةٌ موصوفةٌ، والعاثُ محذوفٌ أي: ما آتيناكموه.

(1/305)

قوله: "بقوة" في محلّ تَصْبٍ على الحال. وفي صاحبها قولان، أحدهما: أنه فاعلُ "خُذُوا" وتكونُ حالاً مقدرةً، والمعنى: خُذُوا الذي آتيناكموه حالَ كونكم عازمين على الجدِّ بالعمل به. والثاني: أنه ذلك العائدُ المحذوفُ، والتقدير: خُذُوا الذي آتيناكموه في حالِ كونه مشدداً فيه أي: في العمل به والاجتهادِ في معرفته، وقوله "ما فيه" الضميرُ يعودُ على "ما آتيناكم". والتوليُّ تَفَعُّلٌ من التولي، وأصلُه الإعراضُ عن الشيء بالجسم، ثم استُعْمِلَ في الإعراض عن الأمور والاعتقاداتِ اتساعاً ومجازاً، و"ذلك" إشارةٌ إلى ما تقدّم من رفعِ الطور وإيتاء التوراة.

* { تَمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِّنَ الْخَاسِرِينَ }

قوله تعالى: {فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ} "لولا" هذه حرفُ امتناعٍ لوجودِ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ، وقال أبو البقاء: "هي مركبةٌ من "لَوْ" و"لا"، و"لو" قبلَ التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيره، و"لا" للنفي، والامتناعُ نفيٌّ في المعنى، وقد دَخَلَ النفيُّ بـ "لا" على أحد امتناعي لو، والنفيُّ إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فَمِنْ هُنَا صار معنى "لولا" هذه يمتنعُ بها الشيءُ لوجودِ غيره، وهذا تكلفٌ ما لا فائدةَ فيه، وتكونُ "لولا" أيضاً حرفُ تخصيصٍ فتختصُّ بالأفعالِ وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله تعالى. و"لولا" هذه تختصُّ بالمبتدأ، ولا يجوزُ أنْ يلبَّها الأفعالُ، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك أوَّلَ كقولِه: 520- ولولا يَحْسِبُونَ الحِلْمَ عَجْزاً * لَمَّا عَدِمَ المُسَيِّئُونَ احتمالي وتأويله أن الأصلَ: ولولا أن يَحْسِبُوا، فَلَمَّا حُذِفَتْ ارتفع الفعلُ كقولِه: 521- ألا أبهَذَا الزاجري أحضر الوعى *

(1/306)

أي: أنْ أحضر، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ خلافاً للكسائي حيث رَفَعَهُ بفعلٍ مضمَر، وللبراء حيث قال: "مرفوعٌ بنفسِ لولا"، وخبرُه واجبُ الحذفِ للدلالةِ عليه وسَدَّ شَيْءٍ مَسَدَّهُ وهو جوابُها، والتقديرُ: ولولا فضلُ الله كائنٌ أو حاصل، ولا يجوزُ أن يُثَبَّتَ إلا في ضرورةٍ صعر، ولذلك لَحِنَ المعري في قوله: 522- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَصَبٍ * فلولا الغمُّ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا حيث أثبت خبرها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضهم فصل فقال: "إن كان خبرٌ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التحويلُ وأكثرُ الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو: إمَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا، فإنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، نحو قوله عليه السلام: "لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر" وقول الآخر: 523- فلولا بُنُوها حولها لَحَبَطُهَا *

وإن دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذف، نحو: لولا زبْدُ لُعْلِينَا، أي شجاع، وعليه بيئتُ

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

المعري المتقدّم، وقال أبو البقاء: "وَلَزِمَ حَذْفُ الْخَبْرِ لِلْعَلْكِ بِهِ وَطُولِ الْكَلَامِ، فَإِنْ وَقَعَتْ "أَنَّ" بَعْدَهَا ظَهَرَ الْخَيْرُ، كَقَوْلِهِ: "فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَسْبُوحِينَ" فَالْخَيْرُ فِي الْفِعْلِ لـ "أَنَّ" وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُؤَهَّمٌ، وَلَا تَعْلُقُ لَخَيْرٍ "أَنَّ" بِالْخَبْرِ الْمَحذُوفِ وَلَا يُعْنِي عَنْهُ الْبِنَاءُ فَهُوَ كغیره سواء، والتقدير: فلولا كونه مُسَبَّحاً حاضراً أو موجوداً، فأني فائدة في ذكره لهذا؟ والخبر يجب حذفه في صور أخرى، يطول الكتاب يذكرها وتفصيلها، وإنما تأتي إن ببناء اللام مفصلة في مواضعها. وقد تقدّم معنى الفضل عند قوله {فَصَلِّتُمْ عَلَيَّ الْعَالَمِينَ}

{. قوله: {لَكُنْتُمْ مِّنَ الْخَاسِرِينَ} اللام جواب لولا. واعلم أن جوابها إن كان مُنْتَبِأً فالكثير دخول اللام كهذه الآية ونظائرها، ويقال حذفها، قال:

(1/307)

524- لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمَا * ببعض ما فيكما إذ عبتما عَوْرِي وَإِنْ كَانَ مِنْفِيًّا فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفُ النَّفْيِ "مَا" أَوْ غَيْرَهَا، إِنْ كَانَ غَيْرَهَا فَتَرُكُ اللام واجب نحو: لولا زيد لم أقم، أو لن أقوم، لئلا يتوالى لآمان، وإن كان بـ "ما" فالكثير الحذف، ويقال الإتيان بها، وهكذا حكم جواب "لو" الامتناعية، وقد تقدّم عند قوله: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ} ولا محل لجوابها من الإعراب. و {مِّنَ الْخَاسِرِينَ} في محل نصب خبراً لـ "كان"، ومن للتبعية.

* {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُفُّوا قِرْدَةَ خَاسِيَيْنَ {

قوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ} اللام جواب قسم محذوف تقديره: والله لقد، وهكذا كل ما جاء من نظائرها، و "قد" حرف تحقيق وتوقع، ويُفيد في المضارع التقليل إلا في أفعال الله تعالى فإنها للتحقيق، وقد تُخرَجُ المضارع إلى المُضَيِّ كقوله: 525- قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامِلَهُ * كَانَ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفُرْصَادٍ وهي أداة مختصة بالفعل، وتدخل على الماضي والمضارع، وتُحْدِثُ فِي الْمَاضِي التَّقْرِيبَ مِنَ الْحَالِ. وفي عبارة بعضهم: "قد: حرف يَصْحَبُ الْأَفْعَالَ وَيُقَرِّبُ الْمَاضِيَ مِنَ الْحَالِ، وَيُحْدِثُ تَقْلِيلًا فِي الْأَسْتِقْبَالِ" ويكونُ اسْمًا يَمَعْنِي حَسْبُ نَحْو: قَدَنِي دِرْهَمٌ أَي: حَسْبِي، وَتَتَّصِلُ بِهَا نُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ غَالِبًا، وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، قَالَ:

526- قَدَنِي مِنْ تَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي *

وإذا كانت حرفاً جاز حذف الفعل بعدها كقوله:

527- أَوْدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا * لَمَّا تَرُلُ بِرِجَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(1/308)

أي: قد زالت، وللقسم وجوابه أحكام تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة. و "عَلِمْتُمْ" بمعنى عَرَفْتُمْ، فيتعدى لواحد فقط، والفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يستدعي معرفة الذات وما هي عليها من الأحوال نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا أَوْ ضَاحِكًا، والمعرفة تستدعي معرفة الذات، وقيل: لأن المعرفة يسبقها جهل، والعلم قد لا يسبقه جهل،

ولذلك لا يجوز إطلاق المعرفة عليه سبحانه. {الَّذِينَ اعْتَدَوْا} الموصول وصلته في محل نصب مفعولاً به، ولا حاجة إلى حذف مضاف، كما قدره بعضهم، أي: أحكام الذين اعتدوا، لأنّ المعنى عرّفتم أشخاصهم وأعيانهم. وأصل اعتدوا: اعتدبوا، فأعل بال حذف ووزنه افتعوا، وقد عُرفَ تصرّفه ومعناه.

قوله: "منكم" في محلّ نصبٍ على الحال من الضمير في "اعتدوا" ويجوز أن يكون من "الذين" أي: المعتدين كائنين منكم، و "مِنْ" للتبويض.

(1/309)

قوله: {فِي السَّبْتِ} متعلّقٌ باعتدوا، والمعنى: في حكم السبت، وقال أبو البقاء: وقد قالوا: اليوم السبت، فجعلوا "اليوم" خبراً عن السبت، كما يقال، اليوم القتال، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حذفٌ تقديره في يوم السبت. والسبت في الأصل مصدرٌ سَبَتَ، أي: قطع العمل. وقال ابن عطية: "والسبت: إمّا مأخوذاً من السبوت الذي هو الراحة والدعة، وإمّا من السبوت وهو القطع، لأن الأشياء فيه سببت وتَمَّتْ خَلْقُهَا، ومنه قولهم: سَبَتَ رأسه أي: خلّقه. وقال الزمخشري: "والسبت مصدرٌ سَبَتَ اليهود إذا عظمت يوم السبت" وفيه نظر، فإنّ هذا اللفظ موجودٌ واشتقاقه مذكورٌ في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك، اللهم إلا أن يريد هذا السبت الخاص المذكور في هذه الآية. والأصل فيه المصدر كما ذكرنا، ثم سُمِّيَ به هذا اليوم من الأسبوع لاتفاق وقوعه فيه كما تقدّم أنّ خلق الأشياء تمّ وقُطِعَ، وقد يقال يوم السبت فيكون مصدراً، وإذا دُكِرَ معه اليوم أو مع ما أشبهه من أسماء الأزمنة ممّا يتضمّن عملاً وحدّثاً جاز نصب اليوم ورفعهُ نحو: اليوم الجمعة، اليوم العيد، كما يقال: اليوم الاجتماع والعود، فإنّ دُكِرَ مع "الأحد" وخواتمه وجب/ الرفع على المشهور، وتحقيقها مذكورٌ في كتب النحو.

(1/310)

قوله: {قِرْدَةٌ خَاسِيَةٌ} يجوز فيه أربعة أوجه، أحدها أن يكونا خبرين، قال الزمخشري: "أي: كونوا جامعين بين القردية والخسوء" وهذا التقدير بناءً منه على أنّ الخبر لا يتعدّد، فلذلك قدرها بمعنى خبر واحد من باب: هذا خلّو حامض، وقد تقدّم القول فيه. الثاني: أن يكون "خاسيين" نعتاً لقردة، قاله أبو البقاء. وفيه نظرٌ من حيث إن القردة غير عقلاء، وهما جمع العقلاء. فإن قيل: المخاطبون عقلاء. فالجواب أنّ ذلك لا يفيد، لأنّ التقدير عندكم حينئذ: كونوا مثل قردةٍ من صفتهم الخسوء، ولا تعلق للمخاطبين بذلك، إلا أنه يمكن أن يقال إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله: {لِي سَاجِدِينَ} {أَتَيْتَا طَائِعِينَ} الثالث: أن يكون حالاً من اسم "كونوا" والعامل فيه "كونوا" وهذا عند مَنْ يُجيز لـ "كان" أن تعمل في الظروف والأحوال. وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقه عند قوله تعالى: {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا} إن شاء الله تعالى. الرابع - وهو الأجود - أن يكون حالاً من الضمير المستكن في "قردة" لأنه في معنى المشتق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحالة، وجمعُ فعلٍ على فعلة قليل لا ينقاس.

ومادة القردة تدل على اللصوق والسكون، تقول: "قرد بمكان كذا" أي: لصيق به وسكن، ومنه الصوف القرد أي المتداخل، ومنه أيضاً: "القراد" هذا الحيوان المعروف.

ويقال: حَسَأْتُهُ فَحَسَأْتُ؛ والمصدر الحُسُوء والحَسُوءُ. وقال الكسائي: "حَسَأْتُ الرجل حَسْأً، وَحَسَأَ هُوَ حُسُوءاً فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ، وَالْحُسُوءُ: الدَّالَّةُ وَالصَّغَارُ وَالطَّرْدُ وَالْبُعْدُ وَمِنْهُ حَسَأْتُ الْكَلْبَ.

* { فَجَعَلْنَاهَا تَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ }

(1/311)

قوله تعالى: { تَكَالاً } مفعولٌ ثانٍ لَجَعَلَ التي بمعنى صَبَّرَ والأولُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ، أحدها: يعود على المَسْحَةِ. وقيل: على القرية لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقوله: { فَاتَّزَنَ بِهِ تَعْعَاً } أي بالمكان. وقيل على العقوبة، وقيل على الأمة. والتَّكَالُ: المَنْعُ، ومنه التُّكْلُ اسمٌ للفيد من الحديد واللجام لأنه يُمْنَعُ به، وسُمِّيَ العِقَابُ تَكَالاً لأنه يُمْنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَهُ، وَيَمْنَعُ المُعَاقَبَ أن يعودَ إلى فِعْلِهِ الأولِ. والتَّنْكِيلُ: إصابَةُ الغير بالتَّكَالِ لِيُزِدَ غَيْرَهُ، وَتَكَلَّ عَنْ كَذَا يَتَكَلَّمُ كُتُوباً أَمْتِنِعْ، وفي الحديث: "إنَّ الله يحبُّ الرجلَ التَّكَلَّ" أي: القوي على الفرس. والمَنْكَلُ ما يُتَكَلُّ به الإنسان قال:

528- فارم على أقفائهم يَمَنْكَلُ *

والضميرُ في يديها وخلفها كالضميرِ في { جَعَلْنَاهَا }.

قوله: { وَمَوْعِظَةً } عطْفٌ على { تَكَالاً } وهي مَفْعِلَةٌ من الوعظ وهو التخويف، وقال الخليل: "التذكيرُ بالخير فيما يرقُّ له القلبُ، والاسمُ: العِظَةُ كالعِدَّةِ والزَّيَّةِ. و للمتقين" متعلقٌ بمَوْعِظَةٍ. واللتمُّ لليلة، وحُصَّ المتقين بالذكر، وإن كاتت موعظةً لجميع العالم: التبرُّ والفاجر، لأن المنتفع بها هم هؤلاء دونَ مَنْ عَدَاهُمْ، ويجوزُ أن تكونَ اللامُ مقويةً، لأنَّ "موعظةً" قَرُوعٌ على الفِعْلِ في العملِ فهو نظيرُ { فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ } فلا تعلق لها لزبادتها، ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لموعظةً، أي: موعظةٌ كائنة للمتقين.

* { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ }

(1/312)

قوله تعالى: { يَأْمُرُكُمْ }.. الجمهور على ضمِّ الراءِ لأنه مضارعٌ مُعَرَّبٌ مجرَّدٌ من ناصبٍ وجازم. ورُوِيَ عن أبي عمرو سكونُها سكوناً مَحْضاً واختلاسُ الحركة، وذلك لتوالي الحركات، ولأنَّ الراءَ حرفٌ تكرر فكأنها حرفان، وحركتها حركتان، وقيل: شبهها بعَصْدٍ، فسُكِّنَ أوسطه إجراءً للمنفصلِ مَجْرِي المتصلِ، وهذا كما ذَكَرُ من اسْتَضْعَفَهَا من النجويين، وتقدَّم ذِكْرُ الأجوبةِ عنه بما أعْتَى عن إعادته هنا، ويجوزُ في همزٍ "يَأْمُرُكُمْ" إبداله ألفاً وهذا مطردٌ. و "يَأْمُرُكُمْ" هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لِإِنَّ، وإنَّ وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ مفعولاً بالقول، والقولُ وما في حَيْزِهِ في محلِّ جرٍّ بإضافة الطرفِ إليه، والطرفُ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: اذْكَرُ.

قوله { أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً } "أَنْ" وما في حَيْزِهَا مفعولٌ ثانٍ لِيَأْمُرُكُمْ، فموضِعُها يجوزُ أن يكونَ نصياً وإنَّ يكونَ جرّاً حَسْبَمَا مضى من ذِكْرِ الخلافِ، لأنَّ الأصلَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي: بَأَنْ تَذْبَحُوا، ويجوزُ أن يُوافقَ الخليلُ هنا على أنَّ موضِعُهَا نَصْبٌ لِأَنَّ هذا

الفعل يجوز حذف الباء معه، ولو لم تكن الباء في "أَنْ" نحو: أمرتكَ الخيرَ. والبقرة واحدة البقر، تقع على الذكر والأنثى نحو حمامة، والصفة تُمَيِّزُ الذكر من الأنثى، تقول: بقرة ذكْرٌ وبقرة أنثى، وقيل: بقرة ذكْرٌ وبقرة أنثى، وقيل: بقرة اسمٌ للأنثى خاصة من هذا الجنس مقابلةً لثور، نحو: ناقَةٌ وجمَلٌ، وأتان وحمار، وسُمِّيَ هذا الجنسُ بذلك لأنه يَبْقُرُ الأرضَ أي يَشُقُّها بالحرث، ومنه: بَقَر بطنه، والباقر أبو جعفر لسقته العلم، والجمع: بَقَر وباقِر وبِقُور وبِقِير.

(1/313)

قوله: {هُرُوا} مفعول ثانٍ لـ "أَتَّخِذُتَا". وفي وقوع "هُرُوا" مفعولاً ثانياً ثلاثة أقوال. أحدهما: أنه على حذفٍ مضافٍ أي ذوي هُرء. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به أي مَهْرُوءاً بنا. الثالث: أنهم جُعِلُوا نفسَ الهُرءِ مبالغةً. وهذا أولى، وقال الزمخشري -وبدا به-: "أَتَّجَلْنَا مَكَانَ هُرءٍ" وهو قريبٌ من هذا. وفي {هُرُوا} قراءاتٌ ستُّ، المشهورُ منها ثلاثٌ: هُرُواً بضمين مع الهمز، وهُرءاً بسكون العين/ مع الهمز وصلًا وهي قراءة حمزة رحمه الله، فإذا وَقَفَ أبدلها واوًا، وليس قياسٌ تخفيفها، وإنما قياسُه إلقاءَ حركتها على الساكنِ قبلها. وإنما اتَّبَعَ رسمَ المصحفِ فإنها رُسِمَتْ فيه واوًا، ولذلك لم يُبدلها في "جزءاً" واوًا وقفًا، لأنها لم تُرَسَمْ فيه واوًا كما سيأتي عن قريب، وقراءته أصلها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خَفَّفَ كقولهم في عُتُق: عُتُق. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسها، ليست مخففةً من ضم، حكى مكي عن الأخفش عن عيسى بن عمر: "كلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ أولُه مضمومٌ يجوزُ فيه لغتان: التثقيل والتخفيف". و "هُرُواً" بضمين مع الواو وصلًا ووقفًا وهي قراوةٌ حَفَصَ عن عاصم، كأنه أبدلَ الهمزةَ واوًا تخفيفًا، وهو قياسٌ مطرد في كلِّ همزة مفتوحةٍ مضموم ما قبلها نحو جُونٍ في جُونٍ، و{السَّقَهَاءُ وَلَا إِلَهُهُمُ} وحكمٌ "كُفْنَا" في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْنَا أَحَدٌ} حكمٌ "هُرُوا" في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهًا. و "هُرَاً" بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها وهو أيضاً قياسٌ مطرد، وهُرُواً بسكون العين مع الواو، وهُرَاً بتشديد الزاي من غير همزة، ويُرَوَى عن أبي جعفر، وتقدّم معنى الهُرء أول السورة.

(1/314)

قوله: {أَعُوذُ بِاللَّهِ} تقدّم إعرابه في الاستعادة، وهذا جوابٌ لاستفهامهم في المعنى كأنه قال: لا أَهْرَأُ مستعدياً بالله من ذلك فإنَّ الهارِئَ جاهِلٌ. وقوله {أَنْ أَكُونَ} أي: من أَنْ أَكُونَ، فيجيء فيه الخلافُ المعروف. فإنَّ المعنى: أن أنتظمَ في سلكِ قومٍ اتَّصفوا بالجهل.

* { قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّنَا رَبَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا قَارِضَ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ }

قوله تعالى: { قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّنَا رَبَّنَا مَا هِيَ } كقوله: { ادْعُ لَنَا رَبَّنَا يُخْرِجْ لَنَا } وقد تقدّم. قوله: "ما هي؟" ما استفهامية في محل رفع بالابتداءٍ تقديره: أيُّ شَيْءٍ هي، و "ما" الاستفهامية يُطلَبُ بها شَرْحُ الاسمِ تاريخاً نحو: "ما العنقاء؟" [و] ماهية المُسَمَّى أخرى نحو: ما الحركة. وقال السكاكي: "يَسْأَلُ بـ" ما" عن الجنس، تقول: ما عندك؟ أي: أيُّ

أجناس الأشياء عندك، وجوابه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف، تقول: ما زيدٌ؟ وجوابه: كريمةٌ وهذا هو المرادُ في الآية. و"هي" ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ في محل رفع خبراً لـ "ما"، والجملةُ في محل نصبٍ بيين، لأنه مُعلَّقٌ عن الجملةِ بعده، وجاز ذلك لأنه شبيهٌ بأفعال القلوب.

قوله: {لَا قَارِضٌ وَلَا يَكْرُ} لا نافيةٌ، و"فارضٌ" صفةٌ لبقرة، واعترض بـ "لا" بين الصفةِ والموصوفِ، نحو: مَرَزْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ. وأجاز أبو البقاء أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: لا هي فارضٌ. وقوله: {وَلَا يَكْرُ} مثلُ ما تقدّم، وتكرّرت "لا" لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أو نعتٍ أو حالٍ وَجِبَ تكريرُها، تقول: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً، ولا يجوز عدمُ التكرارِ إلا ف ضرورةً، خلافاً للمبرد وابن كيسان، فمن ذلك:

(1/315)

- 529- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّا خُلِفْتَ لغيرنا * حياؤك لا نفعٌ وموئك فاجعٌ وقوله:
- 530- قَهَرْتَ العِدَى لا مُسْتَعِيناً بَعْصَبَةٍ * ولكنْ بأنواعِ الخدائِعِ والمَكْرِ فلم يكررها في الخبر ولا في الحال.
- والفارضُ: المُسَيِّئَةُ الهَرَمَةَ، قال الزمخشري: "كأنَّها سُمِّيَتْ بذلك لأنها فَرَصَتْ سِنَّها، أي قَطَعَتْها وَبَلَعَتْ آخَرها" قال الشاعر:
- 531- لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ جَارَكَ فَارِضاً * تُساقُ إليه ما تقومُ على رِجْلِ ويقال لكلِّ ما قَدَّمَ: فارضٌ، قال:
- 532- سَنَيْبَ أصداعي فِرَاسِي أبيضُ * محامِلٌ فيها رجالُ فُرَّضُ أي: كبارُ قداماء، وقال آخر:
- 533- يا رَبِّ ذِي صِغْنٍ عَلَيَّ فَارِضُ * له فُرُوؤٌ كَفُرُوِّ الحائِضِ وقال الراغب: "سُمِّيَتْ فَارِضاً لأنها تقطعُ الأرضَ، والقَرَضُ في الأصل: القَطْعُ وقيل: لأن فريضة البقر تبيعٌ ومُسيئةٌ، قال: فعلى هذا تكونُ الفارِضُ اسماً إسلامياً" ويقال فَرَصَتْ تَفْرِضُ بالفتح فُرُوضاً، وقيل: فَرِصَتْ بالضم أيضاً. والبيكرُ ما لم تَحْمِلْ، وقيل: ما وَلَدَتْ بطناً واحداً وذلك الولدُ بَكْرٌ أيضاً، قال:
- 534- يا بَيْكَرَ بَكَرَيْنِ ويا خَلْبَ الكَيْدِ * أصبحتُ مني كذراعٍ من عَصْدُ والبيكرُ من الحيوان: مَنْ لَمْ يَطْرُقْهُ فَحْلٌ، والبكر بالفتح: القَتِيُّ من الإبل، والبكارة بالفتح: المصدر.
- قوله: {عَوَانٌ} صفةٌ لبقرة، ويجوز أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هي عوانٌ، كما تقدّم في {لَا قَارِضٌ} والعَوَانُ، النَّصْفُ، وهو التوسُّطُ بين الشَّيئين، وذلك أقوى ما يكونُ وأحسنُه، قال:
- 535- نواعِمٌ بين أبكارٍ وعُونِ وقيل: هي التي وَلَدَتْ مرَّةً بعد أخرى، ومنه الحَرْبُ العَوَانُ، أي: التي جاءت بعد حربٍ أخرى، قال زهير:
- 536- إِذَا لَقِيتُ حَرْبُ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ * صَرُوسٌ نُهَرُّ الناسَ أنيابها عَصَلُ

(1/316)

والعُون بسكون الواو: الجمع، وقد تُضَمُّ ضرورةً كقوله:
537- * في الأَكْفِ اللامعات سُورُ
بضم الواو. ونظيره في الصحيح: قَدَّالٌ وَقُدْثَلٌ، وَجَمَارٌ وَحُمُرٌ.
قوله: {بَيِّنْ ذَلِكَ} صِفَةٌ لِعَوَانٍ، فَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: كَائِنٌ بَيْنَ ذَلِكَ،
و "بَيْنَ" إِنَّمَا تُضَافُ لِشَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، وَجَازٌ أَنْ تُضَافَ هُنَا إِلَى مَفْرَدٍ، لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى
الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ، كَقَوْلِهِ:

538- إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّسِّ مَدَى * وَكِلَا ذَلِكَ [وَجْهٌ وَقَبْلٌ]
كَأَنَّهُ قِيلَ: بَيْنَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَارِضِ وَالْبِكْرِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ
يُشَارَ بِهِ إِلَى مُؤْتَنَيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ لِإِشَارَةِ الْمَذْكَرِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ مَا ذُكِرَ وَمَا تَقَدَّمَ"،
وَقَالَ: "وَقَدْ يَجْرِي الضَّمِيرُ مَجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي هَذَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: قُلْتَ لِرُؤْيَا فِي
قَوْلِهِ:

539- فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٍ * كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ
إِنْ أَرَدْتَ الْخَطُوطَ فَقُلْ: كَأَنَّهَا، وَإِنْ أَرَدْتَ السَّوَادَ وَالْبَلَقَ فَقُلْ: كَأَنَّهُمَا، فَقَالَ: أَرَدْتُ:
كَانَ ذَلِكَ. وَبَلَقٌ. وَالَّذِي حَسَّنَ مِنْهُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَنبِيئُهَا وَجَمْعُهَا وَتَأْنِيئُهَا لَيْسَتْ
عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَاتُ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الَّذِي بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

قوله: {مَا تُؤْمَرُونَ} "ما" موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف تقديره: تُؤْمَرُونَ بِهِ،
فَحَذَفَتِ الْبَاءُ وَهُوَ حَذْفٌ مَطْرُودٌ، فَاتَّصَلَ بِالضَّمِيرِ فَحُذِفَ. وَلَيْسَ هُوَ نَظِيرَ {كَالَّذِي
حَاضُوا} فَإِنَّ الْحَذْفَ هُنَاكَ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ "ما" نَكْرَةً مَوْصُوفَةً. قَالَ أَبُو
الْبَقَاءِ: "لَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ وَهُوَ بِالَّذِي أَشْبَهَهُ"، وَبِجُورٍ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً أَي:
أَمَرَكَ بِمَعْنَى مَأْمُورَكَ، تَسْمِيَةٌ لِلْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ كَصَرْبِ الْأَمِيرِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ. وَ
"تُؤْمَرُونَ" مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَالْوَاوُ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَوْ قَوَّعَهَا
صَلَةً.

(1/317)

* { قَالُوا اذْعُ لَنَا رَبَّنَا يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْئُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقِعٌ لَوُئُهَا تَسُرُّ
النَّاطِرِينَ }

قوله تعالى: { مَا لَوْئُهَا } كقوله "هي"؟ وقال أبو البقاء: "ولو فُرئ "لوتها" بالنصب
لكان له وجه، وهو أن تكون "ما" زائدة كهي في قوله: { أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَصِيئُ } ويكون
التقدير: يبين لنا لوتها، وأما "ما هي فابتداءً وخبرٌ لا غيرٌ إذ لا يُمكنُ جَعْلُ "ما" زائدةً لأنَّ
"هي" لا يصحُّ أن تكونَ مفعولَ يبيِّنُ "يعني أنها بصيغة الرفع، وهذا ليس من مواضع
زيادة "ما" فلا حاجة إلى هذا. واللونُ عبارةٌ عن الحمرة والسوادِ ونحوهما. واللونُ أيضاً
النوعُ وهو الدَّقْلُ نوعٌ من النحل، قال الأخفش: "هو جماعةٌ واحداً: لينة" وسياطي.
وفلان يتلَوْنُ أي: لا يثبتُ على حال، قال الشاعر:
540- كُلُّ يَوْمٍ تَتَلَوْنَ * غَيْرُ هَذَا بَلَّ أَجْمَلُ

(1/318)

قوله: {صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا} يجوز أن يكون "فاقع" صفةً و "لونها" فاعلٌ به، وأن يكون خبراً مقدماً، و "لونها" مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ صفةٌ، ذكرها أبو البقاء. وفي الوجه الأول نظرٌ، وذلك أن بعضهم نقلَ أن هذه التوايحَ للألوانِ لا تعملُ عمَلُ الأفعالِ. فإن قيل: يكونُ العملُ لصفراءِ لا لفاقعِ كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيضٍ ناصعٍ لونه، فلونه مرفوعٌ بأبيضٍ لا بناصعٍ، فالجوابُ: أن ذلكَ ههما ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أن صفراءَ مؤنثٌ اللفظِ، ولو كانَ رافعاً لـ "لونها" لقل: أصفرُ لونها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ أصفرَ لونها، ولا يجوز: صفراً لونها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ أصفرَ لونها، ولا يجوز: صفراءَ لونها، لأنَّ الصفةَ كالفعلِ، إلا أن يُقال: إنه لما أُضيفَ إلى مؤنثٍ اكتسبَ منه التانيثَ فَعُوِمِلَ معاملتهُ كما سيأتي ذكرُه. ويجوز أن يكونَ "لونها" مبتدأ، و "تسُرُّ" خبره، وإنما أثَّ الفعلَ لاكتسابه بالإضافةِ معنى التانيثِ: كقوله:

541- مَسَيْنَ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ * أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

وقول الآخر:

542- وَتَسْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ * كَمَا سَرِقَنُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

(1/319)

أثَّ فعلَ المَرِّ والصدْرِ لَمَّا أُضيفَا لمؤنثٍ، وُقِرَّ {تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ} وقيل: لأنَّ المرادَ باللونِ هنا الصفرةَ، وهي مؤنثَةٌ فَحُمِلَ على المعنى في ذلك، ويقال: أصفرُ فاقعٌ، وأبيضُ ناصعٌ وَيَقُوقُ وَلَهَقُ، ولهاقٌ وأحضرُ ناصعٌ، وأحمرُ قانئٌ وأسودُ حالكٌ وحائكٌ وَحَلَكُوكٌ وَحُلُوكٌ وَدَجُوجِيٌّ وَعَرَبِيٌّ وبهيمٍ، وقيل: "البهيم الخالصُ من كل لون". وبهذا يَظْهَرُ أن صفراءَ على بابها من اللون المعروفِ لا سوداءَ كما قاله بعضهم، فإنَّ المفقوعَ من صفةِ الأصفرِ خاصةً، وأيضاً فإنه مجازٌ بعيدٌ، ولا يُستعملُ ذلكَ إلا في الإيْلِ لِقُرْبِ سوادها من الصفرةِ كقوله تعالى: {كَأَنَّهُ جَمَالُهُ صُقُورٌ} وقال:

543- تَلِكُ حَيْلِي مِنْهُ وَتَلِكُ رِكَابِي * هُرِّيَّ صُقُرُ أَوْلَادِهَا كَالرَّبِيبِ

قوله: {تَسْرُّ النَّاطِرِينَ} جملةٌ في محلِّ رفعِ صفةٍ لـ "بقرة" أيضاً، وقد تقدّم أنه يجوز أن تكونَ خبراً عن "لونها" بالتأويلين المذكورين. والسروُرُ لَدَّةٌ في القلبِ عند حصولِ تَفْعٍ أو تَوْفَعِهِ، ومنه "السريْرُ" الذي يُجَلْسُ عليه إذا كان لأولي النعمةِ، وسريْرُ الميْتِ تشبيهاً به في الصورةِ وتفاوتاً بذلك.

* { قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّنَا يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ }

قوله تعالى: { مَا هِيَ }؟ .. مرةً ثانيةً، تكريرٌ للسؤالِ عن حالِها وصفِتها واستكشافٌ زائدٌ ليزدادوا بياناً لوصفِها.

(1/320)

قوله: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا} "البقر" اسمٌ إنَّ وهو اسمٌ جنسٍ كما تقدّم. وقرئ "الباقِرُ" وهو بمعناه كما تقدم. و "تشابه" جملةٌ فعليةٌ في محلِّ رفعِ خبراً لإنَّ، وقرئ: "تَشَابَهَ" مشدداً ومخففاً وهو مضارعٌ، فالأصلُ: تَشَابَهُ بَتَاءِينِ، فَادْغَمَ وَحَذَفَ مِنْهُ أُخْرَى، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ مَقِيسٌ. وَقُرِئَ أَيْضاً: بَشَابَهُ بَتَاءِينِ، فَادْغَمَ وَحَذَفَ مِنْهُ أُخْرَى، وَكِلَا

الوجهين مقيس. وُقِرئ أيضاً: يَشَابُه بالياء من تحت وأصله يتشابه فَادْعَم أيضاً، وتذكيرُ الفعل وتأنيبُه جائزَان لِأَن فاعله اسمُ جنس وفيه لغتان: التذكيرُ والتأنيبُ، قال تعالى: {أَعْجَازٌ تَخَلُّ حَاوِيَةً} فَأَنْتِ، و {أَعْجَازٌ تَخَلُّ مُنْقَعِرٍ} فذكر، ولهذا موضعٌ نستقصي منه، يأتي إن شاء الله تعالى. وَتَشَابُه بِنَاءِ عَيْنٍ عَلَى الْأَصْلِ، وَتَشَبَّهُ بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ وَالْبَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَالْأَصْلُ: تَشَبَّهْتُ، وَتَشَابَهْتُ، وَتَشَابَيْتُ، وَتَشَابَيْتُ، وَتَشَابَيْتُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ تَشَابَهٍ وَتَشَبَّهٍ، وَقُرئ: تَشَبَّهْتُ ماضياً. وفي مصحف أبي: "تَشَابَهْتُ" بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ. قال أبو حاتم: "هو غلط لأن التاء في هذا الباب لا تُدْعَمُ إِلَّا فِي الْمَضَارِعِ"، وهو معذورٌ في ذلك. وَقُرئ: تَشَابَهْتُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بَطَرَحَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَوَجْهَهَا عَلَى إِشْكَالِهَا أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: إِنْ الْبِقْرَةَ تَشَابَهْتُ فَالتاء الأولى من البقرة والتاء الثانية من الفعل، فلمَّا اجتمع متقاربانِ أَدْعَمَ نحو: الشجرة... إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ أَيْضاً فِي تَشَابَهٍ مِنْ غَيْرِ تَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ ثَبُوتُ/ علامة التأنيث، وجوابه أنه مثل:

544- * ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالِهَا
مع أن ابن كيسان لا يلتزم ذلك في السَّعَةِ.

(1/321)

قوله: {إِنْ شَاءَ اللَّهُ} هذا شرطٌ جوابه محذوفٌ لدلالة إِنْ وما في حَيْزِهَا عَلَيْهِ، والتقدير: إِنْ شَاءَ اللَّهُ هَدَيْتَنَا لِلْبِقْرَةِ اهْتَدَيْنَا، ولكنهم أخرجوه فِي جَمَلَةٍ اسْمِيَةٍ مُؤَكَّدَةٍ بِحَرْفِي تَأْكِيدٍ مَبَالِغَةٍ فِي طَلْبِ الْهَدَايَةِ، وَاعْتَرَضُوا بِالْشَّرْطِ تَيْمُّناً بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ "لمهتدون" اللامُ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ دَاخِلَةٌ عَلَى خَيْرٍ "إِنْ"، وَقَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَجَوَابُ الشَّرْطِ إِنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ عِنْدَ سَيبويه، وَجَازَ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ مَتَوَسِّطاً، وَخَبْرُ إِنْ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ اهْتَدَيْنَا. وَهَذَا الَّذِي قَالَه لَا يَجُوزُ، فَإِنَّهُ مَتَى وَقَعَ الشَّرْطُ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً وَجَبَ شَرْطاً وَجَبَ اقْتِرَائُهُ بِالْفَاءِ، وَهَذِهِ الْجَمَلَةُ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَقَعَ شَرْطاً، فَلَوْ كَانَتْ جَوَاباً لَزِمَتْهَا الْفَاءُ، وَلَا تُحَدِّفُ إِلَّا ضَرُورَةً، وَلَا جَائِزاً أَنْ يَرِيدَ أَبُو الْبِقَاءِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ وَسَمَّاهُ جَوَاباً مُجَازاً، لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَباً لِلْمَبْرِدِ مَقَابِلًا لِمَذْهَبِ سَيبويه، فَقَالَ: "وَقَالَ الْمَبْرِدُ: الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْجَمَلَةُ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مَعْتَرِضٌ فَالْنِيَّةُ بِهِ التَّأخِيرُ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ: "أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ قَعَلْتَ" وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْمَبْرِدِ هُوَ الْمَقْبُولُ عَنِ سَيبويه، وَالَّذِي نَقَلَهُ عَنِ سَيبويه قَرِيبٌ مِمَّا نَقَلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي زَيْدٍ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ الْبَصْرِيُّونَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: "أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ" إِذْ لَوْ كَانَ جَوَاباً لَوَجَبَ اقْتِرَائُهُ بِالْفَاءِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ. وَأَصْلُ "مُهْتَدُونَ" مُهْتَدُونَ، فَأَعْلَى بِالْحَدْفِ، وَهُوَ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

* { قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ }

(1/322)

قوله تعالى: {لَا ذَلُولٌ} المشهورُ "ذلولٌ" بالرفع على أنها صفةٌ لبقرة، وتوسَّطت "لا" للنفي كما تقدَّم في {لَا قَارِضٌ}، أو على أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: لا هي ذلولٌ. والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محلِّ رفعٍ صفةٌ لبقرة. وَقُرئ: "لا ذَلُولٌ" بفتح اللام

على أنها "لا" التي للتبرئة والخبر محذوف، تقديره: لا ذلولٌ تَمَّ، أو ما أشبهه، وليس المعنى على هذه القراءة، ولذلك قال الأخفش: "لا ذلولٌ نعت ولا يجوز نصبه".
والذلول: التي ذُلَّتْ بالعمل، يقال: بَقَرَةُ ذُلُولٌ بَيِّنَةٌ الذُّشْلُ بكسر الذال، ورجلٌ ذَلِيلٌ بَيْنُ الذَّلِّ بضمها، وقد تقدّم عند قوله: {الذَّلُّ

{. قوله: {تُبَيِّرُ الْأَرْضَ} في هذه الجملة أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرُها أنها في محلِّ تَصْبٍ على الحال من الضمير المستكن في "ذلول" تقديره: لا تُذَلُّ حالٌ إثاريتها [الأرض]. وقال ابن عطية: "وهي عند قوم جملةٌ في موضعِ الصفة لبقرة، [أي]: لا ذلولٌ مثيرٌ، وقال أيضاً: ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موضع الحال لأنها من نكرة"، أمّا قوله: "في موضع الصفة" فإنه يلزم منه أن البقرة كانت مثيراً للأرض، وهذا لم يُقَلِّ به الجمهور، بل قال بعضهم، وسيأتي بيانه قريباً. وأمّا قوله: "لا يجوز أن تكون حالاً يعني من "بقرة" لأنها نكرة. فالجواب: أنّها لا تُسَلَّمُ أنها حالٌ من بقرة، بل من الضمير في "ذلول" كما تقدّم شرحه، أو نقول: بل هي حالٌ من النكرة قَدْ وُصِفَتْ وتخصّصت بقوله {لا ذلولٌ} وإذا وُصِفَتْ النكرة ساعَ إتيانُ الحال منها اتفاقاً. وقيل: إنها مستأنفة، واستئنافها على وجهين، أحدهما: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف أي: هي تثير، والثاني: أنها مستأنفة بنفسها من غير تقدير مبتدأ، بل تكون جملةً فعليةً أشدّ بها لمجرد الإخبار بذلك.

(1/323)

وقد متّع من القول باستئنافها جماعةٌ، منهم الأخفش علي بن سليمان، وعَلَّل ذلك بوجهين، أحدهما: أن بعده: {وَلَا تَسْقِي الْحَرَّتَ} فلو كان مستأنفاً لما صحَّ دخول "لا" بينه وبين الواو. الثاني: أنها لو كانت تثير الأرض لكانت الإثارة قد دللتها، واللّه تعالى نفى عنها ذلك بقوله: لا ذلولٌ. انتهى. وهذا المعنى هو الذي منعُ به أن يكون "تثير" صفةً لبقرة لأن اللازم مشترك، ولذلك قال أبو البقاء: "ويجوزُ على قولٍ مَنْ أثبت هذا الوجه - يعني كونها تثيرٌ ولا تسقي - أن تكون تثير في موضع رفع صفةً لبقرة". وقد أجاب بعضهم عن الوجه الثاني بأن إثارة الأرض عبارة عن مَرَجِّها ونشاطها كما قال امرؤ القيس:

545- يَهِيلُ وَيُدْرِي تُرْبَهُ وَيُثِيرُهُ * إِثَارَةَ تَبَّاتِ الْهَوَاجِرِ مُخْمِسِ
أي: تثيرُ الأرضَ مَرَجًا ونشاطاً لا حَرَّتًا وَعَمَلًا، وقال أبو البقاء: "وقيل هو مستأنف، ثم قال: "وهو بعيدٌ عن الصحة، لوجهين، أحدهما: أنه عَطَفَ عليه قوله: {وَلَا تَسْقِي الْحَرَّتَ} فنفي المعطوف، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقول: لا قاعدٍ بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا، ودَكَرَ الوجه الثاني كما تقدّم، وأجاز أيضاً أن يكون "تثير" في محلِّ رفع صفةً لذلول وقد تقدّم لك خلافٌ: هل يُوصف الوصفُ أو لا؟ فهذه ستة أوجهٍ، تلخيصها: أنها حالٌ من الضمير في "ذلول" من "بقرة" أو صفةً لبقرة أو لذلول أو مستأنفة بإضمارٍ مبتدأ أو دونه.

(1/324)

قوله: {وَلَا تَسْقِي الْحَرَّتَ مُسَلَّمَةٌ لَا شَيْبَةَ فِيهَا} الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوف. وقال الزمخشري: ولا الأولى للنفي

-يعني الداخلة على "ذلول" والثانية مزيدة/ لتوكيد الأولى، لأن المعنى: لا ذلول تشير وتُسقي، على أن الفعلين صفتان لذلول، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ".
وقرئ "تُسقي" بضم التاء من أسقى. وإثارة الأرض تحريكها وبخثها، ومنه {وَأَثَرُوا الْأَرْضَ} أي: بالحرث والزراعة، وفي الحديث: "أثروا القرآن، فإنه علم الأولين والآخرين"، وفي رواية، "مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَتَوَرَّ الْقُرْآنَ". ومُسَلَّمَةٌ من سَلِمَ له كذا أي: خَلَصَ. و"شية" مصدرٌ وشَيْتُ الثوبِ أَشْيُهُ وَشَيْأٌ وَشِيَّةٌ، فَحُذِفَتْ فَأَوْهًا لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَسْرَةٍ فِي الْمَضَارِعِ، ثُمَّ حُمِلَ بِاقْيِ الْبَابِ عَلَيْهِ، وَوَزُنُهَا: عِلَّةٌ، وَمِثْلُهَا: صِلَةٌ وَعِدَّةٌ وَزِنَةٌ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّمَعَةِ الْمَخَالَفَةِ لِلْوَنِّ، وَمِنْهُ تَوَبُّ مَوْشِيٍّ أَيْ مَنْسُوجٌ بِلَوْنَيْنِ فَكَأَثَرَ، وَثَوْرٌ مَوْشِيٌّ الْقَوَائِمُ أَيْ: أَبْلَقُهَا قَالَ الشَّاعِرُ:

546- من وحشٍ وَجَرَّةٍ مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ * طَاوِي الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الْقَرِيدِ
ومنه: "الواشي" للنقام، لأنه يشي حديثه أي: يَرَبِّئُهُ وَيَخْلِطُهُ بِالْكَذِبِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يُقَالُ لَهُ وَاشٍ حَتَّى يُعَيَّرَ كَلَامِهِ وَيُرَبِّئَهُ. وَيُقَالُ: ثَوْرٌ أَشْيُهُ، وَفَرَسٌ أَبْلَقٌ وَكَبِشٌ أَخْرَجَ وَتَيْسٌ أَبْرَقٌ وَغَرَابٌ أَبْقَعٌ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْبُلْقَةِ، وَ"شِيَّةٌ" اسْمٌ لَا، وَ"فِيهَا" خَبَرُهَا.

(1/325)

قوله: {الآنَ جِئْتُ} "الآن" منصوبٌ بجِئْتُ، وهو ظرفٌ زمانٍ يقتضي الحالَ وَيُخَلِّصُ المضارعَ له عند جمهور النحويين، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا هُوَ الْغَالِبُ وَقَدْ جَاءَ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ كَقَوْلِهِ: {فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ} {فَالآنَ بَاشِرٌ وَهَنَّ} فلو كان يقتضي الحالَ لما جاء من فعل الشرط والأمر اللذين هما نصٌّ في الاستقبال، وَعَبَّرَ عَنْ هَذَا الْقَائِلُ بِعِبَارَةٍ تَوَافَقَ مَذْهَبُهُ وَهِيَ: "الآن" لَوْقَتِ حُصِرَ جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ "يريد بقوله: "أو بعضه" نحو: {فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ} وهو مبنيٌّ. وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ بِنَائِهِ، فَقَالَ الزَّجَاجُ: "لأنَّه تَضَمَّنَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، لِأَنَّ مَعْنَى أَفْعَلِ الْآنَ أَيْ: هَذَا الْوَقْتُ". وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي لُزُومِ لَفْظٍ وَاحِدٍ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُنْتَبَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُصَعَّرُ. وَقِيلَ: لِأَنَّ تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ وَهُوَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَأَمْسٍ، وَهَذِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ فِيهِ بِدَلِيلِ بِنَائِهِ وَلَمْ يُعْهَدْ مَعْرَفٌ بِأَلٍ إِلَّا مُعْرَبًا، وَلَزِمَتْ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا لَزِمَتْ فِي الَّذِي وَالتِّي وَبَابَهُمَا، وَيُعْزَى هَذَا لِلْفَارْسِيِّ. وَهُوَ مُرَدُّدٌ بِأَنَّ التَّضَمِينَ اخْتِصَارًا، فَكَيْفَ يُخْتَصَرُ الشَّيْءُ، ثُمَّ يُؤْتَى بِمِثْلِ لَفْظِهِ. وَهُوَ لَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَا يَتَصَرَّفُ غَالِبًا، وَقَدْ وَقَعَ مُبْتَدَأً فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "فَهُوَ يَهْوَى فِي قَعْرِهَا الْآنَ حِينَ انْتَهَى" فَالآنَ مُبْتَدَأٌ وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَ"حِينَ" خَبَرُهُ، بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ، وَمَجْرُورًا فِي قَوْلِهِ:

547- أَلِي الْآنَ لَا يَبِينُ اِرْعَاؤِي *

وَادَّعَى بَعْضُهُمْ إِعْرَابَهُ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ:

548- كَانَتْهُمَا مِلَانٍ لَمْ يَتَّعَيَّرَا * وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرٌ

(1/326)

يريد: "من الآن" فَجَرَّهَ بِالْكَسْرِ، وَهَذَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ. وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ فِعْلِ مَاضٍ، وَأَنْ أَصْلَهُ أَنَّ بِمَعْنَى حَانَ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلٌ زَائِدَةٌ وَاسْتُضْجِبَ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَجَعَلَهُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: "مَا رَأَيْتَهُ مَذْ شَبَّ إِلَى دَبِّ" وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وَأَنهَاطُكُمْ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ"، وَرُدَّ عَلَيْهِ أَنَّ أَلًا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَنْقُولِ مِنْ فِعْلِ مَاضٍ، وَبِأَنَّهُ

كان ينبغي أن يجوز إعرابه كنظائره، وعنه قول آخر أن أصله "أوان" فحذقت الألف ثم قلبت الواو ألفاً، فعلى هذا ألفه عن واو، وقد أدخله الراغب في باب "أين" فتكون ألفه عن ياء، [والصواب الأول].

وقرئ "قالوا الآن" بتحقيق [الهمزة] من غير ثقل، وهي قراءة الجمهور، و"قال لان" ينقل حركة الهمزة على اللام قبلها وحذف الهمزة، وهو قياس مطرد، وبه قرأ نافع وحمزة باختلاف عنه، و"قالو لان" بثبوت الواو من قالوا لأنها إنما حذقت لالتقاء الساكنين وقد تحركت اللام لنقل حركة الهمزة إليها، واعتدوا بذلك كما قالوا في الأحمر: "لحمر". وسيأتي تحقيق هذا إن شاء الله تعالى في {عاداً الأولى} وحكي وجه رابع: "قالوا الآن" بقطع همزة الوصل وهو بعيد.

قوله: "بالحق" يجوز فيه وجهان، أحدهما أن تكون باء التعدية كالهزمة كأنه قيل: أجات الحق أي: دكرته. الثاني: أن يكون في محل نصب على الحال من فاعل "جئت" أي: جئت ملتبساً بالحق أو ومعك الحق.

قوله {وما كأدوا يفعلون} كاد واسمها وخبرها، والكثير في خبرها تجرؤه من أن، وشدد قوله:

549- قد كاد من طول البلى أن يمحصا

عكس عسى، ومعناها مقارنة الفعل، وقد تقدم جملة صالحه من أحكامها، وكون نفيها إثباتاً وأثبتها نفيًا، والجواب عن ذلك عند قوله: {يكاد البرق} فليفت إليه.

(1/327)

* {وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا قَادَرْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ}

قوله تعالى: {قَادَرْتُمْ فِيهَا} فعلٌ وفاعلٌ، والفاءٌ للسببية، لأن التدارؤ كان مسبباً عن القتل، ونسب القتل إلى الجميع وإن لم يصدُر إلا من واحدٍ أو اثنين كما قيل، لأنه وجد فيهم، وهو مجازٌ شائعٌ. وأصل أَدَارْتُمْ: تَدَارَأْتُمْ تَفَاعَلْتُمْ مِنَ الدَّرْعِ وهو الدفع، فاجتمعت التاء مع الدال وهي مقاربتُها فأريد الإدغام فقلبت التاء دالاً وسكنت لأجل الأدغام، ولا يمكنُ الإبتداءُ بساكن فاجتلبت همزةُ الوصلِ لِيبتدأ بها فبقي أَدَارْتُمْ، والأصل: "أَدَارْتُمْ" فادغم، وهذا مطردٌ في كل فعلٍ على تفاعلٍ أو تفعّلٍ فأؤه دالٌ نحو: "تَدَايَنَ وَادَّيَنَ، وَتَدَيَّنَ وَادَّيَّنَ، أو طَاءَ أو طَاءَ أو صَادٌ أو صَادَ نحو: تَطَايَرَ وَاطَّيَّرَ، وَتَطَهَّرَ وَاطَّهَّرَ، والمصدرُ على التفاعلِ أو التفعّلِ نحو: تَدَارَأُ وَتَطَهَّرُ نظراً إلى الأصل، وهذا أصل نافعٌ غفي جميع الأبوابِ فليتأمل.

(1/328)

قوله: {وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ} "الله" رفعٌ بالابتداء و"مُخْرِجٌ" خبره، وما موصولةٌ منصوبةٌ المحلِّ باسمِ الفاعلِ، فإن قيل: اسمُ الفاعلِ لا يَعْمَلُ بمعنى الماضي إلا مَحَلٌّ بالألف واللام. فالجواب/ أن هذه حكايةُ حال ماضيةٍ، واسمُ الفاعلِ فيها غير ماضٍ، وهذا كقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ} وَالْكَسَائِي يُعْمَلُهُ مطلقاً ويستدل بهذا ونحوه. و"ما" يجوز أن تكون موصولةً اسميةً، فلا بد من عائِدٍ، تقديره: مُخْرِجٌ الذي كنتم تكتمونه، ويجوز أن تكون مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعُ المفعول به أي مُخْرِجٌ مكتومكم، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها معترضه بين المعطوف

والمعطوف عليه، وهما: "فَادَّارَ أُنْمَ" "فقلنا اضربوه" قاله الزمخشري. والضمير في "اضربوه" يعودُ على النفس لتأويلها بمعنى الشخص والإنسان، أو على القليل المدلول عليه بقوله: والله مُخْرَاجٌ ما كنتم تكتمون". والجملة من "اضربوه" محلُّ نصبٍ بالقول.

* { فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُؤْتَى وَيُزِيكُمُ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ } : "كذلك" في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ بمحذوفٍ، أي إحياءً كائناً كذلك الإحياء، أولاً لأنه حالٌ من المصدرِ المعرَّفِ، أي: ويريكُم الأراءةَ حالٌ كونها مُشْبِهَةٌ ذلك الإحياء، وقد تقدَّم أنه مذهبُ سيبويه، والموتى جمع "مَيِّت" وقد تقدَّم.

(1/329)

قوله: { وَيُزِيكُمُ آيَاتِهِ } الرؤية هنا بَصْرِيَّةٌ فالهمزةُ للتعدية أكَسَبَتِ الفِعْلَ مفعولاً ثانياً، وهو "آيَاتِهِ، والمعنى: يَجْعَلُكُمْ مُبْصِرِينَ آيَاتِهِ. و"كم" هو المفعولُ الأولُ، وأصلُ يُزِيكُمُ: يُزِيكُمُ، فَحُذِفَتِ همزةُ أَفْعَلٍ في المضارعةِ لما تقدَّم في "يُؤْمِنُونَ" وبابه، فبقي بُرْتِيكُم، فَنُقِلَتِ حركةُ الهمزة على لاراءٍ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، وهو نقل لازمٌ في مادة "رأى" وبابه دون غيره ممَّا عيَّنه همزةٌ نحو: تَأَى يَتَأَى، ولا يجوز عدمُ النقلِ في رأى وبابه إلا ضرورةً كقوله:
550- أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَبَاهُ * كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَاهَاتِ

* { ثُمَّ قَسَتْ فُلُوبُكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَّخِذُ مِنْهَا نَبْهَجٌ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَنْشَقُّ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَنْهَيْطُ مِنْ حَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً } : "أو" هذه كـ "أو" في قوله: { أَوْ كَصَيِّبٍ } فكلُّ ما قيل فيه تَمَمٌ يمكنُ القولُ به هنا، ولَمَّا قال أبو الأسود:
551- أَحَبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا * وَعَبَّاسًا وَحَمَزَةً أَوْ عَلِيًّا

(1/330)

اعترضوا عليه في قوله "أو" التي تقتضي الشكَّ، وقالوا له: أَشَكَّكَتْ؟ فقال: كَرَّرْتُ واستدلَّ بقوله تعالى: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ } وقال: أَوْ كَانَ شَاكًا مَنْ أَحْبَرَ بِهَذَا؟ وإنما قَصَدَ - رحمه الله - الإبهامَ على المخاطب. و"أشدُّ" مرفوعٌ لعطفه على محلِّ "كالحجارة" أي: فهي مثلُ الحجارةِ أو أشدُّ. والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفاً فتتعلقُ بمحذوفٍ وأن تكونَ اسماً فلا تتعلَّقُ بشيءٍ، ويجوزُ أن تكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أي: أو هي أشدُّ. و"قسوة" نصبٌ على التمييز؛ لأنَّ الإبهامَ حَصَلَ في نسبةِ التفضيلِ إليها، والمفصلُ عليه محذوفٌ للدلالةِ عليهِ أي: أشدُّ قسوةً من الحجارةِ.

(1/331)

وَقُرئ "أَشَدُّ" بالفتح، ووجهها أنه عَطَفَهَا على "الحجارة" أي: فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها. قال الزمخشري مُوجِّهًا للرفع: "وأشدُّ معطوفٌ على الكاف: إمَّا على معنى: أو مثلُ أَشَدَّ فَحَذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ، وتَعَصَّدَه قراءة الأعمش بنصبِ الدال عطفاً على "الحجارة". ويجوز علي ما قاله أن يكونَ مجروراً بالمضافِ المحذوفِ تُركَ على حاله، كقراءة: {وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} بجرِّ الآخرة، أي: ثواب الآخرة، فيحصلُ من هذا أنَّ فتحة الدال يُحْتَمَلُ أن تكونَ للنصبِ وأن تكونَ للجرِّ. وقال الزمخشري أيضاً: "فإن قلت: لِمَ قيل "أشدُّ قسوةً" وفعل القسوة ممَّا يخرج منه أفعالُ التفضيلِ وفعلُ التعجبِ؟ - يعني أنه مستكملٌ للشروطِ مِنْ كونه ثلاثياً تاماً غيرَ لَوْنٍ ولا عاهةٍ متصرفاً غيرَ ملازمٍ للنفي - ثم قال: "قلت: لكونه أَيْبَنَ وأدَلَّ على فرطِ القسوةِ، ووجهٌ آخرٌ وهو أنه لا يَفْصِدُ معنى الأقسى، ولكنه قَصَدَ وصفَ القسوةِ بالشدَّة، كأنه قيل: اشتدَّت قسوةُ الحجارةِ وقلوبهم أَشدُّ قسوةً" وهذا كرمٌ حسنٌ جداً، إلا أن كونَ القسوةِ يجوزُ بناءً التعجبِ منها فيه نظرٌ من حيثُ إنَّها من الأمورِ الخَلْقِيَّةِ أو من العيوبِ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءً نظرٌ من حيثُ إنَّها من الأمورِ الخَلْقِيَّةِ أو من العيوبِ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءً البابين. وقُرئ: قساوة.

(1/332)

قوله: {لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ} اللامُ لامُ الابتداءِ دَخَلَتْ على اسمِ "إِنَّ"، لتقدُّمِ الخبرِ وهو {مِنَ الْحَجَارَةِ}، وهي بمعنى الذي في محلِّ النَّصْبِ ولو لم يتقدَّمِ الخبرُ لم يَجُزْ دخولُ اللامِ على الاسمِ لئلا يتوالى حرفا تأكيدٍ، وإن كان الأصلُ يقتضي ذلك، والضميرُ في "منه" يعودُ على "ما" حَمَلًا على اللفظ، قال أبو البقاء: "ولو كان في غير القرآن لَجَأَ "منها" على المعنى" قلت: هذا الذي قد قرأ به أبي بن كعب والضحاك. وقرأ مالك بن دينار: "يَتَفَجَّرُ" من الانفجار. وقرأ قتادة: {وَإِنَّ مِنَ الْحَجَارَةِ} بتخفيفِ إِنْ من الثقليةِ وأتى باللامِ فارقةً بينها وبين "إِنَّ" النافية، وكذلك {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّقُ - وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ} وهذه القراءة تحتمل أن تكونَ "ما" فيها في محلِّ رفع وهو المشهورُ، وأن تكونَ فِي محلِّ نصبٍ لأنَّ "إِنَّ" المخففة سَمِعَ فيها الإعمالُ والإهمالُ، قال تعالى: {وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ} في قراءة مَنْ قرأه. وقال في موضعٍ آخر: {وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا جَمِيعٌ} إلا أن المشهورَ الإهمالُ. و {يَشَقُّقُ} أصله: يَشَقُّقُ، فأدغم، وبالأصلِ قرأ العمَشُ، وقرأ طلحة بن مصرف: "لَمَّا" بتشديد الميم في الموضعين، قال ابن عطية: "وهي قراءة غير متجهة" وقرأ أيضاً: "يَشَقُّقُ" بالنون، وفاعله ضمير "ما" وقال أبو البقاء: "وبجوز أن يكونَ فاعله ضميرُ الماء لأنَّ "يَشَقُّقُ" يجوز أن يُجْعَلَ للماء على المعنى، فيكونَ معك فعلاً، فيعملُ الثاني منهما في الماء، وفاعلُ الأولِ مضمراً/ على شريطة التفسير، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني ضميرٌ يعني أنه من باب التنازع، ولا بد من حَذْفِ عَائِدٍ من "يَشَقُّقُ" على "ما" الموصولة دلَّ عليه قوله "منه" والتقدير: وإنَّ من الحجارة لَمَّا يَشَقُّقُ الماءُ منه فيخرجُ منه. وقال أيضاً: "ولو قُرئ "تتفجَّرُ"

(1/333)

بالتاء جاز" قلت: قال أبو حاتم يجوز "لما تتفجر" بالتاء لأنه أتته بتأنيث الأنهار، وهذا لا يكون في تشقق يعني التأنيث. قال النحاس: "يجوز ما أنكره على المعنى، لأن المعنى: وإن منها لحجارة تشقق" يعني فیراعي به معنی "ما" فإنها واقعة على الحجارة.

قوله: { مِنْ حَشِيَةِ اللَّهِ } منصوبُ المحلِّ متعلقٌ بـ "يَهِيْطُ". و "مِنْ" للتعليل، وقال أبو البقاء: ["مِنْ"] في موضع نصب بيهبط، كما تقول: يهبط بخشية الله، فجعلها بمعنى الباء المُعَدِّيَّة، وهذا فيه نظرٌ لا يَحْفَى. وخشية مصدرٌ مضافٌ للمفعول تقديره: مِنْ أَنْ يَحْشَى اللَّهَ.

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارَةٌ، كقوله:

552- لَمَّا أَتَى خَيْرَ الرَّبْرِ تَوَاصَعَتْ * سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْحُسَّعُ
ويجوز أن يكونَ حقيقةً على معنَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِيهَا قَابِلِيَّةً لِذَلِكَ. وقيل: الضميرُ في "منها" يعودُ على القلوبِ وفيه بُعدٌ لتناوُرِ الضمائرِ.
قوله { وَمَا اللَّهُ يَغَافِلُ } قد تقدّم في قوله: { وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ } فَلْيُلْتَقِ إِلَيْهِ.
قوله: { عَمَّا تَعْمَلُونَ } بغافل، و "ما" موصولةٌ اسميةٌ، فلا بد من عائدٍ أي: تعلمونه، أو مصدريةٌ فلا يُحتَاجُ إليه، أي عن علمكم، ويجوز أن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به، ويجوز ألا يكون. وقُرئ "يُعلمون" بالياءِ والتاءِ.

* { أَقْطَطِعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ }.. ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامةُ النصبِ حَذْفُ النونِ، والأصلُ: في أَنْ، فموضعُها نصبٌ أو جَرٌّ على ما عُرِفَ غيرَ مرة، وَعَدَى "يؤمنوا" باللام لتضمينه معنى أَنْ يُحَدِّثُوا الْإِيمَانَ لِأَجْلِ دَعْوَتِكُمْ، قاله الزمخشري وقد تقدّم تحقيقه.

(1/334)

قوله: { وَقَدْ كَانَ } الواو للحال. قال بعضهم: "وعلامتها أَنْ يَصْلُحَ موضعها "إذ" والتقدير: أفتطمعون في إيمانهم والحال أنهم كاذبون مُحَرِّفُونَ لكلام الله تعالى. و "قد" مقربةٌ للماضي من الحال سَوَّغَتْ وَقَوَّعَتْ حَالاً. و "يَسْمَعُونَ" خبراً كان، و "منهم" في محلِّ رفعٍ صفةٌ لفريق، أي: فريقٌ كائنٌ منهم. وقال بعضهم: { يَسْمَعُونَ } في محلِّ رفعٍ صفةٌ لفريق، و "منهم" في محلِّ نصبٍ خبراً لكان، وكان وما في حيزها في محلِّ نصبٍ على ما تقدّم. وقُرئ { كَلِمَ اللَّهِ } وهو اسمٌ جنسي واحدٌ كلمة، وَقَرَّقَ النحاة بين الكلام والكلم، بأنَّ الكلامَ يشرطه الإقادةُ، والكلمُ يشرطه التركيبُ من ثلاثٍ فصاعداً، لأنه جَمْعٌ في المعنى، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، فيكونَ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، وتحقيقٌ هذا مذکورٌ في كتبهم. وهل الكلامُ مصدرٌ واسمٌ مصدرٌ؟ خلافٌ. والمادةُ تدلُّ على التأثير، ومنه الكلمُ وهو الجرحُ، والكلامُ يؤثّر في المخاطب قال:

553- * وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ الْيَدِ

وَيُطَلَّقُ الْكَلَامُ لُغَةً عَلَى الْخَطِّ وَالْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ:

554- إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعَيُونِ الْفَوَائِرِ * رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالْدموعِ الْبَوَادِرِ

وعلى النفساني، قال الأخطل:

555- إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا * جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

قيل: ولم يُوجَدَ هذا البيتُ في ديوان الأخطل، وأمّا عند النحويين فلا يُطلقُ إلا على اللفظِ المركبِ المفيدِ بالوَضْعِ.

(1/335)

قوله: {تَعْدُ مَا عَقَلُوهُ} متعلّقٌ بـ {يُحَرِّفُوهُ}. والتحريفُ: الإمالة والتحويلُ، و "ثم" للتراخي: إمّا في الزمان أو الرتبة، و "ما" يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أي: ثم يُحَرِّفُونَ الكلامَ من بعدِ المعنى الذي فهِمُوهُ وعَرَفُوهُ. ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً والضميرُ في "عَلَّقُوهُ" يعودُ حينئذٍ على الكلامِ، أي من بعدِ تَعَقُّلِهِمْ إِيَّاهُ. قوله: {وَهُمْ يَعْلَمُونَ} جملةٌ حاليةٌ، وفي العاملِ فيها قولان، أحدهما: {عَقَلُوهُ}، ولكن يُلزَمُ منه أن تكونَ حالاً مؤكّدةً، لأنَّ معناها قد فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ "عَلَّقُوهُ" والثاني: وهو الظاهرُ، أنه يُحَرِّفُونَهُ، أي يُحَرِّفُونَهُ حَالَ عِلْمِهِمْ بِذَلِكَ.

* { وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِغَضِبِهِمْ إِلَى بَعْضِ قُلُوبِهِمْ أَتَذَرْتَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُوا}.. الآية، قد تقدّم نظيرها أولَ السورة، وقد تقدّم الكلامُ على مفرداتها وإعرابها، فأغنى ذلك من الإعادة. وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وجهين، أحدهما: أن تكونَ مستأنفةً كاشفةً عن أحوال اليهود والمنافقين. والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ معطوفةً على الجملةِ الحاليةِ قبلها وهي: "وقد كان فريقٌ" والتقدير: كيف تطعمون في إيمانهم وحالهم كيئت وكَيْتٌ؟ وقرأ ابن السَّمِيعِ: لأقوا، وهو بمعنى لقوا، فأعلَ بمعنى فَعِلَ نجو: سافر وطارُفُ النعل.

(1/336)

قوله: {بِمَا فَتَحَ اللَّهُ} متعلّقٌ بالتحديثِ قبله، وما موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: فَتَحَهُ اللَّهُ. وأجازَ أبو البقاءُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً أو مصدريةً، أي: شَيْءٌ فَتَحَهُ، فالعائدُ محذوفٌ أيضاً، أو بفتحِ الله عليكم. وفي جَعْلِهَا مصدريةً إشكالٌ من حيثُ إن الضميرَ في قوله بعد ذلك: {لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ} عائِدٌ على "ما" هذا هو الظاهرُ، وما المصدريةُ حرفٌ لا يعودُ عليها ضميرٌ على المشهورِ خلافاً للأخفشِ وأبي بكرٍ بن السراجِ، إلا أن يُتكلّفَ فيقال: الضميرُ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من قوله: {أَتَذَرْتَهُمْ} أو من قوله فَتَحَ، أي: لِيُحَاجُّوكُمْ بالتحديثِ الذي حُدِّثْتُمُوهُ، أو بالفتحِ الذي فَتَحَهُ اللهُ عليكم. والجملةُ من قوله: "أَتَذَرْتَهُمْ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، والفتحُ هنا معناه الحكمُ والقضاءُ، وقيل: القَتَّاحُ: القاضي بلغةِ اليمنِ، وقيلَ الإنزالُ. وقيلَ: الإعلامُ/ أو التبيينُ بمعنى أنه بيّنَ لكم صفةَ محمدٍ عليه السلام، أو المَنُّ بمعنى ما مَنَّ عليكم به من تَصَرُّكُم على عَدُوِّكُمْ، وكلُّ هذه أقوالٌ مذكورةٌ في التفسيرِ.

(1/337)

قوله: {لِيُحَاجُّوكُمْ} هذه اللامُ تُسَمَّى لامَ كي بمعنى أنها للتعليل، كما أن "كي" كذلك، لا بمعنى أنها تَنْصِبُ ما بعدها بإضمار بـ "كي" كما سيأتي، وهي حرفُ جرٍّ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل لأنه منصوبٌ بأن المصدرية مقدرَةٌ بعدها، فهو معها بتأويل المصدر أي للمُحَاجَّةِ، فلم تَدْخُلْ إلا على اسم لكنه غيرُ صريح. والنصبُ بأن المضمرة كما تقدّم لإبكيّ خلافاً لابن كيسان والسيرافي وإن ظَهَرَتْ بعدها نحو قوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا} لأن "أن" هي أمُّ البَابِ، فادَّعَاءُ إضمارها أَوْلَى مِنْ غيرها. وقال الكوفيون: "النصبُ باللامِ نفسها، وأنَّ ما يظهر بعدها من كي وأنَّ إنما هو على سبيل التأكيد"، وللاحتجاج موضع غير هذا من كتب النحو. ويجوز إضمارُ أن وإظهارها بعد هذه اللامِ إلا في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا وقع بعدها "لا" نحو قوله: {لَيْلًا يَعْلَمُ} {لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ} وذلك لما يَلْتَزِمُ من توالي لَمِينٍ فيثقل اللفظُ والمشهورُ في لغة العرب كَسُرُ هذه اللامِ لأنها حرفُ جرٍ وفيها لَعْنَةٌ شاذَّةٌ وهي الفتح. وهذه اللامُ متعلقةٌ بقوله: "أُنْحَدُّونَهُمْ". وذهب بعضهم إلى أنها متعلقةٌ بـ "فَتَحَ"، وليس بظاهر، لأنَّ المُحَاجَّةَ ليست على للفتح، وإنما هي تَشَأْتُ عن التحديث، اللهم أن يُقال: "تَتَعَلَّقُ به على أنها لامُ العاقبة، وهو قولٌ قيل به فصارَ أن عاقبَةَ الفتح ومآلة صارَ إلى أن حاجُّوكُم، أو تقول: إن اللامِ لامُ العلة على بابها، وإنما تَعَلَّقَتْ بِفَتْحٍ لأنه سببٌ للتحديث، والسببُ والمُسَبَّبُ في هذا واحدٌ. قوله: "به" الضميرُ يعودُ على "ما" من قوله: {بِمَا فَتَحَ اللَّهُ} وقد تقدّم أنه يضعفُ القولُ بكونها مصدريةً، وأنه يجوز أن يعود على أحدِ المصدريين المفهومين من "أُنْحَدُّونَهُمْ" و"فتح".

(1/338)

قوله: {عِنْدَ رَبِّكُمْ} ظرفٌ معمولٌ لقوله: {لِيُحَاجُّوكُمْ} بمعنى ليحاجُّوكُم يومَ القيامة، فَكُنِيَ عنه بقوله: {عِنْدَ رَبِّكُمْ}، وقيل: "عند" بمعنى في، أي: ليحاجُّوكُم في ربكم، أي: فيكونون أحقَّ به منكم. وقيل: تَمَّ مَصَافٌ محذوفٌ أي: عند ذِكْرِ رَبِّكُمْ، وقيل: هو معمولٌ لقوله: {بِمَا فَتَحَ اللَّهُ} أي بما فتح اللهُ مِنْ ربكم ليحاجُّوكُم، وهو نَعْتُهُ عليه السلام وأخذُ ميثاقهم بتصديقه. ورَجَّحه بعضهم وقال: "هو الصحيح، لأنَّ الاحتجاجَ عليهم هو بما كان في الدنيا" وفي هذا نظرٌ من جهة الصناعة، وذلك أنَّ {لِيُحَاجُّوكُمْ} متعلقٌ بقوله: {أُنْحَدُّونَهُمْ} على الأظهر كما تقدّم فيلزمُ الفِصْلُ بين العاملِ - وهو فَتَحَ - وبين معموله - وهو عند ربك - وذلك لا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ منهما.

قوله: {أَفَلَا تَعْقِلُونَ} تقدّم الكلامُ على نظيرتها. وفي هذه الجملة قولان: أحدهما [أنها] مندرجةٌ في حَيْزِ القول. والثاني أنها من خطابِ الله تعالى للمؤمنين بذلك فَمَحَلُّهَا النصبُ على الأولِ ولا محلٌّ لها على الثاني، ومفعولُ {تَعْقِلُونَ} يجوزُ أن يكون مراداً ويجوزُ ألا يكون.

* {أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}

(1/339)

قوله تعالى: {أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ}.. تقدّم أنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّ النيةَ بالواو التقديمُ على الهمزة لأنها عاطفةٌ، وإنما أُخِّرَتْ عنها لقوة همزة الاستفهام، وأنَّ مذهبَ

الزمخشري تقديرُ فِعْلٍ بعدَ الهمزة، ولا للنفي. و {أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ} يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصب، وفيها حينئذٍ تقديران، أحدهما أَنَّهَا سَادَةٌ مَسَدٌ مفردٌ إن جَعَلْنَا عِلْمَ بِمَعْنَى عَرَفَ، والثاني: أنها سَادَةٌ مَسَدٌ مفعولين إن جَعَلْنَاها متعديَّةً لاثنتين كظننث، وقد تقدّم أن هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وأنَّ الأَخْفَشَ يدَّعي أنها سَدَّتْ مَسَدَ الأول والثاني محذوفٌ، و"ما" يجوزُ أن تكونَ بمعنى الذي وعائذُها محذوفٌ، أي: ما يُسِرُّونه ويُعْلِنونه، وأن تكونَ مصدريةً أي: يعلمُ سِرَّهُم وعَلَنَهُم، والسِرُّ والعَلَانِيَةُ متقابلان.

* { وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }

(1/340)

قوله تعالى: { وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ } .. "منهم" خبرٌ مقدَّم، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و"أُمِّيُونَ" مبتدأٌ مؤخر، ويجوزُ على رأي الأَخْفَشِ أن يكونَ فاعلاً بالظرف قبله وإن لم يَعْتَمِدْ، وقد بيَّنتُ على ماذا يعتمد فيما تقدّم. "وأُمِّيُونَ جمعُ أُمِّيٍّ وهو مَنْ لا يكتب ولا يقرأ، واخْتَلَفَ في نسبته، فقيل: إلى الأم وفيه معنيان: أحدهما: أنه بحال أمّه التي وَلَدَتْهُ مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابة وليس مثل أبيه، لأن النساءَ ليسَ مِنْ شُعْلِهِنَّ الكتابَةُ. والثاني: أنه بحاله التي وَلَدَتْهُ أمّه عليها لم يتغيَّرَ عنها ولم يَنْتَقِلْ. وقيل: نُسِبَ إلى الأُمَّة وهي القامَةُ والخلقةُ، بمعنى أنه ليس له من الناس إلا ذلك. وقيل: نسب إلى الأُمَّة على سَدَاجَتِها قبل أن تَعْرِفَ الأشياءَ كقولهم: عامِّي أي: على عادةِ العامَّة. وعن ابن عباس: "قيل لهم أُمِّيُونَ لأنهم لم يُصَدِّقُوا بأم الكتاب" وقال أبو عبيدة: "قيل لهم أُمِّيُونَ لإنزالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسبوا لأم الكتاب".

وقرأ ابن أبي عبة: "أُمِّيُونَ" بتخفيف الياء، كأنه اسْتَنْقَلَ تواليَ تضعيفين. قوله: { لَا يَعْلَمُونَ } جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ صفةٌ لأُمِّيُونَ، كأنه قيل: أُمِّيُونَ غيرُ عالمين.

قوله: { إِلَّا أَمَانِيَّ } هذا استثناءٌ منقطعٌ، لأن الأمانِيَّ ليست من جنسِ الكتاب، ولا مندرجةٌ تحت مدلوله، وهذا هو المنقطعُ، ولكنَّ شرطه أن يُتَوَهَّمَ دخوله بوجهٍ ما كقوله: { مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ } وقولُ النابغة: 556- حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْبُوتَةٍ * وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنِّ بِصَاحِبِ لِأَنَّ بِيْذِكْرِ الْعِلْمِ اسْتُخْضِرَ الظَّنُّ، ولهذا لا يَجُوزُ: صَهَلْتَ الْخَيْلُ إِلَّا حَمَاراً.

(1/341)

واعلمُ أنَّ المنقطعَ على صَرِيحَيْنِ: ضربٍ يَصِيحُ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو: "جاء القومُ إلا حماراً" وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّلَ به النحويون: "ما زاد إلا ما تَقَصَّ، وما تَقَعَ إلا ما صَدَّ" فالأولُ فيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبه ولغةُ تميمٍ أنه كالممتصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشبهه النصبُ والاتباعُ، والآيةُ الكريمةُ من الصَّرْبِ الأولِ، فَيَحْتَمِلُ نَصْبُها وجهين، أحدهما: على الاستثناءِ المنقطعِ، والثاني: أنه بدلٌ من الكتاب، و"إلا" في المنقطع تُقدَّرُ عند البصريين بـ "لكن" وعند الكوفيين بـ "بل". وظاهرُ كلامِ أبي البقاء أن تَصْبِيهَ على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: {إِلَّا أَمَانِيَّ} استثناءً منقطعاً، لأنَّ الأمانِيَّ ليس من جنسِ العلمِ، وتقديرُ "إلا" في مثلِ هذا بـ "لكن"، أي: لكنْ يَتَمَثَّلُونه

أمانِيٍّ، فيكونُ عنده من باب الاستثناء المَقَرَّغِ المنقطع، فيصيرُ نظيرَ: "ما علمت إلا ظناً" وفيه نظيرٌ.
والأمانِيُّ جمعُ أُمْنِيَّةٍ بتشديد الياء فيهما. وقال أبو البقاء: "يجوز تخفيفُها فيهما". وقرأ أبو جعفر بتخفيفها، حَذَفَ إحدى الياءين، تخفيفاً، قال الأخفش: "هذا كما يُقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتيح"، قال النحاس: "الحَذْفُ في المعتلِّ أكثرُ" وأنشد قول النابغة: 557- وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أو يَكْشِفُ العَمَى * ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاغُ وقال أبو حاتم: "كلُّ ما جاء مشدداً من هذا النوع فلك في الجمع الوجهان" وأصله يَرْجِعُ إلى ما قال الأخفش. ووزن أُمْنِيَّةٍ: أَفْعُولَةٌ من مَنَى يَمْنِي إذا تلا وقرأ، قال: 558- تَمَنَّى كتابَ اللهِ آخرَ ليله * تَمَنَّى داودَ الزبورَ على رَسْلِ وقال كعب بن مالك:

559- تَمَنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ ليله * وآخِرَه لاقى حِمامَ المقاديرِ

(1/342)

وقال تعالى: "إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ"، أي: قَرَأَ وتَلا، فالأصلُ على هذا: أُمْنُوبَةٌ، فاعتلت اعتلالَ مَيْتٍ وسَيْدٍ، وقد تقدَّم. وقيل: الأُمْنِيَّةُ الكَذْبُ والاختلاقُ. وقيل ما يتمناه الإنسان ويتشبهه. وقيل: ما يُقَدِّرُه وَيَحْزِرُه مِنْ مَنَى إِذَا كَذَّبَ أو تَمَنَّى أو قَدَّر، كقوله:

560- لا تَأْمَنَنَّ وَإِنْ أَمْسَيْتَ فِي حَرَمٍ * حتى تُلَاقِي ما يَمْنِي لَكَ الماني
أي: يقدِّرُ لك المقدَّرُ. وقال الراغب: "والمَنِيُّ القَدْرُ، ومنه "المنا" الذي يُورَنُ به، ومنه: المَنِيَّةُ وهو الأجلُ المقدَّرُ للحيوان، والتمنِّي: تقديرُ شيءٍ في النفس وتصويرُه فيها، وذلك قد يكونُ عن ظنٍّ وتخمين، وقد يكونُ بناءً على رَوِيَّةٍ وأصل، لكن لما كان أكثرُه عن تخمين كان الكذبُ أملكَ له، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، والأُمْنِيَّةُ: الصورةُ الحاصلةُ في النفس من تمنِّي الشيء، ولما كان الكذبُ تصوُّرُ ما لا حقيقة له وإيرادُه باللفظ صار التمنِّي كالمبدأ للكذب [فَعَبَّرَ به عنه، ومنه قولُ عثمان رضي اللهُ عنه: "ما تَعَبَّيْتُ ولا تَمَنَيْتُ منذ أسلمتُ"]. وقال الزمخشري: "والاشتقاقُ من مَنَى إِذَا قَدَّرَ، أن التمنِّي يُقدِّرُ في نفسه ويحزِرُ ما يتمناه، وكذلك المختلقُ، والقارئُ يقدِّرُ أن كلمة كذا بعد كذا" فَجَعَلَ بين هذه المعاني قَدْرًا مشتركاً وهو واضح.
قوله: {وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} "إِنْ" نافيةٌ بمعنى ما، وإذا كانت نافيةً فالمشهورُ أنها لا تعملُ عملَ "ما" الحجازية، وأجاز بعضهم ذلكَ ونسبته لسيبويه وأنشدوا: 561- إِنْ هُوَ مُسْتَوِلياً على أَحَدٍ * إِلَّا على أَصْغَفِ المجانينِ

(1/343)

و "هو" اسمُها و "مستولياً" خبرُها، فقولُه "هم" في محلِّ رفعٍ بالابتداء، لا اسم "إِنْ" لأنها لم تعمل على المشهور، و "إلا" للاستثناء المفرغ، و "يَظُنُّونَ" في محلِّ الرفع خبراً لقوله "هم" وحَذَفَ مفعولِي الظنِّ للعلمِ بهما، أو اقتصاراً، وهي مسألةٌ خلافٍ.

* { قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رُؤْيَا بِهِ تَمَنَّا قَلِيلاً قَوْلُ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ }

قوله تعالى: {قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ} .. وَيَلُّ مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كان نكرةً لأنه دعاء عليهم، والدعاء من المسوِّغَاتِ سواءً كان دعاءً له نحو: "يلاُمُّ عليكم، أو عليه كهذه الآية، والجارُّ بعده الخبرُ فيتعلَّقُ بمحذوف. وقال أبو البقاء: "ولو نُصِبَ لكانَ له وجهٌ على تقدير: أَلَزَمَهُمُ اللهُ وَبِلاَ، وَاللَّامُ لِلتَّبْيِينِ لِأَنَّ الإِسْمَ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَ المَصْدَرِ" يعني أَنَّ اللامَ بعد المنصوبِ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوف، وقوله: "لأنَّ الاسمَ" يعني أنه لو ذُكِرَ قبلَ "ويَلُّ" فقلت: "ألزم الله زيداً وبلاً" لم يَحْتَجَّ إلى تبيينِ بخلاف ما لو تأخر، وعبارَةُ الجَزْمِيِّ توهمِ وجوبِ الرفعِ في المقطوعِ عن الإضافة، وَنَصَّ الأَخْفَشُ على جوازِ النصبِ فإنه قال: "وبجوزِ النَّصْبِ على إِضْمَارِ فِعْلٍ أَي: أَلَزَمَهُمُ اللهُ وَبِلاَ".

(1/344)

واعلم أن وبلاً وأخواته وهي: وَيَحُ وَوَيْسُ وَوَيْبٌ وَعَوْلٌ من المصادر المنصوبة بأفعالٍ من غير لفظها، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمار، لا يجوز إظهارها البتة أنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا فُصِّلَ عن الإضافةِ فالأحسنُ فيه الرفعُ، نحو: "ويَلُّ له" وإن أضيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم، وإن كان عبارتي الجرميِّ توهمُ وجوبَ الرفعِ عند قطعهِ عن الإضافةِ فإنه قال: "فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فقلت: ويلُّ له، وَوَيْحٌ له" كأنه يُريد على الأكثر، ولم يَسْتَعْمَلِ العربُ منه فعلاً لاعتلالِ عينه وفائه، وقد حَكَى ابن عرفة: "تَوَيْلُ الرَّجُلِ" إذا دَعَا بِالْوَيْلِ، وهذا لا يَرُدُّ، لأنه مثلُ قولهم: "سَوَوِّفَتْ وَلَوَلَّيْتُ" إذا قلتَ: له سوفَ ولو. ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشَّرِّ قاله الخليل، وقال الأصمعي: الوَيْلُ: التَّفَجُّعُ، والوَيْلُ: التَّرْحُمُ. وقال سيبويه: "وَيْلٌ، لِمَنْ وَقَعَ فِي الهَلَكَةِ، وَوَيْحٌ رَجَزٌ لِمَنْ أَشْرَفَ على الهَلَاكِ" وقيل: الوَيْلُ الحُزْنُ، وهل وَيَلُّ وَوَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ بمعنى واحد أو بينها فرقٌ؟ خلافٌ، وقد تقدَّم ما فَرَّقَ به سيبويه في بعضها. وقال قومٌ: وَيَلُّ في الدُّعَاءِ عليه، وَوَيْحٌ وما بعده تَرْحُمٌ عليه. وزعم الفراء أن أصلَ وَيَلُّ وِيٌّ أي حُزْنٌ، كما تقول: وَيٌّ لِلانِّ، أي حُزْنٌ له، فَوَصَلَتْهُ العربُ باللام، وَقَدَّرَتْ أَنَّها منه فَأَعْرَبُوهَا وهذا غريبٌ جداً. وَيَلُّ وويلةٌ بالتاء، وقال امرؤ القيس:

562- له الوَيْلُ إنَّ أُمْسَى ولا أُمَّ عامِرٍ * لَدَيْهِ ولا التَّسْبِاسَةُ ابْنُهُ يَشْكُرُ

وقال أيضاً:

563- ويومَ دَخَلْتَ الحِذْرَ حَذَرَ عُنْبَرِيَّةٍ * فقالت: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فويلات جمع وَيْلَةٌ لا جمعٌ وَيَلُّ كما رَعِمَ ابن عطية / لأنَّ جمعَ المذكرِ بالألفِ والتاءِ لا يَنْقَاسُ.

(1/345)

قوله {بأيديهم} متعلِّقٌ بيكتُبون، وَيَبْعُدُ جَعْلُهُ جالاً من "الكتاب"، والكتابُ هنا بمعنى المكتوب، فنصبه على المفعول به، وَيَبْعُدُ جَعْلُهُ مصدرًا على بايه، وهذا من باب التأكيد فإن الكتَّبة لا تكون بغير اليد، ونحوه: {وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} {يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ} وقيل: فائدة ذكره أنهم باشَرُوا ذلك بأنفسهم ولم يأمروا به غيرهم، فإن قولك: قَعَلِ فلانٌ كذا يَحْتَمَلُ أنه أمر بفعله ولم يباشِرْه، نحو: بنى الأميرُ المدينة، فأتى بذلك رَفْعاً لهذا المجاز. وقيل: فائدته بيانُ جُرأتهم ومجَاهرتهم، فإن المباشِرَ للفاعل أشدُّ مَواقِعَةً مِمَّنْ لم يباشِرْه. وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإن أصلَ التأكيدِ رَفْعُ توهمِ المجاز.

وقال ابن السراج: "ذَكَرُ الأَيْدِي كنايةً عن أنهم اختلقوا ذلك من تِلْقَائِهِمْ وَمِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ" وهذا الذي قاله لا يَلْتَرُمُ.

والأيدي جمعُ يَدٍ، والأصلُ: أَيْدِي بضمِّ الدالِ كَفَلَسَ وَأَفْلَسَ في القلعة فاستُتْقِلَت الضمَّةُ قبل الياءِ فَفُلِبَت كسرةً للتجانسِ نحو: بِيض جمعُ أبيض، والأصلُ: بِيض بضم الياءِ كَحُمِر جمع أَحمر، وهذا رأيٌ سيبويه، أعني أنه يُقَرَّر الحرفُ وَيُعَيَّر الحركةُ ومذهبُ الأخفشِ عكسه، وسيأتي تحقيقُ مذهبَيْهِما عند ذكر "معيشة" إن شاء الله تعالى.
وأصل يَدٍ يَدِي بسكونِ العَيْنِ، وقيل: يَدِي بتحريكها، فتحَرَّكَ حرفُ العلةِ وانفَتَح ما قبله ففُلب ألفاً فصارَ يداً كَرَحَى، وعليه التثنيةُ: يديان، وعليه أيضاً قوله:
564- يا رَبِّ سارِ باتٍ لِنِ يُوَسِّدًا * تحتِ ذِراعِ العُرسِ أو كَفِّ اليَدِ
والمشهورُ في تثنيها عَدَمُ رَدِّ لامِشها، قال تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتانِ} {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ} وقد شَدَّ الرَدُّ في قوله: "يَدَيَاتِ":

(1/346)

565- يَدَيانِ يَبِضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ * قد يَمْتَعانِكَ أَنْ تُصامَ وتُفَهرا
وأبادِ جمعُ الجمعِ نحو: كَلَبَ وَأَكَلَبَ وأكالب. ولا بدَّ في قوله: {يَكْتُبُونَ الكِتابَ} مِنْ حَذْفِ يَصِحُّ معه المعنى، فقدَّره الزمخشري: "يَكْتُبُونَ الكِتابَ المَحْرَفَ" وقدَّره غيرُه حالاً من الكِتابِ تَقديرُه: يَكْتُبُونَ الكِتابَ مُحْرَفًا، وإنما أَحْوَجُ إلى هذا الإضمارِ لأنَّ الإنكارَ لا يَتَوَجَّهُ على مَنْ كَتَبَ الكِتابَ بيده إلا إذا حَرَّفَه وَعَيَّرَه.
قوله: {لَيْسْتُرُوا} اللامُ لامٌ كهي، وقد تقدَّمت. والضميرُ في "به" يعودُ على ما أشاروا إليه بقولهم: {هَذا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} و"ثمناً" مفعولُه، وقد تقدَّمت تحقيقُ دخولِ الباءِ على غيرِ الثمنِ عند قوله: {وَلَا تَسْتُرُوا بِأَيِّ تَمَنًا قَلِيلًا} فَلْيَلْتَمَتْ إليه، واللامُ متعلِّقَةٌ بيقولون، أي: يقولون ذلك لأجلِ الاشتراءِ. وأبعَدَ مَنْ جَعَلها متعلِّقَةٌ بالاستقرارِ الذي تضمَّنَه قوله {مِنْ عِنْدِ اللَّهِ}.
قوله: {مِمَّا كَتَبْتَ أَيْدِيَهُمْ} متعلِّقٌ بَوَيْلٍ أو بالاستقرارِ في الخبر، و"مِنْ" للتعليلِ، و"ما" موصولَةٌ اسميَّةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ نكرةً موصوفةً وليس كقوةِ الأولِ وإلغائهُ أيضاً محذوفٌ أي: كَتَبْتَهُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَتَبْتَهُمْ، و {وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ} مثلُ ما تقدَّم قبله، وإنما كرَّر "الْوَيْلُ" لِتُفِيدَ أَنَّ الهَلَكَةَ متعلِّقَةٌ بكلِّ واحدٍ مِنَ الفِعْلَيْنِ على جِدَّتِه لا بمجموعِ الأمرينِ، وإلَّا قَدَّمَ قوله: "كَتَبْتَ" على "يَكْسِبُونَ" لأنَّ الكِتابَةَ مَقْدَمَةٌ فنتيجتها كسبُ المالِ، فَالكَتَبُ سببٌ والكسبُ مُسَبَّبٌ، فجاء النَّظْمُ على هذا.

(1/347)

* {وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً} قُلْ أَنْتَ حَدِّثْمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: {إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً}.. هذا استثناءٌ مفرَّغٌ، فأَيَّاماً منصوبٌ على الظرفِ بالفعلِ قبله، وإلتقديراً: لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ أبداً إلا أَيَّاماً قلائلٍ يَحْضُرُها العَدُّ، لأنَّ العَدَّ يَحْضُرُ القليلَ، وأصلُ أَيَّامٍ: أَيَّامٌ لأنه جمعُ يومٍ، نحو: قَوْمٌ وَأَقْوامٌ، فاجتمع الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ

إحداهما بالسكون فَوَجَبَ قَلْبُ الواوِ وإدغامُ الياءِ في الياءِ، مثل هِين وميْت. قوله: {أَتَّخَذْتُمْ} الهمزة للاستفهام، ومعناها الإنكارُ والتّقرُّعُ، وبها استُعِينِي عن همزة الصول الداخلة على "أَتَّخَذْتُمْ" كقوله: {أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ} {أَصْطَفَى} وبابه. وقد تقدّم القولُ في تصريفِ {أَتَّخَذْتُمْ} وخلافُ أبي علي فيها. ويَحْتَمَلُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لواحد. قال أبو البقاء: "وهو بمعنى جَعَلْتُمْ المتعدية لواحد"، ولا حاجة إلى جَعَلَهَا بمعنى "جَعَلَ" في تعدّيها لواحد، بل المعنى: هل أَحَدْتُمْ مِنَ اللَّهِ عَهْدًا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تتعدّى لاثنيين، والأولُ "عهد"، والثاني "عند الله" بِأَتَّخَذْتُمْ، وعلى الثاني يتعلّق بمحذوف. ويجوزُ تَقْلُ حركة همزة الاستفهام إلى لام "قُلْ" قبلها فَتُفْتَحُ وتُحَدَفُ الهمزة وهي لغة مطرِدَةٌ قرأ بها نافع في رواية ورش عنه.

(1/348)

قوله: {قَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ} هذا جوابُ الاستفهامِ المتقدّمِ في قوله: {أَتَّخَذْتُمْ} وهل هذا بطريقِ تضمينِ الاستفهامِ معنى الشرطِ، أو بطريقِ إضمارِ الشرطِ بعدَ الاستفهامِ وأخواتِه؟ قولان، تقدّم تحقيقُهما. واختار الزمخشري القولَ الثاني، فإنه قال: {قَلَنْ يُخْلِفَ} متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: إن أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا قَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ. وقال ابنُ عطية: "فلن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ: اعتراضٌ بين أثناءِ الكلام. كأنه يَعْنِي بذلك أنَّ قوله: "أم تَقُولُونَ" مُعَادِلٌ لقوله: "أَتَّخَذْتُمْ" فَوَقَعَتْ هذه الجملةُ بين المتعادِلين معترضةً، والتقديرُ: أي هذين واقِعٌ؟ اتَّخَذْتُمْ الْعَهْدَ أم قَوْلِكُمْ بغيرِ علمٍ، فعلى هذا لا محلُّ لها من الإعراب، وعلى الأول محلُّها الجَزْمُ. قوله: {أم تَقُولُونَ} أم "هذه يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ متصلةً فتكونُ للمعادلةِ بين الشئين، أي: أي هذين واقِعٌ، وأخرجه مُخْرَجَ المتردِّدِ فيه، وإن [كان] قد عَلِمَ وقوعُ أحدهما، وهو قولهم على الله ما لا يعلمون للتقرير، ونظيره: {وَأَنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} وقد عَلِمَ أَيُّهُمَا على هدىً وأَيُّهُمَا في ضلالٍ، وقد عَرَفَتْ شروطُ المتصلةِ أولَ السورة. ويجوزُ أن تكونَ منقطعةً، فتكونُ غيرَ عاطفةٍ، ويُقَدَّرُ بـ بل والهمزة/ والتقديرُ: بل أتقولون، ويكونُ الاستفهامُ للإنكارِ لأنه قد وقع القولُ منهم بذلك، هذا هو المشهورُ في أم المنقطعة. وزعم جماعةٌ أنها تُقَدَّرُ بـ "بل" وجدها دونَ همزةِ استفهامٍ، فَيُعْطَفُ ما بعدها على ما قبلها في الإعرابِ واستدلَّ عليه بقولهم: إن لنا إِبْلًا أَمْ شَاءَ، بنصبِ "شاء" وقول الآخر:

566- وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ صَجِيعَتِي * هِنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

(1/349)

تقديره: بل في جهنّم، ولو كَانَتْ همزةُ الاستفهامِ مقدّرةً بعدها لَوَجَبَ الرُفْعُ في "شاء" و "جهنم" على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وليس لقائل أن يقول: هي في هذين الموضوعين متصلةٌ لما عَرِفَ مِنْ أَنَّ شرطها أن تتقدّمها الهمزة لفظاً أو تقديرًا، ولا يَصْلُحُ ذلك هنا. قوله: {مَا لَا تَعْلَمُونَ} "ما" منصوبةٌ بتقولون، وهي موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كِلَا القَوْلَيْنِ محذوفٌ، أي: ما لا تعلمونه، فالجملة لا محلُّ لها على القولِ الأولِ، ومحلُّها النصبُ على الثاني ولا يَجُوزُ أَنْ تكونَ هنا مصدريةً.

* { بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } *

قوله تعالى: {بَلَى}.. حَرْفٌ جَوَابٌ كَتَعَمَ وَجَيْرٌ وَأَجَلٌ وَإِي، إِلَّا أَنَّ "بلى" جوابٌ لنفي متقدّم، سواءً دخله استفهامٌ أم لا، فيكونُ إيجاباً له نحو قول القائل: ما قام زيدٌ فتقولُ: بلى، قَدْ قام، وتقول: أليس زيداً قائماً؟ فتقول بلى، أي: هو قائم، قال تعالى: {الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى} ويروي عن ابن عباس أنهم لو قالوا: نَعَمْ لَكَفَرُوا. فأما قوله: 567- اليسَ الليلُ يَجْمَعُ أمَّ عمرو * وإيانا قَدْ أَكَّ بنا تَدَانِي نَعَمْ وَتَرَى الهلالَ كما أراه * وَيَعْلُوها النهارُ كما عَلَانِي

(1/350)

ف قيل: ضرورة، وقيل: تَطَرَّ إلى المعنى؛ لأنَّ الاستفهامَ إذا دَخَلَ على النفي قَرَّرَهُ، وبهذا يُقال: فكَيْفَ نُقِلَ عَنِ عِبَّاسٍ أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا نَعَمْ لَكَفَرُوا، مع أَنَّ النفي صَارَ إيجاباً؟ وقيل: قَوْلُهُ: "نعم" ليس جواباً لـ "أليس" إنما هو جوابٌ لقَوْلِهِ: "فذاك بنا تَدَانِي" فقوله تعالى: "بلى" رَدُّ لِقَوْلِهِمْ: {لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ} أي: بلى تَمَسُّكُمْ أبداً، بدليل قَوْلِهِ: {هُم فِيهَا خَالِدُونَ} قاله الزمخشري، يريد أن "أبداً" في مقابلة قولهم: {إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً} وهو تقديرٌ حَسَنٌ. والبصريون يَقُولُونَ: إِنَّ "بلى" حرفٌ بسيطٌ. وزعم الكوفيون أَنَّ أصلها بل التي للإضراب، زِيدَتْ على رَدِّ النفي والياء تَدُلُّ على الإيجاب، يَعْنُونَ بالياء الألفَ، وإنما سَمَّوْها ياءً لَأَنَّها تُمالُ وتُكْتَبُ بالياء، ولتحقيق المذهبين موضعٌ غيرُ هذا، وسيأتي الكلام إن شاء الله في بقية حروفِ الجواب.

قوله: {مَنْ كَسَبَ} يجوزُ "مَنْ" وجهان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. والخبرُ قَوْلُهُ: "فأولئك"، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبرِ لاستكمالِ الشروطِ المذكورةِ فيما تقدّم. ويؤيدُ كونها موصوفةً ذِكْرُ قَسَمِها موصولاً وهو قَوْلُهُ: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا}، ويجوزُ أن تكونَ شرطيةً، والجوابُ قَوْلُهُ "فأولئك" وعلى كلا القولين فَمَحَلُّها الرَفْعُ بالابتداء، لكنْ إذا قلنا إنها موصولةٌ كانَ الخبرُ: "فأولئك" وما بعدُ بلا خلافٍ، ولا يكونُ لقَوْلِهِ {كَسَبَ سَيِّئَةً} وما عُطِفَ عليه مَحَلٌّ من الإعرابِ لوقوعه صلةً، وإذا قلنا إنها شرطيةٌ فيجيءُ في خبرها الخلافُ المشهورُ: إمَّا الشرطُ أو الجزاءُ أو هما، حَسْبِما تقدّم، ويكونُ قَوْلُهُ "كَسَبَ" وما عُطِفَ عليه في محلِّ جَزْمٍ بالشرط.

(1/351)

و "سَيِّئَةً" مفعولٌ به، وأصلها: سَيِّئَةٌ، لِأَنَّها من ساءَ يَسُوءُ، فوزُّها فَيَعِلُّ، فاجتمعَ الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فأَعِلَتْ إعلالَ سَبَدٍ وميت، وقد تقدّم. وراعى لفظ "مَنْ" مرةً فأفْرَدَ في قَوْلِهِ "كسب"، و "به" و "خطيئته"، والمعنى مرةً أخرى، فَجَمَعَ في قَوْلِهِ: {فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}. وقرأ نافعٌ وأهلُ المدينة: "خطيئته" بجمع السلامة، والجمهور: "خطيئته" بالإفراد. ووجهُ القراءتين يبنين على معرفة السيئة والخطيئة. وفيهما أقوالٌ، أحدهما: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين. الثاني: السيئة الكفر، والخطيئة الكبيرة. الثالث: عكسُ الثاني. فوجهُ قراءة الجماعة على الأول والثالث أن المراد بالخطيئة الكفر وهو مفردٌ، وعلى الوجه الثاني

أَنَّ المرادَ بالخطيئات أنواعُ الكفرِ المتجدِّدة في كلِّ وقتٍ، وعلى الوجه الثاني أَنَّ المرادَ به الكبائرُ وهي جماعةٌ. وقيل: المرادُ بالخطيئة نفسُ السيئة المتقدِّمة فسماها بهذين الاسمين تقيحاً لها، كأنه قال: وأحاطتْ به خطيئته تلك، أي السيئة، ويكونُ المرادُ بالسيئة الكفرَ، أو يُراد بهم العصاة، ويكونُ أرادَ بالخلودِ المُكثَّ الطويلَ، ثم بعد ذلك يخرُجون. وقوله: {فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ} إلى آخره تقدَّم نظيره فلا حاجة إلى إعادته. وقُرئ "خطاياهم" تكسيراً وهذه مخالفةٌ لسوادِ المصحفِ، فإنه رُسم "خطيئته" بلفظِ التوحيدِ. وقد تقدَّم القول في تصريف خطايا.

* { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهََ وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ }

(1/352)

قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذْنَا}.. "إذ" معطوفٌ على الظروفِ التي قبله، وقد تقدَّم ما فيه من كونه متصرفاً أو لا. و "أَخَذْنَا" في محلِّ خفضٍ، أي: واذكر وقتَ أَخَذْنَا ميثاقهم أو نحو ذلك.

قوله: {لَا تَعْبُدُونَ} قُرئ بالياءِ والتاء، وهو ظاهرٌ. فَمَنْ قَرَأَ بِالْعَيْتَةِ فَلَانَ الْأَسْمَاءَ الظاهرةَ حكْمها العَيْتة، وَمَنْ قَرَأَ بِالْخَطَابِ فَهُوَ التَّفَاتُ، وَحَكْمُهُ أَنَّهُ أَدْعَى لِقَبُولِ الْمُخَطَّابِ الْأَمْرَ وَالنَهْيَ الْوَارِدَيْنِ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ قِرَاءَةَ الْخَطَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ. قَالَ: "يُقْرَأُ بِالتَّاءِ عَلَى تَقْدِيرِ: قُلْنَا لَهُمْ: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ" وَكُونُهُ التَّفَاتَا أَحْسَنُ، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْمَنْفِيَّةِ مِنَ الْإِعْرَابِ ثَمَانِيَةٌ أَوْجِهٌ، أَطَهَرُهَا: أَنَّهَا مَفْسَّرَةٌ لِأَخْذِ الْمِيثَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى أَنَّهُ أَخَذَ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ فِي ذَلِكَ إِهْمَامٌ لِلْمِيثَاقِ مَا هُوَ؟ فَاتَى بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَفْسَّرَةً لَهُ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا حِينَئِذٍ مِنَ الْإِعْرَابِ. الثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ "بَنِي إِسْرَائِيلَ" وَفِيهَا حِينَئِذٍ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا حَالٌ مَقْدَرَةٌ بِمَعْنَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ مَقْدَرِينَ التَّوْحِيدَ أَبَدًا مَا عَاشُوا. وَالثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مُقَارِنَةٌ بِمَعْنَى: أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ مُلْتَزِمِينَ الْإِقَامَةَ عَلَى التَّوْحِيدِ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ قَطْرِبُ وَالْمَبْرَدُ، وَفِيهِ نَظْرٌ مِنْ حَيْثُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ/ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْجَائِزِ فِيهَا ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ، خِلَافًا لِمَنْ أَجَارَ مَجِبَتَهَا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، لَا يُقَالُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولٌ فِي الْمَعْنَى لِمِيثَاقِ، لِأَنَّ مِيثَاقًا إِمَّا مُصَدَّرٌ أَوْ فِي حَكْمِهِ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ إِمَّا فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا، وَهُوَ [غَيْرٌ] جَائِزٌ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ عَمَلِ الْمَصْدَرِ غَيْرِ الْوَاقِعِ مَوْجِعَ الْفِعْلِ أَنْ يَنْحَلَّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَفَعَلَ هَذَا لَا يَنْحَلُّ لِهَمَا، لَوْ قَدَّرْتَ: وَإِذْ أَخَذْنَا أَنْ نَوَاقِعَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ يَوَاقِعَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَصِحَّ، أَلَا تَرَى

(1/353)

أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَخَذْتُ عِلْمَ زَيْدٍ لَمْ يَتَقَدَّرْ بِقَوْلِ: أَخَذْتُ أَنْ يَعْلَمَ زَيْدٌ، وَلِذَلِكَ مَتَعَ ابْنَ الطَّرَاوَةَ فِي تَرْجُمَةِ سَبِيوَيْهِ: "هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ" أَنْ يُقَدَّرَ الْمَصْدَرُ بِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ، وَرَدَّ وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ أَجَازَهُ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكْنَ جَوَابًا لِقِسْمِ مُحذوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْمِيثَاقِ، أَي: اسْتَحْلَفْنَاهُمْ أَوْ قُلْنَا لَهُمْ: بِاللَّهِ لَا تَعْبُدُونَ. وَنُسِبَ

هذا الوجه لسبويه ووافقه الكسائي والفراء والمبرّد. الرابع: أن يكونَ على تقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وحَذْفِ أَنْ، والتقديرُ: أَحَدًا مِيثَاقَهُمْ عَلَى أَنْ لَا تَعْبُدُوا أَوْ بَأَنْ لَا تَعْبُدُوا، فَحَذْفُ حرفِ الجرِّ لِأَنَّ حَذْفَهُ مَطْرُودٌ مَعَ أَنْ وَأَنْ كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ "أَنْ" النَّاصِبَةُ فَارْتَفَعَ الفِعْلُ بَعْدَهَا وَنَظِيرُهُ قَوْلُ طَرَفَةٍ:

568- أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرْ الوَعْيَ * وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

(1/354)

وَحَكَّوْا عَنِ العَرَبِ: "مُرَّهُ يَحْفَرُهَا" أَي: بَأَنْ يَحْفَرُهَا، وَالتقديرُ: عَنِ أَنْ أَحْضَرَ، وَبَأَنْ يَحْفَرُهَا، وَفِيهِ نَظْرٌ، فَإِنَّ إِضْمَارَ "أَنْ" لَا يَنْقَاسُ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَوَاضِعَ عَدَّهَا التَّخْوِينُ وَجَعَلُوا مَا سِوَاهَا شَادًا قَلِيلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ. وَإِذَا حُذِفَتْ "أَنْ" فَالصَّحِيحُ جَوَازُ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَرُوي: "مُرَّهُ يَحْفَرُهَا"، وَأَحْضَرَ الوَعْيَ "بِالْوَجْهِينَ، وَهَذَا رَأْيُ المبرِّدِ وَالكُوفِيِّينَ خِلَافًا لِأَبِي الحَسَنِ حَيْثُ التَّزَمَ رَفْعَهُ. وَهَذَا رَأْيُ المبرِّدِ وَالكُوفِيِّينَ خِلَافًا لِأَبِي الحَسَنِ حَيْثُ التَّزَمَ رَفْعَهُ. وَلِلْبَحْثِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا هُوَ اليَقِينُ بِهِ. وَأَيَّدَ الزَّمخَشَرِيُّ هَذَا الوَجْهَ الرَّابِعَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: "لَا تَعْبُدُوا" عَلَى النِّهْيِ. الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالقَوْلِ المَحذُوفِ، وَذَلِكَ القَوْلُ حَالٌ تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَيَكُونُ خَبْرًا فِي مَعْنَى النِّهْيِ وَيؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي المَتَّقِمَةِ، وَبِهَذَا يَتَّضِحُ عَطْفُ "وَقَوْلُوا" عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ الفَرَّاءُ. السَّادِسُ: أَنْ "أَنْ" النَّاصِبَةُ مَضْمُرَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنَّهَا هِيَ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ "مِيثَاقٍ"، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ القَوْلِ الأوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ مَفْسَّرَةٌ لِلْمِيثَاقِ، وَفِيهِ النَظْرُ المَتَّقِمِ، أَعْنِي حَذْفَ "أَنْ" فِي غَيْرِ المَوَاضِعِ المَقْبُوسَةِ. السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِقَوْلٍ مَحذُوفٍ، وَذَلِكَ القَوْلُ لَيْسَ حَالًا، بَلْ مَجْرَدٌ إِخْبَارٍ، وَالتقديرُ: وَقُلْنَا لَهُمْ ذَلِكَ، وَيَكُونُ خَبْرًا فِي مَعْنَى النِّهْيِ. قَالَه الزَّمخَشَرِيُّ: "كَمَا تَقُولُ: تَذَهَبُ إِلَى فُلَانٍ تَقُولُ لَهُ كَذَا، تَرِيدُ الأَمْرَ، وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الأَمْرِ وَالنِّهْيِ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سُورِعَ إِلَى الامْتِنَالِ وَالانْتِهَاءِ فَهُوَ يُخَيِّرُ عَنْهُ، وَتَنْصُرُهُ قِرَاءَةُ أَبِي وَعَبْدِ اللَّهِ: "لَا تَعْبُدُوا" وَلَا بَدٌّ مِنْ إِرَادَةِ القَوْلِ". انْتَهَى، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَدًّا.

(1/355)

الثامن: أن يكونَ التقديرُ: أَنْ لَا تَعْبُدُونَ، وَهِيَ "أَنْ" المَفْسَّرَةُ، لِأَنَّ فِي قَوْلِهِ: {أَحَدًا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} إِيهامًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِيهِ مَعْنَى القَوْلِ، ثُمَّ حُذِفَتْ "أَنْ" المَفْسَّرَةُ، ذَكَرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ. وَفِي ادِّعَاءِ حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظْرٌ لَا يَحْفَى. وَقَوْلُهُ: {إِلَّا اللَّهَ} اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مَفْتَقَرٌ إِلَيْهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ أَوَّلًا. وَفِيهِ التَّفَاتُ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى العَيْبَةِ، إِذْ لَوْ جَرَى الكَلَامُ عَلَى نَسَقِهِ لَقِيلَ: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا إِيَّانَا، لِقَوْلِهِ "أَحَدًا". وَفِي الِاتِّفَاتِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عِظَمِ هَذَا الاسْمِ وَالتَّفَرُّدِ بِهِ مَا لَيْسَ فِي المُضْمَرِ، وَأَيْضًا الأَسْمَاءُ الوَاقِعَةُ ظَاهِرَةً فَناسَبَ أَنْ يُجَاوَرَ الظَّاهِرُ الظَّاهِرَ.

(1/356)

قوله: {وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} فيه خمسة أوجه، أحدها: أَنْ تَتَلَقَّ الْبَاءُ بِـ "إِحْسَانًا"، على أَنْ مصدرٌ واقعٌ موقعٌ فعل الأمر، والتقدير: وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ، والباءُ تَرَادُفٌ "إلى" في هذا المعنى، تقول: أَحْسَنْتُ بِهِ وَإِلَيْهِ، بمعنى أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وَأَحْسِنُوا بِرِّ الْوَالِدَيْنِ بمعنى: أَحْسِنُوا إِلَيْهِمَا بِرَّهِمَا. قال ابن عطية: "وَيَعْتَرِضُ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَصْدَرِ مَعْمُولُهُ" وهذا الذي جَعَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ اعْتِرَاضًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ جَوَازُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، تقول: ضَرْبًا زَيْدًا، وَإِنْ شِئْتَ: زَيْدًا ضَرْبًا، وَسَوَاءٌ عِنْدَهُمْ إِنْ جَعَلْنَا الْعَمَلَ لِلْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ أَمْ لِلْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنِ فِعْلِهِ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ الْمُنْحَلِّ لِحَرْفِ مَصْدَرِي وَالْفِعْلِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَيْضًا، وَإِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنِ الْفِعْلِ، وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ فِي ذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ، وَذَلِكَ الْمَحذُوفُ بِجَوْرِ أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلٌ أَمْرٌ مَرَاعَاةً لِقَوْلِهِ: {لَا تَعْبُدُونَ} فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى النَّهْيِ كَمَا تَقَدَّمَ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ. وبهذين الاحتمالين قَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَبِتَنْصِبِ "إِحْسَانًا" حِينَئِذٍ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حَذْفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ مَنْصُوصٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ. الثالث: / أن يكونَ التقديرُ: واستوصوا بالوالدين فالباءُ تتعلّقُ بهذا الفعلِ المقدّر، وبتنصبِ "إِحْسَانًا" حينئذٍ على أنه مفعولٌ به. الرابع: تقديره: ووصّيناهم بالوالدين، فالباءُ متعلّقةٌ بالمحذوفِ أيضًا، وبتنصبِ "إِحْسَانًا" حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله، أي

(1/357)

لأجل إحساننا إلى الموصى بهم من حيث إن الإحسانَ مُتَسَبَّبٌ عَنِ وَصِيَّتِنَا بِهِمْ أَوْ الْمَوْصَى لِمَا يَتَرْتَّبُ الثَّوَابُ مِمَّا لَهُمْ إِذَا أَحْسَنُوا إِلَيْهِمْ. الخامس: أن تكونَ الْبَاءُ وَمَا عَضَمْتُ فِيهِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: {لَا تَعْبُدُونَ} إِذَا قِيلَ بَأَنَّ "أَنْ" الْمَصْدَرِيَّةَ مَقْدَرَةً، فَيُنْسَبُ مِنْهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ يُعْطَفُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَجْرُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَحَدْنَا مِيثَاقَهُمْ بِإِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَالْوَالِدَيْنِ، أَي: وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، أَوْ بِإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ، فَتَتَعَلَّقُ الْبَاءُ حِينَئِذٍ بِالْمِيثَاقِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ الظَّرْفَ وَشِبْهَهُ تَعْمَلُ فِيهِ رَوَائِحُ الْأَفْعَالِ، وَبِتَنْصِبِ "إِحْسَانًا" حِينَئِذٍ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ ذَلِكَ الْمَضَافِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ الْبِرُّ لِأَنَّهُ لَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ أَوْ الْإِحْسَانُ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ. وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهِ إِنَّمَا هُوَ الثَّانِي لِعَدَمِ الْإِضْمَارِ اللَّازِمِ فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ وَرِوَدَ الْمَصْدَرِ نَائِبًا عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ مَطْرُدٌ شَائِعٌ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْمَعْمُولُ أَهْتِمَامًا بِهِ وَتَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ مِمَّنْ ذُكِرَ مَعَهُ.

والوالدان: الأبُّ والأمُّ، يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالِدٌ، قَالَ:

569- أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ

وقيل: لا يقال في الأم: والدة بالتاء، وإنما قيل فيها وفي الأب: والدان تغليباً للمذكر. والإحسانُ: الإنعامُ على الغير، وقيل: بل هو أعمُّ من الإنعام، وقيل هو النافعُ لكل شيء.

(1/358)

قوله: {وَذِي الْقُرْبَى} وما بعده عطفٌ على المجرورِ بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيها الياءُ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ تُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ بِشُرُوطٍ ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ، وَهِيَ

إعرابها بالحروف أو غيرها. عشرة مذاهب للنحويين فيها، ليس هذا موضع ذكرها، وهي من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى إلى أسماء الأجناس ليُتَّوَصَّلَ بذلك إلى وصف النكرة باسم الجنس، نحو: مَرَزْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وإضافته إلى المضمير ممنوعة إلا في ضرورة أو نادر كلام كقوله:

570- صَبَحْنَا الْحَرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ * أَبَانَ ذَوِي أُرُومَتِهَا دَوُّهَا
وأنشد الكسائي:

571- إِنَّمَا يَعْرِفُ الْمَعْدُ * حُرُوفَ فِي النَّاسِ دَوُّوهُ

وعلى هذا قولهم: اللهم صل على محمدٍ ودَّويه، وإضافته إلى العَلَمِ قليلٌ جداً، وهي على صَرَبَيْنِ: واجبةٌ وذلك إذا افترنا وصعاً نحو: ذي يزن وذي رعين، وجائزةٌ وذلك [إذا] لم يقترنا وصعاً نحو: ذي قَطْرِي وذي عمرو، أي: صاحبُ هذا الاسم، وقل من ذلك إضافتها إلى ضمير المخاطب كقوله:

572- وَإِنَّا لَتَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مَا * رَجَوْنَاهُ قَدَمًا مِنْ دَوِيكَ الْأَفْضَلِ

وتجيء "ذو" موصولةً بمعنى الذي وفروعه، والمشهور حينئذٍ بناؤها وتذكيرها، ولها أحكام كثيرة مذكورة في كتب النحو.

و "القُرْبَى" مضافٌ إليه وألفه للتأنيث وهو مصدرٌ كالرُّجْعَى والعُقْبَى، ويُطلق على قرابة الصُّلبِ والإِرْحَمِ، قال طرفة:

573- وَظَلِمُ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدُّ مِضَاضَةً * عَلَى الْحُرِّ مِنْ وَقَعِ الْحُسَامِ الْمُهْتَدِّ
وقال أيضاً:

574- وَقَرَّبْتُ بِالْقُرْبَى وَجَدَّكَ إِنَّهُ * مَتَى يَكُ أَمْرٌ لِلنَّكِيَّةِ أَشْهَدُ
والمادة تدل على الدنو ضد البعد.

(1/359)

قوله: {وَالْيَتَامَى} وزنه فُعَالِي، وألفه للتأنيث وهو جمعٌ يتيم كنديم وتدامى ولا يتقاسن هذا الجمعُ، واليَتِيمُ: الانفراد، ومنه "اليَتِيم" لانفراده عن أبويه أو أحدهما، ودَّرَهُ يَتِيمَةً: إذا لم يكن لها نظيرٌ. وقيل: اليَتِيمُ الإبطاءُ ومنه صبيٌ يتيمٌ لأنه يُبْطِئُ عنه البرُّ. وقيل: هو التغافل لأن الصبيَّ يُتَغافلُ عما يُصْلِحُه. قال الأصمعي: "اليَتِيمُ في الآدميين من قَبْلِ قَبْلِ قَبْدِ الآباءِ وفي غيرهم من قَبْلِ قَبْدِ الأمهات". وقال الماوردي: "إن اليَتِيمَ في الناس أيضاً من قَبْلِ قَبْدِ الأمهات" والأولُ هو المعروفُ عند أهل اللغة يقال: يَتِيمٌ يَتِيمٌ يَتِيمًا مثل: كَرُمٌ يَكْرُمُ وَعَظْمٌ يَعْظُمُ عَظْمًا، وَيَتِيمٌ يَتِيمٌ يَتِيمًا مثل: سَمِعَ يَسْمَعُ سَمْعًا، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء، ويقال: أَيْتَمَهُ اللهُ إِيْتَامًا أي فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ. وعلامةُ الجَرِّ في القربى واليتامى كسرةٌ مقدَّرةٌ في الألفِ، وإن كاتت للتأنيث، لأنَّ ما لا ينصرفُ إذا أضيف أو دَخَلَتْهُ أَلْ انجَرَّ بالكسرة، وهل يُسَمَّى حينئذٍ منصرفاً أو مُنْجَرَّاً؟ ثلاثة أحوال يُفَصَّلُ في الثالث بين أن يكونَ أحدَ سببهِ العَلْمِيَّةِ فَيُسَمَّى منصرفاً نحو: "يَعْمُرُكُمْ" أو لا فَيُسَمَّى منجَرَّاً نحو: بالأحمر، والقُرْبَى واليتامى من هذا الأخير.

قوله: "وَالْمَسَاكِينِ" جمعٌ مسكين، ويُسَمُّونه جَمْعًا لِإِظْهِارِ لِه فِي الْآحَادِ وَجَمْعًا عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ، وهو من العِللِ القَائِمَةِ مَقَامَ عِلْتَيْنِ، وسيأتي تحقيقه قريباً في هذه السورة. وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقه عند ذكرِ الْمَسْكِنَةِ وإخْتِلافِ فِيهِ: هل هو بمعنى الفقيرِ أو أسوأ حالاً منه كقوله: {مَسْكِينًا دَا مَتْرَبَةً} أي لَصِقَ جِلْدُهُ بِالتُّرَابِ بخلافِ الْفَقِيرِ فَإِنَّ لَهُ شَيْئًا مَا، قال:

575- أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَاتَتْ حَلُوبَتُهُ * وَفَوْقَ الْعِيَالِ فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ

أو أكملُ حالاً لأنَّ اللهَ جَعَلَ لهم مَلَكاً ما، قال: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ} خلافُ مشهور بين العلماء من الفقهاء واللغويين.
قوله: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا} هذه الجملة عَطْفٌ على قوله {لَا تَعْبُدُونَ} في المعنى، كأنه قال: لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا، {وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}، وإجاز أبو البقاء أن يكون معمولاً لقول محذوف تقديره: "وقلنا لهم قولوا. وقرئ: حَسَنًا بفتحين وحُسْنًا بضمين، وحُسْنَى من غير تنوين كحُبْلَى، وإحساناً من البراعي.
فأما قراءة "حُسْنًا" بالضم والإسكان فيحتمل أوجهها، أحدها وهو الظاهر: أنه مصدرٌ وَقَعَ صفةً لمحذوفٍ تقديره: وقولوا للناس قَوْلًا حُسْنًا أي: ذا حُسْنٍ. الثاني: أن يكونَ وَصِفَ به مبالغةً كأنه القولُ بنفسه حَسَنًا. الثالث: أنه صفةٌ على وزن فُعْلٍ وليس أصله المصدر، بل هو كالحلْوِ والمُزِّ، فيكون بمعنى "حَسَنٌ" بفتحين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْنٌ وحَسَنٌ كالبُخْلِ والبَحْلِ، والحُزْنِ والجَزَنِ، والعُزْبِ والعَرَبِ. الرابع: أنه منصوبٌ على المصدر من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلِيَحْسُنْ قولكم حُسْنًا.
وأما قِراءَةُ "حَسَنًا" بفتحين -وهي قراءة حمزة والكسائي- فصفةٌ لمحذوف، تقديره: قولاً حَسَنًا كما تقدّم في أحد أوجه "حُسْنًا".
وأما "حُسْنًا" بضمين فضمّة السين للإتباع للحاء فهو بمعنى "حُسْنًا" بالسكون وفيه الأوجه المتقدمة.

وأما مَنْ [قَرَأَ] "حُسْنَى" بغير تنوين، فَحُسْنَى مصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى. وقال النحاس في هذه القراءة: "ولا يجوزُ هذا في العربية، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالألفِ واللام نحو: الكُبْرَى والفُضْلَى، هذا قول سيبويه، وتابعه ابنُ عطية على هذا، فإنه قال: "ورده سيبويه لأن أفعَلَ وفُعْلَى لا يجيء إلا معرفةً، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل، ويبقى مصدرًا كالعُقْبَى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءة بها. أنته وقد ناقشه الشيخ، وقال: "في كلامه ارتباكٌ لأنه قال: لأنَّ أفعَلَ وفُعْلَى لا يجيء إلا معرفةً، وهذا ليس بصحيح. أما "أفعل" فله ثلاثة استعمالٍ، أحدها: أن يكونَ معه "مِنْ" ظاهرةً أو مقدرَةً، أو مضافاً إلى نكرة، ولا يتعرَّفُ في هذين بحال. الثاني: أن يَدْخُلَ عليه ألٌ فيتعرَّفَ بها، الثالث: أن يُصَافَ إلى معرفةٍ فيتعرَّفَ على الصحيح. وأما "فُعْلَى" فلها استعمالان، أحدهما بالألفِ واللام، والثاني: الإضافةٌ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابق. وقوله: "إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرًا" ظاهرٌ هذا أن أفعَلَ إذا زال عنها معنى التفضيل تبقى مصدرًا وليس كذلك، بل إذا زال عن فُعْلَى أنشأ أفعَلَ معنى التفضيل صارت بمنزلة الصفة التي لا تفضيل فيها، ألا ترى إلى تأويلهم كُبْرَى بمعنى كبيرة، وصُعْرَى بمعنى صغيرة، وأيضاً فإنَّ فُعْلَى مصدرًا لا ينقاس، إنما جاءت منها أَلِفًاظ كالعُقْبَى والبُشْرَى". ثم أجاب الشيخ عن هذا الثاني بما معناه أن الضمير في قوله "عنها" عائدٌ إلى "حُسْنَى" لا إلى فُعْلَى أنشأ أفعَلَ، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال: إلا أن يُزال عن حُسْنَى التي قرأ بها أبي معنى التفضيل، ويصير المعنى: إلا أن يُعتقد أن "حُسْنَى" مصدرٌ لا أنشأ أفعَلَ،

وقوله: "وهو وجه القراءة على وجهين، أحدهما: المصدر كالبشرى وفيه الأوجه المتقدمة في

(1/362)

"حُسْنًا" مصدرًا إلا أنه يحتاج إل إثبات حُسْنِي مصدرًا من قول العرب: حَسَنَ حُسْنِي، كقولهم: رَجَعَ رُجْعِي، إذ مجيء فُعلَى مصدرًا لا يَنْقَاس. والوجه الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: وقولوا للناس كِبَمَةً حُسْنِي أو مِقَالَةً حُسْنِي. وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ للتفضيل، ويكونُ قد شَدَّ استعمالها غيرَ معرفَةٍ بال ولا مضافةً إلى معرفةٍ كما شَدَّ قوله:

576- وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِّي وَمَكْرَمَةٍ * يَوْمًا سَرَاةً كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا
وقوله:

577- فِي سَعْيِي دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّت *
والوجه الثاني: أن تكونَ لغير التفضيل، بل بمعنى حَبِينَةٍ نحو كُبْرَى في معنى كبيرة، أي: وقولوا للناس مِقَالَةً حَسَنَةً، كما قالوا: "يوسفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ" في معنى حَسَنِ إِخْوَتِهِ "انتهى. وقد عُلم بهذا فسادُ قولِ النحاس.
وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ "إِحْسَانًا" فَهُوَ مَصْدَرٌ وَقَعَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ قَوْلًا إِحْسَانِيًّا، وَفِيهِ التَّأْوِيلُ الْمَشْهُورُ، وَإِحْسَانًا مَصْدَرٌ مِنْ أَحْسَنَ الَّذِي هَمَزُهُ لِلصِّيْرُورَةِ أَيْ قَوْلًا ذَا حُسْنٍ، كَمَا تَقُولُ: "أَعَشَبَتِ الْأَرْضُ" أَيْ: صَارَتْ ذَا عَشْبٍ. وَقَوْلُهُ: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

(1/363)

قوله: {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا} قال الزمخشري: "على طريقة الالتفات" وهذا الذي قاله إنما يجيء على قراءة "لا يعبدون" بالغيبة، وأمّا على قراءة الخطاب فلا التفات البتة، ويجوز أن يكون أراد بالالتفات الخروج من خطاب بني إسرائيل القديما إلى خطاب الحاضرين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قيل بذلك، ويؤيده قوله تعالى: {إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ} قيل: يعني بهم الذي أسلموا في زمانه عليه السلام كعبد الله بن سلام وأضرابه، فيكون التفاتاً على القراءتين. والمشهور تصبُّ "قليلاً" على الاستثناء لأنه من/ موجب. وزوي عن أبي عمرو وغيره: "إلا قليل" بالرفع. وفيه ستة أقوال، أصحها: أن رفعه على الصفة بتأويل "إلا" وما بعدها بمعنى غير. وقد عَقَدَ سيبويه -رحمه الله- في ذلك باباً في كتابه فقال: "هذا بابٌ ما يكونُ فيه "إلا" وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل"، وذكر من أمثلة هذا الباب: لو كان معنا إلا رجل إلا زيداً لعلينا" و {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} و:

578- * قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَايُهَا
وسوى بين هذا وبين قراءة: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} برفع: غير" وجوز في نحو: "ما قام القوم إلا زيد" -بالرفع- البدل والصفة، وخرج على ذلك قوله:

579- وَكُلُّ أَحْ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ * لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْقَرَقِدَانُ
كأنه قال: ولك أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، كما قال الشماخ:

- 580- وكلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ * لِيَوْضِلَ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مَعَارِزُ
وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ:
581- لَدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ * أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ
وَقَوْلُهُ:
582- وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ * عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التَّوْبِيُّ وَالْوَيْدُ

(1/364)

والفرق بين الوصفِ بالاً والوصفِ بغيرها أنّ "إلا" تُوصفُ بها المعارفُ والنكراتُ والظاهرُ والمضمّرُ، وقال بعضهم: "لا تُوصَفُ بها إلا النكرةُ أو المعرّفةُ بلام الجنس فإنّه في قوة النكرة". وقال المبرد: "شَرَطَهُ صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه"، ولهذا موضعٌ تتكلم فيه. الثاني: أنه عطْفُ بيان. قال ابن عصفور: "إنما يعني النحويون بالوصفِ بالاً عطْفَ البيان" وفيه نظر. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ كأنه قال: امتنع قليل. الرابع: أن يكونَ مبتدأً وخبره محذوفٌ أي: إلا قليلٌ منكم لم يتّولوا، كما قالوا: ما مررتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميم خيرٌ منه. الخامس: أنه توكيدٌ للمضميرِ المرفوعِ، ذكر هذه الثلاثة الأوجهُ أبو البقاء. قال: "وسبويه وأصحابه يُسمّونه نعتاً ووصفاً" يعني التوكيد. وفي هذه الأوجه التي ذكرها ما لا يخفى ولكنها قد قيلت. السادس: أنه بدلٌ من الضميرِ في "تَوَلَّيْتُمْ" قال ابن عطية: "وجاز ذلك مع أنّ الكلامَ لم يتقدّم فيه نفي، لأنّ "تَوَلَّيْتُمْ" معناه النفي كأنه قال: لم تَفْعُوا بالميثاق إلا قليلٌ" وهذا الذي ذكره من جوازِ البَدَلِ منعه النحويون، لا يُجيزون: "قام القومُ إلا زيدٌ" على البَدَلِ، قالوا: لأنّ البَدَلِ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه فيؤولُ إلى قولك: قامَ إلا زيدٌ، وهو ممتنعٌ، وأمّا قوله: إنه في تأويلِ النفي "فما منَ موجبٍ إلا يمكن فيه ذلك، ألا ترى أنّ قولك: "قام القومُ إلا زيدٌ" في قوة "لم يجلسوا إلا زيدٌ" فكلُّ موجبٍ إذا أخذت نفيً نقيضه أو ضده كان كذلك، ولم تعتبر العربُ في كلامها، وإنما أجاز النحويون "قام القومُ إلا زيدٌ" بالرفع على الصفة كما تقدّم تقريره.

(1/365)

و "منكم" صفةٌ لقليلاً، فهي في محلِّ نصبٍ أو رفعٍ على حسبِ القراءتين. والظاهرُ أن القليلَ مرادقُ بهم الأشخاصُ لوصفه بقوله "منكم". وقال ابن عطية: "ويُحتملُ أن تكونَ القلةُ في الإيمان، أي: لم يبقَ حينَ عَصَوْا وكَفَرُوا أخْرَهُم بِمَحْمَدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا إيمانٌ قليلٌ إذ لا ينفعهم، والأولُ أقوى" انتهى. وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ. قوله: {وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ} جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ "تَوَلَّيْتُمْ". وفيها قولان، أحدهما: أنّها حالٌ مؤكدةٌ لأنّ التوليَّ والإعراضَ بالقلبِ، قاله أبو البقاء. وقال بعده: "وقيل: تَوَلَّيْتُمْ يعني آباءهم، وأنتم مُعْرِضُونَ يعني أنفسهم، كما قال: {وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ} أي: آباءهم" انتهى. وهذا يُؤدِّي إلى [أنّ] جملةُ قوله {وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ} لا تكونُ حالاً، لأنّ فاعلَ التوليّ في الحقيقة ليس هو صاحبَ الحال والله أعلم. وكذلك تكون مبيّنةً إذا اختلفَ متعلّقُ التوليّ والإعراض كما قال بعضهم: ثم تَوَلَّيْتُمْ عن أخذِ ميثاقكم وأنتم مُعْرِضُونَ عن هذا النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: التوليّ والإعراضُ مأخوذان من سلوكِ الطريق، وذلك انه إذا سَلَكَ طريقاً ورجعَ عَوْدَهُ

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

على بَدْيِهِ سُمِّيَ ذَلِكَ تَوَلِيًّا، وَإِنْ سَلَكَ فِي عُرْضِ الطَّرِيقِ سُمِّيَ إِعْرَاضًا وَجَاءَتِ الْحَالُ
جَمَلَةً اسْمِيَّةً مُصَدَّرَةً بِـ "أَنْتُمْ" لِأَنَّهُ أَكْد. وَجِيءَ بِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ اسْمًا لِأَنَّهُ أَجَلَ عَلَى الثَّبُوتِ
فَكَانَهُ قِيلَ: وَأَنْتُمْ عَادَتَكُمْ التَّوَلَّى عَنِ الْحَقِّ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ.

* { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ
وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ }

(1/366)

قوله تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ } كقوله: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ:
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
. قوله: { مِّنْ دِيَارِكُمْ } متعلقٌ بِخُرُوجِ وَمِنْ لابتداء الغاية. وديار جمع دَار والأصل:
دَوْر، لأنها من دَار يَدُور دَوْرَانًا، وأصل دِيَارٍ: دِيَارٌ، وإنما قُلِبَت الواوُ يَاءً لانكسار ما قبلها،
واعْتِلَالِهَا فِي الْوَاحِدِ. وهذه قاعدة مطردة في كل جمع على فعال صحيح اللام قد
اعتلت عين مفردِهِ أو سَكَتَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ نَحْوُ: دَارٍ وَدِيَارٍ وَثِيَابٍ، ولذلك صَحَّ "رِوَاءٌ"
لاعتلال لامه، و "طِوَالٌ" لتحرك عين مفردِهِ وهو طَوِيلٌ، فأما "طِيَالٌ" في طِوَالٍ فَشَادٌ.
وحكم المصدر حكم هذا نحو: قَامَ قِيَامًا وَصَامَ صِيَامًا، ولذلك صَحَّ "لِوَادٌ" لِصِحَّةِ فِعْلِهِ
فِي قَوْلِهِمْ: لَوَادٌ، وَأما "دِيَارٌ" فهو من لفظة الدَّارِ، وأصله دِيَوَارٌ، فاجتمع الياءُ والواوُ
فَاعِلًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ فَوَزْنُهُ: فَيَعَالٌ لَا فَعَّالٌ، إذ لو كان فَعَّالًا لَقِيلَ: دَوَّارٌ كَصَوَّامٍ
وَقَوَّامٍ. والدارُ مجتمعُ القومِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ. وقال الخليل: "كل موضع حله الناس، وإن لم
يكن أبنية".

وقرى: "تَسْفِكُونَ" بضم الفاء، و "تُسْفِكُونَ" من سَفَكَ مضعفًا، و "تُسْفِكُونَ" مكن
أسفك الرباعي.

وقوله: { دِمَاءَكُمْ } يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ وَقَدْ وُجِدَ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ الْمَجَازَ وَذَلِكَ مِنْ
أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: إِقَامَةُ السَّبَبِ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ، أَي: إِذَا سَفَكْتُمْ دَمَ غَيْرِكُمْ فَقَدْ سَفَكَ دَمَكُمْ،
وهو قَرِيبٌ/ مِنْ قَوْلِهِمْ: :الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ". قال:
583- سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا * وَلَكِنْهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرًا
وقيل: "المعنى: لَا يَسْفِكُ بَعْضُكُمْ دَمَ بَعْضٍ" واختاره الزمخشري. وقيل: "المعنى: لَا
يَسْفِكُ بَعْضُكُمْ دَمَ بَعْضٍ" واختاره الزمخشري. وقيل: "لَا تَسْفِكُوهَا بَارْتِكَابَكُمْ مَا يُوجِبُ
سَفْكَهَا كَالْإِرْتِدَادِ وَنَحْوِهِ".

(1/367)

قوله: { ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ } قال أبو البقاء: "فيه وجهان، أحدهما أَنْ "ثُمَّ" عَلَى بَابِهَا فِي إِفَادَةِ
الْعَطْفِ وَالتَّرَاخِي. وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَقِيلْتُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ. وَالثَّانِي: أَنْ
تَكُونَ "ثُمَّ" جَاءَتْ لِتَرْتِيبِ الْخَبَرِ لِتَرْتِيبِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { ثُمَّ اللَّهُ شَهِدُ

{ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ } كقوله: { وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ }.

* { ثُمَّ أَنْتُمْ هَاؤُلَاءِ تَقُولُونَ أُنْفُسِكُمْ وَنُخْرِجُونَ قَرِيبًا مِّنْكُمْ مِّنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ
بِالْإِيمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ

يَبْعُضُ الْكِتَابِ وَيَكْفُرُونَ بَعْضُ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا لِلَّهِ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ {

(1/368)

قوله تعالى: { أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ } : فيه سبعة أقوال، أحدها: وهو الظاهر أن "أنتم" في محل رفع بالابتداء، و "هؤلاء" خبره. و "تقتلون" حالُ العاملِ فيها اسمُ الإشارةِ لِمَا فيه من معنى الفعل، وهي حالٌ منه لِيَتَّحِدَ ذُو الْحَالِ وَعَامِلُهَا، وَتَحْقِيقُ هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا [المكان] وقد قالت العربُ: "ها أنت ذا قائماً"، و "ها أنا ذا قائماً"، و "ها هو ذا قائماً"، فأخبروا باسم الإشارةِ عن الضميرِ في اللفظِ، والمعنى على الإخبارِ بالحالِ، فكأنه قال: أنت الحاضرُ وأنا الحاضرُ وهو الحاضرُ في هذه الحالِ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ "تَقْتُلُونَ" حَالٌ وَقَوْعُ الْحَالِ الصَّرِيحَةُ مَوْقِعَهَا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي: هَا أَنَا ذَا قَائِمًا وَنَحْوِهِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى نَحَا الزَّمخَشَرِيُّ فَقَالَ: "ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ" اسْتَبْعَادٌ لِمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْإِجْلَاءِ بَعْدَ اخْتِزَابِ الْمِيثَاقِ مِنْهُمْ، وَإِقْرَارِهِمْ وَشَهَادَتِهِمْ، وَالْمَعْنَى: ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الشَّاهِدُونَ"، يَعْنِي أَنْكُمْ قَوْمٌ آخَرُونَ غَيْرُ أَوْلَئِكَ الْمُقَرَّبِينَ، تَنْزِيلًا لِتَغْيِيرِ الصِّفَةِ مِنْزِلَةً تَغْيِيرِ الذَّاتِ، كَمَا تَقُولُ: رَجَعْتُ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتُ بِهِ. وَقَوْلُهُ: "تَقْتُلُونَ" بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: "أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ" الْمُخَاطَبُونَ أَوَّلًا، فَلَيْسُوا قَوْمًا آخَرِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ مِنْ تَقْدِيرِ تَغْيِيرِ الصِّفَةِ مِنْزِلَةً تَغْيِيرِ الذَّاتِ لَا يَتَأْتَى فِي نَحْوِ: هَا أَنَا ذَا قَائِمًا، وَلَا فِي نَحْوِ: هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ، بَلِ الْمُخَاطَبُ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ" وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي صِحَّةُ الْإِبْرَادِ عَلَيْهِ وَمَا أَبَعَدَهُ عَنْهُ. الثَّانِي: أَنَّ "أَنْتُمْ" أَيْضًا مَبْتَدَأٌ، وَ"هَؤُلَاءِ" خَبْرُهُ، وَلَكِنْ بِتَأْوِيلِ حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: ثُمَّ أَنْتُمْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ، وَ"تَقْتُلُونَ" حَالٌ أَيْضًا، الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَلَرَّمُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى غَائِبِينَ، لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِمْ أَسْلَافَهُمْ عَلَى هَذَا، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ تَزَلَّ الْغَائِبُ مَنزِلَةً الْحَاضِرِ.

(1/369)

الثالث: وَتَقَلَّه ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ الْبَادِشِ أَنَّ "أَنْتُمْ" خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ"هَؤُلَاءِ" مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبْرَ مَتَى اسْتَوِيَا تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا لَمْ يَجَزْ تَقَدُّمُ الْخَبْرِ، وَإِنْ وَرَدَ [منه] مَا يُؤْهِمُ فَمَتَأَوَّلٌ. الرابع: أَنَّ "أَنْتُمْ" مَبْتَدَأٌ، وَ"هَؤُلَاءِ" مَنَادَى حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَ"تَقْتُلُونَ" خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَقَصَلَ بِالنِّدَاءِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ. وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا قَالَ بِهِ الْفَرَاءُ وَجَمَاعَةٌ وَأَنْشَدُوا: 584- إِنَّ الْأُولَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ قَبِيهِمْ * هَذَا اعْتَصِمَ تَلَقُّ مَنْ عَادَاكَ مَحْدُولًا أَيْ: يَا هَذَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَلِذَلِكَ لُحِّنَ الْمُتَنَبِّيُّ فِي قَوْلِهِ: 585- هَذِي بَرَزْتِ فَهَجَّتِ رَسِيْسَا * ثُمَّ انصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا وَفِي الْبَيْتِ كَلَامٌ طَوِيلٌ. الخامس: أَنَّ "هَؤُلَاءِ" مُوَصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي. وَ"تَقْتُلُونَ" صَلْتُهُ، وَهُوَ خَبْرٌ عَنْ "أَنْتُمْ" أَيْ: أَنْتُمْ الَّذِينَ تَقْتُلُونَ. وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا قَالَ بِعِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَنْشَدُوا: 586- عَدَسٌ مَا لَعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ * أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ أَيْ: وَالَّذِي تَحْمِلِينَ، وَمِثْلُهُ: { وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ } أَيْ: وَمَا التِّي؟.

السادس: أن "هؤلاء" منصوبٌ على الاختصاص، بإضمار "أعني" و "أنتم" مبتدأ، وتقتلون خبره، اعترض بينهما بجملة الاختصاص، وإليه ذهب ابن كيسان. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ النحويين قد تَصَوَّوا على أنَّ الاختصاصَ لا يكونُ بالنكراتِ ولا أسماءِ الإشارةِ، والمستقراً من لسانِ العرب أنَّ المنصوبَ على الاختصاص: إمَّا "أَيُّ" نحو: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"، أو معرَّفٌ بـ [نحو]: نحنُ العربُ أقرى الناس للضيف، أو بالإضافة نحو: "نحن معاشرُ الأنبياء لا نُورثُ" وقد يَجِيءُ علماً كقوله:
587- بنا تميماً يُكشِفُ الضبابُ

(1/370)

وأكثر ما يجيء بعد ضمير متكلم كما تقدّم، وقد يجيء بعد ضمير مخاطب، كقولهم "بك اللّٰه نرجو الفضل" وهذا تحريفُ القول في هذه الآية الكريمة. السابع: أن يكونَ {أَنْتُمْ هَآؤُلَآءِ} [على] ما تقدّم من كونهما مبتدأ وخبراً، والجملة من "تقتلون" مستأنفة مبيّنة للجملة قبلها، يعني أنتم هؤلاء الأشخاصُ الحَقَمَى، وبيانُ حماقتكم أنكم تقتلون أنفسكم وتُخْرِجونَ فريقاً منكم من ديارهم، وهذا ذكره الزمخشري في سورة آل عمران في قوله: {هَآؤُلَآءِ حَآجِجْتُمْ} ولم يذكُرْه هنا، وسيأتي بنصّه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: {تَظَاهَرُونَ} هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل {يُخْرِجُونَ} وفيها خمسُ قراءات: "تظاهرون" بتشديد الطاء، والأصل: تَتَظَاهَرُونَ فأدغم لِقُرب التاء من الطاء، و "تَظَاهَرُونَ" مخففاً، والأصل كما تقدّم، إلا أنَّه خَفَّفَه بالحذف. وهل المحذوفُ الثانية وهو الأولى لحصول الثقل بها ولعدم دلالتها على معنى المضارعة أو الأولى كما زعم هشام؟ قال الشاعر:
588- تَعَاطَسُونَ جميعاً حولَ دارِكُمْ * فكلِّكم يا بني حمدانَ مَرَكُومَ
أراد: تتعاطسون فحذف. و "تَظَاهَرُونَ" بتشديد الطاء وإلهاها، و "تَظَاهَرُونَ" من تَظَاهَرَ. و "تَتَظَاهَرُونَ" على الأصلِ مِنْ غيرِ حذفٍ ولا إدغام، وكلهم يَرِجِعُ إلى معنى المُعاوَنَةِ والتناصُرِ من المُظَاهَرَةِ، كانَّ كلَّ واحدٍ منهم يُسَيِّدُ ظَهْرَهُ لِلاَخر لِيَتَقَوَّى به فيكونَ له كالظهر، قال:
589- تَظَاهَرْتُمْ أَستاهَ بِيْتِ تَجَمَّعَتْ * على واحدٍ لا زِلْتُمْ قِرْنَ واحدٍ

(1/371)

والإثمُ في الأصل: الذَّنْبُ وجمعه آثام، ويُطْلَقُ على الفعل الذي يَسْتَجِوُّ به صاحبه الذمُّ واللوم. وقيل هو: ما تَنَفَّرُ منه النفسُ ولا يَطْمئنُّ إليه القلبُ، فالإثمُ في الآية يَحْتَمِلُ أن يكونَ مراداً به ما ذَكَرْتُ من هذه المعاني. ويَحْتَمِلُ أن يَتَجَوَّزَ به عَمَّا يُوجِبُ الإثمَ إثمَةً للسببِ مُقَامَ المُسَيِّبِ كقول الشاعر:
590- سَرِبْتُ الإثمَ حتى صَلَّ عَقْلِي * كذاكَ الإثمُ يَدَهَبُ بالعقولِ
فَعَبَّرَ عن الخمرِ بالإثمِ لَمَّا كان مُسَبِّباً عنها.
والعُدوانُ: التجاوزُ في الظلم، وقد تقدّم في {يَعْتَدُونَ} وهو مصدرٌ كالكَفْرانِ والعُفْرانِ، والمشهورُ صَمُّ فائِهِ، صَمُّ فائِهِ، وفيه لغةٌ بالكسرِ.
قوله: {وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارَى ثِقَادُهُمْ} إنَّ شرطيةً ويأتوكم مجزومٌ بها بحذفِ النونِ

والمخاطبُ مفعولٌ، و "أسارى" حالٌ من الفاعل في "أتوكم". وقرأ الجماعة غير حمزة "أسارى"، وقرأ هو أسرى، وقرأ "أسارى" لفتح الهمزة. فقرأه الجماعة تحتل أربعة أوجه، أحدها: أنه جُمِعَ كَسَلَانٍ لِمَا جَمَعَهَا مِنْ عَدَمِ النِّشَاطِ والتصريف، فقالوا: أسير وأسارى [بضم الهمزة] ككسلان وكسالى وسكان وسكاري، كما أنه قد صُبَّه كَسَلَانٍ وَسَكَرَانٍ بِهِ فَجُمِعَا جَمْعَهُ الْأَصْلِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى فَعَلَى فَقَالُوا: كَسَلَانٌ وَكَسَلَى، وَسَكَرَانٌ وَسَكَرَى كَقَوْلِهِمْ: أُسِيرَ وَأُسِرَى. قال سيبويه: "فقالوا في جمع كسلان كسلى شيهوه بأسرى كما قالوا أسارى بكسالى"، ووجه الشبه أن الأسر يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْءِ كَرَّهَا، كَمَا يَدْخُلُ الْكَسِيلُ، قال بعضهم: "والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمَعوا مريضاً وميتاً وهالكاً على فَعَلَى فقالوا: مَرَضَى وَمَوَى وَهَلَكَ لَمَّا جَمَعَهَا المعنى الذي في جَرَحَى وَقَتَلَى".

(1/372)

الثاني: أن أسارى جمعُ أسير، وقد وَجَدْنَا فَعِيلًا يُجْمَعُ عَلَى فُعَالَى قالوا: شيخٌ قديم وشيوخٌ قدامى، وفيه نظرٌ فإن هذا بنادٌ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

الثالث: أنه جَمِعَ أسير أيضاً وإنما صَمَّوا الهمزة من أسارى وكان أصلها الفتح كنديم وتدامى [كما صُمَّتْ الْكَافُ وَالسَّيْنُ مِنْ كَسَالَى وَسَكَرَى] وكان الأصلُ فيهما الفتح نحو: عَطَشَانٌ وَعَطَاشَى.

الرابع: أنه جَمِعَ أسرى الذي [هو] جمعُ أسير فيكونُ جَمْعَ الجمعِ.

وأما قراءة حمزة فواضحة؛ لأن فَعَلَى يَنْقَاسُ فِي فَعِيلٍ بِمَعْنَى مُمَاتٍ أَوْ مُوَجَّعٍ نَحْوُ: جَرِحَ وَجَرَحَى وَقَتَلَ وَمَرِيضٌ وَمَرَضَى.

وأما "أسارى" بالفتح فلغة ليست بالشاذة، وقد تقدّم أنها أصلُ أسارى بالضم [عند بعضهم]، ولم يَعْرِفْ أَهْلُ اللُّغَةِ قَرَقاً بَيْنَ أُسَارَى وَأُسِرَى إِلَّا مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ قَالَ: "مَا كَانَ فِي الْوَثَاقِ فَهْمُ الْأُسَارَى وَمَا كَانَ فِي الْبِيْدِ فَهْمُ الْأُسْرَى. وَنَقَلَ عَنْهُ بَعْضُهُمُ الْفَرْقَ بِمَعْنَى آخِرٍ فَقَالَ: "مَا جَاءَ مُسْتَأْسِرًا فَهْمُ الْأُسْرَى، وَمَا صَارَ فِي أَيْدِيهِمْ فَهْمُ الْأُسَارَى، وَحَكَى النِّقَاشُ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ هَذَا الْفَرْقَ قَالَ: "هَذَا كَلَامُ الْمَجَانِينِ"، وَهِيَ جَرَاةٌ مِنْهُ عَلَى أَبِي عَمْرٍو، وَحَكَى عَنِ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ يُقَالُ: "أُسِيرَ وَأُسْرَاءُ كَشَهِيدٍ وَشُهَدَاءُ".

والأسيرُ مشتقٌ مِنَ الْإِسَارِ وَهُوَ الْقَيْدُ الَّذِي يُرْبَطُ بِهِ الْمَحْمَلُ، فَسُمِّيَ الْأُسِيرُ أُسِيرًا لِشِدَّةِ وَثَاقِهِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَسُمِّيَ كُلُّ مَا خُوِذَ بِالْقَهْرِ أُسِيرًا وَإِنْ لَمْ يُرْبَطْ. وَالْأُسْرُ: الْحَلْقُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَسَدَدْنَا أَسْرَهُمْ} وَأُسْرَةُ الرَّجُلِ مَنْ يَتَقَوَّى بِهِمْ، وَالْأُسْرُ احْتِسَابُ الْبُولِ، رَجُلٌ مَأْسُورٌ [أذا] أَصَابَهُ ذَلِكَ: وَقَالَتِ الْعَرَبُ: "أُسْرَ قَتْبَهُ" أَي: شَدَّهُ. قَالَ الْأَعَشَى:

591- وَقَيَّدَنِي الشُّعْرُ فِي بَيْتِهِ * كَمَا قَيَّدَ الْإِسْرَاثُ الْحَمَارَا
يُرِيدُ أَنَّهُ بَلَغَ فِي الشُّعْرِ النَّهْيَةَ حَتَّى صَارَ لَهُ كَالْبَيْتِ لَا يَنْتَرِحُ عَنْهُ.

(1/373)

قوله: {تُقَادُوهُمْ} قرأ نافع وعاصم والكسائي: "تُقَادُوهُمْ"، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حُدِّثَتْ نَوْهُ الرِّفْعِ، وَهَلِ الْقِرَاءَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيَكُونُ مَعْنَى فَاعِلٍ مِثْلَ مَعْنَى فَعَلٍ الْمَجْرَدِ نَحْوُ: عَاقَبْتَ وَسَاقَرْتَ، أَوْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي

ذلك الفرق ما هو؟ ف قيل: مَعْنَى قَدَاهُ أَعْطَى فِيهِ فِدَاءً مِنْ مَالٍ وَفَادَاهُ أَعْطَى فِيهِ أَسِيرًا مِثْلَهُ وَأَنْشَدَ:

592- وَلَكِنِّي فَادَيْتُ أُمَّيْ بَعْدَمَا * عَلَا الرَّأْسَ كَبْرُهُ وَمَشَيْبُ
بِعَبْدَيْنِ مَرْضِيَيْنِ لَمْ يَكُ فِيهِمَا * لَيْنٌ عُرِضَا لِلنَّاطِرِينَ مَعِيْبُ

وهذا القول بَرُّدُهُ قولُ العباس رضي الله عنه: "فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيْلًا" ومعلومُ أنه لم يُعْطِ أَسِيرَهُ فِي مَقَابِلَةِ نَفْسِيهِ وَلَا وَوَلَدِهِ، وَقِيلَ: "تَفْدُوهُمْ بِالصَّلْحِ وَتُفَادُوهُمْ بِالْعِنَقِ". وَقِيلَ: "تَفْدُوهُمْ تُعْطُوا" فِدْيَتَهُمْ، وَتُفَادُوهُمْ تَطْلُبُونَ مِنْ أَعْدَائِكُمْ فِدْيَةَ الْأَسِيرِ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

593- قَفِي فَايِ أَسِيرِكُ إِنَّ قَوْمِي * وَقَوْمَكَ لَا أَرَى لَهُمْ اجْتِمَاعَا
وَالظَّاهِرُ أَنَّ "تُفَادُهُمْ" عَلَى أَصْلِهِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسِيرَ يُعْطَى الْمَالَ وَالْأَسِيرَ يُعْطَى الْإِطْلَاقَ، وَتَفْدُوهُمْ عَلَى بَابِهِ مِنْ غَيْرِ مَشَارَكَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ يَفْدِي صَاحِبَهُ مِنَ الْآخَرِ بِمَالٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْفِعْلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ وَاحِدٍ، وَالْفِدَاءُ مَا يُفْتَدَى بِهِ، وَإِذَا كَسِرَ أَوَّلُهُ جَارَ فِيهِ وَجَاهِنَ: الْمَدُّ وَالْقَصْرُ فَمِنْ الْمَدِّ قَوْلُ النَّابِغَةِ:

594- مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلَّهُمْ * وَمَا أَتَمَّرَ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَوَلَدٍ
وَمِنْ الْقَصْرِ قَوْلُهُ:

595- * فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي

(1/374)

وَإِذَا فُتِحَ فَالْقَصْرُ فَقَطْ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَكْسِرُ "فِدَى" مَعَ لَامِ الْجَرِّ خَاصَّةً، نَحْوُ: فِدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي يَرِيدُونَ الدَّعَاءَ لَهُ بِذَلِكَ، وَقَدَى وَقَادَى يَتَعَدَّيَانِ لِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِيهِ وَالْآخَرَ بِحَرْفٍ جَرٍ تَقُولُ: قَدَيْتُ أَوْ فَادَيْتُ الْأَسِيرَ بِمَالٍ، وَهُوَ مَحذُوفٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَخَسَنَ لَفْظُ الْإِتْيَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي مَقَابِلَةِ الْإِخْرَاجِ فَيُظْهِرُ التَّضَادَ الْمُفِيحَ لِفِعْلِهِمْ فِي الْإِخْرَاجِ" يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنَابِسُ مَنْ أَسَاءَتْهُمُ إِلَيْهِ بِالْإِخْرَاجِ مِنْ دَارِهِ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِ بِالْفِدَاءِ.

قَوْلُهُ: { وَهُوَ مُحَرَّمٌ } هَذَا مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ لِفَضْلِ تَطَرُّ، وَالظَّاهِرُ مِنَ الْوَجْهِ الْمُنْقُولَةِ فِيهِ أَنَّ يَكُونُ "هُوَ" ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"مُحَرَّمٌ" خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَفِيهِ ضَمِيرٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ"إِخْرَاجُهُمْ" مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا لِمُضْمِرِ الشَّانِ، وَلَمْ يَحْتَجْ هُنَا إِلَى عَائِدٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ الْخَبْرَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ وَعَيْنُهُ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسَّرَةٌ لِهَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُفَسَّرُ فِيهَا الْمَضْمُرُ بِمَا بَعْدَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ وَلَيْسَ لَنَا مِنَ الضَّمَائِرِ مَا يُفَسَّرُ بِجُمْلَةٍ غَيْرِ هَذَا الضَّمِيرِ، وَمِنْ سَرَطِهِ تَقَدَّمَتْ، وَلَيْسَ لَنَا مِنَ الضَّمَائِرِ مَا يُفَسَّرُ بِجُمْلَةٍ غَيْرِ هَذَا الضَّمِيرِ، وَمِنْ سَرَطِهِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ فِي مَوَاضِعِ التَّعْظِيمِ وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَوَاسِخَهُ فَقَطْ، وَأَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ مُصَرَّحٍ بِجَزَائِبِهَا، وَلَا يُتَّبَعُ بِتَابِعٍ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ، وَيَجُوزُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ فَصَّلَ: فَتَذْكِيرُهُ بِاعْتِبَارِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، وَتَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْقِصَّةِ فَتَقُولُ: هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا يُتَّبَعُ وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُحَدَفُ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ تَذْكِرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْكَوْفِيُّونَ يُسَمُّونَهُ ضَمِيرَ الْمَجْهُولِ وَلَهُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ.

(1/375)

الوجه الثاني: أن يكون "هو" ضمير الشأن أيضاً، و "مُحَرَّمٌ" خبره، [و "إخراجهم" مرفوع] على أنه مفعول لم يُسمَّ فاعله. وهذا مذهب الكوفيين وتابعهم المهدوي، وإنما قرأوا من الوجه الأول، لأنَّ عندهم [أنَّ الخبرَ المحتمل ضميراً] مرفوعاً لا يجوز تقديمه على المبتدأ فلا يُقال: "قائمٌ زيدٌ" على أن يكون "قائمٌ" خبراً مقدِّماً، وهذا عند البصريين [ممنوعٌ لما عرَّفته أنَّ ضميرَ] الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة، والاسم المشتقُّ الرفعُ لما بعده من قبيل المفردات لا الجملة فلا يُفسَّر به ضميرُ الشأن. الثالث: أن يكون "هو" كنايةً عن الإخراج، وهو مبتدأ، و "مُحَرَّمٌ" خبره، و "إخراجهم" بدلٌ منه، وهذا على أحد القولين وهو [جوازُ إبدالِ الظاهرِ من] المضميرِ قبله ليفسِّره، واستدلَّ مَنْ أجازَ ذلك بقوله:

596- على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتماً * على جوده لَصَنَّ بالماءِ حاتِمِ
فحاتمٌ بدلٌ من الضميرِ في "جوده".

الرابع: أن يكون "هو" ضميرُ الإخراج المدلولَ عليه بقوله "وُخْرِجُونَ"، و "مُحَرَّمٌ" خبره و "إخراجهم" بدلٌ من المضميرِ المستترِ في "مُحَرَّمٌ".
الخامس: كذلك، إلا أنَّ "إخراجهم" بدلٌ من "هو". نقل هذين الوجهين أوب البقاء. وفي هذا الأخير نظيراً، وذلك أنَّك إذا جعلت "هو" ضميرَ الإخراج المدلولَ عليه بالفعل كانَ الضميرُ مفسِّراً به نحو: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ} فإذا أبدلتَ منه "إخراجهم" الملفوظُ به كانَ مفسِّراً به أيضاً، فيلزمُ تفسيره بشيئين، إلا أن يُقال: هذان الشيءان في الحقيقة شيءٌ واحدٌ فيُحتملُ ذلك.

(1/376)

السادس: أجاز الكوفيون أن يكون "هو" عماداً - وهو الذي يُسمَّيه البصريون ضميرَ الفصل - فُذِمَّ مع الخبرِ لما تقدَّم، والأصل: وإخراجهم هو مُحَرَّمٌ عليكم، فأخراجهم مبتدأ، ومُحَرَّمٌ خبره، وهو عمادٌ، فلما فُذِمَّ الخبرُ فُذِمَّ معه. قال الفراء: "لأنَّ الواو هنا تطلَّبُ الاسمَ، وكلُّ موضعٍ تطلب فيه الاسمُ فالعمادُ جاشراً" وهذا عند البصريين ممنوعٌ من وجهين: أحدهما: أن الفصلَ عندهم مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَقَعَ بين معرفتين أو بين معرفةٍ ونكرةٍ قريبةٍ من المعرفة في امتناع دخول أَل كالفعل مِنْ، ومثلي وأخواتها. والثاني: أن الفصلَ عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوال مواضعٌ يُبحث فيها عنها. السابع: قال ابن عطية: "وقيل في "هو" إنه ضميرُ الأمر، والتقدير: والأمرُ مُحَرَّمٌ عليكم، وإخراجهم في هذا القول بدلٌ من "هو" انتهى. قال الشيخ: "وهذا خطأ من وجهين، أحدهما: تفسيرُ ضميرِ الأمرِ بمفردٍ وذلك لا يُجيزه بصريٌّ ولا كوفيٌّ، أمَّا البصريُّ فلاشتراطه جملةً، وأمَّا الكوفيُّ فلا بد أن يكونَ المفردُ قد انتظمَ منه ومِمَّا بعده مُسنَدٌ إليه في المعنى نحو: طَنَنَّهُ قائماً الزيدان. والثاني: أنه جعلَ "إخراجهم" بدلاً من ضميرِ الأمر، وقد تقدَّم أنه لا يُتبعُ بتابعٍ.

الثامن: قال ابنُ عطية أيضاً: "وقيل "هو" فاصلةٌ، وهذا مذهبُ الكوفيين، وليست هنا بالتي هي عماد، و "مُحَرَّمٌ" على هذا ابتداءً، و "إخراجهم" خبرٌ". قال الشيخ:
"والمنقولُ عن الكوفيين عكسُ هذا الإعرابِ، أي: يكونُ "إخراجهم" مبتدأً مؤخرًا، و "مُحَرَّمٌ" خبرٌ مقدَّمٌ، فُذِمَّ معه الفصلُ كما مرَّ، وهو الموافق للقواعد، وألَّا يلزم منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

(1/377)

التاسع: تَقَلَّه ابْنُ عَطِيَّةٍ أَيْضاً عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ "هُوَ" الضَّمِيرَ الْمَقْدَّرَ فِي "مُحَرَّمٍ" قُدِّمَ وَأُظْهِرَ، قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، إِذْ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى انفصالِ هَذَا الضَّمِيرِ بَعْدَ اسْتِتَارِهِ وَتَقْدِيمِهِ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ خُلُوعُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ ضَمِيرٍ، إِذْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ "مُحَرَّمٍ" خَبْرًا مَقْدَّمًا وَ "إِخْرَاجُهُمْ" مَبْتَدَأً، وَلَا يُوْجَدُ اسْمٌ قَاعِلٌ وَلَا مَفْعُولٌ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ إِلَّا إِذَا رَفَعَ الظَّاهِرَ، ثُمَّ يَبْقَى هَذَا الضَّمِيرُ لَا نَدْرِي مَا إِعْرَابُهُ؟ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَلَا فَاعِلًا مَقْدَّمًا" وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ: "يَلْزَمُ خُلُوعُهُ مِنْ ضَمِيرٍ" نَظْرٌ، إِذْ هُوَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِهِ فَلَمْ يَخُلْ مِنْهُ، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ/ انفصلَ للتقديم، وَقَوْلُهُ: "لَا نَدْرِي مَا إِعْرَابُهُ" قَدْ دَرَى، وَهُوَ الرِّفْعُ بِالْفَاعِلِيَّةِ. قَوْلُهُ: "وَالْأَفْعَلُ لَا يُقَدَّمُ" مَمْنُوعٌ فَإِنَّ الْكُوفِيَّ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَائِلُ يَرَى ذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قَوْلٌ رَدِيءٌ مُنْكَرٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ، فَكَيْفَ فِي الْقُرْآنِ!! فَالشَّيْخُ مَعْدُورٌ، وَعَجِبْتُ مِنَ الْقَاضِي أَبِي مُحَمَّدٍ كَيْفَ يُورِدُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ حَاكِيًا لَهَا، وَلَمْ يُعَقِّبْهَا بِكَبِيرٍ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ بِجُوزٍ أَنْ تَكُونَ مَحذُوفَةً مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ كُلِّهَا مَحَرَّمَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: "تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ، وَتُخْرِجُونَ، وَتَظَاهِرُونَ، وَتُفَادُونَ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ قَتْلُهَا، وَكَذَلِكَ مَعَ الْبَوَاقِي. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَصَّ الإِخْرَاجِ بِذِكْرِ التَّحْرِيمِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا حَرَامًا، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعَرَّةِ الْجَلَاءِ وَالنَّفْيِ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ شُرُّهُ إِلَّا بِالمَوْتِ وَالْقَتْلِ، وَإِنْ كَانَ أَعْظَمَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ فِيهِ قِطْعًا لِلشَّرِّ، فَالإِخْرَاجُ مِنَ الدِّيَارِ أَصْعَبُ الأَرْبَعَةِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ.

(1/378)

وَالْمُحَرَّمُ: الْمَمْنُوعُ، فَإِنَّ الْحَرَامَ هُوَ الْمَمْنُوعُ مِنَ كَذَا. وَالْحَرَامُ: الشَّيْءُ الْمَمْنُوعُ مِنْهُ يُقَالُ: حَرَّمَ عَلَيْكَ وَحَرَّمَ عَلَيْكَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ.

قَوْلُهُ: {قَمًا جَزَاءً مَنْ يَفْعَلُ}: "مَا" يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَ "جَزَاءً" مَبْتَدَأً، وَ "إِلَّا خَزِي" "خَبْرُهُ" وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، وَبَطَلَ عَمَبُ "مَا" عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ لِانْتِقَاضِ النَّفْيِ بِإِلَّا، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ طَوِيلٌ وَتَفْصِيلٌ مُنْتَشِرٌ، وَتَلْخِيصُهُ أَنَّ خَبْرَهَا الْوَاقِعَ بَعْدَ "إِلَّا": جَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى وَجوبِ رَفْعِهِ مُطْلَقًا، سِوَاءً كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ مُتَرَّلًا مِنْزَلَتَهُ أَوْ صِفَةً أَوْ لِيْمَ يَكُونُ، وَيَتَأَوَّلُونَ قَوْلَهُ:

597- وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ * وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا عَلَى أَنْ النَّاصِبَ لِمَنْجُونًا وَمُعَدَّبًا مَحذُوفٌ، أَي: يَدُورُ دَوْرَانِ مَنْجُونُونَ، وَيُعَدَّبُ مُعَدَّبًا تَعْدِيبًا. وَأَجَازُ يُونُسَ النَّصْبَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ النَّحَاسُ تَقَلَّ عَدَمَ الْخِلَافِ فِي رَفْعِ "مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخُوكَ"، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُتَرَّلًا مِنْزَلَةَ الْأَوَّلِ نَحْوُ: "مَا أَنْتَ إِلَّا عِمَامَتُكَ تَحْسِينًا وَإِلَّا رِدَاءَكَ تَرْتِيبًا" فَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ نَصْبَهُ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ فَأَجَازُ الْفِرَاءُ نَصْبَهُ أَيْضًا. وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ، وَ "جَزَاءً" خَبْرُهُ، وَ {إِلَّا خَزِي} بَدَلٌ مِنْ "جَزَاءً"، نَقْلُهُ أَبُو الْبَقَاءِ وَ "مَنْ" مُوَصُولَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ مُوَصُوفَةٌ، وَ "يَفْعَلُ" لَا مَحَلَّ لَهَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَحَلُّهَا الْجَرُّ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: مِنْكُمْ " فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ "يَفْعَلُ" فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: يَفْعَلُ ذَلِكَ حَالًا كَوْنَهُ مِنْكُمْ.

قَوْلُهُ: {فِي الْحَيَاةِ} يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ

"خزي"، فيتعلّق بمحذوف، أي: خَزِيٌّ كائِنْ فِي الحَيَاةِ، والثاني: أن يكونَ محلُّه النصبَ على أنه ظرفٌ للخَزِيٍّ فهو منصوبٌ به تقديرًا.

(1/379)

والجَزَاءُ: المَقَابَلَةُ، خَيْرًا كَانَ أو شَرًّا، والخَزِيُّ: الهَوَانُ، يُقَالُ: خَزِيَ بالكسر يَخْرِي خَزِيًّا فهو خَزِيَانٌ، وامرأة خَزِيَا والجمع خَزَايَا، وقال ابن السكيت: "الخَزِيُّ الوقوعُ فِي بَلِيَّةٍ، وخَزِيَ الرجلُ فِي نَفْسِهِ يَخْرِي خَزَايَةً إِذَا اسْتَحْيَا". والدُّنْيَا فُعْلَى تَأْنِيثُ الأَدْنَى مِنَ الدُّنُوِّ، وهو القُرْبُ، وألْفَهَا للتَأْنِيثِ، وَلَا تُحَدَفُ مِنْهَا أَلْ إِلَّا ضَرْوَةً كَقَوْلِهِ:
598- يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ * فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَد مُدَّتْ
وبأُوْهَا عَن وَاوٍ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ نَطْرَدُهُ، وَهِيَ كُلُّ فُعْلَى صَفَةً لَامُهَا وَأُوْ تُبَدَلُ يَاءً نَحْو: العُلْيَا والدُّنْيَا، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: الفُضْوَى عِنْدَ غَيْرِ تَمِيمٍ، وَالخُلُوَى عِنْدَ الجَمِيعِ فَشَادَ، فَلَوْ كَانَتْ فُعْلَى اسْمًا صَحَّتِ الوَاوُ كَقَوْلِهِ:

599- أَدَارًا بَخْرُوِي هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً * فَمَاءُ الهَوَى يَرْقِصُ أَوْ يَتَرَفَّرُ
وقد اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ، فَلَمْ يُدَكَّرْ مَوْصُوفُهَا، قَالَ تَعَالَى: { تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا } وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي "المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ": "وَالدُّنْيَا مَوْثِقَةٌ مَقْصُورَةٌ، تُكْتَبُ بِالأَلْفِ، هَذِهِ لُغَةٌ نَجْدٍ وَتَمِيمٍ، إِلَّا أَنَّ الحِجَازَ وَبَنِي أَسَدٍ يُلْحِقُونَهَا وَنظَائِرَهَا بِالمَصَادِرِ ذَوَاتِ الوَاوِ فيقولون: دَنُوِي مِثْلَ سَرُوِي، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ فُعْلَى مَوْضِعٌ لَامُهَا وَأُوْ يَفْتَحُونَ أَوَّلَهَا وَيَقْلِبُونَ يَاءَهَا وَوَاوًا، وَأَمَّا أَهْلُ اللُّغَةِ الأُولَى فَيَصُمُّونَ الدَّالَ وَيَقْلِبُونَ الوَاءَ يَاءً لِاسْتِقَالِهِمُ الوَاوَ مَعَ الضَّمَّةِ.

(1/380)

وَقُرِي: "بُرْدُونٌ" بِالْعَيْبَةِ عَلَى المَشْهُورِ. وَفِيهِ وَجْهَانٌ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّفَاتَاً فَيَكُونُ رَاجِعًا إِلَى قَوْلِهِ: "أَفْتَوْمُنُونَ" فَخَرَجَ مِنْ ضَمِيرِ الخَطَابِ إِلَى العَيْبَةِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا التَّفَاتَاً فِيهِ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: "أَفْتَوْمُنُونَ"، وَقَرَأَ أَحْسَنُ "بُرْدُونٌ" بِالخَطَابِ، وَفِيهِ الوَجْهَانِ المَتَقَدِّمَانِ، فَالِالتَّفَاتَاً نَظْرًا لِقَوْلِهِ: "مَنْ يَفْعَلْ" وَعَدَمُ الِالتَّفَاتَاً نَظْرًا لِقَوْلِهِ: "أَفْتَوْمُنُونَ".
وَكَذَلِكَ { وَمَا اللّٰهُ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ } قُرِي فِي المَشْهُورِ بِالْعَيْبَةِ وَالخَطَابِ، وَالكَلَامُ فِيهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ.

* { أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ }
{

(1/381)

وتقدّم نظائر {أولئك الذين استترؤا}.. وما بعده. إلا أن بعض المعربين ذكر وجوهاً مردودةً لا بد من التنبيه عليها، فأجاز أن يكون "أولئك" مبتدأ، و {الذين استترؤا} خبره،

و {قَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ} خبراً ثانياً لأولئك، قال: "ودخلت الفاء في الخبر لأجل الموصول المُشْبِيه للشرط وهذا خطأ، فإن قوله: {قَلَا يُخَفِّفُ} لم يجعله خبراً للموصول حتى تدخل الفاء في خبره، وإنما جعله خبراً عن "أولئك" وأين هذا من ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكون "الذين" مبتدأ ثانياً، و {قَلَا يُخَفِّفُ} خبره، دخلت لكونه خبراً للموصول، والجملة خبراً عن "أولئك" قال: "ولم يُخْتِجْ هنا إلى عائد لأن "الذين" هم "أولئك" كما تقول: "هذا زيدٌ منطلقٌ"، وهذا أيضاً خطأً لثلاثة أوجهٍ أحدها: خُلُوُّ الجملة من رابطٍ /، قوله: "لأن الذين هم أولئك" لا يفيد لأن الجملة المستغنية لا بُدَّ وأن تكون نفس المبتدأ، وأمَّا تنظيره بـ "هذا زيدٌ منطلقٌ" فليس بصحيح، فإن "هذا" مبتدأ، و "زيدٌ" خبرٌ، و "منطلقٌ" خبر ثانٍ، ولا يجوز أن يكون "زيدٌ" مبتدأً ثانياً، و "منطلقٌ" خبره والجملة خبرٌ عن الأول للخلو من الرابط. الثاني: أن الموصول هنا لقوم معينين وليس عاماً، ومعنى، فلم يُشْبِيه الشرط فلا تدخل الفاء في خبره. الثالث: أن صلته ماضية لفظاً ومعنى، فلم تُشْبِيه فعل الشرط في الاستقبال فلا يجوز دخول الفاء في الخبر. فتعين أن يكون "أولئك" مبتدأً والموصول بصلته خبره، و {قَلَا يُخَفِّفُ} معطوفٌ على الصلة، ولا يضُرُّ تخالف الفعلين في الزمان، فإنَّ الصلات من قبيل الجملي، وعطف الجملي لا يشترط فيه اتحاد الزمان، يجوز أن تقول: "جاء الذي قتل زيدا أمس وسيقتل عمراً غداً" وإنما الذي يشترط فيه ذلك حيث كانت

(1/382)

الأفعال مُتَرَلَّةً منزلة المفردات.

قوله: {وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ} يجوز في "هم" وجهان/ أحدهما: أن يكون في محل رفع بالابتداء وما بعده خبره، ويكون قد عطف جملةً اسميةً على جملة فعلية وهي: {وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ}. والثاني: أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره هذا الظاهر، وتكون المسألة من باب الاشتغال، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، ويكون كقوله: 600- وإن هو لم يحمل على النفس صيماً* فليس إلى حسن التناء سبيل وله مرجح على الأول وذلك أنه يكون قد عطف جملةً فعليةً على على مثلها، وهو من المواضع المرجح فيها الحمل على الفعل في باب الاشتغال. وليس المرجح كونه تقدمه لا النافية، فإنها ليست من الأدوات المختصة بالفعل ولا الأولى به، خلافاً لابن السيد حيث زعم أن "لا" النافية من المرجحات لإضمار الفعل، وهو قول مرغوب عنه ولكنه قوي من حيث البحث. فقوله: "ينصرون" لا محل له على هذا لأنه مفسر، ومحل الرفع على الأول لوقوعه موقع الخبر.

* {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ }

(1/383)

قوله تعالى: {وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ}.. التضعيف في "قفينا" ليس للتعدية، إذ لو كان كذلك لتعدى إلى اثنين لأنه قبل التضعيف يتعدى لواحد، نحو: قفوت زيدا، ولكنه ضمَّن

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

معنى "جئنا" كأنه قيل: وجئنا من بعده بالرسول. فإن قيل: يجوز أن يكون متعدياً لاثنتين على معنى أن الأول محذوف والثاني "بالرسول" والباء فيه زائدة تقريره: {وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ}.

فالجواب أن كثرة مجيئه في القرآن يُبَعِّدُ هذا التقدير، وسيأتي لذلك مزيد بيان في المائدة إن شاء الله تعالى.

وَقَفَّيْنَا أصله: قَفَّوْنَا، ولكن لَمَّا وَقَعَتِ الواوُ رابعةً قَلَبَتْ ياءً، واستقافه من قَفَّوْتُهُ إذا اتَّبَعْتَ قَفَاهُ، ثم اتَّسَعَ فيه، فَاطْلَقَ على كلِّ تابع، وإن بَعُدَ زمانُ التابع من زمانِ المَبْتُوعِ، وقال أمية:

601- قَالَتْ لِأَخْتٍ لَهَا قُصِيهٌ عَنْ جُنْبٍ * وَكَيْفَ تَقْفُو وَلَا سَهْلٌ وَلَا جَبَلٌ

وَالْقَفَا مُوَحَّرُ الْعُنُقِ، ويقال له: القافية أيضاً، ومنه قافية الشَّعْرِ، لأنها تَتَلَوُ بِنَاءِ الْكَلَامِ وَآخِرَهُ، ومعنى قَفَّيْنَا أَي: أَتَبَعْنَا كَقَوْلِهِ: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى} و {مِنْ بَعْدِهِ} متعلق به، وكذلك "بالرسول"، وهو جمعُ رسول بمعنى مُرْسَلٍ، وفِعْلٌ غيرُ مقيسٍ في فَعُولٍ بمعنى مَفْعُولٍ، وسكونُ العين لغَةُ الْحِجَازِ وبها قرأ يحيى والحسن، والضمُّ لغَةُ تَمِيمٍ، وقد قرأ السبعةُ بلغة تميم إلا أبا عمرو فيما أضيف إلى "نا" أو "كم" أو "هم" فإنه قرأ بالسكون لتوالي الحركات.

(1/384)

قوله: "عيسى" عَلَّمُ أعجمي فلذلك لم يَنْصَرِفْ، وقد تكلم النحويون في وزنه واشتقاقه على تقدير كونه عربيّ الوضع فقال سيبويه: وزنه فِعْلَى والياءُ فيه ملحقةٌ ببنات الأربعة كياءِ مَعْرَى "يَعْنِي بالياءِ الألفُ، سَمَّاهَا ياءً لِكِتَابَتِهَا بالياءِ. وقال الفارسي: "ألفه ليست للتأنيث كذكري، بدلالة صَرَفِهِمْ له في النكرة". وقال عثمان بن سعيد الصيرفي: "وزنه فِعْلَلٌ" فالألفُ عنده أصليةٌ بمعنى أنها منقلبةٌ عن أصل. وَرَدَّ ذلك عليه ابنُ الباذِشِ بأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلين في بنات الأربعة، فَمَنْ قال إنَّ "عيسى" مشتقٌّ من العَيْسِ وهو بياضٌ تخالطه شُفْرَةٌ كأبي البقاء وغيره ليس بمصيب لأنَّ الأَعْجَمِيَّ لا يَدْخُلُهُ اشتقاقٌ ولا تصريفٌ. وقال الزمخشري: "وقيل: عيسى بالسريانية: أيسوع".

قوله: "ابن مريم" عطْفُ بيانٍ أو بدلٍ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى لِأَنَّ "ابن مريم" جرى مَجْرَى الْعِلْمِ له. ولِلْوَصْفِ بابنِ أَحْكَامٍ تُخَصُّهُ سِتَاتِي مَبِينَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَقَدَّمَ اشتقاقُ "ابن" وأصله. ومَرِّمٌ أصله بالسريانية صِفَةٌ بمعنى الخارِمِ ثم سُمِّيَ به فلذلك لم يَنْصَرِفْ، وغي لسان العرب هي المرأةُ التي تُكثِرُ مخالطةَ الرجال كالزَّيرِ من ارجال وهو الذي يُكثِرُ مخالطَهُنَّ، قال رؤبة:

602- قَلْتُ لِزَيْرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرِّمَةٌ *

(1/385)

وياءُ "الزير" عن واو لأنه من زار يزور فقلبت للكسرة قلبها كالريح، فصار لفظ مريم مشتركا بين اللسانين، ووزنه عند النحويين مَفْعَلٌ لا فَعِيلٌ، قال الزمخشري: "لأن فَعِيلًا يفتح الفاء لم يثبت في الأبينة كما ثبت في نحو: عَثِرَ وَعَلَيْبٌ" وقد أثبت بعضهم فَعِيلًا

وَجَعَلَ مِنْهُ نَحْوُ: "صَمَمِد" اسْمَ مَكَانٍ وَ "مَدَّيْن" عَلَى الْقَوْلِ بِأَصَالَةِ مِيمِهِ وَ "صَهَيَا" بِالْقَصْرِ وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِيضُ، أَوْ لَا تَدِّي لَهَا، لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صَاهَاتٍ أَيْ شَابَهَتْ، لِأَنَّهَا شَابَهَتْ الرِّجَالَ فِي ذَلِكَ، وَبِحُجُورٍ مَدُّهَا قَالَهُ الزَّجَاجُ. وَقَالَ ابْنُ جَنِيٍّ: "وَأَمَّا صَمَمِدٌ وَعَتِيرٌ فَمَصْنُوعَانِ" فَلَا دَلَالَةَ فِيهِمَا عَلَى ثَبُوتِ فَعِيلٍ، وَصَحَّةُ الْيَاءِ فِي مَرْيَمَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهَا الْإِعْلَالُ بِتَقْلٍ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى لَارَاءٍ ثُمَّ قَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا نَحْوُ: مَبَاعٍ مِنَ الْبَيْعِ، وَلَكِنَّهُ شَدَّ مَرِيدٌ وَمَدَّيْنِ، وَقَالَ أَبُو لَبْقَاءٍ: "وَمَرِيْمَ عَلَّمُ أَعْجَمِي وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ رَامٍ يَرِيْمَ لَكَانَ مَرِيْمًا بِسُكُونِ الْيَاءِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَعْلَامِ بِفَتْحِ الْيَاءِ نَحْوَ مَرِيدٍ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ".

(1/386)

قَوْلُهُ: {وَأَيَّدَاتَاهُ} مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "{وَأَتَيْنَا عَيْسَى}." وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ/ أَيَّدَاتَاهُ عَلَّانًا، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ وَابْنُ مِحْصِنٍ - وَبِرُويٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو - "أَيَّدَاتَاهُ" عَلَيْهِ: أَفَعَلْنَاهُ، وَالْأَصْلُ فِي أَأَيَّدَ بِهِمَزَتَيْنِ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ فَوَجِبَ إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلْفًا نَحْوُ: أَمَنَّ وَبَابِهِ، وَصَحَّتِ الْعَيْنُ وَهِيَ الْيَاءُ كَمَا صَحَّتْ فِي "أَعْيَلْتُ" وَ "أَعْيَمْتُ"، وَهُوَ تَصْحِيحٌ شَادٌّ إِلَّا فِي قَوْلِ التَّعْجِيبِ نَحْوُ: مَا أَبَيَّنَّ وَأَطْوَلَ. وَحُكِيَ عَنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ تَصْحِيحَ "أَعْيَلْتُ" مَقْبُوسٌ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا أُعِلُّ أَيَّدَاتَاهُ كَمَا أُعِلُّ نَحْوُ: أَبَعْنَاهُ حَتَّى لَا يَلْرَمَ حَمَلُهُ عَلَى الشَّاذِّ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَوْ أُعِلُّ بِأَنَّ أَلْفَيْتَ حَرَكَةُ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ الْعَيْنِ وَاللَّامُ فَتُحْدَفُ الْعَيْنُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَتَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ مِفْتُوحَتَانِ فَيَجِبُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ وَأَوَّأَ نَحْوُ "أَوَادِمَ" فَتَنْحَرُّ الْوَاوُ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَتَقْلِبُ أَلْفًا فَيَصِيرُ اللَّفْظُ: أَدِنَاهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى إِعْلَالِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ إِعْلَالُهُ يُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ رُفِضَ بِخِلَافِ أَبَعْنَاهُ وَأَقَمْنَاهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِعْلَالُ الْعَيْنِ فَقَطٍ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "فَإِنْ قُلْتَ: قَلِمَ لَمْ تُحْدَفِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ: أَسَلْنَاهُ مِنْ سَالَ يَسَالُ؟ قِيلَ: لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَتَوَالَى إِعْلَالَانِ: أَحَدُهُمَا قَلْبُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا ثُمَّ حَذْفُ الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْيَاءِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا، فَكَانَ يَصِيرُ اللَّفْظُ أَدِنَاهُ فَكَانَتْ تُحْدَفُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَلَيْسَ "أَسَلْنَاهُ" كَذَلِكَ، لِأَنَّ هُنَاكَ حَذْفَ الْعَيْنِ وَحَدَّهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَائِدَةِ: "أَيَّدْتُكَ عَلَى أَفَعَلْتُكَ" وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "عَلَى فَاَعَلْتُكَ" ثُمَّ قَالَ: "وَيَطْهَرُ الْأَصْلُ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ: أَفَعَلْتُكَ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْإِعْلَالُ". انْتَهَى.

(1/387)

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ "أَيَّدَ" فَعَّلَ لِمَجِيءِ مِضَارِعِهِ عَلَى يُؤَيِّدُ بِالتَّشْدِيدِ، وَلَوْ كَانَ أَيَّدَ بِالتَّشْدِيدِ بَزْنَةً أَفَعَلَ لَكَانَ مِضَارِعُهُ يُؤَيِّدُ كَيُؤْمِنُ مِنْ أَمَنَّ، وَأَمَّا أَيَّدَ - يَعْنِي بِالْمَدِّ - فَيُحْتَاجُ فِي تَقْلٍ مِضَارِعَهُ إِلَى سَمَاعٍ، فَإِنْ سَمِعَ يُؤَيِّدُ كَيُقَاتِلُ فَهُوَ فَاعِلٌ، فَإِنْ سَمِعَ يُؤَيِّدُ كَيُكْرِمُ فَأَيَّدَ أَفَعَلَ، ذَكَرَ ذَلِكَ جَمِيْعُهُ الشَّيْخُ فِي الْمَائِدَةِ. ثُمَّ قَالَ: "إِنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي قَوْلِهِ: "اخْتَلَفَ الْإِعْلَالُ" وَهُوَ صَحِيحٌ، لِإِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ قَعْلٌ لَا أَفَعَلَ إِلَى آخِرِهِ" فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِجَوَازِ شَيْءٍ آخَرَ وَذَلِكَ مُتَعَدِّرٌ، كَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ أَيَّدَ بِالتَّشْدِيدِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بَزْنَةً أَفَعَلَ، هَذَا مَا لَا يَقَعُ.

وَالْأَيَّدُ: الْقُوَّةُ، قَالَ عَبْدُ الْمَطْلَبِ:
603- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَكْرَمِ * أَيَّدَنَا يَوْمَ رُحُوفِ الْأَشْرَمِ

والصحيحُ أن فَعَلَ وأَفْعَلَ هنا بمعنى واحد وهو قَوَّناه. وقد فَرَّقَ بعضهم بينهما فقال: "أَمَّا المَدُّ فمعناه القوةُ، وأَمَّا القَصْرُ فمعناه التأييدُ والنَّصْرُ"، وهذا في الحقيقة ليس بفرق، وقد أبدلتِ العربُ في آيَدٍ على أَفْعَلَ الياءَ جيماً فقالت: آجَدَهُ أَي قَوَّاه، قال الزمخشري: "يقال: "الحمدُ لله الذي آجَدَنِي بعد صَعَفٍ وَأَوْجَدَنِي بعد قَفَرٍ"، وهذا كما أبدلوا من يائه جيماً فقالوا: لا أَفْعَلَ ذلكَ جَدَّ الدهرِ أَي: يدَ الدهرِ، وهو إبدالٌ لا يَطْرُدُ.

(1/388)

قوله: {بِرُوحِ الْقُدُسِ} متعلقٌ بِأَيِّدِنَاهُ. وقرأ ابن كثير: "الْقُدُسُ" بإسكان الدال، والباقون بضمِّهما، وهما لغتان: الضمُّ للحجاز، والإسكانُ لتميم، وقد تقدّم ذلك، وقرأ أبو حَيوة: "الْقُدُوسُ" بواوٍ، وفيه لغةٌ فَتِحَ القافُ والدالُ ومعناه الطهارةُ أو البركةُ كما تقدّم عند قوله: "ونقدّسُ لك". والروحُ في الأصل: اسمٌ للجزءِ الذي تَحْضُلُ به الحياةُ في الحيوانِ قاله الراغب، والمرادُ به جبريلُ عليه السلامُ لقولِ حَسَّان:

604- وجبريلُ رسولُ الله فينا * وروحُ الْقُدُسِ ليس له كفاءُ

سُمِّيَ بذلكَ لِأَنَّ سببَهُ حياةَ القلوبِ.

قوله: {أَفْكَلَمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ} الهمزةُ هنا للتوضيح والتفريع، والفاءُ للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةُ على ما قبلها، واعتنيَ بحرفِ الاستفهامِ فَقَدَّمَ، وقد مرَّ تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري يُقدِّرُ بين الهمزةِ وحرفِ العطفِ جملةً لِيَعْطِفَ عليها. وهذه الجملةُ يجوز أن تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ حَذْفِ شيءٍ، كأنه قال: ولقد آتينا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناكمُ فكلما جاءكم رسولٌ. ويجوز أن يُقدِّرَ قبلها محذوفٌ أَي: فَفَعَلْتُمْ ما فَعَلْتُمْ فكلما جاءكم رسولٌ. وقد تقدّم الكلامُ في "كلما" عند قوله: {كَلِمًا أَصَاءَ} والناصبُ لها هنا "استكبرتم"، و"رسولٌ" فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ أَي مُرْسَلٌ، وكونُ فَعُولٍ بمعنى المَفْعُولِ قليلٌ، جاء منه الرُّكُوبُ والحَلُوبُ أَي: المَرْكُوبُ

والمَحْلُوبُ، ويكونُ مصدرًا بمعنى الرسالةِ قاله الزمخشري. وأنشد:

605- لقد كَذَّبَ الواشون ما فُهِتْ عندهم * يسيِّرٌ ولا أُرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أَي: برسالة، ومنه عنده: {إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

(1/389)

{يَمَّا لَا تَهْوَى أَنفُسُكُمْ} متعلقٌ بقوله "جاءكم"، و"جاء" يتعدى بنفسه تارةً كَهَذِهِ الآيةِ، وبحرفِ الجرِّ أُخْرَى نحو: جِئْتُ إِلَيْهِ، و"ما" موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، والتقديرُ: بما لا تهواه، و"تهوى" مضارعٌ هَوِيَ بكسر العينِ ولاؤه من ياءٍ لِأَنَّ عَيْتَهُ واوٌ، وبابِ طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أَكْثَرُ من بابِ قَوَّةٍ وَحُوَّةٍ. ولا دليلَ في "هوى" لِانكسارِ العينِ وهو مثل "شَقِي" من الشقاوة، وقولهم في تنبيهِ مصدره هَوِيَانٌ أدلُّ دليلٌ على ذلك، ومعنى تَهْوَى: تُحِبُّ وتختار. وأصلُ الهَوَى: المَيْلُ، سُمِّيَ بذلكَ لِأَنَّهُ يَهْوِي بِصاحبه في النارِ ولذلك لا يُسْتَعْمَلُ غَالِبًا إلا فيما لا حَيْرَ فيه، وقد يُسْتَعْمَلُ فيما هو خيرٌ، ففي الحديثِ الصحيح قولُ عمرَ في أسارى بدر: "فَهْوِي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يَهْوِ ما قلت". وعن عائشة رضي الله عنها: "والله ما أرى ربَّكَ إلا يسارع في هَوَاكَ" وجمعه أهواء، قال تعالى: {يَاهْوَاهُمْ} ولا تُجَمَعُ على أهوية وإن كان قد جاء: تَدَى وأندية قال الشاعر:

606- في ليلة من جمادى ذات أنديّة * لا يُبصر الكلب في ظلّمائها الطُّبّا
وأما "هوى يهوى" بفتحها في الماضي وكسرهما في المضارع فمعناه السقوط، والهوبُّ
- بفتح الهاؤ - ذهابٌ فب انحدار، والهويُّ ذهابٌ في صعود، وسيأتي تحقيق كل ذلك،
وأسنَد الفعل إلى الأنفس دون المخاطب فلم يقل: "بما لا تهوون" تنبيهاً أنّ النفس
يُسند إليها الفعل السيء غالباً نحو: {إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوَاءِ} {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ
أَنْفُسُكُمْ} {فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ} واستكبر بمعنى تكبر.

(1/390)

قوله: {فَقَرِيقًا كَذَّبْتُمْ} الفاء عاطفة جملة "كذبتهم" على "استكبرتم" و "فريقاً"
مفعولٌ مقدّمٌ قدّم لتتفق رؤوس الآي، وكذا {وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ}، ولا بُدَّ من محذوفٍ أي:
فريقاً منهم، والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرُهُ قَريقٍ من الرسلِ بالكذب
ومبادرُهُ آخرين بالقتل، وقدّم التكذيب لأنه/ أول ما يفعلونه من الشرِّ ولأنه مشتركٌ بين
المقتول وغيره، فإنَّ المقتولين قد كبوهم أيضاً، وإنما لم يُصرِّح به لأنه ذكر أقبَح منه في
الفعل. وجيء بـ "تقتلون" مضارعاً: إمّا لكونه مستقبلاً لأنهم كانوا يرومون قتل رسول
الله صلى الله عليه وسلم، ولما فيه من مناسبة رؤوس الآي والفواصل، وإمّا ان يُراد به
الحالُ الماضيُّ أن الأمرَ فطيعُ فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.
وأجازَ الراغب أن يكونَ {فَقَرِيقًا كَذَّبْتُمْ} معطوفاً على قوله "وأيدناه" ويكونُ "أفكلما"
مع ما بعده فضلاً بينهما على سبيل الإنكار، والأظهرُ هو الأول، وإن كان ما قاله محتملاً.

* {وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ}

(1/391)

قوله تعالى: {قُلُوبُنَا غُلْفٌ}.. مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ نصبٍ بالقول قبله، وقرأ
الجمهور: "غُلْفٌ" بسكون اللام، وفيها وجهان، أحدهما - وهو الأظهر - أن يكون جمع
"أغلف" كأحمرٍ وحُمُرٍ وأصفرٍ وصُفُرٍ، والمعنى على هذا: أنها خُلقت وجُبلت مُعشاةً لا
يصلُ إليها الحقُّ استعارةً من الأغلف الذي لم يُحْتَنَن. والثاني: أن يكون جمع "غلاف"،
ويكون أصلُ اللام الضمُّ فحُفِّفَ نحو: جِمارٍ وحُمُرٍ وكتابٍ وكُتُبٍ، إلا أن تخفيفَ فُعَلٍ إنما
يكون في المفرد غالباً نحو عُتُقٍ في عُتُقٍ، وأمّا فُعَلُ الجمعِ فقال ابن عطية: "لا يجوز
تخفيفه إلا في ضرورة"، وليس كذلك، بل هو قليل، وقد نصَّ غيره على جوازه، وقرأ ابن
عباس - ويروى عن أبي عمرو - بضمِّ اللام وهو جمع "غلاف"، ولا يجوز أن يكون فُعَلٌ
في هذه القراءة جمع "أغلف" لأنَّ تثقيلاً فُعَلُ الصحيح العين لا يجوز إلا في شِعْرٍ
والمعنى على هذه القراءة جمع "أغلف" لأنَّ تثقيلاً فُعَلُ الصحيح العين لا يجوز إلا في
شِعْرٍ، والمعنى على هذه القراءة أن قلوبنا أوعيةٌ للعلمِ فهي غيرُ محتاجةٍ إلى علمٍ آخر،
والتغليظُ كالتعشيبة في المعنى.

قوله: {بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ} "بل" حرفٌ إضرابٍ، والإضرابُ راجعٌ إلى ما تَصَمَّنَه قولهم من
أن قلوبهم غُلْفٌ، فردَّ الله عليهم ذلك بأنَّ سببه لعنهم بكفرهم السابق. والإضرابُ على
قسمين: إبطالٍ وانتقالٍ، فالأول نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، ولا تَعْطِفُ "بل" إلا
المفردات، وتكونُ في الإيجاب والنفي والنهي، ويُزاد قبلها "لا" تأكيداً. واللغزُ: الطردُ

والبُعْدُ، ومنه: سَأُو لعين أي بعيد: قال السَّمَاخ.
607- دَعَرْتُ به القَطَا وَتَقَيْتُ عنه * مقام الذئب كالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(1/392)

أي: البعيد، وكان وجه الكلام بأن يقول: "مقام الذئب اللعين كالرجل". والباء في "بكفرهم" للسبب، وهي متعلقة بِلَعْنَتِهِمْ. وقال الفارسي: "النية به التقديم أي: وقالوا: قلوبنا غلغلت بسبب كفرهم، فتكون الباء متعلقة بقالوا وتكون "بل لعنهم" جملة معترضة"، وفيه بُعْدٌ، ويجوز أن تكون جالاً من المفعول في "لعنهم" أي لعنهم كافرين أي: مُلتبسين بالكفر كقوله: {وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ}. قوله: {فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ} في نصب "قليلًا" ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعت لمصدر محذوف أي: فإيماناً قليلاً يؤمنون. الثاني: أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدم أنه مذهب سيبويه وتقدم تقريره. الثالث: أنه صفة لزمان محذوف، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون، وهو كقوله: {آمِنُوا بِالذِّبَا أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا آخِرَهُ} الرابع: أنه على إسقاط الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما حذفت حرف الجر انتصب، ويُعْرَى لأبي عبيدة. الخامس: أن يكون حالاً من فاعل "يؤمنون"، أي فجمعاً قليلاً يؤمنون أي المؤمن فيهم قليل، قال معناه ابن عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: "ذهب قتادة إلى أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كان كذلك لَلزِمَ رَفْعُ "قليل". قلت: لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال واف بهذا المعنى: و "ما" على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد. السادس: أن تكون "ما" نافية أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً، ومثله: {قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ} {قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ} وهذا قوي من جهة المعنى، وإنما يَصْغَفُ شيئاً من جهة تقدم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا

(1/393)

أنَّ تقديم ما في حيزها عليها لم يُجزه البصريون، وأجازه الكوفيون. قال أبو البقاء: "ولا يجوز أن تكون "ما" مصدرية، لأن "قليلًا" يبقى بلا ناصب". يعني أنك إذا جعلتها مصدرية كان ما بعدها صلتها، ويكون المصدر مرفوعاً بـ "قليلًا" على أنه فاعل بن فابن الناصب له؟ وهذا بخلاف قوله {كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ} فإن "ما" هناك يجوز أن تكون مصدرية لأن "قليلًا" منصوب بـ كان. وقال الزمخشري: "وبجوز أن تكون القلة بمعنى العدم". قال الشيخ: "وما ذهب إليه من أن "قليلًا" يُراد به النفي فصحيح، لكن في غير هذا التركيب، أعني قوله تعالى: {فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ} لأن "قليلًا" انتصب بالفعل المثبت فصار نظير "قُمتُ قليلاً" أي: قمتُ قياماً قليلاً، ولا يذهبُ ذاهبٌ إلى أنك إذا أثبتت بفعل مُثَبَّتٍ وجعلت "قليلًا" منصوباً نعتاً لمصدر ذلك العفل يكون المعنى في المُثَبَّتِ الواقع على صفة أو هيئة انتفاء ذلك المُثَبَّتِ رأساً وعدم قوعه بالكلية، وإنما الذي نقل النحويون: وقلما يقوم زيد"، وإذا تقرّر هذا فحمل القلة على النفي المحض هنا ليس بصحيح". انتهى. قلت: ما قاله أبو القاسم الزمخشري - رحمه الله - من أن معنى التقليل هنا النفي قد قال به الواحدي قبله، فإنه قال: "أي: لا قليلاً ولا كثيراً، كما تقول: قلما يفعل كذا، أي: ما يفعله أصلاً".

* { وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ }

(1/394)

قوله تعالى: {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ}.. فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل رفع صفة لكتاب، فيتعلق بمحذوف، أي كتاب كائن من عند الله. والثاني: أن يكون في محل نصب لابتغاء غاية المجيء قاله أبو البقاء. وقد ردَّ الشيخ هذا الوجه فقال: "لا يقال إنه يُحتمل أن يكون {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} متعلقاً بجاءهم، فلا يكون صفةً، للفصل بين الصفة والموصوف بما هو معمولٌ لغير أحدهما" يعني أنه ليس معمولاً للموصوف ولا للصفة فلا يُعْتَقَرُ الفصلُ به بينهما. والجمهور على رفع "مُصَدِّقٌ" على أنه صفة ثانية، وعلى هذا يُقال: قد وُجِدَ صفتان إحداهما صريحةٌ والآخرى مؤولةٌ، وقد قُدِّمَتِ المؤولةُ، وقد تقدّم أن ذلك غير ممتنع وإن رَعِمَ بعضهم أنه لا يجوز إلا ضرورةً. والذي حَسَنَ تقديم غير الصريحة أن الوصفَ بكينويته من عند الله أكد، وأن وصفه بالتصديق نايشيء عن كونه من عند الله. وقرأ ابن أبي عبله "مُصَدِّقًا" نصباً، وكذلك هو في مصحف أبي، ونصبه على الحال، وفي صاحبها قولان، أحدهما أنه "كتاب". فإن قيل: كيف جاءت الحال من النكرة؟ فالجواب أنها قد قُرِبَتْ من المعرفة لتخصيصها بالصفة وهي {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} كما تقدّم. على أن سبويه أجاز مجيئها منها بلا شرط، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري. والثاني: أنه الضمير الذي تحمّله الجار والمجرور لوقوعه صفةً، والعامل فيها إمّا: الظرف أو ما يتعلق به على الخلاف لمشهور، ولهذا اعترض بعضهم على سبويه في قوله:
608- لِمَيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(1/395)

إنَّ "مَوْحِشًا" من "طَلَّلَ"، وساعَ ذلك لتقدّمه، فقال: لا حاجة إل ذلك، إذ يمكن أن يكون حالاً من الضمير المستكن في قوله: "لِمَيَّةٍ" الواقع خبراً لطلل، وللجواب، عن ذلك موضع آخر. واللام في {لَمَّا مَعَهُمْ} مقوية لتعدية "مُصَدِّقٌ" لكونه قرعاً، و"ما" موصولةً، والظرف صلُّها. قوله: {وَكَانُوا} يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على "جاءهم" فيكون جوابُ "لَمَّا" مرتباً على المجيء والكون. والثاني: أن يكون حالاً أي: وقد كانوا، فيكون جوابُ "لَمَّا" مرتباً على المجيء بقيد في مفعوله وهم كونهم يستفتِحون. قال الشيخ: "وظاهرُ كلام الزمخشري أن "وكانوا" ليست معطوفةً على الفعل بعد "لَمَّا" إلا حالاً، لأنه قدّر جوابَ "لَمَّا" محذوفاً قبل تفسيره "يستفتِحون"، قدّل على أن قوله "وكانوا" جملة معطوفة على مجموع الجملة من قوله: ولَمَّا، وهذا هو الثالث.

(1/396)

و { مِنْ قَبْلُ } متعلقٌ بِسْتَفْتِحُونَ، والأصل، من قبل ذلك، فلَمَّا قُطِعَ بَيْنِي عَلَى الضَّمِّ. و "يَسْتَفْتِحُونَ" في محلِّ النصبِ على خبر "كان". وأختلف النحويون في جواب "لَمَّا" الأولى والثانية. فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالرَّجَاجُ إِلَى أَنَّ جَوَابَ الْأُولَى مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ كَفَرُوا بِهِ. وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ: "كَذَّبُوا بِهِ وَاسْتَهَانُوا بِمَجِيئِهِ" وَهُوَ حَسَنٌ. وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ جَوَابَهَا الْفَاءُ الدَّخَلَةُ عَلَى لَمَّا، وَهُوَ عِنْدَهُ نَظِيرٌ { قَامًا بِأَيْتِكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ } قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ نَاسِقَةً إِذْ لَا يَصْلُحُ مَوْضِعُهَا الْوَاوُ" وَ"كَفَرُوا" جَوَابٌ لَمَّا الثَّانِيَةِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "فِي جَوَابِ لَمَّا الْأُولَى وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: جَوَابُهَا "لَمَّا" الثَّانِيَةِ وَجَوَابُهَا. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْفَاءَ مَعَ "لَمَّا" الثَّانِيَةِ، وَ"لَمَّا" لَا تُجَابُ بِالْفَاءِ إِلَّا أَنْ يُعْتَقَدَ زِيَادَةُ الْفَاءِ عَلَى مَا يُجِيزُهُ الْأَخْفَشُ" قَلْتُ: وَلَوْ قِيلَ بِرَأْيِ الْأَخْفَشِ فِي زِيَادَةِ الْفَاءِ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ هَهُنَا لِأَنَّ "لَمَّا" لَا يُجَابُ بِمِثْلِهَا، لَا يُقَالُ: "لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ لَمَّا قَعَدَ أَكْرَمْتُكَ" عَلَى أَنْ يَكُونَ "لَمَّا قَعَدَ" جَوَابَ "لَمَّا جَاءَ". وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وذهب المبردُ إلى أنَّ "كفروا" جوابُ "لَمَّا" الأولى وكُثِّرَتِ الثَّانِيَةُ لَطَوِيلِ الْكَلَامِ، وَيُفِيدُ ذَلِكَ تَقْرِيرَ الذَّنْبِ وَتَأْكِيدَهُ، وَهُوَ حَسَنٌ، لَوْلَا أَنَّ الْفَاءَ تَمَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ بَعْدَ أَنْ حَكَى وَجْهًا أَوْلَى: "وَالثَّانِي: أَنَّ "كَفَرُوا" جَوَابُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ لِأَنَّ مَقْتَضَاهَا وَاحِدٌ. وَقِيلَ: الثَّانِيَةُ تَكْرِيرٌ فَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى جَوَابِ "قَلْتُ: "قَوْلُهُ: "وَقِيلَ الثَّانِيَةُ تَكْرِيرٌ" هُوَ مَا حَكَيْتُ عَنْ الْمَبْرَدِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مَغَايِرًا لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَهُ مِنْ كُونَ "كَفَرُوا" جَوَابًا لِهَمَا بَلْ هُوَ هُوَ.

(1/397)

قوله: { فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ } جملةٌ من مبتدأ أو خبر مُتَسَبِّبَةٌ عَمَّا تَقَدَّمَ. وَالْمَصْدَرُ هُنَا مِضَافٌ لِلْفَاعِلِ، وَأَتَى بـ "عَلَى" تَنْبِيهُاً عَلَى أَنَّ اللَّعْنَةَ قَدْ اسْتَعَلَّتْ عَلَيْهِمْ وَشَمِلَتْهُمْ. وَقَالَ: { عَلَى الْكَافِرِينَ } وَلَمْ يَقُلْ "عَلَيْهِمْ" إِقَامَةً لِلظَّاهِرِ مَقَامَ الْمِضْمَرِ لِيَنْبَهُ عَلَى السَّبَبِ الْمَقْتَضِي لِذَلِكَ وَهُوَ الْكُفْرُ.

* { يَنْسَمَا اسْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُو بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ }

قوله تعالى: { يَنْسَمَا اسْتَرَوْا } .. بئسَ: فعلٌ ماضٍ غيرُ متصرفٍ، معناه الذمُّ، فلا يَعْمَلُ إِلَّا فِي مَعْرِفٍ بِأَلٍ، أَوْ فِيمَا أَضِيفَ إِلَى مَا هُمَا فِيهِ، أَوْ فِي مِضْمَرٍ مَفْسَّرٍ بِنَكْرَةٍ، أَوْ فِي "مَا" عَلَى قَوْلِ سِيبَوِيهِ. وَفِيهِ لُغَاتٌ: بئسَ بِكسر العينِ وتخفيفٍ، هَذَا الْأَصْلُ، وَبئسَ بِكسر الفاءِ إبتاعاً للعينِ وتخفيفٍ، هَذَا الْإِتْبَاعُ، وَهُوَ أَشْهَرُ الْإِسْتِعْمَالِ، وَمِثْلُهَا "نِعْمَ" فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَاللُّغَاتِ. وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا اسْمَانِ، مُسْتَدَلِّينَ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ: "مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدِ نَصْرُهَا بِكَاءٍ وَبُرْهَا سَرِقَةٌ"، "وَنِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئسَ الْعَيْرِ" وَقَوْلُهُ:

609- صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ * نِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاجِرٍ

وَقَدْ حَرَّجَهُ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ، قَامَتْ صَفْتُهُ مَقَامَهُ تَقْدِيرُهُ: مَا هِيَ بَوْلِدٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعْمَ الْوَلَدِ، وَلِهَا أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ، وَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنْ مَخْصُوصٍ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ، وَقَدْ يُحَذَفُ لِقَرِينَةٍ، هَذَا حَكْمُ بئسَ.

(1/398)

أما، "ما" الواقعة بعدها كهذه الآية: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً، فاجتلفوا: هل لها محل من الإعراب أو لا؟ فذهب الفراء إلى أنها مع "بئس" شيء واحد رُكِبَ تركيب "خبذا" نقله ابن عطية، ونقل عنه المهدوي أنه يجوز أن تكون "ما" مع بئس بمنزلة كلما، فظاهراً هذين النقلين أنها لا محل لها. وذهب الجمهور إلى أن لها محلاً، ثم اختلفوا: محلها رفع أو نصب؟ فذهب الأخفش إلى أنها في محل نصب على التمييز والجملة بعدها في محل نصب صفة لها، وفاعل بئس مضمرة تُفسرُه "ما"، والمخصوص بالذم هو قوله: {أَنْ يَكْفُرُوا} لأنه في تأويل مصدر، والتقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به كُرهم، وبه قال الفارسي في أحد قوليه، واختاره الزمخشري، ويجوز على هذا أن يكون المخصوص بالذم محذوفاً، و"اشتروا" صفة له في محل رفع تقديره: بئس شيئاً شيء أو كفر اشتروا به، كقوله.

610- لِنِعْمِ الْفَتَى أَصْحَى بِأَكْنَافِ حَائِلٍ *

أي: فتى أصحى، و {أَنْ يَكْفُرُوا} يدل من ذلك المحذوف، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو أن يكفروا. وذهب الكسائي إلى أن "ما" منصوب المحل أيضاً، لكنه قدّر بعدها "ما" أخرى موصولة بمعنى الذي، وجعل الجملة من قوله "اشتروا" صلتها، و"ما" هذه الموصولة هي المخصوص بالذم، والتقدير: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فلا محل لـ "اشتروا" على هذا، ويكون {أَنْ يَكْفُرُوا} على هذا القول بنصيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها صفة لها فتكون في محل نصب أو صلة لـ "ما" المحذوفة فلا محل لها أو صفة للمخصوص بالذم فتكون في محل رفع.

(1/399)

وذهب سيبويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بئس، فقال سيبويه: هي معرفة تامة، التقدير: بئس الشيء، والمخصوص بالذم على هذا محذوف أي شيء اشتروا له أنفسهم، وعزى هذا القول أيضاً للكسائي. وذهب الفراء والكسائي أيضاً إلى أن "ما" موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها صلتها، ونقله ابن عطية عن سيبويه، وهو أحد قولي الفارسي، والتقدير: بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، فإن يكفروا هو المخصوص بالذم. قال الشيخ: "وما نقله ابن عطية عن سيبويه وهم عليه". ونقل المهدوي وابن عطية عن الكسائي أيضاً أم "اما" يجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: بئس اشتراؤهم، فتكون "ما" وما في حيزها في محل رفع. قال ابن عطية: "وهذا معترض بأن بئس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة للضمير". قال الشيخ: "وهذا لا يلزم إلا إذا نص أنه مرفوع بئس، أما إذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل بئس مضمراً والتمييز محذوف لفهم المعنى، والتقدير: بئس اشتراءً اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض" قلت: وبهذا - أعني بجعل فاعل بئس مضمراً فيها - يجوز أبو البقاء في "ما" أن تكون مصدرية، فإنه قال: "والرابع أن تكون مصدرية أي: بئس شراؤهم، وفاعل بئس على هذا مضمرة لأن المصدر ههنا مخصص ليس بجنس" يعني فلا يكون فاعلاً، لكن يبطل هذا القول عود الضمير في "به" على "ما" والمصدرية لا يعود عليها، لأنها حرف عند الجمهور، وتقدير أدلة كل مذكور في المطولات. فهذه نهاية القول في "بئسما" و"نعماً" والله أعلم.

(1/400)

قوله: {أَنْ يَكْفُرُوا} قد تقدّم فيه أنه يجوز أن يكون هو المخصوص بالذم فتكون الأوجه الثلاثة: إمّا مبتداً وخبره الجملة قبله، ولا حاجة إلى الرابط، لأنّ العموم قائم مقامه إذ الألف واللام في فاعل نعم وبتس للجنس، أو لأنّ الجملة نفس المبتداً، وإمّا خبر لمبتداً محذوف، وإمّا مبتداً وخبره محذوف، وتقدّم أنه يجوز أن يكون بدلاً أو خبراً لمبتداً محذوف حسبما تقرّر وتحرّر. وأجاز الفراء أن يكون في محل جرّ بدلاً من الضمير في "به" إذا جعلت "ما" تامةً.

قوله: {يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ} متعلق بيكفروا، وقد تقدّم أنّ "كفر" يتعدّى بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى، و"ما" موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره: أنزله، ويضعف جعلها نكرة موصوفة، وكذلك جعلها مصدرية والمصدر قائم مقام المفعول أي بإنزاله يعني بالمتزل.

قوله: {بَعِيًّا} فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول من أجله وهو مستوفٍ لشروطِ النصب، وفي الناصب له قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه "يكفروا" أي علة كفرهم البغي. والثاني أنه {أَشْتَرُوا}، وإليه ينحو كلامُ الزمخشري، فإنه قال: "وهو علة {أَشْتَرُوا}. والثاني من الأوجه الثلاثة: أنه منصوب على المصدر بفعل يدل عليه ما تقدّم أي بعوا بغيًّا. والثالث: أنه في موضع حال، وفي صاحبها القولان المتقدّمان: إمّا فاعل {أَشْتَرُوا} وإمّا فاعل {يَكْفُرُوا}، تقديره: اشترروا باعين، أو يكفروا باعين. والبعي: أصله القساة من قولهم: بعي الجرح أي فسّد قاله الأصمعي وقيل: هو شدة الطلب، ومنه قوله تعالى: {مَا تَبْغِي} وقال الراجز:

611- أنشد والباغي يحبّ الوجدان * قلائصاً مختلفات الألوآن
ومنه "البعي" لشدة طلبها له.

(1/401)

قوله {أَنْ يُتَزَّلَ اللَّهُ} فيه قولان، أحدهما: أنه مفعول من أجله والناصب له "بَعِيًّا" أي: علة البغي إنزال الله فضله على محمد عليه السلام. والثاني أنه على إسقاط الخافض والتقدير: بغيًّا على أن يتزل، أي: حسدًا على أن يتزل، فيجيء فيه الخلاف المشهور: أهي في موضع نصب أو في موضع جرّ؟ والثالث: أنه في محل جرّ بدلاً من "ما" في قوله: {يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ} يدلّ اشتمال، أي: بإنزال الله فيكون مثل قول امرئ القيس:

612- أمين ذكر سلمى أن تأئك تنوص *

وقرأ أبو عمرو وابن كثير جميع المضارع من "أَنْزَلَ" مخففاً إلا ما وقع الإجماع على تشديده في الحجر {وَمَا تُنَزِّلُهُ إِلَّا} وقد خالفا هذا الأصل: أمّا أبو عمرو فإنه يشدد {عَلَى أَنْ يُتَزَّلَ آيَةً} في الأنعام، وأمّا ابن كثير فإنه يشدد في الإسراء، {وَتُنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ} {حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا} والياقون بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائي فإنهما خالفا هذا الأصل فحققا: {وَيُنَزَّلُ الْعَيْتُ} آخر لقمان، {وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْعَيْتَ} في الشوري. والهمزة والتضعيف للتعدية، وقد تقدّم: هل بينهما فرق؟ وتحقيق الموضوع ومخالفة كل واحد أصله لماذا؟ بما يطول ذكره، والأظهر من ذلك كله أنه جمع بين اللغات.

قوله: {مِنْ فَضْلِهِ}: "مِنْ" لابتداء الغاية، وفيه قولان، أحدهما: أنه صفة لموصوف محذوف هو مفعول "يُنَزَّلُ" أي: أن يُنَزَّلَ الله شيئاً كائناً من فضله فيكون في محلّ

نصب. والثاني: أن "مِنْ" زائدة، وهو رأي الأخفش، وحينئذٍ فلا تَعْلُقَ له، والمجروُزُ بها هو المفعولُ أي: أن يُنزلُ الله فضله.

(1/402)

قوله {عَلَى مَنْ يَشَاءُ} متعلقٌ بِنَزَلٍ. و"مَنْ" يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوزةِ للحذفِ، والتقديرُ: على الذي يشاءُ أو على رجلٍ يشاءُ، وقَدَّره أبو البقاء مجروراً فإنه قال - بعد تجويزه في "مَنْ" أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً - "ومفعولُ" يشاءُ" محذوفٌ أي: يَشَاءُ نزوله عليه، ويجوزُ أن يكونَ يَشَاءُ يختارُ ويصطفي "انتهى. وقد عَرَفْتُ أن العائدَ المجرورَ لا يُحذفُ إلا بشروطٍ وليستَ موجودةٌ هنا فلا حاجةٌ إلى هذا التقديرِ. قوله: {مِنْ عِبَادِهِ} فيه قولان: أحدهما: أنه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ الذي هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ، والإضافةُ تقتضي التثنيةَ. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ "مَنْ" بعدد صفةٍ على القولِ بكونها نكرةً، قاله أبو البقاء. وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءةَ بالجاءِ والمجروورِ علي الجملةِ في باب النعتِ عند اجتماعهما أولى لكونه أقربَ إلى المفردِ، فهو في محلٍ نصبٍ على الأولِ وجَرَّ على لاثاني، وفي كلا القولين يتعلق بمحذوفٍ وجوباً لما عَرَفْتُ.

قوله: {قَبَاءٌ وَبَعْصَبٌ} الباءُ للحال، أي: رَجَعُوا ملتبسين بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك. قوله {عَلَى عَصَبٍ} في محلٍ جرٍّ لأنه صفةٌ لقوله "بغضبٍ" أي: كائن على غضبٍ أي بغضبٍ مترادفٍ. وهل الغضبان مختلفان لاختلاف سببهما، فالأولُ لعبادةِ أسلافهم العجلِ والثاني لكفرهم بمحمدٍ ألسلام، أو الأولُ لكفرهم بعبسى والثاني لكفرهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما، أو هما شيءٌ واحدٌ وذكرا تشديداً للحال وتأكيذاً؟ خلافٌ مشهور.

(1/403)

قوله: {مُهِينٌ} صفةٌ لعذاب، وأصله: "مُهُونٌ" لأنه من الهوان وهو اسمٌ فاعلٌ من أهان يُهين إهانةً، مثل أقام يُقيم إقامةً، فنقلتُ كسرةً الواو على الساكن قبلها، فسكنتُ الواو بعد كسرةٍ فقلتُ ياءً. والإهانةُ: الإذلالُ والخزيُّ، وقال: "وللكافرين" ولم يقل: "ولهم" تنبيهاً على العلةِ المقتضيةِ للعذابِ المُهينِ.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقُولُونَ أُنبيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: {وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ}: يجوزُ في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أن تكونَ استئنافيةً استئنفتُ للإخبارِ بأنهم يكفرون بما عدا التوراةَ فلا محلٌ لها من الإعراب. والثاني أن تكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: وهم يكفرون، والجملةُ في محلٍ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيها "قالوا" أي قالوا: نُؤْمِنُ حالَ كونهم كافرين بكذا، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيها "نؤمن"، قال أبو البقاء: "إذ لو كان كذلك لكان لفظُ الحالِ ونكفرُ أو ونحن نكفر" يعني فكان يجبُ المطابقةُ. ولا بد من إضمار هذا المبتدأ لما تقدم من أن المضارعَ المُثَبَّتَ لا يقترن بالواو وهو نظيرُ قوله:

613- * تَجَوُّثٌ وَأَرْهَهُمْ مَالِكَا
وَحَذَفَ الْفَاعِلُ مِنْ قَوْلِهِ: {يَمَا أَنْزَلَ} وأقيم المفعولُ مُفَامَهَ لِلْعِلْمِ بِهِ، إذ لا يُنَزَّلُ
الكتبَ السماويةَ إلا اللهُ، أو لتقدّم ذكره في قوله: {يَمَا أَنْزَلَ اللهُ}.

(1/404)

قوله: {يَمَا وَرَاءَهُ} متعلق بيكفرون، وما موصولة، والظرفُ صلُّها، فمتعلّقة فعلٌ ليس
إلا. والهاءُ في "وراءه" تعودُ على "ما" في قوله: {تُؤْمِنُ يَمَا أَنْزَلَ}. ووراءٌ من
الظروفِ المتوسطةِ التصريفِ، وهو ظرفٌ مكان، والمشهورُ أنه بمعنى خَلْفٍ وقد يكونُ
بمعنى أمام، فهو من الأضداد، وقسره الفراء هنا بمعنى "سوى" التي بمعنى "غير"،
وقسره أبو عبيدة وقتادة بمعنى "بعد". وفي همزه قولان، أحدهما: أنه أصلٌ بنفسه
وإليه ذهب ابن جني مُستدلاً بنبوتها في التصغير في قولهم: وَرَيْثَةٌ. والثاني: أنها من ياء
لقولهم: تَوَارَيْتُ قاله أبو البقاء، وفيه نظرٌ. ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من واو لأنَّ
ما فاءه واوٌ لا تكونُ لأمه واواً إلا ندوراً نحو "واو" اسم حَرْفِ الهجاء، وحكمه حكمٌ قبلُ
وبعدُ في كونه إذا أضيفَ أعْرَبَ، وإذا قُطِعَ بُني على الضم وأنشد الأَخفش على ذلك
قول الشاعر:

614- إذا أنا لم أؤمِّنْ عليكَ ولم يَكُنْ * لقاؤك إلا مِن وارئٍ ورائٍ ورائٍ
وفي الحديث عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم: "كنتُ خليلاً مِن وارئٍ ورائٍ"، وثبوتُ
الهاء في مصعَّرِها شاذٌ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تثبتُ الهاءُ في مصعَّرِها إلا
في لفظتين شدَّتا وهما: وَرَيْثَةٌ وَقَدِيدِيْمَةٌ: تصغير: ورائٍ وَقُدَّامٌ. قال ابن عصفور: لأنَّهما
لم يتصرَّفَا فلو لم يُوْتَّأ في التصغير لُوْتَّهَمَ تذكيرُهُما".
قوله: {وَهُوَ الْحَقُّ} مبتدأ وخبر، والجُمْلَةُ في محلِّ نصب على الحال والعاملُ فيها
قوله: "ويكفرون" وصاحبُها فاعلٌ يكفرون. وأجارَ أبو البقاء أن يكونَ العانثُ الاستقرارُ
الذي في قوله {يَمَا وَرَاءَهُ} أي: بالذي استقر ورائه وهون الحقُّ.

(1/405)

قوله: {مُصَدِّقًا} حالٌ مؤكدةٌ لأنَّ قَوْلَهُ {وَهُوَ الْحَقُّ} قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكِّدةُ:
إِمَّا أَنْ تُوكِّدَ عاملها نحو: {وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} وَإِمَّا أَنْ تُوكِّدَ مضمونَ جملةٍ
فإن كانَ الثاني التَّزِمَ إضمارَ عاملِها وتأخيرها عن الجملة، ومثله ما أنشد/ سيبويه:
615- أما ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا تَسْبِي * وَهَلْ دَارَةُ لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير: وهو الحقُّ أحقُّ مصدقًا، وابنُ دارَةَ أَعْرَفُ مَعْرُوفًا، هذا تقديرُ كلامِ النحويين.
وأما أبو البقاء فإنه قال: "مصدقًا حالٌ مركَّدةٌ، والعاملُ فيها ما في "الحقُّ" من معنى
الفعل إذ المعنى: وهو ثابتٌ مصدقًا، وهو صاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ في "الحقُّ"
عند قوم، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دلَّ عليه الكلامُ، و "الحقُّ" مصدرٌ لا يتحمَّلُ
الضميرَ على حَسَبِ تَحْمُلِ اسمِ الفاعلِ له عندهم، فقوله "عند آخرين" هذا هو الذي
قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا وهو الصواب.

قوله: {قَلِمَ تَقْتُلُونَ} الفاءُ جوابٌ شرطٍ مقدرٌ تقديرُه: إن كنتم آمنتم بما أنزلَ عليكم
قَلِمَ قَتَلْتُمْ الأنبياءَ؟ وهذا تكذيبٌ لهم، لأن الإيمانَ بالتوراةِ منافٍ لقتلِ أشرفِ خلقه. و

"لَمْ" جَائِزٌ وَمَجْرُورٌ، اللامُ حرفٌ جرٌّ وما استفهاميةٌ في محلِّ جرٍّ أي: لأي شيء؟ ولكنْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا قَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ "مَا" الْخَبْرِيَّةِ. وَقَدْ تُحْمَلُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الْخَبْرِيَّةِ فَتَبْتُ أَلْفُهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:
616- عَلَى مَا قَامَ يَسْتَيْمَنِي لَيْئِمٌ * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي رَمَادٍ

(1/406)

وهذا ينبغي أَنْ يُحَصَّ بِالضَّرُورَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ يُجِيزُ ذَلِكَ، وَيُخَرِّجُ عَلَيْهِ بَعْضَ آيِ الْقُرْآنِ، كَمَا قَدْ تُحْمَلُ الْخَبْرِيَّةُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي الْحَذْفِ فِي قَوْلِهِمْ: اصْنَعْ بِمَ بِنْتٌ، وَهَذَا لِمَجْرَدِ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَى "مَا" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ: فَإِنْ كَانَتْ مَجْرُورَةً بِاسْمٍ وَجَبَ لِحَاقِ هَاءِ السَّكْتِ نَحْوُ: مَجِيءٌ مَهْ، وَإِنْ كَانَتْ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ فَالِاخْتِيَارُ لِلْحَاقِ. وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَرْفَ يَمْتَرُجُ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَتَقْفَى بِهِ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ بِخِلَافِ الْاسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، وَهَذَا الْوَقْفُ إِنَّمَا يَجُوزُ ابْتِلَاءً أَوْ لِقَطْعِ نَفْسٍ، وَلَا جَرَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ مَتَعَ الْوَقْفَ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، قَالَ: "لأنه إِنْ وَقَفَ بغير هَاءٍ كَانَ خَطًا لِنَقْصَانِ الْحَرْفِ، وَإِنْ وَقَفَ بِهَاءٍ خَالَفَ السَّوَادَ"، لَكِنِ الْبِزِي قَدْ وَقَفَ بِالْهَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مُخَالَفَةً لِلسَّوَادِ، أَلَا تَرَى إِلَى إِثْبَاتِهِمْ بَعْضَ يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ. وَالجَائِزُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: "تَقْتُلُونَ"، وَلَكِنَّهُ قُدِّمَ عَلَيْهِ وَجُوبًا لِأَنَّ مَجْرُورَهُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَالْفَاءُ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ "تَقْتُلُونَ" فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَتَقْتُلُونَ -وَإِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْمُضَارَعِ- فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَاضِي لِقَهْمِ الْمَعْنَى، وَأَيْضًا فَمَعَهُ قَوْلُهُ "مَنْ قَبْلَ"، وَجَازَ إِسْنَادُ الْقَتْلِ إِلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَتَعَاطَوْهُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا رَاضِينَ بِفِعْلِ أَسْلَافِهِمْ جُعِلُوا كَأَنَّهُمْ فَعَلُوا هُمْ أَنْفُسَهُمْ.

(1/407)

قوله: { إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } فِي "إِنْ" قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَجَوَابُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَلِمَ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ، وَبِكَوْنِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ قَدْ كَثُرَ مَرَّتَيْنِ، فَحُذِفَ الشَّرْطُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَبَقِيَ جَوَابُهُ وَهُوَ: فَلِمَ تَقْتُلُونَ، وَحُذِفَ الْجَوَابُ مِنَ الثَّانِيَةِ وَبَقِيَ شَرْطُهُ، فَقَدْ حُذِفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَا أُثْبِتَ فِي الْأُخْرَى. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "جَوَابُهَا مُتَقَدِّمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: فَلِمَ" وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي زَيْدٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ "إِنْ" نَافِيَةٌ بِمَعْنَى مَا، أَي: مَا كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ لِمَنَافَاةٍ مَا صَدَرَ مِنْكُمْ الْإِيمَانَ.

* { وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ }

قوله تعالى: { بِالْبَيِّنَاتِ } : يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ "مُوسَى"، أَي: جَاءَكُمْ ذَا بَيِّنَاتٍ وَحُجَجٍ أَوْ وَمَعَهُ الْبَيِّنَاتُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا أَي: بِسَبَبِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَاتِ، وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ قَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكَرُّرِهِ.

* { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِهُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ يَنْسَمَا يَا مُرْكَمُ بِهِ إِمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { وَأَشْرَبُوا } : يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على قوله: " قالوا سَمِعْنَا"، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من فاعلٍ " قالوا"، أي: قالوا ذلك وقد أشربوا ولا بدَّ من إضمار "قد" لِيُقَرَّبَ الماضي إلى الحال خلفاً للكوفيين، حيثُ قالوا: لا يُحْتَاجُ إليها. ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً لمجردِ الإخبارِ بذلك، واستضعفه أبو البقاء، قال: "لأنَّه قد قالَ بعدَ ذلك: { قُلْ يَنْسَمَا بِأَمْزُكُم بِهِ }، فهو جوابُ قولهم: "سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا"، فالأولى ألا يكونَ بينهما أجنبِيٌّ".
والواوُ في "أَشْرَبُوا" هي المفعولُ الأولُ قَامَتْ مقامَ الفاعلِ، والثاني هو "العَجَلُ" لأنَّ "شَرِبَ" يتعدَّى بنفسه فَأكْسَبَتْهُ الهمزةُ مفعولاً آخرَ، ولا بد من حَذْفِ مضاقين قبلَ "العَجَلُ" والتقديرُ: وَأَشْرَبُوا حُبَّ عِبَادَةِ العَجَلِ. وحسَّن حَذْفَ هذين المضافين المبالغةُ في ذلك، حتى كأنَّه تُصَوَّرُ إشرابُ ذاتِ العَجَلِ. والإشرابُ: مَخْلَطَةُ المائعِ بالجامِدِ، ثم أُسْبِعَ فيه حتى قيل في الألوان نحو: أَشْرِبَ بياضَهُ حُمْرَةً. والمعنى: أنهم داخلهم حُبُّ عبادته، كما داخل الصبيغُ الثوبَ. ومنه:

617 - إذا ما القلبُ أَشْرِبَ حُبَّ شَيْءٍ * فلا تَأْمَلْ له الدهرَ انْصِرَافًا
وعَبَّرَ بالشربِ دونَ الأكلِ، لأنَّ الشربَ يتعلَّلُ في باطنِ الشْيءِ بخلاف الأكلِ، فإنه مجاوزٌ، ومنه في المعنى:

618 - جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي *
وقال بعضهم:

619 - تَعَلَّلَ حُبُّ عَنَمَةٍ فِي فَوَادِي * فبَادِيهِ مَعَ الخَافِي يَسِيرُ
تَعَلَّلَ حيثُ لم يَبْلُغْ شَرَابٌ * ولا حُرْزٌ ولم يَبْلُغْ سُورُ
أَكَادُ إِذَا دَكَرْتُ العَهْدَ مِنْهَا * أَطِيرُ لو أن إنساناً يَطِيرُ

وقيل: الإشرابُ هنا حقيقةً، لأنه يُروى أن موسى عليه السلام بَرَدَ العجلَ بالمَبْرَدِ ثم جعل تلك البرادة في ماءٍ وأمرهم بِشْرَبِهِ، فَمَنْ كان يُحِبُّ العجلَ طَهَّرَتِ البرادةُ على شَقَّتِيهِ، وهذا وإن كان قال به السُّدِّي وابن جريج وغيرهما فَيَبْرُدُهُ قوله: "في قُلُوبِهِم".
قولهم: "بَكْفَرِهِم" فيه وجهان، أظهرهما: / أنَّها للسببية متعلقة [ب / 41] بـ "أَشْرَبُوا"، أي: أَشْرَبُوا بسببِ كَفْرِهِم السابق. والثاني: أنها بمعنى "مع"، يَعْنُونَ بذلك أَنَّها للحالِ، وصاحبها في الحقيقة ذلك المضافُ المحذوفُ أي: أَشْرَبُوا حُبَّ عِبَادَةِ العجلِ مختلطاً بكَفْرِهِم. والمصدرُ مضافٌ للفاعلِ، أي: بأن كَفَرُوا. { قُلْ يَنْسَمَا بِأَمْزُكُم } كَقَوْلِهِ: { يَنْسَمَا اشْتَرَوْا } فَلْيَلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

قوله: { إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } يجوزُ فيه الوجهان السابقان من كونها نافيةً وشرطيةً، وجوابها محذوفٌ تقديرُه: "فَيَنْسَمَا بِأَمْزُكُم". وقيل: تقديرُه: فلا تقتلوا أنبياءَ الله ولا تُكذِّبوا الرسلَ ولا تكتُموا الحقَّ، وأسندَ الإيمانَ إليهم تَهَكُّمًا بهم، ولا حاجةً إلى حَذْفِ صفةٍ أي: إيمانكم الباطلُ، أو حَذْفِ مضافٍ أي: صاحبُ إيمانكم. وقرأ الحسن: "يَهُو إيمانكم" بضم الهاءِ مع الواو وقد تقدَّم أَنَّها الأصل.

* { قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }

(1/410)

قوله تعالى: { إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً } : شَرَطُ جَوَابِهِ: "فَتَمَنَّوْا" و "الدار" اسمُ كَانَ وهي الجنة. والأولى أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مضافٍ، أي: تَعَيَّمَ الدار، لأنَّ الدار الآخِرَةَ في الحقيقة هي انقضاء الدنيا وهي للفريقين. واختلفوا في خبر "كان" على ثلاثة أقوالٍ أحدها: أنه "خالصة" فتكون "عند" ظرفاً لخالصة أو للاستقرار الذي في "لكم" فيتعلَّقُ بكان لأنها تعملُ في الطرفِ وشبهه. قال أبو البقاء "ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد "خالصة" أي خالصة لكم فتعلَّقَ بنفس "خالصة". وهذا فيه نظر، لأنه متى كانت للبيان تعلَّقَتْ بمحذوفٍ تقديره: أعني لكم نحو: سُفياً لك، تقديره: أعني بهذا الدعاء لك. وقد صرَّح غيره في هذا الموضوع بأنها للبيان وأنها متعلقةٌ حينئذٍ بمحذوفٍ كما ذكرت. ويجوز أن يكونَ صفةً لـ "خالصة" في الأصل فُدم عليها فصار حالاً منها فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

الثاني: أنَّ الخبر "لكم" فيتعلَّقُ بمحذوفٍ ويُنبِصُ "خالصة" حينئذٍ على الحال، والعامل فيها: إمَّا "كان" أو الاستقرارُ في "لكم" و "عند" منصوبٌ بالاستقرار أيضاً.

(1/411)

الثالث: أنَّ الخبر هو الظرفُ، و "خالصة" حالٌ أيضاً، والعاملُ فيها: إمَّا "كان" أو الاستقرارُ، وكذلك "لكم" وقد مَنَعَ من هذا الوجه قومٌ فقالوا: "لا يجوزُ أن يكونَ الظرفُ خبراً لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَقِلُّ به". وجَوَّزَ ذلك المهدي وابنُ عطية وأبو البقاء. واستشعر أبو البقاء هذا الإشكالَ وأجاب عنه فإنه قال: "وسَوَّغَ أن يكونَ "عند" خبرَ كان "لكم"، يعني لفظاً "لكم" سَبَّوَعٌ وقوعَ "عند" خبراً، إذ كان فيه تخصيصٌ وتبيينٌ، ونظيره قوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، لولا "له" لم يَصِحَّ أن يكونَ "كفواً" خبراً. و {مِّنْ دُونِ النَّاسِ} في محلِّ النصبِ بـ "خالصة" لأنَّك تقولُ: "حَلَصَ كذا مِنْ كذا".

وقرأ الجمهورُ: "تَمَنَّوْا الموتَ" بضمِّ الواو، ويُرْوَى عن أبي عمرو فتحها تخفيفاً، واختلاسُ الضمة. وقرأ ابنُ أبي إسحاق بكسرِها على التقاء الساكنين تشبيهاً بواو "لو استطعنا". و "إِنْ كُنْتُمْ" كقولهِ: {إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} وقد تقدَّم.

* { وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ }

(1/412)

قوله تعالى: { أَبَدًا } .. منصوبٌ بِتَمَنَّوْهُ، وهو ظرفُ زمانٍ يقعُ للقليلِ والكثيرِ، ماضياً كانَ أو مستقبلاً، تقولُ: ما فَعَلْتُهُ أَبَدًا، وقال الراغب: "هو عبارةٌ عن مدةِ الزمانِ الممتدِّ الذي لا يتَجَرَّأُ كما يتَجَرَّأُ الزمانُ، وذلك أنه يقالُ زمانٌ كذا ولا يُقالُ: أبداً كذا، وكان مِنْ

حَقَّه على هذا أَلَّا يُنْتَبَى ولا يُجْمَع، وقد قالوا: آباد فجمعه لاختلاف أنواعه، وقيل: آباد لغة مؤلدة، ومجيئه بعد "لَنْ" يدلُّ على أن تَفِيها لا يقتضي التأييد، وقد تقدّم ذلك، ودَعَى التأكيد فيه بعيدة". وقال هنا: "ولن يَتَمَتُّوه" فتقى بلن وفي الجمعة بـ"لا" قال صاحب المنتخب: "لأنَّ دَعْوَاهُمْ هنا أعظمُ مِنْ دَعْوَاهُمْ هناك لأنَّ السعادةَ القُصوى فوق مرتبة الولاية، لأنَّ الثانية تُراد لحصول الأولي، والنفي بـ"لن" أبلغُ مِنَ النفي بـ"لا". قوله: {بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيديهمُ وَاللَّهُ} متعلِّقٌ بِتَمَتُّوه، والباءُ للسببية أي بسبب اجتراحهم العظائم. و"ما" يجوزُ فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: كونها موصولةً بمعنى الذي. والثاني: نكرةٌ موصوفةٌ وإلغاءُ على كلا القولين محذوفٌ أي: بما قَدَّمْتَهُ، فالجملةُ لا محلَّ لها على الأول، ومحلها الجرُّ على الثاني. والثالث: أنها مصدريةٌ أي: بتَقْدِمةِ أيديهم. ومفعولُ "قَدَّمْتُمْ" محذوفٌ أي: بما قَدَّمْتُمْ أيديهم الشرَّ أو التبديلَ ونحوه.

* { وَلَتَجِدَنَّهْمُ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْجَحِيهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ }

(1/413)

قوله تعالى: { وَلَتَجِدَنَّهْمُ أَحْرَصَ النَّاسِ } .. هذه اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والنونُ للتوكيدِ تقديرُه: والله لَتَجِدَنَّهْمُ. و"وَجَدَ" هنا متعديةٌ لمفعولين أو لهما الضميرُ، والثاني "أَحْرَصَ"، وإذا تَعَدَّتْ لاثنينِ كاتَتْ كـ"عَلِمَ" في المعنى نحو: { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِقَاسِقِينَ }. ويجوزُ أن تكونَ متعديةً لواحدٍ ومعناها معنى لِقِيَ وأصابَ، وينتصبُ "أَحْرَصَ" على الحال: إمَّا على رَأْيٍ مَا لا يشترطُ التنكيرَ في الحال، وإمَّا على رَأْيٍ مَنْ يرى أَنَّ إِضافةً "أَفْعَلُ" إلى معرفةٍ فجاءَتْ على أحدِ الجائزين، أعني عَدَمَ المطابقةِ، وذلك أَنَّها إذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ على نَبْةٍ "مِنْ" جازَ فيها وجهان: المطابقةُ لما قبلها نحو: الزيدان أَفْضَلُ الرجالِ، والزيدون أَفْضَلُ الرجالِ، وهندُ فَضْلى النساءِ. والهنودُ فَضْلياتُ النساءِ، ومنه قوله: "أكابرُ مجرميها"، وعدمُها نحو: الزيدون أَفْضَلُ الرجالِ، وعليه هذه الآيةُ، وكلا الوجهين فصيحٌ، خلافاً لابنِ السراجِ حيثِ لَدَّعى تعيَّنَ الإفرادِ، والأبي منصورُ الجوالِ يقى حيثِ رَعَمَ أَنَّ المطابقةَ أَفْصَحُ. وإذا أُضيفَتْ لمعرفةٍ لَزِمَ أَنْ تكونَ بعضُها، ولذلك مَنَعَ النحويون: "يوسفُ أَحْسَنُ إِخوته" على معنى التفضيلِ، وتأوَّلوا ما يُوهَمُ غيرَه نحو: "الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان" بمعنى العادلانِ فيهم، وأمَّا:

620 - يا رَبِّ موسى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ * فاصْبُ عليه مَلِكاً لا يَزِيحُهُ فسادٌ، وَسَوَّغَ ذلكَ / كَوْنُ "أَظْلَمَ" الثاني مقحماً كأنه قال: "أَظْلَمْنَا". وأمَّا إذا أُضيفَ لِنكرةٍ فقد سَبَقَ حكمُها عند قوله: "أَوَّلُ كافرٍ".

(1/414)

قوله: { عَلَى حَيَاةٍ } متعلِّقٌ بـ"أَحْرَصَ"، لأنَّ هذا الفعلَ يتعدَّى بـ"على"، تقول: حَرَصْتُ عليه. والتنكيرُ في "حياةٍ" تنبيهٌ على أنه أراد حياةً مخصوصةً وهي الحياةُ المتطاولةُ، ولذلك كانت القراءةُ بها أَوْقَعَ مِنْ قِراءةِ أَبِي "على الحياةِ" بالتعريفِ. وقيل: إِنَّ ذلكَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: على طولِ حياةٍ، والظاهرُ أنه لا يَحْتَاجُ إلى تقديرِ صفةٍ ولا مضافٍ، بل يكونُ المعنى: أَنهم أَحْرَصُ الناسِ على مطلقِ حياةٍ. وإنْ قُلْتَ: فكيف وإنْ

كَبُرَتْ فَيَكُونُ أَتْلَعُ فِي وَصْفِهِمْ بِذَلِكَ. وَأَصْلُ حَيَاةٍ: حَيَّةٌ تَحَرَّكَتِ الْيَأْ وَأَتَفَحَ مَا قَبْلَهَا
فُلَيْتَ أَلْفًا.

(1/415)

قوله: {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} يجوزُ أَنْ يَكُونَ متصلاً داخلاً تحتَ أَفْعَلِ التفضيلِ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منقطعاً عنه، وعلى القولِ باتصاله به فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه حُمِلَ على المعنى، فَإِنَّ مَعْنَى أَحْرَصَ النَّاسِ: أَحْرَصَ مِنَ النَّاسِ، فكأنه قيل: أَحْرَصَ مِنَ النَّاسِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا. الثاني: أن يكونَ حَذَفَ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، والتقديرُ: وَأَحْرَصَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا، وعلى ما تقرَّر من كونِ {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} متصلاً بِأَفْعَلِ التفضيلِ فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ "مِنْ" لِأَنَّ "أَحْرَصَ" جَرَى عَلَى الْيَهُودِ، قَلْوٌ عَطْفٌ بغيرِ "مِنْ" لِكَانَ مَعْطُوفاً عَلَى النَّاسِ، فيكونُ في المعنى: ولتجدتهم أَحْرَصَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا فيلزمُ إِضَافَةُ أَفْعَلٍ إِلَى غيرِ مَا اندَرَجَ تحته، لِأَنَّ الْيَهُودَ لَيْسُوا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الْخَاصِّينَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَفْسِيرِهِمْ إِنَّهُمْ الْمُجُوسُ أَوْ عَرَبٌ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يَغْتَفِرُ فِي الثَّوَابِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ، فحينئذٍ لو لم يُوْتِ بِمِنْ لكانَ جائزاً. الثالث: أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا وَتَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَلتجدتهم وطائفةً مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَحْرَصَ النَّاسِ، فيكونُ {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} صفةً لمحذوفٍ، ذلك المحذوفُ معطوفٌ على الضميرِ في "لتجدتهم"، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى، ولكنه يَبْنُو عنه التركيبُ لا سيما على قولٍ هُنَّ يَخُصُّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ بِالضَّرُورَةِ. وعلى القولِ بانقطاعه من "أفعل" يكونُ {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} خبراً مقدِّماً، و"يَوَدُّ أَحَدُهُمْ" صفةً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: ومن الذين أشركوا قومٌ أو فريقٌ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ، وهو من الأماكن المطردِ فيها حَذْفُ الموصوفِ بِحُمْلَتِهِ، كقوله: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ}، وقوله: "مِنَّا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ". والظاهر أن الذين أشركوا غيرُ

(1/416)

اليهود كما تقدم. وأجاز الزمخشري أن يكونَ من اليهود لأنهم قالوا: عَزَّيْبُ ابْنُ اللَّهِ، فيكونُ إخباراً بأنَّ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الَّتِي اشْتَدَّ حِرْصُهَا عَلَى الْحَيَاةِ مَنْ يَوَدُّ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَيَكُونُ مِنْ وَقُوعِ الظَّاهِرِ المُشْعِرِ بِالْعَلْبَةِ مَوْقِعِ المضميرِ، إِذَا التَّقْدِيرُ: وَمِنْهُمْ قَوْمٌ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ. وقد ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْكَلَامَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ عَلَى الْقَوْلِ بِدخولِ {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} تحتَ أَفْعَلِ، وَمِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلِ عَلَى الْقَوْلِ بِالانْقِطَاعِ.

قوله: "يَوَدُّ أَحَدَهُمْ" هذا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ قِيلَ أَنَّ {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} دَاخِلٌ تَحْتَ "أَفْعَلٍ" كَانَ فِي "يَوَدُّ" خَمْسَةٌ أَوْجِهَ أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "لَتَجِدْتَهُمْ" أَي: لَتَجِدْتَهُمْ وَادًّا أَحَدُهُمْ. الثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ "أَحْرَصَ" الْمَحْذُوفِ. الثالث: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ "أَشْرَكُوا". الرابع: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ اسْتَوْفَى لِلْإخْبَارِ بِتَبْيِينِ حَالِ أَمْرِهِمْ فِي ازْدِيَادِ حِرْصِهِمْ عَلَى الْحَيَاةِ. الخامسُ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ: أَنَّهُ صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ مَحْذُوفٍ، ذَلِكَ الْمَوْصُولُ صِفَةٌ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا، وَالتَّقْدِيرُ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا الَّذِينَ يَوَدُّ أَحَدَهُمْ. وَإِنْ قِيلَ بِالانْقِطَاعِ فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَ"أَحَدٌ" هُنَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ وَوٍ، وَلَيْسَ هُوَ "أَحَدٌ" الْمُسْتَعْمَلُ فِي النَفْيِ فَإِنَّ ذَاكَ هَمْزُهُ أَصْلٌ بِنَفْسِهَا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِيجَابِ

المَحْض. و "يَوُدُّ" مضارعٌ وَدَدْتُ بكسر العين في الماضي، فلذلك لم تُحْدَفِ الواوُ في المضارع لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ بخلاف "يَعِدُّ" وبابه، وحكى الكسائي في "وددت" بالفتح. قال بعضهم: "فعلى هذا يُقال يَوُدُّ بكسر الواو". والودادة التمني.

(1/417)

قوله: "لو يُعَمَّر" في "لو" هذه ثلاثة أقوال، أحدها - وهو الجاري على قواعد نحاة البصرة -: أنها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوفٌ لدلالة "يَوُدُّ" عليه، وحذف مفعول "يَوُدُّ" لدلالة "لو يُعَمَّر" عليه، والتقدير: يَضَوِّدُ أَحَدَهُمْ طَوْلَ العَمْرِ، لو يُعَمَّر ألف سنةٍ لَسُرَّ بذلك، فَحُذِفَ من كل واحدٍ ما دَلَّص عليه الآخرُ، ولا محلٌّ لها حينئذٍ من الإعراب. والثاني - وبه قال الكوفيون وأبو علي الفارسي وأبو البقاء -: أنها مصدرية بمنزلة أضن الناصية، فلا يكون لها جوابٌ، وبَسْبِكٍ منها وما بعدها مصدرٌ يكون مفعولاً لِيَوُدُّ، والتقدير: يَوُدُّ أَحَدَهُمْ تَعْمِيرَهُ أَلْفَ سِنَةٍ. واستدل أبو البقاء بأن الامتناعية معناها في الماضي، وهذه يَلَزِمُها المستقبل كـ "أَنْ"، وبأن "يَوُدُّ" / يَتَعَدَّى لمفعول وليس مِمَّا يُعَلَّقُ، وبأن "أَنْ" قد وَقَعَتْ بعد يَوُدُّ في قوله: {أَيَوُدُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةً} وهو كثيرٌ، وموضع الردِّ عليه غيرُ الكتاب. الثالث - وإليه نحى الزمخشري - : أن يكون معناها التمني فلا تحتاجُ على جوابٍ لأنها في قوة: يا ليتني أَعَمَّرُ، وتكون الجملة من لو وما في حيزها في محل نصب مفعولاً به على طريق الحكاية بِيَوُدُّ، إجراءً له مُجْرَى القول. قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف اتصل لو يُعَمَّرُ بِيَوُدُّ أحدتهم؟ قلت: هي حكايةٌ لَوَدَادَتِهِمْ، و "لو" في معنى التمني، وكان القياسُ: "لو أَعَمَّر" غلا أنه جرى على لفظ العَيْبَةِ لقوله: "يَوُدُّ أَحَدَهُمْ"، كقولك: خَلَفَ بِاللَّهِ لِيَفْعَلَنَّ انْتَهَى". وقد تقدَّ شرحه، إلا قوله: "وكان القياسُ لو أَعَمَّرُ، يعني بذلك أنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يَأْتِيَ بِأَفْعَلٍ مَيْتِدًا لِلْمَتَكَلَمِ وَحْدَهُ وَإِنَّمَا أَجْرَى "يَوُدُّ" مُجْرَى الْقَوْلِ لِأَنَّ "يَوُدُّ" فَعَلٌ قَلْبِي وَالْقَوْلُ يَنْشَأُ عَنِ الْأُمُورِ الْقَلْبِيَّةِ".

(1/418)

و "أَلْفَ سَنَةٍ" منصوبٌ على الظرفِ بِيُعَمَّرُ، وهو متعَدٌّ لمفعول واحدٍ قد أُقِيمَ مُقَامَ الفاعل. وفي "سَنَةٍ" قولان "أحدهما: أن أصلها: سَضْوَةٌ لقولهم: سَنَوَاتٌ وَسُنِّيَّةٌ وَسَائِيَةٌ. والثاني: أنها من سَنَهَةٍ لقولهم: سَنَهَاتٌ وَسُنِّيَهَةٌ وَسَائِهَةٌ، واللغتان ثابتتان عن العرب كما دَكَرْتُ لك.

قوله: {وَمَا هُوَ بِمَرْحُزِهِ مِنَ الْعَذَابِ} في هذا الضمير خمسة أقوال، أحدها: أنه عائذٌ على "أحد" وفيه حينئذٍ وَجْهَانِ، أحدهما: أنه اسمٌ "ما" الحجازية، و "بِمَرْحُزِهِ" خبرٌ "ما"، فهو في محل نصب والباء زائدة. و "أَنْ يُعَمَّرَ" فاعلٌ بقوله "بِمَرْحُزِهِ"، والتقدير: وما أحدهم مُرَحَّزُهُ تَعْمِيرُهُ. الثاني من الوجهين في "هو": أن يكون مبتدأ، و "بِمَرْحُزِهِ" خبره، و "أَنْ يُعَمَّرَ" فاعلٌ به كما تقدَّم، وهذا على كَوْنِ "ما" تَمِيمِيَّةً، والوجه الأول أحسنٌ لنزول القرآن بلغة الحجاز وظهور النصب في قوله: {وَمَا هَذَا بَشَرًا}، {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}. الثاني من الأقوال: أن يعودَ على المصدر المفهوم من "يُعَمَّر"، أي: وما تعميره، ويكون قوله: "أَنْ يُعَمَّرَ" بدلاً منه، ويكون ارتفاعُ "هو" على الْوَجْهِينِ الْمُتَقَدِّمِينَ، أعني كونه اسمٌ "ما" أو مبتدأ.

الثالث: أن يكون كناية عن التعمير، ولا يعودُ على شيء قبله، ويكونُ "أَنْ يُعَمَّرَ" بدلاً

منه مفسراً له، والفرق بين هذا وبين القول الثاني أن ذلك تفسيره شيء متقدّم مفهوم من الفعل، وهذا مفسر بالبدل بعده، وقد تقدّم أن في ذلك خلافاً، وهذا ما عنى الزمخشري بقوله: "وبجوز أن يكون "هو" مبهماً، و"أن يُعَمَّر" موضّحه".

(1/419)

الرابع: أنه ضمير الأمر والشأن وإليه نحا الفارسي في "الحليّات" موافقةً للكوفيين، فإنهم يُفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا انتظم من ذلك إسنادٌ معنويٌّ، نحو: ظنّته قائماً الزيدان، وما هو بقائم زيد، لأنه في قوة: ظنّته يقوم الزيدان، وما هو يقوم زيد، والبصريون يأتون تفسيره إلا بجملة مُصرّحٍ بجزئيتها سالمة من حرف جرٍّ، وقد تقدّم تحقيق القولين.

الخامس: أنه عمادٌ، نعني به الفصل عند البصريين، نقله ابن عطية عن الطبري عن طائفة، وهذا يحتاج إلى إيضاح: وذلك أن بعض الكوفيين يُجزون تقديم العماد مع الخبر المقدم، يقولون في: زيد هو القائم: هو القائم زيد، وكذلك هنا، فإن الأصل عند هؤلاء أن يكون "بمَرَّحِزِه" خبراً مقدّماً و"أن يُعَمَّر" مبتدأ مؤخرًا، و"هو" عمادٌ، والتقدير: وما تعميّره هو بمَرَّحِزِه، فلما قدّم الخبر قدّم معه العماد. والبصريون لا يُجزون شيئاً من ذلك.

و"من العذاب" متعلّق بقوله: "بمَرَّحِزِه" و"من" لابتداء الغاية. والزَّحْرَحَةُ: التنجية، تقول: زَحْرَحْتُهُ فَرَحْرَحَ، فيكون قاصراً ومتعدّياً، فمن مجيئه متعدّياً قوله:

621 - يا قابضَ الروحِ مِنْ نَفْسٍ إِذَا اخْتَصَرْتُ * وَغَاغَرَ الذَّنْبِ رَحْرَحِي عَنِ النَّارِ
وَأَنْشَدَهُ ذُو الرِّمَّةِ:

622 - يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ جِسْمٍ عَصَى رَمَتاً *
ومن مجيئه قاصراً قول الآخر:

623 - خَلِيلِي مَا بَالُ الدَّجَى لَا يُرَحْرَحُ * وَمَا بَالُ ضَوْءِ الصَّبْحِ لَا يَتَوَصَّحُ
قوله: "أن يُعَمَّر": إمّا أن يكون فاعلاً أو بدلاً من "هو" أو مبتدأً حسب ما تقدّم من الإعراب في "هو".

(1/420)

{ أن يُعَمَّر } مبتدأ وخبره، و"بما" متعلّق ببصير. و"ما" يجوز أن تكون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، والعاثد على كلا القولين محذوف أي: يَعْمَلُونَهُ، ويجوز أن تكون مصدرية أي: يَعْمَلُهُمْ. والجمهور "يعملون" بالياء، تنساقاً على ما تقدّم، والجسّ وغيره "تعملون" بالتاء للخطاب على الالتفات، وأتى بصيغة المضارع، وإن كان علمه محيطاً بأعمالهم السالفة مراعاةً لرؤوس الآي، وختم الفواصل.

* { قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ }

قوله تعالى: { قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ } ... "من" شرطية في محل رفع

بالبتداء،

و"كان" خبره على ما هو الصحيح كما تقدّم، وجوابه محذوفٌ تقديره: مَنْ كان عدوّاً لجبريلَ فلا وَجَهَ لعداوته، أو قَلَيْمَتْ عَيْظاً ونحوه. ولا جائز أن يكونَ "فإنه نزله" جواباً للشرطِ لوجهين، أحدهما من جهةِ المعنى، والثاني من جهةِ الصناعة، أما الأول: فلأنَّ فِعْلَ التَّنْزِيلِ متحقّقُ المُضِيِّ، والجزاء لا يكون إلاّ مستقبلاً، ولقائل أن يقولَ: هذا محمولٌ على التبيين، والمعنى: فقد تبينَ أنه نزله، كما قالوا في قوله: {وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا [مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ] ونحوه. وأمّا الثاني: فلأنه لا بد من جملةِ الجزاء من ضمير يعودُ على اسمِ الشرطِ، فلا يجوزُ: مَنْ يَقُمُ فزیدُ منطلقٌ، ولا ضميرٌ في قوله: "فإنه نزله" يَعُودُ على "مَنْ" فلا يكونُ جواباً للشرطِ، وقد جاءتْ مواضعٌ كثيرةٌ مِنْ ذلك، ولكنهم أوّلوها على حَذْفِ العائدِ قِمْنِ ذلك قولُه:

(1/421)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون
السمين الحلبي
نسخ وتنسيق مكتبة مشكاة الإسلامية
(2)

الكتاب مرجع رئيسي في بابه، وموسوعة علمية حوت الكثير من آراء السابقين، اهتم فيه مصنفه بالجانب اللغوي بشكل كبير أو غالب، فذكر الآراء المختلفة في الإعراب، إضافة إلى شرح المفردات اللغوية، كذلك أوجه القراءات القرآنية، كما أنه ألمح إلى الكثير من الإشارات البلاغية، وذكر الكثير من الشواهد العربية فقلما نجد صفحة إلا وفيها. شاهد أو أكثر
624 - فَمَنْ تَكُنِ الحِضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ * فَأَيَّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانِي
وقوله:

625 - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبٌ
وينبغي أن يُبَيَّنَ ذلك على الخلاف في خبر اسم الشرط. فإن قيل: إنَّ الخبرَ هو الجِزَاءُ وحده - أو هو مع الشرط - فلا بدُّ من الضمير /، وإن قيل بأنه فعلُ الشرط وحده فلا حاجة إلى الضمير، وقد تقدّم قولُ أبي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالى: {فَمَنْ بَيَّعَ هَذَايَ}، وقد صرَّحَ الزمخشري بأنَّه جوابُ الشرطِ، وفيه النظرُ المذكورُ، وجوابه ما تقدّم.

(2/1)

و "عَدُوًّا" خبرُ كَانَ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: "هَمَّ الْعَدُوُّ": وَالْعَدَاوَةُ: التَّجَاوُزُ. قَالَ الرَّاعِبُ: "فِي الْقَلْبِ يُقَالُ الْعَدَاوَةُ، وَبِالْمِشْيِ يُقَالُ: الْعَدُوُّ، وَبِالْإِخْلَالِ فِي الْعَدْلِ يُقَالُ: الْعُدْوَانُ، وَبِالْمَكَانِ أَوْ النِّسْبِ يُقَالُ: قَوْمٌ عِدِّيٌّ أَيْ عُرْبَاءٌ." وَ "لِجَبْرِيلَ" يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ "عَدُوًّا" فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَأَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَقْوِيَةً لِتَعْدِيَّةِ "عَدُوًّا" إِلَيْهِ. وَجَبْرِيلَ اسْمٌ مَلَكٌ وَهُوَ أَعْجَمِي، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: "إِلَهٌ مُشْتَقٌّ مِنْ جَبْرُوتِ اللَّهِ" بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْاِشْتِقَاقَ لَا يَكُونُ فِي [الْأَسْمَاءِ] الْأَعْجَمِيَّةِ، وَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: "إِنَّهُ مَرْكَبٌ تَرْكِيبِيَّةٌ الْإِضَافَةُ، وَأَنَّ "جَبْر" مَعْنَاهُ عَبْدٌ، وَ "إِيل" اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ" لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْأَوَّلُ بِوَجْهِ الْإِعْرَابِ وَأَنْ يَنْصَرَفَ الثَّانِي،

وكذا قولُ المهدوي: إنه مركَّبٌ تركيبَ مَزَجٍ نحو: حَضْرَمَوْتُ لأنه كانَ ينبغي أن يُنْتَى
الأولُ على الفتح ليس إلا. وأما ردُّ الشيخِ عليه بأنه لو كانَ مركباً تركيبَ مزجٍ لجازَ فيه
أنْ يُعْرَبَ إعرابَ المتضايقيْن أو يُنْتَى على الفتح كأحدَ عشرَ، فإنَّ كلَّ ما رُكِبَ تركيبَ
المضْرَجِ يجوزُ فيه هذه الأوجهُ، وكونُه لم يُسْمَعْ فيه البناءُ ولا جريئُه مَجْرَى المتضايقيْن
دليلٌ على عَدَمِ تركيبِ المَرْجِ، فلا يَحْسُنَ رَدّاً لأنه جاءَ على أحدِ الجائِزِيْنِ وَاتَّفَقَ
أنه لم يُسْتَعْمَلْ إلا كذلك.

وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ على عَادَتِهَا في الأسماءِ الأعجميةِ فجاءَتْ فيه ثلاثُ عشرة
لغةً، أشهرُها وأفصحُها: جَبْرِيلُ بزنةِ قِنْدِيلٍ، وهي قراءةُ أبي عمرو ونافعِ وابنِ عامرِ
وحفصِ عن عاصمِ. وهي لغةُ الحجازِ، قال ورقةُ بنُ نوفلٍ:
626 - وَجِبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا * مِنَ اللَّهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصِّدْرَ مُنْزَلٌ

وقال حسان:

(2/2)

627 - وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا * وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ
وقال عمران بن حطان:

628 - وَالرُّوحُ جِبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَهُ * وَكَانَ جِبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونًا
الثانية: كذلك إلا أنه بفتح الجيم، وهي قراءة ابن كثير والحسين، وقال الفراء: "لا أُجِئُهَا
لأنه ليس في كلامهم فَعْلِيلٌ". وما قاله ليس بشيء لأن ما أَدَخَلْتَهُ الْعَرَبُ فِي لِسَانِهَا
على قسمين: قسم أَلْحَقُوهُ بِأَبْنَتَيْهِمْ كِلْجَامٍ، وقسم لم يُلْحَقُوهُ كَأَبْرَيْسَمِ، على أنه قيل
إنه نظيرُ شَمْوِيلَ اسْمِ طَائِرٍ، وعن اب: فلا أزال أقرؤهما كذلك. الثالث: جَبْرِئِيلُ
كَعَنْتَرَيْسِ، وهي لغةُ قيسِ وتميمِ، وبها قرأ حمزةُ والكسائي، وقال حسان:

629 - شَهْدَتَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ * الدَّهْرِ الْإِبْرَائِيلُ أَمَامَهَا
وقال جرير:

630 - بَدَا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ * وَجَبْرِئِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالَا

(2/3)

الرابعة: كذلك إلا أنه لا ياءَ بعد الهمزةِ، وتُرْوَى عن عاصمِ ويحيىِ ابنِ يعمرِ. الخامسة:
كذلك إلا أنَّ اللامَ مشدَّدةٌ، وتُرْوَى أيضاً عن عاصمِ ويحيىِ بنِ يعمرِ أيضاً قالوا: و"إلَّ"
بالتشديد اسمُ الله تعالى، وفي بعض التفاسير: {لَا يَرْفُقُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً}
قيل: معناهُ الله. ورُوي عن أبي بكرٍ لَمَّا سَمِعَ بِسَجْعِ مُسَيْلَمَةَ: "هذا كَلَامٌ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ
إِلَّ". السادسة: جَبْرِائِيلُ بآلفٍ بعدَ الراءِ وهمزةٍ مكسورةٍ بعدَ الألفِ، وبها قرأ عكرمةُ.
السابعة: مثلُها إلا أنَّها بياءٍ بعدَ الهمزةِ. الثامنة: جِبْرَائِيلُ بياءٍ بينَ بعدَ الألفِ من غيرِ هَمْزٍ،
وبها قرأ الأعمشُ ويحيى أيضاً. التاسعة: جِبْرَال. العاشرة: جِبْرَائِيلُ بالياءِ والقصرِ وهي
قراءةُ طلحةِ بنِ مصرفِ. الحادية عشرة: جَبْرِينُ بفتح الجيمِ والنونِ. الثانية عشرة:
كذلك إلا أنَّها بكسرِ الجيمِ. الثالثة عشرة: جَبْرَائِيلُ. والرابعة عشرة: "مَنْ كَانَ" فِي
محلِّ نصبٍ بالقولِ، والضميرُ في قوله: "فإنَّه" يعودُ على جبريلِ، وفي قوله "تَرَّلَه"
يعودُ على القرآنِ، وهذا موافقٌ لقوله: {تَرَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ} فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ
"الروحَ"، ولقوله "مصدَّقاً"، وقيل: الأولُ يعودُ على اللهِ والثاني يعودُ على جبريلِ، وهو

موافقٌ لقراءة مَنْ قَرَأَ "تَزَلْ بِهِ الرُّوحُ" بالتشديد والنَّصْبِ ، وأتى بـ"على" التي تقتضي الاستعلاء دون "إلى" التي تقتضي الانتهاء ، وَحَصَّصَ الْقَلْبَ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّهُ خَزَانَةُ الْجَفْظِ وَبَيْتُ الرَّبِّ ، وَأَضَافَهُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ دُونَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ - وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ "عَلَى قَلْبِي" - لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا مِرَاعَاةً لِحَالِ الْأَمْرِ بِالْقَوْلِ فَتَسْرُدُ لِفِظِهِ بِالْخُطَابِ كَمَا هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : قُلْ لِقَوْمِكَ لَا يُهِينُوكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : لَا تُهِينُونِي لِحَاجَرٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

(2/4)

631 - أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْفَةَ دَعَوْتُ فَنَادَنِي هُنَيْدَةُ: مَا لِيَا فَأَحْرَزَ الْمَعْنَى وَنَكَبْتُ عَنْ نِدَاءِ هُنَيْدَةَ بـ"مالك"؟، وَإِمَّا لِأَنَّ تَمَّ قَوْلًا آخَرَ مَضْمُرًا بَعْدَ "قُلْ"، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: قَالَ اللَّهُ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ ، وَعَلَيْهِ نَحَا الزَّمْخَشَرِيُّ بِقَوْلِهِ : "جَاءَتْ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، قُلْ مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ مِنْ قَوْلِي : مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ فَإِنَّهُ تَزَلَّ عَلَى قَلْبِكَ" فَعَلَى هَذَا الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَعْمُولَةٌ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الْمَضْمُرِ ، وَالْقَوْلُ الْمَضْمُرُ مَعْمُولٌ لِلْفِظِ "قُلْ"، وَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ الْجُمْلَةِ مَعْمُولَةً لِلْفِظِ "قُلْ" بِالتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فَإِنَّهُ قَصَدَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى لَا تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ.

قوله: {يَأْذِنُ اللَّهُ} فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ: "تَزَلَّ" إِنْ قِيلَ إِنَّهُ ضَمِيرُ جَبْرِيلَ ، أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ إِنْ قِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ فِي "تَزَلَّ" يَعُودُ عَلَى اللَّهِ ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّهُ تَزَلَّ مَاذُونًا لَهُ أَوْ وَمَعَهُ إِذْنُ اللَّهِ. [وَالِإِذْنُ فِي الْأَصْلِ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ، وَالِإِذَانُ: الْإِعْلَامُ]، إِذْنًا بِهِ: عَلِمَ بِهِ. وَأَدَّتْهُ بِكَذَا: أَعْلَمْتُهُ بِهِ، ثُمَّ يُطْلَقُ عَلَى التَّمَكِينِ، إِذْنًا لِي فِي كَذَا: أُمَكِّنُنِي مِنْهُ، وَعَلَى الْإِخْتِيَارِ: فَعَلْتُهُ بِإِذْنِكَ: أَيَّ بِإِخْتِيَارِكَ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِإِذْنِهِ أَيُّ: بِتَسْيِيرِهِ رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: "مُصَدِّقًا" حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي "تَزَلَّ" إِنْ كَانَ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَإِنْ عَادَ عَلَى جَبْرِيلَ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَجْرُورِ الْمَحْذُوفِ لِقَهْمِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّ اللَّهَ / تَزَلَّ جَبْرِيلَ بِالْقُرْآنِ مُصَدِّقًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ جَبْرِيلَ بِمَعْنَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّسْلِ وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدٌ، وَالْهَاءُ فِي "بَيْنَ يَدَيْهِ" يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ عَلَى "الْقُرْآنِ" أَوْ عَلَى "جَبْرِيلَ".

(2/5)

و "هُدًى وَبُشْرَى" حَالَانِ مَعْطُوفَانِ عَلَى الْحَالِ قَبْلَهُمَا، فَهَمَا مَصْدَرَانِ مَوْضِعَانِ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ عَلَى الْمِبَالِغَةِ أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: ذَا هُدًى، وَ "بُشْرَى" أَلْفُهَا لِلتَّائِيثِ، وَجَاءَ هَذَا التَّرْتِيبُ اللَّفْظِيُّ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَطَابِقًا لِلتَّرْتِيبِ الْوُجُودِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَزَلَّ مُصَدِّقًا لِلْكِتَابِ لِأَنَّهَا مِنْ يَنْبُوعٍ وَاحِدٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَصَلَتْ بِهِ الْهُدَايَةُ بَعْدَ نَزْوِلِهِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ بُشْرَى لِمَنْ حَصَلَتْ لَهُ بِهِ الْهُدَايَةُ، وَحَصَّ الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّهُمُ الْمُنْتَفِعُونَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُهُ.

* { مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ } * وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ {

قوله تعالى: {مَنْ كَانَ عَدُوًّا} الكلام في "مَنْ" كما تقدّم، إلا أنّ الجواب هنا يَجُوزُ أن يكونَ {فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ}، فإن قيل: وأين الربط؟ فالجوابُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الاسمَ الظاهرَ قَامَ مَقَامَ المضمَر، وكان الأصلُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لَهُمْ، فأتى بالظاهرِ تنبيهاً على العلة. والثاني: أن يُرادَ بالكافرين العموم، والعموم من الروابط، لاندراج الأول. تحته. ويجوزُ أن يكونَ محذوفاً تقديره: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ فَقَدْ كَفَرَ وَنَحْوَهُ. وقال بعضهم: الواوُ في قوله: {وَمَلَأْنَا كِتَابَهُ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ} بمعنى أو، قال: لَأَنَّ مَنْ عادى واحداً من هؤلاء المذكورين فالحكمُ فيه كذلك. وقال بعضهم: هي للتفصيل، ولا حاجة إلى ذلك، فإنّ هذا الحكم معلومٌ، وذكّر جبريلَ وميكَالَ بعد اندراجهما أولاً تنبيهاً على فصلهما على غيرهما من الملائكة، وهكذا كل ما ذُكِرَ: خاصٌ بعد عام، وبعضهم يُسمّي هذا النوعَ بالتجريد، كأنه يعني به أنه جَرَدَ من العموم الأولِ بعضَ أفرادِهِ اختصاصاً له بمزية، وهذا الحكمُ - أعني ذُكْرَ الخاصِّ بعد العامِّ - مختصٌّ بالواو، لا يَجُوزُ في غيرها من حروف العطف.

وجعل بعضهم مثل هذه الآية - أعني في ذُكْرِ الخاصِّ بعد العامِّ تشريفاً له - قوله: {فِيهِمَا فَآكِهَةٌ وَتَحُلُّ وَرُمَانٌ} وهذا فيه نظر؛ فإن "فاكهة" من باب المطلق لأنها نكرة في سياق الإثبات، وليست من العموم في شيء، فإن عَنَى أَنَّ اسمَ الفاكهة يُطلقُ عليهما من باب صدق اللفظ على ما يَحْتَمِلُهُ ثم تصَّ عليه فصيحٌ. وأتى باسم الله ظاهراً في قوله: {فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ} لأنه لو أضمر فقبل: "فإنه" لأوهم عَوْدَهُ على اسم الشرط فينعكسُ المعنى، أو عَوْدَهُ على ميكَالَ لأنه أقربُ مذكور. وميكَائيلَ اسمُ أعجمي، والكلامُ فيه كالكلام في جبريل من كونه مشتقاً من ملكوت الله أو أن "ميك" بمعنى عبد، و"إيل" اسمُ الله، وأنَّ تركيبه إضافةٌ أو تركيبٌ مَرَجٍ، وقد عُرف الصحيح من ذلك.

وفيه سبع لغات: ميكَالَ بزنة مفعال وهي لغةُ الحجاز، وبها قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم، قال: 632 - ويومَ بَدْرٍ لَقِينَاكُمْ لَنَا عَدُوٌّ * فيه مع النصرِ ميكَالُ وجبريلُ

وقوله:

633 - * وكَذَّبُوا مِيكَالَا

الثانية: كذلك، إلا أنّ بعدَ الألفِ همزةً وبها قرأ نافع. الثالثة: كذلك إلا أنه بزيادة ياءٍ بعد الهمزة وهي قراءةُ الباقيين. الرابعة: ميكَئيلَ مثل ميكَعيلَ وبها قرأ ابن محيصن. الخامسة: كذلك إلا أنه لا ياءَ بعد الهمزة فهو مثلُ/ ميكَعيلَ وقرئ بها. السادسة: ميكَابيلَ بيائين بعد الألف وبها قرأ الأعمش. السابعة: ميكَاءَلُ بهمزة مفتوحةٍ بعد الألف كما يُقال: إسراءَل. وحكى الماورديُّ عن ابن عباس أن "جَبْر" بمعنى عَبَدَ بالتكبير، و

"ميكاً" بمعنى عُبِيد بالتصغير، فمعنى جَبْريل: عبد الله، ومعنى ميكَائيل: عُبِيد الله قال: "وَلَا يُعَلِّمُ لَابِنَ عَبَّاسٍ فِي هَذَا مَخَالَفٌ". قوله: {وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ} هذا استثناءً مفرَّغ، وقد تقدّم أن الفراء يُجيز فيه النصب.

* { أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا وَعَهْدًا تَبَدَّهَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }

قوله تعالى: {أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا}: الجمهورُ على تحريك واو "أو كلما" واختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال، فقال الأخفش: إنَّ الهمزة للاستفهام والواو زائدة، وهذا على رأيه في جواز زيادتها. وقال الكسائي: هي "أو" العاطفة التي بمعنى بل، وإنما حُرِّكَت الواو، ويؤيدُه قراءة مَنْ قَرَأَهَا ساكنةً. وقال البصريون: هي واو العطفِ قُدِّمَتْ عليها همزة الاستفهام على ما عُرِفَ، وقد تقدّم أنَّ الزمخشري يُقَدِّرُ بين الهمزة وحرفِ العطف شيئاً يَعْطِفُ عليه ما بعده، لذلك قَدَّرَه هنا: أَكْفَرُوا بِالآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَكَلَّمَا عَاهَدُوا.

(2/9)

وقرأ أبو السَّمَّالِ العَدَوِي: "أَوْ كَلَّمَا" ساكنة الواو، وفيها أيضاً ثلاثة أقوال، فقال الزمخشري: "إنها عاطفة على "الفاسيقين"، وقَدَّرَه بمعنى إلا الذين قَسَفُوا أو نَقَصُوا يعني به أنه عَطَفَ الفِعْلَ على الاسم لأنه في تأويله كقوله: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا} أي: الذين اصَدَّقُوا وأقربوا. وفي هذا كلامٌ يأتي في سورته إن شاء الله تعالى، وقال المهدوي: "أو" لانقطاع الكلام بمنزلة أم المنقطعة، يعني أنها بمعنى بل، وهذا رأي الكوفيون وقد تقدّم تحريُّرُ هذا القول وما استدلوا به من قوله: 634 - * أو أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ في أول السورة، وقال بعضهم: هي بمعنى والواو فتتفقُ القراءتان، وقد تَبَتَّ ورودُ "أو" بمنزلة الواو كقوله:

635 - * مَا يَبَيِّنُ مُلْجِمٌ مُهْرَهُ أَوْ سَافِعٌ {حَطِيئَةٌ أَوْ إِنْمَاءٌ} {إِنْمَاءٌ أَوْ كُفُورًا} فَلْتَكُنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَذَلِكَ، وهذا أيضاً رأي الكوفيين كما تقدّم. والناصبُ لكلما بعده، وقد تقدّم تحقيقُ القول فيها. وانتصابُ "عَهْدًا" على أحد وجهين: إمَّا عِلت المصدر الجاري على غير الصِّدْرِ وكان الأصلُ: "معاهدة"، أو على المفعول به على أن يُضَمَّنَ عَاهَدُوا معنى أعطوا، ويكونُ المفعولُ الأولُ محذوفاً، والتقديرُ: عاهدوا الله عَهْدًا. وقُرِئَ: "عَهْدُوا" فيكونُ "عَهْدًا" مصدراً / جارياً على صَدْرِهِ، وقُرِئَ أيضاً: "عُوْهُدُوا" مبنياً للمفعول

(2/10)

قوله: {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} هذا فيه قولان، أحدهما: أنه من باب عطف الجمل وهو الظاهر، وتكونُ "بل" لإضراب الانتقال لا الإبطال وقد عَرَفَتْ أَنَّ "بل" لا تُسَمَّى عاطفة حقيقة إلا في المفردات. والثاني: أنه يكونُ من عطف المفردات ويكونُ "أكثرهم" معطوفاً على "فريق"، و"لا يؤمنون" جملةٌ في محل نصبٍ على الحال من "أكثرهم".

وقال ابن عطية "من المضاف إليه لِنَّ المضاف جزءٌ من المضاف إليه وذلك جائزٌ: وفائدةُ هذا الإضراب على هذا القول أنه لَمَّا كان الفريقُ ينطلقُ على القليل والكثيرِ وأسندَ التَّبَدُّ إلىه، وكان فيما يتبادرُ إليه الذهنُ أنه يُحتملُ أنَّ الناظرينَ للعهدِ قليلٌ بينَ أنَّ الناظرينَ هم الأكثرُ دَفْعاً لاحتمالِ المذكورِ، والتَّبَدُّ: الطَّرْحُ وهو حقيقةٌ في الأجرامِ وإسنادهُ إلى العهدِ مجازٌ.

* { وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّ قَرِيبٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ } : "الكتاب" مفعولٌ ثانٍ لـ "أوتوا" لأنه يتعدَّى في الأصلِ إلى اثنين. فأقيم الأولُ مُقامَ الفاعلِ وهو الواوُ، وبقي الثاني منصوباً، وقد تقدَّم أنه عند السهيلي مفعولٌ أوَّلٌ، و "كتابُ الله" مفعولٌ تَبَدَّى، و "وراءَ" منصوبٌ على الظرفِ وناصبُه "تَبَدَّى"، وهذا مَثَلٌ لإهمالهم التوراةَ، تقولُ العرب: "جَعَلَ هذا الأمرَ وراءَ ظهره ودَبَّرَ أذنيه" أي: أهمله، قال الفرزدق:

636 - تَمِيمٌ بِنُ مَرٌّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي * بِيظَهْرٍ فَلَا يَعْيًا عَلَيَّ جَوَابُهَا

(2/11)

والتَّبَدُّ: الطَّرْحُ - كما تقدَّم - . وقال بعضهم: "التَّبَدُّ والطَّرْحُ والإلقاء متقاربة، إلا أن النَبَدَّ أكثرُ ما يقال في المبسوط والجاري مَجْرَاهُ، والإلقاء فيما يُعتبر فيه ملاقاةً بين شيئين" ومن مجيء التَّبَدُّ بمعنى الطرحِ قوله:

637 - إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَغْدِلُوا * تَبَدُّوا كِتَابَكَ وَاسْتَحَلُّوا الْمَحْرَمَا

وقال أبو الأسود:

638 - وَحَبَّرُونِي مَنْ كُنْتُ أَرْسَلْتُ أُمَّمَا * أَحَدَتْ كِتَابِي مُعْرِضاً بِشِمَالِكَا

نظرت إلي عنوان فنبذته * كنبذك نعلًا أخلقت من نعالكا

قوله: { كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } جملةٌ في محلِّ نَصْبٍ على الحال، وصاحبها، فريقٌ وإن كان نكرةً لتخصيص الوصف، والعامل فيها: تَبَدَّى، والتقدير: مُشبهين للجَّهَالِ. ومتعلقُ العلمِ محذوفٌ تقديره: أنه كتابُ الله لا يُداخلهم فيه شكٌ، والمعنى: أنهم كفروا عناداً.

* { وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَا كَنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا تَحْنُ فِئْتُهُ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ } : هذه الجملة معطوفة على مجموع الجملة السابقة من قوله: "ولمَّا جاءهم" إلى آخرها.

(2/12)

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

وقال أبو البقاء: "إنها معطوفة على "أشربوا" أو على "تبدّ فريق"، وهذا ليس بظاهر، لأنّ عطفها على "تبدّ" يقتضي كونها جواباً لقوله: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ} واتباعهم لما تتلو الشياطين ليس مترتباً على مجيء الرسول بل كان اتباعهم لذلك قبله، فالأولى أن تكون معطوفة على جملة لا كما تقدم. و"ما" اتباعهم لذلك قبله، فالأولى أن تكون معطوفة على جملة لا كما تقدم. و"ما" موصولة، وعاندها محذوف، والقدير: تتلوه. وقيل: "ما" نافية وهذا غلط فاحش لا يقتضيه نظم الكلام البتة، نقل ذلك ابن العربي. و"يتلو" في معنى تلت فهو مضارع واقع موقع الماضي كقوله:

639 - وإذا مررت بقبره فاعقر به * كَوْمَ الهجان وكلّ طَرْفٍ ساج

وإنصَحْ جوانب قبره بدمائها * فَلَقدْ يكونُ أحَا دم ودآبائِح
أي: فَلَقدْ كان، وقال الكوفيون: الأصل: ما كانت تتلو الشياطين، ولا يريدون بذلك أنّ صلة "ما" محذوفة، وهي "كانت"، و"تتلو" في موضع الخبر، وإنما قصدوا تفسير المعنى، وهو نظير: "كان زيد يقوم" المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي. وقرأ الحسن والضحاك: "الشياطين" إجراءً له مجرى جمع السلامة، قالوا: وهو غلط. وقال بعضهم: لحن فاحش. وحكى الأصمعي: "بستان فلان حوله بسائون" وهو يقوي قراءة الحسن.

(2/13)

قوله: {عَلَيَّ مُلْكُ سُلَيْمَانَ} فيه قولان: أحدهما: أنه على معنى في، أي: في زمن ملكه، والملك هنا سرعه. والثاني: أن يُصمّن تتلو معنى: تتقول أي: تتقول على ملك سليمان، وتقول يتعدى بعلى، قال تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ}. وهذا الثاني أولى، فإن التجوّز في الأفعال أولى من التجوّز في الحروف، وهو مذهب البصريين كما مرّ غير مرة. وإنما أجوّج على هذين التاويلين لأن تلا إذا تعدّى بـ"علي" كان المجرور بـ"علي" شيئاً يصحّ أن يتلى عليه نحو: تلوّث على زيد القرآن، والملك ليس كذلك. والتلاوة: الاتباع أو القراءة وهو قريب منه. وسليمان علم أعجمي فلذلك لم ينصرف. وقال أبو البقاء: "وفيه ثلاثة أسباب: العجمة والتعريف والألف والنون" وهذا إنما يثبت بعد دخول الاشتقاق فيه والتصريف حتى تُعرف زيادتهما، وقد تقدّم أنهما لا يدخلان في الأسماء الأعجمية، وكّرر قوله {وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ} بذكره ظاهراً تفخيماً له وتعظيماً كقوله:

640 - لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ *

وقد تقدّم تحقيق ذلك.

(2/14)

قوله: { هذه الواؤ عاطفة جملة الاستدراك على ما قبلها. وقرأ ابن عامر والكسائي وحمره بتخفيف "لكن" ورُفِع ما بعدها، والباقون بالتشديد والنصب وهو واضح. وأمّا القراءة الأولى فتكون "لكن" مخففة من الثقيلة جيء بها لمجرّد الاستدراك، وإذا حُققت لم تعمل عند الجمهور، ويُقلّ جواز ذلك عن يونس والأخفش. وهل تكون عاطفة؟ الجمهور على أنّها تكون عاطفة إذا لم يكن معها الواؤ، وكان ما بعدها مفرداً، وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة، وهو قوي، فإنه لم يُسمَع من لسانهم: ما قام زيد

لكن عمرو، وإن وُجِدَ ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يُمَثَّل بها سيبويه إلا مع الواو وهذا يدلُّ على تَفْيِهِ. وأمَّا إذا وقعت بعدها الجمل فتارةً تفتنُّ بالواو وتارةً لا تفتنُّ، قال زهير:

641 - إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُحْسَى بَوَادِرُهُ * لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
وقال الكسائي والفرء: "الاختيارُ تشديدها إذا كانَ قبلها واوٌ، وتخفيفُها إذا لم يكنْ" وهذا جنوحٌ منهما إلى القولِ بكونها حرفَ عطفٍ. وأبعدَ مَنْ رَضِعَ أنها مركبةٌ من ثلاثِ كلماتٍ: لا النافية وكافِ الخطابِ وأنَّ التي للإثباتِ وإثما حذفتِ الهمزةُ تخفيفاً.

(2/15)

قوله: {وَلَا كِنَّ الشَّيَاطِينَ} "الناسَ" مفعولٌ أولٌ، و"السحرَ" مفعولٌ ثانٍ. واختلفوا في هذه الجملة على خمسة أقوال، أحدها: أنها حالٌ من فاعلِ "كفروا"، أي: كفروا مُعَلِّمِينَ. الثاني: أنها حالٌ من الشياطين، ورَدَّه أبو القاء بأنَّ "لكِنَّ" لا تعملُ في الحال. وليس بشيء فإنَّ "لكِنَّ" فيها رائحةُ الفعل. الثالث: أنها في محل رفع على أنها خبرٌ ثانٍ للشياطين. الرابع: أنها بدلٌ من "كفروا" أبدلض الفعلِ من الفعلِ. الخامس: أنه استئنافٌ، أخبر عنهم بذلك، هذا إذا أعَدْنَا الضميرَ من "يُعَلِّمون" على الشياطين، أمَّا إذا أعَدْنَا على {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ} فتكونُ حالاً من فاعلِ "اتَّبَعُوا"، أو استئنافٌ فقط. والسُّحْرُ: كلُّ ما لَطَفَ وَدَقَّ. سَحَرَهُ. إذا أبدي له أمراً يَدِقُّ عليه وَيَحْقَى. قال:

642 - * أَدَاءُ عَرَانِي مِنْ حُبَايِكِ أَمْ سِيحْرُ

ويقال: سَحَرَهُ: أي حَدَّعَهُ وَعَلَّلَهُ، قال امرؤ القيس:

643 - أَرَانَا مُوَضِّعِينَ لِأَمْرِ عَيْبٍ * وَنُسْحَرَ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ

أي: نُعَلِّلُ، وهو في الأصل: مصدرٌ يُقال: سَحَرَهُ سِحْرًا، ولم يَجِيءْ مصدرٌ لَفَعَلٍ على فِعْلٍ إِلَّا سِحْرًا وَفِعْلًا.

(2/16)

قوله: {وَمَا أُنزِلَ} فيه أربعة أقوالٍ أَظْهَرُهَا / أَنَّ "ما" موصولةٌ بمعنى الذي محلُّها النصبُ عطفاً على "السُّحْرِ"، والتقديرُ: يُعَلِّمون النَّاسَ السَّحَرَ وَالْمُتَرَلِّ على المَلَكَيْنِ. الثاني: أنها موصولةٌ أيضاً ومحلُّها النصبُ لكنْ عطفاً على {مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ} والتقديرُ: واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ وما أُنزِلَ على المَلَكَيْنِ وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ، ولا حاجةً إلى القولِ بأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً. الثالث: أنَّ محلُّها الجَرُّ عطفاً على "مُلِكِ سُلَيْمَانَ" والتقديرُ: افتراءً على مُلِكِ سُلَيْمَانَ وافتراءً على ما أُنزِلَ على المَلَكَيْنِ. وقال أبو القاء: "تقديره: وعلى عَهْدِ الذي أُنزِلَ". الرابع: "أَنَّ" "ما" حرفٌ نفي، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ المنفيَّةِ قبلها، وهي {وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ}، والمعنى: وما أُنزِلَ على المَلَكَيْنِ إباحةُ السُّحْرِ.

والجمهورُ على فَتْحِ لامِ "المَلَكَيْنِ" على أنَّهما من الملائكة، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن بكسرها على أنَّهما رَجُلَانِ مِنَ النَّاسِ، وسيأتي تقريرُ ذلك. قوله {بِيَابِلَ} متعلقٌ بأنزِلَ، والباءُ بمعنى "في" أي: في بابل: ويجوزُ أن يكونَ في

محلّ نصب عليّ الحال من المَلَكَيْنِ أو من الضمير في "أُنزِلَ" فيتعلّق بمحذوفٍ، دَكَرَ هذين الوجهين أبو البقاء.

(2/17)

وبابل لا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ، فإنها اسمُ أرضٍ وإنْ شِئْتَ للتأنيث والعَلَمِيَّةِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ قَالَ: لِتَبْلُلَ أَسْنَةَ الخلائقِ بها، وَذَلِكَ أَنَّ اللّهَ تَعَالَى أَمَرَ رِيحاً فَحَسَّرَتْهُمْ بِهَذِهِ الأَرْضِ فلم يَدْرُ أَحَدٌ مَا يَقُولُ الآخِرُ، ثم قَرَّرْتَهُمُ الرِيحُ فِي البِلَادِ يَتَكَلَّمُ كُلُّ أَحَدٍ بِلُغَةٍ. وَإِلْتِبَالُ: التَّفْرِقَةُ، وَقِيلَ: لَمَّا أَهْبَطَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَلَّ فَبَنَى قَرْيَةً وَسَمَّاهَا "ثَمَانِينَ"، فَاصْبَحَ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ تَبَلَّبْتَ أَسْنَتَهُمْ عَلَى ثَمَانِينَ لُغَةً. وَقِيلَ: لِتَبْلُلَ أَسْنَةَ الخَلْقِ عِنْدَ سِقُوطِ صَرْحِ نَمْرُودَ.

قوله: {هَارُوتَ وَمَارُوتَ} الجمهورُ على فَتْحِ تَائِهِمَا، واختلف النحويون في غرَابِهِمَا، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى القراءَتَيْنِ فِي "المَلَكَيْنِ": قَمَنْ فَتَحَ لَامَ "المَلَكَيْنِ" وَهَمُ الجمهورُ كَانَ فِي هَارُوتَ وَمَارُوتَ أَرْبَعَةً أَوْجِهًا، أَظْهَرُهَا: أَنَّهَا بَدَلُ مِنْ "المَلَكَيْنِ"، وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِلْعُجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُمَا عَطْفُ بَيَانٍ لِهَمَا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُمَا بَدَلُ مِنْ "النَّاسِ" فِي قَوْلِهِ: {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ} وَهُوَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كِلِ، أَوْ لِأَنَّ أَقْلَ الجَمْعِ اثْنَانِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُمَا بَدَلُ مِنْ "الشَّيَاطِينِ" فِي قَوْلِهِ: "وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ" فِي قِرَاءَةٍ مَنْ تَصَبَّ، وَتَوَجِيهُ البَدَلِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: هَارُوتَ وَمَارُوتَ اسْمَانِ لِقَبِيلَتَيْنِ مِنَ الجِنِّ فَيَكُونُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كِلِ، وَالفَتْحَةُ عَلَى هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ لِلنَّصْبِ. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِرَفْعِ "الشَّيَاطِينِ" فَلَا يَكُونُ "هَارُوتَ وَمَارُوتَ" بَدَلًا مِنْهُمَا، بَلْ يَكُونُ مَنْصُوبًا فِي هَذَا القَوْلِ عَلَى الذَّمِّ، أَي: أَذَمَّ هَارُوتَ وَمَارُوتَ مِنْ بَيْنِ الشَّيَاطِينِ كُلِّهَا، كقَوْلِهِ:
644 - أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا * وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَارِعُ

(2/18)

أَي: أَذَمَّ وَجُوهَ قُرُودٍ، وَمَنْ كَسَّرَ لَامَهُمَا فَيَكُونَانِ بَدَلًا مِنْهُمَا كَالقَوْلِ الأَوَّلِ إِلا إِذَا فُسِّرَ بِدَاوُدَ وَسَلِيمَانَ - كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ المفسِّرِينَ - فَلَا يَكُونَانِ بَدَلًا مِنْهُمَا بَلْ يَكُونَانِ متعلّقين بِالشَّيَاطِينِ عَلَى الوَجْهِينِ السَّابِقِينَ فِي رَفْعِ الشَّيَاطِينِ وَتَضْيِهِ، أَوْ يَكُونَانِ بَدَلًا مِنْ "النَّاسِ" كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ الحَسَنُ: هَارُوتَ وَمَارُوتَ بِرَفْعِهِمَا، وَهَمَا خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَي: هُمَا هَارُوتَ وَمَارُوتَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بَدَلًا مِنْ "الشَّيَاطِينِ" الأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: {مَا تَلَّوْا الشَّيَاطِينَ} أَوْ الثَّانِي عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ رَفْعِهِ. وَبُجْمَعَانِ عَلَى هَوَارِيتَ وَمَوَارِيتَ وَهَوَارِيتَ وَمَوَارِيتَ، وَلَيْسَ مَنْ زَعَمَ اشْتِقَاقَهُمَا مِنَ الهَزْتِ وَالْمَرْتِ وَهُوَ الكَسْرُ بِمُصِيبٍ لَعَدَمِ انصِرَافِهِمَا، وَلَوْ كَانَا مُشْتَقَّيْنِ كَمَا ذُكِرَ لِانصِرَافِهِمَا.

قوله: {وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ} هَذِهِ الجُمْلَةُ عَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا. وَالجَمْهُورُ عَلَى "يُعَلِّمَانِ" مُضَعَّفًا، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى بَايَةٍ مِنَ التَّعْلِيمِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِمَعْنَى يُعَلِّمَانِ مِنْ "أَعْلَمَ"، فَالتَّضْعِيفُ وَالهَمْزَةُ متعاقبان، قَالُوا: لِأَنَّ المَلَكَيْنِ لَا يُعَلِّمَانِ النَّاسَ السَّحَرَ، إِنَّمَا يُعَلِّمَانِهِمْ بِهِ وَيُنْهَيَانِهِمْ عَنْهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ: "يُعَلِّمَانِ" مِنَ الإِعْلَامِ. وَمَمَّنْ حَكَى أَنَّكَ تَعَلَّمْتَ بِمَعْنَى أَعْلَمَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ وَابْنُ الأَنْبَارِيِّ وَأَنْشَدُوا قَوْلَ زَهْرِي:
645 - تَعَلَّمَنْ هَالَعَمُرُ اللّهِ ذَا قَسَمًا * فَاقْدِرْ يَدْرِعِكَ وَانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

- وقول القشيري
646 - تَعَلَّمَ أَنْ بَعَدَ الْعَيِّ رُسْدًا * وَأَنَّ لَذَلِكَ الْعَيِّ انْقِشَاعًا
وقول كعب بن مالك:
647 - تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ مُدْرِكِي * وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ
وقول الآخر:
648 - تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا * عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ التُّبُورُ

(2/19)

- والضمير في "يُعَلِّمَانِ" فيه قولان أحدهما: أنه يعودُ على هاروت وماروت، والثاني: أنه عائدٌ على المَلَكَيْنِ، ويؤيدُه قراءةُ أَبِي بِإِظْهَارِ الْفَاعِلِ: "وَمَا يُعَلِّمُ الْمَلَكَانِ"، والأوَّلُ هو الأصحُّ؛ وذلك أَنَّ الْإِعْتِمَادَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْبَدَلِ دُونَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُطْرَحِ فَمُرَاعَاةُ أَوْلَى تَقُولُ: "هَنْدٌ حُسْنُهَا فَاتِنٌ" وَلَا تَقُولُ: "فَاتِنَةٌ" مُرَاعَاةً لِهَنْدٍ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ:
649 - إِنَّ السَّيْفَ عُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا * تَرَكَتْ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ
وقول الآخر:
650 - فَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ * مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
فِرَاعَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: تَرَكَتْ، وَفِي قَوْلِهِ: مُعَيَّنٌ، وَلَوْ رَاعَى ابْتَدَالَ وَهُوَ الْكَثِيرُ لِقَالَ: تَرَكَتْهَا وَمُعَيَّنَانِ كَقَوْلِ الْآخِرِ:
651 - فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكٌ وَاحِدٌ * وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا
وَلَوْ لَمْ يُرَاعَ الْبَدَلُ لِلزَّمِ الْإِخْبَارُ بِالْمَعْنَى عَنِ الْجَنَّةِ. وَأَجَابَ الشَّيْخُ عَنِ الْبَيْتَيْنِ بِأَنَّ
"رَوَاحَهَا وَعُدُوَّهَا" مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَأَنَّ قَوْلَ "مُعَيَّنٌ" خَبْرٌ عَنِ "حَاجِبِيهِ" وَجَارَ ذَلِكَ
لِأَنَّ كُلَّ اثْنَيْنِ لَا يُعْنَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ يَجُوزُ فِيهِمَا ذَلِكَ، قَالَ:
652 - * بِهَا الْعَيْنَانُ تَنْهَلُ
وقال:
653 - لَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفَلٍ * أَوْ سُبُلٍ كُجِلَتْ بِهِ فَاَنْهَلَتْ

ويجوز عكسه، قال:

- 654 - إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى * بِصَحْرَاءٍ قَلِحَ ظَلَّتَا تَكْفَانِ
و "مِنْ" زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْاسْتِعْرَاقِ لَا لِالاسْتِعْرَاقِ، لِأَنَّ "أَحَدًا" يَفِيدُهُ بِخِلَافِ: "مَا جَاءَنِي مِنْ
رَجُلٍ" فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ لِالاسْتِعْرَاقِ، وَ "أَحَدٌ" هُنَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْمَلَاذِمُ لِلنَّفْيِ وَأَنَّ الَّذِي هَمَزْتُهُ
أَصْلٌ بِنَفْسِهَا. وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَتَكُونُ هَمَزْتُهُ بَدَلًا مِنْ وَاوٍ.

(2/20)

قوله: { حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ } حتى: حرفٌ غَايَةٌ وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى إِلَى / وَالْفِعْلُ
بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ "أَنَّ" وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا، وَعَلَامَةُ النَّصْبِ حَذْفُ النُّونِ، وَالتَّقْدِيرُ:
إِلَى أَنْ يَقُولَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: "وَمَا يُعَلِّمَانِ" وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَنْتَفِي تَعْلِيمُهُمَا أَوْ
إِعْلَامُهُمَا عَلَى حَسَبِ مَا مَضَى مِنَ الْخِلَافِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ وَهِيَ قَوْلُهُمْ: { إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ
قَلَّا تَكْفُرُ } وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّ يَقُولَا" وَهَذَا الَّذِي أَجَازَهُ لَا يُعْرَفُ عَنْ كَثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَإِنَّمَا
هُوَ شَيْءٌ قَالَهُ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ وَأَنْشَدَ:

655 - ليسَ العطاءُ من الفُضولِ سَماحةً * حتى تَجودَ وما لَدَيْكَ قليلُ
قال: "تقديره: إلا أن تجود".

وإعلم أن "حتى" تكونُ حرفَ جرٍ بمعنى إلى كهذه الآية، وكقوله: {حَتَّى مَطَّلَعِ
[الْقَجْرِ]}، وتكونُ حرفَ عطفٍ، وتكونُ حرفَ ابتداءٍ فتقعُ بعدها [الجملةُ كقوله]:

656 - فما زالتِ القُلُوبُ تَمُجُّ دَماءَها * بدَجَلَةٍ حتى ماءٌ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ
والغايةُ معنى لا يفارقها في هذه الأحوال الثلاثة [فلذلك لا يكون ما بعدها] إلا غايةً لما
قبحا: إما في القوةِ أو الضَّعْفِ أو غيرهما، ولها أحكامٌ ستأتي إن شاء الله تعالى. و"إِنَّمَا
مكسوفةٌ بما الزائدةُ فلذلك وَقَعَ بعدها الجملةُ، وقد تقدّم أن بعضهم يُجيزُ إعمالها،
والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقول، وكذلك: "فَلَا تَكْفُرْ".
قوله: {فَيَتَعَلَّمُونَ} في هذه الجملة سبعةُ أقوال، أظهرها، أنّها معطوفةٌ على قوله:
"وما يُعَلِّمان" والضميرُ في "فيتعلمون" عائِدُ على "أحد".

(2/21)

وَجُمِعَ حَمَلًا على المعنى، نحو قوله: {فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ}، فإن قيل:
المعطوفُ عليه منفيٌّ فيلزمُ أن يكونَ "فيتعلمون" منفيًّا أيضًا لعطفه عليه وحينئذٍ
ينعكسُ المعنى. فالجوابُ ما قالوه وهو أن {وَمَا يُعَلِّمان مِّنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا} وإن كان
منفيًّا لفظًا فهو موجبٌ معنىً لأنَّ المعنى: يُعَلِّمان الناسَ السحرَ بعدَ قولهما: إنما نحنُ
فتنةٌ، وهذا الوجهُ ذكره الزجاجُ وغيره.

الثاني: أنه معطوفٌ على {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ} قاله الفراء. وقد اعترضَ الزجاجُ
هذا القولَ بسبب لفظِ الجمعِ في "يُعَلِّمون" مع إتيانه بضمير التنثية في "منهما"، يعني
فكأنَّ حقه أن يُقالَ: "منهم" لأجل "يُعَلِّمون"، وأجازه أبو عليٍّ وغيره، وقالوا: لا يمتنع
عطفُ "فيتعلمون" على "يُعَلِّمون" وإن كان التعليمُ من المَلَكَيْنِ خاصةً، والضميرُ في
"منهما" راجعٌ إليهما، فإنَّ قوله "منهما" إنما جاء بعدَ تقدُّمِ ذِكْرِ المَلَكَيْنِ. وقد اعترضَ
على قولِ الفراءِ من وجهٍ آخر: وهو أنه يلزمُ منه الإيضاحُ قبلَ الذكرِ، وذلك أنَّ الضميرَ
في "منهما" عائِدُ على المَلَكَيْنِ وقد فرضتم أن "فيتعلمون منهما" عطفٌ على
"يُعَلِّمون" فيكونُ التقديرُ: "يُعَلِّمون الناسَ السحرَ فيتعلمون منهما" فيلزمُ الإيضاحُ في
"منهما" قبلَ ذِكْرِ المَلَكَيْنِ، وهو اعتراضٌ وإِيهما متقدِّمان لفظًا، وتقديرٌ تأخَّرهما لا
يَصُرُّ، إذ المحذورُ عَوْدُ الضميرِ على غيرِ مذكورٍ في اللفظ.

(2/22)

الثالث: - وهو أحدُ قولَي سيبويه - أنه عطفٌ على "كفروا"، و"كفروا" فِعْلٌ في موضعِ
رفعٍ، فلذلك عطفَ عليه فِعْلٌ مرفوعٌ، قال سيبويه: "وازْتَفَعَتْهُ" فيتعلمون "لأنه لم يُحيزرْ
عن المَلَكَيْنِ أنهما قالا: لا تَكْفُرْ فيتعلموا ليَجْعَلَا كفره سببًا لتعلم غيره، ولكنه علي: كفر
فيتعلمون"، وشَرَحَ ما قاله هو أنه يريد أن ليس "فيتعلمون" جوابًا لقوله: "فَلَا تَكْفُرْ"
فيتصيَّبُ في جوابِ النهي كما انتصَبَ: "فَيُسْجِحْكُمْ" بعدَ قوله: "لا تَفْتَرُوا" لأنَّ كُفْرَ مَنْ
تَهَيَّأَ أَنْ يَكْفُرَ ليس سببًا لتعلم مَنْ يتعلم. وقد اعترضَ على هذا بما تقدّم لزوم
الإيضاحِ قبلَ الذكرِ وتقدُّم جوابه.
الرابع: وهو القولُ الثاني لسيبويه - أنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٍ، والتقديرُ: "فهم يتعلمون"،

فَعَطَفَ جَمَلَةً اسْمِيَّةً عَلَى فَعَلِيَّةٍ.
الخامس: قال الزجاج أيضاً: "وَأَلْجُودُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى "يُعَلِّمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ" فاستغنى عن ذكر "يُعَلِّمَانِ" على ما في الكلام من الدليل عليه". واعتراض أبو علي قولَ الزجاج فقال: "لا وجهَ لقوله: "استغنى عن ذِكْرِ يُعَلِّمَانِ" لأنه موجودٌ في النص". وهذا الاعتراضُ من أبي عليٍّ تحامُلُ عليه لسببٍ وَقَعَ بينهما، فإنَّ الزَّجَّاجَ لم يُرِدْ أَنْ "فَيَتَعَلَّمُونَ" عطفتُ على "يُعَلِّمَانِ" المنفِيَّ بِـ"مَا" في قوله "وما يُعَلِّمَانِ" حتى يكونَ مذكوراً في النصِّ، وإنما أرادَ أن تَمَّ فعلاً مضمراً يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ وهو: يَتَعَلَّمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ.

السادس: انه عَطَفُ عَلَى معنى ما دَلَّ عليه أولُ الكلامِ، والتقديرُ: قَيَأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ، ذكره الفراءُ والزَّجَّاجُ أيضاً.

(2/23)

السابع: قال أبو البقاء: "وقيل هو مستأنفٌ" وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مضمراً كقولِ سيبويه، وأن يكونَ مستقلاً بنفسِهِ غيرَ محمولٍ على شيءٍ قبله وهو ظاهرٌ كلامِهِ. هذا نهايةُ القولِ في هذه المسألة، وقد أَمَعَنَ المهدويُّ - رحمه الله - فيها فأمتع. قوله: { مِنْهُمَا } متعلقٌ بِيُعَلَّمُونَ. و"مِنْ" لاِبْتِدَاءِ الغايةِ، وفي الضميرِ ثلاثةُ أقوالٍ، أظهرها: عَوْدُهُ إِلَى المَلَكَيْنِ، سِوَاءَ فُرْيَاءٍ يَكْسِرُ اللامَ أو فَتْحِهَا. والثاني: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى السحرِ وَعَلَى المُتَرَلِّلِ عَلَى المَلَكَيْنِ، والثالث: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الفتنَةِ وَعَلَى الكفرِ المفهومِ من قوله "قَلَّا تَكْفُرُ" وهو قولُ أبي مسلمٍ. قوله: { مَا يَفْرُقُونَ بِهِ } الظاهرُ في "ما" أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَأجاز أبو البقاء أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس بواضحٍ، ولا يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لَعَوْدِ الضميرِ في "به" عليها، والمصدريةُ حرفٌ عندَ جمهورِ النحويين كما تقدَّم غيرَ مَرَّةٍ.

(2/24)

و "بين المرء" ظَرْفٌ لِـ"يَفْرُقُونَ". والجمهورُ على فَتْحِ ميمٍ "المَرءُ" مهموزاً وهي اللغةُ العالية. وقرأ ابنُ أبي إسحاق: "المَرءُ" بضمِّ الميمِ مهموزاً، وقرأ الأشهبُ العقيليُّ والحسنُ: "المَرءُ" بكسرِ الميمِ مهموزاً. فأما الضمُّ فلغَةٌ مَحْكِيَّةٌ، وأما الكسْرُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَغَةً مطلقاً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلإِتباعِ، وذلكُ أَنَّ في "المَرءُ" لغَةً، وهي أَنَّ فاءَهُ تَتَّبِعُ لامَهُ فَإِنْ صُمِّ صُمَّتْ وَإِنْ فَتِحَ فُتِحَتْ وَإِنْ كَسِرَ كُسِرَتْ. تقول: "ما قام المَرءُ" بضمِ الميمِ، و "رأيت المَرءُ" بفتحها، و "مررت بالمَرءُ" بكسرها. وقد يُجْمَعُ بالواوِ والنون وهو شاذٌّ، قال الحسنُ في بعض مواضعه: "أَحْسِنُوا مَلَأَكُمُ أَيُّهَا المَرؤُونَ" أي: أخلاقكم. وقرأ الحسنُ والزهرِيُّ: "المِرِّ" بكسرِ الميمِ وكسرِ الراءِ خفيفةً، ووجهُها أَنَّهُ تَقَلَّ حركَةُ الهمزةِ عَلَى الراءِ وَحَدَفَ الهمزةُ تخفيفاً، وهو قياسُ مُطَرِدٍ. / وقرأ الزهرِيُّ أيضاً: "المَرِّ" بتشديدِ الراءِ من غيرِ همزٍ، ووجهُها أَنَّهُ تَقَلَّ حركَةُ الهمزةِ إِلَى الراءِ ثم تَوَى الوقفَ عَلَيْهَا مشدداً، كما رُوِيَ عن عاصمٍ "مُسْتَطَرُّ" بتشديدِ الراءِ، ثم أُجْرِيَ الوصلَ مُجْرِيَ الوقفِ.

قوله: { وَمَا هُمْ بِصَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ } يجوزُ في "ما" وجهان، أحدهما: أن تكونَ الحجازيةً فيكونَ "هم" اسمَها، و "بصارِّينَ" خبرَها، والباءُ زائدةٌ، فهو في محلِّ نصبٍ، والثاني: أن

تكون التميمية، فيكون "هم" مبتدأ، و "بضارّين" خبره والباء زائدة أيضاً فهو في محلّ رفع. والضمير فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه عائذٌ على السحرة العائذ عليهم ضميرٌ "فَتَعْلَمُونَ". الثاني: يعود على اليهود العائذ عليهم ضميرٌ "وَاتَّبَعُوا". الثالث: يعود على الشياطين. والضمير في "به" يعود على "ما" في قوله: {مَا يُعْرِفُونَ بِهِ}.

(2/25)

والجمهور على "بضارّين" بثبات النون و "من أحدٍ" مفعولٌ به، وقرأ الأعمش: "بضارّي" من غير نون، وفي توجيه ذلك قولان، أظهرهما: أنه أسقط النون تخفيفاً وإن لم يقع اسمُ الفاعل صلةً لآل ومثله قولُ الشاعر:

657 - وَلَسْنَا إِذَا تَأْبُونُ سِلْمًا بِمُدْعِي * لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَالِمَ نُسَالِمِ
أي: بمدعين، ونظيره في التنبيه: "قَطَا قَطَا بَيْضُكَ تَيْتَا وَيَبِيضِي مَيْتَا. يريدون: تَيْتَانِ وَمَيْتَانِ. والثاني - وبه قال الزمخشري وابن عطية -: أن النون حذفت للإضافة إلى "أحد" وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو "به" كما فصل به في قول الآخر:

658 - هَمَا أَحْوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَحَالَه * إِذَا خَافَ يَوْمًا تَبَوَّاهُ قَدَعَاهُمَا
وفي قوله:

659 - كَامَ حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِي يِقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
ثم استشكل الزمخشري ذلك فقال: "فإن قلت كيف يضاف إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور"، قال الشيخ: "وهذا التخریج ليس بجيد لأنّ الفصل بين المتضايقيّن بالظرف والمجرور من ضرائر الشعر، وأقبح من ذلك ألا يكون ثم مضاف إليه، لأنه مشغولٌ بعاملٍ جرّ فهو المؤنث فيه لا الإضافة، وأمّا جعله حرف الجرّ جزءاً من المجرور فليس بشيء لأنّ هذا مؤنث فيه وجزء الشيء لا يؤثر فيه" وفي قول الشيخ نظرٌ، أمّا كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال، لأنه قد فصل بالمفعول به في قراءة ابن عامر بالظرف وسببه أولى، وسيأتي تحقيق ذلك في الأنعام.

وأما قوله: "لأنّ جزء الشيء لا يؤثر فيه" فإنما ذلك في الجزء الحقيقي، وهذا إنما قال: يُتْرَلُ منزلة الجزء، ويُدلّ على ذلك قول النحويين: الفعل كالجزء من الفاعل ولذلك أتت لتأنيته، ومع ذلك فهو مؤنث فيه.

(2/26)

و "من" في "من أحد" زائدة لتأكيد الاستغراق كما تقدّم في {وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ}. وينبغي أن يجيء قول أبي البقاء: إن "أحداً" يجوز أن يكون بمعنى واحد، والمعهود زيادة "من" في المفعول به المعمول لفعل منفي نحو: "ما صرّبت من أحد" إلا أنه حُمِلت الجملة الاسمية الداخل عليها حرف النفي على الفعلية المنفية في ذلك لأن المعنى: وما يصرون من أحد، إلا أنه عدل إلى هذه الجملة المصدرية بالمبتدأ المُخْبِر عنه باسم الفاعل الدال على الثوب والاستقرار المزيد فيه بآء الجرّ للتوكيد المراد الذي لم يفده الجملة الفعلية.

قوله: {إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ} هذا استثناءٌ مَقَرَّرٌ من الأحوال. فهو في محلّ نصبٍ على الحال

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

فيتعلقُ بمحذوفٍ، وفي صاحب هذه الجال أربعة أوجه، أحدها: أنه الفاعلُ المستكبرُ في "بضائرٍ". الثاني: أنه المفعولُ وهو "أحدٌ" وجاءت الحالُ من النكرة لاعتمادها على النفي. والثالث: أنه الهاءُ في "به" أي بالسحر، والتقدير: وما يصُرونُ أحداً بالسحر إلاَّ ومعه علمُ الله أو مقروناً بإذن الله ونحو ذلك. والرابع: أنه المصدرُ المعرّفُ وهو الضرُّ، إلا أنه حُذِفَ للدلالة عليه.

(2/27)

قوله: {وَلَا يَنْفَعُهُمْ} في هذه الجملة وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنها عَطَفُ على "يَصُرُّهُمْ" فتكونُ صلةً لـ "ما" أيضاً، فلا محلَّ لها من الإعراب. والثاني - وأجازه أبو البقاء -: أن تكونَ خبراً لمبتدأٍ مضمرةٍ تقديره: وهو لا ينفَعُهُم، وعلى هذا فتكونُ الواو للحال، والجملةُ من المبتدأ والخبر في محلِّ نصبٍ على الحال، وهذه الحالُ تكونُ مؤكدةً لأنَّ قوله: "ما يَصُرُّهُمْ"، يُفْهَمُ منه عدمُ النفع، قال أبو البقاء: "ولا يَصِحُّ عَطْفُهُ على "ما" لأنَّ الفعلَ لا يُعْطَفُ على الاسم" وهذا من المواضع المستغنى عن النصِّ على منْعها لوضوحها، وإنما يُنصُّ على منْع شيءٍ يَتَوَهَّمُ جوازَه. وأتى هنا بـ "لا" لأنها ينفى بها الحالُ والاستقبالُ، وإن كان بعضهم حَصَّها بالاستقبال. والصُّرُّ والتَّفْعُ معروفان، يقال: صَرَّه يَصُرُّه بضم الصاد، وهو قياسُ المضاعفِ المتعدِّي، والمصدرُ: الصُّرُّ والصَّرُّ بالضم والفتح، والصَّرُّ بالفك أيضاً، ويقال: صَارَه يَصِيرُه بمعناه صَيَّرًا، قال الشاعر:
660 - تقولُ أناسٌ لا يَصِيرُكَ تَأْيِها * بلى كلُّ ما شَفَّ النفوسَ يَصِيرُها
وليس حرفُ العلة مُبَدَلًا من التضعيفِ، وتَقَلَّ بعضهم: أنه لا يُبْتَى من "نفع" اسمُ مفعول قِيَال: مَنْفوع، والقياسُ لا يَأباه.

(2/28)

قوله: {وَلَقَدْ عَلِمُوا} تقدّم أن هذه اللامَ جوابُ قسمٍ محذوفٍ. و "عَلِمَ" يجوزُ أن تكون متعديّةً إلى اثنين أو إلى واحدٍ، وعليّ كلا التقديرين فهي معلقةٌ عن العمل فيما بعدها لأجل اللام، فالجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ: إمّا سادةً مسدّ مفعولين أو مفعول واحدٍ على حَسَبِ ما تقدّم، وبظهور أثر ذلك في العطفِ عليها، فإن اعتقدنا تعديتها لاثنتين عَطَفْنَا على الجملةِ بعدها مفعولين وإلا عَطَفْنَا مفعولاً واحداً، ونظيره في الكلام:
عَلِمْتُ لزيدٍ قائمٌ وعمراً ذاهباً، أو عَلِمْتُ لزيدٍ قائمٌ وذهابَ عمرو. والذي يدلُّ على أن الجملةَ المعلقةَ بعد "عَلِمَ" في محلِّ نصبٍ وعَطَفَ المنصوبِ على محلها قولُ الشاعر:

661 - وما كُنْتُ أدري قبلَ عَرَّةَ ما الهوى * ولا موجعاتِ القلبِ حتى تَوَلَّتْ
رُوي بنصب "موجعات" على أنه عَطَفُ على محلِّ "ما الهوى"، وفي البيت كلامٌ، إذ يُحتمل أن تكونَ "ما" زائدةً، و"والهوى" مفعولٌ به، فَعَطَفَ "موجعات" عليه، ويُحتمل أن تكونَ "لا" نافيةً للجنسِ و "موجعات" اسمُها والخبرُ محذوفٌ كأنه قال: ولا موجعاتِ القلبِ عندي حتى تولت.
والضميرُ في "عَلِمُوا" فيه خمسة أقوال، أحدها ضميرُ اليهود الذين بحضرة محمدٍ عليه السلام، أو ضميرُ مَنْ بحضرة سليمان، أو ضميرُ جميعِ اليهود أو ضميرُ الشياطين، أو ضميرُ المَلَكِينِ عند مَنْ يرى / أن الاثنين جمعٌ.

قوله: {لَمَنْ اشْتَرَاهُ} في هذه اللام قولان، أحدهما: - وهو الظاهر عند النحويين - أنها لام الابتداء المعلقة لـ "عَلِمَ" عن العمل كما تقدّم، و "مَنْ" موصولة في محل رفع بالابتداء، و "اشتراه" صلتهما وعائدها. و {مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ} جملة من مبتدأ وخبر ومين زائدة في المبتدأ، والتقدير: ما له خلاق في الآخرة. وهذه الجملة في محلة رفع خبراً لـ "مَنْ" الموصولة فالجملة من قوله: "ولقد عَلِمُوا" مقسم عليها كما تقدّم، و "لَمَنْ اشتراه" غير مقسم عليها، هذا مذهب سيبويه والجمهور. الثاني - وهو قول الفراء، وتبعه أو بالبقاء -: أن تكون هذه اللام هي الموصولة للقسم، و "مَنْ" شرطية في محل رفع بالابتداء، و {مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ} جواب القسم، فـ "اشتراه" على القول الأول صلة وعلى هذا الثاني هو خبر لاسم الشرط. ويكون جواب الشرط محذوفاً؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدّمهما ذو خبر أجيب سابقهما غالباً، وقد يُجاب الشرط مطلقاً كقوله:

662 - لَيْنٌ كَانَ مَا حُدِّثَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا * أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وَلَا يُحَدِّثُ جَوَابُ الشَّرْطِ إِلَّا وَفَعَلَهُ مَاضٍ، وَقَدْ يَكُونُ مُضَارِعًا كَقَوْلِهِ:

663 - لَيْنٌ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيوتِكُمْ * لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فعلى قول الفراء تكون الجملتان من قوله: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ} مُقْسَمًا عليهما، وتُقل عن الزجاج منع قول الفراء فإنه قال: "هذا ليس موضع شرط" ولم يُوجّه مَنع ذلك. والذي يظهر في منعه، أن الفعل بعد "مَنْ" وهو "اشتراه" ماض لفظاً ومنياً فإن الاشتراء قد وَقَعَ وانفصل، فَجَعَلَهُ شرطاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّ فعل الشرط وإن كان ماضياً لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلاً مننعاً.

وَالخَلَّاقُ: النَّصِيبُ، قَالَ الزَّجَاجُ: "أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْخَيْرِ" فَأَمَّا قَوْلُهُ:

664 - يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ فِيهَا لَا خَلْقَ لَهُمْ * إِلَّا سَرَابِيلٌ مِنْ قَطْرِ وَأَغْلَالٍ

فِيحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ بِهِمْ كَقَوْلِهِ:

665 - * تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيْعٌ

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ، أَي: لَكُنْ لَهُمُ السَّرَابِيلُ مِنْ كَذَا، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي الشَّرِّ عَلَى قِلَّةِ. وَالخَلَّاقُ: الْقَدْرُ قَالَ:

666 - فَمَا لَكَ بَيْتٌ لَدَى الشَّامَخَاتِ * وَمَا لَكَ فِي غَالِبٍ مِنْ خَلْقٍ

أَي: مِنْ قَدْرٍ وَرَتْبَةٍ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي "اشتراه" فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: يَعُودُ عَلَى السَّحْرِ أَوِ الْكُفْرِ أَوْ كَيْلِهِمُ الَّذِي بَاعُوا بِهِ السَّحَرَ أَوِ الْقُرْآنَ لِتَعْوِيضِهِمْ كِتَابَ السَّحْرِ عَنْهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ: "وَلَيْسَ مَا" وَمَا ذَكَرَ النَّاسُ فِيهَا. وَاللَّامُ فِي "لَيْسَ هُمَا" جَوَابُ قِسْمٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ لَيْسَ مَا، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحْذُوفٌ أَي: السَّحْرُ أَوِ الْكُفْرُ.

قوله: { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } جوابٌ لو محذوفٌ تقديرُهُ: لو كانوا يَعْلَمُونَ ذَمَّ ذلكَ لَمَّا باعُوا به أنفسهم، وهذا أحسنُ مِنْ تقديرِ أبي البقاء: "لو كانوا يَتَفَعَّلُونَ بعلمهم لامتنعوا من شراءِ السحرِ" لأنَّ المقدَّرَ كلما كان مُتَّصِلاً من اللفظِ كان أَوْلَى. والمضمرُ في "به" يعودُ على السحرِ أو الكفرِ، وفي "يَعْلَمُونَ" يعودُ على اليهودِ باتفاق، واعلمُ أنَّ هنا سؤالاً معنوياً ذكره الزمخشري وغيره، وهو مترتبٌ على عَوْدِ الضميرِ في "عَلِمُوا" و "يَعْلَمُوا"، وذلك أنَّ الزمخشري قال: "فإن قلت: كيف أثبت لهم العلمَ أولاً في "ولقد عَلِمُوا" على سبيل التوكيد القسيمي، ثم نفاه عنهم في قوله: { لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ } قلت: معناه: لو كانوا يَعْمَلُونَ بعلمهم، جَعَلهم حينَ لم يَعْمَلُوا به كأنهم مُنْسَلخون عنه" وهذا بناءٌ منه على أنَّ الضميرين في "عَلِمُوا" و "يَعْلَمُونَ" لشئٍ واحدٍ. وأجابَ غيرُه على هذا التقديرِ بأن المرادَ بِالعلمِ الثاني العقلَ لأنَّ العلمَ مِنْ ثمرته، فَلَمَّا انتفى الأصلُ انتفى ثمرته، أو يغيِّرُ بين متعلقِ العَلَمينِ أي: عَلِمُوا ضرره في الآخرة ولم يعلموا تَفَعُّه في الدنيا، وأمَّا إذا أَعَدَّتِ الضميرَ في "عَلِمُوا" على الشياطينِ أو على مَنْ بحضرةِ سليمانَ أو على المَلَكينِ فلا إشكالَ لاختلافِ المُسَدِّدِ عليه العلمُ حينئذٍ.

* { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }

(2/32)

قوله تعالى: { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا } : "لو" هنا فيها قولان، أحدهما: أنها على بابها من كوها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وسيأتي الكلامُ في جوابها. وأجاز الزمخشري أن تكونَ للتمني أي: ليتهم آمنوا على سبيل المجاز عن إرادةِ الله إيمانهم واختيارهم له، فعلى هذا لا يَلَزَمُ أن يكونَ لها جوابٌ لأنها قد تُجَابُ بالفاءِ حينئذٍ، وفي كلامه اعتزالُ موضعه غيرُ هذا الكتابِ. و "أنهم آمنوا" مؤولٌ بمصدرٍ، وهو في محلِّ رفعٍ، واخْتِلفَ في ذلكَ على قَوْلَيْنِ، أحدهما - وهو قولُ سيبويه - أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: ولو إيمانهم ثابتٌ، وسَدُّ وقوعِ الاسمِ بعدَ لو، وإنَّ كانتِ مختصةً بالأفعالِ، كما سَدَّ نصبُ "عُدْوَةٌ" بعدَ "لَدُنَّ". وقيل: لا يَحْتَاجُ هذا المبتدأُ إلى خبرٍ لَجْرِيانِ لفظِ المسندِ والمسندِ إليه في صلةِ "أَنَّ"، وَصَحَّ الشيخُ هذا في سورة النساءِ، وهذا يُشْبِهُ الخِلافَ في "أَنَّ" الواقعة بعدَ ظنٍّ وأخواتها، وقد تقدَّم تحقيقُهُ والله أعلم. والثاني: - وهو قولُ المبرد - أنه في محلِّ رفعٍ بالفاعليةِ، رافعُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: ولو تَبَّتْ إيمانهم، لأنها لا يَلِيها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً. وقد رَدَّ بعضهم هذا بأنه لا يُضْمَرُ بعدها الفعلُ إلا مفسراً بفعلٍ مثله، وهذا يُحْمَلُ على المبرد، ولكلٍّ من القولينِ دلائلٌ ليس هذا موضعُها. والضميرُ في "أنهم" فيه قولان، أحدهما: عائِدُ على اليهودِ، والثاني: على الذينِ يُعْلَمُونَ السحرَ.

(2/33)

قوله: { لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ } في هذه اللامِ قولان، أحدهما: أنها لامٌ لِامِّ الابتداءِ وَأَنَّ ما بعدها استئنافٌ إخبارٌ بذلك، وليس متعلقاً بإيمانهم وتقواهم ولا مترتباً عليه، وعلى هذا فجوابُ "لو" محذوفٌ إذا قيلَ بأنها ليست للتمني أو قيلَ / بأنها للتمني ويكونُ لها جوابٌ تقديره: لا ثيبوا، والثاني: أنها جوابٌ لو، فإنَّ "لو" تجابُ بالجملةِ الاسميةِ. قال الزمخشري: "أُوثِرَتِ الجملةُ الاسميةُ على الفعليةِ في جوابِ لو لِمَا في ذلكَ من الدلالةِ

على ثبوت المَثُوبَة واستقرارها، كما عَدَلَ عن النصب إلى الرفع في "سلامٌ عليكم" وفي قوع جواب "لو" جملةً اسميةً تَطْرُقُ يحتاج إلى دليل غير مَحَلِّ النزاع. قال الشيخ: "لم يُعْهَدُ في كلام العرب وقوعُ الجملةِ الابتدائيةِ جواباً لِلَّو، إنما جاءَ هذا المَخْتَلَفُ في تخريجِهِ، ولا تَثْبُتُ القواعدُ الكليةُ بالمُحْتَمَلِ.

ولمَثُوبَة فيها قولان أحدهما: أنَّ وزنها مَفْعُولَة والأصلُ مَثُوبَة، فَتَقَلَّتِ الضمَّةُ على الواوِ فَتَقَلَّتْ إلى الساكنِ قبلها، فالتقى ساكنان فَحُذِفَ أحدهما مثل: مَقُولَة وَمَجُوزَة وَمَصُونٌ وَمَشُوبٌ، وقد جاءتْ مصادِرُ على مَفْعُولٍ كالمَعْقُولِ، فهي مصدرٌ تَقَلُّ ذلك الواحدِ. والثاني: أنها مَفْعَلَةٌ من الثوابِ بضمِّ العين، وإنما تَقَلَّتِ الضمَّةُ منها إلى التاء، ويقال: "مَثُوبَة" بسكون التاءِ وفتح الواوِ، وكان مِنْ حَقِّهَا الإِعْلَالُ فيقال: "مَثَابَة" كَمَقَامَة، إلا أنهم صَحَّحُواها كما صَحَّحُوا في الأعلام مَكُورَة، وبذلك قرأ أبو السَّمَّالِ وقتادة كَمَشُورَة. ومعنى "لَمَثُوبَة" أي: ثوابٌ وجزاءٌ في من الله. وقيل: لَرَجَعَةٌ إلى الله.

(2/34)

قوله: {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} في محلِّ رفعٍ صفةً لِمَثُوبَة، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: لَمَثُوبَة كائنة من عند الله. والعِنْدِيَّةُ هنا مجازٌ كما تقدَّم في نظائره. قال الشيخ: "وهذا الوصفُ هو المَسْوَعُ لجوازِ الابتداءِ بالنكرة" قلت: ولا حاجة إلى هذا لأنَّ المَسْوَعُ هنا شيءٌ آخر وهو الاعتمادُ على لامِ الابتداءِ، حتى قوِّل في الكلام: "لَمَثُوبَة خَيْرٌ" من غير وصفٍ لَصَحِّ والتنكيرِ في "لَمَثُوبَة" يفيدُ أنَّ شيئاً من الثوابِ - وإنَّ قَلَّ - خَيْرٌ، فلذلك لا يُقال له قليلٌ، ونظيرُهُ: {وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ} وقوله "خَيْرٌ" خبرٌ لِمَثُوبَة، وليست هنا بمعنى أَفْعَلِ التفضيلِ، بل هي لبيان أنها فاضلةٌ، كقوله: {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا} {أَقْمَنُ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ} قوله: {لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} جوابُها محذوفٌ تقديرُهُ: لكان تحصيلُ المَثُوبَة خيراً، أي تحصيلُ أسبابها من الإيمانِ والتقوى، وكذلك قَدَّرَهُ، بعضهم: لآمنوا. وفي مفعول "يَعْلَمُونَ" وجهان: أحدهما: أنه محذوفٌ اقتصاراً أي: لو كانوا من ذوي العلمِ، والثاني: أنه محذوفٌ اختصاراً، تقديرُهُ: لو كانوا يَعْلَمُونَ التفضيلَ في ذلك، أو يعلمونَ أنَّ ما عند الله خيرٌ وأبقى.

* {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}

(2/35)

قوله تعالى: {لَا تَقُولُوا رَاعِنًا}: الجمهورُ على "راعِنًا" أمرٌ من المُرَاعاةِ، وهي النظرُ في مصالحِ الإنسانِ وتَدَبُّرُ أموره، و "راعِنًا" يقتضي المشاركةَ لأنَّ معناها: ليكن منك رعايةٌ لنا وليكن منا رعايةٌ لك، فَتُهَوِّا عن ذلك لأنَّ فيه مساواتهم به عليه السلام. وقرأ الحسنُ وأبو حَيَّوَة: "راعِنًا" بالتنوين، ووجهُهُ أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً راعِنًا، وهو على طريقِ التَّسْبِيبِ كلابنِ وتامر، والمعنى: لا تقولوا قولاً ذائرُ عونة. والرُّعُونَة: الجَهْلُ والحُمُقُ والهَوَجُ، وأصلُ الرُّعُونَة: التَّفَرُّقُ، ومنه: "جَيْشٌ أُرْعَنُ" أي: متفرِّقٌ في كل ناحية، ورجلٌ أُرْعَنُ: أي ليس له عَقْلٌ مجتمعٌ، وامرأَةٌ رَعْنَاءٌ، وقيل للَبْصَرَة: الرُّعْنَاءُ، قال:

766 - لولا ابنُ عُثْبَةَ عمرُ والرجاءُ له * ما كاتتِ البصرَةُ الرَّعْنَاءُ لي وَطَنَا
 قيل: سُمِّيتَ بذلكَ لأنها أسبَّهت "رَعْنَ الجبلِ" وهو النَّايءُ منه، وقال ابنُ فارس:
 "يقال: رَعَنَ الرجلُ يَرَعُنُ رَعْنًا". وقرأ أبي: راعونا، وفي مصحف عبد الله كذلك،
 خاطبوه بلفظِ الجمعِ تعظيماً، وفي مصحف عبد الله أيضاً، "ارْعُونَا" لما تقدّم. والجملةُ
 في محلِّ نصبٍ بالقول، وقَدِّمَ النهيَ على الأمرِ لأنه من باب التروك فهو أسهلُّ.
 قوله: "انظُرْنَا" الجملةُ أيضاً في محلِّ نصبٍ بالقول، والجمهورُ على "انظُرْنَا" بوصلِ
 الهمزةِ وصَمَّ الظاءُ أمراءَ من الثلاثي، وهو نظُّ من النَّظَرَةِ وهي التأخر، أي: أَخْرْنَا وتَأَنَّ
 علينا، قال المروء القبيس:

668 - فَإِنَّكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً * مِنَ الدَّهْرِ يَنْفَعَنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ
 وقيل: هو من تَظَرَ أي: أَبْصَرَ، ثم أُسْبِعَ فِيهِ فَعَدِّيَ بِنَفْسِهِ لَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَتَعَدَّى بِ"إِلَى"،
 ومنه:

669 - ظَاهِرَاتُ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يَنْظُرُ * نَ كَمَا يَنْظُرُ الْأَرَاكَ الظُّبَاءُ

(2/36)

أي: إلى الأراك، وقيل: مِنْ تَظَرَ أي: تفكر ثم أُسْبِعَ فِيهِ أَيْضاً فَإِنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِفِي،
 وَلَا بَدُّ مِنْ حَذْفِ مِصَافٍ عَلَى هَذَا أَي: انظُرْ فِي أَمْرِنَا وَقِرَاءُ أَبِي وَالْأَعْمَشُ: "انظُرْنَا"
 بفتح الهمزة وكسر الظاءِ أمراً من الرباعي بمعنى: أمهلنا وأخّرنا، قال الشاعر:
 670 - أبا هِنْدٍ فَلَا تَعَجَلْ عَلَيْنَا * وَأَنْظُرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا
 أي: أمهلْ علينا، وهذا القراءةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنَ النَّظَرَةِ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ لَا مِنَ الْبَصْرِ وَلَا
 مِنَ الْبَصِيرَةِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَظِيرُ الَّتِي فِي الْحَدِيدِ: انظُرُونَا نَقْتَبِسُ" فَإِنَّهَا قُرِئَتْ بِالْوَجْهَيْنِ.

* { مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُبَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ
 رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }

قوله تعالى: { مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ } : في " مِنْ " قولان: أحدهما: أنها للتبعيض فتكون هي
 ومجرورها في محلِّ نصبٍ على الحالِ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا كَاتِبِينَ
 مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. الثاني: أنها لبيانِ الجنسِ وبه قال الزمخشري.

(2/37)

قوله: { وَلَا الْمُشْرِكِينَ } عطْفُ عَلَى "أَهْلِ" المجرورِ بِمِنْ و "لَا" زائدةٌ للتوكيدِ لِأَنَّ
 المعنى: ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ كقوله: { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا
 مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ } بغيرِ زيادةٍ "لَا". وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَخْفُوضٌ عَلَى الْجَوَارِ
 وَأَنَّ الْأَصْلَ: وَلَا الْمُشْرِكُونَ، عطفاً على الذين وإنما حُفِضَ لِلْمَجَاوِرَةِ، نحو: "برؤوسكم
 وأرجلكم" في قراءة الجر، وليس بواضح. وقال النحاس: "وبجوز: ولا المشركون
 بعطفه على "الذين" وقال أبو البقاء: "وإن كان قد قرئ "ولا المشركون" بالرفع فهو
 عطْفُ عَلَى الْفَاعِلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِذَلِكَ " وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ يُؤَيِّدُ أَنَّ ادِّعَاءَ الْخَفْضِ
 فِي الْجَوَارِ.

قوله: { أَنْ يُبَزَّلَ } ناصبٌ ومنصوبٌ في تأويلِ مصدرٍ مفعولٌ بـ"يَوَدُّ" أي: ما يَوَدُّ أَنْزَالَ

خير، وُئني الفعل للمفعول للعلم بالفاعل وللتصريح به في قوله: "من ربكم"، وأنى بـ"ما" في النفي دون غيرها لأنها لنفي الحال وهم كانوا متلبسين بذلك. قوله: {مَنْ خَيْرٌ} / هذا هو القائم مقام الفاعل، و"مِنْ" زائدة، أي: أَنْ يُتْرَلْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ. وَحَسَنَ زِيادتها هنا وَإِنْ كَانَ "يُتْرَلْ" لم يبايئزُه حرفُ النفي لانسحابِ النفي عليه من حيث المعنى لأنه إِذَا تُفِيَّتِ الْوَدَادَةُ انْتَفَى مُتَعَلِّقُهَا.

(2/38)

وهذا له نظائر في كلامهم نحو: "ما أظنُّ أحدًا يقولُ ذلك إلا زيدٌ" برفع "زيداً بدلاً من فاعل "يقول" وإن لم يبايئزِ النفي، لكنه في قوة: "ما يقولُ أحدٌ ذلك إلا زيدٌ في ظني" وقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ} زيدت الباءُ لأنه في معنى: أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ، وهذا على رأس سبويه وأتباعه. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا. وَقِيلَ: "مِنْ" للتبعيض أي: مَا يَوَدُّونَ أَنْ يُتْرَلُ مِنَ الْخَيْرِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، فعلى هذا يكونُ القائمُ مقامَ الفاعل: "عليكم" والمعنى: أَنْ يُتْرَلُ عَلَيْكُمْ بِخَيْرٍ مِنَ الْخَيْرِ. وقوله: {مَنْ رَبِّكُمْ} في "مِنْ" أيضاً قولان، أحدهما: أَنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فَتَتَعَلَّقُ بِيُتْرَلِ. والثاني: أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: مِنْ خَيْرِ رَبِّكُمْ، وَتَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحذُوفٍ، لِأَنَّهَا وَمَجْرُورُهَا صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: "مِنْ خَيْرٍ" أي: مِنْ خَيْرٍ كَائِنٍ مِنْ خَيْرِ رَبِّكُمْ، وَيَكُونُ فِي مَحَلِّهَا وَجْهَانِ: الْجُرُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ لِأَنَّ "مِنْ" زَائِدَةٌ فِي "خَيْرٍ" فَهُوَ مَرْفُوعٌ تَقْدِيرًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ كَمَا تَقَدَّضِمُ. وَتَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ لَفْظِ "مِنْ" قَوْلَيْنِ، الْأَوَّلَى: قِيلَ إِنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ، وَقِيلَ: لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَوْلَانِ: زَائِدَةٌ أَوْ لِلتَّبْعِيضِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ أَيْضًا قَوْلَانِ ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ أَوْ التَّبْعِيضِ.

(2/39)

قوله: {وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ} هذه جملة ابتدائية تصممت رداً واداتهم ذلك. و "يختصُّ" يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُنَا مُتَعَدِّيًا وَأَنْ يَكُونَ لِزَمًا، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكُونُ "مَنْ" مَفْعُولًا بِهِ أَي يَخْتَصُّ اللَّهُ الَّذِي يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيَكُونُ مَعْنَى افْتَعَلَ هُنَا مَعْنَى الْمَجْرَدِ نَحْوُ: كَسَبَ مَالًا وَاكْتَسَبَهُ، وَإِنْ كَانَ لِزَمًا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرٌ وَيَكُونُ فَاعِلُهُ "مَنْ" أَي: وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ الشَّخْصَ الَّذِي يَشَاءُ وَيَكُونُ افْتَعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ الْفَاعِلُ بِنَفْسِهِ نَحْوَ اضْطَرَبَ، وَالِاخْتِصَاصُ ضِدُّ الْاِشْتِرَاكِ، وَبِهَذَا تَبَيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ هُنَا مُتَعَدِّ لَيْسَ إِلَّا. وَ "مَنْ" يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً أَوْ مُوصُوفَةً، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ عَائِدٍ، أَي: يَشَاءُ اخْتِصَاصَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَمَّنَ "يَشَاءُ" مَعْنَى يَخْتَارُ، فَيَحْتَاجُ لَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ مُضَافٍ بَلْ تَقْدَرُهُ ضَمِيرًا فَقَطْ أَي: يَشَاءُ، وَ "يَشَاءُ" عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِكَوْنِهِ صِلَةً، وَعَلَى الثَّانِي مَحَلُّ النِّصْبِ أَوْ الرَّفْعِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي مَوْصُوفِهِ مِنْ كَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا.

* { مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله تعالى: { مَا تَسْخُ } .. في "ما" قولان: أحدهما - وهو الظاهر - أنها مفعولٌ مقدم لتَسْخُ، وهي شرطيةٌ جازمةٌ له، والتقدير: أي شيءٍ تَسْخُ، مثل قوله { أَيَّامًا مَا تَدْعُوا } . والثاني: أنها شرطيةٌ أيضاً جازمةٌ لتَسْخُ، ولكنها واقعةٌ موقعَ المصدر، و " مِنْ آيَةٍ " هو المفعولُ به، والتقدير: أَسْخُ تَسْخُ آيَةً، قاله أبو البقاء وغيره، وقالوا: مجيءُ "ما" مصدراً جائزاً وأنشدوا:

671 - تَعَبَ الْغَرَابُ فَقَلْتُ: بَيْنُ عَاجِلٍ * مَا سِتَّتْ إِذْ طَعَنُوا لَبِينَ فَاثَعَبِ

(2/40)

وقد ردَّ هذا القولَ بعضهم بشيئين، أحدهما: أنه يلزمُ خُلُوُّ جملةِ الجزاءِ من ضميرِ يعودُ على اسمِ الشرطِ وهو غيرُ جائزٍ، وقد تقدّم تحقيقُ الكلامِ في ذلك عند قوله: { مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجَبْرِيْلَ }. والثاني: أن " مِنْ لَأْتَرَادُ فِي الْمَوْجِبِ، وَالشَّرْطُ مَوْجِبٌ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ لِبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ أَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الشَّرْطِ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ النِّفْيَ، وَلَكِنَّهُ خِلَافٌ ضَعِيفٌ. وقرأ ابنُ عامرٍ: "تَسْخُ" بضمِّ النونِ وكسرِ السينِ من أَسْخُ، قال أبو حاتمٍ: "هو غلطٌ" وهذه جرأهٌ منه على عادته، وقال أبو عليٍّ: ليستَ لغةٌ لأنه لا يُقال: تَسْخُ وأَسْخُ بمعنى، ولا هي للتعديةُ لأنَّ المعنى يجيءُ الأمرُ كذلك، فلم يبقَ إلا أن يكونَ المعنى: ما تَجِدُهُ منسوخاً إلا بأن يَسْخُ، فتتفقُ القراءتانِ في المعنى وإن اختلفا في اللفظ، فالهمزةُ عنده ليس للتعدية. وجعلَ الزمخشري وابنُ عطيةِ الهمزةُ للتعدية، إلا أنهما اختلفا في تقدير المفعولِ الأولِ المحذوفِ وفي معنى الإنساحِ، فجعلَ الزمخشري المفعولَ المحذوفَ جبريلَ عليه السلام، والإنساحُ هو الأمرُ بتَسْخِها، أي: الإعلامُ به، وجعلَ ابنُ عطيةِ المفعولَ ضميرَ النبي عليه السلام، والإنساحُ إباحةُ التَسْخِ لِنبيِّه، كأنه لما تَسْخَها أباحَ له تَرْكها، فسَمَّى تلكَ الإباحةَ إنساحاً.

(2/41)

وخرَّجَ ابنُ عطيةِ القراءةَ على كَوْنِ الهمزةِ للتعديةِ مِنْ وَجِهٍ آخَرَ، وَهُوَ مِنْ تَسْخِ الْكِتَابِ، وَهُوَ تَقْلُهِ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ لَهُ، قَالَ: "وَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا تَكْتَبُ وَتُنزِّلُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ أَوْ مَا نُوْحِرُ فِيهِ وَتُتْرَكُهُ فَلَا تُنَزِّلُهُ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْنَا فَإِنَّمَا نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنَ الْمُؤَخَّرِ الْمَتْرُوكِ أَوْ بِمِثْلِهِ، فَيَجِيءُ الضَّمِيرَانِ فِي "مِنْهَا" وَ"بِمِثْلِهَا" عَائِدَيْنِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي "تَسْأَهَا" قَالَ الشَّيْخُ: "وَدَهَلْ عَنِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنَ الْجَزَاءِ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ، وَ"مَا" فِي قَوْلِهِ: "مَا تَسْخُ" شَرْطِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ "أَوْ تَسْأَهَا" عَائِدٌ عَلَى الْآيَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لَيْسَ عَائِداً عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، بَلْ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ فَقَطْ نَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى إِضْمَارِ "مَا" الشَّرْطِيَّةِ، التَّقْدِيرُ: أَوْ مَا تَسْأَهَا مِنْ آيَةٍ ضَرْوَرَةٌ أَنَّ الْمَنْسُوخَ غَيْرَ الْمَنْسُوءِ، وَلَكِنْ يَبْقَى قَوْلُهُ: مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ مُفْلَتاً مِنَ الْجَوَابِ، إِذْ لَا رَابِطَ يَعُودُ مِنْهُ إِلَيْهِ فَيَبْطَلُ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي قَالَه."

قوله: { مِنْ آيَةٍ } "مِنْ" للتبويض، فهي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لاسمِ الشرطِ، وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا حَالاً، وَالْمَعْنَى: أَيَّ شَيْءٍ تَسْخُ مِنَ الْآيَاتِ فَ"آيَةٍ" مفرد وقع موقعَ الجمعِ، وكذلك تخريجُ كلِّ ما جاءَ من هذا التركيبِ: { مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ } { وَمَا يَكُمُّنَ تَعَمَّةٍ فَمِنَ اللَّهِ }، وهذا المجرورُ هو المخصَّصُ والمبينُ لاسمِ الشرطِ؛

وذلك أنَّ فيه إبهاماً من جهةٍ عمومه، ألا ترى أنَّك لو قلت: "مَنْ يُكْرِشْمُ أَكْرَمٌ" تناوَلَ النساءُ والرجالُ، فإذا قلت: "مِنَ الرجالِ" بَيَّنَّتْ وَخَصَّصَتْ ما تناوَلَهُ اسْمُ الشرطِ.

(2/42)

وأجاز أبو البقاء فيها وَجْهَيْنِ آخِرِينَ، أحدهما: أنَّها في موضع نصبٍ على التمييز، والمميِّز "ما" والتقدير: أَيَّ شَيْءٍ تَنْسَخُ، قال: "ولا يَحْسُنُ أنْ تَقْدَر: أَيَّ آيَةٍ تَنْسَخُ، لِأَنَّكَ لا تَجْمَعُ بَيْنَ آيَةٍ وبين المميِّزِ بآيةٍ، لا تقول: أَيَّ آيَةٍ تَنْسَخُ من آيةٍ، يعني أنَّك لو قَدَّرْتَ ذلك لاسْتَعْيَبْتَ عَن التمييز. والثاني: أنها زائدةٌ وآيةٌ حالٌ /، وإلِمعنى: أَيَّ شَيْءٍ تَنْسَخُ قليلاً أو كثيراً، وقد جاءت "آيةٌ" حالاً في قوله: {هَازِهِ تَأَقُّهُ اللّٰهُ لَكُمْ آيَةً} أَي: "علامةٌ" وهذا فاسدٌ لأنَّ الحالَ لا تُجَرُّ بـ"مِنَ"، وقد تقدَّم أنها مفعولٌ بها، و"مِنَ" زائدةٌ عِلَّ القَوْلِ بجَعَلِ "ما" واقعةٌ موقعَ المصدرِ، فهذه أربعةٌ أوجه.

(2/43)

قوله: {أَوْ نُنْسِيهَا} "أو" هنا للتقسيم، و"نُسِيها" مجزومٌ عطفاً على فعل الشرطِ قبله. وفيها ثلاثٌ عشرة قراءةً: "نُسَاها" بفتح حرفِ المضارعةِ وسكونِ النونِ وفتحِ السينِ مع الهمزِ، وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير. الثانية: كذلك إلا أنه بغير همزٍ، ذكرها أبو عبيد البكري عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال ابن عطية: "وأراه وَهَمٌ". الثالثة: "نُسَيها" بفتح التاء التي للخطاب، بعدها نونٌ ساكنةٌ وسينٌ مفتوحةٌ من غير همزٍ، وهي قراءةُ الحسن، وتُروى عن ابن أبي وقاص، ف قيل لسعد بن أبي وقاص: "إنَّ سعِيدَ بنَ المسيَّبِ يَفْرُوها بنونٍ أولى مضمومةً وسينٍ مكسورةً فقال: إنَّ القرآنَ لم يَنْزَلْ على المسيَّبِ ولا على ابنِ المسيَّبِ" وتلا: {سَتَفْرُوكَ فَلَا تَنْسَى} {وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسَيْتَ} يعني سعدٌ بذلك أن نسبةَ النسيانِ إليه عليه السلامُ موجودةٌ في كتابِ الله فهذا مثله. الرابعة: كذلك إلا أنه بالهمز: الخامسة: كذلك إلا أنَّه بضمِّ التاء وهي قراءةُ أبي حَيوةَ: السادسة: كذلك إلا أنَّه بغير همزٍ وهي قراءةُ سعِيدِ بنِ المسيَّبِ. السابعة: "نُسِيها" بضمِّ حرفِ المضارعةِ وسكونِ النونِ وكسْرِ السينِ من غير همزٍ وهي قراءةُ باقي السبعة. الثامنة: كذلك إلا أنه بالهمز. التاسعة: نُسَيها بضمِّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ النونِ وكسرِ السينِ مُنْشَدَّةً وهي قراءةُ الضحاک وأبي رجا. العاشرة: "نُسَيْكَ" بضمِّ حرفِ المضارعةِ وسكونِ النونِ وكسرِ السينِ وكافٍ بعدها للخطاب. الحادية عشرة: كذلك إلا أنه بفتحِ النونِ الثانيةِ وتشديدِ السينِ مكسورةً، وتروى عن الضحاک وأبي رجا أيضاً. الثانية عشرة: كذلك إلا أنه بزيادةِ ضميرِ الآيةِ بعد الكاف: "نُسَيْكها" وهي قراءةٌ حذيفة، وكذلك هي في مصحفِ سالم مولاة. الثالثة عشرة: "ما نُسَيْكَ من آيةٍ أو تَنْسَخها تَجِيءُ بِمِثْلِها" وهي قراءةُ الأعمش، وهكذا تَبَيَّنَتْ في مصحفِ

(2/44)

فأما قراءة الهَمْز على اختلاف وجوهها فمعناها التأخير من قولهم: تَهَيَّأَ اللهُ وَأَنْسَأَ اللهُ فِي أَجَلِكَ أَي: أَخَّرَهُ، وَيَعْتَهُ نَسِيئَهُ أَي مَتَأَخَّرًا، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: تَسَأْتُ الْإِبِلَ عَنِ الْحَوْضِ أَنْسَأْتُهَا تَسِيئًا، وَأَنْسَأَ الْإِبِلَ: إِذَا أَخَّرَهَا عَنْ رُودِهَا يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: نَوَّخَرُ تَسَخَّرَهَا وَنَزَوْلَهَا وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ. الثَّانِي: تَمَخَّهَا لَفْظًا وَحِكْمًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي زَيْدٍ. الثَّلَاثُ: تَمُضِيهَا فَلَا تَسَخَّرَهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِ: تَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا، لِأَنَّ مَا أَمْضِيَ وَأَقَرَّ لَا يُقَالُ فِيهِ: تَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهُ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ غَيْرِ الْهَمْزِ عَلَى اخْتِلَافٍ وَجُوهٍهَا أَيْضًا فِيهَا اِحْتِمَالَانِ: أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا مِنَ النِّسْيَانِ، وَحِينَئِذٍ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمِرَادُ بِهِ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ ضِدَّ الذِّكْرِ، وَفِي بَعْضِهَا التَّرِكُ. وَالثَّانِي: أَنَّ أَسْلَمَهُ الْهَمْزُ مِنَ النَّسْيِ وَهُوَ التَّأخِيرُ، إِلَّا أَنَّهُ أُبْدِلَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْفُحِينَئِذٍ تَجِدُ الْقِرَاءَتَيْنِ. ثُمَّ مَنْ قَرَأَ مِنَ الْقُرَّاءِ: "تَسَاها" مِنَ الثَّلَاثِ فَوَاضِحٌ. وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ مِنْهُمْ مِنْ أَفْعَلٍ، وَهُمْ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكُوفِيُّونَ فَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: تَسَاها، أَي: نَجَعَلُكَ نَاسِيًا لَهَا، أَوْ يَكُونُ الْمَعْنَى: تَأَمَّرُ بِتَرْكِهَا، يُقَالُ كَأَنَّكَ أَنْسَيْتَهُ الشَّيْءَ أَي أَمَرْتَهُ بِتَرْكِهِ، وَتَسِيئَتُهُ تَرَكَتُهُ، وَأَنْشَدُوا:

672 - إِنَّ عَلِيَّ عُقْبَةَ أَفْضِيهَا * لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا

(2/45)

أَي: لَا تَارِكُهَا وَلَا أَمْرًا بِتَرْكِهَا، وَقَدْ تَكَلَّمَ الزَّجَاجُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ فَقَالَ: "هَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَا يَتَوَجَّهُ فِيهَا مَعْنَى التَّرِكِ، لَا يُقَالُ: أَنْسَى بِمَعْنَى تَرَكَ قَالَ الْفَارِسِيُّ وَغَيْرُهُ: "ذَلِكَ مُتَّجِهٌ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَجَعَلُكَ تَتْرُكُهَا" وَقَدْ صَعَّفَ الزَّجَاجُ أَيْضًا أَنْ تُحْمَلَ الْآيَةُ عَلَى مَعْنَى النِّسْيَانِ ضِدَّ الذِّكْرِ، وَقَالَ: "إِنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تَسِي قِرَآنًا"، وَاجْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَيْنَ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ} أَي لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَأَجَابَ الْفَارِسِيُّ عَنْهُ بَأَنَّ مَعْنَاهُ لَمْ تُذْهِبْ بِالْجَمِيعِ. وَهَذَا نَهَايَةُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

(2/46)

قَوْلُهُ: "تَأَتْ" هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَجَاءَ فَعْلُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَضَارِعَيْنِ، وَهَذَا التَّرْكِيْبُ أَفْصَحُ التَّرَاكِيْبِ، أَعْنَى: مَجِيئُهُمَا مَضَارِعَيْنِ. وَقَوْلُهُ: "بَخِيرَ مِنْهَا" مُتَعَلِّقٌ بِتَأَتْ، وَفِي "خَيْرٍ" هُنَا قَوْلَانِ، الظَّاهِرُ مِنْهُمَا: أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا لِلتَّفْضِيلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْآتِيَّ بِهِ إِنْ كَانَ إِخْفَ مِنَ الْمَنْسُوحِ أَوْ الْمَنْسُوعِ فَخَيْرِيَّتُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سِقُوطِ أَعْبَاءِ التَّكْلِيفِ، وَإِنْ كَانَ أَثْقَلَ فَخَيْرِيَّتُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زِيَادَةِ الثَّوَابِ، وَقَوْلُهُ: "أَوْ مِثْلَهَا" أَي فِي التَّكْلِيفِ وَالثَّوَابِ، وَهَذَا وَاضِحٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ "خَيْرًا" هُنَا مُصَدَّرٌ، وَلَيْسَ مِنَ التَّفْضِيلِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرِ، كَخَيْرٍ فِي قَوْلِهِ: {أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ} وَ"مِنْ" لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَالْجَائِزُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ "خَيْرٍ" أَي: خَيْرٌ صَادِرٌ مِنْ جِهَتِهَا، وَالْمَعْنَى عِنْدَ هَؤُلَاءِ: مَا تَسَخَّرَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَوَّخَرَهَا نَاتٍ بِخَيْرٍ مِنَ الْخَيْرِ مِنْ جِهَةِ الْمَنْسُوحِ أَوْ الْمَنْسُوعِ. وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: "أَوْ مِثْلَهَا" فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى "بَخِيرٍ" عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْصَدَ بِالْخَيْرِ عَدَمَ التَّكْلِيفِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: تَأَتْ بِخَيْرٍ مِنَ الْخَيْرِ، وَهُوَ عَدَمُ التَّكْلِيفِ أَوْ تَأَتْ بِمِثْلِ الْمَنْسُوحِ أَوْ الْمَنْسُوعِ. وَأَمَّا عَطْفُ "مِثْلَهَا" عَلَى الضَّمِيرِ فِي "مِنْهَا"، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، لِعَدَمِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَقَوْلُهُ "مَا تَسَخَّرَ"

فيه التفاتٌ من غيبةٍ إلى تكلم، ألا ترى أنَّ قبله "واللهُ يَخْتَصُّ" {وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ}.

والتَّسْحُ لَغَةً: الإزالةُ بغيرِ بدلٍ يُعْقِبُهُ، تَسَخَّتِ الرِّيحُ الأثرَ والشمسُ الظلَّ، أو تَقُلُّ الشَّيْءَ من غيرِ إزالةٍ [نحو: تَسَخَّتْ الكِتَابَ، وقال بعضهم:

(2/47)

"والنسخُ: الإزالةُ، وهو في اللغةِ عليٌّ صَرَبَيْنِ: ضربٌ فيه إزالةُ شيءٍ وإقامةُ غيره مُقَامَهُ نحو: تَسَخَّتِ الشمسُ الظلَّ" فإنَّها أزالته وقامتْ مَقَامَهُ، ومن {مَا تَسَخُّ مِنْ آيَةٍ}، والثاني: أن يُزِيلَهُ ولا يَقُومَ شيءٌ مَقَامَهُ نحو: تَسَخَّتِ الرِّيحُ الأثرَ ومنه: فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ، النسبَةُ: التَّأخِيرُ كما تقدَّم، والإمضاءُ أيضاً قال: 673 - أُمُونِ كَالْوَاكِ الإِرَانِ نَسَأْتُهَا * على لاجِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرُ بُرْجِدٍ

* { أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }

قوله تعالى: { أَلَمْ تَعْلَمْ } : هذا استفهامٌ معناه التقريرُ، فلذلك لم يَحْتَجْ إلى معادلٍ يُعْطَفُ عليه بـ "أم" ، وأم في قوله: "أم يُريدون":
قوله تعالى: { لَهُ مُلْكٌ } ... يَجُوزُ فِي "مُلْكٌ" وَجِهَانٍ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبْرٍ لـ "أَنَّ". والثاني: أنه مرفوعٌ بالفاعلية، رَفَعَهُ الجَارُّ قبله عند الأخفش، لا يقال: إِنَّ الجارَّ هنا قد اعتمدَ لوقوعِهِ خبراً لـ "أَنَّ"، فيرفعُ الفاعلُ / عند الجميع، لأنَّ الفائدةَ لم تتمَّ به فلا يُجْعَلُ خبراً. والمُلْكُ بالضمِّ الشَّيْءُ المَمْلُوكُ، وكذلك هو بالكسر، إلا أنَّ المضمومَ لا يُسْتَعْمَلُ إلا في مواضع السَّعَةِ وَبَسْطِ السُّلْطَانِ.

(2/48)

قوله: { وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ } يَجُوزُ فِي "مَا" وَجِهَانٍ أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُمَا تَمِيمِيَّةً فَلَا عَمَلَ لَهَا فَيَكُونُ "لكم" خبراً مقدماً، و "مِنْ وَلِيٍّ" مبتدأً مؤخراً زيدت فيه "مِنْ" فلا تعلق لها بشيءٍ. والثاني: أن تكونَ حجازيةً وذلك عند مَنْ يُجيزُ تقديمَ خبرها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، فيكونُ "لكم" في محلِّ نصبٍ خبراً مقدماً، و "مِنْ وَلِيٍّ" اسمها مؤخراً، و "مِنْ" فيه زائدةٌ أيضاً، و {مِّنْ دُونِ اللَّهِ} فيه وجهان، أحدهما أَنَّهُ متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ بِهِ "لكم" من الاستقرارِ المقدَّرِ، و "مِنْ" لابتداءِ الغاية. والثاني: أَنَّهُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من قوله: {مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} لِأَنَّهُ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ فَلَمَّا قُدِّمَ عَلَيْهَا انْتَصَبَ حَالاً، قاله أبو البقاء. فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ غيرِ الذين تعلق به "لكم". ولا نصيرٍ عطْفٌ على لفظِ "ولي" ولو قُرِيَءَ برفعيٍّ على الموضعِ لكان جائزاً. وأتى بصيغةِ فَعِيلٍ فِي "وَلِيٍّ" وَ "نَصِيرٍ" لِأَنَّهَا أُبْلِغُ مِنْ فاعِلٍ، وَلِأَنَّ "وَلِيًّا" أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً مِنْ "وَالٍ" وَلِهَذَا لَمْ يَجِيءْ فِي القُرْآنِ إِلا فِي سُوْرَةِ الرِّعْدِ، وَأَيْضاً لِتَوَاخِي الفَوَاصِلِ وَأَوَاخِرِ الآيِ. وَفِي قَوْلِهِ "لكم" انْتِقَالٌ مِنْ خِطَابِ الوَاحِدِ لِخِطَابِ الجَمَاعَةِ، وَفِيهِ مَنَاسَبَةٌ، وَهُوَ أَضْيَقُ المَنْفِيِّ صَارَ تَصَّافاً فِي العَمُومِ بِزِيَادَةِ "مِنْ" فَنَاسَبَ كَوْنُ المَنْفِيِّ عَنهُ كَذَلِكَ فَجُمِعَ لَذَلِكَ.

* { أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ }

(2/49)

منقطعة هذا هو الصحيح في الآية. قال ابن عطية "ظاهره الاستفهام المحض، فالمعادل هنا على قول جماعة: أَمْ تُرِيدُونَ، وقال قوم: أَمْ منقطعة، فالمعادل محذوف تقديره: أَمْ عَلِمْتُمْ، هذا إذا أريد بالخطاب أمته عليه السلام، أما إذا أريد هو به فالمعادل محذوف لا غير، وكلا القولين مروي". انتهى. وهذا غير مرضي لما مر أن المراد به التقرير، فهو كقوله: { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ } { أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ } والاستفهام بمعنى التقرير كثير جداً لا سيما إذا دخل على نفي كما مثله لك. وفي قوله: { أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ } التفاتان، أحدهما: خروج من خطاب جماعة وهو { خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ }، والثاني: خروج من ضمير المتكلم المعظم نفسه إلى العيبة بالإسم الظاهر، فلم يقل: ألم تعلموا أنا، وذلك لما يخفى من التعظيم والتفخيم. { أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }: أن وما في خيرها: إمَّا سادة مسد مفعولين كما هو مذهب الجمهور، أو واحد والثاني محذوف كما هو مذهب الأخفش حسب ما تقدم من الخلاف.

(2/50)

قوله تعالى: { أَمْ تُرِيدُونَ } .. قد تقدم أن "أم" هذا يجوز أن تكون متصلة معارلة لقوله: "ألم تعلم"، وأن تكون منقطعة وهو الظاهر، فتقدر ببل والهمز، ويكون إضرابض انتقال من قصة لإقصة قال أبو البقاء: أم هنا منقطعة، إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ومع أم: أيتهما، والهمزة من قوله: "ألم تعلم" ليست من أم في شيء والمعنى: بل أريدون "فخرج من كلام إلى كلام. وأصل أريدون: تُرِيدُونَ لأنه من رَادَ يَرُودُ، وقد تقدم، فتقلت حركة الواو على الراء فسكنت الواو بعد كسرة فقلت ياء. وقيل "أم" للاستفهام، وهذه الجملة منقطعة عما قبلها وقيل: هي بمعنى بل وحدها، وهذان قولان ضعيفان. قوله: { أَنْ تَسْأَلُوا } ناصبٌ ومنصوبٌ في محل نصبٍ مفعولاً به بقوله "أريدون"، أي: أريدون سؤال رسولكم. قوله: "كما سُئِلَ" متعلقٌ بتسألوا، والكاف في محل نصب، وفيها التقديران المشهوران: فتقديرٌ سيئوبه أنها حالٌ من ضمير المصدر المحذوف أي: أَنْ تَسْأَلُوهُ أي: السؤال حال كونه مُسْتَبْهَأً بسؤال قوم موسى له، وتقديرٌ غيره - وهم جمهور النحويين - أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إِنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ سؤالاً مشبهاً كذا. و"ما" مصدرية، أي: كسؤال موسى، وأجاز الحوفي كونها بمعنى الذي فلا بد من تقدير عائد، أي كالسؤال الذي سُئِلَهُ موسى. و"موسى" مفعول لم يُسَمَّ فاعله، حذفت افاعل للعلم به، أي كما سأل قوم موسى.

والمشهور: "سئل" بضم السين وكسر الهمزة، وقرأ الحسن: "سئل" بكسر السين وياء بعدها، من: سأل يسأل نحو خفت أخاف، وهل هذه الألف في "سأل" أصلها الهمز أو لا؟ تقدم خلاف في ذلك وسيأتي تحقيقه في "سأل"، وقرئ بتسهيل الهمزة بين بين.

و "من قبل" متعلق بسئل، و "قبل" مبنية على الصم لأن المضاف إليه معرفة أي: من قبل سؤالكم. وهذا توكيد، وإلا فمعلوم أن سؤال موسى كان متقدماً على سؤالهم. قوله: {بِإِيمَانٍ} فيه وجهان، أحدهما: أنها باء العوضيه، وقد تقدم تحقيق ذلك. والثاني: أنها للسببية، قال أبو البقاء: "يجوز أن يكون مفعولاً يتبدل، وتكون الباء للسبب كقولك: اشتريت الثوب بدرهم" وفي مثاله هذا نظير. {فَقَدْ صَلَّى سَوَاءَ السَّبِيلِ} فُرِيءَ بِإِدْغَامِ الدَّالِ فِي الضَّادِ وَإِظْهَارِهَا، وَ "سَوَاءٍ" قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "سَوَاءٌ السَّبِيلِ ظَرْفٌ بِمَعْنَى وَسَطِ السَّبِيلِ وَأَعْدَلُهُ" وَهَذَا صَحِيحٌ فَإِنَّ "سَوَاءً" جَاءَ بِمَعْنَى وَسَطٍ، قَالَ تَعَالَى: {فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ} وَقَالَ عَيْسَى بْنُ عَمَرَ: "مَا زِلْتُ أَكْتُبُ حَتَّى انْقَطَعَ سَوَائِي" وَقَالَ حَسَانُ 674 - يَا وَيْحَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ * بَعْدَ الْمُعَيَّبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ وَمِنْ مَجِيئِهِ بِمَعْنَى الْعَدْلِ قَوْلُ زَهِيرٍ: 675 - أُرُونَا حُطَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا * يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ وَالسَّبِيلُ يُذَكَّرُ وَيؤنث: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي}. وَالجَمَلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: "فَقَدْ صَلَّى" فِي مَحَلِّ جَزْمٍ لِأَنَّهَا جِزَاءُ الشَّرْطِ، وَالْفَاءُ وَاجِبَةٌ هُنَا لِعَدَمِ صِلَاةِ شَرْطِهَا.

* {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّمَّنْ عِنْدَ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }

قوله تعالى: {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ} الكلام في "لو" كالكلام فيها عند قوله: {بَوَدَّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ}، فَمَنْ جَعَلَهَا مَصْدَرِيَّةً هُنَاكَ جَعَلَهَا كَذَلِكَ هُنَا، وَقَالَ: هِيَ مَفْعُولٌ "بَوَدَّ" أَي: وَدَّ كَثِيرٌ رَدَّكُمْ. وَمَنْ أَبِي جَعَلَ جَوَابَهَا مَحْذُوفًا تَقْدِيرُهُ: لَوْ يَرُدُّونَكُمْ كُفَّارًا لَسُرُّوا - أَوْ فَرَحُوا - بِذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَقْدِيرُهُ: لَوْ يَرُدُّونَكُمْ كُفَّارًا لَوَدُّوا ذَلِكَ، فَوَدَّ دَالَةٌ عَلَى الْجَوَابِ وَليست بجواب لأن "لو" لا يتقدمها جوابها كالشرط. وهذا التقدير الذي قدره هذا القائل فاسد؛ وذلك أن "لو" حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره فيلزم تقديره ذلك أن ودادتهم ذلك لم تقع، لأن الموجب لفظاً منفيٌّ معنى، والغرض أن ودادتهم ذلك واقعة باتفاق، فتقدير: لسرُّوا ونحوه هو الصحيح. و "يرد" هنا فيه قولان، أحدهما - وهو الواضح - أنها المتعدية لمفعولين بمعنى صير، فضمير المخاطبين مفعول أول، و "كفاراً" مفعول ثانٍ، ومن مجيء رد بمعنى صير قوله:

676 - رَمَى الْحَدَثَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ * بِمُقْدَارِ سَمَدَنْ لَه سُمُودَا
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا * وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا
وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ "كُفَّارًا" حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى أَنَّهَا الْمُتَعَدِيَّةُ لِوَاحِدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْحَالَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا غَالِبًا، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ.
و "من بعد" متعلق بـيردوكم، و "من" لابتداء الغاية.

قوله: {حَسَدًا} نصبٌ على المفعول له، وفيه الشروطُ المجوّزة لنصيه، والعاملُ فيه "وَدَّ" أي: الحاملُ على وِدَادَتِهِمْ رَدَّكُمْ كَفَارًا حَسَدُهُمْ لَكُمْ. وَجَوَّزُوا لَكُونِهِ مُصَدَّرًا، أي: حاسِدِينَ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ مجشبيَّ المصدرَ حالًا لا يَطْرُدُ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية بفعلٍ مقدرٍ من لفظه أي يَحْسُدُونَكُمْ حَسَدًا، وَالأولُ أَطْهَرُ الثلاثة. قوله: {مَنْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ} في هذا الجارِّ ثلاثةٌ أوجه، أحدها، أنه متعلقٌ بَوَدَّ، أي: وَدُّوا ذلكَ مِنْ قَبْلِ شَهْوَاتِهِمْ لِأَنَّ قَبْلَ التَّيِّبِينَ، و "مِنْ" لابتداءِ الغاية. الثاني: أنه صفةٌ لـ"حَسَدًا"، فهو في محلِّ نصبٍ، ويتعلقُ بِمَحذُوفٍ أي: حَسَدًا كائناً مِنْ قِبَلِهِمْ وشهواتِهِمْ، ومعناه قريبٌ من الأول. الثالث: أنه متعلقٌ بِبِرْدُونِكُمْ، و "مِنْ" للسببية، أي: يكونُ الرَدُّ مِنْ تَلْقَائِهِمْ وَجَهْتِهِمْ وبِأَعْيَانِهِمْ. قوله: {مَنْ بَعْدَ مَا} متعلقٌ بـ"وَدَّ"، و "مِنْ" للابتداءِ، أي إِنَّ وَدَادَتَهُمْ ذلكَ ابتدَتْ من حينِ وضوحِ الحقِّ وتبَيُّهٍ لهم، فكفَرَهُمْ عُنَادٌ، و "ما" مصدريةٌ أي: مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنِ الْحَقِّ. والحَسَدُ: تمنِّي زَالِ نِعْمَةِ الْإِنْسَانِ، المصدرُ: حَسَدٌ وَحَسَادَةٌ. والصَّفْحُ قريبٌ من العفو، مأخوذٌ من الإعراضِ بِصَفْحَةِ الْعِنُقِ، وقيل: معناه التجاوزُ، مِنْ تَصَفَّحْتُ الْكِتَابَ أي: جاوزتُ / ورقه، والصَّفُوح: من أسماءِ الله، والصَّفُوحُ أيضاً: المرأةُ تَسْتُرُ وَجْهَهَا إِعْرَاضًا، قال: 677 - صَفُوحٌ فَمَا تَلْقَاكَ إِلَّا بِحِيلَةٍ * فَمَنْ مَلَ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ

قوله: {وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مَنْ خَيْرٍ} كقوله: {مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ} فيجوزُ في "ما" أن تكونَ مفعولاً بها وأن تكونَ واقعةً موقَّعةً المصدرِ، ويجوزُ في "مِنْ خَيْرٍ" الأربعةُ الأوجهُ التي في "من آية". من كونه مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو متعلقاً بمحذوفٍ. و "مِنْ" تبعيضيةٌ، وقد تقدَّم تفحيفُها قَلْبُ رَاجِعِ تَمَّةً. و "لأنفسِكُمْ" متعلقٌ بتقدُّموا، أي: لِحياةِ أنفسِكُمْ، فَحَذَفَ، و "تَجِدُوهُ" جوابُ الشرطِ، وهي المتعديةُ لواحدٍ لأهها بمعنى الإصابة، ومصدرُها الوجودُ بِكسرِ الواوِ كما تقدَّم، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: تَجِدُوا ثَوَابَهُ، وقد جَعَلَ الزمخشريُّ الهاءَ عائدةً على "ما" وهو يريد ذلكَ، لأنَّ الخَيْرَ المتقدِّمَ سببٌ مُنْقَضٌ لا يوجد، إنما يوجد ثوابه. قوله: "عند الله" يجوزُ فيه وجهان. أحدهما: أنه متعلقٌ بـ"تجدوه". والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ أي: تَجِدُوا ثَوَابَهُ مُدَّخَرًا مُعَدًّا عِنْدَ اللَّهِ، والظرفيةُ هنا مجازٌ نحو: "لك عند فلان يد".

* {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}

قوله تعالى: {إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا}: "مَنْ" فاعلٌ بقوله "يَدْخُلُ" وهو استثناءٌ مفرغٌ، فَإِنَّ ما قبل "إِلَّا" مفتقرٌ لما بعدها، والتقديرُ: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ، وعلى مذهبِ الفراءِ يجوزُ في "مَنْ" وجهانِ آخرانِ، وهما النصبُ على الاستثناءِ والرفعُ على البدلِ من "أحد" المحذوفِ، فإن الفراءَ يراعي المحذوفَ، وهو لو صُرِّحَ به لجاز في المستثنى الوجهان المذكوران فكذلك مع تقديره عنده، وقد تقدَّم تحقيقُ المذهبين.

والجملة من قوله: {لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ} في محل نصب بالقول، وُحْمِلَ أولاً على لفظ "مَنْ" فَأَفْرَدَ الضمير في قوله: "كَانَ"، وعلى معناها ثانياً فُجِّعَ في حَبْرِهَا وهو "هُوداً"، وفي مثل هذين الحَمَلين خلافٌ، أعني أن يكونَ الخبرَ غيرَ فعل، بل وصفاً يَفْصِلُ بين مذكِرِه ومؤنثِه تاءُ التانيثِ، فمذهبُ جمهورِ البصريين والكوفيين جوازُه، ومذهبُ غيرهم مَنْعُه، منهم أبو العباس، وهو مَخْجُوجون بِسَمَاعِه من العربِ كهذه الآية، فإنَّ هوداً جمعٌ هائدٌ على أظهر القولين، نحو: بازل وبزل وعائد وعُودٌ وحائلٌ وحُولٌ وبائرٌ وبُورٌ و "هائدٌ" من الأوصافِ الفارقِ بين مذكِرِهَا ومؤنثِهَا تاءُ التانيثِ، وقال الشاعر:

678 - وَأَيَّقَطَا مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامَا *
و "نِيَامٌ" جمعٌ نائمٌ وهو كالأول، وفي "هُودٌ" ثلاثة أفعالٍ، أحدها: أنه جمعٌ هائدٌ كما تقدّم. والثاني: أنه مصدرٌ على فُعْلٍ نحو حُرْنٍ وشُرْبٍ، يوسف به الواحدٌ وغيرُه نحو: عَدَلٌ وصَوْمٌ. والثالث: - وهو قَوْلُ الفراءِ - أَنَّ أصله "يَهُودٌ" فَحُذِقَتِ الياءُ من أوله، وهذابعيدٌ جداً.

و "أو" هنا للتفصيل والتنويع لأنه لَمَّا لَفَّ الضميرَ في قوله: "وقالوا" فَصَّلَ القائِلين، وذلك لِقَهْمِ المعنى وأَمِنَ الإلباسَ، والتقديرُ: وقالَ اليهودُ نصارى؛ لأنَّ من المعلومِ أنَّ اليهودَ لا يقولون: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نصراًياً وكذلك النَّصاري، ونظيرُه: {قَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى} إذ معلومٌ أنَّ اليهودَ لا تقولون: كُونُوا نصارى، ولا النَّصاري يقولون: كُونُوا هُوداً، وَصُدِّرَتِ الجملةُ بالنفي بـ"لَنْ" لأنها تُخَلَّصُ للاستقبالِ ودخولِ الجنةِ مستقبلًا. وَقُدِّمَتِ اليهودُ على النَّصاري لفظاً لتقدّمهم زماناً.

قوله: {تِلْكَ أَمَانِيهِمْ} "تلك" مبتدأ، و "أمانيتهم" خبره، ولا محلَّ لهذه الجملة لكونها اعتراضاً بين قوله: "وقالوا" وبين: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ} فهي اعتراضٌ بين الدعوى ودليلها. والمشارُ إليه بـ"تلك" فيه ثلاثة احتمالات أحدها: أنه المقالةُ المفهومةُ مِنْ: {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ}، أي: تلك المقالةُ أمانيتهم، فإن قيل: فكيف أفردَ المبتدأَ وَجَمَعَ الخبرَ؟ فالجوابُ أن تلك كنايةً عن المقالةِ، والمقالةُ في الأصلِ مصدرٌ، والمصدرُ يقع بلفظِ الإفرادِ للمفردِ والمثنى والمجموعِ، فالمرادُ بـ"تلك" الجمعُ من حيث المعنى. والثاني: - قاله الزمخشري - وهو أن يُشارَ بها إلى الأمانى المذكورة وهي أَمَانِيَتُهُمْ أَلَّا يُنَزَّلَ على المؤمنين خيراً من ربهم، وأَمَانِيَتُهُمْ أَنْ يَرُدُّوهم كفاراً، وَأَمَانِيَتُهُمْ أَلَّا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ غيرهم. قال الشيخ: "وهذا ليس بظاهرٍ لأنَّ كلَّ جملةٍ ذُكِرَ فيها وُدَّهم لشيءٍ قد كَمَلَتْ وانفصلت واستقلت بالنزول، فَيَبْعُدُ أَنْ يشارَ إليها". والثالث - وإليه ذهب الزمخشري أيضاً - أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: أمثالُ تلك الأمانية أمانيتهم، يريد أن أمانيتهم جميعاً في البُطلانِ مثلُ أمانيتهم هذه. انتهى ما قاله، يعني أنه أشير بها إلي واحدٍ. قال الشيخ في هذا الوجه، "وفيه قلبُ الوضعِ، إذا الأصلُ أن يكونَ "تلك" مبتدأ، و "أمانيتهم" خبرٌ، فَقَلَبَ هذا الوضعِ، إذ قال: إن أمانيتهم في البُطلانِ مثلُ أمانيتهم هذه، وفيه أنه متى كان الخبرُ مُشَبَّهاً به المبتدأ فلا يتقدّمُ الخبرُ نحو: زيدٌ زهيرٌ، فإن تقدّمَ كان ذلك من عكس التشبيهِ كقولك: الأسدُ زيدٌ شجاعاً".

قوله: {هَاتُوا بُرْهَاتِكُمْ} هذه الجملة في محلّ نصب بالقول. واخْتُلِفَ في "هَاتِ" على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه فعلٌ، وهذا هو الصحيح لاتصاله بالضمائر المرفوعة البارزة نحو: هَاتُوا، هَاتِي، هَاتِيَا، هَاتِيَيْنِ. الثاني: أنه اسمٌ فعلٍ بمعنى أَحْضِرْ. والثالث - وبه قال الزمخشري - : أنه اسمٌ صوتٍ بمعنى ها التي بمعنى أَحْضِرْ. وغذا قيل بأنه فعلٌ فاختُلِفَ فيه على ثلاثة أقوال أيضاً، أصحّها: أن هَاءَهُ أصلٌ بنفسها، وأن أصله هَاتِيُّ يَهَاتِي مَهَاتَةً مثل: رَامَى يُرَامِي مَرَامَةً، فوزنه فاعَلٌ فنقول: هَاتِ يَا زَيْدُ وهَاتِي يَا هِنْدُ وهَاتُوا وهَاتِيَيْنِ يَا هِنْدَاتِ، كما تقول: رامِ رَامِيَا رَامُوا رَامِيَيْنَ. وزعم ابن عطية أن تصريفه مهجورٌ لا يُقال فيه إلا الأمر، وليس كذلك.

الثاني: أنَّ الهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الهمزةِ وَأَنَّ الأَصْلَ: أَتَى وَزُئِه: أَفْعَلٌ مِثْلُ أَكْرَمَ. وهذا ليس بجيدٍ لوجهين، أحدهما: أنَّ أَتَى يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ وَهَاتِي يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَط. والثاني من الوجهين: أنه كان ينبغي أن تعود الألفُ المُبْدَلَةُ مِنَ الهمزةِ إِلَى أَصْلِهَا لِزَوَالِ مَوْجِبِ قَلْبِهَا وَهُوَ الهمزةُ الأُولَى وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ الثَّالِثُ: أن هذه "ها" التي للتنبية دَخَلَتْ عَلَى "أتى" وَلَرِمَتْهَا، وَخُذِفَتْ هَمْزُهُ أَتَى لَزُومًا وَهَذَا مَرْدُودٌ، فَإِنَّ مَعْنَى هَاتِ أَحْضِرْ كَذَا وَمَعْنَى أَتَى: أَحْضِرْ أَنْتَ، فَاخْتِلَافُ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَادَةِ. فَتَحَصَّلَ فِي "هَاتُوا" سَبْعَةُ أَقْوَالٍ، فَعَلٌ أَوْ اسْمٌ فَعَلٍ أَوْ اسْمٌ صَوْتٍ، وَالْفَعْلُ هَلْ يَتَصَرَّفُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ، وَهَلْ هَاؤُهُ أَصْلِيَّةٌ أَوْ بَدَلٌ مِنْ هَمَّةٍ أَوْ هِيَ هَاءٌ التَّنْبِيَةِ زِيدَتْ وَخُذِفَتْ هَمْزُهُ؟ وَأَصْلُ هَاتُوا: هَاتِيُوا، فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَخُذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَخُذِفَ أَوَّلُهُمَا وَضُمَّ مَا قَبْلَهُ لِمَجَانَسَةِ الْوَاوِ فَصَارَ هَاتُوا.

قوله: {بُرْهَاتِكُمْ} مفعولٌ به، واخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ البُرِّهِ وَهُوَ القَطْعُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَلِيلٌ يَفِيدُ العِلْمَ القَطْعِيَّ، وَمِنْهُ: بُرْهَةُ الزَّمَانِ أَي: القِطْعَةُ مِنْهُ فَوَزْنُهُ فُعْلَانٌ. والثاني: أن نَوْتَهُ أَصْلِيَّةٌ لِثبوتِهَا فِي بَرَّهَنْ يَبْرَهَنْ بَرَّهَنَةً، وَالبَرَّهَنَةُ البَيَانُ، قَبْرَهَنْ فَعْلَلٌ لَا فَعْلَنْ، لِأَنَّ فَعْلَنْ غَيْرٌ مَوْجُودٌ فِي أَبْنَتِيهِمْ فَوْنَهُ فُعْلَالٌ، وَعَلَى هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ يَتَرْتَّبُ الخِلَافُ فِي صَرْفِ "بُرْهَانٍ" وَعَدَمِهِ مُسَمًّى بِهِ.

* {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}

قوله تعالى: {وَهُوَ مُحْسِنٌ}: جملةٌ في موضع نصب على الحال والعامل فيها "أسلم"، وَعَبَّرَ بِالْوَجْهِ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ الأَعْضَاءِ وَفِيهِ أَكْثَرُ الحَوَاسِّ، وَذَلِكَ يُقَالُ: وَجْهُ الأَمْرِ أَي مُعْظَمُهُ، قَالَ الأَعَشَى:

679 - أَوْوَلُ الحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ * لَيْسَ قَضَائِي بِالهُوَى الجَائِرِ

ومعنى أسلم: خَصَّعَ، وَمِنْهُ:

680 - وَأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ * لَهُ المُرُّنُ تَحْمِيلُ عَدْبًا زُلَالًا

وهذه الحالُ مؤكدةٌ لِأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ فَهُوَ مُحْسِنٌ، وَقَالَ الزمخشري: "وهو

مُحْسِنٌ له في عمله " فتكونُ على رأيه مبيّنة، لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وجهه قسماً: مُحْسِنٌ في عمله وغيرُ محسنٍ. قال الشيخ: " وهذا منه جُنوحٌ إلى الاعتزال".

(2/59)

قوله { قَلَهُ أَجْرُهُ } الفاءُ جوابُ الشرطِ إن قيل بأنَّ " مَنْ " شرطية، أو زائدة في الخبرِ إن قيل بأنَّها موصولة، وقد تقدّم تحقيقُ القولين عند قوله { بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً } وهذه نظيرُ تلك فليُلتفتْ إليها. وهنا وجهٌ آخرُ زائدٌ على ما في تلك ذكره الزمخشري وهو أن تكونَ " مَنْ " فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: بلى يدخلها هُنَّ أسلم، و " فله أجره " كلامٌ معطوفٌ على يدخلها. هذا نصّه. و " له أجره " مبتدأٌ وخبره، إمّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حسب ما تقدّم من الخلاف في " مَنْ "، وحُمِلَ على لفظِ " مَنْ " فأفردَ الضميرُ في قوله: { قَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ } وعلى معناها فجمع في قوله: { وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }، وهذا أحسنُ التركيبين - أعني البداءةَ بالحملِ على اللفظِ ثم الحملِ على المعنى. والعاملُ في " عند " ما تعلق به " له " من الاستقرار، ولَمّا أحال أجره عليه أضافَ الظرفَ إلى لفظِ الربِّ لما فيها من الإشعار بالإصلاح والتدبير، ولم يُضغفْ إلى الضمير ولا إلى الجلالة فيقول: فله أجره عنده أو عند الله، لما ذكرْتُ لك، وقد تقدّم الكلامُ في قوله تعالى: " وَلَا خَوْفٌ " وما فيه من القراءات.

* { وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَبِستِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَبِستِ الْيَهُودَ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ قَالَهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }

(2/60)

قوله تعالى: { الْيَهُودُ } اليهودُ ملَّةٌ معروفةٌ، والياءُ فيه أصليةٌ لثبوتها في التصريف، وليست من مادّة هود من قوله: { هُوداً أَوْ نَصَارَى } وقد تقدّم أن الفراء يدّعي أن " هوداً " أصله: يهود فحذفت ياءه، وتقدّم أيضاً عند قوله: " والذين هادوا " أن اليهود نسبةٌ لليهودا ابن يعقوب. وقال الشلوبين: " يهود فيها وجهان، أحدهما: أن تكون جمعٌ يهودي فتكون نكرةً مصروفةً. والثاني: أن تكون علماً لهذه القبيلة فتكون ممنوعةً من الصرف. انتهى، وعلى الأول دَحَلتْ الألفُ واللامُ، وعلى الثاني قوله: 681 - أولئك أولى من يهودَ بمدحةٍ * إذا أنت يوماً قلتها لم تُؤتَبِ وقال:

682 - قَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا *
بأنَّ " يهود " منقولٌ من الفعلِ المضارع نحو: يَزِيدُ ويشكر لكان قولاً حسناً. ويؤبّدُه قولهم: سُمُوا يهوداً لاشتقاقهم من هاد يهود إذا تحرّك.

قوله: { لَبِستِ النَّصَارَى } ليس " فعلٌ ناقصٌ أبدأً من أجواتٍ كان ولا يتصرفُ ووزنه على قَعْل بكسر العين، وكان من حقِّ فائه أن تُكسَرَ إذا أُسْنِدَ إلى تاء المتكلم ونحوها دلالةً على الياءِ مثل: شئتُ، إلا أنه لمَّا لم يتصرفْ بقية الفاء على حالها، وقال بعضهم: لَسْتُ بضم الفاء، ووزنه على هذه اللغة: قَعْل بضم العين، ومجيء قَعْل بضم العين فيما عيئه ياءٌ نادر، لم يُجَيء منه إلا " هَيُّو الرجل " إذا حَسَنَتْ هيئته. وكونُ " ليس " فعلاً هو

الصحيح خلافًا للفارسي في أحد قوليه ومن تابعه في جعلها حرفاً كـ"ما" ويدل على فعليتها اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، ولها أحكام كثيرة. و"النصاري" اسمها، و"على شيء" خبرها، وهذا يحتمل أن يكون ممّا حذف فيه الصفة، أي على شيء مُعْتَدَّ به كقوله: "إنه ليس من أهلك" أي: أهلك الناجين، [وقوله:]

(2/61)

683 - * لقد وَقَعَتِ على لَحْمِ
أي: لحم عظيم وأن يكون نفيًا على سبيل المبالغة، فإذا نُفِيَ إطلاق الشيء على ما هُم عليه مع أن الشيء يُطلق على المعدوم عند بعضهم كان ذلك مبالغة في عدم الاعتداد به، وصار كقولهم: "أقلت من لا شيء".
قوله: { وَهُمْ يَتْلُونَ } جملة حالية. وأصل يَتْلُونَ: يَتْلُوْنَض فأعلَّ بحذف اللام وهو ظاهر. قوله: { كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } في هذا الكاف قولان، أحدهما: أنها في محل نصب وفيها حينئذ تقديران، أحدهما: أنها نعتٌ لمصدر محذوفٍ قُدِّم على عامله تقديره: قولاً مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون. الثاني: أنها في محل نصب على الحال من المصدر المعرفة المضمرة الدال عليه "قال" تقديره: مثل ذلك القول قاله أي: قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول، وهذا رأي سيبويه والأول رأي النحويين كما تقدّم غير مرة. وعلى هذين القولين ففي "مثل قولهم" وجهان، أحدهما: أنه منصوب على البدل من موضع الكاف. الثاني من الوجهين: أنه مفعول به العامل فيه "يعلمون"، أي: الذين لا يعلمون مثل مقالة اليهود والنصارى مثل مقالهم، أي: إنهم قالوا ذلك على سبيل الاتفاق، وإن كانوا جاهلين بمقالة اليهود والنصارى.

(2/62)

الثاني من القولين: أنها في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر، والعائد محذوف تقديره: مثل ذلك قاله الذين لا يعلمون، وانتصاب "مثل قولهم" حينئذٍ إمضاء: على أنه نعتٌ لمصدر محذوفٍ أو مفعولٌ بيعلّمون تقديره: مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى. ولا يجوز أن ينتصب المفعول بقال لأنه أحد مفعوليه وهو العائد على المبتدأ، ذكر ذلك أبو البقاء، وفيه نظرٌ من وجهين: أحدهما: أن الجمهور يأبى جعل الكاف اسماً. والثاني: حذف العائد المنصوب، والنحويون ينصون على منعه ويجعلون قوله:

684 - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا * بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

ضرورة، وللكوفيين في هذه المسألة تفصيل.
قوله: { يَبْتَئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ } منصوبان بيحكم، و"فيه" متعلق بيختلفون.

* { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَبِّعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُدَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا حَافِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِرْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ }

(2/63)

قوله تعالى: { وَمَنْ أَظْلَمُ } : " مَنْ " استفهامٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و " أَظْلَمُ " أفعلٌ تفضيلٌ خبره، ومعنى الاستفهام هنا النفي، أي: لا أحدٌ أَظْلَمُ منه، ولَمَّا كان المعنى على ذلك أَوْرَدَ بعضُ الناسِ سؤالاً: وهو أَنَّ هذه الصيغة قد تَكَرَّرَتْ في القرآن: { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى } { وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ دُكِرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ } { فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ } ولكِ واحدةٌ منها تقتضي أَنَّ المذكورَ فيها لا يكونُ أحدٌ أَظْلَمَ منه، فكيف يُوصفُ غيره بذلك؟ وفي ذلك ثلاثةٌ أوجبه، أحدها: - ذكره هذا السائلُ - وهو أَنَّ يُخَصَّ كلُّ واحدٍ بمعنى صلته كأنه قال: لا أحدٌ من المانعين أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ مساجدَ الله، ولا أحدٌ من المفترين أَظْلَمُ مِمَّنْ افترى على الله، ولا أحدٌ من الكذابين أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ على الله، وكذلك ما جاء منه. الثاني: أَنَّ التخصيصَ يكونُ بالنسبةِ إلى السَّبْقِ، لَمَّا لم يُسَبِّقْ أحدٌ مثله حَكَمَ عليهم بأنهم أَظْلَمُ مِمَّنْ جاء بعدهم سالكا طريقتهِم في ذلك، وهذا يُؤوَلُ معناه إلى السَّبْقِ في المعانيَّةِ والافتراءيَّةِ ونحوهما. الثالث: أَنَّ هذا نَعْيٌ للأظلميةِ، ونعْيُ الأظلميةِ لا يَسْتَدْعِي نَعْيَ الظالميةِ، لِأَنَّ نَعْيَ المقيدِ لا يَدُلُّ على نفي المطلق، وإذا لم يَدُلُّ على نَعْيِ الظالميةِ لم يكن مناقضاً لِأَنَّ فيها إثبات التسمية في الأظلميةِ، وإذا تَبَيَّنَتْ التسويةُ في الأظلميةِ لم يكن أحدٌ مِمَّنْ وُصِفَ بذلك يزيدُ على الآخرِ لِأنهم / متساوون في ذلك وصار المعنى: ولا أحدٌ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ ومِمَّنْ افترى ومِمَّنْ دُكِرَ، ولا إشكالٌ في تساوي هؤلاءِ في الأظلميةِ، ولا يَدُلُّ ذلك على أَنَّ أحدَ هؤلاءِ يزيدُ على الآخرِ في الظلم، كما أَنَّك إذا قلت: " لا أحدٌ أفقه من زيدٍ وبكرٍ وخالدٍ " لا يَدُلُّ على أَنَّ أحدهم أفقه من الآخر، بل تَقَيَّتْ أَنَّ يكونَ أحدٌ

(2/64)

أفقه منهم، لا يُقال: إِنَّ مَنْ مَتَعَ مساجدَ الله وَسَعَى في خرابيها ولم يَفْتَرِ على الله كذباً أقلُّ ظلماً مِمَّنْ جَمَعَ بين هذه الأشياءِ فلا يكونون متساوين في الأظلميةِ؛ لِأَنَّ هذه الآياتِ كلها في الكفار وهم متساوون في الأظلميةِ وإن كان طَرُقُ الأظلميةِ مختلفةً.

و " مَنْ " يورُ أَنَّ تكونَ موصولةً فلا محلَّ للجملةِ بعدها، وَأَنَّ تكونَ موصوفةً فتكونَ الجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةً لها، و " مساجدٌ " مفعولٌ أولٌ لَمَتَعَ، وهي جمعُ مَسْجِدٍ وهو اسمٌ مكانٍ السجودِ، وكان من حَقِّه أَن يأتي على مَفْعَلٍ بالفتح لانضمام عينٍ مضارعه ولكن شَدَّ كَسْرُه كما شَدَّتْ الفاعِلُ يأتي ذكرها، وقد سُمِعَ " مَسْجِدٌ " بالفتح على الأصل، وقد تُبَدِّلُ جيمُه ياءً ومنه: المَسْجِدُ في لغة.

قوله: { أَنَّ يُدْكَرُ } ناصبٌ ومنصوبٌ، وفيه أربعةٌ أوجهٌ أحدها: أَنه مفعولٌ ثانٍ لَمَتَعَ، تقول: مَتَعْتُهُ كذا. والثاني: أَنه مفعولٌ من أَجْلِه أَي: كراهةً أَن يُدْكَرَ. وقال الشيخ: " فَتَعَيَّنَ حَدْفُ مضافٍ أَي دخولُ مساجدِ الله، وما أَشْبَهه ". والثالث: أَنه بدلٌ اشتمالٍ من " مساجدٌ "، أَي: مَتَعَ ذَكَرَ اسمِه فيها. والرابع: أَنه على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصل: مِنْ أَن يُدْكَرَ، وحينئذٍ يجيءُ فيها المذهبان المشهوران من كونها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ، و " في خرابيها " متعلقٌ بسَعَى. واخْتَلَفَ في " خراب " : فقال أبو البقاء: " هو اسمٌ مصدرٌ بمعنى التخريب كالسَّلَام بمعنى التسليم، وأضيف اسمُ المصدرِ لمفعوله لِأَنه يَعْمَلُ عَمَلَ الفَعْلِ. وهذا على أحدِ القَوْلينِ في اسمِ المصدرِ هل يَعْمَلُ أو لا؟ وأنشدوا على إعماله:

685 - أَكْفَرًا بعد رَدِّ الموتِ عني * وبعد عَطَائِكِ المئنةِ الرِّتاعا

وقال غيره: هو مصدرٌ خَرَبَ المكانَ يخرِبُ خَرَاباً، فالمعنى: سعى في أن تخرَبَ هي بنفسها بعدم تعاضدها بالعمارة، ويقال: منزلٌ خرابٌ وخرِب كقوله:

(2/65)

686 - ما رَبعٌ مَيَّةٌ معمورٌ يَطِيفُ [به] * عَيْلانٌ أَنهى رُبَيَّ من رُبْعِها الحَرِبِ فهو على الأولِ مضافٌ للمفعول وعلى الثاني مضافٌ للفاعل.
قوله: { مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا } : "لهم" خبرٌ "كان" مقدّمٌ على اسمِها، واسمُها "أَنْ يَدْخُلُوهَا" لأنه في تأويل المصدرِ، أي: ما كان لهم الدخولُ، والجملةُ المنفيّةُ في محلِّ رفعٍ خبراً عن "أولئك".
قوله: { إِلَّا خَائِفِينَ } حالٌ من فاعل "يَدْخُلُوهَا"، وهذا استثناءٌ مفرغٌ من الأحوالِ، لأنَّ التقديرَ: ما كان لهم الدخولُ في جميع الأحوالِ إلا في حالة الخوفِ. وقرأ أبى "خَيْفًا" وهو جمعٌ خائفٍ، كضاربٍ وضربٍ، والأصل: خَوْفٌ كضومٍ، إلا أنه أُبدل الواوَيْنِ ياءَيْنِ وهو جائزٌ، قالوا: ضَوِّمٌ وضَمِّمٌ، وحَمَلٌ أولاً على لفظ "مَنْ"، فأفرد في قوله: "مَتَعَ، وسعى" وعلى معناها ثانياً فجمع في قوله: "أولئك" وما بعده.

قوله: { لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَزْيٌ } هذه الجملةُ وما بعدها لا محلٌّ لها لاستثناؤها عمّا قبلها، ولا يجوز أن تكونَ حالاً لأنَّ خَزْيَهُم ثابتٌ على كلِّ حالٍ لا يتقيّد بحالِ دخولِ المساجِدِ خاصّةً.

* { وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا تُلُؤُوا فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ }

قوله تعالى: { وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ } : جملةٌ مرتبطةٌ بقوله: "مَتَعَ مساجِدِ الله، وسعى في خرابِها" يعني أنه إن سَعَى ساعٍ في المَتَعَ مِنْ ذِكْرِهِ تعالى وفي خرابِ بيوتِهِ فليسَ ذلك مانعاً من أداءِ العبادَةِ في غيرها لأنَّ المشرقَ والمغربَ وما بينهما له تعالى، والتنصيصُ على ذكرِ المشرقِ والمغربِ دونَ غيرهما لوجهين، أحدهما: لشرّفهما حيث جُعِلَ لله تعالى. والثاني: أن يكونَ من حَذَفِ المعطوفِ للعلمِ أي: لله المشرقُ والمغربُ وما بينهما كقوله: "تَقِيكُمْ الحَرَّ" أي والبردَ، وكقولِ الشاعر:

(2/66)

687 - * تَنفِي يداها الحصى في كلِّ هاجِرَةٍ * تَفِي الدِراهِيمِ تَنفادُ الصِّيارِفِ أي: يصدّها ورجلاها، ومثله:
688 - كَأَنَّ الحَصَى من حَلْفِها وأمامِها * إذا تَجَلَّته رِجْلُها حَذَفُ أَعْسَرَ أي: رِجْلُها ويدها. وفي المشرقِ والمغربِ قَوْلان، أحدهما: أنهما اسما مكانِ البشرويِّ والغروبِ، والثاني: أنهما اسما مصدرِ أي: الإِشراقِ والإِغرابِ، والمعنى: لله تَوَلَّى إِبْشراقِ الشَّمسِ من مَشْرِقِها وإِغرابِها من مَغْرِبِها، وهذا يُبَعِّدُه قوله: "فأينما تُؤَلُّوا"، وأفرد المشرقَ والمغربَ إذا المرادُ ناحيتاهما، أو لانهما مصدران، وجاء المشرقُ والمغربُ باعتبارِ وقوعِهما في كلِّ يومٍ، والمشرقَيْنِ والمغربَيْنِ باعتبارِ مَشْرِقِ الشِّتاءِ والصيفِ ومَغْرِبِهما. وكان مِنْ حَقِّهما قَتْحُ العَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ من أَنَّهُ إذا لم تَنكسِرْ عَيْنُ المضارعِ فحقَّ اسْمُ المصدرِ والزمانِ والمكانِ فَتَحُ العَيْنِ، ويجوزُ ذلك قياساً لا تلاوفاً.
قوله: { فَأَيُّمَا تُلُؤُوا } "أين" هنا اسْمٌ شرطٍ بمعنى "إن"، و"ما" مزيدةٌ عليها و"تؤلُّوا"

مجزومٌ بها. وزيادة "ما" ليست لازمةً لها بدليل قوله:
689 - أَيْنَ تَصْرِبُ بنا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا *

(2/67)

وهي ظرفٌ مكان، والناصبُ لها ما بعدها، وتكونُ اسمَ استفهامٍ أيضاً فهي لفظٌ مشتركٌ بين الشرطِ والاستفهامِ كـ"مَنْ" و"ما". وزعم بعضهم أن أصلها السؤالُ عن الإمكانة، وهي مبنيةٌ على الفتح لتضمُّنه معنى حرفِ الشرك أو الاستفهام. وأصلُ تَوَلَّوْا: تَوَلَّوْا قَاعِلٌ بِالْحَدْفِ. وقرأ الجمهور: تَوَلَّوْا بضم التاء واللام بمعنى تَسْتَقْبِلُوا، فإنَّ "وَلَى" وإن كان غالبُ استعمالها أدَّيَّرَ فإنها تقتضي الإقبالَ إلى ناحية ما. تقول: وَلَيْتَ عن كذا إلى كذا. وقرأ الحسن: "تَوَلَّوْا" بفتحهما، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مضارعاً والأصل: تَتَوَلَّوْا مِنَ التَّوَلَّى فَحَدَفَ إِحْدَى التَّائِيْنَ تَخْفِيفاً، نحو: {تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ}. والثاني: أن يكون ماضياً والضميرُ للغائبين ردّاً على قوله: "لهم في الدنيا، ولهم في الآخرة" فيتناسقُ الضمائرُ، وقال أبو البقاء: "والثاني: أنه ماضٍ والضمير للغائبين، والتقدير: أينما يتَوَلَّوْا" يعني أنه وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنىً، ثم قال: "وقد يجوزُ أن يكون ماضياً قد وَقَعَ، ولا يكونُ "أَيْنَ" شرطاً في اللفظ بل في المعنى، كما تقول: "ما صَنَعْتَ صنعتٌ" إذا رَدَّتِ الماضِي، وهذا ضعيفٌ لأنَّ "أَيْنَ" إمَّا شرطاً أو استفهامٌ وليس لها معنىٌ ثالثٌ". انتهى وهو غيرُ واضحٍ.

(2/68)

قوله: {قَتَّمْ وَجْهَ اللَّهِ} الفاءُ وما بعدها جوابُ الشرطِ، فالجملةُ في محلِّ جزمٍ، و"تَمَّ" خبرٌ مقدم، و"وجهُ الله" رفعٌ بالابتداءِ و"تَمَّ" اسمٌ إشارةٌ للمكان البعيد خاصةً مثل: هُنَا وَهُنَا بتشديدِ النونِ، وهو مبنيةٌ على الفتح لتضمُّنه معنى حرفِ الإشارةِ أو حرفِ الخطاب. قال أبو البقاء: "لأنك تقولُ في الحاضر: هُنَا، وفي الغائب هُنَاكَ، وتَمَّ ناب عن هناك" / وهذا ليس بشيءٍ. وقيل: بُنِيَ لِشَبَّهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مِثَارِ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرِّهِ بـ"مِنْ"، وَلِذَلِكَ عَلِطَ بَعْضُهُمْ فِي جَعْلِهِ مَفْعُولاً بِهِ فِي قَوْلِهِ: {وَإِذَا رَأَيْتَ تَمَّ [رَأَيْتَ]}، بل مفعولٌ "رَأَيْتَ" محذوفٌ. ومعنى "وَجْهَ اللَّهِ" جهتهُ التي ارتضاها قبلةً وأمر بالتوجه نحوها، أو ذاته نحو: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}، أو المرادُ به الجاهُ، أي قَتَّمْ جَلالُ اللَّهِ وَعَظَمَتُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هو وجهُ القومِ، أو يكونُ صلةً زائداً، وليس بشيءٍ، وقيل: المرادُ به العملُ قاله الفراءُ وعليه قوله:
690 - اسْتَغْفِرُ اللَّهَ دَنَبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ * رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

* { وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانُونٍ }

(2/69)

قوله تعالى: {اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ}: الجمهورُ: "وقالوا" بالواو عطفاً لهذه الجملةِ الخبريةِ على ما قبلها وهو أحسنُ في الربط. وقيل: هي معطوفةٌ على قوله: "وسعى"

فيكونُ قد عَطَفَ على الصلة مع الفعلِ بهذه الجملِ الكثيرة، وهذا ينبغي أن يُنَزَّه القرآنُ عن مثله. وقرأ ابن عامر - وكذلك هي في مصاحف الشام - "قالوا" من غير واو، وذلك يَحْتَمِل وجهين، أحدهما: الاستثناء. الثاني: حَذْفُ حرفِ العطفِ وهو مرادٌ، استغناء عنه بربطِ الضميرِ بما قبلَ هذه الجملة. و "اتَّخَذَ" بجورٍ أن يكونَ بمعنى عَمِلَ وَصَيَّعَ، فيتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، وأن يكونَ بمعنى صَيَّرَ، فيعتدَّ لاثنين، ويكونُ الأولُ هنا محذوفاً تقديره: "وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ بعضَ الموجوداتِ ولداً" إلا أنه مع كثرةِ دَوْرِ هذا التركيبِ لم يُدَكَّرْ معها إلا مفعولٌ واحدٌ: { اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ }، { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ } { وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا }. والوَلَدُ: فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالقَبْضِ وَلتَقْصُ، وهو غيرُ مقيسٍ، والمصدرُ: الولادة والوليدية، وهذا الثاني غريبٌ جداً.

قوله: { بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } "بَلْ" إضرابٌ وانتقالٌ، و "له" خبرٌ مقدَّمٌ و "ما" مبتدأ مؤخرٌ، وأتى هنا بـ"ما" لأنه إذا اختلطَ العاقلُ بغيره كان المتكلمُ مُحَيَّرًا في "ما" و "مَنْ"، ولذلك لَمَّا اعتَبَرَ العقلاءَ عليهم في قوله "فانتون" فجاء بصيغة السلامة المختصة بالعقلاء. قال الزمخشري "فإن قلت: كيف جاء بـ"ما" التي لغير أولي العلم مع قوله "فانتون"؟ قلت: هو كقوله:

(2/70)

"سبحان ما سَخَّرَكُنَّ" وكأنه جاء بـ"ما" دون "مَنْ" تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنهم، وهذا جنوحٌ منه إلى أن "ما" قد تقع على أولي العلم، ولكن المشهور خلافه. وأما قوله "سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا" فسبحانٌ غيرُ مضافٍ، بل هو كقوله:
691 - * سبحان من علقمة

و "ما" مصدريّة ظرفية.
قوله: { كُلُّ لَّهُ قَانُتُونَ } مبتدأٌ وخبرٌ، و "كلُّ" مضافَةٌ إلى محذوفٍ تقديرًا، أي: كلُّ من في السموات والأرض، وقال الزمخشري: "ويجوزُ أن يكونَ كلُّ من جعلوه لله ولداً" قال الشيخ: "وهذا بعيدٌ جداً لأن المَجْعُولَ ولداً لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، ولأنَّ الخبرَ يشتركُ فيه المَجْعُولُ [ولداً] وغيره" قوله: "لم يَجْرِ له ذِكْرٌ" بل قد جَرَى ذِكْرُه فلا بُعْدَ فيه. وجمَع "قانتون" حَمَلًا على المعنى لما تقدّم من أن "كلًّا" إذا قُطِعَتْ عن الإضافة جازَ فيها مراعاةُ اللفظِ ومراعاةُ المعنى وهو الأكثرُ نحو: { كُلُّ فِي قَلْبِكَ يَسْتَبِيحُونَ } { وَكُلُّ أَتْوَاهُ دَاخِرِينَ }. ومن مراعاةِ اللفظِ: { قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى سَاكِلَتِهِ } فكلاً أخذنا بدنيه، وحسنَ الجمعُ هنا لتواخي رؤوسِ الآي. والقنوت: الطاعة والانقياد أو طولُ القيام أو الصمتُ أو الدعاء.

* { بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }

(2/71)

قوله تعالى: { بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ } المشهورُ رَفَعُه على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ أي: هو بديعٌ. وقُرىء بالجَرِّ على أنه بدلٌ من الضميرِ في "له" وفيه الخلافُ المشهورُ. وقُرىء بالنصبِ على المَدْحِ، وبديعُ السمواتِ من بابِ الصفةِ المشبهة أضيفتُ إلى منصوبها الذي كانَ فاعلاً في الأصلِ، والأصل: بديعُ سماواته، أي بدَعَتْ لمجيئها على شكلٍ فائقٍ

حسن غريب، ثم يُشَبَّهت هذه الصفةُ باسمِ الفاعلِ فَنَصَبَتْ ما كانَ فاعلاً ثم أُضِيفَتْ إليه تخفيفاً، وهكذا كلُّ ما جاء من نظائره وهو لا يجوز، كما لا يجوزُ في اسمِ الفاعلِ الذي هو الأصلُ. وقال الزمخشري: "وبدعُ السمواتِ" من بابِ إضافةِ الصفةِ المشبهةِ إلى فاعلِها". وردَّ عليه الشيخُ بما تقدّم، ثم أجابَ عنه بأنه يُحتملُ أن يُريدَ إلى فاعلِها في الأصلِ قبلَ أن يُشَبَّه. وأجاز الزمخشري فيه وجهاً ثانياً: وهو أن يكونَ "بدع" بمعنى مُبدِع، كما أن سميعاً في قولِ عمرو بمعنى مُسمِعِ نحو:

692 - أمِنُ ربحانَةَ الداعي السميعُ * يُورِّقُني وأصحابي هُجوعِ
إلا أنه قال: "وفيه نظرٌ". وهذا الوجهُ لم يذكر ابنُ عطية غيره، وكان النظرُ الي ذكرِ
الزمخشري - والله أعلم - هو أنَّ فَعِلاً بمعنى مُفَعَلٍ غيرَ مَقْبِس، وبيتُ عمرو مُتَأَوَّلٌ،
وعلى هذا القولِ يكونُ بدعُ السمواتِ من بابِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ لمنصوبِهِ تقديراً.
والمُبدِعُ: المُخترِعُ المُنْشِئُ، والبدع: الشيءُ الغريبُ إلْفائقُ غيرِهِ حُسنًا.
قوله: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا} العاملُ في "إذا" محذوفٌ يَدُلُّ عليه الجوابُ من قوله: "فإنما
يقول"، والتقديرُ: إذا قضى أمراً يكونُ، فيكونُ هو الناصبُ له. و"قضى" له معانٍ
كثيرةٌ، قال الأزهرى: "قضى" على وجوهٍ مَرَجَعُها إلى انقطاعِ الشيءِ وتمايمه قال أبو
ذؤيب:

693 - وعليهما مَسْرَدَتانِ قَصَّاهُما * داوُدُ أو صَبَّعُ السَّوابعِ تَبَّعُ
وقال الشماخ:

(2/72)

694 - قَصَّيْتُ أم رَأً ثم غادَرْتُ بعدَها * بوائِقِ في أَكْمامِها لم تُفْتَقِ فيكونُ بمعنى خَلَقِ
نحو: {قَصَّاهُنَّ سَبَّعَ سَمَواتِ}، وبمعنى أَعْلَمَ: {وَقَصَّيْنَا إلى بَنِي إِسْرَائِيلَ}، وبمعنى
أَمَرَ: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}، وبمعنى وَفَى: {قَلَمًا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ}،
وبمعنى أَلَزَمَ: قضى القاضي بكذا، وبمعنى أَرادَ: {وَإِذَا قَضَى أَمْرًا} [وبمعنى] انتهى،
ويجىءُ بمعنى قَدَّرَ وأَمَصَى، تقول: قَضَى يقضي قِضاً قال:

695 - سَأَعِيسِلُ عني العارَ بالسيفِ جالِباً * عليَّ قِضاءُ الله ما كانَ جالِباً
قوله: {فَيَكُونُ} الجمهورُ على رفعه، وفيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ مستأنفاً أي
خَبِراً لمبتدأ محذوفٍ أي: فهو يكونُ، ويُعزى لسببويه، وبه قال الزجاج في أحدِ قولَيْهِ.
والثاني: أن يكونَ معطوفاً على "يقول" وهو قولُ الزجاج والطبري. وردَّ ابن عطية هذا
القولَ وجعله خطأ من جهةِ المعنى؛ لأنَّه يَقْتَضِي أنَّ القولَ مع التكوينِ والوجودِ انتهى.
يعني أنَّ الأمرَ قديمٌ والتكوينُ حادثٌ فكيف يُعْطَفُ عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ وهذا
الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمرَ حقيقةً، أمَّا إذا قيل بأنَّه على سبيلِ التمثيلِ - وهو الأصحُّ
- فلا، ومثله قولُ أبي النجم:

696 - إذا قالتِ الأَنْساعُ لِلْبَطْنِ الحَقِّي
الثالث: أن يكونَ معطوفاً على "كُن" من حيثُ المعنى، وهو قولُ الفارسي، وصَعَّفَ أن
يكونَ عطفاً على "يقول"، لأنَّ من المَواضعِ ما ليس فيه "يقول" كالموضعِ الثاني في
أل عمران، وهو: {ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}، ولم يَرِ عطْفَهُ على "قال" من حيث إنه
مضارعٌ فلا يُعْطَفُ على ماضٍ قَاوَرِدِ على نفسه:

(2/73)

697 - ولقد أُمِّرَ على اللئيمِ يَسُبُّني * فَمَصَّيْتُ ثُمَّتَ فُلْتُ لا يَغْنِينِي فقال: "أُمِّرَ بمعنى مَرَّرَتْ. قَالَ بَعْضُهُمْ: "ويكون في هذه الآية - يعني في آية آل عمران - بمعنى كان فَلْيَجِرْ عَطْفُهُ عَلَى "قال".

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ / "فَيَكُونُ" نَصْبًا هُنَا وَفِي الْأَوَّلِ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ: {لَهُ كُنْ فَيَكُونُ وَيُعَلِّمُهُ}، تَحَرُّزًا مِنْ قَوْلِهِ: {كُنْ فَيَكُونُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ} وَفِي مَرِيْمَ: {كُنْ فَيَكُونُ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي}، وَفِي غَافِرٍ: {كُنْ فَيَكُونُ أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ} وَوَافِقَهُ الْكِسَائِيُّ عَلَى مَا فِي النِّحْلِ وَبِسْ وَهِيَ: {أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}. أَمَّا آيَةُ النِّحْلِ وَبِسْ فَظَاهِرَتَانِ لِأَنَّ قَبْلَ الْفِعْلِ مَنْصُوبًا يَصِيحُ عَطْفُهُ عَلَيْهِ وَسَيَاتِي.

وَأَمَّا مَا انْفَرَدَ بِهِ ابْنُ عَامِرٍ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُ النَّاسِ فِيهَا وَهِيَ لِعَمْرِي تَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ، وَلِذَلِكَ تَجَرَّأَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ "فَيَكُونُ" نَصْبًا وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْجَوَابُ هُنَا لِلْأَمْرِ بِالْفَاءِ إِلَّا فِي بَسِّ وَالنِّحْلِ، فَإِنَّهُ تَسَقُّ لَا جَوَابٌ"، وَقَالَ فِي آلِ عِمْرَانَ: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ: "كُنْ فَيَكُونُ" بِالنَّصْبِ وَهُوَ وَهْمٌ" قَالَ: "وَقَالَ هِشَامٌ: كَانَ أَيُّوبُ بْنُ تَمِيمٍ يَقْرَأُ: فَيَكُونُ نَصْبًا ثُمَّ رَجَعَ فَقَرَأُ: فَيَكُونُ رَفْعًا"، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: "كُنْ فَيَكُونُ: رَفْعٌ لَا غَيْرُ".

وَأَكْثَرُ مَا أَجَابُوا بِأَنَّ هَذَا مِمَّا رُوِيَ فِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِلْمَعْنَى، يَرِيدُونَ أَنَّهُ قَدْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ صُورَةٌ أَمْرٌ فَتَنَصَّبْنَا فِي جَوَابِهِ بِالْفَاءِ، وَأَمَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى جَانِبِ الْمَعْنَى فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِيحُ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ فَمَعْنَاهُ الْخَبْرُ نَحْوُ: {فَلَيْمُدُّ لَهُ الرَّحْمَانُ} أَي: فَيَمُدُّ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْخَبْرُ لَمْ يَنْتَصِبْ فِي جَوَابِهِ بِالْفَاءِ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ:

698 - سَأَتُّكَ مِنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ * وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِحَا
وقول الآخر:

(2/74)

699 - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا * وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا
وَالثَّانِي: أَنَّ مِنْ شَرْطِ النَّصْبِ بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ أَنْ يَنْتَعِدَ مِنْهَا شَرْطٌ وَجِزَاءٌ نَحْوُ: "إِنِّي فَأَكْرِمُكَ" تَقْدِيرُهُ: إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَهَذَا لَا يَصِيحُ ذَلِكَ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: إِنْ تَكُنْ تَكُنْ، فَيَنْجِدُ فِعْلًا الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ مَعْنَى وَفَاعِلًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَغَايِرِهِمَا وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ شَرْطًا لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُجَالٌ. قَالُوا: وَالْمَعَامِلَةُ اللَّفْظِيَّةُ وَأَرَدَهُ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا} {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا} وَقَالَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

700 - قُلْتُ لِحَنَادٍ حُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ * عَلَيْهِ بَرَفَقَ وَارْقُبِ الشَّمْسَ تَعْرِبِ
وَأَسْرُخْ لِي الدَّهْمَاءَ وَادْهَبْ بِمَمْطَرِي * وَلَا يَغْلَمَنَّ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَدَّهْبِي
فَجَعَلَ "تَعْرِبُ" جَوَابًا "ارْقُبُ" وَهُوَ غَيْرُ مَتَرْتَّبٍ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَزَلُّ مِنْ قَوْلِهِ [تَعَالَى] أَنْ يَفْعَلُوا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَرَاعَاةً لِجَانِبِ اللَّفْظِ.

أَمَّا مَا ذَكَرُوهُ فِي بَيْتِ عَمْرِ فِصْحِيحٌ، وَأَمَّا الْآيَاتُ فَلَا تَسَلَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ مَتَرْتَّبٍ [عَلَيْهِ]، لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْعِبَادَةِ الْخُلُوصَ، وَلِذَلِكَ صَافَهُمْ إِلَيْهِ، أَوْ تَقُولُ إِنْ الْجَزْمُ عَلَى حَذْفِ لَامِ الْأَمْرِ وَسَيَاتِي تَحْقِيقُهُ فِي مَوْضِعِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ بَنُ مَالِكٍ: "إِنَّ" "أَنَّ" النَّاصِبَةُ قَدْ

تُضْمَرُ بَعْدَ الْحَضَرِ بِإِنْمَا اخْتِيَارًا وَحِكَاةً عَنِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، قَالَ: "وَحَكَوْا عَنِ الْعَرَبِ: "إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَتَحَطِّمَ ظَهْرَهُ" بِنَسْبِ "تَحَطِّمَ" فَعَلَى هَذَا يَكُونُ النَّصْبُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ مَحْمُولًا عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الَّذِي تَصْبُوهُ دَلِيلًا لَا دَلِيلَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْأَسْمِ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فَحَطَّمُ، كَقَوْلِهِ: 701 - لِلنَّسْرِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ وَهَذَا نَهَايَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

(2/75)

* { وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ }

قوله تعالى: { لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ }؛ "لولا" و "لوما" يكونان حَرْفِي ابْتِدَاءٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ { قَلِيلًا فَضَّلُ اللَّهُ }، وَيَكُونَانِ حَرْفِي تَحْضِيضٍ بِمَنْزِلَةِ: "هَلَّا" فَيَخْتَصَّانِ بِالْأَفْعَالِ ظَاهِرَةً أَوْ مَضْمُرَةً كَقَوْلِهِ: 702 - تَعُدُّونَ عَفَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ * بِنِي صَوِّطِرِي لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَبَعَا أَي: لَوْلَا تَعُدُّونَ الْكَمِيَّ، فَإِنَّ وَرَدَ مَا يُؤْهِمُ وَقَوَعَ الْأَسْمُ بَعْدَ حَرْفِ التَّحْضِيضِ يُؤَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

703 - وَبُئِثْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشِفَاعَةٍ * إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
فـ "نفسُ لَيْلَى" مَرْفُوعٌ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ "شَفِيعُهَا" أَي: فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى.
وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمُسْتَقْبَلُ كَأَنَّ لِلتَّحْضِيضِ وَأَنَّ وَقَعَ [بَعْدَهَا] الْمَاضِي كَأَنَّ لِلتَّوْبِيخِ" وَهَذَا شَيْءٌ يَقُولُهُ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ التَّحْضِيضِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَسْبٍ بِالْقَوْلِ.

قوله: { كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ } قد تقدّم الكلام على نظيره فليطلب هناك. وقرأ أبو حنيفة وابن أبي إسحاق: "تَشَابَهَتْ" بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ، قَالَ الدَّانِي: "وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ" يَعْنِي أَنَّ التَّاءَيْنِ الْمَزِيدَتَيْنِ إِنَّمَا تَجِيئَانِ فِي الْمَضَارِعِ قُنْدَعِمَ، أَمَّا الْمَاضِي فَلَا.

* { إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ }

(2/76)

قوله تعالى: { بِالْحَقِّ }؛ يَجُوزُ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ أَي: بِسَبَبِ إِقَامَةِ الْحَقِّ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي، "أَرْسَلْنَاكَ" أَي: أَرْسَلْنَاكَ مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ أَي: مُلْتَبَسِينَ فِي الْحَقِّ، قَوْلُهُ: "بَشِيرًا وَنَذِيرًا" يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ "الْحَقِّ" لِأَنَّهُ يُوصَفُ أَيْضًا بِالْبَشَارَةِ وَالتَّذَارِعِ، وَشِيرٌ وَنَذِيرٌ عَلَى صِيغَةِ فَعِيلٍ، أَمَّا بَشِيرٌ فَتَقْوِيلٌ هُوَ مِنْ بَشَّرَ مَخْفَفًا لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ فِيهِ، وَقَعِيلٌ مُطَّرَدٌ مِنَ الثَّلَاثِي، وَأَمَّا "نَذِيرٌ" فَمِنْ الرَّاعِي وَلَا يُنْقَاسُ عَدْلٌ مُفْعَلٌ إِلَى فَعِيلٍ، إِلَّا أَنَّ لَهُ هُنَا مُحَسِّنًا.
قَوْلُهُ: { وَلَا تُسْأَلُ } قَرَأَ الْجُمْهُورُ: "تُسْأَلُ" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مَعَ رَفْعِ الْفَعْلِ عَلَى النَّفْيِ. وَقُرِئَ شَاذًا: "تُسْأَلُ" مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَيْضًا، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْحَالِ قَبْلَهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: بِشِيرًا أَوْ نَذِيرًا وَغَيْرَ مَسْئُولٍ.

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

والثاني: أن تكون مستأنفةً. وقرأ نافع "تُسأل" على النهي وهذا مستأنفٌ فقط ، ولا يجوز أن تكون حالاً ؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يَقَعُ حالاً. والجحيمُ: شِدَّةُ تَوَقُّدِ النارِ، ومنه قيل لعين الأسد: "جَحْمَةٌ" لشِدَّةِ تَوَقُّدِهَا، يُقال: جَحِمَتِ النارُ تَجَحُّمًا، ويقال لشِدَّةِ الحرِّ: "جاحم"، قال:

704 - والحربُ لا يَفْقَى لِحَا * جِمَلِهَا التَّخِيلُ والمِرَاخُ
والرِّضَا: ضِدُّ الغَضَبِ، وهو من دَوَاتِ الواوِ لقولهم: الرُّضَوَانُ، والمصدر: رِضا ورِضاء
بالقصرِ والمَدِّ ورِضَوَانًا ورِضُونًا بكسرِ الفاءِ وضمِّهَا، وقد يَتَصَمَّنُ معنى "عَطَفَ"
فيتعدَّى بـ"على"، قال:

705 - إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بنو فُتَيْبٍ *

(2/77)

والمِلَّةُ في الأصلِ: الطَّرِيقَةُ، يقال: طَرِيقٌ مُمِلٌّ: أي: أُثِرَ فِيهِ المَشْيُ وُبُعِبَ بِهَا عن الشريعة تشبيهاً بالطريقة، وقيل: بل اشْتُقَّتْ من "أَمَلْتُ" لأنَّ الشريعةَ فيها مَنْ يُمَلِي وِيُملَى عليه.

* { وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى
وَلَئِنْ اتَّبَعْتُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ }

قوله تعالى: {هُوَ الْهُدَى}: يجوزُ في "هو" أن يكونَ فَضْلاً أو مبتدأً وما بعده خبره، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من "هدى الله" لمجيبه بصيغةِ الرِّفْعِ، وأجَارَ أبو البقاء فيه أن يكونَ توكيداً لاسمِ أَن، وهذا لا يجوزُ فإن المضمَرُ لا يُوكَدُ المُظْهَرُ.
قوله: {وَلَئِنْ اتَّبَعْتُمْ} هذه تسمَّى اللامَ الموطئةَ للقسم، وعلامتها أن تقعَ قبلَ أدواتِ الشرطِ، وأكثرُ مجيئها مع "إن" وقد تأتي مع غيرها نحو: {لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ}، {لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ} وسيأتي بيانه، وليكنها مؤذنةً بالقسم اعْتَبِرْ سَبْقُهَا فَاجِيبِ المُقَسِّمَ دُونَ الشرطِ بقوله: {مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ} وحذفَ جوابِ الشرطِ. ولو أوجب الشرطُ لَوَجَبَتِ الفاءُ، وقد تُحذفُ هذه اللامُ ويُعمَلُ بمقتضاها / فيجابُ القَسَمُ نحو قوله تعالى: {وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا}. قوله: "من العلم" في محلِّ نصب على الحال من فاعل "جاءك" و "من" للتبويض، أي جاءك حال كونه بعض العلم.

(2/78)

* { الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَتَّى تَلَوتَهُ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِن يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْحَاسِرُونَ * يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى
الْعَالَمِينَ * وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا
شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ * وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ
إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ }

(2/79)

قوله تعالى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ}: رفعُ بالابتداء، وفي خبره قولان، أحدهما: "يُتْلُونَهُ"، وتكونُ الجملةُ من قوله "أولئك يؤمنون": إمَّا مستأنفةً وهو الصحيح، وإمَّا حالاً على قولٍ ضعيفٍ تقدّمَ ثلثه أولُ السورة. والثاني: أنَّ الخبرَ هو الجملةُ من قوله: "أولئك يؤمنون" ويكونُ "يتلونهُ" في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من المفعولِ في "آتيناهم" وإمَّا من الكتاب، وعلى كلا القولين فيه حالٌ مقدّرة، لأنَّ وقتَ الإتياء لم يكونوا تالين، ولا كانَ الكتابُ منلّواً. وجوّز الحوفي أن يكونَ "يتلونهُ" خبراً، و"أولئك يؤمنون" خبراً بعد خبر، قال: "مثلُ قولهم: "هذا حلُّو حامضٌ" كأنه يريدُ جَعَلَ الخبرين في معنى خبرٍ واحدٍ، هذا إن أريدَ بـ"الذين" قومٌ مخصوصون، وإن أريدَ بهم العمومُ كانَ "أولئك يؤمنون" الخبر. قال جماعة - منهم ابنُ عطية وغيره - "ويتلونهُ" حالٌ لا يُستغنى عنها وفيها الفائدةُ". وقال أيضاً أبو البقاء: "ولا يجوزُ أن يكونَ "يتلونهُ" خبراً لئلا يلزمَ منه أن كلَّ مؤمنٍ يتلو الكتابَ حقَّ تلاوته بأيِّ تفسيرٍ فسّرت التلاوة". قال الشيخ: "ونقول ما لزمَ من الامتناعِ مِن جَعْلِها خبراً يلزمُ في جَعْلِها حالاً لأنّه ليس كل مؤمنٍ على حال التلاوة بأيِّ تفسيرٍ فسّرت التلاوة".

(2/80)

قوله: {حَقَّ تِلَاوَتِهِ} فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه نُصِبَ على المصدرِ وأصله: "تلاوةٌ حقاً" ثم قُدِّمَ الوصفُ وأضيفَ إلى المصدرِ، وصار نظير: "صَرَبَتْ شديدَ الضرب" أي: صَرَباً شديداً. فلمَّا قُدِّمَ وصفُ المصدرِ نُصِبَ تَصَبُّه. الثاني: أنه حالٌ من فاعلِ "يتلونهُ" أي: يتلونهُ مُحَقِّقِينَ، الثالث: أنه نَعَتُ مصدرٍ محذوفٍ. وقال ابن عطية: "و"حَقَّ" مصدرٌ والعامِلُ فيه فعلٌ مضمَرٌ وهو بمعنى أَفْعَلَ، ولا تجوزُ إضافتهُ إلى واحدٍ معرّفٍ، إنما جازَتْ هنا لأنَّ تَعَرَّفَ التلاوةُ بإضافتها إلى الضميرِ ليس بتعريفٍ مَحْضٍ، وإنما هو بمنزلة قولهم: رجلٌ واحدٌ أمّه ونسيحٌ وحده" يعني أنه في قوّةِ أَفْعَلَ التفضيلُ بمعنى أَحَقَّ التلاوة، وكأنه يرى أن إضافةَ أَفْعَلَ غيرُ محضّةٍ، ولا حاجةً إلى تقديرِ عامِلٍ فيه لأنَّ ما قبله يَطْلُبُهُ.

والضميرُ في "به" فيه أربعة أقوال، أحدها - وهو الظاهرُ - : عَوْدُهُ على الكتاب. الثاني: عَوْدُهُ على الرسول، قالوا: "ولم يَجْرُ له ذِكْرٌ لكنّه معلومٌ" ولا حاجةً إلى هذا الاعتذارِ فغنه مذكور في قوله: "أرسلناك"، إلا أن فيه التفتاناً من خطابٍ إلى عَيْبَةٍ. الثالث: أنّه يعودُ على الله تعالى، وفيه التفتانُ أيضاً من ضميرِ المتكلمِ المعظمِ نفسه في قوله: "أرسلناك" إلى العَيْبَةِ. الرابع: قال ابن عطية: "إنه يعودُ على "الهدى" وقَرَّرَهُ بكلامٍ حَسَنٍ.

(2/81)

قوله: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} العامِلُ في "إذا" قال . . . العامِلُ فيه "اذكر" مقدرًا، وهو مفعولٌ، وقد تقدّمَ أنّه لا يَتَصَرَّفُ. فالأولى ما ذَكَرْتُهُ أولاً، وقَدَّرَهُ . . . كان كَيْتٌ وكَيْتٌ، فَجَعَلَهُ ظرفاً، ولكنَّ عملهَ مقدَّرٌ. و"ابتلى" وما بعده في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. وأصلُ ابتلى: ابتلَوْ، فألفُه عن واوٍ، لأنّه من بلا يتلوا أي: اختبر. و"إبراهيم" مفعولٌ مقدّمٌ، وهو واجبُ التقديمِ عند جمهورِ النحاة؛ لأنه متى اتَّصل بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المفعولِ وَجَبَ تقديمُه لئلا يعودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لفظاً ورتبةً. وهذا هو المشهورُ، وما جاءَ على خلافِهِ عَدُوهُ ضرورةً. وخالفَ أبو الفتح وقال:

"إِنَّ الْفَعْلَ كَمَا يَطْلُبُ الْفَاعِلَ يَطْلُبُ الْمَفْعُولَ فَصَارَ لِلْفِعْلِ بِهِ شَعُورٌ وَطَلَبٌ" وقد أنشد ابن مالك أبياتاً كثيرةً تأخر فيها المفعول المتصل ضميرُهُ بالفاعل، منها:

706 - لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا * أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ

ومنها:

707 - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْعَيْلَانَ عَنْ كَيْتَرٍ * وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سَيْنَمَارُ
وقال ابن عطية: "وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ لِلْإِهْتِمَامِ بِمَنْ وَقَعَ الْإِبْتِلَاءُ [به]، إذ معلومٌ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَبْتَلِي، وَاتِّصَالَ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ مَوْجِبٌ لِلتَّقْدِيمِ" يعني أَنَّ الْمَوْجِبَ لِلتَّقْدِيمِ سَبَبٌ مَعْنَوِيٌّ وَسَبَبٌ صِنَاعِيٌّ.

(2/82)

و "إبراهيم" عَلَّمُ أَعْجَمِي، قيل: معناه قبل النقل: أَبٌ رَحِيمٌ، وفيه لغاتٌ تسعٌ، أشهرها: إبراهيم بالفاء وياء، وإبراهام بالقيين، وبها قرأ هشام وابنُ ذكوان في أحدِ وَجْهَيْهِ في البقرة، وانفردَ هشامُ بها في ثلاثة مواضعٍ من آخرِ النساءِ وموضعين في آخرِ براءة وموضعٍ في آخرِ الأنعامِ وآخرِ العنكبوتِ، وفي النجم والشورى والذاريات والحديد والأول من الممتحنة، وفي إبراهيم وفي النحل موضعين وفي مريم ثلاثة، فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسة عشر في البقرة وثمانية عشر في السور المذكور. وروي عن ابن عمر قراءة جميع ما في القرآن كذلك. ويروى أنه قيل لمالك بن أنس: إِنَّ أَهْلَ الشَّامِ يَقْرَأُونَ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا: إبراهيم بالفاء، فقال: أَهْلُ دِمَشْقٍ بِأَكْلِ الْبَطِيخِ أَبْصُرُ مِنْهُ بِالْقِرَاءَةِ. فقيل: إِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّهَا قِرَاءَةُ عَثْمَانَ، فقال: هَذَا مَصْحَفُ عَثْمَانَ فَأَخْرَجَهُ فَوَجَدَهُ كَمَا تُقَالُ لَهُ. الثالثة: إبراهيم بالفاء بعد الراء وكسرِ الهاءِ دون ياءٍ، وبها قرأ أبو بكر، وقال زيد بن عمرو بن نفيل:

708 - عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ * إِذْ قَالَ وَجْهِي لَكَ عَانَ رَاغِمُ
الرابعة: كذلك، إلا أنه بفتح الهاء. الخامسة: كذلك إلا أنه بضمها.

السادسة: إِبْرَاهِمَ بفتح الهاء من غير ألفٍ وياء، قال عبد المطلب:

709 - نَحْنُ أَلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ * لَمْ تَرَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ

السابعة: إبراهيم بالواو. قال أبو البقاء: "وَيُجْمَعُ عَلَى أَبَارِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَعِنْدَ آخَرِينَ بَرَاهِمٍ. وقيل: أَبَارَهُةً وَبَرَاهِمَةً، ويجوز أبارهة" وقال المبرد: "لا يقال: بَرَاهِمَةٌ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا". وحكى ثعلب في جمعه: بَرَاهٍ، كما يُقال في تصغيره: "بُرَيْهٍ" بحذف الزوائد.

(2/83)

والجمهور على نصب "إبراهيم" ورفع "رَبِّهِ" كما تقدّم، وقرأ ابن عباس وأبو الشعثاء وأبو حنيفة بالعكس. قالوا: وتأويلها دَعَا رَبَّهُ، فَسَمَّى دَعَاءَهُ إِبْتِلَاءً مِجَازًا لِأَنَّ فِي الدَّعَاءِ طَلَبَ اسْتِكْشَافٍ لِمَا تَجْرِي بِهِ الْمَقَادِيرُ. والضمير المرفوع في "فَاتَّمَّهُنَّ" فيه قولان: أحدهما أنه عائذٌ على "ربه" أي: فأكملهنَّ. والثاني: أنه عائذٌ على إبراهيم أي: عمِلَ بِهِنَّ وَوَفَّى بِهِنَّ.

قوله: { قَالَ إِيَّيْ } هذه الجملة القولية يجوز أن تكون معطوفة على ما قبلها، إذا قلنا

بأنها عاملة في "إذ" لأن التقدير: وقال إني جاعلك إذا ابتلى، ويجوز أن تكون استثناءً إذا قلنا: إن العامل في "إذ" مضمّر، كأنه قيل: فماذا قال له ربّه حين أتّمَدَ الكلمات؟ فقيل: قال: إني جاعلك. ويجوز فيها أيضاً على هذا القول أن تكون بياناً لقوله: "ابتلى" وتفسيراً له، فيرادُ بالكلمات ما ذكره من الإمامة وتطهير البيت ورفع القواعد وما بعدها، نقل ذلك الزمخشري.

قوله: {جَاعِلُكَ} هو اسمُ فاعلٍ من "جَعَلَ" بمعنى صَيَّرَ فيتعدّى لاثنتين أحدهما: الكاف وفيها الخلاف المشهور: هل هي في محل نصب أو جرّ؟ وذلك أن الضمير المتصل باسم الفاعل فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل جرّ بالإضافة. والثاني: أنه في محل نصب، وإنما حذفت التنوين لشدة اتصال الضمير، قالوا: وبَدَل على ذلك وجوده في الضرورة كقوله:

710 - فما أدري وطني كلّ ظنّ * أمسليمني إلى قومي سُراحي
وقال آخر:

711 - هُمُ الفاعلونَ الخيرَ والأمرُونه *
وهذا على تسليم كون نون "مُسْلِمُنِي" تنويناً، وإلا فالصحيح أنها نونٌ وقيّة. الثالث - وهو مذهبُ سيبويه - / أن حكمَ الضميرِ حكمُ مُظْهَرِه فما جاز في المُظْهَرِ يجوزُ في مضمَرِه. والمفعولُ الثاني إماماً.

(2/84)

قوله: {لِلنَّاسِ} يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلّقٌ بجالع أي لأجل الناس. والثاني: أنه حالٌ من "إماماً" فغنه صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها. فيكونُ حالاً منها، إذ الأصل: إماماً للناس، فعلى هذا يتعلّقُ بمحذوف. والإمامُ: اسمٌ ما يُؤْتَمُّ به أي يُفَصِّدُ وَيَتَّبِعُ كالإزارِ اسمٌ ما يُؤْتَرُّ به، ومنه قيل لخيط البتّة: "إمام"، ويكون في غير هذا جمعاً لأم اسمٍ فاعلٍ من أمَّ يَوْمٌ نحو: قائمٌ وقيام: ونايمٌ ونيامٌ وجياعٌ وحياعٌ.

(2/85)

قوله: {وَمِنْ دُرِّيَّتِي} فيه ثلاثة أقوال، أحدها، أن "مِنْ دُرِّيَّتِي" صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أولٌ، والمفعولُ الثاني والعاملُ فيهما محذوفٌ تقديره: "قال واجعلُ قريباً من دُرِّيَّتِي إماماً" قاله أبو البقاء. الثاني: أن "وَمِنْ دُرِّيَّتِي" عطْفٌ على الكافِ، كأنه قال: "وجاعلُ بعضِ دُرِّيَّتِي" كما يُقالُ لك: سأكرمك، فنقول: وزيداً. قال الشيخ: "لا يصحّ العطْفُ على الكافِ لأنّها مجرورة، فالعطفُ عليها لا يكونُ إلا بإعادة الجارِّ، ولم يُعدّ، ولأنَّ "مِنْ" لا يُمكنُ تقديرُ إضافةِ الجارِّ إليها لكونها حرفاً، وتقديرُها مرادفةٌ لبعضِ حتى تصحّ الإضافةُ إليها لا يصحّ، ولا يصحُّ أن يقدرَ العطْفُ من باب العطْفِ على موضعِ الكافِ لأنّه نصبٌ فنَجَعَل "مِنْ" في موضعِ نصبٍ لأنّه ليسَ ممّا يُعطفُ فيه على الموضعِ في مذهبِ سيبويه لفواتِ المُحرِّزِ، وليسَ نظيرَ ما ذكرَ لأن الكافِ في "سأكرمك" في موضعِ نصبٍ. الثالث: قال الشيخ: "والذي يقتضيه المعنى أن يكونَ "مِنْ دُرِّيَّتِي" متعلقاً بمحذوفٍ، التّقديرُ: واجعلُ مِنْ دُرِّيَّتِي إماماً لأنَّ "إبراهيم" قَهِ من قوله: "غني جاعلك للناسِ إماماً الاختصاصُ، فسألَ أن يجعلَ مِنْ دُرِّيَّتِي إماماً" فإنَّ أريدَ الشَّيْخُ التعلُّقَ الصّناعيَّ فيتعدّى "جاعل" لواحدٍ، فهذا ليسَ بظاهرٍ، وإن أرادَ التعلُّقَ المعنويَّ فيجوزُ أن

يريد ما يريده أبو البقاء. ويجوز أن يكون " مِنْ ذَرَبْتِي " مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على الأول فيتعلق بمحذوفٍ، وجاز ذلك لأنه يَتَعَقَّدُ من هذين الجزأين مبتدأ وخيرٌ.

لو قلت: " مِنْ ذَرَبْتِي إِمَامٌ " لصحَّ. وقال ابن عطية: " وقيل هذا منه على جهة الاستفهام عنهم أي: ومِنْ ذَرَبْتِي يا رَبِّ ما ذا يكون؟ فيتعلق على هذا بمحذوفٍ، ولو قَدَّرَه قبل " مِنْ ذَرَبْتِي " لكانَ أُولَى لأنَّ ما في حَيْزِ الاستفهام لا يتقدَّم عليه.

(2/86)

وفي اشتقاق " ذَرَبْتِي " وتصريفها كلامٌ طويلٌ يَحْتَاجُ الناظرُ فيه إلى تأمُّلٍ. اعلم أنَّ في " ذرية " ثلاث لغاتٍ: صَمَّ الذالِ وكسرها وفتحها، وبالضمِّ قرأ الجمهورُ، وبالفتح قرأ أبو جعفر المدني، وبالكسر قرأ زيد بن ثابت. فأما اشتقاقها ففيه أربعةٌ مذاهبٍ، أحدها: أنها مشتقةٌ من ذَرَوْتُ، الثاني: مِنْ ذَرَبْتُ، الثالث: من ذَرَأَ اللُّهُ الخَلْقَ، الرابع: من الذَّرَّ. وأما تصريفها: فَذَرَبْتِي بالضمِّ إن كاتتْ من ذَرَوْتُ فيجوز فيها أن يكونَ وزنها فَعُولَةٌ، والأصلُ: ذُرُوءِي فاجتمع واوإن: الأولى زائدةٌ للمدِّ والثانيةٌ لأمِّ الكلمة، فَقَلَبْتُ لأمِّ الكلمة ياءً تخفيفاً فصار اللفظُ ذُرُوءِيَّةً، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقَلَبْتُ الواوُ ياءً وأدغمتْ في الياءِ التي هي منقلبةٌ من لامِ الكلمة، وكسرت ما قبل الياءِ وهي الراءُ للتجانسِ. ويجوزُ أن يكونَ وزنها فَعِيلَةٌ، والأصلُ: ذَرَبْتِي، فاجتمع ياءٌ والمدُّ والواوُ التي هي لأمِّ الكلمة وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فَقَلَبْتُ الواوُ ياءً وأدغمت فيها ياءُ المدِّ. وإن كانت من ذَرَبْتُ لَعَةً في ذَرَوْتُ فيجوز فيها أيضاً أن يكونَ وزنها فَعُولَةٌ أو فَعِيلَةٌ كما تقدَّم، وإن كاتتْ فَعُولَةٌ فالأصلُ ذُرُوءِيَّةً ففعل به ما تقدَّم من القلبِ والإدغامِ، وإن كاتتْ فَعِيلَةٌ مهموزاً فوزنها فَعِيلَةٌ والأصلُ: ذَرَبْتِي فَحَقَفَتِ الهمزةُ بأنْ أبديتْ ياءً كهمزةٍ خطيئةٍ والنسيءِ، ثم أدغمتِ الياءُ الزائدةُ في الياءِ المُبدَلَةِ من الهمزةِ.

(2/87)

وإن كاتتْ من الذَّرِّ فيجوزُ في وزنها أربعةٌ أوجه، أحدها: فَعِيلَةٌ وتَحْتَمِلُ هذه الياءُ أن تكونَ للنسبِ وَغَيْرِها الذالِ من الفتحِ إلى لاضمِّ كما قالوا في النَّسَبِ إلى الدَّهْرِ: دُهْرِي وإلى السَّهْلِ: سَهْلِي بضمِّ الدالِ والسينِ، وأن تكونَ لغيرِ النَّسَبِ فتكونُ كَقَمْرِيَّةٍ. الثاني: أن يكونَ: فَعِيلَةٌ كَمُرَبُّعَةٍ، والأصلُ: ذَرَبْرَةٌ، فَقَلَبْتُ الراءَ الأخيرةَ ياءً لتوالي الأمثالِ، كما قالوا تَسَرَّبْتُ وَتَطَنَّنْتُ في تَسَرَّرْتُ وَتَطَنَّنْتُ. الثالث: أن تكونَ فَعُولَةٌ كَقُدُوسٍ وَسُبُوحٍ، والأصلُ: ذَرَبْرَةٌ، فَقَلَبْتُ الراءَ لما تقدَّم، فصارَ ذُرُوءِيَّةً، فاجتمع واوٌ وياءٌ، فجاء القلبُ والإدغامُ كما تقدَّم. الرابع: أن تكونَ فَعُولَةٌ والأصلُ: ذُرُوءَةٌ، ففعل بها ما تقدَّم في الوجهِ الذي قبله.

وأما ذَرَبْتِي بكسر الذالِ فإن كانت مِنْ ذَرَوْتُ فوزنها فَعِيلَةٌ، والأصلُ: ذَرَبْرَةٌ، فأبديت الواوُ ياءً وأدغمتْ في الياءِ بعدها، فإن كاتتْ من ذَرَبْتُ فوزنها فَعِيلَةٌ أيضاً، وإن كاتتْ من ذَرَأَ فوزنها فَعِيلَةٌ أيضاً كِبَطِيخَةٍ، والأصلُ ذَرَبْتِي ففعل فيها ما تقدَّم في المضمومةِ الدالِ، وإن كاتتْ من الذَّرِّ فتحتمل ثلاثة أوجهٍ، فيها ما تقدَّم في المضمومةِ، وإن كاتتْ من الذَّرِّ فتحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ وزنها فَعِيلَةٌ نسبةً إلى الذَّرِّ على غيرِ قياسٍ في

المضمومة. الثاني: أَنْ تَكُونَ فَعِيلَةً، الثالث: أَنْ تَكُونَ فَعِيلَةً كَجَلْتِ وَأَصْلُ فِيهَا: دَرِيْرَةٌ فَعِلٌ فِيهِمَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِبْدَالِ الرَّاءِ الْأَخِيرَةِ يَاءً وَالْإِدْغَامِ فِيهَا.

(2/88)

وَأَمَّا "دَرِيْرَةٌ" بِفَتْحِ الذَّالِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ دَرُوْتُ أَوْ دَرِيْرْتُ فَوَزْنُهَا: فَعِيلَةٌ كَسَكِينَةٍ، وَالْأَصْلُ: دَرِيْرَةٌ أَوْ دَرِيْرِيَّةٌ، أَوْ فَعُولَةٌ وَالْأَصْلُ: دَرِيْرُوءَةٌ أَوْ دَرِيْرُوبَةٌ، فَعِلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي تَطْيِيرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ دَرَأَ فَوَزْنُهَا: إِمَّا فَعِيلَةٌ كَسَكِينَةٍ وَالْأَصْلُ: دَرِيْرِيَّةٌ، وَإِمَّا فَعُولَةٌ كَخَرُوبَةٍ وَالْأَصْلُ: دَرِيْرُوءَةٌ فَعِلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي تَطْيِيرِهِ. وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الدَّرِّ فِيهِ وَزْنُهَا أَيْضاً أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا فَعِيلِيَّةٌ، وَالْيَاءُ أَيْضاً تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلنَّسَبِ وَلَمْ يَتَّخِذُوا فِيهِ بِتَغْيِيرٍ كَمَا شَدُّوا فِي الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَحْوُ: بَرِيْرِيَّةٌ، الثَّانِي: فَعُولَةٌ كَخَرُوبَةٍ وَالْأَصْلُ دَرِيْرُوءَةٌ، الثَّالِثُ: فَعِيلِيَّةٌ كَسَكِينَةٍ وَالْأَصْلُ: دَرِيْرُوءَةٌ، الرَّابِعُ: فَعُولَةٌ كَبِكْوَلَةٍ وَالْأَصْلُ: دَرِيْرُوءَةٌ أَيْضاً فَعِلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي تَطْيِيرِهِ، مِنْ إِبْدَالِ الرَّاءِ الْأَخِيرَةِ وَإِدْغَامِ مَا قَبْلَهَا فِيهَا وَكُسْرِيَّةِ الذَّالِ اتِّبَاعاً. وَبِهَذَا الضَّبْطِ الَّذِي فَعَلْتُهُ أَضْحَقُ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ لَعَنَةً وَاشْتِقَاقاً وَتَصْرِيحاً، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَشْكَلُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالنَّسَبِ لِمَا ذَكَرْتُ، وَغَلِطَ أَكْثَرُهُمْ فِي تَصْرِيْفِهَا بِالنَّسَبِ إِلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي قَدَّمَتُهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأَمَّا مَنْ بَنَاهَا عَلَى فَعْلَةٍ مِثْلَ جَفَنَةٍ فَإِنَّهَا عِنْدَهُ مِنْ دَرِيْرْتُ. وَالدَّرِيْرَةُ: النَّسْلُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ وَالْجَمْعُ الدَّرَارِيُّ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْآبَاءِ كَوَقُوعِهَا عَلَى الْأَبْنَاءِ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ {وَأَيُّهُ لَهُمْ أُمَّا حَمَلْنَا دَرِيْرَتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} يَعْنِي نُوحًا وَمَنْ مَعَهُ وَسِيَاتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

(2/89)

قوله: {قَالَ لَا يَبَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} الجمهورُ عَلَى نَصَبِ "الظَّالِمِينَ" مَفْعُولًا وَ "عَهْدِي" فاعِلٌ، أَي: لَا يَبَالُ عَهْدِي إِلَى الظَّالِمِينَ فَيَدْرِكُهُمْ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو رَجَاءٍ /: "وَالظَّالِمُونَ" بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَ "عَهْدِي" مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْقِرَاءَتَانِ ظَاهِرَتَانِ، إِذِ الْفَعْلُ يَصِحُّ نَسْبُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنَّ مَنْ نَالَكَ فَقَدْ نَالَتَهُ. وَالتَّيْلُ: الْإِدْرَاكُ وَهُوَ الْعَطَاءُ أَيْضًا، نَالَ يَنَالُ تَيْلًا فَهُوَ نَائِلٌ.

* {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ }

قوله تعالى: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ} "إِذْ" عَطْفٌ عَلَى "إِذْ" قَبْلَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا، وَ"جَعَلْنَا" يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "خَلَقَ" وَ "وَضَعَ" فَيَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ وَهُوَ "الْبَيْتُ"، وَيَكُونُ "مَثَابَةً" نَصَبًا عَلَى الْحَالِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى صَيَّرَ فَيَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ، فَيَكُونُ "مَثَابَةً" هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

وَالْأَصْلُ فِي "مَثَابَةً" مَثُوبَةٌ، فَأَعْلَلَ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ، وَهَلْ هُوَ مُصَدَّرٌ أَوْ اسْمٌ مَكَانٍ قَوْلَانِ؟ وَهَلْ الْهَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةِ لِكثْرَةِ مَنْ يَتُوبُ إِلَيْهِ أَيْ يَرْجِعُ أَوْ لِتَأْنِيثِ الْمَصْدَرِ كِمَقَامَةٍ أَوْ لِتَأْنِيثِ الْبِقْعَةِ؟ ثَلَاثُهُ أَقْوَالٌ، وَقَدْ جَاءَ حَدْفُ هَذِهِ الْهَاءِ قَالَ وَرَقَةُ بْنُ نَوْقَلٍ:

712 - مَثَابٌ لِأَفْنَاءِ الْقِبَائِلِ كُلِّهَا * تَحَبُّبٌ إِلَيْهَا الْيَعْمَلَاتُ الدَّوَامِلُ
وقال:

713 - جَعَلَ الْبَيْتَ مَثَابًا لَهُمْ * ليس منه الدهرُ يَفْضُونَ الوَطْرُ وهل معناه من ثَابَ يَثُوبُ أي: رَجَعَ، أو من الثَوَابِ الذي هو الجزاء؟ قولان أظهرهما أوْلُهُما. وقرأ الأعمش وطلحة: "مَثَابَاتٍ" جَمْعًا، ووجهه أنه مَثَابَةٌ لكلِّ واحدٍ من الناس.

(2/90)

قوله: {لِلنَّاسِ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لمثابة ومَحَلُّه النصبُ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بجَعَلَ أي: لأجلِ الناسِ يعني مناسكهم. قوله: {وَأَمِنَّا} فيه وجهان، أحدهما: أنه عَطْفٌ عَلَى "مَثَابَةٍ" وفيه التَّوْبِلَاتُ المشهورة: إمَّا المبالغةُ في جَعَلِهِ نفس المصدر، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا أَمْنٍ، وإمَّا على وقوع المصدرِ موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: آمِنًا، على سبيلِ المجازِ كقوله: "حَرَمًا آمِنًا". والثاني: أنه معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: وإذا جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً فَاجْعَلُوهُ آمِنًا لا يعتدي فيه أحدٌ على أحدٍ. والمعنى: أن الله جَعَلَ الْبَيْتَ محتمراً بحكمه، وربما يُؤَبِّدُ هذا بقراءة: "اتَّخِذُوا" على الأمرِ فعلى هذا يكونُ "وَأَمِنَّا" وما عَمِلَ فيه من بابِ عَطْفِ الجملِ عَطْفَتِ جملةٌ أمريةٌ على خبريةٍ، وعلى الأولِ يكون من عطفِ المفردات.

قوله: {وَاتَّخِذُوا} قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: "واتَّخِذُوا" فعلاً ماضياً على لفظِ الخبر، والباقيون على لفظِ الأمرِ. فأما قراءةُ الخبرِ ففيها ثلاثةٌ أوجهٍ: أحدهُ: أنه معطوفٌ على "جَعَلْنَا" المخفوضُ بـ"إِذْ" تقديرًا فيكونُ الكلامُ جملةً واحدةً. الثاني: أنه معطوفٌ على مجموعِ قوله: "وإِذْ جَعَلْنَا" فيحتاجُ إلى تقديرٍ "إِذْ" أي: وإِذْ اتَّخِذُوا، ويكونُ الكلامُ جملتين. الثالث: ذكره أبو البقاء أن يكونَ معطوفاً على محذوفٍ تقديره: فتابوا واتَّخِذُوا.

(2/91)

وأما قراءةُ الأمرِ ففيها أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها عَطْفٌ عَلَى "اذكروا" إذا قيلَ بأنَّ الخطابَ هنا لبني إسرائيل، أي: اذكروا نعمتي واتَّخِذُوا. والثاني: أنها عطفٌ على الأمرِ الذي تَصَمَّنَه قوله: "مَثَابَةٌ" كأنه قال: تُوبُوا واتَّخِذُوا، ذكرَ هذينِ الوجهينِ المهدوي. الثالث: أنه معمولٌ لقولٍ محذوفٍ أي: وقُلْنَا اتَّخِذُوا إِنْ قِيلَ بِنِ الْخِطَابِ لِإِبْرَاهِيمَ وَذُرِّيَّتِهِ أو لمحمدٍ عليه السلامِ وأُمَّتِهِ. الرابع: أن يكونَ مستأنفاً ذَكَرَهُ أبو البقاء. قوله: {مِنْ مَقَامٍ} في "مِنْ" ثلاثةٌ أوجهٍ: أحدها: أنها تبعيضيةٌ وهذا هو الظاهرُ. الثاني: أنها بمعنى في. الثالث: أنها زائدةٌ على قولِ الأخفش. وليسَا بِشَيْءٍ. والمَقَامُ هنا مكانُ القيامِ، وهو يَصْلُحُ للزمانِ والمصدرِ أيضاً وأصله: "مَقَامٌ" فاعِلٌ بِنَقْلِ حركةِ الواوِ إلى الساكنِ قبلها وقلبيها ألفاً، ويُعَبَّرُ به عن الجماعةِ مجازاً كما يُعَبَّرُ عنهم بالمجلسِ قال

زهير:

714 - وفيهم مَقَامَاتُ حِسَانٍ وَجَوْهَهُمْ * وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ
قوله: {مُصَلَّى} مفعولٌ "اتَّخِذُوا"، وهو هنا اسمُ مكانٍ أيضاً، وجاءَ في التفسيرِ بمعنى قِبْلَةٍ. وقيل: هو مصدرٌ: فلا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: مكانَ صلاةٍ، وألفه منقلبةٌ عن واوٍ، والأصل: "مُصَلِّو" لأنَّ الصلاةَ من ذواتِ الواوِ كما تقدَّم أولَ الكتابِ. قوله: {وَأِسْمَاعِيلُ} إسماعيلُ عَلِمَ أعجميٌّ وفيه لغتان: اللام والنونُ وعليه قولُ الشاعر:

715 - قال جوارى الحَيِّ لَمَّا جِينَا * هذا وربَّ البيتِ إسماعينا
ويجمع على: سَمَاعِلَةٌ وَسَمَاعِيلٌ وَأَسَامِيعٌ. ومن أَعْرَبَ ما تُقَلَّ في التسمية به أن
إبراهيمَ عليه السلام لَمَّا دعا الله أن يرزقه ولداً كان يقول: اسْمَعُ إيلَ اسْمَعُ إيلَ، وإيل
هو الله تعالى فَسَمَّى ولده بذلك.

(2/92)

قوله: {أَنْ طَهَّرَا} يَجُوزُ فِي "أَنْ" وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تَفْسِيرِيَّةٌ لِحِمْلَةِ قَوْلِهِ: "عِهْدُنَا"
فَأَنَّهُ يَنْضَمُّ مَعْنَى الْقَوْلِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَمَرْنَا أَوْ وَصَّيْنَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ "أَي" الَّتِي لِلتَّفْسِيرِ،
وَشَرَطُ "أَنْ" التَّفْسِيرِيَّةِ أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حُرُوفِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ:
"وَالْمَفْسَّرَةُ تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَقَدْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَحَلَّ
لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً وَخَرَجَتْ عَنِ نِظَائِهَا فِي جَوَازِ وَضَلِّهَا
بِالْحِمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ قَالُوا: "كُنْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ" وَفِيهَا بَحْثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ، وَالْأَصْلُ: بِأَنْ
طَهَّرَا، ثُمَّ حُدِّثَ الْبَاءُ فَيَجِيءُ فِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ مِنْ كَوْنِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ.
و"بَيْتِي" مَفْعُولٌ بِهِ أَضِيفَ إِلَيْهِ تَعَالَى تَشْرِيفًا. وَالطَّائِفُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ طَافَ يَطُوفُ،
وَيُقَالُ: أَطَافَ رِبَاعِيًّا، قَالَ:

716 - أَطَافَتْ بِهِ جَيْلَانٌ عِنْدَ قِطَاعِهِ *
وهذا من باب فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ بِمَعْنَى. وَالْعُكُوفُ لَعْنَةٌ: اللَّزُومُ وَاللَّبِثُ، قَالَ:
717 - * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفًا

وقال:

718 - عَكَفَ النَّبِيْتُ يَلْعَبُونَ الْفَنْرَجَا
ويقال: عَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْكَفُ، بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ، وَقَدْ
قُرِيَءَ بِهِمَا. وَ"السُّجُودُ" يَجُوزُ فِيهِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ سَاجِدٍ نَحْوُ: قَاعِدٍ وَقُعُودٍ،
وَرَأَقِدٍ وَرُقُودٍ، وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ نَحْوُ: الدَّخُولِ وَالْقُعُودِ، فَعَلَى
هَذَا لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذَوِي السُّجُودِ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ.

(2/93)

وَعَطَفَ أَحَدَ الْوَصْفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِي قَوْلِهِ: الطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ لِتَبَايُنِ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ
يَعْطِفْ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ عَلَى الْآخَرِي فِي قَوْلِهِ: الرُّكُوعِ السُّجُودِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا شَيْءٌ
وَاحِدٌ وَهُوَ الصَّلَاةُ إِذْ لَوْ عَطَفَ لَتَوَهَّمْنَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِبَادَةٌ عَلَى حِيَالِهَا، وَجَمَعَ
صِفَتَيْنِ جَمْعَ سَلَامَةٍ وَأَخْرَيْتَيْنِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِأَجْلِ الْمَقَابِلَةِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقَصَاحَةِ، وَأَخْرَ
صِيغَةَ فُعُولٍ عَلَى فُعَلٍ لِأَنَّهَا فَاصِلَةٌ.

* { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ }
{

قوله تعالى: {اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا}: الْجَعْلُ هُنَا بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ فِي "هَذَا"
مَفْعُولٌ أَوَّلٌ وَ"بَلَدًا" مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْمَعْنَى: اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَوْ هَذَا الْمَكَانَ. وَ"آمِنًا"

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلامية

مكتبة

صفة أي ذا أمن نحو: "عيشة راضية" أو آمناً من فيه نحو: ليلة نائم. / والبلد معروف وفي تسميته قولان، أحدهما: أنه مأخوذ من البلد. والبلد في الأصل: الصَّدر يقال: وصَّعت الناقة بلدتها إذا بركت أي: صدرها، والبلد صدر القرى فسُمِّي بذلك. والثاني: أن البلد في الأصل الأثر ومنه: رجلٌ بليد لتأثير الجهل فيه، وقيل لبركة البعير "بلدة" لتأثيرها في الأرض إذا برت قال:
719 - أَيْخَتْ فَأَلَقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ * قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا
قوله: {مَنْ} بدلٌ بعض من كل وهو "أهله" ولذلك عادَ فيه ضميرٌ على المُبدل منه، و "مَنْ" في "من الثمرات" للتبعيض. وقيل: للبيان، وليس بشيء إذ لم يتقدّم مُبَهِّمٌ بيِّنٌ بها.

(2/94)

قوله: {وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعَهُ} يجوز في "مَنْ" ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون موصولة، وفي محلها حينئذ وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بفعل محذوف تقديره، قال الله وأرزق مَنْ كَفَرَ، ويكون "فَأَمْتَعَهُ" معطوفاً على هذا الفعل المقدّر. والثاني من الوجهين: أن يكون في محل رفع بالابتداء و "فَأَمْتَعَهُ" الخبر، دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبْرِ تشبيهاً له بالشرط، وسيأتي أن أبا البقاء يمنع هذا والردُّ عليه. الثاني من الثلاثة لأوجه: أن تكون نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء، والحكم فيها ما تقدّم من كونها في محل نصب أو رفع. الثالث: أن تكون شرطية ومحلها الرفع على الابتداء فقط، و "فَأَمْتَعَهُ" جوابٌ الشرط.

(2/95)

ولا يجوز في "مَنْ" في جميع وجوهها أن تكون منصوبة على الاشتغال، أمّا إذا كانت شرطاً فظاهر لأن الشرطية إنما يفسر عاملها فعل الشرط لا الجزاء، وفعل الشرط هنا غير ناصب لضميرها بل رافع، وأمّا إذا كانت موصولة فلأن الخبر الذي هو "فَأَمْتَعَهُ" شبيه بالجزاء ولذلك دَخَلَتِ الْفَاءُ، فكما أن الجزاء لا يفسر عاملاً فما أشبهه أولاً بذلك، وكذا إذا كانت موصوفة فإن الصفة لا تُفسر. وقال أبو البقاء: "لا يجوز أن تكون "مَنْ" مبتدأ و "فَأَمْتَعَهُ" الخبر، لأن "الذي" لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مُسْتَحَقّاً بالصلة نحو: الذي يأتيني فله درهم، والكفر لا يَسْتَحِقُّ به التمتع، فإن جَعَلَتِ الْفَاءُ زَائِدَةً على قول الأخفش جار، أو [جعلت] الخبر محذوفاً و "فَأَمْتَعَهُ" دليلاً على جاز، تقديره: وَمَنْ كَفَرَ أَرُفُّهُ فَأَمْتَعَهُ. ويجوز أن تكون "مَنْ" شرطية والفاء جوابها. وقيل: الجواب محذوف تقديره: وَمَنْ كَفَرَ أَرُفُّهُ، و "مَنْ" على هذا رفع بالابتداء، ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل فعل الشرط". انتهى.

(2/96)

أمّا قوله: "لأن الكفر لا يَسْتَحِقُّ به التمتع" فليس بمُيسَّلَم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مُسْتَحَقَّان بالكفر، وأيضاً فإن التمتع إن سلمنا أنه ليس مُسْتَحَقّاً بالكفر، ولكن

قد عُطِفَ عليه ما هو مُسْتَحِقُّ به وهو المصيرُ إلى النار فَنَاسَبَ ذلك أنْ يَقَعَ جميعاً خيراً، وأيضاً فقد ناقض كلامه لأنه جَوَّرَ فيها أن تكونَ شرطيةً، وهل الجزاءُ إلا مُسْتَحِقُّ بالشرطِ ومُتَرَتِّبٌ عليه فكذلك الخبرُ المُشَبَّه به. وأملُ تجويره زيادةُ الفاءِ وحذفُ الخبرِ أو جوابَ الشرطِ فأوجهٌ بعيد لا حاجةَ إليها. وقرئ: أمتعه مخففاً من أمتع يمتع وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ، وقامتُ به بسكونِ العينِ وفيها وجهان: أحدهما: أنه تخفيفٌ كقوله:

720 - فاليومَ أشربُ غيرَ مُسْتَحَقِّب *

والثاني: أن الفاءَ زائدةٌ وهو جوابُ الشرطِ فلذلك جُزِمَ بالسكونِ. وقرأ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ {قَامَتُعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرُّهُ} على صيغةِ الأمرِ فيهما، ووجهها أن يكونَ الضميرُ في طقال " لإبراهيم، يعني سألَ رَبَّهُ ذلكَ، و "مَنْ" على هذه القراءةِ يجوز أن تكونَ مبتدأً وأن تكونَ منصوبةً على الاشتغال بإضمارِ فعلٍ سواءً جعلتها موصولةً أو شرطيةً، إلا أنك إذا جعلتها شرطيةً قَدَّرْتَ الناصبَ لها متأخراً عنها لأنَّ أداةَ الشرطِ لها صدرُ الكلامِ.

(2/97)

وقال الزمخشري: {وَمَنْ كَفَرَ} عَطَفُ عَلَى "مَنْ آمَنَ" كما عَطَفَ "وَمِنْ ذُرِّيَّتِي" عَلَى الكافِ فِي "جَاعِلُكَ". قال الشيخ: "أما عطفُ "مَنْ كَفَرَ" عَلَى "مَنْ آمَنَ" فلا يَصِحُّ لأنه يتنافى تركيبُ الكلامِ، لأنه بصيرُ المعنى: قال إبراهيم: وارزُقْ مَنْ كَفَرَ لأنه لا يكونُ معطوفاً عليه حتى يَنْشُرَكَه فِي العَامِلِ، و "من آمن" العَامِلُ فِيهِ فَعَلُ الأَمْرِ وهو العَامِلُ فِي "وَمَنْ كَفَرَ"، وَإِذَا قَدَّرْتَهُ أَمراً تنافى مع قوله "قَامَتُعُهُ" لأنَّ ظاهرَ هذا إخبارٌ من الله بنسبةِ التمتع والجائهم إليه تعالى وأنَّ كلاً من الفعلين تَضَمَّنَ ضميراً، وذلك لا يجوزُ إلا على بُعْدٍ بأن يكون بعد الفاء قولٌ محذوفٌ فيه ضميرُ الله تعالى أي: قال إبراهيم وارزُقْ مَنْ كَفَرَ، فقال الله أمتعه قليلاً ثم اضطره، ثم ناقضَ الزمخشري قوله هذا أنه عطفَ عَلَى "مَنْ" كما عطفَ "وَمِنْ ذُرِّيَّتِي" عَلَى الكافِ فِي "جَاعِلُكَ" فقال: "فإن قلتَ لِمَ حَصَّ إبراهيمُ المؤمنينَ حتى رَدَّ عليه؟ قلت: قاسَ الرزقَ عَلَى الإمامةِ فَعَرَفَ الفرقَ بينهما بأنَّ الإمامةَ لا تكونُ للظالمِ، وأما الرزقُ فربما يكونُ استدراجاً، والمعنى: قال وارزُقْ مَنْ كَفَرَ

* {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ وَإِرْتَابًا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ }

(2/98)

قوله تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ} "إِذْ" عطفُ عَلَى "إِذْ" قبلها فالكلامُ فيها واحدٌ، و "يرفعُ" فِي معنى رَفَعَ ماضياً، لأنها من الأدواتِ المخلصةِ المضارعِ للمُضِيِّ. وقال الزمخشري: "هي حكايةُ حال ماضية" قال الشيخ: "وفيه نظرٌ". والقواعدُ: جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوق، وهي صفةٌ غالبية ومعناها الثابتة، ومنه "قَعَدَكَ اللهُ" أي: أسأل الله تثبيتك، ومعنى رَفَعَهَا البناءُ عليها، لأنه إذا بُنِيَ عليها نُقِلَتْ من هيئة الانخفاض إلى الارتفاع. وأما القواعدُ من النساء فمفردها "قَاعِدٌ" من غير تاءٍ لأنَّ المذكر لاحظ له

فيها إذ هي من: قَعَدَتْهُ عن الزوج. ولم يقل "قواعد البيت" بالإضافة لِمَا في البيان بعد الإيهام من تفخيم شَأْنِ المَبِينِ.

قوله: {مِنْ التَّبِيْتِ} فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ متعلِّقٌ بـ "يرفع" ومعناها ابتداءً الغاية. والثاني: أَنَّهَا في محل نصب على الحال من "القواعد" فيتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديره: كائنةً من البيت، ويكون معنى "مِنْ" التبعية. قوله: {وَإِسْمَاعِيلُ} فيه قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أَنَّهُ عطْفٌ على "إبراهيم" فيكونُ فاعلاً مشاركاً له في الرفع، ويكونُ قوله: {رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} في محلِّ نصب بإضمار القول، ذلك القولُ في محلِّ نصب على الحال منهما أي: يَرْفَعَانِ بقولان: رَبَّنَا تَقَبَّلْ، ويؤيِّدُ هذا قراءةُ عبد الله بإظهار فعل القول، قرأ: "يقولان رَبَّنَا تَقَبَّلْ، ويؤيِّدُ هذا قراءةُ عبد الله بإظهار فعل القول، قلاً: "يقولان رَبَّنَا تَقَبَّلْ" أي: قائلين ذلك، ويجوز ألا يكونَ هذا القولُ حالاً بل هو جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها، ويكونُ هو العاملُ في "إذ" قبله، والتقديرُ: يقولان رَبَّنَا تَقَبَّلْ إذ يرفعان أي: وقتَ رَفْعِهِمَا.

(2/99)

والثاني: الواوُ واو الحال، و "إسماعيلُ" مبتدأٌ وخبره قولٌ محذوفٌ هو العاملُ في قوله: "رَبَّنَا تَقَبَّلْ" فيكونُ "إبراهيم" هو الرفع، و "إسماعيلُ" هو الداعي فقط، قالوا: لأنَّ إسماعيلَ كان حينئذٍ طفلاً صغيراً، وَرَوَاهُ عن علي عليه السلام. والتقديرُ: وإذ يرفع إبراهيمُ حالَ كونِ إسماعيلِ يقول: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا. وفي المجيء بلفظِ الربِّ تنبيهٌ بذكر هذه الصفة على التبرية والإصلاح. وَتَقَبَّلْ بمعنى اقبل، فتفعلُ هنا بمعنى المجرد. وتقدّم الكلام على نحو {إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} من كونِ "أنت" يجوزُ فيه التأكيدُ والابتداءُ والفصلُ، وتقدّمت صفةُ السمع وإن كان يسؤالُ التقبُّلَ متأخراً عن العمل للمجاورة، كقوله: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ} وتأخرت صفةُ العلمِ لآنها فاصلةٌ، ولأنَّها تشتملُ المشتموعاتِ وغيرها. قوله: {مُسْلِمِينَ} مفعولٌ ثانٍ للجعلِ لأنَّه بمعنى التصيير، والمفعولُ الأولُ هو "نا" وقرأ ابن عباس "مسلمين" بصيغة الجمع، وفي ذلك تأويلات أحدهما: أنهما أُجْرِيَا التثنية مُجْرَى الجمع، وبه استدلَّ مَنْ يَجْعَلُ التثنية جمعاً. والثاني: أنهما أرادا أنفسهما وأهلهما كهاجر. قوله {لَكَ} فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بِمُسْلِمِينَ، لانه بمعنى نُخْلِصُ لَكَ أوجهًا نحو: {أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ} فيكونُ المفعولُ محذوفاً لفهم المعنى. والثاني: أنه نعتٌ لِمُسْلِمِينَ، أي: مُسْلِمِينَ مستقرِّينَ لك أي: مستسلمين، والأولُ أقوى معنى.

(2/100)

قوله: {وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ} فيه قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أَنَّ "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أولٌ، و "أمة مسلمة" مفعولٌ ثانٍ تقديره: واجعلُ فريقاً من ذرئتنا أمةً مسلمةً. وفي "من" حينئذٍ ثلاثة أقوال، أحدها: أنها للتبعية، والثاني - أجازهُ الزمخشري - أن تكونَ لتبيين، قال: كقوله: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ}. الثالث: أن تكونَ لابتداءِ غايةِ الجعلِ، قاله أبو البقاء. الثاني من القولين: أن يكونَ "أمة" هو المفعولُ الأولُ، و "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" حالٌ منها؛ لأنه

في الأصل صفة نكرة فلما قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً، و "مُسَلِّمَةً" هو المفعول الثاني، والأصل: "واجعلُ أمةً من ذريتنا مسلمةً"، فالواو داخلَةٌ في الأصلِ على "أمة" وإنما قَصَلَ بينهما بقوله: "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" وهو جائزٌ لأنَّه من جملةِ الكلامِ المعطوفِ، وفي إجازته ذلك نظرٌ، فإنَّ النحويين كآبي علي وغيره منعوا الفصلَ بالظرفِ بين حرفِ العطفِ إذا كان على حرفٍ واحدٍ وبين المعطوفِ، وجعلوا قوله:

722 - يوماً تَرَاهَا كَثِيبُهُ أُرْدِيَةَ الـ * عَصَبٍ وَيَوْمَا أَدِيمَهَا نَعْلًا

(2/101)

ضرورةً بالفصلُ بالحالِ أبعدُ، وصار ما أجازَه نظيرَ قولك: "صَرَبَ الرَّجُلَ وَمِتْجَرِدَةً الْمِرَاءَ زَيْدًا" وهذا غيرُ فصيحٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ "اجعلُ" المقدرُ بمعنى اخلقُ وأوجدُ، فيتعدَّى لواحدٍ ويتعلقُ "مِنْ ذُرِّيَّتِنَا" به، ويكونُ "أمةً" مفعولاً به؛ لأنه إن كان مِنْ عطفِ المفرداتِ لَزِمَ التشريكُ في العاملِ الأولِ والعاملِ الأولِ ليس معناه "اخلقُ" إنما معناه صَبْرٌ، وإن كان من عطفِ الجملِ فلا يُحَدَفُ إلا ما دَلَّ عليه المنطوقُ، والمنطوقُ ليس بمعنى الخلقِ فكذلك المحذوفُ، ألا تراهمُ منَعُوا في قوله: {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَةُ} أن يكونَ التقديرُ: وملائكتهُ يُصَلُّونَ لاختلافِ مدلولِ الصلاتين، وتأولوا ذلك على قَدَرٍ مشتركٍ بينهما، وقوله "لَكَ" فيه الوجهان المتقدمان بعد "مُسَلِّمِينَ".

قوله: {وَأَرْتَا مَنَّا سَكَنًا} الظاهرُ أن الرؤيةَ هنا بَصْرِيَّةٌ، فرأى في الأصلِ يتعدَّى لواحدٍ، فلما دَخَلَتْ همزةُ النقلِ أكسبتها مفعولاً ثانياً، فـ"نَا" مفعولٌ أولٌ، و"مناسكنا" مفعولٌ ثانٍ. وأجاز الزمخشري أن تكون منقولةً من "رأى" بمعنى عَرَفَ فتتعدَّى أيضاً لاثنتين كما تقدَّم، وأجاز قومٌ فيما حكاه ابن عطية أنها هنا قَلْبِيَّةٌ، والقلبيةُ قبلَ النقلِ تتعدَّى لاثنتين، كقوله:

723 - وإيضاً لِقَوْمٍ ما نرى القَتْلَ سُبَّةً * إذا ما رَأَتْهُ عامرٌ وسَلُولُ
وقال الكمي:

724 - بأيِّ كتابٍ أم بآيَةٍ سُبَّةً * ترى حُبْدَهُم عاراً عليَّ وتَحْسِبُ
وقال ابن عطية: "ويلزمُ قائله أن يتعدَّى الفعلُ منه إلى ثلاثة؛ وينفصلُ عنه بآئه يوجدُ مُعَدَّى بالهمةِ من رؤيةِ القلبِ كغيرِ المُعَدَّى وأنشد قولَ حطائطٍ بن يعفر:

725 - أريني جواداً مات هَرَلًا لأنني * أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُحَلِّداً

(2/102)

يعني: أنه قد تعدَّى "عَلِمَ" القلبيةُ إلى اثنتين سواءً كانت مجردةً من الهمةِ أم لا، وحينئذٍ يُشَبَّه أن يكونَ ما جاء فيه فَعِلَ وأفعلَ بمعنىً وهو غريبٌ، ولكنَّ جَعَلَهُ بَيْتَ حطائطٍ من رؤيةِ القلبِ ممنوعٌ بل معناه من رؤيةِ البصرِ، ألا ترى أن قوله "جواداً مات" من متعلقاتِ البصرِ، فيحتاجُ في إثباتِ تعدِّي "أَعْلَمَ" القلبيةِ إلى اثنتين إلى دليلٍ. وقال بعضهم: "هي هنا بَصْرِيَّةٌ قَلْبِيَّةٌ معاً لأنَّ الحَجَّ لا يَتِمُّ إلا بأمورٍ منها ما هو معلومٌ ومنها ما هو مُبْصَرٌ"، ويلزمُ على هذا الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ أو استعمالُ المشتركِ في معنیه معاص.

وقرأ الجمهورُ: "أَرْتَا" بإشباعِ كسرِ الراءِ هنا وفي النساءِ وفي الأعرافِ. "أَرِنِي أَنْظُرْ"، وفي فُصِّلَتْ: {أَرْتَا الدِّينِ}، وقرأ ابن كثيرٍ بالإسكانِ في الجميعِ ووافقَه في فصلتِ ابنُ

عامر وأبو بكر عن عاصم واخْتَلَفَ عن أبي عمرو فروى عنه السوسى موافقة ابن كثير في الجميع، وروى عنه الدوري اختلاس الكسر فيها. أمَّا الكسر فهو الأصل، وأمَّا الاختلاس فحَسَنٌ مشهور، وأمَّا الإسكان فالتخفيف، شَبَّهوا المتصل بالمنفصل فسكَّنوا كسرهم كما قالوا في فَحِذْ: فَحِذْ وَكَيْفِ: كَيْفِ.
وقد غَلَطَ قومٌ راوي هذه القراءة وقالوا: صار كسرُ الرَاءِ دليلاً على الهمزة المجدوفة فإنَّ أصله: "أرءنا" ثم نُقِلَ، قاله الزمخشري تابعاً لغيره. قال الفارسي: "التغليط ليس بشيءٍ لأنَّها قراءة متواترة، وأمَّا كسيرةُ الرَاءِ فصارت كالأصل لأنَّ الهمزة مرفوضة الاستعمال" وقال أيضاً: "ألا تراهم أدغموا في {لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي}، والأصل: "لكن أنا" "تقلوا الحركة وحذفوا ثم أدغموا، فذهابُ الحركة في "أرنا" ليس بدون ذهابها في الإدغام، وأيضاً فقد سَمِعَ الإسكانُ في هذا الحرفِ تصاً عن العرب قال:

(2/103)

726 - أرنا إدواة عبد الله تملؤها * من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا

وأصل أرنا: أرءنا، فُتْقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى الرَاءِ وَحُذِفَتْ هي، وقد تقدّم الكلامُ بأشبع من هذا عند قوله: {حَتَّى تَرَى اللَّهَ} والمناسيك واحدها: مَنْسِكٌ بفتح العين وكسرها، وقد قرىء بهمنا والمفتوح هو المقيس لانضمام عين مضارعه. والمنسك: موضع النسك وهو العبادة.

قوله: {فيهم} في هذا المضير قولان: أحدهما: أنه عائدٌ على معنى الأمة، إذ لو عاد على لفظها لقال: "فيها" قاله أبو البقاء، والثاني: أنه يعودُ على الذرية بالتأويل المتقدّم. وقيل: يعودُ على أهل مكة، وبؤيده: {الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا}

* {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}

قوله تعالى: {مِّنْهُمْ}: في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لرسولاً فيتعلّقُ بمحذوفٍ أي: رسولاً كأننا منهم.

قوله: {يَتْلُوا} في محلِّ هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ صفةٌ ثانيةٌ لرسولاً، وجاء هذا على الترتيب الأحسن إذا تقدّم ما هو شبيهٌ بالمفرد وهو المجرور على الجملة. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من "رسولاً" لأنه لَمَّا وُصِفَ تَخَصَّصَ. الثالث: أنها حالٌ من الضمير في "منهم" والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلق به "منهم" لوقوعه صفةً.

وتقدّم قوله "العزير" لأنها صفةٌ ذاتٍ وتأخر "الحكيم" لأنها صفةٌ فِعْلٍ. ويقال: عَزَّرَ يَعَزِّرُ، وَيَعَزَّرُ، وَيَعَزُّ، ولكن باختلافٍ معنَى، فالمضمومُ بمعنى عَلَبَ ومنه: {وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ} والمفتوحُ بمعنى الشدة، ومنه: عَزَّةٌ لحمُ الناقةِ أي: اشتدَّ، وَعَزَّرَ عَلَّى هذا الأمرُ، والمكسورُ بمعنى التَّفَاسَةِ وقلةِ النظري.

(2/104)

* { وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ }

قوله تعالى: { وَمَنْ يَرْغَبْ } : " مَنْ " اسمٌ استيفهام بمعنى الإنكار فهو نفيٌّ في المعنى، ولذلك جاءت بعده " إِلَّا " التي للإيجاب، ومحلّه رفعٌ بالابتداء، و " يَرْغَبُ " خبره، وفيه ضميرٌ يعودُ عليه، والرغبةُ أصلها الطلبُ، فإنْ تَعَدَّتْ بـ " في " فكاتَتْ بمعنى الإيثار له والاختيار نحو: رَغِبْتُ في الطلبِ، فإنْ تَعَدَّتْ بـ " في " كاتَتْ بمعنى الإيثار له والاختيار نحو: رَغِبْتُ في كذا، وإنْ تَعَدَّتْ بـ " عن " كانت بمعنى الزَّهَادَة نحو: رَغِبْتُ عنكَ.

قوله: { إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ } في " مَنْ " وجهان: أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ على البديل من لاضمير في " يَرْغَبُ " وهو المختارُ لأنَّ الكلامَ غيرٌ موجبٍ، والكوفيون يَجْعَلُونَ هذا من باب العطفِ، فإذا قلت: ما قام القومُ إلا زيدٌ، فـ " إِلَّا " عندهم حرفٌ عطفٍ وزيدٌ معطوفٌ على القومِ: ما قام القومُ إلا زيدٌ، فـ " إِلَّا " عندهم حرفٌ عطفٍ وزيدٌ معطوفٌ على القومِ، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتب النجوم. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الاستثناء و " مَنْ " يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ موصولةً وأنْ تكونَ نكرةً موصوفةً، فالجملةُ بعدها لا محلَّ لها على الأولِ، ومحلها الرفعُ أو النصبُ على الثاني.

(2/105)

قوله: { تَفْسَهُ } في نصبه سبعةٌ أوجه: أحدها: - وهو المختارُ - أنْ يكونَ مفعولاً به؛ لأنَّ ثعلباً والمبرد حكيا أنَّ سَفِهَ بكسر [الفاء] يتعدَّى بنفسه كما يتعدَّى سَفِهَ بفتح الفاء والتشديد، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغةٌ، وهو اختيارُ الزمخشريِّ فإنه قال: " سَفِهَ نفسه: امتَّهَّتها واستخَفَّ بها "، ثم ذكر أوجهاً آخرَ، ثم قال: " والوجهُ الأولُ، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث: " الكِبْرُ أنْ تَسْفِهَ الحقَّ وتَعْمَصَ الناسَ ". الثاني: أنه مفعولٌ به ولكن على تضمين " سَفِهَ "، معنى فَعَلَ يتعدَّى، فقدَّره الزجاج وابنُ جنبي بمعنى جَهَلَ، وقدَّره أبو عبيدة. بمعنى أهلك. الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ تقديره: سَفِهَ في نفسه. الرابع: توكيدٌ مؤكِّدٌ محذوفٍ تقديره: سَفِهَ قوله نفسه، فحذفَ المؤكِّد، قياساً على النعت والمنعوت، حكاه مكي. الخامس: أنه تمييزٌ وهو قولُ بعض الكوفيين قال الزمخشري: " ويجوز أنْ يكونَ في شذوذٍ تعريفِ المُمَيِّزِ نحو قوله:

727 - * ولا بقزارة الشُّعْر الرُّقَابَا

728 - * أَجَبَ الظهرَ ليسَ له سَنَامٌ

فجعل الرُّقَابَ والظهرَ تمييزين، وليسَ كذلك، بل هما مُشَبَّهان بالمفعول به لأنهما معمولاً صفةً مشبهةً، وهي الشُّعْر جمع أشعر، وأَجَبَ وهو اسمٌ. السادس: أنه مثنىٌ بالمفعول به وهو قولُ بعض الكوفيين. السابع: أنه توكيدٌ لِمَنْ سَفِهَ، لأنه في محلِّ نصبٍ على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريجٌ غريبٌ نقله صاحب "العجائب والغرائب"، والمختارُ الأولُ لأنَّ التضمينَ لا يَنبَغُ وكذلك حرفِ الجرِّن وأما حذفُ المؤكِّد وإبقاءُ التوكيدِ فالصحيحُ لا يجوزُ، وأما التمييزُ فلا يقع معرفةً، وما وَرَدَ نادراً أو مُتَأَوِّلاً، وأما النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ فلا يكونُ في الأفعالِ إنما يكون في الصفاتِ المشبهةِ خاصةً.

(2/106)

قوله: { فِي الْآخِرَةِ } فيه خمسةٌ أوجه، أحدهما: أنه متعلقٌ بالصالحين على أن الألف واللامَ للتعريفِ وليسَتْ موصولةً. الثاني أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أيضاً لكنَّ مِنْ جِنْسِ الملفوظِ به أي: وإن لصالحٍ في الآخرة لمن الصالحين. الرابع: أن يتعلّق بقوله "الصالحين" وإن كانت أَل موصولةً: لأنه يُعْتَفَر في الظروفِ وشبَّهها ما لا يُعْتَفَرُ في غيرها اتِّساعاً، ونظيره قوله:

729 - رَبِّيْهِ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا * كان جزائي بالعصى أَن أُجَلِّدَا
الخامس: أن يتعلّق بـ"اصطَفَانَاهُ" قال الحسين بن الفضل: "في الكلام تقديم وتأخير، مجازُه: ولقد اصطَفِينَاهُ في الدنيا وفي الآخرة" وهذا ينبغي ألاَّ يجوزُ مثله في القرآنِ لِنُبُوِّ السَّمْعِ عنه.

والاصطفاءُ: الاختيارُ، افتعال من صَفُوهُ الشيء وهي خِيَارُهُ، وأصلُه: اصْتَفَى، وإنما قُليت ناءُ الافتعال طاءً مناسبةً للصادِ لكونها حرفَ إطباقٍ وتقدّم ذلك عند قوله: { اصْطَفَرُّهُ } . وأكد جملة الاصطفاء باللام، والثانية ياءً واللام، لأنَّ الثانية محتاجةٌ لمزيدٍ تأكيدٍ، وذلك أن كونه في الآخرة من الصالحين أمرٌ معيَّبٌ، فاحتاج الإخبارُ به إلى قَصْلٍ توكيديٍّ، وأمّا اصطفاءُ الله له / فقد شاهدوه منه وتقله جيلٌ بعد جيلٍ.

* { إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ }

(2/107)

قوله تعالى: { إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ } : في "إذ" خمسةٌ أوجهٍ أصحُّها أنه منصوبٌ بـ"قال أسلمتُ"، أي: قال أسلمتُ وقت قول الله له أسلم. الثاني: أنه بدلٌ من قوله "في الدنيا". الثالث: أنه منصوبٌ باصطفيناه. الرابع: أنه منصوبٌ بـ"اذكر" مقدراً، ذكر ذلك أبو البقاء والزمخشري. وعلى تقدير كونه معمولاً لاصطفيناه أو لـ"اذكر" مقدراً يبقى قوله "قال أسلمتُ" غير منتظم مع ما قبله، إلا أن يُقدَّر حذفُ حرفِ عطفيّ أي: فقال، أو يُجَعَلَ جواباً لسؤالٍ مقدَّرٍ أ: ما كان جوابه؟ فقيل: قال أسلمتُ، الخامس: أبعد بعضهم فجعله مع ما بعده في محل نصبٍ على الحال والعاملُ فيه "اصطفيناه". وفي قوله: { إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ } التثاقُ إذ لو جاء على تسقيهِ لُقيل: إذ قلنا، لأنَّ بعد "ولقد اصطَفِينَاهُ" وعكيبه في الخروج من العيبةِ إلى الخطابِ قوله:

730 - بَأْتَتْ تَشْكِي إِلَى النَّفْسِ مُجْهَشَةً * وقد حَمَلْتُكَ سَبْعاً بَعْدَ سَبْعِينَا
وقوله { لِرَبِّ الْعَالَمِينَ } فيه من الفخامة ما ليس في قوله "لك" أو "لربي"، لأنه إذا اعترف بالله ربُّ جميع العالمين اعترف بأنه ربُّه وزيادته بخلاف الأول فلذلك عدل عن العبارتين. وفيه قوله: "أسلم" حذفٌ مفعولٍ تقديره: أسلم لربك.

* { وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }

قوله تعالى: { وَوَصَّى } : قُرِيء من وَصَّى، وفيه معنى التكثر باعتبار المفعولِ الموصَى، وأوصى رباعياً وهي قراءةٌ نافعٍ وابنِ عامرٍ، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقيل أوصى ووصى بمعنىً.

والضمير في "بها" فيه ستة أقوال، أحدها: أنه يعودُ على المِلَّةِ في قوله: {وَمَنْ يَرْعَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ}، قال الشيخ: "وبه ابتداءُ الزمخشري، ولم يذكر [المهدوي] وغيره" والزمخشري - رحمه الله - لم يذكر هذا، وإنما ذكرَ عَوْدَهُ على قوله "أَسَلَمْتُ" لتأويله بالكلمة، قال الزمخشري: "والضميرُ في "بها" لقوله {أَسَلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} على تأويلِ الكلمة والجمله، ونحوه رجوعُ الضميرِ في قوله: {وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً} إلى قوله: {إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي} وقوله "كلمة باقية" دليلٌ على أن التانيثَ على معنى الكلمة. انتهى. الثاني: أنه يعودُ على الكلمة المفهومة من قوله "أَسَلَمْتُ" كما تقدّمَ تقريرُهُ عن الزمخشري: قال ابن عطية: "وهو أصوبُ لأنه أقربُ مذكور". الثالث: أنه يعودُ على متأخر، وهو الكلمة المفهومة من قوله: {فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}. الرابع: أنه يعودُ إلى كلمة الإخلاص وإن لم يجر لها [ذكر]. الخامس: أنه يعودُ على الطاعة للعلم بها أيضاً. السادس: أنه يعودُ على الوصية المدلول عليها بقوله: "ووصى"، و"بها" يتعلق لوصى. و"بنيه" مفعولٌ به. قوله: {وَيَعْقُوبُ} الجمهورُ على رفعه وفيه قولان، أظهرهما: أنه عطفٌ على "إبراهيم" ويكونُ مفعوله محذوفاً أي: ووصى يعقوبُ بنيه أيضاً، والثاني: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبره محذوفٌ تقديره ويعقوبُ قال: يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى. وقرأ إسماعيلُ بن عبد الله وعمرو بن فائد بنصبه عطفاً على "بنيه"، أي: ووصى إبراهيمُ يعقوبَ أيضاً.

قوله: {يَا بَنِيَّ} فيه وجهان، أحدهما: أنه من مقول إبراهيم، وذلك على القول بعطفِ يعقوبَ على إبراهيم أو على قراءة منصوباً. والثاني: أنه من مقول يعقوبَ إن قلنا رفعه بالابتداءِ ويكونُ قد حذَفَ مقول إبراهيم للدلالة عليه تقديره: "ووصى إبراهيمُ بنيه يا بَنِيَّ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالجمله من قوله: "يا بَنِيَّ" وما بعدها [منصوبة] بقول محذوفٍ على رأيِ البصريين، أي: فقال يا بَنِيَّ، وبفعل الوصية لأنها في معنى القولِ على رأيِ الكوفيين، وقال الراجز:

731 - رَجُلَانِ مِنْ صَبَّةٍ أَخْبَرَاتَا * إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا
بكسر الهمزة على إضمار القول، أو لإجراء الخبر مجرى القول، ويؤيد تعلقها بالوصية قراءة ابن مسعود: "أَنْ يَا بَنِيَّ" بـ"أَنْ" المفسرة، ولا يجوز أن تكون هنا مصدرية لعدم ما ينسبُ منه مصدرٌ، ومن أبى جعلها مفسرةً وهم الكوفيون يجعلونها زائدةً. ويعقوبُ علّمَ أعجمي ولذلك لا ينصرفُ، ومن رَعِمَ أنه سُمِّيَ يعقوبَ لأنه وُلِدَ عَقِبَ العَيْصِ أخيه وكانا تَوْعَمِينَ أو لأنه كَثُرَ عَقِبُهُ وَتَسَلَّهُ فَقَدَ وَهَمَ؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ لأنه عربيٌّ مشتق. ويعقوبُ أيضاً دَكَّرَ الْحَجَلَ، إذا سُمِّيَ به المذكرُ انصرفَ، والجمعُ يعاقبةً ويعاقيب.

و"اصطفى" أُلْفُه عن ياء، تلك الياء منقلبَةٌ عن واو لأنها من الصَّفْوَةِ، ولما صارتِ الكلمة أربعةً فصاعداً، فُلِيتْ ياءٌ ثم انقلبتْ ألفاً. و"لكم" أي لأجلكم، والالفُ واللامُ في "الذين" للعهد.

قوله: { فَلَا تَمُوتَنَّ } هذا تَهَيُّ في الصورة عن الموت، وهو في الحقيقة تَهَيُّ عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا كقولك: "لا تُصَلِّ إلا وأنت خاشع"، فَنَهَيْكَ له ليس عن الصلاة، إنما هو عن تَزَكِ الخشوع في حال صلاته، والنكتة في إدخال حرف النهي على الصلاة وهي غير مَنَهِي عنها هي إظهارُ أَنَّ الصلاةَ التي لا خشوعَ فيها كلاة، كأنه قال: أَنَهَاك عنها إذا لم تُصَلِّها على هذه الحالة، وكذلك المعنى في الآية إظهارُ أَنَّ موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موتٌ لا خيرَ فيه، وَأَنَّ حَقَّ هذا الموتِ ألا يُجَعَلَ فيهم. وأصل تموتن: تموتون: النون الأولى علامة الرفع والثانية المشددة للتوكيد، فاجتمع ثلاثة أمثال فَحَذِقَتْ نونُ الرفع؛ لأنَّ نونَ التوكيدِ أولى بالبقاء لدلائلها على معنى مستقلٍ فالتقى سركنان: الواو والنون الأولى المُدْغمة فَحَذِقَتْ الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة تدلُّ عليها وهكذا كل ما جاء من نظائره. {إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} هذا استثناءٌ مفرغٌ من الأحوال العامة، و"أنتم مسلمون" مبتدأ وخبرٌ في محلٍ نصل على الحال كأنه قال تعالى "لا تموتنَّ على كل حالٍ إلا على هذه الحال"، والعاملُ فيها ما قبلَ إلا.

* { أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهِكَ وَإِلَآةَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِِلَآهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ }

(2/111)

قوله: { أَمْ } في أم هذه ثلاثة أقوال، أحدثهما - وهو المشهور - أنها منقطعة، والمنقطعة تُقَدَّر بـ"بل" وهمزة الاستفهام وبعضهم يقدرها بـ"بل وحدها. ومعنى الإضراب انتقال من شيء إلى شيء لا إبطال له، ومعنى الاستفهام الإنكار والتوبيخ فيقول معناه إلى النفي أي: بل كنتم شهداء يعبدونهم لا إله إلا الله. الثاني: أنها بمعنى / همزة الاستفهام وهو قول ابن عطية والطبري، إلا أنهما اختلفا في محلها: فإن ابن عطية قال: "وأم تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام، لغة يمانية" وقال الطبري: "إن أم يُستفهم بها وسط كلام قد تقدم صدره"، قال الشيخ في قول ابن عطية: "ولم أقف لأحد من النحويين على ما قال"، وقال في قول الطبري: "وهذا أيضاً قولٌ غريبٌ". الثالث أنها متصلة وهو قول الزمخشري، قال الزمخشري بعد أن جعلها منقطعة وجعل الخطاب للمؤمنين قال بعد ذلك: "وقيل الخطاب لليهود، لأنهم كانوا يقولون: ما مات نبيُّ إلى على اليهودية، إلا أنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله لبيته وما قالوه لظهر لهم جزؤه على ملة الإسلام ولما ادَّعوا عليه اليهودية، فالآية منافية لقولهم، فكيف يُقال لهم: أم كنتم شهداء؟ ولكن الوجه أن تكون "أم" متصلة على أن يُقَدَّر قبلها محذوف كأنه قيل: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، يعني أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له إذا أراد بنيه على التوحيد وملة الإسلام. فما لكم تدعون على الأنبياء ما هم منه براء؟".

(2/112)

قال الشيخ: "ولا أعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، لا يُحَقِّط ذلك في شعر ولا غيره، لو قلت: "أم زيد" تريد: "أقام عمرو أم زيد" لم يجز، وإنما يجوز حذف المعطوف عليه مع

الواو والفاء إذا دَلَّ عليه دليلٌ كقولك: "بلى وعمراً" لَمَنْ قال: لم يَضْرِبْ زيداً، وقوله تعالى: {فَانفَجَرَتْ} أي فضرِبَ فانفَجَرَتْ، وَتَدَّرَ حَدْفُهُ مع أو كقوله:

732 - قَهْلٌ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا *

أي: من أخ أو والد، ومع حتى كقوله:

733 - فَوَاعَجَبًا كَلَيْبٌ تَسْبِينِي * كَانَ أَبَاهَا تَهَشَّلُ أَوْ مَجَاشِعُ

أي: يَسْبِينِي النَّاسُ حَتَّى كَلَيْبٌ، على نظيرٍ فيه، وإنما الجائرُ حَدْفٌ "أم" مع ما عَطَفَتْ كقوله:

734 - دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ * سَمِعُ فَمَا أُدْرِي أُرْسِدُ طَلَابُهَا

أي: أم عَيٌّ، وإنما جاز ذلك لأنَّ المستفهمَ عن الإثبات يَضْمَنُ نَقِيضَهُ، ويجوز حَدْفُ الثواني المقابلاتِ إذا دَلَّ عليها المعنى، ألا ترى إلى قوله: {تَقِيكُمُ الْحَرَّ} كيف حَدَفَ "والبرد". انتهى. و "شهداء" خبرٌ كان وهو جَمْعُ شاهد أو شهيد، وقد تقدَّم أول السورة.

قوله: {إِذْ حَصَرَ} "إذ" منصوبٌ بشهداءً على أَنَّ ظَرْفٌ لا مفعولٌ به أي: شهداء وقت حضور الموتِ إياه، وحضور الموتِ كنايةٌ عن حضور أسبابه ومقدّماته، قال الشاعر:

735 - وَقُلْ لَهُمْ بَادِرُوا بِالْعُدْرِ وَالتَّمَسُوا * قَوْلًا يُبَيِّرُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ

أي: أنا سببه، والمشهورُ نصبُ "يعقوب" ورفع "الموت"، قدَّم المفعولَ اهتماماً. وقرأ بعضهم بالعكس. وقرئ "حَصِر" بكسر الصاد قالوا: والمضارعُ يَحْصُرُ بالضم شاذ، وكأنه من التداخل وقد تقدَّم.

قوله: {إِذْ قَالَ} "إذ" هذه فيها قولان أحدهما: بدلٌ من الأولى، والعاملُ فيها: إمَّا العاملُ في إذ الأولى إن قلنا إنَّ البَدَلَ لا على نية تكرار العامل أو عاملٌ مضمَّرٌ إن قلنا بذلك. الثاني: أنها ظرفٌ لِحَصَرَ.

(2/113)

قوله: {مَا تَعْبُدُونَ}؟ "ما" اسمٌ استفهامٌ في محلِّ نصبٍ لأنه مفعولٌ مقدَّمٌ بتعبدون، وهو واجبٌ التقديم لأنَّ له صدرَ الكلام وأتى بـ"ما" دون "مَنْ" لأحدٍ أربعة معانٍ، أحدهما: أن "ما" للمُبْتَهَمِ أمره، فإذا عَلِمَ فُرِّقَ بـ"ما" و"مَنْ". قال الزمخشري: "وكفاك دليلاً قولُ العلماء "مَنْ لِمَا يَعْقِلُ". الثاني: أنها سؤالٌ عن صفةِ المعبود، قال الزمخشري: "كما تقول: ما زيد؟ تريد: أफीه أم طيبٌ أم غيرٌ ذلك من الصفات". الثالث: أن المعبودات ذلك الوقت كانت غيرَ عقلاء كالأوثان والأصنام والشمس والقمر، فاستفهم بـ"ما" التي لغير العاقل فَعَرَفَ بنوه ما أراد فأجابوه بالحق. الرابع: أنه اختبرهم وامتنحهم فسألهم بـ"ما" دون "مَنْ" لئلا يَطْرُقَ لهم الاهتداء فيكون كالتلقين لهم ومقصودُه الاختبار. وقوله "مِنْ بَعْدِي" أي بعد موتي.

قوله: {وَاللَّاهُ أَبَائِكُمْ} أعاد ذكرَ الإله لئلا يَعْطِفَ على الضميرِ المجرورِ دون إعادة الجارِّ والجمهور على "أبائكم" وقرأ الحسن ويحيى وأبو رجا "أبيك"، وقرأ أبي: "والله إبراهيم" فأسقط "أبائكم". فأما قراءة الجمهور فواضحة. وفي "إبراهيم" وما بعده حينئذٍ ثلاثة أوجه، أوحدُها: أنه بدلٌ. والثاني: أنه عطفٌ بيان، ومعنى البدلية فيه التفصيل. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار "أعني"، فالفتحة على هذا علامةٌ للنصب، وعلى القولين قبله علامةٌ للجرِّ لعدم الصَّرْفِ، وفيه دليلٌ على تسمية الجدِّ والعمِّ أباً، فإنَّ إبراهيمَ جدُّه وإسماعيلَ عمُّه، كما يُطْلَقُ على الخالة أب، ومنه: {وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ} في أحد القولين. قال بعضهم: "وهذا من باب التغليب، يعني أنه عَلَبَ الأبَّ على غيره وفيه نظيرٌ،

فإنه قد جاء هذا الإطلاق حيث لا تنية ولا جمعٌ فَيَعْلَبُ فيهما، قال عليه السلام: "رُدُّوا عليَّ أبي" يعني العباس.

(2/114)

وأما قراءة "أبيك" فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مفرداً غير جمع، وحينئذٍ: فيما أن يكون واقعاً موقع الجمع أولاً، فإن كان واقعاً موقع الجمع فالكلام في "إبراهيم" وما بعده كالكلام فيه على القراءة المشهورة، وإن لم يكن واقعاً موقعه بل أريد به الإفراد لفظاً ومعنى فيكون "إبراهيم" وحده على الأوجه الثلاثة المتقدمة، ويكون إسماعيل وما بعده عطفاً على "أبيك" أي: وإله إسماعيل. الثاني: يكون جمع سلامة بالياء والنون، وإنما حذفت النون للإضافة، وقد جاء جمع أب على "أبون" رفعاً، و"أبين" جرّاً وتضباً حكاها سيبويه، قال الشاعر:

736 - فلما تبين أصواتنا * بكين وقدئتنا بالآبينا

ومثله:

737 - فقلنا أسلموا إنا أبوكم *

والكلام في إبراهيم وما بعده كالكلام فيه بعد جمع التكسير. وإسحاق علم أعجمي ويكون مصدر أسحق، فلو سمي به مذكراً لانصرف، والجمع أساحقة وأساحيق. قوله: {إلهاً واحداً} فيه ثلاثة أوجه، أحدها أنه بدل من "إلهك" بدل نكرة موصوفة من معرفة كقوله: {بالتأصيية تأصيية [كأديية]} . والبصريون لا يشترطون الوصف مُستدلين بقوله:

738 - فلا وأبيك خير منك * إني ليؤذيني التَّحْمُّمُ والصَّهِيلُ

(2/115)

فـ"خير" بدل من "أبيك"، وهو نكرة غير موصوفة. والثاني أنه حال من "إلهك" / والعامل فيه "نعبد"، وفائدة البدل والحال التنصيص على أن معبودهم قَرْدُ إذ إضافة الشيء إلى كثير توهم تعدد المضاف، فنص بها على نفي ذلك الإبهام. وهذه الحال تسمى "حالا موطئة" وهي أن تذكرها ذاتاً موصوفة نحو: جاء زيد رجلاً صالحاً الثالث: - وإليه نحا الزمخشري - أن يكون منصوباً على الاختصاص أي: نريد بإلهك إلهاً واحداً. قال الشيخ: "وقد نصّ النحويون على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهماً".

قوله: {وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ} في هذه الجملة ثلاثة أوجه: أحدثها: أنها معطوفة على قوله: "نعبد" يعني أنها تتمه جوابهم له فأجابه بزيادة. والثاني: أنها حال من فاعل "تعبد" والعامل "تعبد". والثالث: - وإليه نحا الزمخشري - ألا يكون لها محل، بل هي جملة اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أننا له مخلصون. قال الشيخ: "ونصّ النحويون على أن جملة الاعتراض هي التي تفيد تقوية في الحكم: إما بين جزئي صلة وموصول كقوله:

739 - ماذا - ولا عتب في المقدور - رُمت أما * يكفيك بالتَّجَحِّمِ أم حُسْرٌ وتَصْلِيلُ

وقوله:

740 - ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا * والحق يدفع ثرّهاتِ الباطلِ

أو بين مسند ومسند إليه كقوله:
741 - وقد أدرَكْتَنِي - والحوادثُ جَمَّةٌ * أَسِنَّةٌ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُرُلٍ

(2/116)

أو بين شرطٍ وجزاءٍ أو قَسَمٍ وجوابه، ممَّا بينهما تلازُمٌ ماء، وهذه الجملة قبلها كلامٌ مستقلٌّ عمَّا بعدها، إنَّ بينَ المُشارِ إليه وبينَ الإخبارِ عنه تلازماً لأنَّض ما قبلها من بني يعقوبَ وما بعدها من كلام الله تعالى، أخبر بها عنهم، والجملة الاعتراضية إنما تكون من الناطق بالمتلازمين لتوكيد كلامه. انتهى ملخصاً. وقال ابن عطية: "ونحن له مسلمون ابتداءً وخبرٌ أي: كذلك كنا ونحن نكون". قال الشيخ: "يظهرُ منه أنه جعلَ هذه الجملة عطفاً على جملةٍ محذوفةٍ ولا حاجةً إليه".

* { تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { تِلْكَ أُمَّةٌ } : "تلك" مبتدأ، و "أمة" خبره، ويجوز أن تكون "أمة" بدلاً من "تلك" و "قد خلت" خبرٌ للمبتدأ. وأصل تلك: تي فلما جيء باللام للبعدِ حُذِقت الياءُ لالتقاء الساكتين، فإن قيل: لِمَ لَمْ تُكسَّر اللامُ حتى لا تُحذف الياءُ؟ فالجوابُ أَنَّهُ يَنْقَلُ اللفظُ بوقوع الياءِ بين كسرتين. وزعم الكوفيون أن التاءَ وحدها هي الاسمُ، وليس تَمَّ شيءٌ محذوفٌ. وقوله "قد خلت" جملةٌ فعليةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ "أمة"، إن قيل إنها خبرٌ "تلك"، أو خبرٌ "تلك" إن قيل إنَّ "أمة" بدلٌ من "تلك"، كما تقدَّم، و "خلت" أي صارتُ إلى الخلاءِ وهي الأرضُ التي لا أنيسَ بها، والمرادُ به ماتت، والمشارُ إليه هو إبراهيم ويعقوبُ وأبناؤهم.

(2/117)

قوله: { لَهَا مَا كَسَبَتْ } في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون صفةً لأمة أيضاً، فيكون محلها رفعاً. والثاني: أن تكون حالاً من الضمير في "خلت" فمحلها نصب، أي: خلت ثابتاً لها كسبها. الثالث: أن تكون استئنافاً فلا محلَّ لها. وفي "ما" من قوله: "ما كَسَبَتْ" ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى الذي. والثاني: أنها نكرةٌ موصوفة، والعائدُ على كلا القولين محذوفٌ أي: كَسَبَتْهُ، إلا أن الجملة لا محلَّ لها على الأول. والثالث: أن تكون مصدريةً فلا تحتاجُ إلى عائدٍ على المشهور، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: له مكسوبها أو يكونُ ثمَّ مضافٌ أي: لها جزاءُ كسبها.

قوله: { وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ } إن قيل: إنَّ قوله { لَهَا مَا كَسَبَتْ } مستأنفٌ كانت هذه الجملة عطفاً عليه، وإن قيل إنَّه صفةٌ أو حالٌ فلا، أمَّا الصفةُ فلعدمُ الرابطةِ فيها، وأمَّا الحالُ فلاختلافِ زمانِ استقرارِ كسبها لها وزمانِ استقرارِ كسبِ المخاطبين، وعطفُ الحالِ على الحالِ يوجبُ اتحادَ الزمانِ و "ما" من قوله "ما كَسَبْتُمْ" كـ "ما" المتقدمة. قوله: { وَلَا تُسْأَلُونَ } هذه الجملة استئنافٌ ليس إلا، ومعناها التوكيدُ لما قبلها، لأنه لما تقدَّم أن أحداً لا ينفعه كسبُ أحدٍ بل هو مختصُّ به إن خيراً وإن شراً فلذلك لا يُسألُ أحدٌ عن غيره، وذلك أن اليهودَ افتخروا بأسلافهم فأخبروا بذلك. و "ما" يجوزُ فيها الأوجهُ الثلاثةُ من كونها موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً، وفي الكلامِ حذفٌ أي: ولا

يُسْأَلُونَ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ: "وَدَلَّ عَلَيْهِ: لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ
انتهى. ولو جُعِلَ الدالُّ قوله {وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} كان أولى لأنه مقابلةً.

(2/118)

* { وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ }

قوله تعالى: {هُودًا أَوْ نَصَارَى}: الكلام في "أو" كالكلام فيها عند قوله: "وقالوا: لن
يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى" وقد تقدّم، و "تهتدوا" جزمٌ على جواب الأمر،
وقد عُرفَ ما فيه من الخلاف: أعني هل جزمه بالجملة قبله أو بـ"إن" مقدّرة؟
قوله: {مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ} قرأ الجمهور: "مِلَّةً" نصباً، وفيها أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ
فعلٍ مضمّر، أي: بل نتبع مِلَّةً، لأنّ معنى كونوا هُودًا: اتبعوا اليهودية أو النصرانية.
الثاني: أنه منصوبٌ على خبر كان، أي: بل نكون مِلَّةً أي: أهل ملة، كقول عدي بن
حاتم: "إني من دين" أي من أهل دين، وهو قولُ الزجاج وتبعه الزمخشري. الثالث: أنه
منصوبٌ على الإغراء أي: الزموا مِلَّةً وهو قولُ أبي عُبيدة، وهذا كالوجه الأول في أنّه
مفعولٌ به وإن اختلفَ العامل. الرابع: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصل:
تَقْتَدِي بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، فلَمَّا حُذِفَ الحرفُ انتصب، وهذا يحتملُ أن يكونَ من كلام
المؤمنين فيكونَ تقديرُ الفعل: بل نكونُ أو نتبعُ أو تقْتَدِي كما تقدّم، وأ يكونُ خطاباً
للكفار فيكونُ التقديرُ: كونوا أو اتبعوا أو اقتدوا. وقرأ ابن هرmez وابن أبي عبيدة "مِلَّةً"
رفعاً. وفيها وجهان: أحدهما: خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: بل ملئنا مِلَّةً إِبْرَاهِيمَ أو نحن
مِلَّةً، أي أهل ملة.

والثاني: أنها مبتدأٌ حُذِفَ خبره، تقديره: مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ملئنا.

(2/119)

قوله: {حَنِيفًا} في نصيه أربعة أقوال، أحدها: أنه حالٌ من "إبراهيم" لأنّ الحالَ تجيءُ
من المضافِ إليه قياساً في ثلاثة مواضع على ما دَكَرَ بعضهم، أحدها: أن يكونَ المضافُ
عاملاً عملَ الفعل. الثاني: أن يكونَ جزءاً نحو: {وَتَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ عِلْمٍ
إِخْوَانًا}. الثالث: أن يكونَ كالجزءِ كهذه الآية؛ لأنّ إبراهيمَ لَمَّا لَازَمَهَا نَزَلَتْ مِنْهُ مَنْزِلَةٌ
الجزءِ. والنحويون يسضعفون مجيئها من المضافِ إليه ولو كانَ المضافُ جزءاً، قالوا:
لأنّ الحالَ لا بدُّ لها من عاملٍ، والعامِلُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها، والعامِلُ في
صاحبها لا يعملُ عملَ الفعل. ومَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ قَدَّرَ العاملَ فيها معنى اللام أو معنى
الإضافة، وهما عملان في صاحبها عند هذا القائل. ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه،
وشبهه بقولك: "رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً" وهو قولُ الزجاج.

الثاني: نصبه بإضمارِ فعلٍ أي: نتبع حنيفاً، وقدره أبو البقاء بأعني، وهو قولُ الأخفش
الصغيرِ وجعلَ الحالَ خطأً.

الثالث: أنه منصوبٌ على القطع وهو رأيُ الكوفيين، وكان الأصلُ عندهم: إبراهيمَ
الحنيفَ، فلَمَّا نكره لم يُمكنِ إنباعه، وقد تقدّم تحريراً ذلك.

الرابع - وهو المختارُ - أن يكونَ حالاً من "ملة" فالعاملُ فيه ما قدرناه عاملاً فيها، وقد

المجرور، وما الثانية مبتدأً وفي خبرها الوجهان، وللشيخ أن ينفصل عن عدم عَوْدِ الضمير بالله محذوفٌ تقديره: لا نفرّق فيه، وحذفُ العائدِ المجرورِ بـ"في" مطرّدٌ كما ذكر بعضهم، وأنشد:

745 - فيومٌ علينا ويومٌ لنا * ويومٌ نساءٌ ويومٌ نُسّر

أي: نساء فيه ونُسّر فيه.
قوله: { مِنْ رَبِّهِمْ } فيه ثلاثة أوجه، أحدها - وهو الظاهر - أنه في محلِّ نصب، و" مِنْ " لابتداءِ الغاية، ويتعلق بـ"أوتِي" الثانية إن أعَدْنَا الضميرَ على النبيين فقط دونَ موسى وعيسى أو بـ"أوتِي" الأولى، وتكونُ الثانيةُ تكراراً لسقوطها في آل عمران إن أعَدْنَا الضميرَ على موسى وعيسى والنبيين، الثاني: أن يكون في محلِّ نصبٍ على الحال من العائدِ على الموصولِ فيتعلق بمحذوفٍ تقديره: وما أوتيه كائناً من ربهم الثالث: انه في محلِّ رفعٍ لوقوعه خبراً إذا جَعَلْنَا "ما" مبتدأً وقد تقدّم تحقيقه.

(2/122)

قوله: { يَبْنَ أَحَدٌ } متعلقٌ بـ"لا تُفَرِّقُ"، وفي "أحد" قولان أظهرهما: أنه الملازمُ للنفي الذي همزته أصليةٌ فهو للعمومِ وتحتة أفراذٌ، فلذلك صحَّ دخولُ "بين" عليه مِنْ غيرِ تقديرٍ معطوفٍ نحو: "المالُ بين الناس". والثاني: أنه الذي همزته بدلٌ من واوٍ بمعنى واحد، وعلى هذا فلا بدُّ من تقديرٍ معطوفٍ ليصحَّ "يَبْنَ" على متعدّدٍ، ولكنه حُذِفَ لِقَهْمِ المَعْنَى، والتقدير: بين أحدٍ منهم، ونظيره ومثله قولُ النابغة:
746 - فما كان بين الخير لو جاء سالماً * أبو حُجْرٍ إلا ليالٍ قلائلُ
أي: بين الخير وبينى. و"له" متعلقٌ بمسلمون، فُدِّمَ للاهتمامِ به لَعَوْدِ الضميرِ على الله تعالى أو لتناسبِ الفواصل.

* { فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }

قوله تعالى: { بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ } في الباءِ أقوالٌ، أحدها: أنها زائدةٌ كهي في قوله { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } وقوله: { وَهَرَى إِلَيْكَ بِجِدْعٍ } وقوله:
747 - * سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

(2/123)

والثاني: أنها بمعنى "على، أي: فَإِنْ آمَنُوا على مثل إيمانكم بالله". والثالث: أنها للاستعانةِ كهي في "تَجَرَّتْ بالقُدُومِ" و"كَتَبْتُ بالقَلَمِ" والمعنى: فَإِنْ دَخَلُوا في الإيمانِ بشهادةٍ مثلِ شهادتكم، وعلى هذه الأوجهِ فيكونُ المؤمنُ به محذوفاً، و"ما" مصدريةٌ والضميرُ في "به" عائداً على الله تعالى، والتقديرُ: فَإِنْ آمَنُوا باللهِ إيماناً مثلَ إيمانكم به، و"مثل" هنا فيها قولان، أحدهما: أنها زائدةٌ والتقديرُ: بما آمَنْتُمْ به، وهي قراءةُ عبدِ الله بن مسعودٍ وابن عباسٍ، وذكر البيهقي عن ابن عباس: " لا تقولوا بمثل ما آمَنْتُمْ [به] فَإِنَّ اللّهَ ليس له مِثْلٌ ولكن قولوا بالذين آمنتم به { وهذه تُرْوَى قراءةً [عن] أَبِي، ونظيرها في الزيادةِ قولُ الشاعرِ:

748 - قَصَّيروا مثلَ كعصِفٍ مَأْكُولٍ
وقال بعضهم: هذا من مجاز الكلام تقول: هذا أمرٌ لا يفعلُه مثلك، أي لا تفعله أنت،
والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، نقله ابن عطية، وهو يؤول إلى إلغاء "مثل"
وزيادتها، والثاني: أنها ليست بزائدة، والمثلية متعلقة بالاعتقاد، أي: فإن اعتقدوا بمثل
اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به، والمعنى:
فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مُصَدِّقٌ لِمَا في التوراة والإنجيل، وهذا التأويل ينفي زيادة
الباء.

و "ما" قوله: {بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ} فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى الذي والمراد بها
حينئذ: إِمَّا اللّهُ تَعَالَى بِالتَّوْبِيلِ الْمُتَقَدِّمِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ وَقَوْعَ "ما" على أولي العلم نحو:
{وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا} وَإِمَّا الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ. والثاني: أنها مصدرية وقد تقدم ذلك.
والضمير في "به" فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على الله تعالى كما تقدم.
والثاني: أن يعودَ على "ما" إذا قيل: إنها بمعنى الذي.

(2/124)

قوله: {فَقَدِ اهْتَدَوْا} جوابُ الشرط في قوله: "فإن آمنوا"، وليس الجوابُ محذوفاً،
كهو في قوله: {وَإِنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ} لأنَّ تكذيبَ الرسلِ ماضٍ محققٌ هناك
فاحتجنا إلى تقدير جواب، وأمّا هنا فالهدايةُ منهم لم تقع بعدُ فهي مستقبلَةٌ معنًى وإن
أبرزت في لفظِ الْمُضِيِّ.

قوله: {فِي شِقَاقٍ} خبرٌ لقوله: "هم" وَجَعَلَ الشِّقَاقَ ظَرْفًا لَهُمْ وَهُمْ مَظْرُوفُونَ لَهُ
مَبَالِغَةٌ فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِعْلَائِهِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ هُمْ مُشَاقُّونَ، وَمِثْلُهُ: {إِنَّا لَنَرَاكَ
فِي سَفَاهَةٍ} وَنَحْوُهُ: وَالشِّقَاقُ مُصَدَّرٌ مِنْ شَاقَّهُ يُشَاقُّهُ نَحْوُ: ضَارِبُهُ ضِرَابًا، وَمَعْنَاهُ
الْمُخَالَفَةُ وَالْمُعَادَاةُ، وَفِي اسْتِقَاقِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنَ الشِّقِّ وَهُوَ الْجَانِبُ. وَذَلِكَ
أَنَّ أَحَدَ الْمُشَاقِّينَ يَصِيرُ فِي شِقِّ صَاحِبِهِ / أَي: جَانِبِهِ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

749 - إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا أَنْصَرَقَتْ لَهُ * بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ
أَي: بِجَانِبِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَحْرِصُ عَلَى مَا يَشِقُّ عَلَى صَاحِبِهِ.
الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: "سَقَقْتُ الْعَصَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ" وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عِنْدَ تَعَادِيهِمْ،
وَالفَاءُ فِي قَوْلِهِ: "فَسَيَكْفِيكَهُمُ" تُشْعِرُ بِتَعْقِيبِ الْكِفَايَةِ عَقَبَ شِقَاقِهِمْ. وَجِيءَ بِالسِّينِ
دُونَ سَوْفٍ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مِنْهَا زَمَانًا بَوَضْعِهَا، وَإِلَّا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَي: فَسَيَكْفِيكَ
شِقَاقَهُمْ؛ لِأَنَّ الذَّوَاتِ لَا تُكْفَى إِلَّا بِأَفْعَالِهَا، وَالْمَكْفِيُّ بِهِ هُنَا مُحذُوفٌ أَي: بِمَنْ
يَهْدِيهِ اللَّهُ أَوْ بِتَفْرِيقِ كَلِمَتِهِمْ.

* { صِبْعَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْعَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ }

(2/125)

قوله تعالى: {صِبْعَةَ اللَّهِ}: قرأ الجمهورُ "صبغة" بالنصب، وقال الطبري: "مَنْ قَرَأَ مِلَّةً
إِبْرَاهِيمَ بِالرَّفْعِ قَرَأَ صِبْعَةً بِالرَّفْعِ" وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ هَرْمَزٍ وَابْنِ أَبِي عِيْلَةَ. فَأَمَّا
قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهُمَا: أَنَّ انصَابَهَا انْتِصَابُ الْمَصْدَرِ الْمَوْكَدِ وَهَذَا
اخْتَارَهُ الرَّمْحَشَرِيُّ، وَقَالَ: "هُوَ الَّذِي ذَكَرَ سَبِيوِيهِ وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَدَامٌ" أَنْتَهَى قَوْلُهُ.

اختلف حنيذ عن ماذا انتصبت هذا المصدر؟ ف قيل عن قوله: { وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ } وقيل عن قوله: { فَقَدِ اهْتَدَوْا }، وقيل: عن قوله: "فقد اهتدوا". الثاني: أن انتصابها على الإغراء أي: الرّموا صبغة الله، قال الشيخ: "وهذا ينافيه آخر الآية وهو قوله: { وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ } إلا أن يُقدّر هنا قول، وهو تقدير لا حاجة إليه ولا دليل من الكلام عليه". الثالث: أنها بدل من "ملة" وهذا ضعيف إذ قد وقع الفصل بينهما بجملة كثيرة. الرابع انتصابها بإضمار فعل أي: اتبعوا صبغة الله، ذكره أبو البقاء مع وجه الإغراء، وهو في الحقيقة ليس زائداً فإن الإغراء أيضاً هو نصب بإضمار فعل. قال الزمخشري: "وهي - أي الصبغة - من صبغ كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى تطهير الله، لأن الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء المعمودية ويقولون هو تطهير لهم، فأمر المسلمون أن يقولوا: أمنا وصبغنا الله صبغة لا مثل صبغيتكم، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريق المشاكلة كما تقول لمن يعرس الأشجار: اعرس كما يعرس فلان، تريد رجلاً يصلح الكلام".

(2/126)

وأما قراءة الرفع فتحتمل وجهين أحدهما: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: ذلك الإيمان صبغة الله. والثاني: أن تكون بدلاً من "ملة" لأن من رفع "صبغة" رفع "ملة" كما تقدم فتكون بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءة النصب. قوله: { وَمَنْ أَحْسَنُ } مبتدأ وخبر، وهذا استفهام معناه التقي أي: لا أحد، و "أحسن" هنا فيها احتمالان، أحدهما: أنها ليست للتفضيل إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن. والثاني: أن يراد التفضيل باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسناً لا أن ذلك بالنسبة إلى حقيقة الشيء. و "من الله"، متعلق بحسن فهو في محل نصب. و "صبغة" نصب على التمييز من أحسن، فالتفضيل إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين. وهذا غريب أعني كؤن التمييز منقولا من المبتدأ.

قوله: { وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ } جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله { قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ } فهي في محل نصب بالقول، قال الزمخشري: "وهذا العطف يرد قول من رعم أن "صبغة الله" بدل من "ملة" أو نصب على الإغراء بمعنى عليكم صبغة الله لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التناهي والتساقف". قال الشيخ: "وتقديره في الإغراء: عليكم صبغة ليس بجيد؛ لأن الإغراء إذا كان بالظروف والمجرورات لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء فذكرنا بالزمو صبغة الله، انتهى". كأنه لصغف العمل بالظروف والمجرورات صغف حذفها وإبقاء عملها.

* { قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ } {

(2/127)

قوله تعالى: { أَتَحَاجُّونَنَا } : الاستفهام هنا للإنكار والتوبيخ. والجمهور: "أتحاجونا" بنونين الأولى للرفع والثانية نون "نا" وقرأ زيد والحسن والأعمش بالإدغام، وأجاز

بعضهم حَذَفَ النون الأولى، فأما قراءة الجمهور فواضحة، وأما قراءة الإدغام فلا اجتماع
مِثْلَيْنِ، وَسَوَّعَ الإدغام وجودُ حرفِ المَدِّ والينِ قبله القائم مقام الحركة، وأما من حَذَفَ
فبالْحَمَلِ على نون الوقاية كقراءة: { قِيمَ تُبَشِّرُونَ } وقوله:
750 - تَرَاهُ كالتَّغَامِ يُعَلِّ مِسْكَ * يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قَلْبِنِي
يريد: فلينبني، وهذه الآية مثلُ قوله: { أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ } فإنه قُرِنَتْ بالأوجه
الثلاثة: الفَكُّ والإدغامُ والحَذْفُ، ولكن في المتواتر، وهنا لم يُقْرَأ في المشهور كما
تقدَّم إلا بالفك. ومَحَلَّتْ هذه الجملةُ النصْبُ بالقول قَبْلَهَا. والضميرُ في "قل" يَحْتَمِلُ
أن يكونَ للنبي عليه السلام أو لكلِّ مَنْ يَصْلِحُ للخطاب، والضميرُ المرفوعُ في
"أتَحَاجُّونَا" لليهودِ والنصارى أو لمشركي العَرَبِ. والمُحَاجَّةُ مُفَاعَلَةٌ مِنْ حَجَّه يَحُجُّهُ.
وقوله "في الله" لا بدُّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: في شأنِ الله أو دينِ الله.
قوله: { وَهُوَ رَبُّنَا } مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال، وكذا مَا عُطِفَ عليه من
قوله: "ولنا أعمالنا" ولا بدُّ من حَذْفِ مضافٍ أي: جَرَاءُ أَعْمَالِنَا ولكم جزاءُ أَعْمَالِكُمْ.

* { أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْفَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى
قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةَ عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِعَاقِلٍ عَمَّا
تَعْمَلُونَ }
(2/128)

(2/128)

قوله تعالى: { أَمْ تَقُولُونَ } قرأ حمزة والكسائي وحفص وابن عامر بتاء الخطاب
والباقون بالياء، فأما قراءة الخطاب فتحتل "أم" فيها وَجْهَيْنِ، أحدهما: أن تكونَ
المتصلة، والتعادلُ بين هذه الجملة وبين قوله: "أتَحَاجُّونَا، فالاستفهامُ عن وقوعِ أحدِ
هذين الأمرين: المُحَاجَّةُ في الله أو ادِّعَاءِ على إبراهيمَ وَمَنْ دُكِرَ معه اليهوديةُ
والنصرانية، وهو استفهامٌ إنكارٌ وتوبيخٌ كما تقدَّم فإنَّ كِلَا الأمرين باطلٌ. والثاني: أن
تكونَ المنقطعةً فتتقدَّرُ بـ"بل" والهمزة، على ما تقدَّرَ في المنقطعة على أصحِّ
المذاهب، والتقدير: بل أتقولون: والاستفهامُ للإنكارِ والتوبيخِ أيضاً فيكونُ قد انتقل عن
قوله: أتَحَاجُّونَا وأَحَدٌ في الاستفهامِ عن قضيةٍ أخرى، والمعنى على إنكارِ نسبةِ
اليهوديةِ والنصرانيةِ إلى إبراهيمَ وَمَنْ دُكِرَ معه.

(2/129)

وأما قراءة العَيْبَةِ فالظاهرُ أنَّ "أم" فيها منقطعةٌ على المعنى المتقدم. وحكى الطبري
عن بعض النحويين أنها متصلةٌ لأنك إذا قلت: أتقومُ أم يقولم عمرو: أيقونُ هذا أم هذا.
وردَّ ابنُ عطية هذا الوجه فقال: "هذا المثالُ غيرُ جيدٍ، لأنَّ القائلَ فيه واحدٌ والمخاطبُ
واحدٌ، والقولُ في الآية من اثنين والمخاطبُ اثنانِ عَيْرَانِ، وإنما تَنَجُّه معادلهُ "أم" للألفِ
على الحكم المعنوي، كأنَّ معنى قُلْ أتَحَاجُّونَا: أيقونون يا محمد أم يقولون انتهى.
وقال الزمخشري: "وفيمَنْ قَرَأَ بالياء لا تكونُ إلا منقطعةً" قال الشيخ: "ويمكن
الاتصالُ مع قراءة الياء، ويكون ذلك من الالتفاتِ إذ صارَ فيه [خروجٌ] من خطابٍ إلى
عَيْبَةٍ، والضميرُ لِنَاسٍ مخصوصين". وقال أبو البقاء: "أم يقولون يُقْرَأُ بالياء رَدًّا على
قوله: "فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ" فَجَعَلَ هذه الجملةُ متعلقةً بقوله: "فسيكفيكمهم" وحينئذٍ لا
تكونُ إلا منقطعةً لِمَا عَرَفْتِ أَنَّ من شرطِ المتصلةِ تقدُّمَ همزةِ استفهامٍ أو تسويةٍ مع

أن المعنى ليس / على أن الانتقال من قوله: "فَسَيَكْفِيكُمْ" إلى قوله "أم يقولون" حتى يَجْعَلَهُ رَدًّا عليه وهو بعيدٌ عنه لفظاً ومعنىً.
وقال الشيخ: "الأحسنُ في القراءتين أن تكونَ "أم" منقطعةً وكأنه أنكِرَ عليهم مُحاجَّتَهُم في الله ونسبته أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وَقَعَ منهم ما أنكَرَ عليهم، ألا ترى إلى قوله: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِيآ إِبرَاهِيمَ} الآيات وإذا جَعَلْنَاهَا متصلةً كان ذلك غيرَ متضمَّنٍ وقوعَ الجمليتين، بل إحداهما، وصارَ السؤالُ عن تعيين إحداهما، وليس الأمرُ كذلك إذا وقعا معاً. وهذا الذي قاله الشيخُ حسنٌ جداً. و "أو" في قوله: "هوداً أو نصارى" كهي في قوله: {لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى} وقد تقدّم تحقيقه.

(2/130)

قوله: {أم الله} أم متصلة، والجلالة عطفٌ على "أنتم"، ولكنه فصل بين المتعاطفين بالمسؤول عنه، وهو أحسن الاستعمالات الثلاثة: وذلك أنه يجوزُ في مثل هذا التركيب ثلاثة أوجه: تقدّم المسؤول عنه نحو: أعلم أنتم أم الله، وتوسطه نحو: أنتم أعلم أم الله، وتأخيرُه نحو: أنتم أم الله أعلم؛ وقال أبو البقاء: "أم الله" مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، أي: أم الله أعلم، و "أم" هنا المتصلة أي: أنتم أعلم، وهذا الذي قاله فيه نظراً، لأنه إذا قدر له خبراً صناعياً صار جملةً، وأم المتصلة لا تعطف الجملة بل المفرد وما في معناه. وليس قولُ أبي البقاء بتفسير معنى فيُعْتَقَر له ذلك بل تفسيرُ إعراب، والتفضيلُ في قوله "أعلم" على سبيل الاستهزاء وعلى تقدير أن يُظنَّ بهم علمٌ من الجهلة والأض فلا مشاركة، ونظيره قولُ حسان:

751 - أتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ * فَشَرُّكُمْ لَخَيْرٍ كَمَا الْفِدَاءُ

وقد عُلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ خَيْرٌ كُلِّهِ.

قوله: {مِنَ اللَّهِ} في "مِنْ" أربعة أوجه، أحدها: أنها متعلِّقةٌ بـ "كَمْ"، وذلك على حذفٍ مضافٍ أي: كَمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ شَهَادَةٌ عِنْدَهُ. الثاني: أن تتعلق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لشهادة بعد صفةٍ، لأنَّ "عنده" صفةٌ لشهادةٍ وهو ظاهرُ قولِ الرمخشري فإنه قال: و "مِنْ" في قوله: {شَهَادَةٌ عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ} مثلها في قولك: "هذه شهادةٌ مني لفلان" هذه شهادةٌ مني لفلان" إذا شَهِدْتَ له، ومثله: {بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من المضميرِ في "عنده"، يعني من الضميرِ المرفوعِ بالظرفِ لوقوعه صفةً، دَكَرَهُ أبو البقاء. الرابع: أن يتعلقَ بذلك المحذوفِ الذي تعلق به الظرفُ وهو "عنده" لوقوعه صفةً، والفرقُ بينه وبين الوجهِ الثاني أن ذاك له عاملٌ مستقلٌ غيرُ العاملِ في الظرف.

(2/131)

قال أبو البقاء: "ولا يجوزُ أَنْ تُعْلَقَ "مِنْ" بشهادةٍ، لئلا يُفصلَ بين الصلّةِ والموصولِ بالصفةِ يعني أَنَّ "شهادة" مصدرٌ مؤوّل بحرفٍ مصدري وفعل فلو عُلِّقَتْ "مِنْ" بها لَكُنْتُ قد فَصَلْتُ بين ما هو في معنى الموصولِ وبين أبعاضِ الصلّةِ بأجنبي وهو الظرفُ الواقعُ صفةً لشهادة. وفيه نظراً من وجهين: أحدهما: لأنَّ "شهادة" يَنْحَلُّ لموصولٍ وصلته، فإنَّ كلَّ مصدرٍ لا يَنْحَلُّ لهما. والثاني: سلّمنا ذلك ولكن لا يُسَلَّمُ والحالُ هذه أَنَّ الظرفَ صفةٌ بل هو معمولٌ لها، فيكونُ بعضُ الصلّةِ لا أجنبياً حتى يلزم

الفصلُ به بين الموصول وصليلته، وإِنَّمَا كَانَ طَرِيقُ مَنَعِ هَذَا بَعْيَرٍ مَا ذَكَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى يَأْبَى ذَلِكَ.

وَكَتَمَ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ فَأَوْلُهُمَا فِي الْآيَةِ الْكَرْمِيَّةِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: كَتَمَ النَّاسُ شَهَادَةً، وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَنْ تَكُونَ "مِنَ اللَّهِ" صِفَةً لِشَهَادَةٍ أَوْ مُتَعَلِّقَةً بِعَامِلِ الظَّرْفِ لَا مُتَعَلِّقَةً بِكُتْمِ، وَذَلِكَ أَنَّ كِتْمَانَ الشَّهَادَةِ مَعَ كَوْنِهَا مُسْتَوْدَعَةً مِّنَ اللَّهِ عِنْدَهُ أَبْلَغُ فِي الْأَظْلَمِيَّةِ مِنْ كِتْمَانِ شَهَادَةٍ مُطْلَقَةٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ.

(2/132)

وَقَالَ فِي "رِيِّ الظَّمَانِ": "فِي الْآيَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ أَظْلَمُ مِنَ اللَّهِ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً حَصَلَتْ لَهُ كَقَوْلِكَ: "وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ زَيْدٍ مِنْ جَمَلَةِ الْكَلِمَتَيْنِ لِلشَّهَادَةِ" وَالْمَعْنَى: لَوْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ وَبَنُوهُ يَهُودًا أَوْ نَصَارَى، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ كَتَمَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِمَّنْ يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ أَظْلَمَ مِنْهُ، لَكِنْ لَمَّا اسْتَحَالَ ذَلِكَ مَعَ عَدْلِهِ وَتَنْزِيهِهِ عَنِ الْكُذْبِ عَلِمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ". قَالَ الشَّيْخُ: "وَهَذَا مُتَكَلِّفٌ جَدًّا مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيبُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَدْلُولُ: أَمَّا التَّرْكِيبُ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ مِنَ الضَّرَائِرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَيْضًا فَيَبْقَى قَوْلُهُ: "مِمَّنْ كَتَمَ" مُتَعَلِّقًا إِمَّا بِأَظْلَمَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِيَّةِ، وَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ بَدَلًا عَامًّا مِنْ خَاصٍّ وَلَيْسَ بِثَابِتٍ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ رَعَمَ وَرَوَدَهُ، لَكِنَّ الْجُمْهُورَ تَأَوَّلُوهُ بِوَضْعِ الْعَامِّ مَوْضِعَ الْخَاصِّ، أَوْ تَكُونُ "مِنْ" مُتَعَلِّقَةً بِمَحْذُوفٍ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيُّ: كَأَنَّهَا مِنَ الْكَاتِمِينَ. وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَدْلُولُ فَإِنَّ ثَبُوتَ الْأَظْلَمِيَّةِ لِمَنْ جُرَّ بِ"مِنْ" يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ، أَيُّ: إِنَّ كِتْمَانَهَا فَلَا أَحَدًا أَظْلَمَ مِنْهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْنَى لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى وَيُتْرَكُ كِتَابُهُ عَنْهُ".

* { سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

قَوْلُهُ تَعَالَى: { مِنَ النَّاسِ } فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، مِنْ "السُّفَهَاءِ" وَالْعَامِلُ فِيهَا "سَيَقُولُ" وَهِيَ حَالٌ مُبَيَّنَةٌ فَإِنَّ السُّفَهَاءَ كَمَا يُوصَفُ بِهِ النَّاسُ يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ، وَكَمَا يُنْسَبُ الْقَوْلُ إِلَيْهِمْ حَقِيقَةً يُنْسَبُ لِغَيْرِهِمْ مَجَازًا قَرَعَ الْمَجَازَ بِقَوْلِهِ: "مِنَ النَّاسِ" ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ.

(2/133)

قَوْلُهُ: { مَا وَلَاهُمْ } "مَا" مُبْتَدَأٌ وَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَالْجَمَلَةُ بَعْدَهَا خَبْرٌ عَنْهَا، وَ "عَن قِبَلَتِهِمُ" مُتَعَلِّقٌ بِ"وَلَاهُمْ"، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ فِي قَوْلِهِ "عَلَيْهَا" أَيُّ: عَلَى تَوَجُّهٍ أَوْ اعْتِقَادٍ، وَجَمَلَةُ الاسْتِفْهَامِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي قَوْلِهِ "عَلَيْهِ" مَجَازٌ، تَرْتَلُ مَوَاطِبَتَهُمْ عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا مَنْزِلَةً مِّنِ اسْتَعْلَى عَلَى الشَّيْءِ.

* { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى

عَقَبِيهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ {

(2/134)

قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ}: الكافُ فيها الوجهان المشهوران كما تقدّم ذلك غير مرة، وهما: إمّا النصبُ على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أو على الحال من المصدر المحذوف، والتقدير: جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا جَعَلًا مَثَلٌ ذَلِكَ وَلَكِنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِ"ذَلِكَ" غَيْرُ مَذْكُورٍ فِيمَا تَقَدَّمَ، وإنما تقدّم ما يَدُلُّ عَلَيْهِ واختلفوا في "ذَلِكَ" على خمسة أوجه: أحدها أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ الْهَدْفُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِقَوْلِ: {يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} والتقدير: جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا مَثَلٌ مَا هَدَيْتُمْ الثَّانِي: أَنَّهُ الْجَعْلُ، والتقدير: جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا مَثَلٌ ذَلِكَ الْجَعْلُ الْغَرِيبُ الَّذِي فِيهِ اخْتِصَاصُكُمْ بِالْهَدَايَةِ. الثالث: قيل: المعنى كما جَعَلْنَا قِبَلَتَكُمْ مَتَوَسِّطَةً جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. قيل: المعنى كما جعلنا القبلة وسطاً الأرض جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. الخامس: - وهو أَبْعَدُهَا - أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: {وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا} أَي: مَثَلٌ ذَلِكَ الْإِصْطِفَاءِ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وَ"جَعَلَ" بِمَعْنَى صَيَّرَ، فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ"أُمَّةً" مَفْعُولٌ ثَانٍ وَوَسَطًا نَعْتُهُ. وَالْوَسَطُ بِالتَّحْرِيكِ: اسْمٌ لِمَا بَيْنَ الطَّرْقَيْنِ، وَيُطْلَقُ عَلَى خِيَارِ الشَّيْءِ لِأَنَّ الْأَوْسَاطَ مُحَمَّيَّةٌ بِالْأَطْرَافِ قَالَ حَبِيبٌ: 752 - كَانَتْ هِيَ الْوَسَطُ الْمَحْمِيَّ فَكَتَبَتْ * بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفًا وَوَسَطُ الْوَادِي خَيْرٌ مَوْضِعٌ فِيهِ، قَالَ زُهَيْرٌ: 753 - هُمْ وَسَطٌ تَرْضَى أَلَانَامُ بِحُكْمِهِمْ * إِذَا تَرَلَّتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ وَقَوْلُهُ: 754 - وَكُنْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا وَسَطًا

(2/135)

وَقَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ وَسَطٍ وَوَسَطٍ وَوَسَطٌ بِالتَّسْكِينِ، فَقَالَ: كُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ لَفْظُ "بَيْنَ" يُقَالُ بِالسُّكُونِ وَإِلَّا فَبِالتَّحْرِيكِ. فَتَقُولُ: جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ بِالسُّكُونِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "وَسَطُ الشَّيْءِ مَا لَهُ طَرَفَانِ مَتَسَاوِيَانِ الْقَدْرَ، وَيُقَالُ ذَلِكَ فِي الْكَمِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالْجِسْمِ الْوَاحِدِ، فَتَقُولُ: وَسَطُهُ ضَلْبٌ، وَوَسَطُ بِالسُّكُونِ يُقَالُ فِي الْكَمِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ كَشَيْءٍ يَفْصَلُ بَيْنَ جِسْمَيْنِ نَحْوِ: "وَسَطُ الْقَوْمِ" كَذَا، وَتَحْرِيكُ الْقَوْلِ فِيهِ هُوَ أَنَّ الْمَفْتُوحَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي الْوَصْفِ بِهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ، الْمَوْنُثُ وَالْمَذْكُورُ، وَالسَّاكِنُ ظَرْفٌ وَالْغَالِبُ فِيهِ عَدَمُ التَّصَرُّفِ، وَقَدْ جَاءَ مَتَمَكَّنًا فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

755 - أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيئَهُ * صَلَاةً وَرَسَ وَسَطُهَا قَدْ تَقَلَّقَا

رُوي برفع الطاء والأضمير لصلاة، وبفتحها والأضمير للجائية.

قوله: "لتكونوا" يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أن تكونَ لام "كي" فتفيد العلة. والثاني أن تكونَ لامَ الصيرورة، وعلى كلا التقديرين فهي حرفُ جرٍ، وبعدها أن مضمرة، وهي وما بعدها في محلِّ جرٍ، وأتى بـ"شهداء" جمعَ شهيدٍ الذي / يَدُلُّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ دُونَ شَاهِدِينَ وَشُهُودًا جَمْعِيَّ شَاهِدٍ.

(2/136)

وفي "على" قولان أحدهما: أنّها على بابها، وهو الظاهر. والثاني أنها بمعنى اللام، بمعنى: أنكم تتقلون إليهم ما عَلِمْتُمُوهُ من الوحي والدين، كما نقله الرسول عليه السلام، وكذلك القولان في "على" الأخيرة، بمعنى أن الشهادة بمعنى التزكية منه عليه السلام لهم. وإنما قُدِّمَ متعلق الشهادة آخراً وقُدِّمَ أولاً لوجهين، أحدهما - وهو ما ذكره الزمخشري - أن الغرض في الأول إثبات سهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم، والثاني: أن "شهيداً" أُسِّبَهُ بالفواصل والمقاطع من "عليكم" فكان قوله "شهيداً" تمام الجملة ومقطعها دون "عليكم". وهذا الوجه قاله الشيخ مختاراً له راداً على الزمخشري مذهبه من أنّ تقديم المفعول يُشعِرُ بالاختصاص وقد تقدّم ذلك.

قوله: {الَّتِي كُنْتَ عَلَيَّهَا} في هذه الآية خمسة أوجه أحدثها: أنّ "القبلة" مفعول أول، و {الَّتِي كُنْتَ عَلَيَّهَا} مفعول ثان، فإنَّ الجعلَ بمعنى التصيير، وهذا ما جَزَمَ به الزمخشري فأبّه قال: {الَّتِي كُنْتَ عَلَيَّهَا} ليس بصفة للقبلة، إنما هي ثاني مفعولي جَعَلْ، يريد: وما جَعَلْنَا القبلة الجهة التي كنت عليها، وهي الكعبة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة إلى الكعبة، ثم أمر بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس ثم حُوِّلَ إلى الكعبة".

(2/137)

الثاني: أنّ "القبلة" هي المفعول الثاني، وإنما قُدِّمَ، و {الَّتِي كُنْتَ عَلَيَّهَا} هو الأول، وهذا ما اختاره الشيخ محتجاً له بأنَّ التصيير هو الانتقال من حال إلى حال، فالمتلبيسُ بالحالة الأولى [هو المفعول الأول والمُتلَبِّسُ] بالحالة الثانية هو المفعول الثاني، ألا ترى أنك تقول: جَعَلْتُ الطينَ حَرَفًا وَجَعَلْتُ الجاهلَ عالماً، والمعنى هنا على هذا التقدير، وما جَعَلْنَا القبلة - الكعبة التي كانت قبلة لك أولاً ثم صُرِفَتْ عنها إلى بيت المقدس - قبلك الآن إلا لِتَعْلَمَ، ونسبَ الزمخشري في جَعَلَهُ "القبلة" مفعولاً أول إلى الوهم. وفيه نظر.

الثالث: أنّ "القبلة" مفعول أول، و "التي كنت" صفتها، والمفعول الثاني محذوفٌ تقديره: وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة. ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه قَدَّرَهُ: وما جَعَلْنَا القبلة التي كنت عليها قبلة، ولا طائل تحته. الرابع: أنّ "القبلة" مفعول أول، و "إلا لتعلم" هو المفعول الثاني، وذلك على حذفٍ مضافٍ تقديره: وما جعلنا صَرَفَ القبلة التي كنت عليها إلا لتعلم، نحو قولك: صَرَبُ زيدٍ للتأديب، أي: كائنٌ أو ثابتٌ للتأديب.

الخامس: أنّ "القبلة" مفعول أول، والثاني محذوف، و {الَّتِي كُنْتَ عَلَيَّهَا} صفةٌ لذلك المحذوف، والتقدير: وما جَعَلْنَا القبلة التي كنت عليها قبلة، وهو ضعيفٌ. وفي قوله "كنت" وجهان أحدهما: أنها زائدة، ويُروى عن ابن عباس أي: أنت عليها، وهذا منه تفسيرٌ معنئ لا إعراب.

والقبلة في الأصل اسمٌ للحالة التي عليها المقابلُ نحو: الجلسة، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجه إليه للصلاة. وقال قطرب: "ويقولون: ليس له قبلة" أي جهة يتوجه إليها. وقال غيره: إذا تقابل رجلان فكل واحدٍ قبلة للآخر.

(2/138)

قوله: {إِلَّا لِنَعْلَمَ} قد تقدّم أنه في أحد الأوجه يكون مفعولاً ثانياً، وأمّا على غيره فهو استثناءً مفرغ من المفعول له العام، أي: ما سبب تحويل القبلة لشيء من الأشياء إلا لكذا. وقوله "لنعلم" ليس على ظاهره فإن علمه قديم غير حادث فلا بدّ من تأويله وفيه أوجه، أحدها: لتمييز التابع من الناكص إطلاقاً للسبب وإرادة المسبب. وقيل: على حذف مضاف أي لنعلم لرسولنا فحذف، أو أراد بذلك تلق العلم بطاعتهم وعصيانهم في أمر القبلة.

قوله: {مَنْ يَتَّبِعْ} في "مَنْ" وجهان، أحدهما: أنها موصولة، و"يَتَّبِعْ" صلتها، والموصول وصلته في محلّ المفعول لـ"نعلم" لأنه يتعدّى إلى واحد. والثاني: أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء و"يَتَّبِعْ" خبره، والجملة في محل نصب لأنها معلقة للعلم، والعلم على بايه، وإليه نحا الزمخشري في أحد قويله. وقد ردّ أبو البقاء هذا الوجه فقال: "لأنّ يوجب أن تعلق "نعلم" عن العمل، وإذا علقت عنه لم يتبق لـ"مَنْ" ما تعلق به لأنّ ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله، ولا يصحّ تعلقها بـ"يَتَّبِعْ" لأنها في المعنى متلقة بتعلم، وليس المعنى: أي فريق يتبع ممن ينقلب انتهى. وهو ردّ واضح إذ ليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على أن يتعلق ممن ينقلب بتعلم نحو: علمت من أحسن إليك ممن أساء، وهذا يقوّي التحوّز بالعلم عن التمييز؛ فإن العلم لا يتعدّى بمن إلا إذا أريد به التمييز. وقرأ الزهري: "إِلَّا لِنَعْلَمَ" على البناء للمفعول، وهي قراءة واضحة لا تحتاج إلى تأويل، فإنّ [لا] تُقدّر ذلك الفاعل غير الله تعالى.

(2/139)

قوله: {عَلَى عَقَبَيْهِ} في محلّ نصب على الحال، أي: يتقلب مرتدّاً راجعاً على عَقَبَيْهِ، وهذا مجاز، وقرئ "على عَقَبَيْهِ" بسكون القاف وهي لغة تميم. قوله: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} "إِنْ" هي المخففة من الثقلية دخلت على ناسخ المبتدأ والخبر، وهو أغلب أحوالها، واللام للفرق بينها وبين إن النافية، وهل هي لامّ الابتداء أو لامّ أخرى أتت بها للفرق؟ خلاف مشهور، وزعم الكوفيون أنها بمعنى "ما" النافية وأن اللام بمعنى إلا، والمعنى: ما كانت إلا كبيرة، نقل ذلك عنهم أبو البقاء، وفيه نظر ليس هذا موضع تحريه.

والقراءة المشهورة نصب "كبيرة" على خبر "كان" واسم كان مضمراً فيها يعود على التولية أو الصلاة أو القبلة المدلول عليها بسياق الكلام وقرأ اليزيدي [عن أبي عمرو] برفعها، وفيه تأويلان، أحدهما - وذكره الزمخشري - أن "كان" زائدة، وفي زيادتها عاملة نظر لا يخفى، وقد استدلل الزمخشري على ذلك بقوله:

756 - فكيف إذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام
فإن قوله "كرام" صفة لجيران، وزاد بينهما "كانوا" وهي رافعة للضمير، ومنّ مفع ذلك تأول "لنا" خبراً مقدماً، وجملة الكون صفة لجيران. والثاني: أن "كان" غير زائدة، بل يكون "كبيرة" خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وإن كانت لها كبيرة، وتكون هذه الجملة في محلّ نصب خبراً لكانت، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً، وهو توجيه ضعيف، ولكن لا توجه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك.

(2/140)

قوله: {إِلَّا عَلَى الَّذِينَ} متعلقٌ بـ"كبيرة"، وهو استثناءٌ مفرغٌ، فإن قيل: لِمَ يتقدّم هنا نفيٌ ولا شبهةٌ، وشرط الاستثناء المفرغ تقدّم شيءٍ من ذلك، فالجوابُ أنّ الكلام وإن كان موجباً لفظاً فإنه في معنى النفي، إذ المعنى أنّها لا تخف ولا تسهل إلا على الذين، وهذا التأويل بعينه قد ذكره في قوله: {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ}، وقال الشيخ: "هو استثناءٌ من مستثنى محذوفٍ تقدّمه: وإن كانت لكبيرةً على الناس إلا على الذين، وليس استثناءً مفرغاً لأنه لم يتقدّمه ولا شبهة" وقد تقدم جواب ذلك. قوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ} في هذا التركيب وما أشبه مما ورد في القرآن وغيره نحو: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ} {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ} قولان أحدثهما: - قول البصريين - وهو أنّ خبر "كان" محذوفٌ، وهذه اللام تسمى لام الجحود ينتصبُ الفعل بعدها بإضمار "أن" وجوباً، فينسبك منها ومن الفعل مصدر مُنَجَّرٌ بهذه اللام، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: وما كان الله مريداً لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدّمها كونٌ منفيٌّ. واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كونا ماضياً. ويُفرّق بينها وبين لام كي ما ذكرنا من اشتراط تقدّم كونٍ منفيٍّ، ويُدلُّ على مذهب البصريين التصريحُ بالخبر المحذوف في قوله:

757 - سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو *

(2/141)

والقولُ الثاني للكفويين: وهو أنّ اللامَ وما بعدها في محلّ الخبر، ولا يُقدّرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أنّ النصبَ في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار أن، وأنّ اللامَ للتأكيد، وقد ردّ عليهم أو البقاء فقال: "وهو بعيدٌ لأنّ اللامَ لامُ الجرِّ و"أنّ" بعدها مُرادَةٌ، فيصيرُ التقدير على قولهم: وما كان الله إضاعةً إيمانكم، وهذا الردُّ هنا لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار "أن" بعد اللام كما قدّمْتُ نقله عنهم، بل يزعمون النصبَ بها وأنها زائدةٌ للتأكيد، ولكن للردِّ عليهم موضعٌ غيرُ هذا.

واعلم أنّ قولك: "وما كان زيدٌ ليقوم" بلام الجحود أبغ من: "ما كان زيدٌ يقوم"، أمّا على مذهب البصريين فواضحٌ، وذلك أنّ مع لام الجحود نفيَ الإرادة للقيام والتهيئة، ودوتها نفيٌ للقيام فقط، ونفيُ التهيئة والإرادة للفعل أبغ من نفي الفعل، إذ لا يلزم من نفي الفعل نفي إرادته، وأمّا على مذهب الكوفيين فلأنّ اللامَ عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيد أبغ منه بلا توكيد.

وقرأ الصّحاح: "ليُضِيعَ" بالتشديد، وذلك أن أضع وصيّع بالهمزة أو التضعيف للنقل من "ضاع" القاصر، يقال: ضاع الشيء يضيع، وأضعته أي أهملته فلم أحفظه، وأمّا ضاع المسك يَضوع أي: فاح فمادة أخرى.

قوله: {لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ} قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر: لَرُؤُوفٌ على وزن: نَدُس، وهي لغة فاشية كقوله:

758 - وَسَرُّ الظَّالِمِينَ فَلَا تَكُنْهُ * يِقَاتِلُ عَمَدَهُ الرَّؤُوفَ الرَّحِيمَا

وقال آخر:

759 - يَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ حَقًّا * كَحَقِّ الْوَالِدِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

(2/142)

وقرأ الباقون: "لرؤوف" على زنة شكور، وقرأ أبو جعفر: "لرؤف" من غير همزة، وهذا دأبه في كل همزة ساكنة أو متحركة، والرافة: أشد الرحمة فهي أخص منها، وفي رؤوف لغتان آخرتان لم تصل إلينا بهما قراءة وهما: رؤف على وزن فخذ، ورأف على وزن صعب. وإنما قدم على "رحيم" لأجل الفواصل.

* { قَدْ تَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: { قَدْ تَرَى } "قد" هذه قال فيها بعضهم: إنها تصرف المضارع إلى معنى الماضي، وجعل، من ذلك هذه الآية وأمثالها وقول الشاعر:
760 - لِقَوْمٍ لَعْمَرِي قَدْ تَرَى أَمْسَ فِيهِمْ * مرابط للأمهاري والعكر الدهر
وقال الزمخشري: "قد نرى": ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية كقول الشاعر:
761 - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامِلُهُ * كَانَتْ أَتْوَابُهُ مُحْتًا بِفَرْصَادِ
قال الشيخ: "وشرحه هذا على التحقيق متضاداً، لأنه شَرَحَ "قد نرى" برابما نرى، ورَبَّ على مذهب المحققين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليل نظيره: ثم قال: "ومعناه كثرة الرؤية فهو مضادٌ لمدلول رَبَّ على مذهب الجمهور. ثم هذا الذي ادَّعاه من كثرة الرؤية لا يدلُّ عليه اللفظ لأنه لم يُوضَع للكثرة "قد" مع المضارع سواءً أريد به الماضي أم لا، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب".

(2/143)

قوله: { فِي السَّمَاءِ } : في معلق الجار ثلاثة أقوال، أحدها: أنه المصدر وهو "تقلب"، و "في" حينئذ وجهان، أحدهما: أنها على بابها الظرفية وهو الواضح. والثاني: أنها بمعنى "إلى" أي: إلى السماء ولا حاجة لذلك، فإن هذا المصدر قد ثبت تعديه بـ"في"، قال تعالى: { لَا يَغْرَبُكَ [تَقَلَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ] } . والثاني من القولين: أنه "نرى" وحينئذ تكون "في" بمعنى "من" أي: قد ترى من السماء، وذكر السماء وإن كان تعالى لا يتحرر في جهة على سبيل التثنية. والثالث: أنه في محل نصب على الحال من "وجهك" ذكره أبو البقاء فيتعلق حينئذ بمحذوف، والمصدر هنا مضاف إلى فاعله، ولا يجوز أن يكون مضافاً إلى منصوبه لأن مصدر ذلك التقلب، فاعله، ولا يجوز أن يكون مضافاً إلى منصوبه لأن مصدر ذلك التقلب، ولا حاجة إلى حذف مضاف من قوله "وجهك" وهو بصر وجهك لأن ذلك لا يكاد يُستعمل، بل ذكر الوجه لأنه أشهر الأجزاء وهو الذي يُقبله السائل في حاجته وقيل: كنى بالوجه عن البصر لأنه محلّه.
قوله: { فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً } الفاء هنا للتسبب وهو واضح، وهذا جواب قسم محذوف، أي: فوالله لنوليئك، و "نولي" يتعدى لاثنتين: الأول الكاف والثاني "قبلة"، و "ترضاهما" الجملة في محل نصب صفة لقبلة، قال الشيخ: "وهذا - يعني "فلنوليئك" - يدل على أن في الجملة السابقة حالاً محذوفاً تقديره: قد نرى تقلب وجهك في السماء طالبا قبلة غير التي أنت مستقبلها.

(2/144)

قوله: {قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}: "وَلَى" يتعدى لاثنتين أحدهما "وجهك" والثاني "شطر" ويجوز أن ينتصب "شطر" على الظرف المكاني فيتعدى الفعل لواحد وهو قول النحاس، ولم يذكر الزمخشري غيره، والأول أوضح، وقد يتعدى إلى ثانيهما بالي. والشطر يكون بمعنى النصف من الشيء والجزء منه، ويكون بمعنى الجهة والنحو، قال:

762 - أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ عَنِّي رَسُولًا * وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

وقال:

763 - أَقُولُ لَأُمَّ زَيْنَبٍ أَقِيمِي * صَدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ

وقال:

764 - وَقَدْ أَظَلَّكُمْ مِنْ شَطْرِ تَعْرِكُمْ * هَوُّ لَهْ ظَلَمٌ يَعْشَاكُمْ قِطْعَا

وقال ابن أحرمر:

765 - تَعْدُو بَنَا شَطْرَ نَجْدٍ وَهِيَ عَاقِدَةٌ * قَدْ كَارَبَ الْعَقْدُ مِنْ إِيقَادِهَا الْحُقْبَا

وقال:

766 - وَأَطَعَنَ بِالرُّمَحِ شَطْرَ الْمُلُوكِ

وقال:

767 - إِنَّ الْعَيْبَرَ بِهَا دَاءٌ مُخَامِرُهَا * وَشَطْرُهَا تَطَّرُ الْعَيْنِينَ مَحْسُورٌ
كل ذلك بمعنى: نحو تلقاء. ويقال: شطر: بعد ومنه: الشاطر وهو الشاب البعيد من الجيران الغائب عن منزله، يقال: شطر شطورا، والشاطر: البعيد ومنه منزل شاطر، وشطر إليه أي أقبل. وقال الراغب: "وصار يُعَبِّرُ بالشاطر عن البعيد وجمعه شاطر، والشاطر أيضا لمن يتباعد من الحق وجمعه شطار.

(2/145)

وقوله: {حَيْثُ مَا كُنْتُمْ} في "حيثما" هنا وجهان، أظهرهما: أنها شرطية وشرط كونها كذلك زيادة "ما" بعدها خلافا للفراء، بـ"كنتم"، في محل جزم بها، و"فولوا" جوابها وتكون هي منصوبة على الظرف يكتنم، فتكون هي عاملة في الجزم، وهو عامل فيها النصب نحو: {أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} واعلم أن "حيث" من الأسماء اللازمة للإضافة فالجملة التي بعدها كان القياس يقتضي أن تكون في محل خفض بها، ولكن متبع من ذلك مانع وهو كونها صارت من عوامل الأفعال. قال الشيخ: "وحيث هي ظرف مكان مضافة إلى الجملة فهي مقتضية للخفض بعدها، وما اقتضى الخفض لا يقتضي الجزم، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، والإضافة موضحة لما أضيف، كما أن الصلة موضحة فينا في اسم الشرط؛ لأن اسم الشرط مبهم، فإذا وصلت بـ"ما" زال منها معنى الإضافة وضمنت معنى الشرط وجوزي بها، وصارت من عوامل الأفعال".

والثاني: أنها ظرف غير مضمّن معنى الشرط، والناصب له قوله: "قُولُوا" قاله أبو الهيثم، وليس بشيء، لأنه متى زيدت عليها "ما" وجب تضمّن معنى الشرط. وأصل ولوا: وليوا، فاستقبلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت أولتهما وهو الياء وضمت ما قبله ليجانس الضمير فوزه قعوا. وقوله: "شطره" فيه القولان، وهما: إمّا المفعول به وإمّا الظرفية كما تقدم.

(2/146)

قوله: { أَنَّهُ الْحَقُّ } يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "أَنَّ" وَاسْمُهَا وَخَبْرُهَا سَادَّةٌ مَسَدَّةٌ الْمَفْعُولَيْنِ لـ "يَعْلَمُونَ" عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَسَدَّةٌ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّهَا تَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، وَأَنْ تَكُونَ سَادَّةٌ مَسَدَّةٌ مَفْعُولٌ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْعَرَفَانِ. وَفِي الضَّمِيرِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا: يَعُودُ عَلَى التَّوَلَّى الْمَدْغُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "فَوَلُّوا". وَالثَّانِي: عَلَى الشَّطْرِ. وَالثَّلَاثُ: عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا التَّفَاتَاً مِنْ خُطَابِهِ بِقَوْلِهِ "فَلْتَوَلَّيَنَّكَ" إِلَى الْعَيْبَةِ.

قوله: { مِنْ رَبِّهِمْ } مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْحَقِّ أَي: الْحَقُّ كَأَنَّ مِنْ رَبِّهِمْ. وَقُرِءَ: "عَمَّضًا يَعْمَلُونَ" بِالْعَيْبَةِ رَدًّا عَلَى الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ أَوْ رَدًّا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَيَكُونُ / التَّفَاتَاً مِنْ خُطَابِهِمْ بِقَوْلِهِ: "وَجُوهَكُمْ - كُنْتُمْ". وَبِالْخُطَابِ عَلَى رَدِّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ الظَّاهِرُ، أَوْ لِلَّذِينَ عَلَى الْإِلْفَاتَاتِ تَحْرِيكًا لَهُمْ وَتَنْشِيطًا.

* { وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَغِضُوهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ }

(2/147)

قوله تعالى: { وَلَئِنْ أَتَيْتَ } فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا قَوْلٌ سَبِيوِيهِ وَهُوَ أَنَّ اللَّامَ هِيَ الْمَوْطِئَةُ لِلْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ وَ "إِنَّ" شَرْطِيَّةٌ، فَقَدْ اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقِسْمٌ، وَسَبَقَ الْقِسْمُ فَالْجَوَابُ لَهُ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا ذُو خَبْرٍ، فَلِذَلِكَ جَاءَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ بِمَا النَّافِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا، وَحُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِسَدِّ جَوَابِ الْقِسْمِ مَسَدَّةً، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا لِأَنَّهُ مَتَى حُذِفَ الْجَوَابُ وَجَبَ مَضِيٌّ فِعْلُ الشَّرْطِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، وَ "تَبِعُوا" وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا لَفُظًا فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنَى، أَي: مَا يَتَّبِعُونَ لِأَنَّ الشَّرْطَ قَيْدٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالشَّرْطُ مُسْتَقْبَلٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَضمونُ الْجُمْلَةِ مُسْتَقْبَلًا ضَرُورَةً أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَكُونُ شَرْطًا فِي الْمَاضِي.

(2/148)

الثاني: وهو قولُ الفراء - ويُنْقَلُ أَيْضًا عَنِ الْأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ - أَنَّ "إِنَّ" بِمَعْنَى "لَوْ"، وَلِذَلِكَ كَانَتْ "مَا" فِي الْجَوَابِ، فَجَعَلَ "مَا تَبِعُوا" جَوَابًا لِإِنَّ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى لَوْ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَاهَا فَلَا تُجَابُ بِ "مَا" وَحَدَّهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ، تَقُولُ: إِنْ تَرَزَّنِي فَمَا أَزُورُكَ، وَلَا يَجِيزُ الْفَرَاءُ: "مَا أَزُورُكَ" بِغَيْرِ فَاءٍ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "وَجَاءَ جَوَابُ "لَئِنْ" كَجَوَابِ لَوْ، وَهِيَ ضَدُّهَا فِي أَنَّ "لَوْ" تَطْلُبُ الْمَضِيَّ وَالْوَقُوعَ وَ "إِنَّ" تَطْلُبُ الْإِسْتِقْبَالَ، لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يَتَرْتَّبُ قَبْلَهَا الْقِسْمُ، فَالْجَوَابُ إِنَّمَا هُوَ لِلْقِسْمِ، لَنْ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ يَقَعُ مَوْقِعَ الْآخِرِ هَذَا قَوْلُ سَبِيوِيهِ " قَالَ الشَّيْخُ: " هَذَا فِيهِ تَشْبِيهُ وَعَدْمُ نَصِّ عَلَى الْمَرَادِ، لِأَنَّ أَوَّلَهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَوَابَ لـ "إِنَّ" وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ: الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِإِنَّ، وَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: "لِأَنَّ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ يَقَعُ مَوْقِعَ الْآخِرِ لَا يَصْلُحُ عَلَةً لِكُونَ "مَا تَبِعُوا" جَوَابًا لِلْقِسْمِ، بَلْ لِكُونِهِ جَوَابًا لِإِنَّ، وَقَوْلُهُ: "قَوْلُ سَبِيوِيهِ" لَيْسَ فِي كِتَابِ سَبِيوِيهِ ذَلِكَ، إِنَّمَا فِيهِ أَنَّ "مَا تَبِعُوا" جَوَابُ الْقِسْمِ، وَوَقَعَ فِيهِ الْمَاضِي مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبَلِ، قَالَ سَبِيوِيهِ: " وَقَالُوا: لَئِنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلَ يَرِيدُ مَعْنَى مَا هُوَ فَاعِلٌ وَمَا يَفْعَلُ ".

وتلخص مما أن قوله: "ما تبعوا" فيه قولان، أحدهما: أنه جواب الشرط ولذلك لم يفتن بالفاء. والثاني: أنه جواب لإن إجراء لها مجرى لو. وقال أبو البقاء: "ما تبعوا" أي: لا يتبعوا، فهو ماض في معنى المستقبل، ودخلت "ما" حملاً على لفظ الماضي، وحذفت الفاء في الجواب لأن فعل الشرط ماض، وقال الفراء: إن هنا بمعنى لو وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مَرَضِيٍّ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة.

(2/149)

قوله: {وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ} "ما" تحتمل الوجهين أعني كونها حجازية أو تميمية، فعلى الأول يكون "أنت" مرفوعاً بها، و"بتابع" في محل نصب، وعلى الثاني يكون مرفوعاً بالابتداء و"بتابع" في محل رفع، وهذه الجملة معطوفة على جملة الشرط وجوابه لا على الجواب وحده، إذ لا يحل محله لأن نفي تبعيتهم لقبليته مقيد بشرط لا يصح أن يكون قيدا في نفي تبعيته قبلتهم. وهذه الجملة أبلغ في النفي من قوله: {مَا تَبِعُوا قِبَلْتِكَ} من وجوه أحدها: كونها اسمية متكررة فيها الاسم، مؤكداً نفياً بالباء.

ووجد القبلة وإن كانت مثناة لأن لليهود قبلة وللنصارى قبلة أخرى لأحد وجهين: إما لاشتراكهما في البطلان صارا قبلة واحدة، وإما لأجل المقابلة في اللفظ، لأن قبله {مَا تَبِعُوا قِبَلْتِكَ}. وقرىء "بتابع قبلتهم" بالإضافة تخفيفاً لأن اسم الفاعل المستكمل لشروط العمل يجوز فيه الوجهان. واختلف في هذه الجملة: هل المراد بها النهي أي: لا تتبع قبلتهم ومعناه الدوام على ما أنت عليه لأنه معصوم من اتباع قبلتهم أو الإخبار المحض بنفي الأتباع. والمعنى أن هذه القبلة لا تصير منسوخة، أو قطع رجاء أهل الكتاب أن يعود إلى قبلتهم؟ قولان مشهوران.

(2/150)

قوله: {وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ} كقوله: "ولئن أتيت". وقوله: "إِنَّكَ" جواب القسم، وجواب الشرط محذوف كما تقدم في نظيره، قال الشيخ: "لا يقال إنه يكون جواباً لهما لامتناع ذلك لفظاً ومعنى، أما المعنى فلأن الاقتضاء مختلف، فاقتضاء القسم على أنه لا عمل له [فيه]، لن القسم إنما جيء به توكيداً للجملة المقسم عليها، وما جاء على سبيل التوكيد لا يناسب أن يكون عاملاً، واقتضاء الشرط على أنه عامل فيه، فتكون الجملة في موضع جزم، وعمل الشرط لقوة طلبه له، وأما اللفظ فإن هذه الجملة إذا كانت جواب قسم لم تحتج إلى مزيد رابط، فإذا كانت جواب شرط احتجت إلى مزيد رابط وهو الفاء ولا يجوز أن تكون خالية من الفاء موجودة فيها فلذلك امتنع أن تكون جواباً لهما معاً".

و "إِذَنْ" جرف جواب جزاء بنص سيبويه، وتنصب المضارع بثلاثة شروط: أن تكون صدراً، وألا يفصل بينها وبين الفعل بغير الظرف والقسم، وألا يكون الفعل حالاً، ودخلت هنا بين اسم إن وخبرها لتقرير النسبة بينهما وكان حدها أن تتقدم أو تتأخر، فلم تتقدم لأنه سبق قسم وشرط والجواب هو للقسم، فلو تقدمت لئوهم أنها لتقرير النسبة التي بين الشرط والجواب المحذوف، ولم تتأخر لئلا تفوت مناسبة الفواصل ورؤوس الآي.

قال الشيخ: "وتحريرُ معنى "إِدَنَّ" صعبٌ اضطربَ الناسُ في معناها وفي فهم كلام سيبويه فيها، وهو أن معناها الجوابُ والجزاءُ" قال: "والذي تحصَّلَ فيها أنها لا تقعُ ابتداءً كلام، بل لا بدَّ أن يسبقَها كلامٌ لفظاً أو تقديراً، وما بعدها في اللفظِ أو التقديرِ وإن كان مُتَسَبِّباً عَمَّا قبلها فهي في ذلك على وجهين، أحدهما: أن تَدُلَّ على إنشاءِ الارتباطِ والشرطِ، بحيث لا يُفهم الارتباطُ من غيرها مثالُ ذلك: أزورك. فتقول: إذاً أزورك، وإنما تريد الآن أن تجعلَ فعله شرطاً لفعلِكَ، وإنشاءُ السببيةِ في ثاني حال من ضرورته أن يكونَ في الجوابِ وبالفعليةِ في زمانٍ مستقبل، وفي هذا الوجعُ تكونُ عاملةً، ولعملها شروطٌ مذكورةٌ في النحو. الوجه الثاني: أن تكونَ مؤكدةً لجوابٍ ارتبطَ بِمُقَدِّمٍ أو مَبْتَهةً على مُسَبِّبٍ حَصَلَ في الحال، وهي في الحالين غيرُ عاملةٍ لأنَّ المؤكِّدات لا يُعْتَمَدُ عليها والعاملُ يُعْتَمَدُ عليه، وذلك، نحو: "إن تَأْتَنِي إِذَا أَتَيْتُكَ"، و"والله إِذَا لافَعَلَنَّ" فلو أُسْقِطَتْ "إِذَا" لَفَهَمَ الارتباطُ، وَلَمَّا كَانَتْ في هذا الوجعِ غيرُ مُعْتَمَدٍ عليها جاز دخولُها على الجملةِ الاسميةِ الصريحةِ نحو: "أزورك" فتقول: "إِذَا أَنَا أَكْرَمُكَ"، وجاز توسُّطُها نحو: "أنا إِذَا أَكْرَمُكَ"، وتأخُّرها. وإذا تَقَرَّرَ هذا فجاءت "إِذَا" في الآيةِ مؤكدةً للجوابِ المُرتَبِطِ بما تقدَّم، وإنما قَرَّرْتُ معناها هنا لأنها كثيرةٌ الدُّورِ في القرآنِ فَتُحْمَلُ في كلِّ موضعٍ على ما يناسبُ من هذا الذي قَرَّرناه". انتهى كلامه.

واعلم أنَّها إذا تقدَّمتها عاطفٌ جارٌّ إعمالها وإهمالها وهو الأكثرُ، وهي مركبةٌ من همزةٍ وذالٍ ونونٍ، وقد شَبَّهتِ العربُ نوبتها بتنوين المنصوبِ فقلَّبوها في الوقفِ ألفاً وكتبوها الكتابَ على ذلك، وهذا نهايةُ القولِ فيها. /

وجاء في هذا المكان {مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ} وقال قبيلَ هذا: {بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ} وفي الرعد: {بَعْدَ مَا جَاءَكَ} فلم يأتِ بـ"من" الجارةِ إلَّا هنا، واختصَّ موضعاً بـ"الذي"، وموضعيَّين بـ"ما"، فما الحكمةُ في لك؟ والجوابُ ما ذَكَرَهُ بعضُهم وهو أن "الذي" أَحْصَى، و"ما" أَشَدَّ إِيْهَاماً، فحيث أتى بالذي أشير به إلى العلم بصحة الدين الذي هو الإسلام المانع من ملتي اليهود والنصارى، فكان اللفظُ الأخصُّ الأشهرُ أَوْلَى فيه لأنه عِلْمٌ بكلِّ أصول الدين، وحيث أتى بلفظ "ما" أشير به إلى العلم بركن من أركان الدين، أَحَدُهُما: القِبْلَةُ، وَالْآخَرُ: بعض الكتاب لأنه أشار إلى قوله: {وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنَكِّرُ بَعْضُهُ}. قال "وأما دخولُ "مِنْ" ففائدته ظاهرةٌ وهي بيانُ أولِ الوقتِ الذي وَجَبَ [على] عليه السلام أن يخالف أهلَ الكتابِ في قبليتهم، والذين يقال في هذا: إنه من بابِ التنوعِ في البلاغة.

* {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}

قوله تعالى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ} فيه ستةٌ أوجهٍ أظهرها: أنه مرفوع بالابتداءِ، والخبرُ وقوله "يعرفونه". الثاني: أنه خبرٌ مبتدئٌ محذوفٌ أي: هم الذين آتيناهم. الثالث: النصبُ

بإضمار أعني. الرابع: الجرُّ على البدل من "الظالمين". الخامس: على الصفة للظالمين. السادس: نصبُ على البدل من {الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ} في الآية قبلها.

(2/153)

قوله: "يَعْرِفُونَهُ" فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ للذين آتيناهم كما تقدّم في أحد الأوجه المذكورة في "الذين آتيناهم". الثاني: أنه نصبٌ على الحال على باقية الأقوال المذكورة، وفي صاحب الحال وجهان، أحدهما: المفعولُ الأولُ لآتيناهم، والثاني: المفعولُ الثاني وهو الكتاب، لأنَّ في "يَعْرِفُونَهُ" ضميرين يعودان عليهما. والضمير في "يَعْرِفُونَهُ" فيه أقوال، أحدهما: أنه يعودُ على الحقِّ الذين هو التحوُّل. الثاني: على القرآن. الثالث: على العلم، الرابع: على البيت الحرام، الخامس: على النبي صلى الله عليه وسلم وبه بدأ الزمخشري، واختاره الزجاج وغيره، قالوا: وأصمِرَ وإن لم يسبق له ذكرٌ لدلالة الكلام عليه وعدم اللبس، ومثُل هذا الإضمار فيه تفخيمٌ له كأنه لشهرته وكونه علماً معلوماً مستغنياً عن ذكره بلفظه. قال الشيخ: "بل هذا من باب الالتفات من الخطاب في قوله: "قول وجهك" إلى الغيبة".

قوله: {كَمَا يَعْرِفُونَ} الكافُ في محلِّ نصبٍ. إمّا على كونها نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: معرفةٌ كائنةٌ مثلَ معرفتهم أبناءهم أو في موضع نصبٍ على الحال من ضمير ذلك المصدرِ المعرفة المحذوف، التقدير: يعرفونه المعرفةً مماثلة لعرفانهم، وهذا مذهبُ سيبويه، وتقدّم تحقيقُ هذا. و"ما" مصدريةٌ لأنه يتسببُ منها ومما بعدها مصدرٌ كما تقدّم تحقيقه.

قوله: {وَهُمْ يَعْلَمُونَ} جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلٍ يكتمون، والأقربُ فيها أن تكونَ حالاً لأنَّ لفظاً "يكتُمون الحق" يدلُّ على علمه إذ الكتمُ إخفاءٌ ما يُعلم، وقيل: متعلقٌ العلم هو ما على الكاتم من العقاب، أي: وهم يعلمون العقاب المرتب على كاتم الحق، فتكونُ إذا ذاك حالاً مبيّنةً.

* { الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُكْتُمِينَ }

(2/154)

قوله تعالى: { الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ } فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأٌ وخبره الجارُّ والمجرورُ بعده، وفي الألفِ واللامِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ للعهد، والإشارةُ إلى الحقِّ الذي عليه الرسولُ عليه السلام أو إلى الحقِّ الذي في قوله "يكتُمون الحق" أي: هذا الذي يكتُمونه هو الحقُّ من ربك، وأن تكونَ للجنس على معنى الحقِّ من الله لا من غيره. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ أي: هو الحقُّ من ربك، والضميرُ يعودُ على الحقِّ المكتوم أي ما كتموه هو الحقُّ. الثالث: أنه مبتدأٌ والبرُّ محذوفٌ تقديره: الحقُّ من ربك يعرفونه، والجارُّ والمجرورُ على هذين القولين في محلِّ نصبٍ على الحال من "الحق"، ويجوز أن يكونَ خبراً بعد خيرٍ في الوجه الثاني.

وقرأ علي بن أبي طالب: {الحقُّ من ربك} نصباً، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على البدل من الحقِّ المكتوم، قاله الزمخشري الثاني: أن يكونَ منصوباً بإضمار "الزم" وبدلت عليه الخطابُ بعده [في] قوله: "فلا تكونَنَّ" الثالث: أنه يكونَ منصوباً

بـ"يَعْلَمُونَ" قبله. وذكر هذين الوجهين ابنُ عطية، وعلى هذا الوجه الأخير يكونُ ممَّا وقع فيه الظائرُ موقعَ المضمرةِ أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسنٌ في أماكن التفخيم والتهويل نحو:
768 - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ *

(2/155)

والنهيُّ عن الكونِ عليَّ صفةٍ أبلغُ من النهيِّ عن نفيسِ الصفةِ فلذلك جاءَ التنزيلُ عليه: نحو { فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْتَرِينَ } { فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ } دون: لا تَمْتَرِ ولا تَجْهَلْ ونحوه، وتقريرُ ذلك أنَّ قوله: "لا تكن ظالماً" نهي عن الكونِ بهذه الصفةِ، والنهيُّ عن الكونِ على صفةٍ أبلغُ من النهيِّ عن تلك الصفةِ، إذ النهيُّ عن الكونِ على صفةٍ يدلُّ على عمومِ الأكوانِ المستقبلِ عن تلك الصفةِ، والمعنى لا تَظْلِمُ في كلِّ أكوانِكَ أي: في كلِّ فردٍ فردٍ من أكوانِكَ فلا يَمُرُّ بك وقتٌ يؤخذ منك فيه ظلمٌ، فيصيرُ كأن فيه نصاً على سائرِ الأكوانِ بخلاف: لا تَظْلِمُ، فإنه يستلزمُ الأكوانَ، وفَرَّقَ بين ما يدلُّ دلالةً بالنصِّ وبين ما يدلُّ دلالةً بالاستلزام.

والمتراءُ: اِفْتَعَالَ مِنَ الْمِرْيَةِ وَهِيَ الشُّكُّ، ومنه المراءُ قال:
769 - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ * إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ وَمَارِيئُهُ: جَادَلْتُهُ وَشَاكَلْتُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ، وَافْتَعَلَ فِيهِ بِمَعْنَى تَفَاعَلَ يُقَالُ: تَمَارَوْا فِي كَذَا وَامْتَرَوْا فِيهِ نَحْوُ: تَجَاوَرُوا، وَاجْتَوَرُوا. وَقَالَ الرَّاعِبُ: "الْمِرْيَةُ: التَّرَدُّدُ فِي الْأَمْرِ وَهِيَ أَحْصُ مِنَ الشُّكِّ، وَالْمِرَاءُ وَالْمُمَارَاةُ: الْمُحَاجَّةُ فِيمَا فِيهِ مِرْيَةٌ، وَأَصْلُهُ مِنْ مَرَيْتُ النَّاقَةَ إِذَا مَسَحَتْ صَرْعَهَا لِلْحَلْبِ" فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمِرْيَةِ وَالشُّكِّ كَمَا تَرَى، وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّيْبِ وَالشُّكِّ، وَأَنْشَدَ الطَّبْرِيُّ قَوْلَ الْأَعْمَشِيِّ:
770 - تَدَّرُّ عَلَى أَسْوَقِ الْمُفْتَرِيِّ * سَنَ رَكْضًا إِذَا مَا السَّرَابُ ارْجَحَنُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّ الْمُفْتَرِيَّ الشَّاكُونَ، قَالَ: "وَوَهُمَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ وَغَيْرَهُ قَالُوا: الْمُفْتَرُونَ فِي الْبَيْتِ هُمُ الَّذِينَ يَمُرُّونَ الْخَيْلَ بِأَرْجُلِهِمْ هَمَزًا لِتَجْرِي [كَأَنَّهُمْ] يَتَحَلَّبُونَ الْجَرِيَّ مِنْهَا".

(2/156)

* { وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

قوله تعالى: { وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ } : جمهورُ القراءِ عليَّ تنوين "كل"، وتنوينه للعوض من المضافِ إليه، والجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و "وَجْهَةٌ" مبتأ مؤخرٌ، واخْتَلَفَ فِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ "كل" المحذوفِ فقيل: تقديره: ولكل طائفةٍ من أهل الأديان، وقيل: ولكل أهل موضع من المسلمين وَجْهَةٌ إلى جهة لكعبة يميناً وشمالاً ووراءً وَقُدَّامُ. وفي "وَجْهَةٌ" قولان، أحدهما - وَيُعْرَى لِلْمَبْرَدِ وَالْفَارِسِيِّ وَالْمَازِنِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ -: أَنَّهَا اسْمُ الْمَكَانِ الْمُتَوَجَّهِ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ قِيَاسًا إِذَا هِيَ غَيْرُ مُصَدَّرٍ. قَالَ سِيبَوَيْهِ "وَلَوْ بَيَّنَّتْ فَعَلَةٌ مِنَ الْوَعْدِ لَقَلَّتْ: وَوَعْدَةٌ، وَلَوْ بَيَّنَّتْ مُصَدَّرًا لَقَلَّتْ: وَعْدَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُصَدَّرٌ، وَيُعْرَى لِلْمَازِنِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَذْفِ الْوَاوِ مِنَ الْمَصَادِرِ: "وَقَدْ

أثبتوا فقال: وَجْهَةٌ فِي الْجِهَةِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ شَادَاً مَنْتَهَةً عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمَتْرُوكِ فِي عِدَّةٍ وَنَحْوِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ غَثَابَتَ الْوَاوِ وَإِنْ كَانَتْ مُصَدَّرًا أَنَّهَا مُصَدَّرٌ جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ؛ إِذِ الْفِعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ تَوَجَّهَ وَاتَّجَهَ، وَمُصَدَّرُهُمَا التَّوَجُّهُ وَالِاتِّجَاهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي فِعْلِهِ: وَجَهَةٌ يَجُوهُ كَوَعَدَ يَعِدُ، وَكَانَ الْمَوْجِبَ لِحَذْفِ الْوَاوِ مِنْ عِدَّةٍ وَزَيْتَةِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَضَارِعِ لَوْ قُوعِ الْوَاوِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهَذَا فَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ مَضَارِعٌ يُحْمَلُ مُصَدَّرُهُ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ قُلْتُ: إِنَّ "وَجْهَةً" مُصَدَّرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ لَتَوَجَّهَ أَوْ اتَّجَهَ. وَقَدْ أَلَمَّ أَبُو الْبَقَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا.

(2/157)

قوله: {هُوَ مُؤَلِّيهَا} جملة من مبتدئ وخبر في محل رفع لأنها صفة لوجهة، واختلف في "هو" على قولين، أحدهما: أنه يعود على لفظ "كل" لا على معناها ولذلك أقره، والمفعول الثاني محذوف لفهم المعنى تقديره هو مؤليها وجهه أو نفسه، ويؤيد هذا قراءة ابن عامر: "مؤلاها" على ما لم يُسمَّ فاعله كما سيأتي. ولثاني: أنه يعود على الله تعالى أي: الله مؤلي القبلة إياه، أي ذلك الفريق. وقرأ الجمهور: "مؤليها" على اسم فاعل، وقد تقدّم أنه حُذِفَ أَحَدُ مَفْعُولَيْهِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ - وَيُعَزِّي لابن عباس - مُؤَلَّاهَا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ أَيْ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمَتَّصِلُ بِهِ وَهُوَ "هَا" الْعَائِدُ عَلَى الْوَجْهِةِ، وَقِيلَ: عَلَى التَّوَلِيَةِ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بَتَعْيِينِ عَوْدُ "هُوَ" إِلَى الْفَرِيقِ، إِذِ يَسْتَجِيزُ فِي الْمَعْنَى عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: "وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ" بِالْإِضَافَةِ، وَيُعَزِّي لابن عامر، واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال أحدها: - وهو قول الطبري - : أنها خطأ وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام على تخطئة ما ثبتت عن الأئمة لا يسهل. والثاني - وهو قول الزمخشري وأبي البقاء: أن اللام زائدة في الأصل، قال الزمخشري: "المعنى وكل وجهة الله مؤليها، فزيدت اللام لتقدم المفعول، كقولك: لزيد صرت، ولزيد أبوه ضاربه.

(2/158)

قال الشيخ: وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد إلى ظاهره المجرور باللام لا تقول: لزيد صرت، ولا: لزيد أنا صار، لئلا يلزم أحد محذورين، وهما: إما أنه يكون العامل قويا ضعيفا، وذلك أنه من حيث تعدى للضمير بنفسه يكون قويا ومن حيث تعدى للظاهر بلام يكون ضعيفا، وإما لأنه يصير المتعد لواحد متعديا لثنين، ولذلك تأول النحويون ما يؤهم ذلك وهو قوله:
771 - هذا سراقه للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب
على أن الضمير في "يدرسه" للمصدر، أي: يدرس الدرس لا للقرآن، لأن الفعل قد تعدى إليه. وإما تمثيله بقوله: "لزيد صرت" فليس نظير الآية لأنه لم يتعد في هذا المثال إلى ضميره، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب الاشتغال، فتقدر عاملا في "لكل وجهة" يفسره "مؤليها" لأن الاسم المشتغل عنه إذا كان ضميره مجرورا بحرف ينتصب ذلك الاسم بفعل يوافق العامل الظاهر في المعنى، ولا يجوز جر المشتغل عنه بحرف، تقول: زيدا مررت به أي: لابتست زيدا مررت به، ولا يجوز: لزيد مررت به، قال تعالى: {وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ} وقال:

772 - أتعلبه الفوارس أم رباحا * عدلت بهم طهية والخشبا
فأتى بالمشتغل عنه منصوبا، وأما تمثله بقوله: لزيد أبوه صاربه فتركيب غير عربي.

(2/159)

الثالث: أن "لكل وجه" متعلق بقوله: "فاستبقوا الخيرات" أي: فاستبقوا الخيرات لكل وجه، وإنما قُدم على العامل للاهتمام به، كما يُقَدَّم المفعول، ذكره ابن عطية، ولا يجوز أن توجه هذه القراءة على أن "لكل وجه" في موضع المفعول الثاني لمولها، والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو "مَوْلٌ" وهو "ها"، وتكون عائدة على الطوائف، ويكون التقدير: وكل وجه الله مولي الطوائف أصحاب القبلات، وزيدت اللام في المفعول لتقدمه ويكون العامل فرعا؛ لأنَّ النَّحْوِيْنَ نَصَّوْا على أنه لا يجوز زيادة اللام للتقوية إلا في المتعدي لواحد فقط، و "مَوْلٌ" مِمَّا يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، فامتنع ذلك فيه. وهذا المانع هو الذي مَنَعَ من الجواب عن الزمخشري فيما اعترض به عليه الشيخ من كون الفعل إذا تعدى للظاهر فلا يتعدى لضميره، وهو أنه كان يمكن أن يُجَابَ عنه بأنَّ الضمير المتصل بـ "مَوْلٌ" ليس بضمير المفعول بل ضمير المصدر وهو التولية، ويكون المفعول الأول محذوفاً، والتقدير: الله "مُولِي التَّوْلِيَةِ كُلِّ وَجْهَةٍ أَصْحَابَهَا، فلما قُدم المفعول على العامل قوي باللام لولا أنهم نَصَّوْا على المنع من زيادتها في المتعدي لاثنين وثلاثة.

قوله: { فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ } "الخيرات" منصوبة على اسقاط حرف الجر، التقدير: إلى الخيرات، كقول الراعي:

773 - ثنائي عليكم آل حرب ومن يمل * سواكم فإني مهتد غير مائل
أي: إلى سواكم، وذلك لأنَّ "استبق": إما بمعنى سبق المجرد أو بمعنى تسابق، لا جائز أن يكون بمعنى سبق لأنَّ المعنى ليس على اسبقوا الخيرات، فبقي أن يكون بمعنى تسابق ولا يتعدى بنفسه.

(2/160)

والخيرات جمع: خيرة وفيهما احتمالان: أحدهما: أن تكون مخففة من "خيرة" بالتشديد بوزن قَيْعَلَةٍ نحو: مَيْتٌ فِي مَيْتٍ. والثاني: أن تكون غير مخففة، بل تَبُّتٌ على قَعَلَةٍ بوزن جَفَنَةٍ، يقال: رجلٌ خَيْرٌ وإمرأةٌ خَيْرٌ، وعلى كلا التقديرين فليسا للتفضيل. والسبق: الوصول إلى الشيء أولاً، وأصله التقدم في السير، ثم نُجُوْرَ به في كل تقدم.

قوله: { أَيَّنَ مَا تَكُونُوا } "أين" اسم شرط تجزم فعلين كان و "ما" مزيدة عليها على سبيل الجواز، وهي ظرف مكان، وهي هنا في محل نصب خبراً لكان، وتقديمها واجب لتضمنها معنى ماله صدر الكلام، و "تكونوا" مجزوم بها على الشرط، وهو الناصب لها، و "يات" جوابها، وتكون أيضاً استفهاماً فلا تعمل شيئاً، وهي مبنية على الفتح لتضمن معنى حرف الشرط أو الاستفهام.

* { وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }

قوله تعالى: {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ} : " مِنْ حَيْثُ " متعلقٌ بقوله: " قَوْلٌ " و " خَرَجْتَ " في محلِّ جَرِّ بإضافة " حيث " إليها، وقرأ عبد الله " حيث " بالفتح، وقد تقدّم أنها إحدى اللغات، ولا تكونُ هنا شرطيةً، لعدم زيادة " ما "، والهاءُ في قوله: " وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ " الكلامُ فيها كالکلامِ عليها فيما تقدّم. وقرىء " تَعْلَمُونَ " بالياء والتاء، وهما واضحتان كما تقدّم.

* { وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا يَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }

(2/161)

قوله تعالى: {لِئَلَّا يَكُونَ} : هذه لامٌ كي بعدها " أَنْ " المصدريةُ الناصبةُ للمضارعِ، و " لا " نافيةٌ واقعةٌ بين الناصبِ ومنصوبه، كما تقعُ بين الجازمِ ومجزومه نحو: {إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنَّ}، و " أَنْ " هنا واجبةُ الإظهار، إذ لو أُضْمِرَتْ لَنَقَلَّ اللفظُ بتوالي لامين، ولا مَجْرُ متعلقةٌ بقول: " فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ "، وقال أبو البقاء: متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ لِئَلَّا، ولا حاجةٌ إلى ذلك، و " للناس " خبرٌ لـ " يكون " مُقَدَّمٌ على اسمها، وهو " حُجَّةٌ " و " عليكم " في محلِّ نصبٍ على الحالِ؛ لأنَّه في الأصلِ صفةُ النكرة، فلَمَّا تقدّم عليها انتصبتَ حالاً، ولا يتعلقُ بـ " حُجَّةٌ " لئلا يَلَزَمَ تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه، وهو ممتنعٌ، لأنَّه في تأويلِ صلةٍ وموصولٍ، وقد قال بعضهم: " يتعلقُ بِحُجَّتِهِ " وهو ضعيفٌ. ويجوزُ أن يكونَ " عليكم " خبراً ليكونَ، ويتعلقُ " للناس " بـ " يكون " على رَأْيِ مَنْ يَرَى أَنَّ كَانَ الناقصةُ تعملُ في الظرفِ وشبهه، وذكرِ الفعلِ في قوله " يكون "؛ لأنَّ تَأْنِيثَ الحجةِ غيرُ حقيقي، وحَسَّنَ ذلكَ الفصلُ أيضاً.

(2/162)

قوله: {إِلَّا الَّذِينَ} قرأ الجمهور "إِلَّا" بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ اللامِ، وقرأ ابن عباسٍ وزيد بن علي وابن زيد بفتحها وتخفيفِ اللامِ علي أنها للاستفتاح. فأما قراءة الجمهور فاختلف النحويون / في تأويلها على أربعة أقوال أظهرها: - وهو اختيار الطبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره - أنه استثناء متصل، قال الزمخشري: " ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندِين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً لدين قومه وحباً لهم، وأطلق علي قولهم " حجة " لأنهم ساقوه مساق الحجة. وقال ابن عطية: " المعنى أنه لا حجة لأحدٍ عليكم إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم الذين تكلموا في النازلة، وسمَّها حجة، وحكم بفسادها حين كانت من ظالم ". الثاني: أنه استثناء منقطعٌ فيُقدَّر بـ " لكن " عند البصريين وبل عند الكوفيين لأنه استثناءٌ من غير الأول والتقدير: لكن الذين ظلموا فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يصعوبها موضع الحجة. ومثلاً للخلاف هو: هل الحجة هو الدليل الصحيح أو الاحتجاج صحيحاً كان أو فاسداً؟ فعلى الأول يكون منقطعاً وعلى الثاني يكون متصلاً. الثالث: - وهو قول أبي عبيدة - أن "إِلَّا" بمعنى الواو العاطفة، وجعلَ من ذلك قوله: 774 - وكلُّ أخٍ مُقَارَفُه أخوه * لَعَمْرُ أبيك إلا القَرَقْدانِ وقول الآخر: 775 - ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ * دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروان

تقدير ذلك عنده: "ولا الذين ظلموا - والفرقدان - ودار مروان" وقد حطاه النحاة في ذلك كالزجاج وغيره. الرابع: أَيْ "إلا" بمعنى بَعْدَ أَي: بعد الذين ظلموا، وجعل منه قول الله تعالى: {لَا يَدُوفُونَ فِيهَا الْمَوْتِ إِلَّا الْمَوْتَةُ الْأُولَى}، وقوله تعالى: {إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ} تقديره: بعد الموتِ وبعْدَ مَا قَدْ سَلَفَ، وهذا من أفسدِ الأقوالِ وأتكرها وإنما ذكرته لغرض التنبيه على صغفه.

و "الذين" في محل نصب على الاستثناء، على القولين اتصالاً وانقطاعاً. وأجاز قطرب أن يكون في موضع جرّ بدلاً من ضمير الخطاب في "عليكم"، والتقدير: لئلا تثبت حجة للناس على غير الظالمين منهم، وهو أنتم أيها المخاطبون بتولية وجوهكم إلى القبلة، وثقل عنه أنه كان يقرأ: {إِلَّا عَلَى الَّذِينَ} كأنه يكرر العامل في البدل على حدّ قوله: {لِلَّذِينَ اسْتُضِعُّوا لِمَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ} وهذا عند جمهور البصريين ممتنع، لأنه يؤدي إلى بدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل من كل، ولم يُجره من البصريين إلا الأخفش، وتأول غيره ما ورد من ذلك.

وإما قرأه ابن عباس فـ"ألا" للاستفتاح، وفي محل "الذين حينئذ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ وخبره قوله: "فلا تحشؤهم" وإنما دخلت الفاء في الخبر لأن الموصول تصمّن معنى الشرط، والماضي الواقع صلة مستقبل معنى، كأنه قيل: مَنْ يظلم الناس فلا تحشؤهم، ولولا دخول الفاء لترجّح النصب على الاشتغال، أي: لا تحشؤوا الذين ظلموا لا تحشؤهم. الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار فعل على الاشتغال، وذلك على قول الأخفش فإنه يجيز زيادة الفاء. الثالث - نقله ابن عطية -: أن يكون منصوباً على الإغراء.

وُقل عن ابن مجاهد أنه قرأ: {إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا} وجعل "إلى" حرف جر متأولاً لذلك بأنها بمعنى مع، والتقدير: لئلا يكون للناس عليكم حجة مع الذين، والظاهر أن هذا الرواي وقع في سماعه "إلا لذين" بتخفيف "إلا" فاعتقد ذلك فيها، وله نظائر مذكورة عندهم. و "منهم" في محل نصب على الحال فيتعلق بمحذوف، ويحتمل أن تكون "من" للتبويض وأن تكون للبيان.

قوله: {وَلَا تَمَّ} فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه معطوف على قوله "لئلا يكون" كأن المعنى: "عزفناكم وجه الصواب في قبليكم واليكم لكم لانتفاء حجاج الناس عليكم وإتمام النعمة، فيكون التعرف معللاً بهاتين العلتين، والفصل بالاستثناء وما بعده كلا فصل إذ هو من متعلق العلة الأولى. الثاني: أنه معطوف على علة محذوفة وكلاهما معلولها الحشيئة السابقة، فكانه قيل: واخشوني لأوقيتكم ولأتم نعمتي عليكم. الثالث: أنه متعلق بفعل محذوف مقدر بعده تقديره: "ولأتم نعمتي عليكم عزفتكم أمر قبليكم. الرابع: وهو أضعفها - أن تكون متعلقة بالفعل قبلها، والواو زائدة، تقديره: واخشوني لأتم نعمتي. وهذه لام كي وأن مضمره بعدها ناصبة للمضارع فينسب منها مصدر مجرور باللام، وتقدم تحقيقه، و "عليكم" فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بآتم، والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من نعمتي، أي: كائنة عليكم.

* { كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ } {

(2/165)

قوله تعالى: { كَمَا أَرْسَلْنَا } في الكاف قولان، أظهرهما: أنها للتشبيه. والثاني: أنها للتعليل، فعلى القول الأول تكون نعت مصدر محذوف. واختلف الناس في متعلقها حينئذ على خمسة أوجه، أحدها: أنها متعلقة بقوله: "ولأتم" تقديره: ولأتم نعمتي عليكم إتماماً مثل إتمام الرسول فيكم، وما تعلق الإتمامين مختلف، فالأول بالثواب في الآخرة والثاني بإرسال الرسول في الدنيا، أو الأول بإيجاب الدعوة الأولى لإبراهيم في قوله: { وَمِن دُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ } والثاني بإجابة الدعوة الثانية في قوله: { رَبَّنَا وَإِنَعْت فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ }، [ورجحه مكي لأن سياق اللفظ يدل على أن المعنى]: ولأتم نعمتي بيان ملة أبيكم إبراهيم كما أجبت دعوته فيكم فأرسلنا إليكم رسولاً منكم. الثاني أنها متعلقة بيهتدون، تقديره: يهتدون اهتداءً مثل إرسالنا فيكم رسولاً، ويكون تشبيه الهداية بالإرسال في التحقيق أبي مسلم - أنها متعلقة بقوله: { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا }، أي: جعلنا مثل إرسالنا. وهذا بعيد جداً لطول الفصل المؤذن بالانقطاع. الرابع: أنها متعلقة بما بعدها وهو "اذكروني"، قال الرمخشري: "كما ذكرتم بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب، فيكون على تقدير مصدر محذوف، وعلى تقدير مضاف أي: اذكروني ذكراً مثل ذكرنا لكم بالإرسال، ثم صار: مثل ذكر إرسالنا، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا كما تقول: كما أتاك فلان فإنه يكرمك، والفاء غير مانعة من ذلك، قال أبو البقاء: "كما لم تمتع في باب الشرط" يعني أن ما بعد فاء الجزاء يعمل فيما قبلها. [وقد رد مكي هذا بأن الأمر إذا كان له جواب لم يتعلق به ما قبله] لاشتغاله بجوابه و"اذكروني" قد أجيب

(2/166)

بقوله: "أذكركم" فلا يتعلق به ما قبله، قال "ولا يجوز ذلك إلا على التشبيه بالشرط الذي يجاب بجوابين نحو: إذا أتاك فلان فأكرمه ترصنه، فيكون "كما" و"فأذكركم" جوابين لأمر، والأول أفصح وأشهر، وتقول: "كما أحسنت إليك فأكرمني" فيصح أن تجعل الكاف متعلقة بأكرمني إذ لا جواب له".

وهذا الذي منعه مكي قال الشيخ: "لا نعلم خلافاً في جوزه" وأما قوله: "إلا أن يشبه بالشرط" وجعله "كما" جواباً للأمر فليس بتشبيه صحيح ولا يتعقل، وللاحتجاج عليه موضع غير هذا الكتاب. قال الشيخ: وإنما يحدث هذا عندي وجود الفاء فإنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتبعد زيادتها". انتهى وقد تقدم ما نقلته عن أبي البقاء في أنها غير مانعة من ذلك.

الخامس: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من "نعمتي" والتقدير: ولأتم نعمتي مُشبهة إرسالنا فيكم رسولاً، أي: مشبهة نعمة الإرسال، فيكون على حذف مضاف. وأما على القول بأنها للتعليل فتتعلق بما بعدها، وهو قوله: "فأذكروني" أي: اذكروني لأجل إرسالنا فيكم رسولاً، وكون الكاف للتعليل واضح، وجعل بعضهم منه: { وَادْكُرُوهُ

كَمَا هَذَاكُمْ}، وَقَوْلَ الْآخِرِ:

776 - لَا تُشْتَمُّ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُّ *

ي: لَا تُشْتَمُّ لَامْتِنَاعِ النَّاسِ مِنْ شَتْمِكَ.

وفي "ما" المتصلة بهذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدرية وقد تقدم تحريره. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائد محذوف، و"رسلاً" بدل منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولا، وهذا بعيد جداً، وأيضاً فإن فيه وقوع "ما" على أحاد العقلاء وهو قول مرجوح الثالث: أنها كافئة للكاف كهي في قوله:

777 - لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ * كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

(2/167)

ولا حاجة إلى هذا، فإنه لا يُضَار إلى ذلك إلا حيث تُعَدَّر أن ينسبك منها ومِمَّا بعدها مصدر، كما إذا اتصلت بجملة اسمية كالبيت المقتدم. و"منكم" في محل نصب لأنه صفة لـ"رسولاً" وكذلك ما بعده من الجمل، ويُحتمل أن تكون أجمل بعده جالاً لتخصص النكرة بوصفها بقوله: "منكم"، وأتى بهذه الصفات بصيغة المضارع لأنه يدل على التجدد والحدوث، وهو مقصوداً هنا بخلاف كونه منهم فإنه وصف ثابت له، وهنا قدم التزكية على التعليم، وفي دعاء إبراهيم بالعكس، والفرق أن المراد بالتركية هنا التطهير من الكفر وكذلك فسروه، وهناك المراد بها الشهادة بأنهم خيار أذكياً وذلك متأخر عن تعلم البشائر والعمل بها، وقوله: {وَيَعْلَمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ} بعد قوله: {وَيَعْلَمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ} من باب ذكر العام بعد الخاص وهو قليل بخلاف عكسه.

* { فَادْكُرُونِيَا أَدْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ }

وقوله تعالى: {وَاشْكُرُوا لِي} تقدم أن "شكر" يتعدى تارة بنفس وتارة بحرف جر على حد سواء على الصحيح، وقال بعضهم: إذا قلت: شكرت لزيد فمعناه شكرت لزيد صنيعه، فجعلوه متعدياً لاثنتين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، ولذلك فسّر الزمخشري هذا الموضع بقوله: "واشكروا لي ما أنعمت به عليكم". وقال ابن عطية: "واشكروا لي واشكروني بمعنى واحد، و"لي" أفصح وأشهر مع الشكر، ومعناه نعمتي وأيدي، وكذلك إذا قلت: شكرت لك صنيعك وذكرته، فحذف المضاف، إذ معنى الشكر ذكر اليد وذكر مسديها معاً، فما حذف من ذلك فهو اختصار لدلالة ما بقي على ما حذف".

(2/168)

* { وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ }

قوله تعالى: {أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ}: خبر مبتدأ محذوف أي: لا تقولوا: هم أموات، وكذلك "أحياء" خبر مبتدأ محذوف أي: بل هم أحياء، وقد راعى لفظاً "من" مرة فأقرده في قوله "يقتل"، ومعناها أخرى فجمع في قوله {أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ} واللام هنا لليلة، ولا تكون للتبليغ، لأنهم لم يبلغوا الشهداء قولهم هذا. والجملة من قوله: "هم أموات" في محل

نصب بالقول لأنها محكيّة به، وأما {بَلْ هُمْ أَحْيَاءُ} فيتحمل وجهين، أحدهما ألا يكون له مخلق من الإعراب، بل هو إخبار من الله تعالى بأنهم أحياء، وبِرَجْحِهِ قوله: {وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ} إذ المعنى لا شعور لكم بحياتهم. والثاني: أن يكون محله النصب بقول محذوفٍ تقديره، بل قولوا هم أحياء، ولا يجوز أن ينتصب بالقول الأول لفساد المعنى، وحذف مفعول "يشعرون" لِقَهْمِ المعنى أي: بحياتهم.

* { وَتَبْلُؤُكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ }

قوله تعالى: { وَتَبْلُؤُكُمْ } : هذا جوابٌ قسم محذوفٍ، ومتى كان جوابه مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وَجَبَ تَلْقِيهِ بِاللَّامِ وإحدى النونين خَلافاً للكوفيين حيث يعاقبون بينهما، ولا يُجيز البصريون ذلك إلا في ضرورة. وَفُتِحَ الفعل المضارع لاتصاله بالنون وقد تقدّم تحقيق ذلك وما فيه من الخلاف.

(2/169)

قوله: "بشيءٍ" متعلقٌ بقوله: "تَبْلُؤُكُمْ" والباءُ معناها الإلصاقُ، وقراءةُ الجمهورِ على إفرادِ "شيءٍ" ومعناها الدلالةُ على التقليلِ، إذ لو جَمَعَهُ لاحتَمَل أن يكون ضروباً من كل واحد. وقرأ الضحاك بن مزاحم "بأشياء" على الجمعِ، وقراءةُ الجمهورِ لا بُدَّ فيها من حذفٍ تقديره: وبشيءٍ من الجوعِ وبشيءٍ من النقصِ، وأما قراءةُ الضحاك فلا تحتاجُ إلى هذا، وقوله "من الخوف" في محلِّ جَرِّ صفةٍ لشيءٍ فيتعلقُ بمحذوفٍ. قوله: { وَنَقْصٍ } فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ معطوفاً على "شيءٍ" والمعنى: بشيءٍ من الخوفِ وَبِنَقْصٍ، والثاني: أن يكونَ معطوفاً على الخوفِ، أي: وبشيءٍ من نَقْصِ الأموالِ والأولُ أولى لاشتراكهما في التنكيرِ. قوله: { مِّنَ الْأَمْوَالِ } فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ متعلقاً بنَقْصٍ لأنه مصدرٌ نَقْصٍ، وهو يتعدى إلى واحد، وقد حُذِفَ، أي: ونقص شيءٍ من كذا. الثاني: أن يكونَ في محلِّ جَرِّ صفةٍ لذلك المحذوفِ، فيتعلقُ بمحذوفٍ، أي: ونقص شيءٍ كائنٍ من كذا. الثالث: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ صفةً لمفعولٍ محذوفٍ نُصِبَ بهذا المصدرِ المَنُونِ، والتقديرُ: ونقص شيئاً كائناً من كذا، ذكره أبو البقاء، ويكونُ معنى "مِنْ" على هذين الوجهين التبعيضَ. الرابع: أن يكونَ في محلِّ جَرِّ صفةٍ لـ "نَقْصٍ"، فيتعلقُ بمحذوفٍ أيضاً، أي: نقص كائنٍ من كذا، ويكونُ "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ. الخامس: أن تكونَ "مِنْ" زائدةً عند الأَخْفَشِ، وحينئذ لا تَعْلُق لها بشيءٍ.

* { الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ }

(2/170)

قوله تعالى: { الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ } : فيه أربعةُ أوجهٍ، أن يكونَ منصوباً على النعتِ للصابرين، وهو الأصحُّ. الثاني: أن يكونَ منصوباً على المدح. الثالث: أن يكونَ مرفوعاً على خبرٍ مبتدئٍ محذوفٍ، أي: هم الذين، وحينئذٍ يَحْتَمَل أن يكونَ على القَطْعِ، وأن يكونَ على الاستئنافِ. الرابع: أن يكونَ مبتدأً، والجملةُ الشرطيّةُ من "إذا" وجوابها صلته،

وخبره ما بعده من قوله: {أَوْلَايِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ}.

* {أَوْلَايِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأَوْلَايِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ}

قوله تعالى: {أَوْلَايِكَ}: مبتدأ، و "صلواتٌ" مبتدأ ثانٍ، و "عليهم" خبره مقدّم عليه، والجملة خبرٌ قوله "أولئك"، ويجوز أن تكون "صلواتٌ" فاعلاً بقوله: "عليهم". قال أبو البقاء: "لأنه قد قوّي بوقوعه خبراً. والجملة من قوله: "أولئك" وما بعده خبرٌ "الذين" على أحد الأوجه المتقدّمة، أو لا محل لها على غيرهِ من الأوجه، و "قالوا" هو العامل في "إذا" لأنه جوابها، وقد تقدّم الكلام في ذلك، وتقدّم أنها هل تقتضي التكرار أم لا؟

(2/171)

قوله: {إِنَّا لِلَّهِ} "إِنَّ" واسمها وخبرها في محلّ نصب بالقول، والأصل: إِنَّا بثلاث نوناتٍ، فَحذفت الأخيرة من إن لا الأولى، لأنه قد عُهدَ حذْفُهَا، ولأنها طَرَفٌ والأطرافُ أُولَى بالحذف، لا يُقال: "إنها لو حذفت الثانية لكانت مخففةً، والمخففة لا تعمل على الأفصح فكان ينبغي أن تُلغى فينصل الضمير المرفوع حينئذٍ غداً لا عمل لها فيه، فدلّ عدم ذلك على أن المحذوف النون الأولى" لأن هذا الحذف حذفت لتوالي الأمثال لا ذاك الحذف المعهود في "إن" و "أصابتهم مصيبة" من التجانس المغاير، إذ إحدى كلمتي المادة إسْمٌ والأخرى فِعْلٌ، ومثله: {أَزَقَتِ الْأَرْقَةَ} {وَقَعَتِ الْوَاقِعَةَ} قوله: {وَرَحْمَةٌ} عطفٌ على الصلاة وإن كانت بمعناها، فإن الصلاة من الله رحمةٌ لاختلاف اللفظين كقوله:

778 - وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِسِيهِ * وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

779 - أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ * وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّائِي وَالْبُعْدُ

قوله: {مِّن رَّبِّهِمْ} فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لصلواتٍ، و "مِن" للابتداء، فهو في محلّ رفع أي: صلواتٌ كائنه من ربهم. والثاني: أن يتعلّق بما تَصَمَّتْهُ قوله "عليهم" من الفعل إذا جَعَلْنَاهُ رَافِعاً لصلواتٍ رَفَعَ الفاعل، فعلى الأول يكون قد حذفت الصفة بعد "رحمة" أي: ورحمة منه، وعلى الثاني لا يحتاج إلى ذلك. وقوله {وَأَوْلَايِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ} نظير: {وَأَوْلَايِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}

* {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ}

(2/172)

قوله تعالى: {إِنَّ الصَّفَا}: "الصفا" اسمها، و {مِن شَعَائِرِ اللَّهِ} خبرها. قال أبو البقاء: "وفي الكلام حذوفٌ مضافٍ، تقديره: "طوافُ الصفات، أو سَعْيُ الصفا". وألفُ الصفا عن واوٍ دليلٌ قَلْبِيهَا في التثنية واواً، قالوا: صَفَوَان، والاشتقاقُ يَدُلُّ عليه أيضاً لأنه من الصَّفْوِ، وهو الخُلوصُ، والصفا الحَجْرُ الأملسُ وقيل: الذي لا يُخالطه غيرُه من طينٍ أو ترابٍ، ويُفَرِّقُ بين واحدِهِ وَجَمْعِهِ تاءُ التانيثِ نحو: صفاً كثيراً وصفاةً واحدةً، وقد يجمع الصفاً على فُعولٍ وأفعالٍ قالوا: صَفِيٌّ بكسر الصاد وضمها كعَصِيٍّ، وأصفاً، والأصل: صُفُوٌّ وَصَفَاوُ، فقلبت الواوان في "صُفُوٌّ" ياءين، والواوُ في أصفاً همزةً ككسَاء

وبابه. والمَرْوَةُ: الحِجَارَةُ الصَّغَارُ، فِقِيلُ اللَّيْتَةِ وَقِيلَ: الصُّلْبَةُ، وَقِيلَ الْمُرْهَفَةُ الْأَطْرَافُ، وَقِيلَ الْبَيْضُ وَقِيلَ: السُّودُ، وَهَمَا فِي الْآيَةِ عِلْمَانِ لِحَبْلَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ. وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِمَا لِلْعَلْبَةِ كَهَمَا فِي الْبَيْتِ وَالنَّجْمِ، وَجَمَعَهَا: مَرْوٌ، كَقَوْلِهِ:

780 - وترى المَرْوَ إِذَا مَا هَجَّرَتْ * عَنْ يَدَيْهَا كَالْقَرَّاشِ الْمُشَقَّتِ
والشعائر: جمع شَعِيرَةٍ وَهِيَ الْعَلَامَةُ، وَقِيلَ: جَمْعُ شِعَارَةٍ، وَالرَّادُ بِهَا فِي الْآيَةِ مَنَابِكُ الْحُجِّ، وَالْأَجُودُ "شِعَائِرٌ" بِالْهَزَةِ لَزِيَادَةِ حَرْفِ الْمَدِّ وَهُوَ عَكْسُ مَعَائِشٍ وَمَصَائِبٍ./
قوله: {قَمَنْ حَجَّ الْبَيْتِ} "مَنْ" شَرْطِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"حَجَّ" فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَ"الْبَيْتِ" تَصْبُّ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى الظَّرْفِ، وَالْجَوَابُ قَوْلُهُ: "فَلَا جَنَاحَ". وَالْحَجَّ لُغَةً: الْقَصْدُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، قَالَ:

781 - لِرَاهِبٍ يَحُجُّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ * فِي مَنَقَلٍ وَبُرْجِدٍ وَبُرُنْسٍ
والاعتماز: الزَّيَارَةُ، وَقِيلَ: مَطْلُوقُ الْقَصْدِ، ثُمَّ صَارَا عِلْمَيْنِ بِالْعَلْبَةِ فِي الْمَعْنَى كَالْبَيْتِ وَالنَّجْمِ فِي الْأَعْيَانِ.

(2/173)

وقوله: {فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ} الظَّاهِرُ أَنَّ "عَلَيْهِ" خَبْرٌ "لَا"، وَ"أَنْ يَطَّوَّفَ" أَصْلُهُ: فِي أَنْ يَطَّوَّفَ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، فَيَجِيءُ فِي مَحَلِّهَا الْقَوْلَانِ، النَّصْبُ أَوْ الْجَرُّ. وَالْوَقْفُ فِي هَذَا الْوَجْهِ عَلَى قَوْلِهِ "بِهِمَا". وَأَجَازَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْجَهَا ضَعِيفَةً مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ "فَلَا جَنَاحَ" عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ "لَا" مَحْذُوفًا، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ: "فَلَا جَنَاحَ فِي الْحَجِّ" وَيُتَبَدَأُ بِقَوْلِهِ: {عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ} فَيَكُونُ "عَلَيْهِ" خَبْرًا مَقْدَمًا وَ"أَنْ يَطَّوَّفَ" فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ الطَّوَّافَ وَاجِبٌ، قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ هُنَا: "وَالْحَبِيدُ أَنْ يَكُونَ "عَلَيْهِ" فِي هَذَا الْوَجْهِ خَبْرًا، وَ"أَنْ يَطَّوَّفَ" مُبْتَدَأً".

ومنها: أَنْ يَكُونَ {عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ} مِنْ بَابِ الْإِغْرَاءِ، فَيَكُونُ "أَنْ يَطَّوَّفَ" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ كَقَوْلِكَ، عَلَيْكَ زَيْدًا، أَي: الرِّمَّةُ، إِلَّا أَنْ إِغْرَاءَ الْغَائِبِ ضَعِيفٌ، حَكَى سَبِيوِيَّةً: "عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي"، قَالَ: وَهُوَ شَاذٌ. وَمِنْهَا: أَنْ "أَنْ يَطَّوَّفَ" فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبْرًا ثَانِيًا لـ"لَا" وَالتَّقْدِيرُ: فَلَا جَنَاحَ الطَّوَّافِ بِهِمَا. وَمِنْهَا: "أَنْ يَطَّوَّفَ" فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي "عَلَيْهِ"، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْعَامِلُ فِي الْخَبْرِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ فِي حَالِ تَطَّوُّفِهِ بِهِمَا. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ سَاقِطَانِ دَكَرْتُهُمَا تَنْبِيْهًا عَلَى غَلْطِهِمَا، وَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ وَجْهِ الْغَلْطِ إِذَا هُوَ وَاضِحٌ بَادِنِي تَطَرُّ.

وقراءة الجمهور "أَنْ يَطَّوَّفَ" بِغَيْرِ لَامٍ. وَقَرَأَ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ سَيْرِينَ وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ: "أَنْ لَا يَطَّوَّفَ" قَالُوا: وَكَذَلِكَ فِي مُصْحَفِي أَبِي وَعَبْدِ اللَّهِ. وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ كَهِيَ فِي قَوْلِهِ: {أَلَّا تَسْجُدَ} وَقَوْلِهِ:

782 - وَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْحَرَا * لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْقَفْنَدْرَا

(2/174)

وَحِينَئِذٍ يَنْجِدُ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ بِمَعْنَى أَنْ رَفَعَ الْجَنَاحَ فِي فِعْلِ الشَّيْءِ هُوَ رَفَعٌ فِي تَرْكِهِ، إِذْ هُوَ تَخْيِيرٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ نَحْوُ: {فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَجَّعَا}، فَتَكُونُ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فِيهَا رَفَعُ الْجَنَاحِ فِي فِعْلِ الطَّوَّافِ تَصًّا وَفِي هَذِهِ رَفَعُ

الجنّاح في التركيّ نَصّاً. وقرأ الجهور: "يَطْوَفُ" بتشديد الطاء والواو، والأصل: يَتَطَوَّفُ، وماضيه كان أصله: "تَطَوَّفَ"، فلما أريد الإدغام تخفيفاً فُلِبَتِ التاء طاءً وأدغمت في الطاء فاحتج إلى همزة وصل لسكون أوله لأجل الإدغام فأتي بها فجاء مضارعُه عليه: يَطْوَفُ فإندقت همزُ الوصل لتحصن الحرف المدغم بحرف المضارعة، ومصدره على التطوف رجوعاً إلى أصل تطوَّفَ.

وقرأ أبو السَّمال: "يَطُوفُ" مخففاً، من طاف يَطُوفُ وهي سهلة. وقرأ ابن عيَّاس: "يَطَافُ" بتشديد الطاء مع الألف وأصله: يَطْتَوِفُ على وزن يَفْتَعِلُ وماضيه: أَطْتَصَوْفُ أَفْتَعَلَ تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها ففُلِبَتِ ألفاً، ووقعت تاءُ الافتعال بعد الطاء فوجب قلبُها طاءً وإدغامُ الطاء فيها كما قالوا: أَطَلَبَ يَطْلِبُ، والأصل: أَطَلَّبَ يَطْلِبُ، فصار: أَطَافُ وجاء مضارعُه عليه: يَطَافُ. هذا هو تصريفُ هذه اللفظة من كون تاءِ الافتعال تُقَلَّبُ طاءً وتُدغمُ فيها الطاءُ الأولى. وقال ابن عطية: "فجاء يَطْتَاَفُ أدغمت التاء - بعد الإسكان - في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأول كما جاء في "مذكر"، ومن لم يُجِز ذلك قال: فُلِبَتِ التاء طاءً ثم أدغمت الطاء في الطاء، وفي هذا نظر لأن الأصل أدغم في الزائد وذلك ضعيفٌ."

(2/175)

وهذا الذي قاله ابنُ عطية فيه خطأ من وجهين، أحدهما: كونه يدعي إدغام الثاني في الأول وذلك لا نظير له، إنما يدغم الأول في الثاني. والثاني: أنه قال كما جاء في "مذكر" لأنه كان ينبغي على قوله أن يقال: مُدَكِّرُ بالذال المعجمة وهذه لغة رديئة، إنما اللغّة الجيدة بالمهملة لأننا قلنا تاءُ الافتعال بعد الذال المعجمة دالاً مهملة فاجتمع متقاربان فقلبنا أولهما لجنس الثاني وأدغمنا، وسيأتي تحقيق ذلك.

ومصدر اطاف على الاطياف بوزن الافعال، والأصل: اطواف فكسر ما قبل الواو فقلبت ياءً، وإنما عادت الواو إلى أصلها لزوال موجب قلبها ألفاً ويوضح ذلك قولهم: اعتاد اعتياداً، والأصل: اعتواد ففعل به ما ذكرْتُ لك.

قوله: { وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا } قرأ حمزة والكسائي "تَطَوَّعَ" هنا وفي الآية الآتية بعدها: يَطَوَّعُ بالياء فعلاً مضارعاً، وقرأه الباقون: "تَطَوَّعَ" فعلاً ماضياً. فأما على قراءتهما فتكون "من" شرطية ليس إلا، لعمليها الجزم. وأصل يَطَوَّعُ. يَتَطَوَّعُ فأدغم على نحو ما تقدّم في "يَطْوَفُ" وهي في محل رفع بالابتداء، والخبر فعلٌ الشرط على ما هو الصحيح كما تقدّم تحقيقه. وقوله: "فإن الله" جملة في محل جزم لأنها جواب الشرط، ولا بُدَّ من عائدٍ مقدّر أي: فإن الله شاكرٌ له. وقال أبو البقاء: "وإذا جعلت "من" شرطاً لم يكن في الكلام حذف ضمير لأن ضمير "من" في تطوَّع" وهذا يخالف ما قدّمْتُ لك نقله عن النحويين من أنه إذا كان أداة الشرط اسماً لزم أن يكون في الجواب ضمير يعودُ عليه وتقدّم تحقيق ذلك.

(2/176)

وأما على قراءة الجمهور فتحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون شرطية، والكلام فيها كما تقدّم. والثاني: أن تكون موصولةً و"تَطَوَّعَ" صلتها فلا محل له من الإعراب حينئذٍ،

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

وتكون في محل رفع بالابتداء أيضاً و "فإن الله" خبره، ودخلت الفاء لما تضمن من معنى الشرط، والعائد محذوف كما تقدم أي: شاكر له، وانتصاب "خيراً" على أحد أوجه: إما على إسقاط حرف الجر أي: تطوع بخير، فلما حذف الحرف انتصب نحو قوله: 783 - تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

وهو غير مقيس. الثاني: أن يكون نعت مصدر محذوف أي: تطوعاً خيراً. والثالث: أن يكون حالاً من ذلك المصدر المقدر معرفة، وهذا مذهب سيبويه وقد تقدم غير مرة، أو على تضمين "تطوع" فعلاً يتعدى، أي: مَنْ قَعَلَ [خيراً متطوعاً به]. وقد تلخص مما تقدم أن في قوله: {فإن الله شاكر عليم} وجهين، أحدهما: الجزم على القول بكون "من" شرطية والثاني: الرفع على القول بكونها موصولة.

* { إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون }

(2/177)

قوله تعالى: { ما أنزلنا } مفعول يكتمون، و "أنزلنا" صلته وعائده محذوف، أي أنزلناه. و "من البينات" يجوز فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها حال من مال الموصولة فيتعلق بمحذوف أي: كائناً من البينات. الثاني: أن يتلحق بأنزلنا فيكون مفعولاً به قاله أبو البقاء، وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعد الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعد إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد. الثالث: أن يكون حالاً من الضمير العائد على الموصول، والعامل فيه "أنزلنا" لأنه عامل في صاحبها.

قوله: { من بعد ما بيناه } متعلق بيكتمون ولا يتعلق بأنزلنا لفساد المعنى، لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين، وأما الكتمان فبعد التبيين. والضمير في بيناه يعود على "ما" الموصولة. وقرأ الجمهور "بيناه"، وقرأ طلحة بن مصرف "بينه" على ضمير الغائب وهو التفات من التكلم إلى العيبة. و "الناس" متعلق بالفعل قبله. وقوله: { في الكتاب } يحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعلق بقوله: "بيناه". والثاني: أن يتعلق بمحذوف لأنه حال من الضمير المنصوب في "بيناه" أي: بيناه حال كونه مستقراً كائناً في الكتاب.

(2/178)

قوله: { أولئك يلعنهم } يجوز في "أولئك" وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ و "يلعنهم" خبره والجملة خبر "إن الذين" / . والثاني: أن يكون بدلاً من "الذين" و "يلعنهم" الخبر لأن قوله: "ويلعنهم اللاعنون" يحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله وهو "يلعنهم الله" وأن يكون مستنفاً. وأتى بصلة الذين فعلاً مضارعاً وكذلك بفعل اللعنة دالالة على التجدد والحدوث، وأن هذا يتجدد وقتاً فوقتاً، وكررت اللعنة تأكيداً في ذمهم. وفي قوله "يلعنهم الله" التفات إذ لو جرى على سنن الكلام لقال: نلعنهم لقوله: "أنزلنا" ولكن في إظهار هذا الاسم الشريف ما ليس في الضمير.

* { إلا الذين تابوا وأصلحوا ويتوبوا فأولئك أئوب عليهم وأنا التواب الرحيم } * إن الذين

كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ {

قوله: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا}: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون استثناءً متصلًا، والمسبتنى منه هو الضمير في "يلعنهم". والثاني: أن يكون استثناءً منقطعاً لأن الذين كَفَرُوا لَعَنُوا قبل أن يتوبوا، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة، لأن قوماً من الكافرين لم يُلَعَنُوا، ذكر ذلك أبو البقاء وليس بشيء.

قوله: {وَمَاتُوا} هذه واو الحال، والجملة في محل نصب على الحال، وإثبات الواو هنا أفصح خلافاً للفراء والزمخشري حيث قالوا: إن حذفها شاذ.

(2/179)

وقوله: {أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ} "أولئك" مبتدأ، و "عليهم لعنة الله" مبتدأ وخبر، خبر عن أولئك، وأولئك وخبره خبر عن "إن". ويجوز في "لعنة"، الرفع بالفاعلية بالجار قبلها لاعتمادها فإنه وقع خبراً عن "أولئك" وتقدم تحريره في {عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ} قوله: {وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} على جر الملائكة تسقاً على اسم الله. وقرأ الحسن بالرفع: {وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}، وحترجها النحويون على العطف على موضع اسم الله تعالى، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فموضعه رفع بالفاعلية لأن هذه المصدر ينحل لحرف مصدر وفعل، والتقدير: أن لعنتهم، أو أن يلعنهم الله، فعطف "الملائكة" على هذا التقدير، قال الشيخ: "وهذا ليس بجائز على ما تقرّر من العطف على الموضع، فإن من شرطه أن يكون تمّ محرراً للموضع وطالب له، والطالب للرفع وجود التنوين في المصدر، هذا إذا سلمنا أن "لعنة" تنحل لحرف مصدر وفعل، لأن الانحلال لذلك شرطه أن يقصد به العلاج، ألا ترى أن قوله: {إِلَّا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ} ليس المعنى على تقدير: أن يلعن الله على الظالمين، بل المراد اللعنة المستقرّة، وأضيفت لله تعالى على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث" ونقل عن سيبويه أن قولك: "هذا ضارب زيد غداً وعمراً" بنصب "عمراً" أن نصبه بفعل محذوف، وأبى أن ينصبه بالعطف على الموضع، ثم بعد تسليمه ذلك كله قال: "المصدر المنون لم يُسْمَعْ بعده فاعل مرفوع ومفعول منصوب، إنما قاله البصريون قياساً على أن والفعل ومَنَعَهُ الفراء وهو الصحيح".

(2/180)

ثم إنّه حَرَجَ هذه القراءة الشاذة على أحد ثلاثة أوجه، الأول: أن تكون "الملائكة" مرفوعة بفعل محذوف أي: وتلعنهم الملائكة، كما نصّب سيبويه "عمراً" في قولك: "ضارب زيد وعمراً" بفعل محذوف. الثاني: أن تكون الملائكة عطفاً على "لعنة" بتقدير حذف مضاف: ولعنّهُ الملائكة، قلماً حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه. الثالث: أن يكون مبتدأ قد حذف خبره تقديره: والملائكة والناس أجمعون تلعنهم". وهذه أوجه متكيفة، وإعمال المصدر المنون ثابت، غاية ما في الباب أنه قد يُحذف فاعله كقوله: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا} وأيضاً فقد أتت العرب المجرور بالمصدر على موضعيه رفعاً على الشاعر:

784 - * مَسِيَّ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَبَلُ الْقَصْلَ

يرفع "القصل" وهي صفة للهالك على الموضع؛ وإذا ثبت ذلك، في النعت ثبت في

العطف لأنها تابعان من التوابع الخمسة. و "أجمعين" من ألفاظ التأكيد المعنوي بمنزلة "كل".

* { خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ }

قوله تعالى: { خَالِدِينَ } : حال من الضمير في "عليهم"، قوله "لا يُخَفَّفُ" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مستأنفاً. الثاني: أن يكون حالاً من الضمير في "خالدين" فيكون حالان متداخلان. الثالث: أن يكون حالاً ثانيةً من الضمير في "عليهم"، وذلك عند من يُجيز تعدد الحال. وقد منع أبو البقاء هذا الوجه بناءً منه على مذهبه في ذلك.

* { وَإِلَهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ }

(2/181)

قوله تعالى: { وَإِلَهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ } : خبر المبتدأ، و "واحد" صفة، وهو الخبر في الحقيقة لأنه محط الفائدة، ألا ترى أنه لو اقتصر على ما قبله لم يُفد وهذا يُشبه الحال الموطئة نحو: مررت بزيد رجلاً صالحاً، فرجلاً حالاً وليست مقصودةً، إنما المقصود وصفها. قوله: { إِلَّا هُوَ } رفع "هو" على أنه بدل من اسم "لا" على المحل، إذ محله الرفع على الابتداء أو هو بدل من "لا" وما عملت فيه لأنها وما بعدها في محل رفع بالابتداء، وقد تقدم تقرير ذلك، ولا يجوز أن يكون "هو" خبراً لا التبرئة لما عرفت أنها لا تعمل في المعارف بل الخبر محذوف أي: لا إله لنا، هذا إذا قرعنا على أن "لا" المبنية معها أمسها عاملة في الخبر، أمّا إذا جعلنا الخبر مرفوعاً بما كان عليه قيل دخول لا وليس لها فيه عمل - وهو مذهب سيبويه - فكان ينبغي أن يكون "هو" خبراً إلا أنه منع من ذلك كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهو ممنوع إلا في ضرائر الشعر في بعض الأبواب.

(2/182)

واستشكل الشيخ كونه بدلاً من "غله" قال: "لأنه لم يمكن تكرير العامل لا تقول: "لا رجل لا زيد"، والذي يظهر لي أنه ليس بدلاً من "اله" ولا من "رجل" في قولك "لا رجل إلا زيد"، فالتقدير: لا رجل كائن أو موجود إلا زيد، فزيد بدل من الضمير المستكن في الخبر لا من "رجل"، فليس بدلاً على موضع اسم لا، وإنما هو بدل مرفوع من ضمير مرفوع، ذلك الضمير هو عائذ على اسم [لا]، ولولا تصريح التَّخَوُّبِ أنه بدل على الموضع من اسم "لا" لتأولنا كلامهم على ما تقدم تأويله". وهذا الذي قاله غير مشكل لأنهم لم يقولوا: هو بدل من اسم لا على اللفظ حتى يلزمهم تكرير العامل، وإنما كان يُشكّل لو أجازوا إبداله من اسم "لا" على اللفظ وهم لم يُجيزوا ذلك لعدم إمكان تكرير العامل، ولذلك منعوا وجه البدل في قولهم { لا إله إلا الله } وجعلوه انتصاباً على الاستثناء، وأجازوه في قولك: "لا رجل في الدار إلا صاحباً لك" لأنه يمكن فيه تكرير العامل.

(2/183)

قوله: { الرَّحْمَانُ الرَّحِيمُ } فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من "هو" بدل ظاهر من مضمير، إلا أن هذا يؤدي إلى البدل بالمشتقات وهو قليل، ويمكن. الجواب عنه بأن هاتين الصفتين جرتا مجرى الجوامد / ولا سيما عند مَنْ يجعلُ "الرحمن" علماً، وقد تقدّم تحقيق ذلك في البسمة. الثاني: أن يكون خبراً مبتدأً محذوف أي: هو الرحمن، وحسن حذفه توالي اللفظ بـ "هو" مرتين. الثالث: أن يكون خبراً ثالثاً لقوله: "والهكم" أخبر عنه بقوله: "إله واحد"، وبقوله: { لا إله إلا هو }، وبقوله: "الرحمن الرحيم"، وذلك عند مَنْ يرى تعديد الخبر مطلقاً، الرابع: أن يكون صفةً لقوله: "هو" وذلك عند الكسائي فإنه يُجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، فاشتراط في وصف الكسائي فإنه يُجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، فاشتراط في وصف الضمير هذين الشرطين: أن يكون غائباً وأن تكون الصفة مدح، وإن كان الشيخ جمال الدين بن مالك أطلق عنه جواز وصف ضمير الغائب. ولا يجوز أن يكون خبراً لـ "هو" هذه المذكورة لأن المستثنى ليس بجمله.

* { إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْعُلُوكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }

(2/184)

قوله تعالى: { اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ }؛ "الليل" قيل: هو اسم جنس فيفروق بين واحده وجمعه ناءً التانيث فيقال: ليلة وليل كتمرة وتمر، والصحيح أنه مفرد ولا يحفظ له جمع، ولذلك خطأ الناس من رعم أن الليالي جمع ليل، بل الليالي جمع ليلة، وهو جمع غريب، ولذلك قالوا: هو جمع ليلة تقديراً وقد صرح بهذا المفرد في قول الشاعر:

785 - في كل يوم وبكل ليلة
ويدل على ذلك تصغيرهم لها على ليلة ونظير ليلة وليال كيككة وكياك كأنهم توهّموا أنها كيككات في الأصل، والكيكة: البيضة. وأمّا النهار فقال الراغب: "هو في الشرع لما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس"، وظاهر اللغة أنه من وقت الإسفار، وقال ثعلب والنضر بن شميل: "هو من طلوع الشمس" زاد النضر "ولا يعد من قبل ذلك من النهار". وقال الزجاج: "أول النهار دوز الشمس" ويجمع على نُهر وأنهره نحو قَدال وقُدل وأقذلة، وقيل: "لا يُجمع لأنه بمنزلة المصدر، والصحيح جمعه على ما تقدّم قال:

786 - لولا التريدان لمُننا بالصُمُر * ثريدٌ ليلٍ وثريدٌ بالنُّهر
وقد تقدّم اشتقاق هذه المادة وأنها تدل على الاتساع، ومنه: "النهار" لاتساع ضوئه عند قوله { مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ } والاختلاف مصدر مضاف لفاعله، المراد باختلافهما أن كل واحد يخلف، ومنه: { جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً }، وقال زهير:

787 - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِيَنَّ خِلْفَةً * وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضَنَّ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ
وقال آخر:

788 - ولها بالماطرُونَ إذا * أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
خِلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ * سَكَتَتْ مِنْ جِلْقٍ بِنَعَا

وَقَدَّمَ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ لِأَنَّهُ سَابِقُهُ، قَالَ تَعَالَى: {وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ تَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارُ} وَهَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ، وَقِيلَ: النَّوْرُ سَابِقُ الظُّلْمَةِ وَيَبْنِي عَلَى هَذَا الخِلافِ فائِدَةٌ: وَهِيَ أَنَّ اللَّيْلَةَ هَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لِلْيَوْمِ قَبْلَهَا أَوْ لِلْيَوْمِ بَعْدَهَا؟ فَعَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ تَكُونُ اللَّيْلَةُ لِلْيَوْمِ بَعْدَهَا، فَيَكُونُ الْيَوْمُ تَابِعًا لَهَا. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي تَكُونُ لِلْيَوْمِ قَبْلَهَا فَتَكُونُ اللَّيْلَةُ تَابِعَةً لَهُ، فَيَوْمٌ عَرَقَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُسْتَشْتَى مِنَ الصَّلِّ فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِلْيَمَّةِ بَعْدَهُ، وَعَلَى الثَّانِي جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ.

قوله: {وَالْفُلُكُ} عطْفٌ عَلَى "خَلَقَ" المَجْرُورِ بِـ"فِي" لَا عَلَى "السَّمَوَاتِ" المَجْرُورَةِ بِالإِضَافَةِ، وَالْفُلُكُ [يَكُونُ وَاحِدًا كَقَوْلِهِ: {فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ} وَجَمْعًا] كَقَوْلِهِ: {فِي الْفُلُكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ} فَإِذَا أُرِيدَ، الجَمْعُ فِيهِ أَقْوَالٌ، أَحَدُهَا: قَوْلُ سَيبَوِيهِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - "أَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ" فَإِنْ قِيلَ: جَمْعٌ التَّكْسِيرِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ مَا، فَالجَوَابُ أَنَّ تَغْيِيرَهُ مَقْدَرٌ، فَالضَّمَّةُ فِي حَالِ كَوْنِهِ جَمْعًا كَالضَّمَّةِ فِي "حُمُرٌ" وَ"نُدُبٌ" وَفِي حَالِ كَوْنِهِ مَفْرَدًا كَالضَّمَّةِ فِي قُفْلٍ. وَإِنَّمَا حَمَلَ سَيبَوِيهِ عَلَى هَذَا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَشْتَرِكًا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ: "جُنُبٌ" وَ"سُلُلٌ" أَنَّهُمْ لَوْ قَصَدُوا الْإِشْتِرَاكَ لَمْ يُتَّبِعُوهُ كَمَا لَا يُتَّبَعُونَ جُنُبًا وَسُلُلًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ وَقَالُوا: "فُلُكَانٌ" عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْإِشْتِرَاكَ الَّذِي قَصَدُوهُ فِي جُنُبٍ وَسُلُلٍ وَنَظِيرُهُ: نَاقَةٌ هِجَانٌ وَنَوْقٌ هِجَانٌ، وَدُرْعٌ دِلَاصٌ وَدُرُوعٌ دِلَاصٌ، فَالْكَسْرَةُ فِي الْمَفْرَدِ كَالْكَسْرَةِ فِي كِتَابٍ، وَفِي الْجَمْعِ كَالْكَسْرَةِ فِي رِجَالٍ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّنْتِيَةِ هِجَانَانٌ وَدِلَاصَانٌ.

الثاني: مذهبُ الأَخْفَشِ أَنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ كَصَحْبٍ وَرَكْبٍ. الثالث: أَنَّهُ جَمْعٌ فَلَاكَ يَفْتَحَتَيْنِ كَأَسَدٍ وَأَسَدٌ، وَإِخْتَارَ الشَّيْخُ أَنَّهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّنْتِيَةِ، وَلَمْ يَذْكَرْ لِإِخْتِيَارِهِ وَجْهًا.

وَإِذَا أُفْرِدَ "فُلُكٌ" فَهُوَ مَذْكَرٌ قَالَ تَعَالَى: {فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ} قَالُوا: - وَمِنْهُمْ أَبُو الْبَقَاءِ -: وَبِحُورٍ تَأْنِيَهُ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ: {وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي} فَوَصَفَهُ بِصِفَةِ التَّائِيَةِ، وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجَمْعُ، وَحِينَئِذٍ فَيُوصَفُ بِمَا تُوصَفُ بِهِ الْمُؤَنَّثَةُ الْوَاحِدَةُ. وَأَصْلُهُ: مِنَ الدُّورَانِ وَمِنْهُ: "فُلُكُ السَّمَاءِ" لِدَوْرَانِ النَّجْمِ فِيهِ، وَقَلْبُكَ الْمِعْرَلِ، وَقَلْبُكَ الْجَارِيَةُ اسْتِدَارٌ تَهْدُهَا. وَجَاءَ بِصِلَةِ "الَّتِي" فَعَلًا مُضَارِعًا لِيَدُلَّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ، وَإِسْنَادُ الْجَرِيِّ إِلَيْهَا مَجَازٌ، وَقَوْلُهُ "فِي الْبَحْرِ" توكِيدٌ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّهَا لَا تَجْرِي فِي غَيْرِهِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: {يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} قَوْلُهُ: "بِمَا يَنْقَعُ" فِي "مَا" قَوْلَانٌ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُوصُولَةٌ إِسْمِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا الْبَاءُ لِلْحَالِ أَيُّ: تَجْرِي مُصْحَبَةً بِالْأَعْيَانِ الَّتِي تَنْقَعُ النَّاسَ. الثَّانِي: أَنَّهَا حَرْفِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْبَاءُ لِلسَّبَبِ أَيُّ: تَجْرِي بِسَبَبِ تَفَعُّلِ النَّاسِ فِي التَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا.

قوله: {مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ}: مِنَ الْأَوَّلَى مَعْنَاهَا إِبْتِدَاءُ الْغَايَةِ أَيُّ: أَنْزَلَ مِنَ جِهَةِ السَّمَاءِ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَتَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْجِنْسِ فَإِنَّ الْمُنْتَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ وَغَيْرُهُ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّبَعِيضِ فَإِنَّ الْمُنْتَزَلَ مِنْهُ بَعْضٌ لَا كَلٌّ. وَالثَّلَاثُ:

أن تكون هي وما بعدها بدلاً مِنْ قوله: "من السماء" بدلَ اشتغال بتكرير العامل،
وكلاهما أعني - مِنْ الأولى وَمِنْ الثانية - متعلقان بأنزَلَ.

(2/187)

فإن قيل: كيف تَعَلَّقَ حرفان مَتَّحِدَانِ بعاملٍ واحدٍ؟ فالجوابُ أَنَّ الممنوعَ من ذلك أن
يَتَّحِدَا معنًى من غير عطفٍ ولا بدلٍ، لا تقول: أخذت من الدراهم من الدنانير. وأمَّا الآيةُ
فإن المحذورَ فيها مُتَّفَعٌ، وذلك أنك إن جَعَلْتَ "مِنْ" الثانيةً للبيان أو للتبويض فظاهرٌ
لاختلاف معنهما فإن الأولى للابتداء، وإن جعلتها لابتداء الغاية فهي وما بعدها بدلٌ،
والبدلُ يجوزُ ذلك [فيه] كما تقدّم. ويجوز أن تتعلّقَ "مِنْ" الأولى بمحذوفٍ على أنها
حال: إمّا من الموصولةِ نفسه وهو "ما" أو من ضميره المنصوبِ بأنزلَ أي: وما أنزله
الله حال كونه كائناً من السماء.

قوله: {فَأَحْيَا بِهِ} عَطَفَ "أحيا" على "أنزل" الذي هو صلةُ بقاء التعقيب دلالةً على
سرعة النبات. و"به" متعلق "بأحيا، والباء يجوز أن تكون للسبب وأن تكون باء الألة،
وكل هذا مجاز، فإنه متعال عن ذلك، والضميرُ في "به" يعودُ على الموصول./
قوله: {وَبَثَّ فِيهَا} يجوزُ قِي "بَثَّ" وجهان، أظهرهما: أنه عطفتُ على "أنزل" داخلٌ
تحت حكم الصلة؛ لأنَّ قوله "فَأَحْيَا" عطفتُ على "أنزل" فاتصل به وصاراً جميعاً
كالشيء الواحد، وكأنه قيل: "وما أنزل في الأرض من ماءٍ وبَثَّ فيها من كلِّ دابةٍ لأنهم
يَتَّمُونُ بِالْخِصْبِ وَيَعِيشُونَ بِالْحَيَا. هذا نصُّ الزمخشري. والثاني: أنه عطفتُ على "أحيا".

(2/188)

واستشكل الشيخُ عطفه عليها، لأنها صلةٌ للموصول فلا بُدَّ من ضميرٍ يَرْجِعُ من هذه
الجملةٍ وليسَ تَمَّ ضميرٌ في اللفظِ لأنَّ "فيها" يعودُ على الأرض، فبقي أن يكونَ
محذوفاً تقديره: وبث به فيها، ولكن لا يجوزُ حذفُ الضميرِ المجرورِ بحرفٍ إلا بشروطٍ:
أن يكونَ الموصولُ مجروراً بهثل ذلك الحرفِ، وأن يتَّحِدَ متعلقهما، وأن لا يُخَصَّرَ
الضميرُ، وَنَ يتَّعَيَّنَ للربطِ، وألا يكونَ الجارُّ قائماً مقامَ مرفوعٍ، والموصولُ هنا غيرُ
مجرورٍ البتة، ولَمَّا استشكل هذا بما ذَكَرَ حَرَجَ الآيةُ على حَذْفِ موصولٍ اسمي، قال:
"وهو جائز شائع في كلامهم، وإن كان البصريون لا يُجيزونه، وأنشدَ شاهداً عليه:
789 - ما الذي دأبه احتياطٌ وحَزْمٌ * وهواه أطاع يَسْتَوِيانِ
أي: والذي أطاع، وقوله:
790 - أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
أي: وَمَنْ يَنْصُرُهُ.

وقوله:
791 - فوالله ما نلُّمُ وما نيلَ منكم * بمعتدلٍ وَفوقٍ ولا متقاربٍ
أي: ما الذي نلتم؛ وقوله تعالى: {وَقُولُوا أَمَّا بِالذِّبَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ} أي:
وبالذي أنزل إليكم؛ ليُطابَقَ قوله: {وَالْكِتَابِ الَّذِي تَرَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ
مِنْ قَبْلُ}. ثم قال الشيخ: "وقد يتمشى التقديرُ الأولُ" - يعني جوازَ الحذفِ وإن لم
يوجد شرطه - قال: "وقد جاء ذلك في أشعارهم؛ وأنشدَ:
792 - وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ

أي: عَلَّمَ عَلَيْهِ، وقوله:
793 - لَعَلَّ الَّذِي أَصْعَدْتَنِي أَنْ يَرُدَّنِي * إِلَى الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ الْخَيْرَ قَادِرُهُ
أَيْكَ أَصْعَدْتَنِي بِهِ.

(2/189)

قوله: { مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ } يجوز في "كل" ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكونَ في موضعِ المفعولِ به لَيْتٌ؛ وتكونُ "مِنْ" تبعيضيةً. الثاني: أن تكونَ "مِنْ" زائدةً على مذهب الأَخفش، و "كل" دابةٌ "مفعول به". لـ "بَتَّ" أيضاً والثالث: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مفعولِ "بَتَّ" المحذوفِ إذا قلنا إِنَّ تَمَّ موصولاً محذوفاً تقديره: وما بتَّ حالَ كونه كائناً من كلِّ دابة؛ وفي "مِنْ" حينئذٍ وجهان؛ أحدهما: أن تكونَ لليان. والثاني: أن تكونَ للتبعيض.

وقال أبو البقاء: "ومفعولُ "بَتَّ" محذوفٌ" تقديره: وبِتَّ فيها دوابُّ كلِّ دابةٍ"، وظاهرُ هذا أن { مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ } صفةٌ لذلك المحذوفِ وهو تقديرٌ لا طائلَ تحته.
والبِتُّ: تَشْرٌ وتفريق، قال:

794 - * وفي الأرضِ مَبْتُوثاً شجاعٌ وَعَقْرُبٌ
ومضارعُهُ يَبْتُتُ بضمِّ العَيْنِ، وهو قياسُ المضاعفِ المتعدِّي، وقد جاء الكسْرُ في اليَفاط؛ قالوا: "تَمَّ الحديثُ يَنْمُه" بالوجهين. والدابَّةُ: اسمٌ لكلِّ حيوانٍ، وزعم بعضهم إخراجَ الطيرِ منه ورُدَّ عليه بقولِ عَلْقمة:
795 - كَأَنَّهُمْ صَابَتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ * صَوَاعِقُهَا لَطِيرِهِنَّ دَبِيبٌ
ويقول الأَعشى:

796 - * دَبِيبَ قَطَا الْبَطْحَاءِ فِي كُلِّ مَنَهَلٍ
ويقوله: { وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ }، ثم فَصَّلَ بَمَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَهُوَ الْإِنْسَانُ وَالطَّيْرُ.

(2/190)

قوله: { وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ } "تصريف" مصدرٌ صَرَّفَ وهو الرُّدُّ والتقليبُ، ويجوز أن يكونَ مضافاً للفاعلِ، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: وتصريفِ الرياحِ السحابَ، فإنها تسوقُ السحابَ، وأن يكونَ مضافاً للمفعولِ، والفاعلُ محذوفٌ أي: وتصريفِ اللهِ الرِّيحَ. والرياحُ: جمعُ رِيحٍ جمعٌ تكسير، وباءُ الرِّيحِ والرياحِ عن واوٍ؛ والأصلُ: رُوحٌ، لأنه من راح يروح، وإنما قَلِبَتْ في "ريح" لسيكونها وأنكسار ما قبلها، وفي "رياح" لأنها عينٌ في جمعٍ بعد كسرةٍ وبعدها ألفٌ وهي ساكنةٌ في المفردِ، وهو إبدالُ مطرُدٍ، ولذلك لَمَّا زال موجبُ قَلْبِها رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا فقالوا: أَرْواحٌ قال:
797 - أَرَبْتُ بِهَا الْأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ * فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ حَيْمٍ مُتَصِّدٍ
ومثله:

798 - لَبِيبٌ تَحْفُقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ
وقَدْ لَحَنَ عمارَةُ بن عقيل بن بلال فقال "الأرياح" في شعره، فقال له أبو حاتم: "إن الأرياح لا تجوزُ" فقال له عمارة: ألا تسمع قولهم: رياح. فقال أبو حاتم: هذا خلافُ ذلك، فقال: صَدَقْتُ وَرَجَعْتُ. قال الشيخ: "وفي محفوظي قديماً أن "الأرياح" جاء في شعر بعضِ فصحاءِ العرب المستشهدِ بكلامهم بأنهم بتَّوه على المفردِ وإن كانت علَّةُ

القلب مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد، والأصل: أَعْوَادُ لأنه من عاد يَعُودُ، لكنه لَمْضًا تُرِكَ البِدْلُ جُعِلَ كالحرفِ الأَصْلِيِّ". قلت: ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجل اللبس بينه وبين أرواح جمع رثوح، كما قالوا: التُّزِمَتِ الياءُ في أعيادٍ فرقاً بينه وبين أَعْوَادِ جمع عُودِ الحطبِ، ولذلك قالوا في التصغير عُيِيدَ دون عُويِدَ، وعللوه باللبس المذكور.

(2/191)

قال ابن عطية: "وجاءت في القرآن مجموعةً مع الرحمة مفردة مع العذاب إلا في قوله: {وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ} وهذا أغلب وقوعها في الكلام، وفي الحديث: "الله اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً" لنَّ رِيحَ العذابِ شديدةً ملتئمةً الأجزاء كأنها جسمٌ واحدٌ، وريحُ الرحمةِ لينَةٌ منقطعةٌ، وإنما أفردت مع الفُلكِ - يعني في يونس - لأنها لإجراء السفن وهي واحدة متصلة؛ ثم وصفت بالطيبة فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب". انتهى وهذا الي قاله يردُّه اختلافُ القراءِ في أحد عشر موضعاً يأتي تفصيلها. وإنما الذي يقال: إنَّ الجمعَ لم يأت مع العذاب أصلاً؛ وأمَّا المفردُ فجاء فيهما، ولذلك اختصها عليه السلام في دعائه بصيغة الجمع.

وقرأ هنا "الريح" بالإفراد حمزةً والكسائي، والباقون بالجمع، فالجمع لاختلاف أنواعها: جنوباً ودبوراً وصبا وغير ذلك، وإفراها على إرادة الجنس.

والسحابُ: اسمُ جنسٍ واحدٌ سحابةٌ، سُمِّيَ بذلك لانسحابه، كما قيل له: حَبِيٌّ لأنه يَحْبُو، ذكر ذلك أبو علي، وباعتبار كونه اسم جنس وصفه بوصف الواحد المذكور في قوله: "المُسْحَرُ" كقوله: {أَعْجَازٌ تَحُلُ مُنْقَعِرٍ} ولما اعتبر معناه تارةً أخرى وصفه بما يوصف به الجمع في قوله: {سَحَابًا ثِقَالًا}، ويجوز أن يوصف بما تُوصفُ به المؤنثة الواحدة كقوله: {أَعْجَازٌ تَحُلُ حَاوِيَةٍ} وهكذا كل اسم جنس فيه لغتان: التذكير باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار المعنى.

والتسخيرُ: التذليلُ وجعلُ الشيءِ داخلًا تحت الطَّوعِ. وقال الراغب: "هو القَهْرُ على الفعل وهو أبلغ من الإكراه".

(2/192)

قوله: {بَيْنَ السَّمَاءِ} في "بين" قولان، أحدهما: أنه منصوبٌ بقوله: "المُسْحَرُ"؛ فيكون ظرفاً للتسخير. والثاني: أن يكونَ حالاً من الضمير المستتر اسمُ إنَّ والجارُ خبرٌ مقدَّمٌ، ودخلتِ اللامُ على الاسم لتأخيره عن الخبر، ولو كان موضعاً لما جارَ ذلك فيه.

وقوله: {لِقَوْمٍ} في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لآيات، فيتعلقُ بمحذوفٍ وقوله "يَعْقِلُونَ" الجملةُ في محلِّ شجرٍ لأنها صفةٌ لقومٍ.

* { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ }

قوله تعالى: {مَنْ يَتَّخِذُ}: "مَنْ" في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبره الجارُّ قبله، ويجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً. الثاني: أن تكون موصوفةً، فعلى الأول لا محل

للجملة بعدها، وعلى الثاني محلها الرفع، أي: فريقٌ أو شخصٌ متَّخِذٌ؛ وأفرد الضمير في "يَتَّخِذُ" حَمَلًا على لفظِ "مَنْ".

(2/193)

قوله: {مِنْ دُونِ اللَّهِ} متعلِّقٌ بِيَتَّخِذُ. والمرادُ بدون هنا: غَيْرٌ، وأصلها أن تكونَ ظرفٌ مكانٌ نادرةٌ التصرف؛ وإنما أَفْهَمْتُ معنى "غير" مجازاً؛ وذلك أنك إذا قلت: "اتخذتُ من دونك صديقاً" أصله: اتَّخَذْتُ من جهةٍ ومكانٍ دونَ جهتك ومكانك صديقاً، فهو ظرفٌ مجازيٌّ. وإذا كان المكانُ المتَّخِذُ منه الصديقُ مَكَانَكَ وجهتُك منحطَةً عنه ودونه لزم أن يكونَ غيراً لأنه ليس إياه، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه مع كونه غيراً فصارت دلالة على الغيرية بهذا الطريق لا بطريق الوَضْعِ لَعَنَةً، وقد تقدّم تقريبُ شيءٍ من هذا أول السورة. و"يَتَّخِذُ" يَفْتَعِلُ من الأخذِ، وهي متعديةٌ إلى واحد وهو: أُنْذَادًا. وقد تقدّم الكالمُ على "أُنْذَادًا" أيضاً واشتقاقه.

قوله: {يُحِبُّوهُمْ} في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ في محلِّ رفعِ صفةً لـ"مَنْ" في أحدِ وجهيها، والضميرُ المرفوعُ يعودُ عليها باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظِ في "يَتَّخِذُ". والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبِ صفةً لأُنْذَادًا، والضميرُ المنصوبُ يعودُ عليهم، والمرادُ بهم الأصنامُ، وإنما جمعَ العقلاءَ لمعاملتهم لهم معاملةً العقلاءِ، أو يكونُ المرادُ بهم مَنْ عُبِدَ من دون الله عقلاءً وغيره، ثم عَلَبَ العقلاءَ على غيرهم. الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبِ على الحال من الضميرِ في "يَتَّخِذُ"، والضميرُ المرفوعُ عائِدٌ على ما عاد عليه الضميرُ في "يَتَّخِذُ"، وُجِمَعَ حَمَلًا على المعنى كما تقدّم.

(2/194)

قوله: {كَحُبِّ اللَّهِ} الكافُ في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: يُحِبُّونهم حباً كحُبِّ الله، وإمَّا على الحال من المصدرِ المَعْرُوفِ كما تقدّمَ تقريبُهُ غيرَ مرّةٍ. والحُبُّ: إرادةٌ ما تراه وتظنه خيراً، وأصله من حَبَبْتُ فلاناً: أصبْتُ حبة قلبه نحو: كَيْدْتُهُ. وأحْبَبْتُهُ: جَعَلْتُ قلبي مُعَرَّضاً بأن يحبه، لكن أكثر الاستعمالِ أن يُقال: أَحْبَبْتُهُ فهو محبوبٌ، ومُحَبَّبٌ قليلٌ كقوله:

799 - ولقد تَرَلَّتِ فلا تطبِّي غيرَه * مني بمنزلةِ المُحَبَّبِ المُكْرَمِ

والحُبُّ في الأصلِ مصدرٌ حَبَّه، وكان قياسه فتح الحاءِ، ومضارعُه يَحُبُّ بالضم وهو قياسُ فَعَلٍ المضعفِ وشَدَّ كسرُه، ومحبوبٌ أكثر من مُحَبَّبٍ، ومُحَبَّبٌ أكثر من حابٍّ، وقد جُمِعَ الحُبُّ لاختلافِ أنواعِه، وقال:

800 - ثلاثةٌ أحبابٌ فَحُبُّ علاقةٍ * وحُبُّ تِمْلَاقٍ وحُبُّ هو القتلُ

والحُبُّ مصدرٌ مضافٌ لمنصوبةٍ والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كحُبِّهم الله أو كحُبِّ المؤمنين الله، بمعنى أنهم سَوَّوا بين الحُبِّين: حُبِّ الأندادِ وحُبِّ الله.

وقال ابن عطية: "حُبُّ" مصدرٌ مضافٌ للمفعول في اللفظ، وهو في التقدير مضافٌ للفاعلِ المضمَرِ تقديرُه: كحِبِّكم الله أو كحِبِّهم الله حَسَبَ ما قَدَّرَ كلُّ وجهٍ منها فرقةً". انتهى، وقوله "للفاعِلِ المضمَرِ" يريد أن ذلك الفاعلُ مِنْ جنسِ الضمائرِ وهو: "كَمْ" أو "هَمْ"، أو يكونُ يُسَمَّى الحَذْفُ أضمراً وهو اصطلاحٌ شائعٌ، ولا يريد أن الفاعلُ مضمَرٌ

في المصدر كما يُضَمَّرُ في الأفعال لأنَّ هذا قولٌ ضعيفٌ لبعضهم، مردودٌ بأنَّ المصدرَ اسمٌ جنسٍ؛ واسمُ الجنسِ لا يُضَمَّرُ فيه لجموده.

(2/195)

وقال الزمخشري: "كُحِبَّ الله: كتعظيم الله، والخُضوعُ له، أي: كما يُحِبُّ الله، على أنَّه مصدرٌ مبنيٌّ من المفعول، وإنما استُعِينِي عن ذكر مَنْ يُحِبُّه لأنه غيرٌ ملتبسٍ". انتهى. أمَّا جَعَلَهُ المصدرَ من المبني للمفعول فهو أحدُ الأقوالِ الثلاثة: أعني الجوازَ مطلقاً. والثاني: المنعُ مطلقاً وهو الصحيح. والثالث: التفصيلُ بين الأفعال التي لم تُسْتَعْمَلْ إلا مبنيةً للمفعول فيجوزُ نحو: عَجِبْتُ من جنون زيدٍ بالعلم، ومنه الآيةُ الكريمةُ فَإِنَّ الغالبَ في "حُبِّ" أن يُبنى للمفعول، وَيُنَّ غيرها فلا يجوزُ، واستدلَّ مَنْ أجازَ مطلقاً بقول عائشة: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قَتْلِ الأبرِ وذو الطُفَيْتَيْنِ" برفع "ذو" عطفاً على محلِّ "الأبر" لأنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله تقديرًا أي: أن يُقْتَلَ الأبر. ولتقرير هذه الأقوالِ موضعٌ غيرُ هذا.

وقد ردَّ الزجاجُ تقديرَ مَنْ قَدَّرَ فاعلَ المصدرِ المؤمنينَ أو ضميرَهم، وقال: "ليس بشيء"، والدليلُ على نقضه قوله بعد: {وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ}، ورجَّحَ أن يكونَ فاعلُ المصدرِ ضميرَ المتَّخِذِينَ، أي: يُحِبُّونَ الأصنامَ كما يُحِبُّونَ الله، لأنهم أشركوها مع الله تعالى فَسَوَّوْا بين الله وبين أوثانهم في المحبة. وهذا الذي قاله الزجاجُ من الدليلِ واضحٌ؛ لأنَّ التيسويةَ بين مَحَبَّةِ الكفارِ لأوثانهم وبين محبةِ المؤمنينَ لله ينافي قوله: {وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ} فإنَّ فيه نفيَ المساواة.

وقرأ أبو رجاء: "يُحِبُّونهم" من "حَبِّ" ثلاثياً، و"أَحَبُّ" أكثر، وفي المثل: "مَنْ حَبَّ طَبَّ".

(2/196)

قوله: {أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ} المفضلُ عليه محذوفٌ، وهم المتَّخِذُونَ الأنداد، أي: أشدُّ حُبًّا لله من المتَّخِذِينَ الأندادِ لأوثانهم، وقال أبو البقاء: "ما يتعلقُ به "أشدُّ" محذوفٌ تقديرُه: "أشدُّ حُبًّا لله مِنْ حُبِّ هؤلاء للأندادِ" والمعنى: أن المؤمنينَ يُحِبُّونَ الله أكثرَ مِنْ مَحَبَّةِ هؤلاء أوثانهم. ويَحْتَمَلُ أن يكونَ المعنى أن المؤمنينَ يُحِبُّونَ الله تعالى أكثرَ ممَّا يُحِبُّه هؤلاء المتَّخِذُونَ؛ لأنهم لم يَشْرِكُوا معه غيره. وأتى بأشدُّ متوصلاً بها إلى أفعل التفضيل من مادة الحب لأنَّ "حُبَّ" مبنيٌّ للمفعول والمبنيُّ للمفعول لا يَتَعَجَّبُ منه ولا يَهْتَبِي منه أفعل للتفضيل، فلذلك أتى بما يَجُوزُ ذلك فيه. فأما قولهم: "ما أحبه إلي" فشاذٌ علي خلافٍ في ذلك بين النحويين. و"حبا" تمييزٌ منقولٌ من المبتدأ تقديرُه: حُبُّهم لله أشدُّ.

(2/197)

قوله: {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ} جوابٌ لو محذوفٌ، واخْتَلَفَ في تقديره، ولا يَطْهَرُ ذلك إلا بعدَ ذِكْرِ القراءاتِ الواردة في الفاظِ هذه الآية الكريمة: قرأ ابنُ عامرٍ ونافع: "ولو ترى" بتاءٍ

الخطاب، و "أن القوة" و "أن الله يفتحهما، وقرأ ابنُ عامر: "إذ يُرُونَ" بضم الياء، والباقون يفتحهما. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون: "ولو يرى" بياء الغيبة، "أنَّ القوة" و "أنَّ الله" يفتحهما، وقرأ الحسن وقتادة وشيبة ويعقوب وأبو جعفر: "ولو ترى" بالخطاب، "إن القوة" و "إن الله" بكسرهما، وقرأت طائفة: "ولو يرى" بياء الغيبة، "إن القوة" و "إن الله" بكسرهما. إذا تقرّر ذلك فقد اختلفوا في تقدير جواب لو، فمنهم مَنْ قَدَّرَه قبل قوله: "أن القوة" ومنهم مَنْ قَدَّرَه بعد قوله: "وأنَّ الله شديد العذاب" / وهو قولُ أبي الحسن الأخفش والمبرد. أمَّا مَنْ قَدَّرَه قبل "أنَّ القوة" فيكونُ "أنَّ القوة" معمولاً لذلك الجواب. وتقديره على قراءة ترى - بالخطاب - وفتح أنَّ وأن: عَلِمْتُ أيها السامعُ أنَّ القوةَ لله جميعاً، والمرادُ بهذا الخطاب: إمَّا النبيُّ عليه السلام وإمَّا كلُّ سامع. وعلى قراءة الكسر في "إنَّ" يكونُ التقديرُ: لَقَلتُ إنَّ القوةَ لله جميعاً، والخلافُ في المرادِ بالخطاب كما تقدّم، أو يكونُ التقديرُ: لاستعظمت حالهم، وإنما كَسِرَتْ "إنَّ" لأنَّ فيها معنى التعليل نحو قولك: لو قَدِمْتُ على زيد لأحسَنَ إليك إنَّه مكرُمٌ للصَّيفان، فقولك: أنه مكرُمٌ للصَّيفان "عِلَّةٌ لقولك "أحسَنَ إليك".

(2/198)

وقال ابنُ عطية: "تقديره: ولو ترى الذين ظلموا في حال رؤيتهم العذابَ وفزعهم منه واستعظامهم له لأقرُّوا له لأقرُّوا أنَّ القوةَ لله جميعاً" وناقشه الشيخ فقال: "كان ينبغي أن يقول: في وقت رؤيتهم العذابَ فيأتي بمرادف "إذ" وهو الوقتُ لا الحال، وأيضاً فتقديره لجواب "لو" غيرُ مُرتَّبٍ على ما يلي "لو"، لأنَّ رؤية السامع أو النبي عليه السلام الظالمين في وقت رؤيتهم لا يترتُّ عليها إقرارهم بأنَّ القوةَ لله جميعاً، وهو نظيرُ قولك: "يا زيد لو ترى عمراً في وقت صرِّبه لأقرُّ أنَّ الله قادرٌ عليه" فأقراره بقدرة الله ليست مترتبةً على رؤية زيد" انتهى. وتقديره على قراءة "يرى" بالغيبة: لعلموا أنَّ القوةَ، إنَّ كان فاعل "يرى" "الذين ظلموا"، وإن كان ضميراً يعودُ على السامع فيقَدَّرُ: لَعَلِمَ أنَّ القوةَ.

وأما مَنْ قَدَّرَه بعدَ قوله: شديدُ العذاب فتقديره على قراءة "تري" بالخطاب: لاستعظمت ما حلَّ بهم، ويكونُ فتح "أنَّ" على أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأنَّ القوةَ لله جميعاً، وكسرها على معنى التعليل نحو: "أكرمُ زيدا إنه عالم، وأهنُ عمراً إنَّه جاهل"، أو تكونُ جملةً معترضةً بين "لو" وجوابها المحذوف. وتقديره على قراءة "ولو يرى" بالغيبة إنَّ كان فاعلُ "يرى" ضميرُ السامع: لاستعظمت ذلك، وإنَّ كان فاعله "الذين" كان التقديرُ: لاستعظمتوا ما حلَّ بهم، ويكونُ فتح "أنَّ" على أنها مفعولٌ ليرى، على أن يكونَ الفاعلُ "الذين ظلموا"، والرؤيةُ نا تحتملُ أن تكونَ من رؤية القلب فتسدُّ "أنَّ" مسدِّ مفعولهما، وأن تكونَ من رؤية البصر فتكونَ في موضعِ مفعولٍ واحدٍ.

(2/199)

وأما قراءة "يرى لاذين" بالغيبة وكسر "إنَّ" و "إنَّ" فيكونُ الجوابُ قولاً محذوفاً وكسرتا لوقوعهما بعد القول، فتقديره على كونِ الفاعلِ ضميرِ الرأي: لقال إنَّ القوةُ؛ وعلى كونه "الذين": لقالوا؛ ويكونُ مفعولُ "يرى" محذوفاً أي: لو يرى حالهم. ويحتملُ أن يكونَ الجوابُ: لاستعظمت أو لاستعظمتوا على حسبِ القولين، وإنما كَسِرْتا استئنافاً، وحذفُ جوابِ "لو" شائعٌ مستفيضٌ، وكثُرَ حذفُه في القرآن. وفائدةُ حذفِه استعظامُه

وزهابُ النفسِ كلَّ مذهبٍ فيه بخلافٍ ما لو دُكر، فإنَّ السامعَ يقصُرُ همَّه عليه، وقد وَرَدَ في أشعارهم ونثرهم حَدُّهُ كثيراً. قال المرؤ القيس:

801 - وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ * سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ تَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا

وقال النابغة:

802 - فما كان بين الخير لو جاء سالماً * أبو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ
وَدَخَلْتُ "إذ" وهي ظرفُ زمانٍ ماضٍ في أثناءِ هذه المستقبلات تقريباً للأمر، وتصحيحاً
لوقوعه، كما وَقَعَتْ صيغة المضيِّ مَوْقِعَ المستقبلِ لذلك كقولِه: {وَتَأْدَى أَصْحَابُ
الْجَنَّةِ} {وَتَأْدَى أَصْحَابُ النَّارِ}، وكما قال الأشر:

803 - بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى * وَلَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسِ
إِنْ لَمْ أَشْنِ عَلَى ابْنِ حَرْبِ غَارَةَ * لَمْ تَحُلْ يَوْمًا مِنْ نِهَابِ نَفُوسِ
فَأَوْقِعَ "بَقِيْتُ" و"انْحَرَفْتُ" - وهما بصيغة المضيِّ - مَوْقِعَ المستقبلِ لتعليقهما على
مستقبلٍ وهو قوله: "إِنْ لَمْ أَشْنِ". وقيل: "أَوْقِعَ" "إذ" مَوْقِعَ "إِذَا وَقِيلَ: زمن الآخرة
متصلٌ بزمن الدنيا، فقامَ أحدهما مقامَ الآخر لأنَّ المجاور للشئِ يقوم مقامه، وهكذا
كلُّ موضِعٍ وَقِعَ مِثْلَ هَذَا، وهو في القرآن كثيرٌ.

(2/200)

وقراءةُ ابنِ عامرٍ "يُرْوَى الْعَذَابُ" مبنياً للمفعول مَن أَرَيْتُ المنقولة من رَأَيْتُ بمعنى
أبصرتُ فتعدتُ لاثنين، أولهما قامَ مَقَامَ الفاعلِ وهو الواو، والثاني وهو "العذابُ"،
وقراءةُ الباقيين واضحةٌ.
وقال الراغبُ: "قوله": "أَنَّ الْقُوَّةَ" بدلٌ من "الذين" قال: "وهو ضعيفٌ" قال الشيخ:
"ويصيرُ المعنى: ولو تَرَى قُوَّةَ اللَّهِ وَقَدَّرْتَهُ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا". وقال في "المنتخب":
"قراءةُ الياء عند بعضهم أولى من قراءة التاء"، قال: "لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَالْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمُوا قَدْرَ مَا يُشَاهِدُهُ الْكُفَّارُ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَلَمْ يَعْلَمُوهُ فَوَجَبَ إِسْنَادُ
الْفِعْلِ إِلَيْهِمْ" وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ القراءتين متواترتان.
قوله: {جَمِيعاً} حالٌ من الضمير المستكنِّ في الجارِّ والمجرور الواقع خبراً، لأنَّ
تقديره: "أَنَّ الْقُوَّةَ كَانَتْهُ لِّلَّهِ جَمِيعاً"، ولا جائزٌ أن يكونَ حالاً من القوة، فإنَّ العاملَ في
الحال هو العاملُ في صاحبها، و"أَنَّ" لا تعملُ في الحال، وهو مُشْكَلٌ، فألهم أجازوا في
"ليت" أن تعملَ في الحال، وكذا "كأنَّ" لما فيها من معنى الفعل - وهو التمني
والتشبيه - فكان ينبغي أن يجوزَ ذلك في "أَنَّ" لما فيها من معنى التأكيد. و"جميع" في
الأصل: فَعِيلٌ مِنَ الْجَمْعِ، وكأنه اسمُ جمع، فلذلك يُتَّبَعُ تَارَةً بِالمفرد، قال تعالى: {تَخُنُّ
جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ}، وتارةً بالجمع، قال تعالى: {جَمِيعٌ لَدَيْتَا مُخْضَرُونَ}، وَيُنْتَصِبُ حالاً، ويؤكد
به بمعنى "كل"، ويبدلُ على الشمولِ كدلالةِ "كل"، ولا دلالة له على الاجتماع في
الزمان، تقول: "جاء القومُ جميعهم" لا يلزم أن يكونَ جميعهم في زمنٍ واحدٍ، وقد تقدَّم
ذلك في الفرقِ بينها وبين "جاؤوا معاً".

* { إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ }

(2/201)

ويكون جواب لو محذوفاً أيضاً كما تقدّم. وقال أبو البقاء: "فنتبرأ" منصوبٌ بإضمار أنْ تقديره: لو أنّ لنا أن نرجع فنتبرأ" فحلّ "كرة" إلى قول "أَنْ تَرْجِعَ" لأنه بمعناه وهو قريبٌ، إلا أنّ النّحويين يُؤوّلون الفعل المنصوب بمصدرٍ ليُعطيّوه على الاسم قبله، ويتركون الاسم على حاله، وذلك لأنه قد يكون اسماً صريحاً غير مصدر نحو: "لو لا زيدٌ ويخرج لأكرمك" فلا يتأى تأويله بحرف مصدرٍ وفعلٍ. والقائل بأنّ "لو" التي للتمني لا جواب لها استدللّ بقول الشاعر:

806 - فلو تَبَشُّ المقابر عن كُليبٍ * فَتَحَبَّرَ بالذَّائِبِ أَيُّ زُورٍ

وهذا لا يصحّ فإنّ جوابها في البيت بعده وهو قوله:

807 - بيوم الشُّعْمَيْنِ لَقَرَّ عينا * وكيف لقاء من تحت القبور

واستدلّ هذا القائل أيضاً بأنّ "أَنْ" تُفْتَحُ بعد "لو" كما تُفْتَحُ بعد ليت في قوله:

808 - يا ليت أنا ضَمْنَا سَفِينَةَ * حتّى يعودَ البحرُ كَيْتُونَةَ

وهنا فائدةٌ ينبغي أن يُنتبه لها وهي: أنّ النحاة قالوا: "كلُّ موضعٍ نُصِبَ فيه المضارعُ بإضمار أنْ بعد الفاء إذا سَقَطَتِ الفاءُ جُزِمَ إلا في النفي"، [و] ينبغي أن يُزادَ هذا الموضعُ أيضاً فيقال: وإلا في جواب التمني بـ"لو"، فإنه يُنصَبُ المضارع فيه بإضمار "أَنْ" بعد الفاء الواقعة واجباً له، ومع ذلك لو سَقَطَتِ هذه الفاء لم يُجَرَمْ. قال الشيخ: "والسبب في ذلك أنها محمولةٌ على حرف التمني وهو ليت، والاجزْمُ في جواب ليت إنما هو لتضمينها معنى الشرط أو لداليتها على كونه محذوفاً على اختلاف القولين فصارت "لو" فرع الفرع، فَصَغَفَ ذلك فيها.

قوله: "كما" الكاف موضعها نصبٌ: إمّا على كونها نعت مصدرٍ محذوفٍ، أي: تبرؤاً مثل تبرئتهم، وإمّا على الحال من ضمير المصدر المُعَرَّفِ المحذوفِ أي: تتبرؤه - أي التبرؤ - مشابهاً لتبرئتهم، كما تقدّم تقريره غير مرة. وقال ابن عطية: "الكاف في قوله "كما" في موضع نصب على النعت: إمّا لمصدرٍ أو لحالٍ تقديره: متبرئين كما". قال الشيخ: "وأما قوله "لحالٍ تقديره متبرئين كما" فغير واضح، لأنّ "ما" مصدريةٌ فصارت الكاف الداخلة عليها من صفات الأفعال، ومتبرئين من صفات الأعيان فكيف يُوصف بصفات الأفعال" قال: "وأيضاً لا حاجة لتقدير هذه الحال؛ لأنها إذ ذاك تكونُ حالاً مؤكدةً، وهي خلاف الأصل، وأيضاً فالمؤكد ينافيه الحذف لأنّ التأكيد يُقوّيه فالحذف يناقضه". قوله: {كذلك يُرهبهم} في هذه الكاف قولان، أحدهما: أنّ موضعها نصبٌ: إمّا نعت مصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً من المصدر المُعَرَّفِ، أي: يُرهبهم رؤيةً كذلك، أو يحسّرهم حسراً كذلك، أو يجزبهم جزاءً كذلك، أو يُرهبهم الإراءةً مشبهةً كذلك ونحو هذا. والثاني: أن يكون موضعها رفعاً على أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمر كذلك أو حسّرهم كذلك قاله أبو البقاء. قال الشيخ: "وهو ضعيفٌ لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل". والإشارة بذلك إلى إراءةهم تلك الأحوال، والتقدير: مثل إراءةهم الأهول يُرهبهم الله أعمالهم حسراتٍ، وقيل: الإشارة إلى تبرؤ بعضهم من بعضٍ.

والرؤية هنا تحتتمل وجهين، أحدهما: أن تكون بصريّة، فتتعدّى لاثنين بنقل الهمزة،
أولهما الضمير والثاني "أعمالهم" و "حسرات" على هذا حال من "أعمالهم". والثاني:
أن تكون قلبية، فتتعدّى لثلاثة ثالثها "حسرات" و "عليهم" يجوز فيه وجهان: أن يتعلق
بـ "حسرات" لأنّ "يخسر" يعدّى بعلى، ويكون ثمّ مضاف محذوف أي: على تفريطهم.
والثاني: أن يتعلق بمحذوفٍ لأنّها صفةٌ لحسرات، فهي في محل نصبٍ لكونها صفةً
لمنصوب.

والكثرة: العوذة، وفعلها كثر يكثر كثرًا، قال:
809 - أكرّ على الكتيبة لا أبالي * أفيها كان حنفي أم سواها
والحسرة: شدة الندم، وهو تلم القلب بانحساره عما يؤمّله، واشتقاقها: إمّا من
قولهم: يعير حسير، أي: منقطع القوة أو من الحسر وهو الكشف.

* { يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ
عَدُوٌّ مُّبِينٌ }

(2/206)

قوله تعالى: { مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا } : "حلالاً" فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون
مفعولاً بـ "كلوا"، و "من" على هذا فيها وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـكلوا، ويكون معناها
ابتداءً الغاية. والثاني: أن يتعلق بمحذوفٍ على أنّها حالٌ من "حلالاً" وكانت في الأصل
صفةً له فلما قدّمت عليه انتصبت حالاً، ويكون معنى "من" التبعيض. الثاني: أن يكون
انتصابٌ "حلالاً" على أنه نعت لمفعول محذوفٍ، تقديره: شيئاً أو زرقاً حلالاً ذكره
مكي، واستبعده ابن عطية، ولم يبين وجه بُعده، والذي يظهر في بُعده أن "حلالاً" ليس
صفةً خاصةً بالمأكل، بل يوصف به المأكل وغيره، وإذا لم تكن الصفة خاصةً لا يجوز
حذف الموصوف. الثالث: أن ينتصب "حلالاً" على أنه حالٌ من "ما" بمعنى الذي، أي:
كلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً. الرابع: أن ينتصب على أنه نعتٌ لمصدر
محذوفٍ، أي: أكلاً حلالاً، ويكون مفعولٌ "كلوا" محذوفاً، و "ما في الأرض" صفةً لذلك
المفعول المحذوف، ذكره أبو البقاء، وفيه من الردّ ما تقدّم على مكي، ويجوز على هذا
الوجه الرابع ألا يكون المفعول محذوفاً بل تكون "من" مزيدةً على الأخفش تقديره:
كلوا ما في الأرض أكلاً حلالاً. الخامس: أن يكون حالاً من الضمير العائد على "ما" قاله
ابن عطية، يعني بالضمير الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع صلةً.

(2/207)

و "طيباً" فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون صفةً لحلالاً، أمّا على القول بأن "من"
للابتداءً متعلقة بـ "كلوا" فهو واضح، وأمّا على القول بأن "مما في الأرض" حالٌ من
"حلالاً"، فقال أبو البقاء: "ولكنّ موضعها بعد الجار والمجرور، لئلا يفصل بالصفة بين
الحال وذو الحال" وهذا الذي قاله ليس بشيء فإنّ الفصل بالصفة بين الحال وصاحبها
ليس بممنوع، تقول: "جاءني زيد الطويل ركباً" بل لو قدّمت الحال على الصفة فقلت:
"جاءني زيد ركباً الطويل" كان في جوارزه نظراً. الثاني: أن يكون صفةً لمصدرٍ محذوفٍ

أو حالاً من المصدر المَعْرِفَة المحذوفِ أيك أكلًا طيباً. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضمير في "كلوا" تقديره: مستطيين، قاله ابن عطية، قال الشيخ: "وهذا فاسدٌ في اللفظ / والمعنى، أمّا اللفظُ فلأنَّ "الطيب" اسمٌ فاعل فكان ينبغي أن يُجمَعَ لتطابق صاحبها فيقال: طيبين، وليس "طيب" مصدرًا فيقال: إنما لم يُجمَعَ لذلك. وأما المعنى فإنَّ "طيباً" مغايرٌ لمعنى "مستطيين" لأنَّ الطيب من صفاتِ المأكولِ والمستطيب من صفاتِ الآكلين، تقول: طاب لزيد الطعام، ولا تقول: "طاب زيد الطعام" بمعنى استطابه".

والحلال: المأذون فيه، ضدَّ الحرام الممنوع منه. [يُقال:]: حَلَّ يَحِلُّ بكسر العين في المضارع، وهو القاسنُ لأنه مضاعفٌ غير متعدِّ، ويقال: حلالٌ وحِلٌّ، كحرامٍ وحَرَمٌ، وهو في الأصل مصدرٌ، ويقال: "حَلُّ يَلُّ" على سبيلِ الإتياع كحَسَنٌ بَسَنٌ. وحَلٌّ بمكان كذا يحلُّ بضمِّ العَيْنِ وكسرها، وقرئ، {فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ عَصِيٌّ} بالوجهين.

(2/208)

قوله: {حُطُواتٍ} قرأ ابنُ عامرٍ والكسائي وقنبلٌ وحَفصٌ: حُطُواتٍ بضم الخاء والطاء، وباقي السبعة بسكون الطاء، وقرأ أبو السَّمَّال "حُطُواتٍ" يفتحها، ونقل ابنُ عطية وغيره عنه أنه قرأ "حُطُواتٍ" بفتح الخاء والطاء، وقرأ عليٌّ وقناة والأعمش بضمِّها والهمز.

فأمّا قراءةُ الجمهورِ والأولى من قراءتَيْ أبي السَّمَّالِ فلأنَّ "فَعَلَةٌ" الساكنة العين السالمتها إذا كانت أسماً جاز في جَمْعِها بالألف والتاء ثلاثة أوجه - وهي لغاتٌ مسموعةٌ عن العرب -: السكونُ وهو الأصلُ، والإتياعُ، والفتحُ في العين تخفيفاً. وأمّا قراءةُ أبي السَّمَّالِ التي تَقَلَّها ابنُ عطية فهي جَمْعُ حَطُوةٍ بفتح الخاء، والفرقُ بين الخطوة بالضم والفتح: أنَّ المفتوحَ مصدرٌ، دالٌّ على المَرَّةِ من حَطَّ يَحْطُو إذا مَسَّ، والمضموم اسمٌ لما بين القَدَمَيْنِ كأنه اسمٌ للمسافة، كالعُرْفَةِ اسمٌ للشَّيْءِ المُعْتَرَفِ، وقيل: إنهما لغتان بمعنى واحدٍ ذكره أبو البقاء.

وأما قراءةُ عليٍّ ففيها تأويلان، أحدهما: - وبه قال الأَخْفِيشُ - أنَّ الهمزة أصلٌ وأنه من الخطأ، و"حُطُواتٍ" جمعٌ "حِطَاةٍ" إن سُمِعَ، وإلا فتقديرًا، وتفسيرٌ مجاهدٍ إياه بالخطايا يؤدِّد هذا، ولكن يُحتملُ أن يكونَ مجاهدٌ قَسَّرَه بالمرادف. والثاني: أنه قَلَبَ الهمزة عن الواوِ لأنَّها جاورت الضمة قبلها فكأَنَّها عليها، لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه على الصحيح لا عليه.

قوله: {إِنَّهُ لَكُمُ} قال أبو البقاء: "إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام بحالِهِ، وهو أبلغ من الفتح، لأنه إذا فَتَحَ الهمزة صار التقدير: لا تتبعوه لأنه عدوُّ لكم، واتباعُهُ ممنوعٌ وإن لم يكن عدواً لنا، ومثله:

810 - لَبِيكُ إِنَّ الحَمْدَ لَكَ *

(2/209)

كسُرُ الهمزة أجودٌ لدلالة الكسر على استحقيقه الحمد في كلِّ حالٍ وكذلك التليية انتهى. يعني أن الكسر استئنافٌ فهو بعضٌ إخبارٍ بذلك، وهذا الذي قاله في وجه الكسر لا يتعيَّن، لأنه يجوزُ أن يُرادَ التعليل مع كسر الهمزة فإنهم تَصُّوا على أن "إنَّ"

المسكروة تفيذ العلة أيضاً، وقد ذكر ذلك في هذه الآية بعينها فينبغي أن يقال: قراءة الكيسر أولى لأنها محتملة للإخبار المخص بحاله وللعلية، وأما المفتوحة فهي نص في العلية، لأن الكلام على تقدير لام العلة.

* { إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوَاءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }

قوله تعالى: { وَأَنْ تَقُولُوا } عطف على قوله "بالسوء" تقديره: "وبأن تقولوا" فيحتمل موضعها الجر والنصب بحسب قولي الخليل وسيبويه. و "الفحشاء" مصدر من الفحش، كالبأساء من البأس. والفحش فُحِحَ المنظر، قال امرؤ القيس:
811 - وجيد كجيد الرثم ليس بفاحش * إذا هي تصنه ولا يمعطل
وتوسع فيه حتى صار يعبر به عن كل مستفح معنى كان أو عينا.

* { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا آَلَفْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ }

(2/210)

قوله تعالى: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ } الضمير في "لهم" فيه أربعة أقوال، أحدها: أنه يعود على "من" في قوله: { مَنْ يَتَّخِذْ } وهذا بعيد. الثاني: أنه يعود على العرب الكفار لأن هذا حالهم. الثالث: أنه يعود على اليهود لأنهم أشد الناس أتباعاً لأسلافهم. الرابع: أنه يعود على الناس في قوله: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ }، قاله الطبري، وهو ظاهر، إلا أن ذلك يكون من باب الالتفات من الخطاب إلى العيبة، وحكمته أنهم أبرزوا في صورة الغائب الذي يتعجب من فعله، حيث دعي إلى شريعة الله والنور والهدى فأجاب باتباع شريعة أبيه. قوله: { بَلْ نَتَّبِعُ } بل هنا عاطفة هذه الجملة على جملة محذوفة قبلها تقديره: لا نتبع ما أنزل الله بل نتبع كذا، ولا يجوز أن تكون معطوفة على قوله: "اتبعوا" لفسادها. وقال أبو البقاء: "بل" هنا للإضراب عن الأول، أي: لا نتبع ما أنزل الله، وليس بخروج من قصة إلى قصة يعني بذلك أنه إضراب إبطال لا إضراب انتقال، وعلى هذا فيقال: كل إضراب في القرآن فالمراد به الانتقال من قصة إلى قصة إلا في هذه الآية، وإلا في قوله "أم يقولون افتراه، بل هو الحق" فإنه محتمل الأمرين فإن اعتبرت قوله: { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ } كان إضراب انتقال، وإن اعتبرت "افتراه" وحده كان إضراب إبطال.

(2/211)

قوله: { أَلْفَيْتَا } في "ألفى" هنا قولان، أحدهما: أنها متعدية إلى مفعول وإجد، لأنها بمعنى "وجد" التي بمعنى أصاب، فعلى هذا يكون "عليه" متعلقاً بقوله "ألفيتا". والثاني: أنها متعدية إلى اثنين، أولهما "آباءنا" والثاني: "عليه"؛ فقدم على الأول. وقال أبو البقاء: "هي محتملة للأمرين، أعني كونها متعدية لواحد أو لاثنين" قال أبو البقاء: "ولام ألفيتا واو لأن الأصل فيما جهل من اللامات أن يكون واواً" يعني فإنه أوسع وأكثر فالرد إليه أولى.

قوله: {أَوْلَوْ} الهمزة للإنكار، وأمّضا الواو ففيها قولان، أحدهما: - وإليه ذهب الزمخشري - أنها واؤ الحال، والثاني - وإليه ذهب أبو البقاء وابن عطية - أنها للعطف. وقد تقدّم الخلاف في هذه الهمزة الواقعة قبل الواو والفاء وثمّ: هل بعدها جملة مقدرة؟ وهو رأي الزمخشري، ولذلك قدّره هنا: أتبعوهم ولو كان أبائهم لا يعقلون شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب، أو النية بها التأخير عن حرف العطف؟ وقد جمّع الشيخ بين قول الزمخشري وقول ابن عطية فقال: "والجمع بينهما أنّ هذه الجملة المصحوبة بـ"لو" في مثل هذا السياق جملة شريطة، فإذا قال: "اضرب زيداً ولو أحسن إليك" فالمعنى: وإن أحسن إليك، وكذلك: "أعطوا السائل ولو جاء على فرس" "رُدّوا السائل ولو بشقّ تمرّة" المعنى فيهما: "وإن"، وتجيء "ولو" هنا تنبيهاً على أنّ ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدلّ على أنّ المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: "اضرب زيداً ولو أساء إليك" ولا: "أعطوا السائل ولو كان محتاجاً، فإذا تقدّر هذا فالواؤ في "ولو" في الأمثلة التي ذكرناها عاطفة على حال مقدرة، والمعطوف على الحال حال، فصحّ أن يقال إنها للحال من حيث عطفتها جملة حالية على حال مقدرة، وصحّ أن يقال إنها للحال من حيث عطفتها جملة حالية على حال مقدرة، وصحّ أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف، والمعنى - والله أعلم - أنها إنكار أتباع آبائهم في كل حال حتى في الحالة التي تناسب أن يتبعوهم فيها وهي تلبسهم بعدم العقل والهداية، ولذلك لا يجوز حذف هذه الواو الداخلة على "لو" إذا كانت تنبيهاً على أنّ ما بعدها لم يكن مناسباً ما قبلها، وإن

كانت الجملة الحالية فيها ضمير عائذ على ذي الحال، لأنّ مجيئها عارية من هذه الواو مؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال. فهو ينافي استغراق الأحوال، حتى هذه الحال، فهما معنيان مختلفان، ولذلك ظهر الفرق بين: "أكرم زيداً لو جفاك" وبين "أكرم زيداً ولو جفصاك" انتهى. وهو كلام حسن / وجواب "لو" محذوف تقديره: لا يتبعوهم، وقدّره أبو البقاء: "أفكانوا يتبعونهم" وهو تفسير معنى، لأن "لو" لا تُجاب بهمزة الاستفهام.

قوله: {شَيْئاً} فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، فيعمّ جميع المعقولات لأنها نكرة في سياق النفي، ولا يجوز أن يكون المراد نفي الوحدة فيكون المعنى: لا يعقلون شيئاً بل أشياء. والثاني: أن ينتصب على المصدرية، أي: لا يعقلون شيئاً من العقل. وقدّم نفي العقل على نفي الهداية؛ لأنه تصدر عنه جميع التصرفات.

* { وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ }

قوله تعالى: { وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا } : اختلف الناس في هذه الآية اختلافاً كثيراً واضطربوا

اضطراباً شديداً، وأنا بعون الله قد لَحَّضْتُ أقوالهم مهذبةً، ولا سبيلَ إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المذكور في هذه الآية. وقد اختلفوا في ذلك: فمنهم مَنْ قال: معناها أَنَّ المَثَلَ مضروبٌ بتشبيه الكافر بالناعق. ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيه الكافر بالمنعوق به. ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيه الداعي والكافر بالناعق والمنعوق به. فهذه أربعة أقوالٍ.

(2/214)

فعلَى القول الأول: يكون التقديرُ: "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قَلَّةِ فَهْمِهِمْ كَمَثَلِ الرَّعَاةِ يُكَلِّمُونَ الْبُهَمَ، وَالْبُهَمُ لَا تَعْقِلُ شَيْئاً". وقيل: يكون التقديرُ: ومثل الذين كفروا في دعائهم لهتهم التي لا تفقه دعاءهم كمثل الناعق بغنمه لا ينتفع من نعيقه بشيء، غير أنه في عناء، وكذلك الكافر ليس له من دعائه إلا العناء. قال الزمخشري - وقد ذكر هذا القول - "إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ {إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً} لَا يَسَاعِدُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْأَصْنَامَ لَا تَسْمَعُ شَيْئاً". قال الشيخ: "وَلَحَطَ الزمخشري في هذا القول تمام التشبيه من كل جهة، فكما أن المنعوق به لا يسمع إلا دعاءً ونداءً فكذلك مدعُو الكافر من الصنم، والصنم لا يسمع، فَصَعَفَ عنده هذا القول" قال: "ونحن نقول: التشبيه وَقَعَ فِي مُطْلَقِ الدُّعَاءِ لَا فِي خُصُوصِيَّاتِ المَدْعُوِّ، فَتَشْبِيهُ الكَافِرِ فِي دُعَائِهِ الصنمَ بِالنَّاعِقِ بِالبُهيمية لَا فِي خُصُوصِيَّاتِ المنعوق به".

(2/215)

وقيل في هذا القول: - أعني قولَ مَنْ قال التقديرُ: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دُعَائِهِمُ الْهَتَمَ - إن الناعق هنا ليس المرادُ به الناعقُ بالبهائم، وإنما المرادُ به الصائخُ في جوفِ الجبل فيجيبه الصدى، فالمعنى: بما لا يسمعُ منه الناعقُ إلا دعاءً نفسه ونداءها، فعلى هذا القول يكونُ فاعلُ "يسمع" ضميراً عائداً على الذين ينعقون، ويكونُ العائدُ على "ما" الرابطُ للصلةِ بالموصولِ محذوفاً لفهم المعنى، تقديره: بما لا يسمعُ منه، وليس فيه شرطٌ جواز الحذفِ فإنه جَرَّ بحرفٍ غيرِ ما جَرَّ به الموصولُ، وأيضاً فقد اختلفَ متعلقاهما، إلا أنه قد وَرَدَ ذلك في كلامهم. وأما على القولين الأولين فيكونُ فاعلُ "يَسْمَعُ" ضميراً يعود على "ما" الموصولة، وهو المنعوقُ به. وقيل: المرادُ بالذين كفروا المتبعون لا التابعون، والمعنى: مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دُعَائِهِمْ أَتْبَاعَهُمْ، وَكُونَ أَتْبَاعَهُمْ لَا يَحْضُرُ لَهُمْ مِنْهُمْ إِلَّا الْحَيْبَةُ؛ كَمَثَلِ النَّاعِقِ بِالْغَنَمِ. فعلى هذه الأقوالِ كلها يكونُ "مثل" مبتدأً و"كمثل" خبره، وليس في الكلام حذفٌ إلا جهة التشبيه.

وعلى القول الثاني من الأقوال الأربعة المتقدمة فقول: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دُعَائِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَدَمِ سَمَاعِهِمْ إِيَّاهُ كَمَثَلِ الْبُهَائِمِ الَّذِينَ يَنْعِقُونَ، فهو على حذف قيد في الأول وحذف مضاف في الثاني. وقيل التقديرُ: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَدَمِ فَهْمِهِمْ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَمَثَلِ المنعوق به من البهائم التي لا تفقه من الأمر والنهي غير الصوت، فبرأء بالذي ينعق الذي ينعقُ به ويكونُ هذا من القلب، وقال قائل هذا: كما تقولون: "دَحَلَ الخاتمُ في يدي والخفُّ في رجلي". وإلى هذا التفسير ذهب الفراء وأبو عبيدة وجماعة، إلا أن القلب لا يقع على الصحيح إلا في ضرورة أو ندور.

وأما على القول الثالث فتقديره: وَمَثَلُ دَاعِي الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاعِقِ بَغْنَمِهِ، فِي كَوْنِ الْكَافِرِ لَا يَفْهَمُ مِمَّا يَخَاطَبُ بِهِ دَاعِيَهُ إِلَّا دَوِيَّ الصَّوْتِ دُونَ إِقَاءِ فِكْرٍ وَذَهْنٍ، كَمَا أَنَّ الْبَهِيمَةَ كَذَلِكَ، فَالْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ مِنَ الْأَوَّلِ. قَالَ الزَّمَشْخَرِيُّ: "وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِ"مَا لَا يَسْمَعُ" الْأَصَمُّ الْأَصْلَحُ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِ صَوْتَهُ بِكَلَامِهِ إِلَّا النَّدَاءَ وَالصَّوْتِ لَا غَيْرُ مِنْ غَيْرِ فَهَمَّ لِلْحُرُوفِ" وَهَذَا مِنْهُ جَنُوحٌ إِلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ "مَا" عَلَى الْعُقْلَاءِ، أَوْ لَمَّا تَنَزَّلَ هَذَا مَنْزَلَةً مَنْ لَا يَسْمَعُ مِنَ الْبَهَائِمِ أَوْ قَعَّ عَلَيْهِ "مَا".
وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الرَّابِعِ - وَهُوَ اخْتِيَارُ سَبَبِيهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَهُ: "مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاعِقِ وَالْمَنْعُوقِ بِهِ" وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي فَهْمِ كَلَامِ سَبَبِيٍّ، فَقَائِلٌ: هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى، وَقِيلَ: تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفَانِ: حَذْفٌ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ حَذْفُ الْمَنْعُوقِ، وَقَدْ أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ، فَشَبَّهَ دَاعِيَ الْكَافِرِ بِرَاعِي الْغَنَمِ فِي مَخَاطَبَتِهِ مَنْ لَا يَفْهَمُ عَنْهُ، وَشَبَّهَ الْكَافِرَ بِالْغَنَمِ فِي كَوْنِهِمْ لَا يَسْمَعُونَ مِمَّا دُعُوا إِلَيْهِ إِلَّا أَصْوَاتًا لَا يَعْرِفُونَ مَا رَوَّاءُهَا. وَفِي هَذَا الْوَجْهِ حَذْفٌ كَثِيرٌ، إِذْ فِيهِ حَذْفٌ مَعْطُوقَيْنِ إِذِ التَّقْدِيرُ الصَّنَاعِي: وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَدَاعِيَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ يَنْعُقُ بِالْمَنْعُوقِ بِهِ. وَقَدْ دَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ طَاهِرٍ، وَابْنُ خُرُوفٍ وَالشَّلُوبِيُّ، قَالُوا: الْعَرَبُ تَسْتَحْسِنُ هَذَا، وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ كَلَامِهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: {وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءً} تَقْدِيرُهُ: وَأَدْخَلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَدْخُلُ، وَأَخْرَجَهَا تَخْرُجُ، فَحَذَفَ "تَدْخُلُ" لِدَلَالَةِ "تَخْرُجُ" وَحَذَفَ "وَأَخْرَجَهَا" لِدَلَالَةِ "وَأَدْخَلَ"، قَالُوا: وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

812 - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذَاكَرَاكِ فَنَرُهُ * كَمَا انْتَقِضَ الْعُصْفُورَ بَلَلُهُ الْقَطْرُ
لَمْ يُرِدْ أَنْ يُشَبَّهَ فَتَرْتَهُ بِانْتِفَاضِ الْعُصْفُورِ حِينَ بَلَلَهُ الْقَطْرُ لِأَنَّهَا صِدَّانٌ، إِذْ هُمَا حَرَكَةٌ وَسُكُونٌ، وَلَكِنَّ تَقْدِيرَهُ: إِنِّي إِذَا ذَكَرْتُكَ عَزَانِي انْتِفَاضٌ ثُمَّ أَفْتَرُ، كَمَا أَنَّ الْعُصْفُورَ إِذَا بَلَلَهُ الْقَطْرُ عَرَاهُ فَتَرُهُ ثُمَّ يَنْتَفِضُ، غَيْرَ أَنَّ وَجِيبَ قَلْبِهِ وَاضْطِرَابَهُ قَبْلَ الْفَتْرَةِ، وَفَتْرَةَ الْعُصْفُورِ قَبْلَ انْتِفَاضِهِ.

وهذه الأقوال كلها إنما هي على القول بتشبيه مفردٍ بمفردٍ ومقابلية جزءٍ من الكلام المشبَّه به، أما إذا كان التشبيه من باب تشبيه جملةٍ بجملةٍ فلا يُنظَرُ في ذلك إلى مقابلة الألفاظ المفردة، بل يُنظَرُ إلى المعنى، وإلى هذا نَحَا أَبُو الْقَاسِمِ الرَّاعِبُ. قَالَ الرَّاعِبُ: "فَلَمَّا شَبَّهَ قِصَّةَ الْكَافِرِينَ فِي إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى الْحَقِّ بِقِصَّةِ النَّاعِقِ قَدَّضَمَ ذَكَرَ النَّاعِقِ لِيُنْبَنِي عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ وَمِنَ الْمَنْعُوقِ بِهِ".
وَالْكَافِ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ عَيْنَ الصِّفَةِ الْأُخْرَى فَلَا بُدَّ مِنَ الْكَافِ، حَتَّى إِذَا لَوْ جَاءَ الْكَلَامُ دُونَ الْكَافِ لِإِعْتِقَادِنَا وَجُودَهَا تَقْدِيرًا تَصَحِيحًا لِمَعْنَى.
وَقَدْ تَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ "مِثْلَ الَّذِينَ" مُبْتَدَأٌ، وَ"كَمِثْلِ الَّذِي" خَبْرُهُ: غَمًّا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ حَذْفٍ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ مِنَ الْأَوَّلِ، أَيْ: مَثَلُ دَاعِيِ الَّذِينَ، أَوْ مِنَ الثَّانِي: أَيْ: كَمِثْلِ بَهَائِمِ الَّذِي، أَوْ عَلَى حَذْفَيْنِ: حَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرَهُ فِي الثَّانِي، وَمِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ نَظِيرَهُ فِي الْأَوَّلِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَهَذَا نَهَايَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

والنَّعِيقُ: دعاءُ الرِّباعي وتصويُّبُهُ بالغنم، قال:
813 - فَانْعَقْ بِصَانِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا * مَتَّكَ نَفْسُكَ فِي الْخَلَاءِ صَلَا

(2/218)

يقال: تَعَقَ بفتح العين ينعق بكسرهما، والمصدرُ: التَّعِيقُ والتُّعَاقُ ولتَعَقُ، وأما "تَعَقَ الغرابُ" فبالمعجمة، وقيل: بالمهملة أيضاً في الغراب وهو غريبٌ /
قوله: {إِلَّا دُعَاءً} هذا استثناءٌ مَفْرَعٌ لَأَنَّ قَبْلَهُ "يَسْمَعُ" ولم يأخذْ مفعولَهُ. وزعم بعضهم أَنَّ "إِلَّا" زائدةٌ، فليس مكن الاستثناء في شيء. وهذا قولُ مردودٌ، وإن كان الأصمعيُّ قد قال بزيادةِ "إِلَّا" في قولِهِ:
814 - حَرَجِيحٌ لَا تَتَّقُ إِلَّا مُتَاحَةً * عَلَى الْحَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلدَا قَفْرَا
فقد ردَّ الناسُ عليه، ولم يقبلوا قوله. وفي البيت كلامٌ تقدّم.

وأورد بعضهم هنا سؤالاً معنوياً: وهو قوله: {لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً} ليس المسموعُ إلا الدعاءُ والنداءُ فكيف دَمَّهم بأنهم لا يَسْمَعُونَ إلا الدعاءَ، وكأنه قيل: لا يَسْمَعُونَ إلا المسموعَ، وهذا لا يَجُوزُ؟ فالجوابُ أَنَّ في الكلام إيجازاً، وإنما المعنى: لا تَفْهَمُ معاني ما يقال لهم، كما لا تُمَيِّزُ البهائمُ بين معاني الألفاظِ التي يُصَوِّتُ بها، وإنما تَفْهَمُ شيئاً يسيراً قد أدركته بطول الممارسةِ وكثرة المعاودة، فكانه قيل: ليس لهم إلا سماعُ النداءِ دون إدراكِ المعاني والأغراضِ. وهذا السؤالُ من أصلِهِ ليس بشيءٍ، ولولا أَنَّ الشيخَ ذكره لم أذكره.
وهنا سؤالٌ آخرٌ: وهو هل هذا من باب التكرارِ لَمَّا ختلفَ اللفظُ، فإنَّ الدعاءَ والنداءَ واحدةٌ؟ والجوابُ أنه ليس كذلك، فإنَّ الدعاءَ طلبُ الفعلِ والنداءُ إجابةُ الصوتِ. ذكر ذلك عليُّ بن عيسى.

* { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ }

(2/219)

قوله تعالى: {كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ} مفعولٌ "كلوا" محذوفٌ، أي: كلوا رزقكم. وفي "مِن" حينئذٍ وجهانٌ أحدهما: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلقُ بـ"كلوا". والثاني: أَنْ تكونَ تبعيضيةً فتتعلقُ بمحذوفٍ إذ هي حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّر، أي: كلوا رزقكم حال كونه بعضَ طيباتِ ما رزقناكم. ويجوزُ في رأي الأَخفش أن تكونَ "مِن" زائدةً في المفعولِ به، أي: كلوا طيباتِ ما رزقناكم. و"إِن كُنتُمْ" شرطٌ وجوابُهُ محذوفٌ، أي: فاشكروا له. وقولُ مَنْ قال مِنَ الكوفيين إِيَّاهُ بمعنى "إذ" ضعيفٌ. و"إياه" مفعولٌ مقدَّمٌ لِيُفِيدَ الاختصاصَ، أو لكونِ عامِلِهِ رأسَ آيةٍ، وانفصالُهُ واجبٌ، ولأنه متى تأخَّرَ وَجَبَ اتِّصَالُهُ إلا في ضرورةٍ كقولِهِ:
815 - إِلَيْكَ حَتَّى يَلْعَبَ إِيَّاهُ كَا
وفي قوله: {وَاشْكُرُوا لِلَّهِ} التفاتٌ من ضميرِ المتكلمِ إلى العَيْبَةِ، إذ لو جَرَى على الأسلوبِ الأولِ لقال: "واشكرونا".

* { إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعِيرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ

بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِتْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ {

قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ} : الجمهور قرؤوا "حَرَّمَ" مشدّد مبنياً للفاعل، "الميتة" نصباً، على أن "مَا" كافه مهينه لِإِنَّ في الدخول على هذه الجملة الفعلية، وفاعلُ "حَرَّمَ" صَمِيرُ اللَّهِ تعالى. و "الميتة" مفعولٌ به. وابنُ أبي عبيدة برفع الميتة وما بعدها. وتخریجُ هذه القراءة سهلٌ، وهو أن تكونَ "ما" موصولةً، و "حَرَّمَ" صلتها، والفاعلُ ضميرُ الله تعالى، والعاثُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، تقديرُهُ: حَرَّمَهُ، والموصولُ وصلتهُ في محلِّ نصبِ اسمِ "إِنَّ" و "الميتة" خبرها.

(2/220)

وقرأ أبو جعفر: "حَرَّمَ" مبنياً للمفعول، فتحتملُ "ما" في هذه القراءة وجهين، أحدهما: أن تكونَ "ما" مهينهً، و "الميتة" مفعولٌ ما لم يُسَمَّ فاعله والثاني: أن تكون موصولةً، فمفعولُ "حَرَّمَ" القائم مقامِ الفاعلِ ضميرٌ مستكنٌ يعود على "ما" الموصولة، و "الميتة" خبرُ "إِنَّ".

وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمي: "حَرَّمَ" بضمِّ الراءِ مخففةً، و "الميتة" رفعاً و "ما" تحتملُ الوجهين أيضاً، فتكونُ مهينهً، و "الميتة" فاعلٌ بحَرَّمَ، أو موصولةً، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على "ما"، وهي اسمُ "إِنَّ"، و "الميتة" خبرها. والجمهورُ على تخفيفِ "الميتة" في جميع القرآن، وأبو جَعْفَرٍ بالتشديد وهو الأصل، وهذا كما تقدّم في أن "الميت" مخففٌ من "الميت" وأن أصله: مَيوت، وهما لغتان، وسيتي تحقيقٌ ذلك عند قوله {وَوُجِّحَ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} في آلِ عمران. ويحكى عن قدماءِ النحاة أن "الميت" بالتخفيفِ مَنْ فارقَتْ روحَهُ جسده، وبالتشديد مَنْ عاينَ أسبابَ الموتِ ولم يمُتْ. وحكى ابنُ عطية عن أبي حاتم أن ما قد مات يُقالان فيه، وما لم يمُتْ بعدُ لا يقال فيه بالتخفيفِ، ثم قال: "ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ بتخفيفِ ما لم يمُتْ إلا ما رَوَى البرزي عن ابن كثير: {وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ}. وأما قوله:

816 - إذا ما مات مَيِّتٌ من تميم * فَسَرَّكَ أَنْ يَعِيشَ قَجِيءٌ يَزَادِ
[فقد حُمِلَ على مَنْ شَافِيَ المَوْتِ، وَحَمَلَهُ على الميتِ حَقِيقَةً أبلغُ في الهجاء].
وأصل "مَيِّتة": مَيوتة، فأعلتْ بقلبِ الواوِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها، وقال الكوفيون: أصله: مَويت، ووزنه فَعِيل.

(2/221)

واللحمُ معروفٌ، وجمعه لُحومٌ ولُحمانٌ، يُقال: لَحَمُ الرجلِ بالضمِّ لحمَةٌ فهو لَحِيمٌ، أي: غَلَطٌ، وَلَحِمٌ بالكسر يَلْحِمُ بالفتح فهو لَحِمٌ: اشتقاقٌ إلى اللَّحْمِ وَالْحَمِ الناسُ فهو لَاحِمٌ، أي: أَطَعَمَهُم اللحمَ، وَالْحَمَ كَثُرَ عنده اللحمُ.
والخنزيرُ حيوانٌ معروفٌ، وفي نونِ قولانٍ؛ أصحُّهما أَنَّها أصليةٌ ووزنه فَعْلِيلِي كغَرِيبِ. والثاني: أنها زائدةٌ اشتقوه من حَرَّرَ العَيْنِ أي: ضيقها لأنه كذلك يَنْظُرُ. وقيل: الحَرُّرُ النظرُ بمَوْجَرِ العَيْنِ، يقال: هو أَحَرُّرٌ بَيْنَ الحَرَرِ.
قوله: {وَمَا أَهْلٌ بِهِ} "ما" موصولةٌ بمعنى الذي، ومَحَلُّها: إمَّا النصبُ وإمَّا لرفعِ عطفاً على "الميتة" والرفعُ: إمَّا على خبرِ إِنَّ، وإمَّا على الفاعليةِ على حَسَبِ ما تقدّم من القراءاتِ. و "أهلٌ" مبنِيٌّ للمفعول، والقائم مقامِ الفاعلِ هو الجارُّ والمجرورُ في "به"،

والضمير يعودُ على "ما"، والباءُ بمعنى "في". ولا بُدَّ من جَدْفٍ مضافٍ أي: في دَبَجِه، لأنَّ المعنى وما صَحَّ في دَبَجِه لَعَيْرِ اللهِ. والإهلالُ: مصدرٌ أَهَلَ أَي: صَرَخَ ورَقَعَ صَوْتَهُ ومنه: الهلالُ لأنه يُصْرَخُ عند رؤيته، واستهَلَّ الصبيُّ. قال ابن أحمر:

817 - يُهَلُّ بِالْعَرَقِدِ رُكْبَانُهَا * كما يُهَلُّ الرَّاكِبُ الْمُعْتَمِرُ

قال النابغة:

818 - أَوْ دُرَّةٌ صَدَفِيَّةٌ عَوَّاصُهَا * بَهْجٌ مَتَى يَرَاهَا يَهَلُّ وَيَسْجُدُ

وقال:

819 - تَصْحَكُ الصَّبُعُ لِقَتْلِ هُدَيْلٍ * وترى الذئبَ لها يَسْتَهَلُّ

قوله: {قَمَنَ اضْطَرَّ} في "مَنْ" وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، فعلى الأولِ يكونُ "اضْطَرَّ" في محلِّ جَزْمٍ بها.

(2/222)

وقوله: {فَلَا إِنَّم} جوابُ الشرطِ، والفاءُ فيه لامةٌ. وعلى الثاني لا محلَّ لقوله: "اضْطَرَّ" من الإعرابِ لوقوعه صلةً، ودخلتِ الفاءُ في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرطِ. ومحلُّ {فَلَا إِنَّم عَلَيْهِ} الجزمُ على الأولِ والرفعُ على الثاني. والجمهوءُ على "اضْطَرَّ" بضمِّ الطاءِ وهي أصلها، وقرأ أبو جعفر بكسرِها لأنَّ الأصل: "اضْطَرَّرَ" بكسرِ الراءِ الأولى، فلما أُضْمِتِ الراءُ في الراءِ نُقِلَتْ حركتها إلى الطاءِ بعد سَلْبِهَا حَرَكَتِهَا. وقرأ ابن محيصة: "اطَّرَّ" بإدغامِ الصادِ في الطاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألةِ بأشبعٍ مِنْ هذا عند قوله: {ثُمَّ اضْطَرَّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ} وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ بكسرِ نونِ "مَنْ" على أصلِ التقاءِ الساكنين، وضمَّها الباكون إبتاعاً لضمِّ الثالث. وليس هذا الخلافُ مقصوداً على هذه الكلمة، بل إذا التقى ساكنان من كلمتين، وضمَّ الثالثُ ضمَّماً لازماً نحو: {وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَنِي} {قُلْ ادْعُوا} قالتِ اخْرُجْ جرى الخلافُ المذكورُ. إلا أنَّ أبا عمرو خرجَ عن أصله في "أو" و"قل" فضمَّهما، وابنُ ذكوان خرجَ عن أصله فكسرَ التنوينَ خاصةً نحو: {مَحْظُورًا انْظُرْ}، واختلفَ عنه في: {يَرْحَمَةُ ادْخُلُوا}، واختلفَ عنه في: {حَبِيبَتُهُ اجْتَنَّتْ}، وسيأتي بيانُ الحكمةِ في ذلك عند ذكره إن شاء الله تعالى.

(2/223)

قوله: {عَيْرَ بَاغٍ} نصبٌ على الحال، واختلفَ في صاحبها، فالظاهر أنه هو الضميرُ المستترُ في "اضْطَرَّ"، وجعله القاضي وأبو بكر الرازي من فاعلِ فعلٍ محذوفٍ بعد قوله: "اضْطَرَّ"، قالوا: تقديرُه: فَمَنْ اضْطَرَّ فَأَكَلَ عَيْرَ بَاغٍ، كأنهما قصدًا بذلك أنه يجعلاه قيداً في الأكلِ لا في الاضطرارِ. قال الشيخ "ولا يتعين ما قالاه، إذا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَقْدَرُ بَعْدَ قَوْلِهِ: {عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ} بل هو الظاهرُ والأولى، لأنَّ في تقديره قبل "عَيْرَ بَاغٍ" فصلاً بين ما ظاهرُه ألتصالُ بما بعده، وليس ذلك في تقديره بعد قوله: "عَيْرَ بَاغٍ".

و "عادٍ" اسمُ فاعلٍ من عدا يَعْدُو إذا تجاوزَ حَدَّهُ، والأصلُ: عادُو، فقلبتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كغازٍ من العزو. وهذا هو الصحيحُ، وفيه قولٌ ثانٍ: أنه مقلوبٌ من عادٍ

يعودُ فهو عائدٌ، فُقِدَّتِ اللامُ على العينِ فصارتِ اللفظُ: عادو، فأَعِلَّ بما تقدَّم، ووزنُه: فاعل، كقولهم: شاكٌ في شائكٍ من الشوكِ، وهارٍ والأصل هائرٌ، لأنه من هارٍ يهَور، قال أبو البقاء: "ولو جاء في غير القرآن منصوباً عطفاً على موضع "غير" جاز" يعني فكان يقال: ولا عادياً.

(2/224)

وقد اختلف الفُراء في حركة التقاء الساكنين مِنْ نحو: {فَمَنْ اضْطَرَّ}، فأبو عمرو وحمزة وعاصم على كسرِ الأولِ منهما، والباقون على الضمِّ إلا ما يُسْتثنى لبعضهم. وضابط محلِّ اختلافهم: كلُّ ساكنين التقياً من كلمتين ثالثٌ ثانيهما مضمومٌ ضمةً لازمةً، نحو: "فَمَنْ اضْطَرَّ" {فَمَنْ اضْطَرَّ} {أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً} {وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْنَ} {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ} {أَنْ اعْبُدُوا} {وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ}: وفهم من قولي "كلمتين" الاحترازُ من أن يُفصلَ بينهما بكلمةٍ أخرى نحو: {إِنَّ الْحُكْمَ} فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّالِثَ مضمومٌ ضمّاً لازماً؛ إلا أنه قد فُصلَ بينهما بكلمةٍ أخرى وهي أل المعرفة. ومن قولي: "ضمّةً لازمةً" الاحترازُ من نحو: {أَنْ امْشُوا} فَإِنَّ الشينَ أصلها الكسرُ، فَمَنْ كَسَرَ فعلى أصل التقاء الساكنين، وَمَنْ صَمَّ فَلِلإِتِّبَاعِ. واستثنى لأبي عمرو موضعان فضمَّهما: وهما: "قُلْ ادْعُوا" "أَوْ انْقُصْ مِنْهُ"، واستثنى لابن ذكوان عن ابن عامر التنوينُ فكسره نحو: "محظوراً نظراً"، واختلف عنه في لفظتين: {حَيْبَتِهِ اجْتَنَّتْ}، {يَرْحَمَهُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ} / والمقصودُ بذلك الجمعُ بين اللغتين.

* {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَسْتُرُونَ بِهِ تَمَنَّا قَلِيلاً أَوْلَايَكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}

قوله تعالى: {مِنَ الْكِتَابِ}: في محلِّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه العائدُ على الموصول، تقديرُه: أنزله اللهُ حالَ كونه من الكتاب، فالعاملُ فيه "أَنْزَلَ"، والثاني: أنه الموصولُ نفسه، فالعاملُ في الحال "يكتُمون".

(2/225)

قوله: {وَيَسْتُرُونَ بِهِ} الضميرُ في "به" يُحْتَمَلُ أن يعودَ على "ما" الموصولة، وأن يعودَ على الكُتْمِ المفهوم من قوله: "يكتُمون" وأن يعودَ على الكتاب، أظهرها أوَّلها، ويكونُ ذلك على حَذْفِ مضافٍ، أي: يشترُون بكتْمِ ما أنزل.

قوله: {إِلَّا النَّارَ} استثناءٌ مفرغٌ؛ لأن قبله عاملاً يَطْلُبُه، وهذا من مجاز الكلام، جَعَلَ ما هو سببٌ للنارِ كقولهم: "أكل فلانُ الدَّم" يريدون الدِّبَةَ التي بسببها الدَّم، قال: 820 - فلو أن جَيًّا يقبلُ المالَ فِدْيَةً * لَسُقْنَا إليه المالَ كالسيلِ مُفْعَمًا ولكنْ أبى قومٌ أصيبَ أخوهم * رضا العارِ واختاروا على اللبنِ الدِّمَا وقال:

821 - أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُ عَيْبًا بِصَرَّةٍ * بعيدةٌ مهوى القِرْطِ طَيِّبَةُ النَّسْرِ وقال:

822 - يَأْكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِكْفًا *

يريد: ثمن إكاف.
وقوله: { فِي بَطُونِهِمْ } يجوز فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "يَأْكُلُونَ" فهو ظرفٌ له. قال أبو البقاء: "وَفِيهِ حَدْلٌ مُضَافٌ أَي طَرِيقٌ بَطُونِهِمْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا قَالَهُ مِنَ التَّقْدِيرِ. وَالثَّانِي: لِأَنَّ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّارِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "وَالْأَجُودُ أَنْ تَكُونَ الْحَالُ هُنَا مُقَدَّرَةً لِأَنَّهَا وَقْتُ الْأَكْلِ لَيْسَتْ فِي بَطُونِهِمْ، وَإِنَّمَا تُؤَوَّلُ إِلَى ذَلِكَ، وَالتَّقْدِيرُ، ثَابِتَةٌ أَوْ كَائِنَةٌ فِي بَطُونِهِمْ قَالَ: "وَيَلْرَمُ مِنْ هَذَا تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْمَفْعُولُ مَحذُوفًا، وَ"فِي بَطُونِهِمْ" حَالًا مِنْ أَوْ صِفَةً لَهُ، أَي: فِي بَطُونِهِمْ شَيْئًا يَعْنِي فَيَكُونُ "إِلَّا النَّارُ" مَنْصُوبًا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ التَّامِ، لِأَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ "وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْمَجَازِ، وَلِلْإِعْرَابِ حَكْمُ اللَّفْظِ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَوْ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ "كُلُوا" مَحذُوفًا كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

(2/226)

* { أَوْلَائِكَ الَّذِينَ اسْتَرَوْا الصَّلَاةَ بِالْهَدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ }

قوله تعالى: { فَمَا أَصْبَرَهُمْ } في "ما" هذه خمسة أقوال، أحدها: - وهو قولٌ سبويه والجمهور - أنها نكرةٌ تامَةٌ غيرٌ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وَأَنَّ مَعْنَاهَا التَّعَجُّبُ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، فَمَعْنَاهُ: شَيْءٌ صَيْرَ زَيْدًا حَسَنًا. وَالثَّانِي: - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَرَاءُ - أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَةٌ صَحِبَهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ }. وَالثَّلَاثُ: - وَيُعْرَى لِلْأَخْفَشِ - أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ. وَالرَّابِعُ: - وَيُعْرَى لَهُ أَيْضًا - أَنَّهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ. وَهِيَ عَلَى الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهَا مَحذُوفًا، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الْفَعْلِيَّةَ بَعْدَهَا، وَعَلَى قَوْلِي الْأَخْفَشِ يَكُونُ الْخَبْرُ مَحذُوفًا، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهَا إِمَّا صَلَةً أَوْ صِفَةً. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي "أَفْعَلُ" الْوَاقِعِ بَعْدَهَا أَوْ اسْمٌ - وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ - أَمْ فَعْلٌ؟ وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَبِتَرْتُبٍ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ خِلَافٌ فِي تَصْبِ الْاسْمِ بَعْدَهُ: هَلْ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ أَوْ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. وَلِهَذَا الْمَذَاهِبُ دَلَائِلُ وَاعْتِرَاضَاتٌ وَأَجُوبَةٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضُوعَهَا.

والمراؤ بالتعجب هنا وفي سائر القرآن الإعلام بحالهم أنها ينبغي أن يتعجب منها، وإلا فالتعجب مستحيل في حقه تعالى. ومعنى "على النار" [أي] على عمل أهل النار، وهذا من مجاز الكلام.
الخامس: أنها نافية، أي: فما أصبرهم الله على النار، نقله أبو البقاء وليس بشيء.

* { ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ تَزَلَّ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ }

(2/227)

قوله تعالى: { ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ } : اخْتَلَفُوا فِي مَحَلِّ "ذَلِكَ مِنَ الْإِعْرَابِ. فَقِيلَ: رَفْعٌ، وَقِيلَ: نَصْبٌ. وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ رَفْعٌ اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ، أَي: وَجِبَ لَهُمْ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ "ذَلِكَ" مُبْتَدَأٌ، وَ"يَأَنَّ اللَّهَ" خَبْرُهُ، أَي: ذَلِكَ الْعَذَابُ مُسْتَحَقٌّ بِمَا أَتَزَلَّ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ عَذَابِ الْكَافِرِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ خَبْرٌ

والمبتدأ محذوف، أي الأمرُ ذلك، والإشارةُ إلى العذاب، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدره. فَعَلْنَا ذلك، والباءُ متعلقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببية.

* { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَا كِنَّ الْبِرِّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }

(2/228)

قوله تعالى: { ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ } : قرأ الجمهور برفع "البر"، وحمزة وحفص عن عاصم ينصبه. فقراءة الجمهور على أنه اسم "ليس"، و "أن تولوا" خبرها في تأويل مصدر، أي: ليس البرُّ توليتكم. وُرَجِّحَتْ هذه القراءةُ من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه. وأما قراءة حمزة وحفص فالبرُّ خبرٌ مقدَّم، و "أن تولوا" اسمها في تأويل مصدر. وُرَجِّحَتْ هذه القراءةُ بأن المصدر المؤول أعرفُ من المُحلى بالألف واللام، لأنه يُشبه الضمير من حيث إنه لا يُوصف ولا يُوصفُ به، والأعرافُ ينبغي أن يُجعل الاسم، وغير الأعراف الخبر. وتقديم خبر ليس على اسمها قليلٌ حتى رَعَمَ مَنَعَه جماعة، منهم ابن دَرَسْتَوَيْه قال: لأنها تُشبه "ما" الحجازية، ولأنها حرفٌ على قول جماعة، ولكنه محجوجٌ بهذه القراءة المتواترة ويقول الشاعر:

823 - سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ * وليس سواءً عالمٌ وجَهولٌ
وقال آخر:

824 - أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * وليس علينا في الحُطوبِ مُعَوَّلٌ
وفي مصحف أبيّ وعبد الله: "بأن تولوا" بزيادة الباءِ وهي واضحة، فإنَّ الباءُ تُزاد في خبر "ليس" كثيرًا.

وقوله: { قِبَلَ } منصوبٌ على الظرفِ المكاني بقوله "تولوا"، وحقيقته قولك: "زيدٌ قبلك": أي في المكان الذي قبلك فيه، وقد يُتَّسَعُ فيه فيكونُ بمعنى "عند" نحو: "قبل زيدٍ دَيْنٌ" أي: عنده دَيْنٌ.

(2/229)

قوله: { وَلَا كِنَّ الْبِرِّ مَنْ آمَنَ } في هذه الآية خمسةُ أوجه، أحدثها: أنَّ "البرَّ" اسمُ فاعلٍ من بَرَّ بِيْرٌ فهو بِيْرٌ، والأصل: بَرَّرٌ بكسر الراءِ الأولى بزنة "قَطِن"، فلما أريد الإدغامُ نُقِلَتْ كسرةُ الراءِ إلى الباءِ بعد سَلِيها حركتها، فعلى هذه القراءة لا يحتاج الكلامُ إلى حذفٍ وتأويلٍ لأنَّ البرَّ من صفاتِ الأعيان، كأنه قيل: ولكن الشخصَ البرَّ مَنْ آمَن. الثاني: أنَّ في الكلام حذفَ مضافٍ من الأولِ تقديره: "ولكنَّ ذا البرَّ مَنْ آمَن". الثالث: أن يكون الحذفُ من الثاني، أي: ولكن البرَّ بَرٌّ مَنْ آمَن، وهذا تخريجٌ سيئوبه واختياره، وإنما اختاره لأنَّ السابق إنما هو نفيُّ كونِ البرِّ هو تَوَلِيَةُ الوجهِ قِبَلَ المشرقِ والمغربِ، فالذي يُسْتَدْرَكُ إنما هو نفيُّ كونِ البرِّ هو تَوَلِيَةُ الوجهِ قِبَلَ المشرقِ والمغربِ، فالذي يُسْتَدْرَكُ إنما هو من جنس ما يُنْفَى، ونظيرُ ذلك: "ليس الكرمُ أن تَبْدَلَ درهماً ولكن الكرمُ بَدَلٌ

الآلاف " ولا يناسبُ " ولكن الكريم مَنْ يبدُلُ الآلاف ". الرابع: أن يُطْلَقَ المصدرُ على الشخص مبالغةً نحو: " رجلٌ عَدْلٌ ". ويثحكي عن المبرِدِ: " لو كنتُ مِمَّضِنٍ يقرأ لقرأتُ: " لكنَّ البِرَّ بفتح الباء وإنما قال ذلك لأنَّ البِرَّ اسمُ فاعلٍ تقول: بَرَّ يَبْرُ فهو بَارٌّ وِبَرٌّ، فتارةً تأتي به على فاعِلٍ وتارةً على فَعِلٍ. الخامس: أن المصدرَ وقعَ مَوْقِعَ اسمِ الفاعلِ نحو: " رجلٌ عَدْلٌ " أي عادل، كما قد يَقَعُ اسمُ الفاعلِ موقعه نحو: " أقائمًا وقد قعد الناس " في قول، وهذا رأيُ الكوفيين. والوَلَى فيه ادِّعَاءٌ أنه محذوفٌ من فاعلٍ، وأن أصله بَارٌّ، فجُعِلَ " بَرًّا " كـ " سِرًّا "، وأصله: سَارٌّ، وربُّ أصله رَابٌّ. وقد تقدَّم ذلك.

(2/230)

وجَعَلَ الفراء " مَنْ آمَنَ " واقعاً موقعَ " الإيمان " فأوقعَ اسمَ الشخص على المعنى كعكسه، كأنه قال: " ولكنَّ البِرَّ الإيمانُ بالله ". قال: " والعربُ تَجَعَلُ الاسمُ خبراً للفعلِ وأنشد:

825 - لَعَمْرُكَ ما الفَتِيَانُ أن تَبَّتِ اللَّحَى * ولكنما الفَتِيَانُ كُلُّ فِتْيَةٍ تَدِي
جَعَلَ نبات اللحية خبراً للفتيان، والمعنى: لَعَمْرُكَ ما الفتوةُ أن تَبَّتِ اللَّحَى.
وقرأ نافع وابن عامر: " ولكنَّ البِرَّ " هنا وفيما بعد بتخفيف لكن، ويرفع " البِرَّ "، والباقون بالتشديد ولنصب، وهما واضحتان ممَّا تقدَّم في قوله: { وَوَلَاكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا }، وقرىء: " ولكنَّ البَارَّ " باللف وهي تقوِّي أنَّ " البِرَّ " بالكسر المرادُ به اسمُ الفاعلِ لا المصدرُ.
وَوَحَّدَ " الكتابَ " لفظاً والمرادُ به الجمعُ، وحسَّن ذلك كونه مصدرًا في الأصل، أو أرادَ به الجنسَ، أو أرادَ به القرآنَ، فإنَّ مَنْ آمَنَ به فقد آمَنَ بكلِّ الكتابِ فإنَّه شاهدٌ لها بالصحة. قوله: { عَلَى حُبِّهِ } في محلِّ نصبٍ على الحال، العاملُ في " آتى "، أي: آتى المالَ حالَ محبَّته له واختياره إياه. والحبُّ مصدرٌ حَبَّبْتُ لَغَةً في أحببت كما تقدَّم، ويجوزُ أن يكونَ مصدرَ الراعي على حَذْفِ الزوائد، ويجوزُ أن يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإحباب كقوله: { أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا } والضميرُ المضافُ إليه هذا المصدرُ فيه أربعةُ أقوالٍ. أظهرها: أنه يعودُ على المالِ لأنه أبلغُ من غيره كما ستقف عليه. الثاني: أنه يعودُ على الإتياء المفهوم من قوله: " آتى " أي: على حُبِّ الإتياء، وهذا بعيدٌ من حيث المعنى. أمَّا من حيث اللفظ. فإنَّ عَوْدَ الضميرِ على غير مذكور بل مدلولٌ عليه بشيءٍ خلافُ الأصل. وأما من حيث المعنى فإن المدح لا يَحْسُنُ على فعل شيءٍ يحبه الإنسان لأنَّ هواه يساعده على ذلك وقال زهير:

(2/231)

826 - تَرَاهُ إِذَا ما جِئْتَهُ مُتَهَلِّلاً * كأنَّكَ تُعْطِيهِ الذي أنت سائلُهُ
والثالث: أن يعودَ على الله تعالى، وعلى هذه الأقوالِ الثلاثة يكونُ المصدرُ مضافاً للمفعول، وعلى هذا فالظاهرُ أنَّ فاعلَ هذا المصدرِ هو ضميرُ / المؤتي. وقيل: هو ضميرُ المؤتَوْن. أي: حُبُّهم له واحتياجهم إليه، وليس بذلك. و " ذي القربى " على هذه الأقوالِ الثلاثة منصوبٌ يأتي فقط، لا بالمصدر لأنه قد استوفى مفعوله. الرابع: أن يعودَ على " مَنْ آمَنَ "، وهو المؤتي للمال، فيكونُ المصدرُ على هذا مضافاً للفاعلِ، وعلى

الدر المصون في علم الكتاب المكنون مشكاة الإسلاميه

مكتبة

هذا فمفعولٌ هذا المصدر يُحتمل أن يكونَ محذوفاً، أي: "حُبُّه المال"، وأن يكونَ "ذوي القربى"، إلا أنه لا يكونُ فيه تلك المبالغة التي فيما قبله. قال ابن عطية: "ويجيء قوله: "على حُبِّه" اعتراضاً بليغاً في أثناء القول". قال الشيخ: "فإن أراد بالاعتراض المصطلح عليه فليس بجيد، فإن ذلك من خصوصيات الجملة التي لا محل لها، وهذا مفردٌ وله محل، وإن أراد به الفصل بالحال بين المفعولين، وهما "المال" و "ذوي" فَيَصِحُّ إلا أنه فيه إلباسٌ".

قوله: {ذَوِي} فيه وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه مفعولٌ بآتى، وهل هو الأول و "المال" هو الثاني - كما هو قول الجمهور - وقُدِّم للاهتمام، أو هو الثاني فلا تقديم ولا تأخير كما هو قول السهيلي؟ والثاني: أنه منصوبٌ بـ "حُبِّه" على أن الضمير يعودُ على "مَنْ أَمِنَ" كما تقدَّم. قوله: {وَالْيَتَامَى} ظاهرُهُ أنه منصوبٌ عطفاً على "ذوي". وقال بعضهم: "هو عطفٌ على "القُرْبَى"، أي: أتى ذوي اليتامى، أي: أولياءهم، لأن الإيتاءَ إلى اليتامى لا يَصِحُّ ولا حاجة إلى هذا فإن الإيتاءَ يَصْدُقُ وإن لم يباشِرَ مَنْ يُوْتِيهِ بالإيتاء، يقال: "أَتَيْتُ السُلْطَانَ الخراج" وإنما أعطيتُ أعوانه.

(2/232)

و "ابن السبيل" اسمٌ جنس أو واحدٌ أُريد [به] الجمعُ، وسُمِّي ابنُ السبيلِ - لملازمته إياها في السفر، أو لأنه تُبْرِزُهُ فكانها وَلَدَتْهُ. قوله: {وَفِي الرِّقَابِ} متعلقٌ بآتى. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ صَمَّنَ "آتى" معنى فِعْلٍ يتعدى لواحدٍ، كأنه قال: وَصَعَ المالَ في الرقابِ، والثاني: أن يكونَ مفعولٌ "آتى" الثاني محذوفاً، أي: أتى المالَ أصحابَ الرقابِ في فكها أو تخليصها، فإنَّ المرادَ بهم المكاتبون أو الأسارى أو الإرقاءُ يُشْتَرُونَ فَيُعْتَقُونَ. وكلُّ هذه أقوالٌ قيل بها. قوله: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} عَطْفٌ على صلةٍ "مَنْ" وهي: آمن وآتى، وإنما قُدِّمَ الإيمانَ لأنه رأسُ الأعمالِ الدينية، ونَسِيَ بإيتاء المالِ لأنه أجلُّ شيءٍ عند العرب وبه يَتَمَدَّحُونَ ويفتخرون بفكِّ العاني وقرى الصَّيفان، يَنْطِقُ بذلك نظمهم ونثرهم. قوله: {وَالْمُؤَفِّوْنَ} في رفعه ثلاثة أوجه، أحدها: - ولم يذكر الزمخشري غيره - أنه عطفٌ على "مَنْ أَمِنَ"، أي: ولكنَّ البِرَّ المؤمنون والموفون. والثاني: أن يَرْتَفَعَ على خبرٍ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم الموفون. وعلى هذين الوجهين فنصَّبُ "الصابرين" على المدحِ بإضمارِ فعلٍ، وهو في المعنى عَطْفٌ على "مَنْ أَمِنَ"، ولكنَّ لَمَّا تَكَرَّرَت الصفاتُ حُوْلِفَ بين وجوه الإعراب. قال الفارسي: "وهو أبلغُ لأنَّ الكلامَ يَصِيرُ على جملٍ متعددة، بخلاف اتفاق الإعراب فإنه يكونُ جملةً واحدةً، وليس فيها من المبالغة ما في الجملِ المتعددة.

(2/233)

فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ على هذين الوجهين أن يكونَ معطوفاً على "ذوي القربى" أي: وآتى المالَ الصابرين؟ قيل: لئلا يلزم من ذلك محذورٌ وهو الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه الذي هو في حكم الصلة بأجنبي وهو الموفون، والثالث: أن يكونَ "الموفون" عطفاً على الضمير المستتر في "أَمِنَ"، ولم يُحْتَجَّ إلى التأكيد بالضمير

المرفوع المنفصل لأنَّ طولَ الكلام أغنى عن ذلك. وعلى هذا الوجه يجوز في "الصابرين" وجهان، أحدهما: النصبُ بإضمارِ فعلٍ كما تقدّم، والثاني: العطفُ على "ذوي القربى"، ولا يمتنع من ذلك ما تقدّم من الفصل بالأجنبي، لأنَّ الموفين على هذا الوجه داخلٌ في الصلة فهو بعضُها لا أجنبيٌّ منها.

وقوله: {إِذَا عَاهَدُوا} "إذا" منصوبٌ بالموفون، أي: الموفون وقتَ العهدِ من غير تأخير الوفاءِ عن وقته.
وقرأ الحسنُ والأعمشُ وبعقوبُ: "والصابرون"، وحكى الزمخشري قراءة: "والموفين" و"الصابرين".
قال الراغب: وإنما لم يُقُلْ: "وأوفى" كما قال "وأقام" لامرين، أحدهما: اللفظُ، وهو أنَّ الصلة متى طالَت كان الأحسنُ أن تُعطفَ على الموصولِ دون الصلة لئلا تطولَ وتُفجِحَ. والثاني: أنه ذكر في الأول ما هو داخلٌ في حيزِ الشريعةِ وغيرُ مستفادٍ إلاَّ منها، والحكمةُ العقليةُ تقتضي العدالةَ دون الجور، ولَمَّا ذَكَرَ وفاءَ العهدِ وهو مِمَّا يقضي به العُقُولُ المجردةُ صار عطفُهُ على الأولِ أحسنَ، ولَمَّا كان الصبرُ من وجهٍ مبدأً الفضائلِ ومن وجهٍ جامعاً للفضائلِ إذ لا فضيلةَ إلا وللصبرِ فيها أثرٌ بليغٌ غيرَ إعرابهُ على هذا المقصِدِ "وهذا كلامٌ حسنٌ طائِلٌ".
و"حين البأسِ" منصوبٌ بالصابرين، أي: الذين صَبَرُوا وقتَ الشدةِ.

(2/234)

والبأساءُ والضراءُ فيهما قولان، أحدهما: - وهو المشهورُ - أنهما اسمان مشتقان من البؤسِ والصَّرِّ، وألفهما للتأنيثِ، والثاني: أنهما وَصْفانِ قائمانِ مقامِ موصوف. والبؤسُ والبأساءُ: الفقر، يقال: بئسَ بئاسٍ إذا افتقر. قال الشاعر:
827 - ولم يكُ في بؤسٍ إذا بات ليلةً * يناغي عزالاً ساجي الطرفِ أكحلاً
وأما البأسُ فشدةُ القتالِ خاصةً، بؤسَ الرجلِ أي: شَجَع.
قوله: {وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} مبتدأٌ وخبرٌ، وأتى بخبر "أولئك" الأولى موصولاً بصلةٍ وهي فعلٌ ماضٍ لتحقق اتصافهم به، وأنَّ ذلك قد وَقَعَ منهم واستقرَّ، وأتى بخبر الثانيةِ بموصولٍ صلتهُ اسمٌ فاعلٌ ليدلَّ على الثبوت، وأنه ليس متجدداً بل صار كالسَّحَابِ لهم، وأيضاً فلو أتى به فعلاً ماضياً لَمَّا حَسُنَ وقوعه فاصلةً.

* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ بِالْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِأَحْسَنِ مَا لَكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكَمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ {

(2/235)

قوله تعالى: {الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ}: أي: بسبب القتل، و"في" تكون للسببية كقوله عليه السلام: "إنَّ امرأةً دخلت النارَ في هرةٍ" أي: بسببها. و"فَعَلَىٰ" يَطْرُدُ إن يكون جمعاً لفعيل بمعنى مفعولٍ وقد تقدّم شيءٌ من هذا عند قوله: {وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارَىٰ} قوله: {الْحُرُّ بِالْحُرِّ} مبتدأٌ وخبرٌ، والتقديرُ: الْحُرُّ مَاخُودٌ بِالْحُرِّ، أو مقتولٌ بِالْحُرِّ، فَتَقَدَّرَ

كوناً خاصاً حُذِفَتْ لدلالة الكلام عليه، فإن الباءَ فيه للسبب، ولا يجوزُ أن تقدِّره كوناً مطلقاً، إذ لا فائدةَ فيه لو قلت: الحُرُّ كائنٌ بالحر، إلا أن تُقدِّرَ مضافاً، أي: قتلُ الحرِّ كائنٌ بالحر. وأجاز الشيخ أن يكونَ "الحُرُّ" مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يُقتلُ الحرُّ بالحر، يَدُلُّ عليه قوله: {القِصَاصُ فِي القَتْلِ} فإنَّ القِصَاصَ يُشعِرُ بهذا الفعلِ المقدَّر، وفيه بَعْدُ.

والقِصَاصُ مصدرٌ قاصَّةٌ يُقَاصُّه قِصاصاً ومُقَاصَّةً، نحو: قَاتَلْتُهُ قِتَالاً ومُقَاتَلَةً، وأصلُهُ من قَصَصْتُ الشَّيْءَ اتَّبَعْتَ أثره، لأنه اتبَاعُ دمِ المقتول.
والحُرُّ وصفٌ، و"فُعِلَ" الوصف جَمَعَهُ على أفعالٍ لا يَنْقَاسُ، قالوا: حُرٌّ وأحرار، ومُرٌّ وأمَّار، والمؤنثة حُرَّة، وجمعها على "حرائر" محفوظاً أيضاً، يقال: حَرَّ الغلامَ يَحَرُّ حُرِّيَّةً.

(2/236)

قوله: {قَمَنْ عُفِيَ} يجوزُ في "مَنْ" وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكونَ موصولةً. وعلى كلا التقديرين فموضعهما رفعٌ بالابتداء. وعلى الأول يكونُ "عُفِيَ" في محلِّ جزمٍ بالشرط، وعلى الثاني لا محلَّ له وتكونُ الفاءُ واجبةً في قوله: "فاتِّباع" على الأول، ومحلُّها وما بعدها الجزء، وجائزُهُ في الثاني، ومحلُّها وما بعدها الرفعُ على الخبر. والظاهرُ أنَّ "مَنْ" هو القاتلُ، والضميرُ في "له" و"أخيه" عائِدُ على "مَنْ" و"شيءٌ" هو القائمُ مقامَ الفاعلِ، والمرادُ به المصدرُ، وُبي "عُفِيَ" للمفعول وإن كان قاصراً، لأنَّ القاصِرَ يتعدَّى للمصدرِ كقوله: {قَائِدًا يُفِيحُ فِي الصُّورِ تَفْحَهُ وَاحِدَةً}. والأخ هو المقتولُ أو وليُّ الدم، وسَمَّاهُ أَخاً للقاتلِ استعطافاً له عليه، وهذا المصدرُ القائمُ مقامَ الفاعلِ المرادُ به أَلْدَمُ المَعْفُوِّ عنه. وَعَقَا يتعدَّى إلى الجاني وإلى الجنايةِ بـ"عن"، تقول: عَقَوْتُ عن زيد، وَعَقَوْتُ عن ذنبِ زيدٍ، فإذا عُدِّي إليهما معاً تعدَّى إلى الجاني باللام وإلى الجنايةِ بعن، تقول: عَقَوْتُ لزيدٍ عن ذنبيه، والأيةُ من هذا الباب / أي: قَمَنْ عُفِيَ له عن جنائتيه. وقيل "مَنْ" هو وليُّ الدم. أي: مَنْ جُعِلَ له من دم أخيه بَدَلُ الدم وهو القِصاصُ أو الديةُ والمرادُ بـ"شيءٍ" حينئذٍ ذلك المستحقُّ، والمرادُ بالأخ المقتولُ، ويُحتملُ أن يُرادَ به على هذا القولِ أيضاً القاتلُ، ويُرادُ بالشيءِ الديةُ و"عُفِيَ" بمعنى يُسَّرُ على هذين القولين، وقيل: بمعنى تُرِكَ.

(2/237)

وَشَنَّعَ الزمخشري على مَنْ قَسَرَ "عُفِيَ" بمعنى "تُرِكَ" قال: فإن قلت: هَلَّا قَسَّرت "عُفِيَ" بمعنى "تُرِكَ" حتى يكونَ "شيءٌ" في معنى المفعولِ بهِ. قلت: لأنَّ عَقَا الشيءَ بمعنى تَرَكَه ليس يَبْتُثُّ، ولكن "أعفاه" ومنه: "وَأَعْفُوا اللِّحْيَ" فإن قلت: قد تَبَّتْ قولهم: عفا أثره إذا مَحَاهُ وأزاله، فَهَلَّا جَعَلْتِ معناه: قَمَنْ مُجِي لهُ مِنْ أخيه شيءٌ. قلت: عبارةُ قلقَةٍ في مكانها، والعفوُ في باب الجنایات عبارةٌ متداولةٌ مشهورةٌ في الكتابِ والسنةِ واستعمالِ الناسِ فلا يُعَدَّلُ عنها إلى أخرى قلقَةٍ نابيةٍ عن مكانها، وترى كثيراً ممَّن يتعاطى هذا العلمَ يَحْتَرِيءُ إذا أَعْضَلَ عليه تخريجٌ وجهٌ للمُشْكلِ مِنْ كَلَامِ الله على اختراعِ لغةٍ وادِّعَاءِ على العربِ ما لم تَعْرِفه، وهذه جِراءٌ يُستَعَادُ باللهِ منها.

قال الشيخ: "إذا تَبَّتْ أَنَّ "عَقَا" بمعنى مَحَا فَلَا يَبْعُدُ حَمَلُ الآيَةِ عليه ويكونُ إسنادُ "عَقَا"

لمرفوعه إسناداً حقيقياً؛ لأنه إذا ذاك مفعولٌ به صريحٌ، وإذا كان لا يتعدى كان إسنادُهُ لمرفوعه مجازاً لأنَّه مصدرٌ مشبَّهٌ بالمفعول به، فقد يتعادلُ الوجهان: أعنى كونَ عفاً اللازمَ لشهرتهِ في الجناياتِ و "عفا" المتعدِّي بمعنى "مَحَا" لتعلقه بمرفوعه تعلقاً حقيقياً" فإن قيل: نُضْمَرُ "عَفَا" معنى "تَرَكَ" فالجوابُ أنَّ التضمينَ لا يُنْقَاسُ، وقد أجاز ابنُ عطية أن يكونَ عَفَاً بمعنى تَرَكَ. وقيل: إن "عَفَى" بمعنى قَضَلَ، والمعنى: قَمَرَ قَضَلَ له من الطائفتين على الأخرى شيءٌ من تلك الدِّيَاتِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَفَا الشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ. وأظهرَ هذه الأقوالِ أولُها.

(2/238)

قوله: {فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ} في رَفَعٍ "اتباع" ثلاثة أوجهٍ أحدها: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فقدره ابنُ عطية: فالحكمُ أو الواجبُ الاتِّبَاعُ، وَقَدَّرَهُ الزمخشري: فالأمرُ اتِّبَاعُ. قَالَ ابنُ عطية: "وهذا سبيلُ الواجباتِ، وأما المندوباتُ فتجىءُ منصوبةً كقوله: {فَصَرَبَ الرَّقَابِ}. قال الشيخ "ولا أدري ما الفرقُ بين النصبِ والرفعِ إلا ما ذكره من أن الجملةَ الإسميَّةَ أثبتُّ وأكَّدُ، فيمكنُ أن يكونَ مستندُ ابنِ عطية هذا، كما قالوا في قوله: {قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ} الثاني: أن يرتفع بإضمارِ فعلٍ، وَقَدَّرَهُ الزمخشري: فليكن اتِّبَاعُ. قال الشيخ: "هو ضعيفٌ إذ "كان" لا تُضْمَرُ غالباً إلا بعد "إن" - الشرطية و "لو" لدليلٍ يَدُلُّ عليه"
الثالث: أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخيرِ، فمنهم مَنْ قَدَّرَهُ متقدماً عليه، أي: فعليه اتِّبَاعُ، ومنهم مَنْ قَدَّرَهُ متأخراً عنه، أي: فاتِّبَاعُ بالمعروفِ عليه.
قوله: {بِالْمَعْرُوفِ} فيه ثلاثة أوجهٍ أحدها: أن يتعلقَ باتِّبَاعٍ فيكونَ منصوبَ المحلِّ. الثاني: أن يكونَ وصفاً لقوله "اتباع" فيتعلقُ بمحذوفٍ ويكونُ محلَّه الرفعُ. الثالث: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الهاءِ المحذوفةِ تقديرُهُ: فعليه اتِّبَاعُهُ عادلاً، والعامِلُ في الحالِ معنى الاستقرارِ.
قوله: {وَأَدَاءٌ} في رفعه أربعة أوجهٍ، الثلاثةُ المقولةُ في قوله "فاتِّبَاعُ" لأنه معطوفٌ عليه. والرابعُ: أن يكونَ مبتدأً خبره الجارُّ والمجرورُ بعده، وهو "بإحسان" وهو بعيدٌ. و "إليه" في محلِّ نصبٍ لتعلقه "بأداء" ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ رفعٍ صفةً لأداء، فيتعلقُ بمحذوفٍ، أي: وأداءٌ كائنٌ إليه.

(2/239)

و "بإحسان" فيه أربعة أوجهٍ: الثلاثةُ المقولةُ في "بالمعروف" ، والرابعُ: أن يكونَ خبرَ "الأداء" كما تقدَّم في الوجه الرابع من رفع "أداء". والهاءُ في "إليه" تعودُ إلى العافي وإنَّ لَمْ يَجْرُ له ذِكْرٌ، لأنَّ "عَفَا" يَسْتَلْزِمُ عَافِيَا، فهو من بابِ تفسيرِ الضميرِ بمصاحبِ بوجهٍ ما، ومنه: {حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} أي الشمسِ، لأنَّ في ذِكْرِ "العشيِّ" دلالةً عليها، ومثله:

828 - فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عَرَوْهَ بَعْدَمَا * دَعَاكَ وَأَيُّدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لِكَ الرَّجْلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضحَى * وَطِيرُ المَنَابِي فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ
فالضميرُ في "فوقهنَّ" للإبلِ، لدلالة لفظِ "الحادي" عليها لأنها تُصَاحِبُهُ بوجهٍ ما.
قوله: {ذَلِكَ تَخْفِيفٌ} الإشارةُ بذلك إلى ما شَرَعَهُ من العفوِ والديةِ و "من ريكَم" في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لما قبله فيتعلقُ بمحذوفٍ. و "رَحمة" صفتُها محذوفةٌ أيضاً أي:

ورحمته من ربكم.
وقوله: {قَمِنَ اعْتَدَى} يجوز في "مَنْ" الوجهان الجائزان في قوله: {قَمِنَ عَفِي لَهُ} من كونها شرطية وموصولة، وجميع ما ذُكِرَ تَمَّةً يعوُدُ هنا.
قوله: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} يجوزُ أَنْ يَكُونَ "لكم" الخبر وفي القصاص يتعلق بالاستقرار الذي تضمنه "لكم"، ويجوزُ أَنْ يتعلّق بمحذوفٍ على أَنَّهُ حَالٌ من "حياة"، لأنه كان في الأصل صفةً لها، فلَمَّا قُدِّمَ عليها نُصِبَ حَالاً، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ "في القصاص" هو الخبر، و"لكم" متعلّقٌ بالاستقرار المتضمّن له، وقد تقدّم تحقيق ذلك في قوله: {وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ}، وهناك أشياء لا تَجِيءُ هنا.
وقرأ أبو الجوزاء "في القَصَص" والمرادُ به القرآن. قال ابن عطية: "ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا كالقصاص، أيك إنه إذا قُصَّ أثرُ القاتِلِ قَصَصًا قُتِلَ كما قَتَلَ".

(2/240)

والقصاصُ مصدرٌ قَصَّ أي: تَتَبَعَ، وهذا أصلُ المادة، فمعنى القصاص تَتَبَعَ الدَمَ بِالْقَوْدِ، ومنه "القَصِيصُ" لما يُتَّبَعُ من الكَلْبِ بعد رَعِيهِ، والقَصَصُ تَتَبَعَ الْأَخْبَارَ ومثله القَصُّ، والقَصُّ أَيْضًا الجِصُّ، ومنه الحديث: "نَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَنِ تَقْصِيصِ الْقُبُورِ" أي تَجْصِيصِهَا.
ونظيرُ هذا الكلام قولُ العَرَبِ: "الْقَتْلُ أَوْقَى لِلْقَتْلِ" وَيُرْوَى أَنفَى لِلْقَتْلِ، وَيُرْوَى: أَكْفٌ لِلْقَتْلِ. وهذا وإن كان بليغاً فقد أَبَدَتِ الْعُلَمَاءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَجَوْهَا عَدِيدَةً فِي الْبَلَاغَةِ وَوَجَدَتْ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دَوْتَهُ، مِنْهَا: أَنْ فِي قَوْلِهِمْ تَكَرَّرَ الْإِسْمُ فِي جَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ حَذْفِ لَانَّ "أَنْفَى" وَ"أَوْقَى" وَ"أَكْفٌ" أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ، أَي: أَنْفَى لِلْقَتْلِ مِنْ تَرَكَ الْقَتْلَ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْقِصَاصَ أَمْ إِذْ يَوْجَدُ فِي النَّفْسِ وَفِي الطَّرْفِ. وَالْقَتْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْسِ. وَمِنْهَا: أَنَّ ظَاهَرَ قَوْلِهِمْ كَوْنُ وَجُودِ الشَّيْءِ سَبَبًا فِي انْتِفَاءِ نَفْسِيهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ فِي الْآيَةِ نَوْعًا مِنَ الْبَدِيعِ يُسَمَّى الطِّيَاقَ وَهُوَ مَقَابِلَةُ الشَّيْءِ بَضْدَهُ فَهُوَ يُشْبِهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: {أَصْحَكَ وَأَبْكَى} قَوْلَهُ: {يَا أَوْلِي الْأَلْيَابِ} مَنَادَى مُضَافٍ وَعِلَامَةٌ نَصْبِهِ الْيَاءُ. وَاعْلَمْ أَنَّ "أَوْلِي" اسْمٌ جَمْعٌ لِأَنَّ وَاحِدَهُ وَهُوَ "ذُو" مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ. وَيَجْرِي مَجْرَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ فِي رَفْعِهِ بِالْأَوَاوِ وَنَصْبِهِ وَجَرَّهُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، وَحِكْمَةٌ فِي لَزُومِ الْإِضَافَةِ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ حَكْمٌ مَفْرُودٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: {ذَوِي الْقُرْبَى} وَيُقَابِلُهُ فِي الْمَوْثِ: أَوْلَاتٌ: وَكُنْيَا فِي الْمَصْحَفِ بَوَاوٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ قَالُوا: لِيُقَرِّقُوا بَيْنَ "أَوْلِي كَذَا" فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَبَيْنَ "إِلَى" الَّتِي هِيَ حَرْفٌ جَرٌّ، ثُمَّ حُمِلَ بَاقِي الْبَابِ عَلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ "أَوْلَيْكَ" اسْمٍ إِشَارَةٍ وَ"إِلَيْكَ" جَارًا وَمَجْرورًا وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَإِذَا سَمَّيْتَ بِأَوْلِي مِنْ أَوْلِي كَذَا قُلْتَ: جَاءَ

(2/241)

أَلُونِ وَرَأَيْتَ إِلَيْنِ، بَرَدُّ النُّونِ لِأَنَّهَا كَالْمَقْدَّرَةِ حَالَةَ الْإِضَافَةِ فَهُوَ نَظِيرٌ: ضَارِبُو زَيْدٍ وَضَارِبِي زَيْدٍ.

وَالْأَلْيَابُ جَمْعُ "لَبٍّ" وَهُوَ الْعَقْلُ الْخَلِيفِيُّ مِنَ الْهَوِيِّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا لِبِنَائِهِ مِنْ لَبٍّ بِالْمَكَانِ أَقَامَ بِهِ، وَإِمَّا مِنَ الْبَابِ وَهُوَ الْخَالِصُ، يُقَالُ: لَبَيْتُ بِالْمَكَانِ وَلَبَيْتُ بِضَمِّ

العين وكسرها، ومجيء المضاعف على فَعَلَ بضم العين شاذ، استَعَنُوا عنه يَفَعَل مفتوح العين، وذلك في ألفاظ محصورة نحو: عَزُرْتُ / وَسَرَرْتُ وَلَبَّيْتُ وَدَمَّمْتُ وَمَلَلْتُ، فهذه بالضم وبالفتح، إلا لبَّيْتُ وبالضم والكسر كما تقدّم.

* { كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ }

قوله تعالى: { كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ } "كُتِبَ" مبني للمفعول وحذف الفاعل للعلم به - وهو الله تعالى - وللاختصار. وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون "الوصية" أي: كُتِبَ عليكم الوصية، وجاز تذكير الفعل لوجهين، أحدهما: كون القائم مقام الفاعل مؤنثاً مجازياً، والثاني: الفصل بينه وبين مرفوعه. والثاني: أنه الإيضاء المدلول عليه بقوله: { الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ } أي: كُتِبَ هو أي: الإيضاء. والثالث: أنه الجائر والمجرور، وهذا يبيح على رأي الأخفش والكوفيين. و "عليكم" في محل رفع على هذا القول، وفي محل نصب على القولين الأولين.

(2/242)

قوله: { إِذَا حَضَرَ } العامل في "إذا" "كُتِبَ" على أنها ظرف محض، وليس متضمناً للشرط، كأنه قيل: كُتِبَ عليكم الوصية وَقَتَ حضور الموت، ولا يجوز أن يكون العامل فيه لفظ "الوصية" لأنها مصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لانحلالة لموصول وصلية غلا على مذهب مَنْ يرى التوسّع في الظرفِ وعديله، وهو أبو الحسن، فإنه لا يمتنع ذلك، فيكون التقدير: كُتِبَ عليهم أنْ تُوصوا وَقَتَ حضور الموت.

وقال ابن عطية: "ويبيح في إعراب هذه الآية أن يكون "كُتِبَ" هو العامل في "إذا"، والمعنى: توجّه عليكم إيجابُ الله ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبر عن توجّه الإيجاب بكتب، لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوب في الأزل، و "الوصية" مفعول لم يسم فاعله بكتب. وجواب الشرطين "إن" و "إذا" مقدر يدل عليه ما تقدّم من قوله كُتِبَ". قال الشيخ: "وفي هذا تناقض لأنه جعل العامل في "إذا" كُتِبَ، وذلك يستلزم أن يكون "إذا" ظرفاً محضاً غير متضمن للشرط، وهذا يناقض قوله: "وجواب" "إذا" و "إن" محذوف؛ لأن إذا الشرطية لا تعمل فيها إلا جوابها أو فعلها الشرط فيكون "كتب" ليس أحدهما، فإن قيل: قوم يجيزون تقديم جواب الشرط فيكون "كتب" هو الجواب، ولكنه تقدّم، وهو عامل في "إذا" فيكون ابن عطية يقول بهذا القول. فالجواب: أن ذلك لا يجوز، لأنه صرح بأن جوابها محذوف مدلول عليه بكتب، ولم يجعل كُتِبَ هو الجواب".

ويجوز أن يكون العامل في "إذا" الإيضاء المفهوم من لفظ "الوصية" وهو القائم مقام الفاعل في "كتب" كما تقدّم. قال ابن عطية في هذا الوجه: "ويكون هذا الإيضاء المقدر الذي يدل عليه ذكر الوصية بعد هو العامل في "إذا" وترتفع "الوصية"، بالابتداء، وفيه جواب الشرطين على [نحو] ما أنشده سيبويه:

(2/243)

829 - مَنْ يَفْعَلُ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يَحْفَظُهُ *
ويكون رفعها بالابتداء، أي: فعليه الوصية بتقدير الفاء فقط، كأنه قال فالوصية للوالدين". وناقشه الشيخ من وجوه، أحدها: أنه متناقض من حيث إنه إذا جَعَلَ "إذا" معمولة للإيضاء المقدَّر تمحَّصت للظرفية فكيف يُقدَّر لها جوابٌ كما تقدَّم تحريره؟ والثاني: أن هذا الإيضاء: إمَّا أن يُقدَّر لفظه محذوفاً أو تُضمَّره، وعلى كلا التقديرين فلا يَعْمَلُ أن المصدرَ شَرَطَ إعماله ألا يُحذف ولا يُضمَّر عند البصريين، وأيضاً فهو قائم مقامِ الفاعلِ فلا يُحذف. الثالث: قوله "جوابُ الشرطين" والشيء الواحد لا يكون جواباً لثنتين، بل جواب كل واحد مستقلٌ بقدره. الرابع: جعله حذف الفاء جائزاً في القرآن، وهذا نصُّ سيبويه على أنه لا يجوز إلا ضرورةً وأنشد:
مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ
وإنشأه "مَنْ يَفْعَلُ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يَحْفَظُهُ" يجوز أن يكون روايةً، إلا أن سيبويه لم يُشيدَه كذا بل كما تقدَّم والمبرد روي عنه أنه لا يَحيزُ حذفُ الفاءِ مطلقاً، لا في ضرورة ولا غيرها، ويرويه: "مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ"، وردَّ الناسُ عليه بأن هذه ليست حجةً على رواية سيبويه.

(2/244)

ويجوز أن تكون "إذا" شرطية، فيكون جوابها وجواب "إن" محذوفين. وتحقيقه: أن جواب "إن" مقدَّر، تقديره: "كتب الوصية على أحدكم إذا حصره الموت إن ترك خيراً فليؤص"، فقوله "فليؤص" جواب لإن، حذف لدلالة الكلام عليه، ويكون هذا الجواب المقدَّر دالاً على جواب "إذا" فيكون المحذوف دالاً على محذوف مثله. وهذا أولى من قول مَنْ يقول: إن الشرط الثاني جواب الأول، وحذف جواب الثاني، وأولى أيضاً من تقدير مَنْ يُقدِّره من معنى "كُتِبَ" ماضي المعنى، إلا أن يُؤوِّله بمعنى: يتوجه عليكم الكُتِبَ إن ترك خيراً.

قوله: "الوصية" فيه ثلاثة أوجه، [أحدها]: أن يكون مبتدأ وخبره "لِلْوَالِدَيْنِ". والثاني: أنه مفعول "كُتِبَ" وقد تقدَّم. الثالث: أنه مبتدأ خبره محذوف أي: فعليه الوصية، وهذا عند مَنْ يُجيزُ حذفَ فاءِ الجواب وهو الأخفش وهو محجوخ بنقل سيبويه. قوله: {الْوَصِيَّةُ} يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بنفس "الوصية"، والثاني أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الوصية، أي: حال كونها ملتبسةً بالمعروف لا بالجور.

(2/245)

قوله: {بِالْمَعْرُوفِ} في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، وذلك المصدر المحذوف: إمَّا مصدر "كُتِبَ" أو مصدر "أوصى" أي كُتِبَ أو إيضاء حقاً. الثاني: أنه حالٌ من المصدرِ المُعَرَّفِ المحذوف: [إمَّا] مصدر "كُتِبَ" أو "أوصى" كما تقدَّم. الثالث: أن يتَّصِبَ على أنه مؤكَّد لمضمون الجملة، فيكون عامله محذوفاً، أي: حق ذلك حقاً، قاله الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء. وقال الشيخ: "وهذا تأباه القواعد النحوية، لأن ظاهر قوله: "على المتقين" أن يتعلق بـ"حقاً" أو يكون في موضع الصفة له، وكلا التقديرين لا يجوز. أمَّا الأول فلأن المصدر المؤكَّد لا يعمل، وأمَّا الثاني فلأن [الوصفَ يُخْرِجُه عن التأكيد]، وهذا لا يلزمهم فإنهم والحال هذه لا يقولون إن "على

المتقين " متلقٌ به. وقد نصَّ على ذلك أبو البقاء فإنه قال: / "وقيل هو متعلقٌ بنفس المصدر وهو ضعيفٌ، لأنَّ المصدرَ المؤكَّد لا يعملُ، وإنما يَعْمَلُ المصدرُ المنتصبُ بالفعل المحذوفِ إذ نابَ عنه كقولك: ضرباً زيداً، أي: اضربْ" إلا أنه جعله صفةً لحقٍّ، فهذا يردُّ عليه.

وقال بعضُ المُعَرِّبين: "إنه مؤكَّدٌ لما تَصَمَّته معنى "المتقين" كأنه قيل: على المتقين حقاً، كقوله: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا}. وهذا ضعيفٌ لتقدُّمه على عامِله الموصولِ، ولأنه لا يتبادرُ إلى الذهن.

قال الشيخ: "والأولى عندي أن يكونَ مصدرًا مِنْ معنى "كُتِبَ" لأنَّ معنى "كَتَبَ الوصية" أي: حَقَّتْ وَوَجِبَتْ، فهو مصدرٌ على غيرِ الصِّدْر نحو: قَعَدْتُ جلوساً.

* { فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }

(2/246)

قوله تعالى: { فَمَنْ بَدَّلَهُ } : "مَنْ" يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وموصولةً، والفاءُ: إمَّا واجبةٌ إن كانتَ شرطاً، وإمَّا جائزٌ إن كانت موصولةً، بلفظِ المؤنَّثِ لآنها في معنى المذكر، وهو الإيضاءُ. أو تعودُ على نفس الإيضاءِ بلفظِ المؤنَّثِ لآنها في معنى المذكر، وهو الإيضاءُ. أو تعودُ على نفس الإيضاءِ المدلولِ عليه بالوصيةِ، إلا أن اعتبارَ التذكيرِ في المؤنَّثِ قليلٌ وإن كان مجازياً، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: هند خرجتُ والشمسُ طلعتُ، ولا يجوزُ: الشمسُ طلعتُ، كما لا يجوزُ: "هند خرج" إلا في ضرورةٍ. وقيل: تعودُ على الأمرِ والقَرْضِ الذي أمرَ به اللهُ وقَرَضَهُ. وكذلك الضميرُ في "سَمِعَهُ" والضميرُ في "إِثْمُهُ" يعودُ على الإيضاءِ المُبَدَّلِ، أو التبديلِ المفهومِ من قوله: "بَدَّلَهُ".

وقد راعى المعنى في قوله: { عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ } إذ لو جَرَى على تَسَقُّ اللفظِ الأولِ لقال: "فإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَيْهِ - أو على الذي يُبَدِّلُهُ".

وقيل: الضميرُ في "بَدَّلَهُ" يعودُ على الكَيْبِ أو الحقِّ أو المعروفِ. فهذه ستةُ أقوالٍ. و "ما" في قوله: { بَعْدَ مَا سَمِعَهُ } يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بعد: سماعه، وأن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. فالهاءُ في "سَمِعَهُ" على الأولِ تعودُ على ما عادَ عليه الهاءُ في "سَمِعَهُ" على الأولِ تعودُ على ما عادَ عليه الهاءُ في "بَدَّلَهُ"، وعلى الثاني تعودُ على الموصولِ، أي بعد الذي سَمِعَهُ من أوامرِ الله.

* { فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ }

(2/247)

قوله تعالى: { فَمَنْ خَافَ } : يجوزُ فيها الوجهانِ الجائزانِ في "مَنْ" قبلها. والفاءُ في "فلا إثم" هي جوابُ الشرطِ أو الداخلةُ في الخبر. و "مِنْ مَوْصٍ" يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أن تكونَ متعلقةً بخاف على أنها لابتداءِ الغايةِ. الثاني: أن تتعلقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من "جَنَفًا"، فُدِّمَتْ عليه، لأنها كانت في الأصلِ صفةً له، فلمَّا تَقَدَّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. ونظيره: "أَحَدْتُ مِنْ زَيْدٍ مَالًا" إن شئتُ عَلَقْتُ "مِنْ زَيْدٍ" بـ "أَحَدْتُ"، وإن شئتُ جَعَلْتُهُ حَالًا مِنْ "مَالًا" لأنه صفةٌ في الأصلِ، الثالث: أن تكونَ لبيانِ جنسِ الجانفينِ:

وتتعلق أيضاً بخاف. فعلى القولين الأولين لا يكونَ الجائِفُ من الموصين بل غيرهم، وعلى الثالث يكونُ من الموصين.
وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: "مَوْصٌ" بتشديد الصادِ والباقون بتخفيفها. وهما من أوصى ووصى، وقد تقدّم أنهما لغتان، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يَفْرَوْنَ {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ} مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن: "أوصى" بالهمزة، فلو لم تكن القراءة سُنَّةً متبعةً لا تجوزُ بالرأي لكان قياسُ قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك "ووصى" بالتضعيف أن يقرأ هنا "مَوْصٌ" بالتضعيف، وأما نافعٌ وابنُ عامر فإنهما قرأ هنا "مَوْصٌ" مخففاً على قياس قراءةتهما هناك و"أوصى" على أفعال. وكذلك حمزة والكسائي وأبو بكر قرؤوا: "ووصى" هناك بالتضعيف فقرؤوا هنا "مَوْصٌ" بالتضعيف على القياس.
والخَوْفُ هنا بمعنى الخِية وهو الأصل، وقيل: بمعنى العلم وهو مجاز، والعلاقة بينهما هو أن الإنسان لا يخاف شيئاً حتى يعلم أنه مما يخاف منه فهو من باب التعبير عن السبب بالمُسبب. ومن مجيء الخوف بمعنى العلم قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}، وقول أبي مخجن الثقفي:

(2/248)

- 830 - إذا مُتُّ فادْفِنِّي إلى جَنبِ كَرَمَةٍ * تُرَوِّي عِظَامِي فِي المَمَاتِ عَرُوقُهَا
وَلاتَدْفِنِّي فِي الفَلَاةِ فَإِنِّي * أَحَافٌ إِذَا مَا مُتُّ أَلَّا أَدُوقُهَا
وَالجَنَفُ لِأهلِ اللِغَةِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: المَيْلُ، قال الأَعشى:
- 831 - تَجَافَتْ عَن حُجْرِ الِيمَامَةِ نَاقَتِي * وَمَا قَصَدَتْ مِن أَهْلِهَا لِسِوَاكَ
وقال آخر:
- 832 - هُمُ المَوْلى وَإِنْ جَنَفُوا عَلَيْنَا * وَإِنَّا مِن لِقَائِهِم لَزُورُ
وقيل: هو الجَوْرُ. قال:
- 833 - إِنِّي امرؤُ مَنَعْتُ أرومَةَ عامِرٍ * صَيَّمِي وَقَد جَنَفْتُ عَلَيَّ حُصُومُ
يقال: جَنَفَ بِكسرِ النونِ يَجَنَفُ بفتحها فهو جَنِفٌ وجانِفٌ، وأجَنَفَ جاءَ بالجَنَفِ كالأَم جاءَ بما يُلام عليه.
- والضميرُ في "بينهم" عائد على الموصي والورثة، أو على الموصى لهم، أو على الورثة والموصى لهم. والظاهرُ عودُه على الموصى لهم، إذ يدلُّ على ذلك لفظُ "الموصى". وهو نظيرُ {وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ} [في] أن الضمير يعودُ للعافي لاستلزام "عفا" له، ومثله ما أنشد الفراء:
- 834 - وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضاً * أَرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِيْتَنِي
فالضميرُ في "أيهما" يعودُ على الخير والشرِّ، وإن لم يجزِ ذكْرُ الشرِّ لدلالةِ صِدِّه عليه، والضميرُ في "عليه" وفي "خاف" وفي "أصلح" يعود على "من".
- * { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }
* أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ }

(2/249)

- قوله تعالى: { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ } : "الصيام" مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلهُ وقُدِّمَ عليه هذه القَصْلَةُ وإنَّ كَانَ الْأَصْلُ تَأخِيرَهَا عَنْهُ لِأَنَّ الْبِدَاءَ بِذِكْرِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ الْمَكْتُوبِ لِتَعْلُقِ الْكُتْبِ بِمَنْ يُؤَدِّيهِ.
- والصيام: مصدرٌ صام يصوم صوماً، والأصل: صواماً، فَأُيِّدَتْ الْوَاوُ يَاءً وَالصَّوْمُ مُصَدَّرٌ أَيْضاً، وَهَذَا الْبِنَاءُ ان - أَعْنِي قَعْلٌ وَفِعَالٌ - كَثِيرًا، فِي كُلِّ فِعْلٍ وَآوِيَّ الْعَيْنِ صَحِيحُ اللَّامِ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ قَلِيلٌ عَلَى فُعُولٍ قَالُوا: غَارَ غَوْرًا، وَإِنَّمَا اسْتَكْرَهُوهُ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوِينَ /، وَلِذَلِكَ هَمَزَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: الْغُورُ. وَالصِّيَامُ لُغَةٌ الْإِمْسَاكُ عَنِ الشَّيْءِ مُطْلَقًا، وَمِنْهُ: صَامَتِ الرِّيحُ: أَمْسَكَتْ عَنِ الْهَبُوبِ، وَالْفَرَسُ: أَمْسَكَتْ عَنِ الْعَدُوِّ، [وقال]:
- 835 - خيلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ * تَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَعْلِكُ اللَّجْجِ
وقال تعالى: { إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَانِ صَوْمًا } أي: سَكُونًا لِقَوْلِهِ: { فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا } .
وصامَ النَّهَارُ أَي: اسْتَدَّ حَرَّهُ، قَالَ:
- 836 - حَتَّى إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَاعْتَدَلَ * وَمَالَ لِلشَّمْسِ لُعَابٌ فَتَرَلُ
كَأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا ذَلِكَ الْوَقْتَ إِمْسَاكَ الشَّمْسِ عَنِ الْمَسِيرِ. وَمَصَامُ النُّجُومِ: إِمْسَاكُهَا عَنِ السَّيْرِ، قَالَ الْمَرْؤُ الْقَيْسِ:
- 837 - كَانَ الثَّرِيًّا عُلِقَتْ فِي مَصَامِهَا * بِأَمْرَاسٍ كَثَانٍ إِلَى صُمَّ جَنْدَلٍ

(2/250)

- قوله: { كَمَا كُتِبَ } فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّ مَحَلَّهَا النَّصْبَ عَلَى نَعْتِ مُصَدَّرٍ مَحْذُوفٍ أَي: كُتِبَ كُتْبًا مِثْلَ مَا كُتِبَ. الثَّانِي: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ حَالٍ مِنَ الْمَصَدَّرِ الْمَعْرِفَةِ أَي: كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ الْكُتْبُ مُشْبِهًا مَا كُتِبَ. وَ"مَا" عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مُصَدَّرَةٌ. الثَّلَاثُ: أَنَّ يَكُونُ نَعْتًا لِمَصَدَّرٍ مِنْ لَفْظِ الصِّيَامِ، أَي: صَوْمًا مِثْلَ مَا كُتِبَ. فَ"مَا" عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَعْنَى الَّذِي، أَي: صَوْمًا مِمَّاثِلًا لِلصَّوْمِ الْمَكْتُوبِ عَلَى مَنْ قَبْلِكُمْ. وَ"صَوْمًا" هُنَا مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الصِّيَامَ بِمَعْنَى: أَنْ تَصُومُوا صَوْمًا، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَصَدَّرَ الْمُؤَكَّدَ يُوصَفُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَنْعُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى { بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ }. وَقَالَ الشَّيْخُ - بَعْدَ أَنْ حَكَى هَذَا عَنِ ابْنِ عَطِيَّةٍ - "وَهَذَا فِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ تَشْبِيهَ الصَّوْمِ بِالْكَتَابَةِ لَا يَصِحُّ، هَذَا إِنْ كَانَتْ "مَا" مُصَدَّرَةً، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مُوَصُولَةً فَفِيهِ أَيْضًا بُعْدٌ؛ لِأَنَّ تَشْبِيهَ الصَّوْمِ بِالصَّوْمِ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ".
- الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ "الصِّيَامِ"، وَتَكُونُ "مَا" مُوَصُولَةً، أَي: مُشْبِهًا الَّذِي كُتِبَ. وَالْعَامِلُ فِيهَا "كُتِبَ" لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي صَاحِبِهَا. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلصِّيَامِ، وَهَذَا مُرَدُّهُ بِأَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ مِنْ قَبِيلِ النُّكْرَاتِ وَالصِّيَامُ مَعْرُوفٌ، فَكَيْفَ تُوصَفُ الْمَعْرُوفَةُ بِالنُّكْرَةِ؟ وَأَجَابَ أَبُو الْبَقَاءِ عَنْ ذَلِكَ "بِأَنَّ الصِّيَامَ غَيْرٌ مُعَيَّنٌ" كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ "أَل" فِيهِ لِلْجِنْسِ وَالْمَعْرُوفُ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ عِنْدَهُمْ قَرِيبٌ مِنَ النُّكْرَةِ، وَلِذَلِكَ جَارٌّ أَنْ تَعْتَبِرَ لَفْظَةً مَرَّةً وَمَعْنَاهُ أُخْرَى، قَالُوا: "أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحَمْرُ وَالدِّرْهَمُ الْبَيْضُ" وَمِنْهُ:
- 838 - وَلَقَدْ مَرَّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُوبِي * فَمَصَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَغِينِي

(2/251)

[وقوله تعالى: {وَأَيُّ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسَلُحُ مِنْهُ النَّهَارُ} وقد تقدّم الكلام على مثل قوله: {الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} كيف وُصِلَ الموصول بهذا، والجواب عنه في قوله: {خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} قوله {أَيَّامًا} في نصيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ بعاملٍ مقدّرٌ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ تقديرُه: صوموا أياماً، ويَحْتَمِلُ هذا النصبُ وجهين: إمَّا الظرفيةَ وإمَّا المفعولَ به اتساعاً.

الثاني: أنه منصوبٌ بالصيام، ولم يَدُكِّرِ الزمخشري غيره، ونظَرُهُ بقولك: "تَوَيْتُ الخروجَ يومَ الجمعة"، وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّه يَلزِمُ الفصلَ بين المصدرِ ومعمولِهِ بأجنبي، وهو قوله: "كما كُتِبَ" لأنه ليس معمولاً للمصدر على أيِّ تقديرٍ قَدَّرْتَه. فإن قيل: يُجَعَلُ "كما كُتِبَ" صفةً للصيام، وذلك على رأي مَنْ يُجِيزُ وَصْفَ المَعْرِفِ بِالْجنسِيَّةِ بما يَجْرِي مَجْرَى النكرة فلا يكونُ أجنبياً. قيل: يَلزِمُ مِنْ ذَلِكَ وَصْفُ المصدرِ قبلَ ذِكْرِ معمولِهِ، وهو ممتنعٌ.

الثالث: أنه منصوبٌ بالصيام على أنْ تقدَّرَب الكافَ نعتاً لمصدرٍ من الصيام، كما قد قال به بعضهم، وإن كان ضعيفاً، فيكونُ التقديرُ: "الصيامُ صوماً كما كُتِبَ" فجاز أنْ يَعْمَلَ في "أَيَّامًا" "الصيامُ" لأنه إذ ذاك عاملٌ في "صوماً" الذي هو موصوفٌ بـ"كما كُتِبَ" فلا يقعُ الفصلُ بينهما بأجنبي بل بمعمول المصدرِ.

الرابع: أن ينتصبَ بكتب: إمَّا على الظرف وإمَّا على المفعول به توسُّعاً، وإليه نحا القراء وتبعه أبو البقاء. قال الشيخ: "وكلا القولين خطأ: إمَّا النصبُ على الظرفِ فإنه محلٌّ للفعل، والكتابةُ ليست واقعةً في الأيام، لكنْ متعلِّقُها هو الواقعُ في الأيام. وأمَّا النصبُ على المفعولِ اتساعاً فإنَّ ذلك مبنيٌّ على كونه ظرفاً لكُتِبَ، وقد تقدّم أنه خطأ.

(2/252)

و "معدودات" صفةٌ، وجمْعُ صفةٍ ما لا يَعْقِلُ بالألفِ والتاءِ مُطَرِّدٌ نحو هذا، وقوله "جبال راسيات - وأيام معلوماً".

قوله: {أَوْ عَلَى سَفَرٍ} في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كان. و "أو" هنا للتنوع، وعَدَلْ عن اسمِ الفاعلِ، فلم يَقُلْ: "أو مسافراً" إشعاراً بالاستعلاءِ على السفرِ لما فيه من الاختيارِ بخلافِ المِرْضِ فإنه قَهْرِيٌّ.

قوله: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} الجمهوْرُ على رفعِ "فَعِدَّةٌ"، وفيه وجوهٌ أحدها، أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ: إمَّا قبله تقديرُه: عليه عِدَّةٌ، أو بعده أي: فَعِدَّةٌ أمثلُ به. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: فالواجبُ عِدَّةٌ. الثالث: أن يرتفع بفعلٍ محذوفٍ، أي: فتجزبه عِدَّةٌ. وقرئ: "فَعِدَّةٌ" نصباً بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: فليضمَّ عِدَّةً. وكان أبا البقاء لم يَطْلُعْ على هذه القراءة فإنه قال: "ولو قرئ بالنصبِ لكان مستقيماً". ولا بدُّ من حذفِ مضافٍ تقديرُه: "فَصَوْمُ عِدَّةٍ" ومن حَذَفِ جملةً بين الفعلين ليصحَّ الكلامُ تقديره: فأفطرَ فعدَّةً، ونظيره: {أَنْ اِصْرَبِ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ قَانَفَلِقَ} أي: فَصَرَبَ فانفلق. و "عدَّةٌ" بمعنى معدودةٌ كالطحنِ والدُّبْحِ. ويكرُّ قوله "فَعِدَّةٌ" ولم يَقُلْ "فَعِدَّتُهَا" اتِّكالاً على المعنى. و "من أيامٍ" في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ القراءتين صفةٌ لِعِدَّةٍ.

قوله: {أُخَرَ} صفةٌ لأيَّامٍ. و "أخْرُ" على صَرَبَيْنِ، ضربٍ: جَمْعُ "أخرى" تأنِيثِ "أخر" الذي هو أَفْعَلٌ تفضيلٌ. وَصَرَبٌ جمعٌ آخرى بمعنى أخرة، تأنيث: "أخر" المقابلِ لأوَّلِ،

ومنه قوله تعالى: {قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأَوْلَاهُمْ}. فالضربُ الأولُ لا يَنْصَرِفُ، والعلَّةُ المانعَةُ له من الصرْفِ: الوصفُ والعَدْلُ.

(2/253)

وإختلف النحويون في كيفية العَدْل، فقال الجمهورُ: إنه عَدْلٌ عن الألفِ واللام، وذلك أن "أخر" جمع أُخْرَى، وأخْرَى تَأْنِيثٌ "أخر" وأخْرُ أَفْعَلٌ تفضيل، وأفْعَلُ التفضيل لا يخلو عن أحدِ ثلاثيةِ استعمالات: إمَّا مع أل وإمَّا مع "مِنْ" وإمَّا مع الإضافة. لكنَّ "مِنْ ممتنعَةٌ لآئها معها يَلزَمُ الإفرادُ والتذكير، ولا إضافة / في اللفظِ فَقَدَرْتَا عَدْلَهُ عن الألفِ واللام، وهذا كما قالوا في "سخر" إنه عَدْلٌ عن الألفِ واللام إلا أن هذا مع العَلَمِيَّةِ. ومذهبُ سيبويه أنه عَدْلٌ من صيغةٍ إلى صيغةٍ لأنه كان حقُّ الكلام في قولك: "مررت بنسوةٍ أحرَّ" على وزن فُعَلٍ أن يكونَ "بنسوةٍ أحرَّ" على وزن أَفْعَلٍ لأنَّ المعنى على تقدي مِنْ، فَعَدِلَ عن المفردِ إلى الجمع. ولتحقيق المذهبين موضعٌ هو أليقُّ به من هذا.

وأما الضَّرْبُ الثاني فهو مُنْصَرَفٌ لِفُقْدَانِ العلةِ المذكورة. والفرقُ بين "أخرى" التي للتفضيل و "أخرى" التي بمعنى متأخرة أنَّ معنى التي للتفضيل معنى "غير" ومعنى تَيْكُ معنى متأخرة، ولكون الأولى بمعنى "غير" لا يجوزُ أن يكونَ ما اتصل بها إلا مِنْ جنسٍ ما قبلها نحو: "مررتُ بك وبرزلٍ أحرَّ" ولا يجوزُ: اشتريت هذا الجَمَلَ وفرساً أحرَّ لأنه من غيرِ الجنس. وأمَّا قوله:

839 - صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَانِ وَابْنَتِهَا * لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَتِهَا الْأَخْرَ
فإنه جعل ابنتها جارةً لها، ولولا ذلك لم يَجْزُ. ومعنا التفضيل في أحرَّ وأوَّل وما تَصَرَّفَ منهما قلقٌ، وتحقيق ذلك في كتبِ النحو، وقد بيَّنتُ ذلك في "شرح التسهيل" فليُلتفت إليه.

(2/254)

وإنَّما وُصِفَت الأيام بـ"أحر" من حيث إنها جَمْعٌ ما لا يَعْقِلُ، وَجَمْعٌ ما لا يَعْقِلُ يجوزُ أن يعامَلَ معاملةً الواحدةِ المؤنثةِ ومعاملةً جَمْعِ الإناث، فَمِنِ الأوَّلِ: {وَلِيَّ فِيهَا مَارِبُ أُخْرَى}، وَمِنِ الثاني هذه الآيةُ ونظائرها، وإنما أوْثِرَ هنا معاملةُ جَمْعِ لأنه لو جِيءَ به مُفْرَدًا ففيل: عِدَّةٌ من أيامٍ أُخْرَى لأوْهَمَ أنه وصفٌ لِعِدَّةِ فيفوثِ المقصودِ.

قوله: {يُطِيقُونَهُ} الجمهورُ على "يُطِيقُونَهُ" من أَطَاقَ يُطِيقُ، مثل أَقَامَ يُقِيمُ. وَقَرَأَ حُمَيْدٌ: "يُطِيقُونَهُ" من أَطَوَّقَ، كقولهم: أَطَوَّلَ في أَطَالٍ، وَأَعَوَّلَ في أَغَالٍ، وهذا تصحیحُ شاد، ومثله في الشذوذ من ذواتِ الواو: أَجَوَّدَ بمعنى أَجَادَ، وَمِنُ ذواتِ الياء: أَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ وَأَجَيَّلَتِ، وَأَغَيَّلَتِ المرأةُ، وَأَطَيَّبَتِ، وقد جاء الإِعْلَالُ في الكلِّ وهو القياسُ، ولم يَقُلْ بقياسِ نحو: "أَغَيَّمَتِ" و "أَطَوَّلَ" إلا أبو زيد.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود: "يُطَوَّقُونَهُ" مبنياً للمفعول من طَوَّقَ مضعفاً على وزنِ قَطَعَ. وقرأت عائشة وابن دينار: "يُطَوَّقُونَهُ" بتشديد الطاء واواو من أَطَوَّقَ، وأصله طَوَّقَ، فَلَمَّا أريد إدغامُ التاءِ في الطاءِ قَلَبَتِ طَاءً، وَاجْتَلَبَتِ همزةُ الوصلِ لتمكنِ الابتداءِ بالسياكن، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في قوله: {أَنْ يَطَوَّقَ بِهِمَا}. وقرأ عكرمة وطائفةٌ: "يُطِيقُونَهُ" بفتحِ الياءِ وتشديدِ الطاءِ والياءِ، وتروى عن مجاهدٍ أيضاً. وقرئ أيضاً هكذا لكن ببناءِ الفعل للمفعول.

وقد رَدَّ بعضُ الناسِ هذه القراءةَ. وقال ابن عطية: "تشديدُ الياءِ في هذه اللفظةِ ضعيفٌ" وإنما قالوا بِبُطْلانِ هذه القراءةِ لأنها عندهم من ذوات الواوِ وهو الطوقُ، فمن أين تَجِيءُ الياءُ؟ وهذه القراءةُ ليس باطلَّةٌ ولا ضعيفَةٌ، ولها تخريجٌ حسنٌ: وهو أنَّ هذه القراءةَ ليست مِنْ تَفَعُّلٍ حتى يلزَمَ ما قالوه من الإشكالِ، وإنما هي من تَقْيِيلٍ، والأصلُ: تَطَيُّوقٌ من الطوقِ، كَتَدَيَّرَ وتَحَيَّرَ من الدَّوْرانِ، والحَوْرُ، والأصلُ: تَدَيُّورٌ وتَحَيُّورٌ، فاجتمعت الياءُ والوُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ ففُلبِتِ الواوُ ياءً، وأدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، فكان الأصلُ: يَتَطَيُّوْقُونَهُ، ثم أدْغِمَ بعد القلبِ، فَمَنْ قَرَأَهُ "يَطْيِقُونَهُ" بفتح الياءِ بناه للفاعلِ، وَمَنْ صَمَّهَا بناه للمفعولِ. وتَحْتَمِلُ قراءةُ التشديدِ في الواوِ أو الياءِ أن تكونَ للتكلفِ، أي: يتكلفون إطاقته، وذلك مجازق من الطوقِ الذي هو القِلادَةُ، كأنه بمنزلةِ القِلادَةِ في أَعْتاقِهِم.

وأبْعَدَ مَنْ رَعَمَ أَنَّ "لا" محذوفةٌ قبلَ "يَطْيِقُونَهُ" وأنَّ التقديرَ: "لا يُطْيِقُونَهُ" وتَطَّرَه بقوله:

840 - فخالِفَ فلا واللهِ تَهَيَّبُ تَلْعَةً * من الأرضِ إلا أنتِ للذلِّ عارِفُ

وقوله:

841 - آليْتُ أمدحُ مُعَرِّمًا أبدأ * يَبْقَى المديحُ وَيَذْهَبُ الرِّفْدُ

وقوله:

842 - فقلتُ يمينَ اللهِ أَتْرُحُ فاعِدًا * ولو قَطَعُوا رأسيَ لديكِ وأَوْصالي المعنى: لا تهبطُ ولا أمدحُ ولا أبرحُ. وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ حَدَفَهَا مُلِيسٌ، وأما الأبياءُ المذكورةُ فللدلالةِ القَسَمِ على النفيِ. والهاءُ في "يَطْيِقُونَهُ" للصومِ، وقيل: للِفداءِ، قاله الفراءُ.

و "فِدْيَةٌ" مبتدأ، خبرُهُ في الجارِّ قبله. والجماعةُ على تنوينِ "فِدْيَةٌ" ورفعِ "طعام" وتوحيدِ "مسكين" وهشامٌ كذلك إلا أنه قرأ: "مساكين" جمعاً، ونافع وابنُ ذكوانٍ بإضافةِ "فدية" إلى "طعام مساكين" جمعاً. فالقراءةُ الأولى يكونُ "طعام" بدلاً من "فدية" بيِّنَ بهذا البدلِ المرادُ بالفدية، وأجازَ أبو البقاء أن يكونَ خبرٌ مبتدأً محذوفٌ، أي: هي طعام. وأما إضافةُ الفديةِ للطعامِ فمن بابِ إضافةِ الشيءِ إلى جنسه، والمقصودُ به البيانُ كقولك: خاتمٌ حديدٌ وثوبٌ خزٌّ وبابٌ ساج، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعاماً وغيره. وقال بعضهم: "يجوزُ أن تكونَ هذه الإضافةُ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ، قال: "لأنَّ الفديةَ لها ذاتٌ وصفُها أنَّها طعامٌ" وهذا فاسدٌ، لأنَّه: إمَّا أنَّ يريدَ بطعامِ المصدرِ بمعنى الإطعامِ كالعطاءِ بمعنى الإعطاءِ، أو يريدُ به المفعولَ، وعلى كلا التقديرينِ فلا يُوصَفُ به؛ لأنَّ المصدرَ لا يُوصَفُ به إلا عند المبالغةِ، وليست مُرادَةً هنا، والذي بمعنى المفعولِ ليس جارياً على فِعْلٍ ولا يَنْقاسُ، لا تقولُ: ضرابٌ بمعنى مَضْرُوبٍ، ولا قتالٌ بمعنى مَقْتُولٍ، ولكونها غيرَ جاريةٍ على فِعْلٍ لم تعملْ عَمَلَهُ، لا تقولُ: "مررتُ برجلٍ طعامِ خبرُهُ" وإذا كانَ غيرَ صفةٍ فكيفَ يقالُ: أضيفَ الموصوفُ لصفتهِ؟

وَأَمَّا أُفْرَدَتْ "فِدْيَةٌ" لوجهين، أحدهما: أنها مصدرٌ والمصدرُ يُفْرَدُ، والتاء فيها ليست للمرّة، بل لِمَجْرَدِ التأنيث. والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلى مضافٍ إلى الجمع أَفْهَمَتِ الْجَمْعَ /، وهذا في قراءة "مساكين" بالجمع. ومَنْ جمع "مساكين" فلمقابلة الجمع بالجمع، ومَنْ أُفْرَدَ فعلى مراعاة إفراد العموم، أي: وعلى كَلِّ واحدٍ مِمَّنْ يُطَبِّقُ الصَّوْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُهُ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ. ونظيره: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} وَتَبَيَّنَ مِنْ إِفْرَادِ "المساكين" أَنَّ الْحُكْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُ فِيهِ مَسْكِينٌ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمْعِ. وَالطَّعَامُ: الْمُرَادُ بِهِ الْإِطْعَامُ، فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَيَضَعُفُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَفْعُولُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: "لأنه أضافه إلى المسكين، وليس الطعام للمسكين قبل تملكه إياه، فلو حُمِلَ على ذلك لكان مجازاً، لأنه يصير تقديره: فعليه إخراج طعام يصير للمساكين، فهو من باب تسمية الشيء، بما يؤول عليه، وهو وإن كان جائزاً إلا أنه مجازٌ والحقيقة أولى منه".

قوله: {فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا} قد تقدّم نظيره والكلام مستوفى عليه عند قوله: {وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ} فليُتَنَبَّهَ إليه. والضمير في قوله: "فهو" ضمير المصدر المدلول عليه بقوله: "فَمَنْ تَطَوَّعَ" أي: فالتطوع خير له و"له" في محل رفع لأنه صفةٌ لخيرٍ، فيتعلقُ بمحذوفٍ، أي: خيرٌ كائنٌ له.

(2/258)

قوله: {وَأَنْ تَصُومُوا} في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء تقديره: "صومكم" و"خيرٌ" خبره. ومثله: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} وقوله: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} شرطٌ حُذِفَ جوابه، تقديره: فالصوم خيرٌ لكم، وحُذِفَ مفعولُ العلم: إمّا اقتصاراً، أي: إن كنتم من ذوي العلم والتمييز، أو اختصاراً أي: تعلمون ما شرعيته وتبيينه، أَفْضَلُ مَا عِلِمْتُمْ.

* {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}

قولمُ تعالى: {شَهْرُ رَمَضَانَ}: فيه قراءتان، المشهورةُ الرُفْعُ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذٍ قولان، الأول: أنه قوله {الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ} ويكون قد ذَكَرَ هذه الجملة مَبْتَهَةً على فَضْلِهِ وَمَنْزِلَتِهِ، يعني أن هذا الشهر الذي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هو الذي فُرِضَ عَلَيْكُمْ صَوْمُهُ، والقول الثاني: أنه قوله: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} وتكونُ ألفاءُ زائدةً وذلك على رأي الأَخْفِشِ، وليست هذه الفاءُ لِإِزَادَةِ الْخَبَرِ لِشِبْهِ الْمَبْتَدَأِ بِالْمَشْرُطِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ رَعَمَ أَنَّهَا مِثْلُ قَوْلِهِ: {قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَعْفُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ} وليس كذلك، لِأَنَّ قَوْلَهُ: {الْمَوْتُ الَّذِي تَعْفُونَ} يُتَوَهَّمُ فِيهِ عَمُومٌ بخلاف شهر رمضان. فإن قيل: أين الرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ؟ قيل: تكرار المبتدأ بلفظه كقوله:

(2/259)

843 - لا أرى الموت يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ *
وهذا الإعراب - أعني كون "شهر رمضان" مبتدأ - على قولنا: إن الأيام المعدودات هي رمضان، أمّا إذا قلنا إنها نفسُ رمضان ففيه الوجهان الباقيان.

أحدهما: أن يكون حَبَرَ مبتدأ محذوفٍ، فقدَّرَهُ الفراء: ذلكم شهرُ رمضان، وقدَّرَهُ الأَخفش: المكتوبُ شهرٌ، والثاني: أن يكونَ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ "الصيام" أي: كَتَبَ عليكم شهرُ رمضان، وهذا الوجهُ وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيداً جداً لوجهين، أحدهما: كثرةُ الفصلِ بين الدليلِ والمُبَدَّلِ منه. والثاني: أنه لا يكونُ إذ ذاك إلا مِنْ بدلِ الإشمالِ وهو عكسُ بدلِ الاشتمالِ، لأنَّ بدلَ الاشتمالِ غالباً بالمصادرِ كقوله: {عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ}، وقول الأَعشى:

844 - لقد كانَ في حَوْلِ ثَوَاءٍ تَوَيْتُهُ * تَقَصَّيْ لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ
وهذا قد أُبْدِلَ فيه الظرفُ من المصدرِ. ويمكن أن يوجَّهَ قوله بأنَّ الكلامَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ: صيامُ شهرِ رمضان، وحينئذٍ يكونُ من بابِ "بدل" الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وهما لعين واحدة. ويجوزُ أن يكونَ الرفعُ على البديلِ من قوله "أياماً معدوداتٍ" في قراءةٍ مَنْ رَفَعَ "أياماً"، وهي قراءة عبدِ الله وفيه بُعْدٌ.

(2/260)

وأما غيرُ المشهورِ فبالنصب، وفيه أوجهٌ، أجودُّها، النصبُ بإضمارِ فعلٍ أي: صُوموا شهرَ رمضان. الثاني - ودَّكره الأَخفشُ والرَّمَّاني -: أن يكونَ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ "أياماً معدوداتٍ"، وهذا يُقَوِّي كَوْنَ الأيامِ المعدوداتِ هي رمضان، إلا أن فيه بُعْداً من حيث كثرةُ القَصْلِ. الثالث: تَضُبُّ على الإغراء ذكره أبو عبيدة والحوفي. الرابع: أن ينتصبُ بقوله: "وَأَنْ تصوموا" حكاه ابن عطية، وجَوَّزَهُ الزمخشري، وعَلَّطَهُما الشيخُ: "بأنه يَلَزِمُ منه الفصلُ بين الموصولِ وصلتهِ بأجنبي، لأنَّ الخبرَ وهو "خيرٌ" أجنبي من الموصولِ، وقد تقدَّم أنه لا يُخْبِرُ عن الموصولِ إلا بعد تمامِ صلتهِ، و "شهر" على رأيهم من تمامِ صلة "أَنْ" فامتنع ما قالوه. وليس لقائل أن يقول: يتخَرَّجُ ذلك على الخلافِ في الظرفِ وحرفِ الجر فإنه يُعْتَقَرُ فيه ذلك عند بعضهم لأنَّ الظاهرَ من نصبه هنا أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ". الخامس: أنه منصوبٌ بـ "تَعْمَلُونَ" على حَذْفِ مضافٍ، تقديرُهُ: تعلمونَ شرفَ شهرِ رمضان فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مَقَامَهُ في الإعرابِ. وأدغم أبو عمر راء "شهر" في راء "رمضان"، ولا يُلْتَفَتُ إلى من استضعفها من حيثُ إِنَّهُ جَمَعَ بين ساكنين على غيرِ حَدِّيهِما، وقولُ ابن عطية: "وذلك لا تقتضيه الأصولُ" غيرُث مقبولٍ منه، فإنه إذا صحَّ النقلُ لا يُعَارَضُ بالقياس.

والشهرُ لأهلِ اللغةِ فيه قولان، أشهرُهُما: أنه اسمٌ لمدةِ الزمانِ التي يكونُ مَبْدُؤُها الهلالُ خافياً إلى أن يَسْتَبْسِرَ، سُمِّيَ بذلك لِشُهْرَتِهِ في حاجةِ الناسِ إليه من المعلوماتِ. والثاني - قاله الزجاج - أنه اسمٌ للهلالِ نفسه.

قال:

845 - * والشهرُ مثلُ قُلَامَةِ الظُّفْرِ

سُمِّيَ بذلك لبيانه، قال ذو الرُّمَّة:

846 - * يَرَى الشَّهْرَ قَبْلَ النَّاسِ وَهُوَ تَحِيلٌ

يقولون: رأيتُ الشهرَ أي: هلاله، ثم أُطلقَ على الزمانِ لطلوعِهِ، فيه، ويقال: أسَّهَرْنَا أي: أتى علينا شهرٌ. قال الفراء: "لم أسَمِعْ فعلاً إلا هذا" قال الثعلبي: "يقال شَهَرَ الهلالُ إذا طَلَعَ". ويَجْمَعُ في القلَّةِ على أشْهُرٍ / وفي الكثرةِ على شُهُورٍ. وهما مَقْبِسَانٌ. ورمضانُ علمٌ لهذا الشهرِ المخصوصِ وهو علمٌ جنسٍ، وفي تسميته برمضانِ أقوالٌ، أحدهما: أنه وافقَ مجيئه في الرَّمْضَاءِ - وهي شِدَّةُ الْحَرِّ - فَسُمِّيَ بذلك، كربعِ لموافقتهِ الربيعِ، وجمادى لموافقتهِ جمودِ الماءِ، وقيل: لأنه يَرْمِضُ الذنوبَ أي: يَحْرِفُهَا بمعنى يَمْحُوها. وقيل: لأنَّ القلوبَ تَحْتَرِقُ فيه من الموعظةِ. وقيلك من رَمَضْتُ النَّصْلَ دَقَّقْتُهُ بين حجرينِ ليرِقَّ يقال: تَصَلُّ رَمِيضٌ وَمَرْمُوضٌ. وكان اسمه في الجاهليةِ نَاتِقًا. أنشد المفضل:

847 - وفي ناتيِّ أَجَلْتُ لَدَى حَوْمَةِ الوَعَى * وولَّتْ على الأديارِ فُرْسَانُ حَنَعَمَا
وقال الزمشخري: "الرَّمْضَانُ مصدرٌ رَمِضَ إذا احترقَ مِنَ الرَّمْضَاءِ" قال الشيخ:
"ويَحْتَاجُ في تحقيقِ أَنَّهُ مصدرٌ إلى صحةِ نقلِ، فإنَّ فَعَلَانَا ليس مصدرًا فَعِلَ اللازم، بل
إنَّ جاءَ منه شيءٌ كَانَ شَادًّا". وقيل: هو مشتقٌّ مِنَ الرَّمْضِيِّ وهو مَطَرٌ يأتي قبلَ
الخريفِ يُطَهِّرُ الأرضَ من الغبارِ فكذلك هذا الشهرُ يُطَهِّرُ القلوبَ من الذنوبِ.
والقرآنُ في الأصلِ مصدرٌ "قَرَأْتُ"، ثم صارَ عَلَمًا لِمَا بين الدَّقَّتَيْنِ وَيَدُلُّ على كونه
مصدرًا في الأصلِ قولُ حَسَّانِ في عثمانَ رضي الله عنهما:
848 - صَحَّوا بِأَسْمَطَ عنوانُ السجودِ به * يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وَقُرْآنا

وهو مِنْ قَرَأَ بالهمزِ أي: جَمَعَ، لأنه يَجْمَعُ السورَ والآياتِ والحِكَمَ والمواعِظَ والجمهورُ
على همزه، وقراءُ ابنٌ كثيرٌ من غيرِ همزٍ. واختلِفَ في تخريجِ قراءتهِ على وَجْهَيْنِ
أظهرهما: أنه من بابِ النقلِ، كما يَنْقُلُ ورشٌ حركةَ الهمزةِ إلي الساكنِ قبلها ثم
يَحْدِفُها في نحو: {قَدْ أَفْلَحَ} وهو وإنَّ لم يكنْ أصله النقلِ، إلا أَنَّهُ تَقَلَّ هُنَا لكثرةِ الدَّوَرِ
وجمعاً بين اللغتين.

والثاني: أنه مشتقٌّ عنده مِنْ قَرَنْتُ بين الشئينِ، فيكونُ وزْنُهُ على هذا: فُعَالًا، وعلى
الأولِ. فُعَلَانًا، وذلك أنه قد فُرِنَ فيه بين السورِ والآياتِ والحِكَمَ والمواعِظِ.
وأما قولُ مَنْ قال إِنَّهُ مشتقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الماءَ في الحَوْضِ أي جَمَعْتُهُ فغلطُ، لأنَّهما
مادتانِ متغايرتانِ. و"القرآنُ" مفعولٌ لم يُسَمِّ فاعله، ومعنى {أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ}: أنَّ
القرآنَ نَزَلَ فِيهِ فهو ظرفٌ لإنزاله: قيل في الرابعِ والعشرينِ منه، وقيل: أُنزِلَ في
شأنِهِ وفضله، كقولك "أُنزِلَ في فلانِ قرآنٌ".
قوله: {هُدَى} في محلِّ نصبٍ على الحالِ من القرآنِ، والعامِلُ فِيهِ "أُنزِلَ" وَهُدَى
ومصدرٌ، فَإِذَا أَنْ يَكُونُ على حَذْفٍ مضافٍ أي: ذا هدى أو على وقوعِهِ موقعَ اسمِ
الفاعلِ أي: هادياً، أو على جَعْلِهِ نفسَ الهدى مبالغةً.

قوله: { لِلنَّاسِ } يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَنْلَقَ بِـ "هُدًى" على قولنا بأنه وَقَعَ مَوْقِعَ "هَادٍ"، أي: هَادِيًا لِلنَّاسِ. والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ لَأَنَّهُ صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ قَبْلَهُ، وَيَكُونُ محلُّه النَّصْبَ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "هُدًى" خبر مبتدأ محذوفٍ تَقْدِيرُهُ: "هُوَ هَدًى" لَأَنَّهُ عَطِفَ عَلَيْهِ مَنْصُوبٌ صَرِيحٌ وَهُوَ: "بَيِّنَاتٌ"، وَ"بَيِّنَاتٌ" عَطِفَ عَلَى الْحَالِ فَهِيَ حَالٌ أَيْضًا، وَكِلَا الْحَالَيْنِ لَازِمَةٌ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ إِلَّا هُدًى وَبَيِّنَاتٍ، وَهَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، لِأَنَّ الْهُدَى يَكُونُ بِالْأَشْيَاءِ الْخَفِيَّةِ وَالْجَلِيَّةِ، وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْجَلِيَّةِ.

قوله: { مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ } هَذَا الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: "هُدًى وَبَيِّنَاتٍ" فَمحلُّهُ النَّصْبُ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَي: إِنَّ كَوْنَ الْقُرْآنِ هُدًى وَبَيِّنَاتٍ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ هُدًى اللَّهِ وَبَيِّنَاتِهِ؛ وَعَبَّرَ عَنِ الْبَيِّنَاتِ بِالْفُرْقَانِ وَلَمْ يَأْتِ "مِنَ الْهُدَى وَبَيِّنَاتٍ" فَيُطَبِّقُ الْعَجْزُ الصِّدْرَ لِأَنَّهُ فِيهِ مَزِيدٌ مَعْنَى لَازِمٍ لِلْبَيِّنَاتِ وَهُوَ كَوْنُهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَمَتَى كَانَ الشَّيْءُ جَلِيًّا وَاضِحًا حَصَلَ بِهِ الْفَرْقُ، وَلَئِنْ فِي لَفْظِ الْفُرْقَانِ تَوَاحُيًّا الْفَوَاصِلِ قَبْلَهُ، فَلِذَلِكَ عَبَّرَ عَنِ الْبَيِّنَاتِ بِالْفُرْقَانِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "الْمَرَادُ بِالْهُدَى الْأَوَّلِ أَصُولَ الدِّيَانَاتِ وَبِالثَّانِي فِرْعَوْنَهَا". وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: "الْلَامُ فِي الْهُدَى لِلْعَهْدِ، وَالْمَرَادُ الْأَوَّلُ" يَعْنِي أَنَّهُ تَقَدَّمَ نَكْرَةً، ثُمَّ أُعِيدَ لَفْظُهَا مَعْرِفًا بِأَلٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الثَّانِي فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ نَحْوَ قَوْلِهِ: { إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ }، وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ" وَضَابِطُ هَذَا أَنْ يَحُلَّ محلُّ الثَّانِي ضَمِيرُ النُّكْرَةِ الْأُولَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: فَعَصَاهُ لَكَانَ كَلَامًا صَحِيحًا".

(2/264)

قال الشيخ: "وما قاله ابنُ عطية لا يتأني هنا، لأنه ذَكَرَ هُوَ وَالْمُعَرَّبُونَ أَنَّ "هُدًى" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْحَالُ وَصْفٌ فِي ذِي الْحَالِ، وَعَطِفَ عَلَيْهِ "وَبَيِّنَاتٍ" فَلَا يَخْلُو قَوْلُهُ "مِنَ الْهُدَى" - وَالْمَرَادُ بِهِ الْهُدَى الْأَوَّلُ - مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ "هُدًى" أَوْ لِقَوْلِهِ "وَبَيِّنَاتٍ" أَوْ لِهَمَا، أَوْ مَتَعَلِّقًا بِلَفْظِ "بَيِّنَاتٍ". لَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ "هُدًى" لَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَصْفٌ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ الْأَوَّلُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ بَعْضًا كَلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَاهِيَّتِهِ، وَلَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِبَيِّنَاتٍ لِفِقْطِ أَنَّ "وَبَيِّنَاتٍ" مَعطُوفٌ عَلَى "هُدًى" وَ"هُدًى" حَالٌ، وَالْمَعطُوفُ عَلَى الْحَالِ حَالٌ، وَالْحَالَانِ وَصْفٌ فِي ذِي الْحَالِ، فَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا حَالَيْنِ تَخَصَّصَ بِهِمَا ذُو الْحَالِ إِذْ هُمَا وَصْفَانِ، وَمِنْ حَيْثُ وُصِفَتْ "بَيِّنَاتٍ" بِقَوْلِهِ: "مِنَ الْهُدَى" حَصَّصْنَاهَا بِهِ / فَتَوَقَّفَ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ عَلَى قَوْلِهِ: "هُدًى وَبَيِّنَاتٍ" مَعًا، وَمِنْ حَيْثُ جَعَلَتْ "مِنَ الْهُدَى" صِفَةً لِبَيِّنَاتٍ وَتَوَقَّفَ تَخْصِيصُ "بَيِّنَاتٍ" عَلَى "هُدًى" فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ. وَلَا جَائِزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِهَمَا لَأَنَّهُ يَفْسُدُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ مِنْ كَوْنِهِ وَصْفَ الْهُدَى فَقَطْ، أَوْ بَيِّنَاتٍ فَقَطْ.

وَلَا جَائِزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِلَفْظِ "بَيِّنَاتٍ" لِأَنَّ الْمَتَعَلَّقَ قَيْدٌ فِي الْمَتَعَلَّقِ بِهِ، فَهُوَ كَالْوَصْفِ فَيَمْتَنِعُ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ الْوَصْفُ، وَأَيْضًا فَلَوْ جَعَلَتْ هُنَا مَكَانَ الْهُدَى ضَمِيرًا فَقَلَّتْ: مِنْهُ، أَي: مِنْ ذَلِكَ الْهُدَى لِمَ يَصِحُّ، فَلِذَلِكَ اخْتَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانُ عَامَّيْنِ حَتَّى يَكُونَ هُدًى وَبَيِّنَاتٍ بَعْضًا مِنْهُمَا".

(2/265)

قوله: {قَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} "مَنْ" فيها الوجهان: أعني كونها موصولةً أو شرطيةً، وهو الأظهر. و"منكم" في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في "شَهِدَ"، فيتعلق بمحذوف، أي: كائناً منكم. وقال أبو البقاء: "منكم" حال من الفاعل، وهي متعلقة بـ"شَهِدَ". قال الشيخ: "فَنَاقِضٌ، لَأَنَّ جَعْلَهَا حَالاً يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلَهَا محذوفاً، وجعلها متعلقةً بشَهِدَ يوجبُ ألا تكونَ حَالاً". ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عن اعتراض الشيخ عليه بأن مرادَه التعلق المعنوي، فإن كائناً الذي هو عاملٌ في قوله "منكم" هو متعلقٌ بشَهِدَ، وهو الحالُ حقيقةً.

وفي نصب "الشهر" قولان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف، والمرادُ بشَهِدَ: حَصَرَ ويكونُ مفعولٌ "شَهِدَ" محذوفاً تقديرُه: قَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ المِصْرَ أو البلدَ في الشهرِ. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به، وهو على حَذْفٍ مضافٍ. ثم اختلفوا في تقدير ذلك المضاف: فالصحيحُ أن تقديره "دخول الشهر". وقال بعضهم: هلال الشهر، وهذا ضعفٌ لوجهين، أحدهما: أنك لا تقول: شَهِدْتُ الهلالَ، إنما تقول: شاهَدْتُ الهلالَ.

والثاني: أنه كان يلزمُ الصومَ كُلُّ مَنْ شَهِدَ الهلالَ، وليس كذلك. وقال الزمخشري: "الشهرَ منصوبٌ على الظرف، وكذلك الهاءُ في "فَلْيَصُمْهُ"، ولا يكونُ مفعولاً به كقولك: شَهِدْتُ الجمعة، لأنَّ المقيمَ والمسافرَ كلاهما شاهَدان للشهر" وفي قوله: "الهاء منصوبةٌ على الظرف" فيه نظرٌ لا يَحْفَى، لأنَّ الفعلَ لا يتعدى لضمير الظرفِ إلا بـ"في"، اللهم إلا أن يُتَوَسَّعَ فيه، فَيُنصَبَ تَصَبُّبَ المفعولِ به، وهو قد تَصَّ عَلَى أَنْ تَصَبَّ الهاءُ أيضاً على الظرفِ.

(2/266)

والفاءُ في قوله: "فَلْيَصُمْهُ": إمَّا جوبُ الشرطِ، وإمَّا زائدةٌ في الخبرِ على حَسَبِ ما تقدَّمَ في "مَنْ"، واللامُ لامُ الأمرِ. وقرأ الجمهورُ بسكونها وإن كان أصلها الكسر، وإنما سكنوها تشبيهاً لها مع الواو والفاءِ بـ"كَيْفَ"، إجراءً للمنفصلِ مُجَرَى المتصلِ. وقرأ السلمي وأبو حَيوةً وَغَيْرُهُمَا بالأصل، أعني كسر لامِ الأمرِ في جميع القرآن. وَفَتَحَ هذه اللامُ لغَةً سُلِّمَ فيما حكاها أعني كسر لامِ الأمرِ في جميع القرآن. وَفَتَحَ هذه اللامُ لغَةً سُلِّمَ فيما حكاها الفراء، وَقَيَّدَ بعضهم هذا عن الفراء، فقال: "مِنَ العربِ مَنْ يَفْتَحُ هذه اللامَ لفتحِ الباءِ بعدها"، قال: "فلا يكونُ على هذا الفتحِ إن انكسرتَ ما بعدها أو صُمَّ نحو: لِيُنذِرَ، ولِتُكْرِمَ أنتَ خالداً".

والألفُ واللامُ في قوله {قَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} للعهدِ إذ لو أتى بدله بضميرٍ فقال: قَمَنْ شَهِدَهُ مِنْكُمْ لَصَحَّ، إلا أنه أبرزه ظاهراً تَنوِيهاً به. قوله: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} تقدَّمَ معنى الإرادة واشتقاقها عند قوله تعالى: {مَا دَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَادَا}. و"أراد" يتعدى في الغالبِ إلى الأجرامِ بالياءِ وإلى المصادرِ بنفسه كآيةِ الكريمةِ، وقد ينعكسُ الأمرُ، قال الشاعر:

849 - أَرَادَتْ عَرَاراً بِالهُوَانِ وَمَنْ يُرِدُ * عَرَاراً لَعْمَرِي بِالهُوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ

(2/267)

والباءُ في "بكم" قال أبو البقاء: "للإصاق، أي: يُلصِقُ بكم اليُسْرَ وهو من مجاز الكلام، أي: يريدُ اللهُ بفطركم في حالِ العُدْرِ اليسرِ. وفي قوله: {وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ العُسْرَ} تأكيدٌ،

لأنَّ قبله {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ} وهو كافٍ عنه. وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب وابن هرمل: "الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ" بضم السين، واختلف النحاة: هل الصَّمُّ أصلٌ والسكُونُ تخفيفٌ، أو الأصلُ السكُونُ والضمُّ للإتباع؟ الأولُ أظهرُ لأنه المعهودُ في كلامهم.

قوله: {وَلِتُكْمِلُوا} في هذه اللام ثلاثة أقوال، أحدها: أنها زائدةٌ في المفعول به كالتي في قولك: صَرَبْتُ لزيدٍ، و"أَنْ" مُقَدَّرَةٌ بَعْدَهَا تَقْدِيرُهُ: "وَيُرِيدُ أَنْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ" أي: تكمِل، فهو معطوفٌ على اليُسْرِ. ونحوه قولُ أبي صخر: 850 - أريدُ لأنسى حُبَّها فكأنما * تَمَثَّلُ لي ليلي بكلِّ طريق وهذا قولُ ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء، وإنما حَسِبْتُ زيادةَ هذه الام في المفعول - وإن كان ذلك إنما يكونُ إذا كان العاملُ فرعاً أو تقدَّمَ المعمولُ - من حيث إنه لَمَّا طَالَ. الفصلُ بين الفعلِ وبين ما عَطِفَ على مفعوله صَغُفَ بذلك تَعَدِّيهِ إليه فَعُدِّي زيادةَ اللام قياساً لَصَغْفِهِ بطولِ الفصلِ على صَغْفِ بالتقديم.

(2/268)

الثاني: أنَّها لامُ التعليلِ وليستْ بزائدةٍ، واختلفَ القائلون بذلك على ستة أوجهٍ أحدثها: أن يكونَ بعدَ الواوِ فعلٌ محذوفٌ / وهو المُعَلَّلُ تَقْدِيرُهُ: "وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ فَعَلَّ هَذَا"، وهو قولُ الفراء. الثاني - وهو قولُ الزجاج - أن تكونَ معطوفةٌ على علةٍ محذوفةٍ حُذِفَ معلولُها أيضاً تَقْدِيرُهُ: فَعَلَّ اللهُ ذَلِكَ لِيُسَهِّلَ عَلَيْكُمْ وَلِتُكْمِلُوا. الثالث: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعد هذه العلةِ تَقْدِيرُهُ: "وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ رَخِصَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ" وتَسِبَهُ ابن عطية لبعض الكوفيين. الرابع: أنَّ الواوِ زائدةٌ تَقْدِيرُهُ: يريد الله بكم كذا لِتُكْمِلُوا، وهذا ضعيفٌ جداً. الخامس: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ قوله: "وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"، تَقْدِيرُهُ: سَرَعَ ذَلِكَ، قاله الزمخشري، وهذا نصُّ كلامه قال: "سَرَعَ ذَلِكَ، يَعْنِي جُمْلَةً مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ الشَّاهِدِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ وَأَمْرِ الْمُرْخِصِ لَهُ بِمِرَاعَاةِ عِدَّةٍ مَا أَفْطَرَ فِيهِ وَمِنْ التَّرْخِصِ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ، فَقَوْلُهُ: "وَلِتُكْمِلُوا" عِلَّةُ الْأَمْرِ بِمِرَاعَاةِ الْعِدَّةِ، وَ"لِتُكَبِّرُوا" عِلَّةُ مَا عُلِمَ مِنْ كَيْفِيَةِ الْقَضَاءِ وَالخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ الْفِطْرِ وَ"لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" عِلَّةُ التَّرْخِصِ وَالتَّسِيرِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ اللَّفِّ لِطَيْفِ الْمَسَلِّكِ، لَا يَهْتَدِي إِلَى تَبَيُّهِ إِلَّا النَّقَابُ مِنْ عِلْمَاءِ الْبِيَانِ". السادس: أن تكونَ الواوُ عاطفةً على علةٍ محذوفةٍ، التَقْدِيرُ: لتعملوا ما تعلمون ولتكمّلوا، قاله الزمخشري، وعلى هذا فالمعللُ هو إرادَةُ التيسير. واختصارُ هذه الأوجهِ أن تكونَ هذه اللامُ علةً لمحذوفٍ: إمَّا قبلها وإمَّا بعدها، أو تكونَ علةً للفعلِ المذكور قبلها وهو "يُريد".

(2/269)